

من مزايا الله به خير الفقه في الدين
 ١١٠٠ سر رجال الليل والهدى مغيث لا نواصر على عباده الا خيرا حله ان

فارس

٢٠٢



تحت اشراف العبد المذنب محمد ابي القاسم ابن المولوى محمد سعيد المرحوم البنارسى

قد الطبع في مطبع سعيد المطابع الواقعة في بلدة

بنارس ١٣٢٨ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

احمدك يا من شرح صدورنا بالهداية الى دين الاخيار ووقى قلوبنا من شر
 الكفار والخفاس ونور بصائرنا بتبصير الانبياء وسلكنا في منهاج الامام والائمة
 رضى بحفة الصلوة والسلام الى النبي الذي هو بين الانبياء كالذئب المحتشم
 بالشمس في نصف النهار سحر الى الله واصحابه الذين بهم نيل المآرب واليهم
 الاوطار والائمة الحديث الذين هم كالدرر البهية نضروا وروضة
 ونشرية بمياه الاخبار والآثار والى الفقهاء المجتهدين الذين هموا
 عن التقليد واهوا بامتناع ماسوى عن سيد البرار **ولجل** فان
 اعلم العلوم قدسوا واجلها عن وفخر اعلم الفقه المستنبط من الكتاب و
 السنة فانه عن مكائد الشيطان جنة اى جنة اعنى به الفقه الذى يثبتي
 احسنه فزوجه على الاحاديث والآى لا على الادعاء السخيفة والراء وقد
 الفت فيه كتابا طويلا سمية بمهدية المهدي من الفقه المحمدي ودرجت فيه
 المسائل مع اثباتها واحكامها بالشواهد والدلائل ونقضت فيه حجج المخالفين
 وتمسكتهم ونهبت في كل موضع على غلطاتهم وعشراتهم غير ان بعض احوالى سال
 عن اجرواه المسائل من غير تعرض للدلائل حتى يكون متنا متينا في فقه اصلا
 الانصاف وتظهير المتن الشواهد والاحناف فاستجبت الله نعم وشرعت فيه مع
 تيسر الكبر وتوافر الحميم والبلايل وتكاثر الأفكار والقلال اسأل الله سبحانه
 ان يحسنه من ارباب العلم والادب فانه من الرزق والآتى والقبال

فمن اراد معرفة الحج والدلائل فعليه بكتابنا المهدية ومن قصر نظر على حفظ المسالك
فعليه بهذا الكتاب الخاف من حفظه فهو الفقيه الماهر الخبير الباهر وسميته -
بذل الابواب من فقه النبي المختار وعلى الله التوكل وبه الاستنصار

كتاب الايمان

العالم حادث بالزمان فلا بد له من محدث وهو الله تعالى وله اسما وصفات
وسر في الشرح نؤمن بظاهر معناها وكل كيفيتها اليه سبحانه من غير تشديد
ولا تمثيل وصفاته على نوعين ذاتية كالحيوة والعلم والقدرة والاسرا^ة
والمشيئة والسمع والبصر وقوة الكلام وهي قديمة كذا نه سبحانه وفعلية
نالكلام والاستواء والنزول والصعود والضحك والتعجب وغيرها وهي
حادثه وعلمه محيط بالجزئيات والكمليات يستقيم متى شاء بصوت وحرور
يسمعها الملائكة المقربون ويحكم الناس في الآخرة كفاها من غير ترجمان
ويناديه بصوت وهو شئ لا كالأشياء ونفس لا كالنفس وذات لا كالأز^{ان}
وشخص لا كالاشخاص ومرء لا كالناس وهو في جهة الفوق ومكانه العرش وله
صورة هي احسن الصور ويقدر ان يتجلى في ابي صورة شاء وله تعالى
وجه وعين ويد وكف وقبضة واصابع وساعد وذراع وجنب وحقوق
قدم ورجل وسان وكنت كما تليق بذاته ويجوز عليه الانتقال اى التحلي من
مكان الى مكان آخر لا شبهة ولا ضد ولا نذر ولا شريك لم يتخذ صاحبة
ولا دلالا لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد والشر لا غير مغفور ان مات

صاحبه ولم يتب منه ونفى به الشرك الا كبراي الشرك في الالهية ووجوب
الوجود والشرك في صفات الله والشرك في العبادة اما الشرك الاصغر كالربا
والحلف بغير الله وامثاله فهو كسائر الذنوب يمكن مغفرتها من غير توبة وطلب
الحوایج التي لا يقدر عليها الا الله كغفران الذنوب والعلالية وانزال لغيث وتوسيع
الرزق وتطويل العمر واعطاء الاموال وكشف السوء والشفاء من الامراض ونحوها
من غيره شرك اكبر وليستوى فيها الامعاء والاموات اما طلب الدعاء والشفاعة
من غير الله فليس بشرك اكبر وان كان سواله عن الاموات بدعة غير وثورة
عن السلف واختلف في جوازها عند القبور فلم يجزه الشيخان وهو الراجح والدعا
عند القبر بدعة ومن ظن انه شرك فقد اخطأ والدعاء مع العبادة فلا
يجوز من غير الله اما نداء غير الله فان كان المنادي يعتقد ان المنادي له سمع
محيط او بصير محيط او هو يقدر على امر من الامور بشركة مع الله او بقدرته ذاتية
او موهوبة منه فهو مشرك اما اذا لم يعتقد ذلك وناداه من بعيد
فخوسفيه ولو نادى الاموات عند قبورهم يمكن ان يسمعو لان الاموات لهم سمع
عند اصحابنا اهل الحديث صرح به الشيخان وتقبل القبور والطواف حولها واقام
عندها اوارخاء الستور والارادية عليها غير جائز وكذلك تصور الشيف المرسوم
عند بعض الصوفية والتسمية لعبد على او عبد الحسين او عبد النبي او عبد
الكعبة والحلف بغير الله واهداء الخلوع والزيت الى قبور المؤمنين وامثال
شرك في العادة لا يكفر فاعلمها وكذلك تقليد مجتهد معين من المجتهدين
بالالتزام في جميع مسائل الدين والاشتراك في اعياد المشركين وقيل ان الاخير كفر

تسميته لعبد
غير الله
عبد الله
عبد النبي
عبد الحسين
عبد الكعبة
عبد المزارع

اختلاف في مجلس الميلاد والصحيح انه بدعة وكذلك القيام عند ذكر الولادة و
 كذلك مجلس العزاء وبناء التابوت ونصب الاعلام المرسوم بين جملاء الهند كذلك
 قراءة الفاتحة على الطعام وتعيين يوم من الايام والاجماع لقراءة القرآن ولا يصح
 الثواب الى من مات من اهل الاسلام وكذلك العرس اي تسريح السرج على القبور
فصل التوسل الى الله تعالى بانباءه والصلحاء من عبادة جائز وليسوى
 فيه الاحياء والاموات وقيل لا يجوز بالاموات وكذلك الدعاء بحق فلان ^{منه} ادخل
فصل هو سبحانه خارج عن العالم بان عن خلقه لا يتحد بغيره ولا يحل في غيره
 ولا يحل غيره فيه وهو على عرشه وعلمه وقدرته في كل مكان ورويته بالبصر جائزة
 عقلا ولكن لا تقع في الدنيا وتقع في الآخرة وهو خالق لافعال العباد خيرا
 وشرها بلا واسطة وتكليف ملا يطاق جائز عندنا غير واقع والاستطاعة
 قبل الفعل اما القدرة عليه فخلق الله والمقتول ميت باجله والحرام رزق
 والبيع ما غنى عنه شرعا والحسن بخلافه وهما شرعيان ولا غرض لفعله سبحانه
 فهو الغنى المطلق لا يحتاج الى شيء حتى المعرش بل هو الحامل للعرش وغير العرش
 لا حاكم عليه ولا يفتخ منه ولا كذب ولا شر ولا ظلم لكنه يقدر على الظلم وخلق
 الشر ليس لبشر ومخالفة الوعد ممكن عقلا متمنع بالغير فتظير نبينا صلى الله عليه
 وسلم ممكن مقدور لله تعالى متمنع بالنظر الى وعده ولا يجب عليه شيء
 بايجاب غيره فينبى بالوعد كرواد فضلا ويجوز له العفو عن الشرك والكفر عقلا
 وكذلك التخليد للمؤمنين في الناس وجوز لبعض اصحابنا الخلف في الوعيد -
فصل عذاب القبر للكافرين ولبعض عصاة المؤمنين حق وكذلك ما يفتنيه

لا
 اثنى ذلك الصحيح انه
 لا يجوز التوسل
 بالاموات
 لانه لو كان
 جائزا لكان
 بالتوسل في كل
 ما ينبغي من الاستقامة
 ولم توسل به بل
 توسل بجماع الناس
 ١٣ محمد ابو القاسم
 البزازي

للمؤمنين وكذلك لسؤال واعادة الروح في جزء من اجزاء الميت و
 الصور والبعث والحشر والوزن والحساب والمحض والصراف والمقاصدة
 حق والجنة والنار مخلوقتان موجودتان واختلفت في محلها ومقر تلك الكبيرة
 غير الشرك الاكبر والكفر موطن فاقطع ايمان فلا يخلد في النار ولومات بغيرة
 ولا تكفر احدا من اهل القبلة ما لم ينكروا اصلا قطيعا من اصول الدين مجوعا عليه
 والشفاعة حق ثابتة للرسول واصحابي غيا بالله في الآخرة باذن الله تعالى
 والاذن يكون في الآخرة والايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله
 والقدر خيره وشره من الله تعالى والبعث بعد الموت والاعمال الصالحة
 داخله فيه مكمل له فيزيد الايمان بزيادة الطاعة وينقص بالمعصية والاسلام
 والايمان واحد وقد يفرق بينهما ويطلق الاسلام على الخضوع والانقياد
 الظاهري والايمان يهدم ما كان قبله من المعاصي وايمان الباس وتوبة
 الباس غير مقبول وفرعون مات كافرا والالهام ليس بحجة شرعية وكذلك
 الاجماع الظني والقياس والاجماع القطعي حجة ومنكوه كافر - فصل في ارسال
 الرسل حكمة وايدى الله تعالى بالمعجزات وخوارق العادات لكي يصدق رعا
 وآل الانبياء آدم ع وآخروهم وفضلهم سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ختم الله
 به النبوة فلا يخفى نبى صاحب شريعة جديدة بعدة في الدنيا وهم معصومون
 عن الشرك والكفر والكبائر قبل النبوة وبعد ها وعن الصفات بعد ها وعن
 الزلات التي لا تعد لغيرهم من الذنوب وكرامات الاولياء حق والملائكة عباد
 المكرمات خلقتهم من نور كما خلق الجن من ناسر وله تعالى كتب انزلها على

انبيائه والمعراج بالجسد والروح حق من مكة الى بيت المقدس ثم من بيت المقدس
 الى السموات العلى وسروية الله في المنام جاثرة **فصل اصحاب النبي صلى الله**
عليه وسلم لم يكونوا معصومين غير انه لا فطن فيهم عملا بمجد بيت النبي ونسك
عن مسأديهم ومعنى كونهم عدوا لا انهم لم يكنوا في سرداية الحديث لا انهم
معصومون والامام الحق بعد رسول الله صلعم اليكبر ثم عمر ثم عثمان ثم علي
ثم الحسن بن علي ولا ندرى ايهم افضل عند الله ثم ملك عضوض فتمت
الخلافه الشرعية نجل الحسن بن علي ومعاوية ومن بعده ملوك وامراء
لا ائمة وخلفاء ويجب ان يكون الامام من قریش ولا يجوز من غيرهم واهل
الحديث شيعة على رضى الله عنه يحبون اهل بيت النبي صلعم وانزواجه
وهم القائمون على وصية النبي متمسكون بالكتاب والسننة ولا يبلغ الولى
درجة النبي ولا يبلغ الولى درجة يسقط عنه الامر والنهي والاستئمانه
ولا يستهزأوا بالشرعية كفر ولا يعلم الغيب احدا الا الله والاموات تستفتح بى
الاحياء وثواب كل عبادة يصل اليهم من الصلوة والصدقة والصوم وتلاوة
القرآن والذكر والله مجيب الدعوات ويقضى الحاجات وما اخبر النبي من
اشراط الساعة كطلوع الشمس من مغربها وظهور المهدي ونزول عيسى بن
مریم وخروج الدجال وخروج ياجوج وما جوج ودابة الارض وغيرها
كلها حق والجمع بين الصلوتين والمسيح على الحقيقين والمسيح على العمامة
والجور بين جائز عندنا ولا بد للعامة من تقليد مجتهد او مفتي اما تقليد
مجتهد معين في جميع المسائل والتزامه بدعة مذمومة ويجب ترك

قول المجتهد اذا وجد النص على خلافه والمجتهد قد يخطئ ومع خطئه
 له اجر ويجوز الافناء من كتب الحديث لمن يعرب الحديث ولا يجب
 تعيين قراءة من القراءات السبع المشهورة ويجوز التلاوة على القراءة
 الشاذة ايضا اذا رويت باسناد صحيح والبيعة التي شاعت بين الفقهاء
 اصلها من الشرع وهي بيعة التوبة اما لباس الحرقة والقلنسوة و
 امثالها من مراسم الفقه الاصل له من الشارع ولا عن اصحابه ويجب علينا
 ان نحب الاولياء كلهم ونعظمهم من غير تفضيل وتخصيص ونترك توليهم
 ورايهم اذا خالف الحديث والفقر هو الاخلاص والتوكل على الله والنز
 في الدنيا والاشتغال بذكر الله والاعراض عما سواه وفقر من يخالف الشرع
 كاد ان يكون كفرا فضلا عن ان يكون ولاية والبدعة الشرعية الامر
 المحادث في الدين بعد القرون الثلاثة المشهودة بها يا خير لم يدل عليها
 دليل من الكتاب والسنة ولم يدخل تحت عمومها وكل بدعة ضلالة ولا
 المذهب ليس بذهب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على كل مسلم بقدر
 القدرة ولا يجوز الانكار على الامر الذي اختلف في جوازه **فصل**
 لاهل البدع علامات وهي الوقوع في اهل الاثر وتسميتهم بالوهابية
 والنجدية والحرشية والجسمية وهم براء من ذلك ليس لهم الاسم الواحد
 وهو اصحاب الحديث كثرتهم الله وابقاهم الى يوم القيامة وهم اهل السنة والجماعة
 لان السنة هو الحديث والجماعة عبارة عن الصمابة والتابعين
 فهم على طريقتهم وسائر الفرق الضالة من الخوارج والرافض والمعتزلة والمرجئة

وغيرهم قد تركوا طريقهم ما لا خلاف والشوافع والمالكية والحنابلة فهم مسلمون
 داخلون في زمرة أهل السنة والجماعة إذا اعتقدوا أن اتباع النبي صلعم مقدم
 على اتباع المجتهد ولم يطعنوا في أصحاب الحديث ولم يسبوه وإذا بلغهم حديث
 النبي صلعم وضعوه على الرأس والعين وتركوا قول المجتهد إذا خالفه أما النياحية
 (الطعية والذهبية) فهم كفار لا شك في كفرهم وكذلك القاديانية والكرالوية
 اللتان حدثتا في زماننا والله اعلم.

كتاب الطهارة

قد مت العبادات على غيرها اهتماماً لثانها والصلوة تالية للإيمان قال الله تعالى
 الذين يؤمنون بالغيب يقومون للصلوة والطهارة مفتاحهما بالنفس شرط لها لا
 لها في كل الأركان كستر العورة والنية إلا أنها تسقط بعدم القدرة كقاعدة
 الطهورين فانه يؤخر فاذا خاف فوت الوقت يصلي من غير وضوء وتيمم ومن
 نالت عليه الجحوم والأفكار تكفيه ادنى ارادة للصلوة ومن لم يجد ستره
 فيصلي عرياناً وبه يظهر التحلل للصلوة بلا طهر غير مكفر كصلوته لغير القبلة مع
 ثوب نجس وقيل من صلى بغير طهارة مع العمل يكفر والطهارة لغة النظافة
 وشرعاً النظافة عن حدث أو خبث وحكمها استبانة ما لا يحل يدها و
 سببها ما لا يحل فعله إلا بهما كالصلوة ومسح المصحف على القول المحقق وقيل
 لا يشترط الطهارة لمسح المصحف وجزم به الشوكاني وغيره من اصحابنا والظاهر
 أن السبب هو الأرادة في الفرض والنفل فترك ارادة النفل يسقط الوجوب

وقيل سبب وجوب الطهارة وجوب الصلوة او ارادة ما لا يحل الا بها وقيل
سببها الحدث مث في الحكمة وهو وصف شرعي يحل في الاعضاء ينزل الطهارة
وما قيل انه مانعية شرعية قائمة بالاعضاء الى غاية استعمال المنزل فتعريف
بالحكم والحدث في الحقيقة وهو عين مستندة شرعاً وقيل سببها القيام
الصلوة وهو قول اصحابنا اهل الظاهر ولا يرد عليهم النقص بوجوبها عند
كل صلاة اذ هم قد سلموا ذلك واعلم ان اثر الخلات انما يظهر في التعاليق نحو ان
وجب على طهارة فانت حردون الاثم للاجماع على عدمه بالتأخير وشرائط
وجوبها تسع العقل والاسلام والقدر على المطهر ووجود المطهر والبلوغ والحدث
وعدم الحيض وعدم النفاس وضيق الوقت وشرائط صحتها اربع امرار المطهر
على الاعضاء المنصوبة وفقد النفاس وفقد الحيض ونحو ال مانع عن البدن
وجعلها بعضهم اربعة شرط وجودها الحسي وجود المنزل والمنزال عنه
والقدرة على الازالة فلا يجب على مقطع الرجل غسله ولا مسح وشرط وجودها
الشرعي كون المنزل مشروع الاستعمال في مثله وشرط وجوبها التكليف والحدث
وشرط صحتها صدور المطهر من اهله مع فقد مانعه وصفتها فرض للصلوة
والطوات وعند رب لسجدة التلاوة ومس المصحف على قول ولا اذان والنوم
وقيل مندوب في بيت وثلاثين موضعاً منها بعد الكذب وغيبة وقصصمة و
شعر وحين الاستيقاظ من النوم والوضوء على الوضوء حين تبدل المجامع او ازالة
الصلوة وحين الاكل والشرب وحين ارادة الجماع وحين الغضب قراءة القرآن
او الحديث ورواية الحديث ومس كتب الحديث وعلوم الدين والخطبة

وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم وذكر الله وذكر البعض منها بعد اكل الخبز وسرا ومسح الذكر
وعندنا ينقض الوضوء باكل الخبز وسرا ومسح الذكر كما سيأتي وسركتها غسل ومسح
وزوال نجس والآنهما ماء وترايب ونحوهما مانع حليل الشاي ودليلها آية اذا
تمتم الى الصلوة الآية الى قوله لعلمكم تشكروا وهي منية اجماعها واجمع اهل
السير ان الوضوء والغسل فرضا بمكة مع فرض الصلوة بتعليم جبرئيل عليه السلام وانه
صلى الله عليه وسلم لم يصل قط الا بوضوء بل هو شريعة من قبلنا لقوله هذا وضوءي و
وضوء الانبياء من قبلي وقد تقرر في الاصول ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا
قصده الله ثم ورسوله من غير انكار ولم يظهر نسخا فغائبة نزول الآية تقرب
الحكم الثابت وبآيات اخلاف العلماء الذي هو حجة كيف قد اشتملت على نيت وسبعين حكما ذكرها صاحب الضياء
من الاجزاء على ثمانية امور كلها تنافي الوضوء والغسل ومطهر من الماء والصعيد وحامين الغسل
والمسح وموجبين الحدث والجنابة ومبشرين المرض والسفر ودليلين التفصيل
في الوضوء والاجمال في الغسل وكنايتين الغائط والملازمة وكرايتين تطهير
الذنوب واتمام النعمة وانما قال آمنوا بالعنية دون آمنتم ليعلم كل من آمن الى
يوم القيامة قاله في الضياء وكافة مبني على ان في الآية التفاتا والتحقيق خلافه
والتي في الوضوء باذا التحقيق وفي الجنابة بان التشليل لاشارة الى ان الصلوة
من الامور الملازمة والجنابة من الامور العارضة وصرح بذلك المحدث في الغسل
والتيتم دون الوضوء ليعلم ان الوضوء سنة وفرض والحدث شرط للتأني لا
للاول فيكون الغسل على الغسل ولكن لثالث التيمم على التيمم عبثا والوضوء على الوضوء
لولا على نوسر. **فصل** في ائتن الوضوء وارسائها تسعة وثقل هششها والعاشرة

الولاء وسياق بيانه والفرق بين الغرض والركن ان الركن هو الغرض
 الذي يدخل الماهية والشرط ما يكون خارجها والغرض يعمها ونفي
 بالغرض ههنا الغرض العلى وهو انقوت الصحة بفواته لا الغرض القطع
 الذي يكفر باحدة لمكان الاختلاف في بعض الغرض اى اولها الذنية
 والثاني التسمية والثالث المضمضة والرابع الاستنشاق والخامس
 غسل الوجه اى اسالة الماء مع التقاطر ولو قطرة وقيل بانه مرة واحدة
 لان الامر لا يقتضى التكرار من مبدء سطح جهته الى اسفل ذقنه اى
 منبت اسنانه السفلى طولا كان عليه شعرا ولا وانما تركنا اللفظ المعروف
 عند الفقهاء من قصاص شعرة ليعم الاغم والاصلع والانسزع وما بين
 شحمتي الاذنين عرضا وحينئذ يجب غسل الماقي وما يظهر من الشفة
 عند الضما منها وما بين العذار والاذن لدخوله في الحد لا يغسل
 باطن العينين والالاف والفم واصول شعر الحاجبين والحية والشاذ^ب
 وونيم الذباب للحرج والاماس غسل اليدين والسابع غسل الرجلين
 الباديتين السليمتين فان المجر وحلين والمستورين بالحف وظيفتهما
 المسح مرة مع المرفقين والكعبين وقال ابن جرير من اصحابنا يمتحنون^ب
 ان يغسل رجله او يمسح عليها لان ظاهر الكتاب ينطق بالمسح ولكن الصحا^{به}
 اتفقوا على الغسل الامام روى عن ابن عباس وحكى عنه الرجوع ويحكي عن
 الشيخ ابن عربي حواشي من الرجلين في الوضوء وهو المنقول عن عكرمة
 ووجدنا في كتب الزيدية والامامية الروايات المتواترة عن ائمة

اهل البيت رضي الله عنهم لشعر يجاوز المسح والثامن مسح الراس كله اذا
 كان مكشوفاً او على بعضه مع التكميل على العمامة او على العمامة فقط مرة
 واحدة كما ورد في الحديث انه بدأ بمقدم راسه ثم ذهب بهما الى قفا
 ثم سردهما الى المكان الذي بدأ منه فوق الاذنين ولو بأصابعه مطراً وبلل بال
 بعد غسل لا بعد مسح الا ان يتقاطر ولو مداً اصبعاً او اصبعين لم يجز الا ان
 يكون بالكف او بالاهمام والسبابة مع ما بينهما ويستوعب سائر الراس و
 لو ادخل راسه الا ناء او خفيه او جبيرة وهو محدث اجزأه ولا يجب
 غسل المسترسل من اللحية في غسل الوجه وعليه الفتوى اما الملاصق
 الملاقي للبشرة فيجب غسله وكذا الخفيفة التي ترى لبشرتها ويجب غسل
 لبشرة لم يسترها الشعر كما يجب وشارب وعنفقة ولا يعاد الوضوء بل
 ولا يلزم بل المحل محلتي راسه ولحيته كما لا يعاد الغسل للمحل ولا الوضوء
 بمحل شأريه وحاجبه ولم ظفرة وكشط جلده وكذا لو كان على اعضاء
 وضوءه ترحة كالدملّة وعليها جلدة رقيقة فوضأ وامر الماء عليها
 ثم نزعها لا يلزمه اعادة الغسل على ما تحتها سواء تالم بالنزاع او لم يتالم
 نصار كما لو مسح خفه ثم حته او قشره ولو نزع العمامة بعد الوضوء يلزمه
 المسح على الراس كما لو نزع الخف فيلزمه غسل الرجل والتابع الترتيب لما تلو
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وان كان في اعضاء المتوضى شقاق غسله ان
 قدر ولا مسح ولا تركه ولو بيده ولا يقدر على الماء يمسح وكذا ان كان في
 عضوه جرح وعليها جبيرة فيغسل الصحيح ويمسح على الجبيرة وما اخذت من

الصحيح للاستسماك ومثله الحكم للحجب والحاليق والنفساء في الغسل سواء وضعت
الجبية على طهارة او غيرها وقال الحنابلة اذا وضعت على غير طهارة وخاف
الضرر بنزعها وجب غسل الصحيح والتيمم لها لانه موضع نجاس الضرر باستعمال
الماء فيه فجاز التيمم له كحج غير مشدد ولا مسح مع تيمم ما لم توضع على طهارة
وتنجس وتر الخ فيفضل ويمسح ويتيمم لها ولو قطع من المرفق او الكعب غسل موضع
القطع ان بقي شئ منهما ولا سقط غسله ولو خلق له يدان ورجلان مثلو
يبيضن بجم غسلهما ولو باحدهما ففي الاصلية فيفسلها وكذا الزائدة ان
نبئت في محل المرفق والافما حاذي منها محل المرفق غسله وما لا فلا ما
الاصاب الزائدة في اليد او الرجل فيفسلها بالاجماع اما النية فوقتها قبل
الشرع في الوضوء او عند غسل الرغفين واختلفوا في انها قبل التسمية
او بعد ها والكل واسع عندنا ومحالها القلب والنية باللسان قبل الوضوء
كقول العامة نويت ان اوضأ للصلاة تقربا الى الله تعالى بدعة لم تعهد
عن النبي صلعم ولا عن اصحابه اما التسمية فتجب باللسان بان يقول حين
بسم الله او بسم الله الرحمن الرحيم او بسم الله والحمد لله كما رواه الطبراني
عن ابي هريرة مرفوعا وان نسي في البداية ثم ذكرها يقولها ما لم يتيمم وان
نسيها حتى اتم وضوءه فلا ملادة عليه لانهما تسقط بالنسيان وقال الاخناف
انها تفصل بكل ذكر وهو الظاهر وليس قبل الاستنجاء ان يقول اللهم الى
اعوذ بك من الخبث والخبائث واذا فرغ فيقول غفرانك وفي حالة الاكثاف
او محل نجاسة يقولها بالقلب وسنة البداية بغسل اليدين الطاهرتين

الى الرسغين قبل غسل الاعضاء المتقدمة وطن استيقظ من النوم الكد
 اذا كانتا نجسين فضلهما واجب ثم ان لم يمكن رفع الاناء ادخل اصابع ليرة
 مضمومة وصب على المني لاجل النيام ولو ادخل الكف ويده طاهر فلا
 بأس اما لو كان نجسا فان تغير الماء بآد خاله يصير الماء نجسا وتبقى نجاسة
 اليد على حالها ولا فيطهر ولو لم يمكنه الاغتراف بشئ ويدها بمختان
 بحيث لو ادخلهما في الماء يتغير الماء فقيم ويصلى ولا يعيد والسواك
 عند كل وضوء وكذا عند كل صلاة ووقتها عند المضمضة وقيل قبلها
 ويندب الاصفرار سن وتغيير اية وقرأة قرآن واقله ثلاث في الاعمال
 وثلاث في الاسافل ولا حد لكثره وقد ورد انه صلح كان يتسوك
 كثيرا حتى خشي ان يحفى مقدم نمه وندب امساكه يمينه كما نقل عن
 ابن مسعود وكونه لينا مستويا بكا عقد في غلظ خنصر وطول شبر
 وليستاك عرضا لا طولا ويكره بموؤ وذى سم وعند فقده او فقد اسنانه
 تقوم الحزقة الخشنة او الاصبع مقامه وهو سنة للمرأة كما للرجل وقال الا^ف
 تقوم العلك مقامه للمرأة مع القدرة عليه وهذا قول بلاد ليل تقوم
 انه لا يستاك مضطجعا فانه يورث كبر الطحال ولا يحمده فانه يورث النحى
 ثم يغسله ولا فيستاك الشيطان به ولا يزد على الشبر والا فالشيطان
 يركب عليه ولا يضع بل ينصبه والا فخطر الجنون وهذه كلها اقوال الفقهاء
 الذي هو من الفقهاء المتقشفة لا يعرف الحديث ولا اقوال السلف
 فلا يمتد بها عند أهل العلم غسل الغر بمياه ثلاثة وكذا غسل الالف ببلوغ الماء

الما من بمياه ثلثة والمبالغة فيهما بالغرغرة وبجاء نزرة الما من لغيب
 الصائم والسرى فقد يعر غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق في الوضوء
 معرفة اوصاف الماء لان لونه يدرسك بالبصر وطعمه بالشم وسريجه بالانف
 ولو عنده من الماء ما يكفي لغسل الاعضاء مرة مع المضمضة والاستنشاق
 وثلاثا بدوئهما مضمض واستنشق وغسل الاعضاء مرة لكونهما واجبين
 والسنة في المضمضة والاستنشاق ان ياخذ غرفة فيمضمض ببعضه
 ويستنشق بالباقي وهكذا اثنان وثالث مرة ولو فصل بينهما يجوز وهل يخل
 اصبعه في فمه وانفه الاولى نعم وتخليل اللحية بعد غسل الوجه واستجوا
 ان يجعل ظهر كفه الى عنقه وان ياخذ له ماء جديدا او يدخل الاصابع
 تحت الحنك وتخليل اصابع اليدين بالتشبيك والرجلين بالتحصر وهذا
 بعد دخول الماء خلاء لهما فلو منضمه فرض وتثليث الغسل ولا بأس
 بالتثني والتوحد وكلها منقول عن النبي صلعم واذا اعتاد الغسل مرة واحدة
 لا ياتم كما نزعهم الاحناف وتكره الزيادة على الثلث ومن لم يكرهها ^{نظما}
 القلب او لقصد الوضوء على الوضوء فقد اخطأ ووجه الكراهية الاسراف
 في الماء الذي منع منه وقول القهستاني نقلا عن الجواهر انه لا بأس
 بالاسراف في الماء الجاري مردود بقول النبي صلعم لا تسرف في الماء وان
 كنت على نهر جار ولا يستحب التثليث في مسح الرأس واحاديث تكرار المسح
 كلها مجردة ومسح الاذنين والصدغين مع الرأس بالماء الذي بقي
 في يده بعد مسح الرأس نعم لو مسح عمامته او ثوبه بعد مسح الرأس فاستحب

اخذ الماء الجبل يده مسحهما وبمسح الاذنين باطفيهما بالسباحتين وظاهرهما
 بايها ميه وفي رواية انه صلح مسح اذنيه فادخلهما السباحتين وخالف
 ايها ميه الى ظاهر اذنيه فمسح ظاهرهما وباطفيهما والوعاء اعني غسل المتأخر
 ومسح قبل جفأت الاول بلا عذر فلو فني ما واه فمضى لطلب فلا بأس وقال ما منا
 احد من جنس انما قرينة ومثله الغسل والتيمم والدلك وترك الاسراف
 وعزيمك الخافق والتمائم ولو مسح الا في الاذنين والتحنين فان المسح في الاذن
 والفصل في الثاني مستون معاً ولم يصح في مسح العنق حديث واستحبة الاحداث
 يظهر يديه ومسح الحلقوم بدعة والدعاء المأثور عند الفراغ اعني
 اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده و
 رسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين او يقول سبحانك
 اللهم ومجديك اشهد ان لا اله الا انت استغفرك والتوب اليك ومن آد ايه
 استقبال القبلة وادخال خصره المبالغة صماخ اذنيه عند مسحهما وتقديمه
 على الوقت لغير المعذور وعدم الاستعانة بغيره وحديث مغيرة محمول على
 الجوار وعدم التكلم بكلام الناس الا حاجة لغوته واجلوس في مكان مرتفع و
 التسمية عند غسل كل عضو وكذا الممسوح ولم يثبت الادعية المخصوصة بكل
 عضو عن النبي صلعم ومأر واه المستغفر والديلمي وابن عساكر وابن حبان
 في ذلك كله ضعيف لا يعتد به وقال النووي لم يثبت فيه شيء وكذا الصلوة
 والسلام على النبي صلعم بعدة لم يثبت وان ذكر هذا الاحداث في الآداب وسبب
 الشرب من فضل وضوء قائماً مستقبل القبلة ولا يكثر الاكل والشرب دائماً

للمسافر اثبوت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن اصحابه وتعاهد كعبه وعرقوبه
 واخصيه واطالة عزية وتجميله واختار له الشوكاني وقال اكثر اصحابنا
 لا يستحب وتغسل رجليه بيسارة ولا يستحب التقسيم بالمنديل وما رواه
 الترمذي ضعيف وصلاة ركعتين بعده اعني تحية الوضوء واخراج الخيط
 باليسار ومكرهه لطم الوجه وغيره بالماء تنزيهاً ولا اسراف والزباد على
 الثلث تثليث المسح بما جدد او بالليل الباقي وقيل لا يكره الاخير والتوضي
 بفضل وضوء المرأة وقيل لا يكره وهو المختار والتوضي في موضع نجس او في المسجد
 الا في اثناء وفي موضع اعد لذلك والقاء النخامة والاستنساخ في الماء وينقضه
 ما يخرج من السبيلين من المتوضي الحي لا الميت لا ينقض وضوءه بذلك بل
 ينبغي غسل موضع النجاسة نقط معتاد او غير معتاد الى ما يطهر والمراد بالخروج
 الظهور فلا ينقض خروج الدم من غير السبيلين ولو سال وينقض مجروح غير
 نجس مثل ریح او ودعة او حصاة من دبر واختلف في خروج الريح من قبل
 غير مفضأة او ذكر لانه ليس بريح اما من المفضأة فينقض وكذا الريح الخارج
 من الدبر ينقض ولو علم انه لم يكن من الاعلى وقيل لانه اختلاج وخروج
 الدود والحصاة من الفرج ناقض بالاتفاق لا خروج دودة من جرح او اذن
 او الفم او فم وكذا الحم سقط منه والدم الخارج من الجرح والثور لا ينقض وكذا
 القيح والصدید والخروج كالفصد او عصر البثرة مثل الخارج لا ينقض واختلف
 في القي والقلس والرعاف فيقبل انهما تنقض الوضوء واختارناه في متن الهدية
 سواء كان ملاء الفم او اقل منه من مرة او علق او طعام او ماء وسواء نزل

من الرأس او خرج من المعدة وقيل غير ناقض واختاراه مالك والشافعي
 أما ماء فم النائم فلا ينقض اتفاقا واختلف في نجاسة القيء والصحيح انه
 لا دليل على نجاسته قاله الكواكب الطاهر او الشرب في المرى ولم يصل الى المعدة
 فلا ينقض خروجه اتفاقا كفي حجة او دو وكثير ولو قاء خرا او بولا ولو قليلا ينقض
 لنجاستهما والصحيح ان الحمريين نجس فيمكن ان يكون محللا للاختلاف وفي البالغ
 لا ينقض بالانفان الا المخلوط بطعام ففيه اختلاف وقال الاخاف يعتبر القاء
 ولو استويا فكل على حدة وعندنا كله سواء ولو خرج دم ماؤه من جوف او غلب
 على البزاق او ساواه او غلبه البزاق لا ينقض عندنا والقيم والصيد ولو
 خرجا بالوجع كالدم والاختلاف بالمخاط كالبزاق ولو مصت العلقه او القرام
 الكبير او ملأت من الدم فلا ينقض الوضوء كما لا ينقض بالحجامة او الفصد
 وينقض الوضوء ما يوجب الغسل والنوم مضطجعا او مستلقيا او على وجهه او متكئا
 قائما او قاعدا او ساجدا او لو في غير الصلوة او متوركا او محتبيا ولو را
 على ركبتيه او في محل او سرج او كاف او على دابة عربان ولو حال الهبوط
 ولو نام قاعدا او متمايلا فسقط ان انتبه حين سقط فلا ينقض وكذا لو نام
 متربعا وكذا لو انفس او عرضه العتة كنوم الانبياء عليهم السلام وينقض الوضوء
 الاغماء والغشي والجنون واختلف في اغماء الانبياء وغشيهم وكذا اختلف في السكر
 ولو يأكل الحشيش او الافيون والصحيح انه ان صار مثالا لاله وعقله فينقض
 والا لا ولا ينقض بالقرقرة ولو من مصل بالغ في صلوة كاملة وكذا التمسيد
 المرأة والامرء وكذا بالباشرة الفاحشة وينقض بمس الذكر والفرج بطن الكف

أو يطون الأصابع من غير حائل وينقض وضوء اللامس والملموس وقيل لا ينقض وهو قول الأحناف واختاره بعض أصحابنا شرقا والواحدة يندب للخروج من الخلات لا سيما للامام وينقض باكل لحم الأبل بورد الخلد الصحيح فيه ولا ينقض مجزئ الدمع من العين الرمداء أو المشاء ولو خرج بالوج وقل بعض الأحناف أنه ينقض عجيب ولو حشا حليله بقطنه عالية أو حاذية رأس الأصيل ^{قيل} طرفها الظاهر انتقض وضوءه وإن كانت متسفة عنه لا ينقض وكذا الحكم في الدبر والفرج الداخل وإن ابتل الطرف الداخل لا ينقض ولو سقطت فإن سرطبة انتقض والألا وكذا لو أدخل أصبعه في دبره فينتقض وضوءه ولو أدخل آلة الاحتقان أو خشبة أو حديد أو نحوه ثم أخرجها فإن سرطبه انتقض والألا ما لو غيبها فينتقض مطلقا ويستحب للرجل أن يرايه الشيطان أن يحشى أو يجب أن كان لا يقطع إلا به قدر ما يصلي ولو رآه حال الصلوة ولم يتيقن بالنجاسة فلا يقطع الصلوة ولا يلتفت إليه قطعاً للوسوسة والأولى مثل هذا الرجل أن يرش الماء على أثره بعد وضوءه ولو خرج وبر الميسور فإن أدخله بيده انتقض وضوءه وإن دخل بنفسه لا ينقض كما لو خرج بعض الدودة ثم دخلت ولو كان لذكره مراسان فالذي لا يخرج منه البول المعتاد كالجرح وكذا الفرع ^{أو} آخر الختني الغير المشكل والمشكل ^{أو} وضوءه بكل وجه يكفر منكرو وضوء الجواب نعم إن أنكر وضوءه للصلوة لتكذيبه القرآن

ولو شك في وضوءه اعاد ما شك فيه لوفى خلاله ولم يكن الشك
عادة له والا لا دلو علم انه لم يغسل عضوا وشك في تعيينه يعيد الوضوء
وقال الاحناف انه يغسل رجله اليسرى لانه اخبر العمل ولو ايقن
بالطهارة وشك في الحدث او بالعكس اخذ باليقين ولو يتقنهما
وشك في السابق فهو متطهر ومثله المقيم ولو شك في نجاسة
ماء او ثوب لم يعتبر الشك ويحكم بطهارته واذا وجد ماء يتوضأ به
وكذا اذا وجد فراشا او ارضا يصلي عليه ولا يلزمه السؤال بان
طاهر ام لا

فصل

في الغسل فرائضه المضمضة والاستنشاق
وغسل سائر البدن بان يغتسل الماء على جميع بدنه او ينغمس فيه
مع نية رفع موجبه ويندب الدلك وقيل يجب واختار مرة
الشوكاني من اصحابنا وهو قول مالك ويجب غسل كل ما يمكن
من البدن بلا حرج مرة واحدة كاذن وسرة وشارب و
حاجب والحية وشعر راس ولو متلبدا وخرج خارج لانه كالنفس
داخلة لانه باطن ولا تدخل اصبعها في قبلها ولا يجب غسل ما فيه
جرح كعين وان اكلت بكل نجس وثقب الفم واخل قلفة كلب
يندب ولا يلزم على المرأة ان تنفض ضفائرها التي
على راسها ثلث حشيات فان كان شعرا غنيا مضمورا
يجب غسل كله ولو ضرها غسل راسها تركته وقيل تمسحه ولا تمنع زحاما
اما الرجل فينتفي له نقض التصفية ولو علويا او تركيا لا مكان حلقه

ولا يمنع الطهارة ونيم أي خسر ذباب وبرغوث لم يصل الماء تحته و
 جثاء ولو جرحه ودرن ووسخ ودهن ودسومة وشراب وطين ولو في
 ظفر مطلقا سواء كان الغاسل بدا أو مضربا بخلاف نحو عجيين ولا يمنع ما
 على ظفر صباغ ولا طعام بين أسنانه أو سنه المجوف وقيل إن صلبا
 منع وهو الأصح ولو كان خاتمه ضيقا وجب نزعه أو تحريكه
 كقرط ولو لم يكن ثقب أذنه قرط فدخل الماء فيه عند مروره
 على أذنه اجزأه والأدخلة ولو بأصبعه ولا يتكلف نجش بخوضه
 والمعتبر غلبة ظنه بالوصول ولو نسى المضمضة أو جزءا من بدنه
 فصل تطوعا ثم تذكرهم بعد لأن النفل لا يفرض إتمامه عندنا بالشرع
 فيها وكذا عند الأخوات لعدم صحته شرعه ولو كان عليه غسل ولم
 يجد موضعا يجبه عن الناس وخاف فوت الصلوة تغسل وإن راؤه
 والمرأة بين رجال أو رجال ونساء أو خسر الغسل لا بين نساء فقط و
 اختلف في الرجل بين رجال ونساء أو نساء فقط وبينها أن تستقيم
 وتصلح لعجزها عن استعمال الماء وأما الاستنجاء فيتركه اتفاقا ويصلح
 ولو استنجى بالأحجار وبقي بالماء فيتركه اتفاقا لأنه مندوب ويجوز
 الاكتفاء على الأحجار وكذا إذا كانت على عورتها نجاسة أخرى ولا يمكن
 التيمم بغير الكشف والسدة فيه إن يبدأ بغسل كفيه ثم يفرغ يمينه
 ثم شماله فيفصل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للصلوة ثم يفيض على سائر
 جسده ثم يغسل رجليه في رواية أنه صلح على كفيه مرتين أو ثلثة أشهر

يد في الأمان ثم افرغ على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب بشماله الأرض
فدلكها دلكا شديدا ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم افرغ على راسه ثلث حفنات ماء ^{كف}
ثم غسل سائر جسده ثم نقي عن مقامه ذلك فضل رجله ثم اتى بالمنديل فردده و
بقية سننه كسفن الوضوء وادابه كادابه غير استقبال القبلة لانه يكن غالباً
مع كشف العورة ولا يتوضأ بعد الغسل ومحل نقل بلة عضوا الى عضو آخر فيه
ليشترط التقاطر كما في الوضوء والمعاني الموجبة للغسل انزال المنى بشهوة من
الرجل والمرأة نوماً أو يقظة ولو تفكر وتجمل فلو لم يخرج المنى من العضو المخصوص
لا يلزم الغسل ومنى الرجل ابيض ومنى المرأة اصفر فلو اغتسلت فخرج منها منى
لا تعيد الغسل ولا الصلاة لانها لم تخرج بشهوة والمعتبر الشهوة عند الخروج
فلو امسك الذكر حتى بطلت شهوته ثم خرج المنى لا يلزمه الغسل ولو خرج المنى
بعد البول فان كان ذكره منتشر مع الشهوة يلزمه الغسل والا لا والتقاء
الختانين اى ايلاج الحشفة من الرجل في فرج المرأة على الفاعل والمفعول اذا
كانا مكلفين ولو احدهما مكلفاً فعليه فقط وان لم ينزل فلو ادخل الخنى حشفته
في فرج المرأة ولم تزل ولم تنزل لا يلزم عليها الغسل وكذلك اذا اوج في فرج البهيمة
او دبر لادى او دبر البهيمة ومن كان مقطوع الحشفة فيعتبر ايلاجه ^{بها} لغسله
واختلف فيما اذا اوج في فرج امرأة صغيرة لا تجامع مثلها والحق وجوب الغسل ^{بها}
اذا اوج في فرج امرأة ميتة والمرح فيه عدم الوجوب اما المراهق فلا يلزمه الغسل ^{بها}
يمنع من الصلاة حتى يغتسل ويومره ابن عشرة اذبا وههنا مذ هب آخر
ذهب اليه طائفة من الصحابة واختاروه بعض اصحابنا كالامام ابو حنيفة هو

انه لا يجب غسل بالاملاح فقط اذا لم ينزل عملا بحيث انما الماء من الماء والغسل
 ذكره في دبر نفسه لا ينزله الغسل الا بالانزال اما التحنيط المشكل فلا غسل عليه
 بالاملاح ولا علم من جامعها الا بالانزال والاحتلام مع وجوده وان لم يتذكر
 بعد الاستيقاظ ان كان يظنه منيا اما اذا اتقن انه ليس بمني فلا يجب عليه الغسل
 واو رآى السكران بعد نزال سكره او المعنى عليه او المجنون بعد افاقته بل لا يجب
 عليه الغسل ان ظن انه منى وعند الاحناف لا يجب ولو تذكر الاحتلام ولم
 ير مملا لا يجب عليه الغسل بالاجماع ولو وجد بين الزوجين ماء ولا يميز ولا
 تذكر ولا نام قبلها غيرها اغتسل ولو لف الحشفة بخرقة ثم اوجعها فان وجد
 لذرة الجماع اغتسل والا لا والقطاع الحيف والنفا من لاخذ مذي وودي بل الوضوء
 منه ومن البول جميعا ونظيرة الرعاف بعد البول او البول بعد الرعاف ولاخذ
 او خال اصبع ونحوه كالة الاحتقان او ذكر غير آدمي او ذكر خنثى او ميت او صبي
 لا يشق وما يصنع من نحو خشب او فلوس للمساحقة في الدبر والقبيل على
 القول المختار فيستقضى به الوضوء من الذكر والذكر او الفرج بلا حائل والا لا نعم لو انزل
 في هذه الصور يجب الغسل ولو اتى عذراء ولم ينزل عذرتها لا يجب الغسل ولو جلت فلا
 تعيد فاصلت لان خروج المني من فرجها الداخل شرط لوجوب الغسل ولم يوجد ويجب على
 الاحياء المسلمين كفاية ان يغسلوا الميت المسلم الا الخنثى المشكل فقيم كما يجب على من لم
 جنبوا وحائضا ونفساء ولو بعد الانقطاع او بلغ لا ينسب بل بانزال او حيف او ولدت
 ولم تر حمارا او اصابته بكل بدن نه نجاسة او بعضه وخفي مكانها ولو اسلم طاهر ا
 يجب عليه الغسل عند ما وعند الاحناف يستحب وكن اذا بلغ بالسن

فَيُنْدَبُ بِهَا وَمَنْ غَسَلَ لِلْجُمُعَةِ ^{عُط} وَلَمْ يَرِدْ أَنْ يَغْتَسِلَ الْجُمُعَةَ يَجِبُ وَقِيلَ لَيْسَ لَهُ
 الْيَسَاءُ لَوْ اغْتَسَلَ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ لَا يُعْتَبَرُ جَمَاعًا وَلِلْعَبِيدِ وَكَفَى غَسْلُ وَاحِدٍ
 لَعِيدٍ وَجُمُعَةٍ اجْتِمَاعَ جَنَابَةٍ كَمَا لَفَرَضِي جَنَابَةٍ وَحَيْضٌ ^{عُط} وَالْأَحْرَامُ وَيَوْمَ عَرَفَةَ
 وَقِيلَ إِذَا كَانَ فِي جَبَلٍ عَرَفَةَ بَعْدَ الزَّوَالِ ^{عُط} وَلَمْ يَغْسِلْ مَيْتًا وَلَدَخَلَ مَكَّةَ وَ
 لِمَجْنُونٍ أَتَقَ وَكَذَا الْمَغْضَى عَلَيْهِ وَهَلِ السَّكْرَانُ كَذَلِكَ هُمْ أَرْبَعٌ وَاسْتِجَابَةُ الْعُلَمَاءِ
 عِنْدَ حِجَامَةٍ وَفِي لَيْلَةٍ بَرَاءَةٍ وَلَيْلَةِ عَرَفَةَ وَلَيْلَةِ الْعَدْرِ إِذَا رَأَى أَحَدًا عِنْدَ
 الْوُقُوفِ بَيْنَ دَلْفَةٍ عِنْدَ يَوْمِ الْخَرِّ لِلْوُقُوفِ وَعِنْدَ دُخُولِ مَنَى يَوْمِ الْخَرِّ وَالصَّلَاةُ
 كَسُوفٌ وَخُسُوفٌ وَاسْتِسْقَاءٌ وَفَرْعٌ وَظَلْمَةٌ وَرَمَجٌ شَدِيدٌ وَلَدُخُولُ الْمَدِينَةِ وَ
 الْحَضُورُ مُجْمَعِ النَّاسِ وَلَنْ يَأْمُرَ قَبْرُ النَّبِيِّ ^ص وَقُبُورُ الصَّالِحِينَ وَلَمْ يَلْبَسْ
 ثَوْبًا جَدِيدًا وَلَمْ يَرَأَ قَتْلَهُ وَلَتَأْتِي مِنْ ذَنْبٍ وَلِقَادَمٍ مِنْ سَفَرٍ وَ
 لِمُسْقَاةٍ الْقَطْعِ وَمِهَا وَلَمْ يَرْجِعْ لَهَا دَلِيلًا مِنَ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ وَثَمَنُ مَاءٍ
 غَسَلَ الْمَرَاةَ وَوَضُوْعَهَا عَلَى الزَّوْجِ وَلَوْ غَنِيَةً كَاجِرَةً الْحَامَ وَلَوْ كَانَ لَا غَسْلَ
 لَاعَنِ جَنَابَةٍ وَحَيْضٌ بِلَا نَزْلَةِ الشَّعْثِ وَالتَّقَتِ فِيهِ اخْتِلَافٌ وَالْحَقُّ
 وَجُوبُهَا عَلَى الزَّوْجِ الْيَسَاءُ وَيَحْرُمُ بِالْحَدِيثِ الْأَكْبَرِ أَهْنُ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ وَ
 النَّفَاسِ دُخُولُ مَسْجِدٍ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَمَّا الْعَبُورُ وَالْمُرُورُ أَوْ مَنَاوَلَةُ شَيْءٍ
 مِنَ الْمَسْجِدِ فَلَا يَأْسُ بِهِ لَهْوًا لَا مَصْلَةَ عِيدٍ وَجَنَازَةٍ وَسِرْيَاةٍ وَمَدْرَسَةٍ
 وَلَوْ احْتَلَمَ فِي الْمَسْجِدِ فَيَحِلُّ لَهُ الْمُرُورُ لِأَجْلِ الْخُرُوجِ مِنْهُ وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْيَتِمِّ
 بِبَاحِ الْمَكْتَبِ أَنْ خَافَ عَلَى جِسْمِهِ أَوْ مَالِهِ وَيَنْدَبُ لَهُ الْيَتِمُّ وَيَحْرُمُ عَلَى هَوْلَاءِ تِلَاوَةِ
 الْقُرْآنِ بِقَصْدِ التِّلَاوَةِ وَلَوْ دُونَ آيَةٍ وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا لَا يَحْرُمُ وَكَذَلِكَ مِثْلُ الْمَصْغَفِ

وخصوصاً الخايضة المتعلقة في مس المصحف والتلاوة وإنما قيدنا بقصد
 التلاوة لأنهم لو قصدوا الدعاء أو الثناء أو افتتاح امر أو التعليم لقنوا كلمة
 كلمة فيجوز وكذا لا يحرم على هؤلاء الطواف بالكعبة لوجوب الطهارة فيه أما
 مس المصحف لمحدث فيجوز إلا أكثر من أصحأ بنا ولم يجوز به البعض ورجحنا في
 الهدية وحل مس التوراة والإنجيل وغيرها من الكتب السماوية كذلك فيه
 اختلاف أما مس الدرهم أو الحد أو الرقوم فيه آية من الآيات فلا بأس به وكذلك
 مس الكتب التي ذكرت في مواضعها المختلفة آيات من القرآن وكذلك مس
 التفسير والترجمة والكتب الشرعية ولو كتب المصحف بالخط الفارسي أو الإنكليزي
 أو اليوناني أو غيرها حكمه حكم المصحف لأن القرآن عبارة عندنا عن اللفظ و
 المعنى فإذا اجتمعا جميعاً يقال له المصحف ولذلك لا يقال الترجمة القرآن قرآن
 أما على أصول الأحناف فلا يحل مس الترجمة أيضاً للمحدث وفي التفاسير لهم
 قولان ولنا أنه لا يقال للتفسير المصحف لخلط كلام الناس فيه ومن ههنا يجوز
 البعض مس التوراة للمحدث لوقوع التحريف فيه ومن لا يقول بوقوع التحريف
 اللفظي فيه فالظاهر عنده عدم الجواز ويحل مس المصحف له لو كان في غلاف
 منجات غير مشرورة وكذا مسه بجأش كالكم والتوب واختلفوا في مسه بغير أعضاء
 الطهارة وبما غسل منها في القراءة للجنب بعد المضمضة ولا يظهر عدم الجواز لفقد
 الطهارة الكاملة ولا كبره النظر إليه بحجب وحالهن ونفساء كما لا تكفي الادعية أي
 غيرها ما كراهة التنزيه فباق لأن الوضوء مندوب لمطلق الذكر ولا كبره مس
 متعلم أو معلم أو صبي للمصحف حال كونهم محدثين لأجل الضرورة ودفع الحرج وكذا

كتابته من غير مس ما يكتبه او بوضع العميقة واللوح على الارض وفي حكم
 المصحف حصته من النصف او الربع او منتهى المشتل على سور معدودة
 لا القرطاس الذي فيه آية أو آيتان لانه لا يقال له المصحف وذكر بعض العلماء
 قراءة التوراة والانجيل والزبور ونحوها للنجس خصها بعضهم بما لم يبدل
 لانه آية قنوت ولا اكله وشربه بعد غسل يداؤه وبدونه ولا معاودة اهله
 قبل اغتساله وكن ابد الاحتلام ومنع عنه بعض الاحناف من غير دليل ولو صام
 المصحف بحيث لا يقرأ فيه من كالمسلم ويمنع الكافر من مسه وجوزة البعض اذا
 اغتسل ولا بأس بتعليمه القرآن او الحديث مسمى ان يهتدى ويكره وضع المصحف
 تحت راسه وكذلك خلف ظهره الا اذا كان في خريطة او زنبيل او صندوق
 والادلى ان توضع كتب النور والصرف ثم فوقها كتب الفقه ثم فوقها كتب الحديث
 ثم فوقها كتب التفسير ثم فوقها المصاحف اما كتب المنطق والفلسفة والكلام
 فلا عظمة لها وجوز بعضهم الاستنجاء باوراقها وتكره اذابة الدرهم
 المسكوك بسكة المسلمين او بآية من القرآن الا لصحة وسرة ولا يجوز حمل المصحف
 معني الخلاء او في مقام نجس وكذا حل الرقية والتميمة التي فيها اسماء الله
 تعالى او كلامه او اسماء ملائكتها واسماء انبياءه والصالحين من عباده وقيل
 يجوز اذا كان في غلاف متجاف ولم يمكن تركه خوفا من السارقين او الناهبين ولم
 يجد محلا مناسباً لوضعه خارج موضع الحاجة وكذا لا يجوز قراءة القرآن
 حاله الاستنجاء او في الخلاء ولو قرأه بالقلب فلا بأس به وكذا ذكر الله
 تعالى ولا بأس به في رواية القلم الجديد ورواية القلم المستعمل خلافاً للاختلاف

في الاخير لا حترامه كحشيش المسجى وكناسته فلا تلقى في موضع يخل بالتعظيم
 ولا يجوز لف شيء في كاذب فيه قرآن اما لو كان غيره فجوز ولو كان فيه اسم الله
 تعالى او اسم رسوله فيجوز ثم يلف فيه واذا وجد كاذب فيه اسم الله تعالى
 او اسم رسوله او آية من القرآن في الطريق او في موضع غير ظاهر فيجعله وبينه
 في موضع ظاهر كإيمر الناس عليه ويجوز قطع اسم الله تعالى او رسوله او آية
 من آيات القرآن بالخط اذا وقع فيه الخط ويكره محو بالبراق اما محو غير هذا
 فلا بأس به ويجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستورا وغير مستورا
 خلافا للاختلاف في الاخير ولو كتب على بساط الملك الله او نحوه فيكره بسطة و
 استعماله لا تجليقه للزينة ولو كتب عليه كلام الناس من شعر ونحوه فلا بأس
 ويكره كتابة الآيات اذ كتابة اسماء الله تعالى على المراءج وجدر المساجد و
 كن اعلى جدر البيوت - **فصل** في المياه يرفع الحدث بالماء المطلق
 اى بماء السماء والادوية والعيون والا يأسروا الجارسوا كان عذبا او ملحا ياروا
 او حار اذ كان فيه من اجزاء الكبريت او الحديد ما لا يقيد بوصف دون
 وصف وبما هو مزج بكراهة وعن احمد يكره وبماء مسخن بالشمس وبالنجاسة
 وبما يتعد به ملح كإيماء حاصله وبان ملح لا بعصير نبات ولا بما يعظم من
 الكرم او الفواكه بنفسه ولا بما يخرج من الحجب والبطن وغيرها ولا بنبذ التمر
 ولا بما مغلوب بشيء ظاهر بحيث لا يسمى ماء الا مقيدا لماء الورد وماء الباقى وما
 الزعفران وماء اللبن وجوز من اصحابنا شيخ الاسلام ابن تيمية الوضوء بما الورد وقل
 انه طاهر مطهر قلت ويقاس عليه ورد الكاذب فانه اطيب كماء الورد واطهر

ويجوز التوضي بماء تغير بالتراب مع بقاء السيولة أو ما عسر الاحتراز عنه كالطحلي ورق
الشجر وكذلك في القرية بغيره تغيير السير وكذلك ما بقي فيهما من القرط وكذلك
ما شرع خلطه بالماء كالسدر وغيره وكذلك بماء لم يتغير أحد أو صافه بوقوع النجاسة
فيه وإن كان قليلا أو ركدًا أو يموت الحيوان الدومى أو غير الدومى فيه فإن تغير
أحد أو صافه نجاسة أو يموت حيوان فيه لا يجوز التوضي به ولو كان كثيرا أو جارا
لا لا تغير بطول مكث أو وقوع الأوراق فيه إن بقيت رقت ولا فرق عندنا بين
مستعمل وغير مستعمل ولا بين ساكن ومتحرك فالمتغير بالنجاسة نجس وبالطاهر طاهر
والأشنان والزعفران طاهر غير مطهر وغير المتغير طاهر مطهر ولو كان مستعملا ولو كان
ساكنا ولا بين القلتين أو الكر ما دونهما أو ما فوقهما إلا بين عشر في عشر وما
دونه وبعد ما احتجنا إلى مسائل وتفرعات كثيرة ذكرها الفقهاء من الإخفاف
والشوافع وإطالوا الكلام من غير طائل ويجوز الطهارة بماء خلط به المرأة المكففة
ولو كافترة لطهارة كاملة عن حدث وماء بهر بمقبرة وما اشتد حره أو
برده وما سخن بمغضوب أو استعمل في طهارة واجبة أو غير واجبة أو استعمل في
غسل كافر أو تغير بماء كغيره بالعود القاسى وقطع الكافور والدمن خلافا
للخبايلة في البعض وإن اشتبه ما يجوز به الطهارة بماء لا يجوز به لم يتغير بتيمم
ويلزم من علمه نجاسة شيء إعلام من المراد أن يستعمل **فصل** في الدباغة أيما
أصاب دبح فقد طهر ومثله المباشرة والكركش واستثنى بعض أصحابنا جلد الخنزير
والآدمي والصحيح عدم الاستثناء إلا أن الخنزير جلد غيو قابل للنزع والدباغة
وجلد آدمي طاهر إلا أنه لا يجوز استعماله لكونه محترما والدباغة بالشمس

كالد باغية بالملح والقرظ والادوية وتميع الحية طاهر ولا يجوز اكل دقيق او
سكر طعن فيه او خلط فيه عظم الكاوي او الميتة وكن الا يجوز استعمال الصابون
الذي يصنع من شحم الخنزير لانه نجس وما يطهر بالذباغ يطهر بالذكوة الا
لحم الخنزير فانه رهن وكن لك شحمه حمل يشترط طهارة جلده كونه الذكوة شرعية
فيه تولان والجلود التي تحي من داس الحرب طاهرة اذا كانت مدبوغة وكن
المنعال التي تحي من بلاد الكفاس (البوث) والشوزن (السليبر) لان الاصل
في الاشياء الطهارة وكونها مدبوغة بالنجاسة غير مشاهد وشعر الميتة والخنزير
طاهرة كذا اعظمها وعصبها وحافرها وفرعها وكن اكل ما لا تحل الحيوة كالمنقار و
نحوه اما النجاسة الميتة ولبنها فغيره تولان والراجح نجاستها وكن اشعر الانسان
وعظمه وسنه واختلف في اذنه وما قطع من الحى فحكمه حكم الميتة ودم السمك
طاهر وكن الكلب رقيقه عند المحققين من اصحابنا وقال اكثر اصحابنا انها
نجس ان فيباع ويوجر ويضمن ويتخذ جلده مصطد ولو ادلوس سقط في الماء ولم يتغير
لا يفسد الماء وان اصاب فمه الماء وكن الثوب لا نجس باثاقنه ولا بفضه ولا بعضوه
لو اصابه رقيقه ولا بنفسه صلوة حامله وشرط بعضهم شذومه وقيل لنفسه لعدم
شحمه ولا لئلا يمتد بقاءه كلب وتصاويره في طهارة لحمه اذا ذكى تولان ولا خلالات
في طهارة شعرة والسمك طاهر حلال وكن انا نجسته وبول ما كوال للحمر طاهر لا يذوق
الا انكليزية والعطر الانكليزي الذي يلقي فيهما روح الخمر (ليوندراس) (سنس) وكن
الخنزير الذي تلقى في عجينه ودرى الخمر طاهر حلال اكله اذ لا دليل على نجاسة الخمر و
اختلف في التداءى بالحرم والاصح عدم اجازة لقوله ان الله لم يجعل شفاءكم

قال صاحب القاموس
الجمجمة شئ ينجم
يجمع الجدي تيل ان
يجمع غير اللبن اصغر
فيلقى في اللبن فينظف
عاجين فاذر الارجي
خبرة هو شئ
فان جمجمة اقول اصل
به ينزل ما به والجمجمة
المنفرد حيث لا

فما حرم عليكم وقيل يرخص فاعلم فيه الشفاء ولم يوجد واء آخر جلال يوشتر اشتر
 كما رخص الخمر للعطشان واكل الميتة للمضطر **فصل** في البير لا يفسد ماء البير
 ولو كان صغيرا والماء فيه قليلا بوقوع نجاسة او موت حيوان وموى وغيره موى ^{وانشتر}
 او تفسخ فيه او تمعط بشرط ان لا يتغير احد اوصافه ولا يفسد ويحب من جرح
 كل ماء او الى ان لا يبقى التغيران كان لا ينقطع ماءه بالنزح ولا حنات في
 مسائل البير تفرعات وتفصيلات لا تحتاج اليها فلذلك لم نذكرها **فصل**
 في الاساءة عن كل شئ معتبر بسورة فسور لا دمي ولو جبننا او كافرا او املاة ولكن اسوء
 ما يؤكل لحمه طاهر طهور ولكن اجمع الاساءة غير سور الكلب والخنزير فغيبه فوكان
 والاصح الطهارة ورحم الشوكاني والسيد من اصحابنا النجاسة وسور شارب
 الخمر طاهر مواء كان فور شربه الخمر او بعد لان الصحيح طهارة الخمر ولكن اسوء
 الجلالة وعرقها +

باب التيمم

هو من خصال أحد الأمانة بلا استياب وهو لغة القصد وشرعا قصد
 صعيدا يتراب طاهرا وما في حكمه لاجل قامة القرية فيجوز على الارض
 المتنجسة اذا جفت لانها طاهرة وكذلك على الاحجار اذا كان عليها غبار
 ولو تيمم بقصد التيمم لا يصح به واركانه شرائط ثمانية وقيل تسعة والتاسعة ^{لشميت} مسح
 العقل والاسلام والنية والضربة والاستيعاب والمسح والصعيد الطاهر
 ولو سبغة وفقد الماء ومسته الضرب بباطن كفيه واقبالهما ادبارهما ونفضهما
 ونفخ اصابعه وتيممه وترتيب ذلك لمن اراد عبادة كالصلوة والطواف ^{لهم}

يوجد الماء في محلته ونفقته ساع له التيم ولا فرق في ذلك بين مقيم ومسافر
ولا من هو داخل البلد أو خارجها ولا يشترط بعده ولا طلبه ميلا من جهة أو
أربع جهات كما ذكره الأحناف ولو كان عنده ماء يكفي لأزالة نجاسة فقط أو
للموضوع فيوضا لأنه شرط للصلاة وكذلك لو يكفي للموضوع ولا زال بعض
النجاسات فيقدم الموضوع وينزل النجاسة معها أمكن ولو كان الماء قليلا لا يكفي
للموضوع استعماله في بعض أعضائه ثم يتيم لباقيها وقيل يتيم فحسب وكذلك يجوز
التيم إذا خاف اشتداد المرض أو امتداد بخلية ظن أو قول طبيب حاذق
ولو تحرك أو لم يجد من يوضيه ولا يقدر عليه بنفسه فإن وجد ولو بأجر المثل والله
ذلك لا يتيم ولا يجب على أحد الزوجين توضي صاحبه أو تعهده وفي ملوكه
يجب وكذلك يجوز للجنب إذا خاف الهلاك أو المرض لو استعمل الماء لمسه
البرد ولو في المصراة لم يكن له اجتمع الحمام أو لم يجد الماء الحار ولم يقدر
على تسخينه أو لم يجد مكانا محفوظا من الصواع وهو يضره بخلية الظن أو التجربة
أو قول الطبيب الحاذق أو لم يجد ما يدا فيه وفي جواز هذه الموضوع في هذه
الصور اختلاف والراجح عدم الجواز لأنه لا يخاف الهلاك والمرض في غسل أعضاء
الموضوع عادة مما قيل إن الجنب في زماننا يتحيل بالأحذية فما لم يأذن به الشرع
لغيره كان له مال غائب يلزمه الشراء نسبية ولا لا وكذلك يجوز خوف عدو
المتأنا كان أو غيره كحبة أو تار عظم نفسه أو عظمه خوف المرق من فاسق أو خوف
من جسد غريم وهو مملوك أو ماله ولو أمانة عنده وكذلك يجوز خوف عطش
ولو بقلبه أو ريقه في السفر حالاً أو مالا وكذلك يجوز لو حال دون الماء سبيح أو

كان في بركة او حوض او بئر وهو لا يقدر على الشرب ولم يزل يرفق في راسه بجفاف
 ان يقطر عليه عينا من شجره وشكاه ولم يجد من ينزل اليه ولو اجد كذلك لم يكن الماء من العين فقط
 ولكن ذلك ان لم يكن عنده اناء لحفظ الغسالة وغشاق عطش ووايه وقال الفقهاء
 ان الرجل اذا صار مضطرا بالعطش او الجوع فانه اخذ الطعام والشرب قهرا وجاز له
 القتال ان لم يعط فان قتل ربه الطعام والشرب فذمه هدر وان قتل المضطر
 ضمن يعود اودية وكذلك يجوز اذا كان عنده ثوب ينقص قيمته بالادلاء اذا
 بالكثير من ثمن الماء ولو اقل او مساويه لم يجز ففي هذه الصور كلها لا اعادة
 عليه ولو يتيم لعدم الماء ثم مرض مرضا جازله ان يعلى بذلك التيمم لانه
 يدل من الموضوع خلافا للاحتياط وتوال النبي صلى الله عليه وسلم طهورا مسلما ولو لم
 يجد الماء عشر سنين يدل على ما ذهبنا اليه ولو ترك من وجهه وكفيه
 مقدار شعرة لم يجز لان الاستيعاب فرض فيه كما ذكرنا من قبل ولو كان
 في يده خاتم او سوار فينزعهما او يحركهما و اقل التيمم ضربة واحدة للوجه
 والكفين واكثره ضربتان ضربة للوجه واخرى لليدين مع المرفعين ولو تمكك
 في الصعيد ناويا التيمم كما فعله عمار جازر الصلوة به لعدم انكار النبي صلى الله
 عليه وسلم ولو حرك راسه او ادخل في موضع الغبار بنية التيمم لم يجز لعدم
 الضربة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم التيمم ضربة للوجه واليدين ولو تيمم على ثوب
 او خشب اوجد يد عليها الغبار جاز ولا فلا لانها ليست بصعيد و تراب
 يجوز التيمم للجنب الحائض والنفساء ولو تيمم على ما هو من جنس الارض
 كالجيرة والحصى والكحل والطين الاحمر الزرنيخ والكبريت والياقوت والزبد

والفير ونز والعقيد والآخر واللبن والسفال والحذف لم يجز لأنها ليست
بتراب وقيل يجوز لأنها صعيد حكما وخالف بعض اصحابنا في عدم جوازها على
المطبوع بالنار كما لا جرم الجص والسفال والحذف وكذلك لا يجوز على الرماد
والأحاث لم يجز وعلى المنطبع والمترمد وجوزوا على غيرهما ولو لم يدخل الغبار
بين أصابعه لم يجز إلى الضريرة الثانية والثالثة للتخليل ولو يم غيرة فيبقى الضريرة
الواحدة أو الضرير بآن وقال الأحناف يضرب ثلثا للوجه واليمنى واليسرى و
يجوز على غبار الصرغ عجز عن التراب أو لانه تراب دقيق ولا يجوز بالودع ولو
مستحق ولا يبرجان ولا بمنطبع كفضة وزجاج ورمصاص وتوتيا وكن لك لا يجوز
على رماد الحجر كحجر مدقوق أو مفصول ويجوز على حائط مطين لا جصص ولا على أو ان
من طين غير مد هونة أو مد هونة أو مرققة وطين مغلوب بماء ولا يجوز على الفرو
الصينية لأنها مد هونة كذلك لا يجوز على الرخام والمرمر والزجاج والمخ
والبارود والبورق والحواشدة والحصى واللاقوته لأنها كلها ليست بتراب
ويجوز على المعادن التي في محالها ولم تنفصل عن التراب عليها ويجوز على الخطة
والشعير والذرة وغيرها من الجبوب والثمار والقوارير وظروف الزجاج ان
كان عليها غبار ولا فلا والحكم للغالب لو اختلط تراب بغيرة كذهب وفضة
ولا يجوز على أرض مختربة وجاز قبل الوقت ولا أكثر من فرض واحد ولو ميت
صلوة الجماعة أو سجدة التلاوة أو قراءة القرآن أو مسح المصحف جاز به الصلوة
لأنه بدل مطلق عن الموضوع لا بدل ضروري كما قدمنا ولا يجوز لخوف فوت صلوة
جماعة كلها أو بعضها مع وجود الماء وكذلك خوف فوت صلاة العبد مع الإمام

كلها وبعضها أو بنى والشمس ولو كان يبنى بناء بعد شروقها متوهجاً و
سبق حدثه ولا فرق بين كونه اماماً أو معتقداً يأتى شريطاً الجوارى عدم الماء و
خافت بعض أصحابنا فى صلوة العيد والجماعة واجازوا التيمم فيها مع وجود
الماء وكذلك لا يجزئ المكسوف وخسوف ويصن سر واتب ولو سنة فخر خاف فوثقها
محدثها وصلوة الوتر اذا خافت فوثقها والسجدة التلاوة والنوم والسلام وردة
ودخول المسجد للنوم فيه ومن المصحف وكل ما لا يشترط له الطهارة كقراءة القرآن
مع وجود الماء وعلمه لو يتم بجزييل به الفرض لانه بدل مطلق عن الوضوء كما قد
وقال الاحناف لو يتم لدخول مسجد او لقراءة ولو من مصحف او مسه او كما يتيم
او تعليمه او لزيارة قبور او عيادة مريض او دفن ميت او اذان او اقامة او
اسلام او رده لم تجز الصلوة به بخلاف صلوة جنازة او سجدة تلاوة وعندنا
فى كل هذه الصور اذا عدم الماء يجزئ به الصلوة لانه بدل مطلق عن الوضوء
فلو يتم للنفل استباح له الفرض وكذلك لو يتم للطواف النفل يستبيح له الطواف الفرض
والصلوة الفريضة خلافاً للحنابلة ولا يتم لفوت جمعة وفرض من الفرائض او قسمة
بل اذا فات الوقت فيؤدى الظهر بدلا عن الجمعة ويقضى سائر الصلوات المفترضة
ان وقع التأخير عمداً بغير عذر وفيه خلاف شيخنا ابن تيمية رحم او يدعيها ادعاء ان
وقعت بعذر كنوم ونسيان ونحوهما وان منع ظالم عن الوضوء والتيمم فيصلى بغير
طهور كما ذكرنا فى فائد الطهورين ولا يجب طلب الماء قدر غلوة من كل جانب
كما قرره الاحناف بل يكفي طلبه فى رجله ومنزله وسرفته كما ذكرنا من قبل و
قال الاحناف يجب الطلب ان ظن لنا قوماً قريبه دون ميل بامارة او اخبار

عدل ولا يجزئ السؤال عن الماء فلو صلى بتييم وثمه من يسأله ثم أخبر بالماء لم
 يعد وقيل لا يخاف بعيد وتيمم الكافر وضوءه لغو لا يشترط النية فيهما عندنا
 ولا احناف بوجوه الثاني دون الاول ولو تيمم وعلى كفيه غبار فيمم رجلا آخر بذلك
 الغبار لم يأت على كفيه فلا يجوز لا مشطط الغسرة فيهما وقال الحنابلة لان الغسل
 صار مستعلا وهذا التعليل لا يستقيم على مذهبن لان الماء المستعمل طاهر وطهر
 عندنا كما مر من قبل فكذا الخبر لقائهم مقامه والنية شرط في تيمم الصلوة وكذا
 لصلوة الجنائزة وسجدة التلاوة وسجدة الشكر ولو تيمم الجنب بنية الغسل تكاثف
 اغتسل فلا يلزمه التيمم ثانيا لرفع الحدث بل يعلى بتييم واحد وصح تيمم جنب
 بنية الوضوء فقط فلا يعلى به ولا يندب الانتظار ولا يلزم الرجوع الى الماء التاخير
 الى آخر الوقت بل اذا اراد الصلوة ولم يجد الماء تيمم فاذا تيمم وصل جاز ولو كان
 بينه وبين الماء اقل من ميل ولو صلى بالتيمم من غير حمله ماء نسيه ثم تذكر بعد
 الصلوة فلا إعادة عليه سواء كان في العمران او غيرة وكان اذا ظن فناء الماء
 كما لو نسيه في عنقه او ظهره او في مقدمه ركبا او موخرة سايقا ونسي ثوبه صلى
 عريانا ولو صلى في ثوب نجس دمعه ما يزيله او ثوب طاهر او وضأ بجاء نجس او صلى
 محضتا ثم ذكر كرا عله بالاجماع وفي الاول خلاف شاذ للشوكاني والمسيدي من اصحابنا
 ولو وجد ماء نجسا فلا يتوضأ به بل يتيمم ويعلى ويطلمبه من سرفيقه من هو معه
 فان منعه تيمم وان لم يعطه الا بئس مثله او بئس يسير وله ذلك فاضلا عن حاجته
 لا يتيمم بل يشترى الماء ويتوضأوا اعطاه بالكثرة يعني بغيره فاحش ولا يبيح ذلك التيمم
 وهذا المقيم فاما المسافر فلا يلزمه الشراء لان الله تعالى جعل السفر سببا مستقلا

لجواز التيمم اما للعطش فيجب على القادر شراءه ولو بغنيم فاحش احياء النفسه
 ولا يتيمم قبل طلبه لان الماء مبذول عادة وكذا يطلب الدلو والرشاء فلو قال له
 انتظر حتى استقي وخاف خروج الوقت يتيمم ويعمل ولو شرع في الصلوة ثم ظن
 ان رفيقه يعطيه الماء او يسره الوضوء لا يقطع ولا يعيد سواء كان الوقت باقيا
 او لا ولو كان مقطوع اليدين والرجلين وبوجهه جرح لا يستطيع ان يمسح عليه
 فيصلي بغير طهارة ولا يعيد ولو كان الرجل مجوسا ولم يقدر على الماء يتيمم ويصلي
 سواء كان في المصل وغيرة ولو لم يكن عنده من الثوب الا اللجنس ولم يجد ما
 يزيل النجاسة فيصلي به ولا يصلي عربا واذا وجد ماء موقوفا للوضوء فيجوز له الشرب
 منه وبالعكس لاحق يا ذن رب الماء والجنب والحائض اولى بمباح من محدث
 وميت ولو لاحدهم نفوا ولى وجاز تيمم جماعة من محل واحد وقال الاخناف حيلة
 جواز تيمم من معه ماء من زمزم ولا يخاف العطش ان يخلطه بشئ اخر حتى يزول
 عنه اسم الماء المطلق او يحميه على وجهه يمنع الرجوع واهل الحديث لا يرضون
 باشغال تلك الحيل لان الله تعالى عليم بذات الصدور وينقذه ما ينقذ الاصل
 وضوءه كان او خلا فلو تيمم للحديث الاصغر فنقذه ما ينقذ الوضوء ولو تيمم للحديث
 الاكبر كالجنابة فنقذه ما يوجب الفضل ولو تيمم لهما معا ثم احدث صار محلا لما حجبنا
 فتييمم ثانيا للحديث الاصغر ولو تيمم للحيض او النفاس فلا ينقذ حتى يحض او
 تنفس ثانيا مرة ولو تيمم بعد طهرها من حيض ثم اجنبت فلزم وجهها الوطى لبقاء حكم
 تيمم الحيض والوطى انما يوجب حدث الجنابة ولو كان لا يباخفيه على طهارة كاملة
 فاصابته الجنابة ولم يجد الماء فتييمم ثم صار محدثا ووجد الماء الذي يكفي للوضوء

فقط يتوضأ وينزع خفيه ثم يمسح عليه ما لم يجد الماء الذي هو كفي للفعل فان وجد
 مثل هذا الماء ومر عليه ولم يقبل فتيمة ثانيا للجنابة ثم ان وجد الماء الذي يكفي
 للوضوء فقط فينزع خفيه ويغسل رجليه ثم يمسح عليهما ما لم يجد ماء كافيا للفعل و
 هكذا علم جرا ولو كان عند الجنب ماء يكفي لبعض اعضاء الوضوء او كلها فانه يمسح
 ولا يجب عليه الوضوء ثم ان احدث فيلزم منه الوضوء لانه قد رعى ماء يكفي^{له}
 وتنقذه القدرة على الماء وزال المبرح^{عط} له قبل الشروع في الصلوة وبعد الفراغ
 منها ولو حاله الصلوة فلا ينتقض كما لو يتم مرض فوفى او لبرد فزال البرد قبل ان
 يشروع في الصلوة فيبطل التيمم اما لو شرع في الصلوة وقد رعى الماء وهو يصلي او
 عوفى من مرض او نجما من البرد وهو يصلي فتيتم صلاته ولا يعيده لو قدر بعد ان
 يفرغ من الصلوة ادعوفى او زال البرد كذلك لا يعيد اجماعا وكفى لانتقاض التيمم
 وجد ان ماء يكفي لطمرة ولو مرة مرة بشرط ان يغسل عن حاجته كعطش وعجن وغسل
 بنحس مانع ولمعة جنابة ولكن انقضه الا سرتاد او جوب الغسل عليه اذا سلم ثانيا
 مرة كما ذكرنا من قبل ولو مرض رجل او عدم الماء فتيتم ثم عوفى او وجد الماء حاله
 الصلوة لم يبطل تيممه فان مرض ثانيا بجرم الفراغ من الصلوة او عدم الماء حين
 ذاك بقي تيممه على حاله وان بقيت المعاينة او القدرة على الماء بعد الصلوة
 بطل تيممه بمجرد السلام ثم ان مرض او فقد الماء فتيتم ثانيا ولو مر على الماء
 وهو ناعس او قائم لو ما لا ينقض به الوضوء لا يبطل تيممه كما لو تيمم وبقر به
 ماء لا يعلم به ولو كان اكثر الاعضاء مجرا وادبه جد رى تيمم وبكره يغسل الصحيح
 ويمسح على الجرح او الجبيرة كما مر في الوضوء وعند الجنابة يتوضأ ويستيم

وان استويا فالأحوط ان يغسل الصبيح ويمسح الباقي ولو تيمم بأثره
لو كان الجرح بسيده وان وجد من يوضيه ولا يجمع بين التيمم والغسل
لا في الوضوء ولا في الغسل وقال بعض اعجبنا الجمع اولى وأحوط والله
اعلم وان كان به وجع راس لا يستطيع معه المسح محدثا ولا غسله
جنباً في تيمم وان كان عليه جبيرة فيمسح عليها في الوضوء والغسل
باب المسح على الخفين المسح لغة عبارة عن امرار اليد على الشيء
والمسح على الخفين شرعاً صابغة البسلة للخفين بطريق مخصوص في
نزع من مخصوص بشرائط ذكر فيما بعد والحف شرعاً ما يسترا الكعبين
سواء كان من جلد او ثوب او غيرهما ثخيناً او غير ثخين فيدخل فيه
الجرموق والجورب ونحوهما وشرط له ان يكون ساتراً لمحل فرض
الغسل القدم مع الكعب او يكون نقصانه اقل من الحرق المانع
فيجوز على الزهري لو مشدودا ولو كان الحف واسعاً مسح على الزائد
ولم يقدم قدمه اليه سم يحجز ولو كان الحف من زجاج او خشب
او حديد او غيرها جاز عليه المسح لدخوله في تعريف الحف وقد
اجمع المسلمون على جواز المسح على الخفين فالمسح على الخفين وغسل الرجل
سواء في الفضيلة تثبوتهما من فعل الشارع بل المسح افضل في موضع التهمة
بل ينبغي وجوبه على من ليس معه الماء كيفيه ولا يكفي لغسل الرجلين او حائض
وقت او وقوف عرفة ومنكر المسح مبتدع ولا نقول بكفره وقال ابو يوسف
هو كفر لا تكراهية الحديث المشهور هو في حكم المتواتر عندنا وهو يجوز لمن مضى محدث

ومن جلد والوضوء على وضوء ولا يجوز جنب لها يرض فيلزم عليهما تنزع
 الحنف وغسل الرجل وكذلك لا يجوز لمغتسل جمعة وعيدتين وأحرام ونحوها كذا
 الغسل هو أمر المرء بالماء على جميع البدن وهو نافي للمسح وسن أن يكون بأصابع
 يده مبتدئاً من أصابع رجله إلى ساقه ومحل على ظاهر خفيه ولا يسكن على
 باطنه بل هو بدعة أحد ثما بعض الفقهاء براءه ويجوز على الجرموقين الذين
 يلبسون على الخفين وكذلك على الجوسرين الرقيقين الذين يرون منها
 القدم أو يسرى رطوبة الماء منهما إلى الرجلين لأن غرض الشارع من
 تجويز المسح عليهما هو التخفيف على المتوضئ ورفع الحجج كما شرع مسح العامة
 بدلاً عن الرأس ومسح الجبيرة بدلاً عن غسل العضو وقيل لا يجوز المسح على الجوز
 إذا كان غير خنسين ولوليس النعل الذي يستر الكعبين (البوت) على الجوز ب
 فيجوز المسح عليه ولو كان في إحدى رجله جورب وعليه نعل وفي الأخرى نعل كذلك
 فقط أو جورب فقط يجوز المسح عليهما وكذلك لو كان إحدى رجله مقطوعة
 فيجوز المسح على خف الرجل السالم ونعله إذا كان ساتراً للكعب ولو مسح على الجرموقين
 ثم نزعهما وبقي الخفان فيعيد المسح على الخفين ولو أدخل يديه في الجرموقين ومسح ^{خفيه}
 جازاً للحصول المقصود وهو مسح ما على الرجلين ففي هذه الصورة لا تنزع جرموقيه لا يمسح ^{المسح}
 على خفيه ويجوز المسح للرجل للمرأة وللخنثى وللصبي الغير البالغ بشرط أن يلبس الحنف الثاني
 على طهارة كاملة والمراد بالطهارة الكاملة إتمام الوضوء بالشرايط
 اللازمة وغسل الرجل فيجوز أن يغسل رجلاً ويدخله في الحنف ثم يغسل
 رجلاً آخر ويدخله ومنع عنه الشافعية وأكثر العلماء تألوا الوادخل أحد الخفين

رجليه بعد تطهيرها وقبل تطهير الاخرى لم يكفه حتى يطهر الاخرى وينزع الذي
 لبسه ثم يلبسه ثانياً فلما حدث ومسح بخفيه او لم يمسح فلبس جبر موقيه لا يمسح
 عليه ولو ترك في وضوءه لمعة ولبس خفيه لا يجوز ان مسح عليهما الا
 لم يكمل الطهارة فيم يده صابوا على المعة ثم ينزع خفيه ويلبسهما
 ثاني مرة فيحسب ان يجوز ان يمسح عليهما ولو تيمم ولبس خفيه ثم وجد الماء
 فلا يجوز المسح عليهما ولو توضأ ولبس خفيه ثم احدث فتييم ثم وجد الماء
 يجوز له المسح الى مدة معلومة ومن له عذر وجب عليه الوضوء لكل
 صلاة فهو مثل الصحيح يمسح لوقت كل صلاة الى مدة معلومة بعد
 طهارة كاملة ولو انتقض وضوءه بحدث آخر الوقت بان
 فيمسح ايضاً ويستتري الطهارة الكاملة عند اللبس لا عند الحدث
 كما نزعها الاحناف واشار الخلاف يظهر فيما اذا تخفف المحدث ثم
 خاض الماء فابطل قدمه ثم نهم وضوءه ثم احدث لم يجز له المسح عند ما
 جاز عند الاحناف وكذلك لو غسل رجليه وتخفف ثم اتم الوضوء لم
 يجز المسح عندنا لعدم جواز الوضوء بغوات الترتيب وعند الاحناف
 يجوز ومدة المسح للفقير يوم وليلة والمسافر ثلثة ايام ولياليها
 من اول مسح بعد الحدث ويجوز المسح على العمامة ولا يجوز على
 القلنسوة وبرقع وقفازين والفرق بين المسح على العمامة وبين المسح
 على الخفين بان الاخير يشترط لبسهما على طهارة كاملة وله مدة معلومة
 بخلاف الاول ويجوز المسح على المرق اي الخف الصغير او الجربوق وكذلك على الخشب

وهو نوع من العمامة ولكن لك على الخمار إذا خمره رأسه فحمله حكم العمامة أما قد
المسح فلم تزل في الحديث عنهما وقال إمامنا أحمد بن حنبل يجب مسح الكثر إلى الخف
وقال الأحناف قدر ثلث أصابع اليد طولا وعرضا من كل رجل فمنعوا فيه مد
الاصبع ولو مسح بأصبع واحد ثلث مرات بمياه جديدة على حال مختلفة جائز
عندهم ولو مسح برؤوس أصابعه وجا في أصولها جائز لأن الماء المستعمل
طاهر مطهر عندنا وعند الأحناف لا يجوز إلا أن يتبل من الخف عند
الوضوء قدر الفرض وقال بعضهم لو كان الماء متقاطرا جائزا وإلا لا ولو قطع
قدمه أن بقي من ظهرة قدر الفرض مسح ولا يغسل من قطع من كعبية
له رجل واحدة مسحها كما مر وجائز المسح على خف مغصوب كما جاز
لمن وجب عليه قطع الرجل في حد أو قصا من شتم فر وعصم رجله ولو
سافر لأجل المعصية فحوز له المسح إلى ثلاثة أيام ولها ليها كثر المسافرين
خلافًا للخمالة وكذا لك لو لبس الرجل خف حري يجر المسح عليه خلافا لهم
ولو تحرق الخف وظهر بعض محل الفرض فإن كان الحرق يسيرا جائز له المسح
وإلا لا وقدرة الأحناف بأقل من ثلث أصابع القدم الأصغر وما
كان بقدر صاف فهو الحرق الكبير يمنع المسح أما عندنا فأحرق اليسير
قدر الظفر من أصبع اليد وما زاد فهو كبير وذلك أيضا ما نراه من إنا
نمن قدر على أحسن من ذلك فله الحكم بموجبه ولو كان فيه خرق في
بعض متعده أن كان كل واحد منهما قدر الظفر فلا يضر ولا يمنع المسح
نعم لو كان فوقه خف آخر أو جرم مرق فيمسح عليه ولا فرق بين عندنا

بين خرق وخرق فالخرق على الاصابع والعقب كخرق على غيرها خلافا للاحناف
 ولولم ير القدر لمانع عند المشي لصلوته لم يمنع المسح وان كثر
 كما لو انشقت الظهارة دون البطانة ولا يجمع الخروق المختلفة الغير
 المانعة ولو كانت في خف واحد خلافا للاحناف ولو وقع مسح على الخرق
 السير الغير لمانع وبلغت الرطوبة الى الرجل فلا بأس من ذلك خلافا
 للاحناف وما قضاه ناقض الوضوء ونزع الخف ولو واحد او مضى المدة
 وان خاف المتخفف بغلبة ظنه ذهاب رجله من شدة البرد فيمسح
 الى ان يبرأ من الخوف ولو بعد مضى المدة فيصير كالجيرة فيستوعبه
 بالمسح ولا يتوقت ولو تمت المدة وهو في صلوته ولا ماء مضى في الاصبع
 وقيل تفسد ويستم وهو الاشبه فلو نزع خفه او مضى المدة يكفي له
 غسل الرجلين وعند الحنابلة بطل الوضوء لوجوب الولاء عند خروجه
 اكثر قدمه من الخف في حكم النزع وكذا اذا خذله ولا عبرة بخروج عقبيه
 او دخوله ولو دخل الماء في خفيه لا يثقب المسح وقال الاحناف يتقضى
 ولهم قول بعدم الانتفاض قال في البحر عن السراج هو الاظهر من نواقضه
 الخرق الكثير ولو مسح مقيم بعد حدثه فساخر قبل تمام يوم وليدة اتهمه
 المسافر اما لو ساخر بعد اتمام المدة نزع ولو اقام مسافر بعد مضى مدة
 مقيم نزع وبلا اتمها ولو شك في ابتداء المسح فيتم مدة المقيمين من
 وقت اللبس احتياطاً ومسح الجيرة يخالف مسح الخف من وجوه منها عدم
 التوقيت بل لا يكتفى لفضل فيؤم الاصحاء ولو بد لها باخرى او سقطت الظفر

لم يجب إعادة المسح بل يندب ومنها جواز الجمع بين مسح جبيرة رجل مع
 غسل رجل أخرى ولا يجوز أن يغسل رجلا ويمسح على الرجل الآخر المتخفف
 كذلك لا يجوز أن يمسح على خفف جبيرة رجل ويمسح على جبيرة رجل آخر
 إذا كان الرجلان مجبرين ومنها أنه يجوز مسحها ولو شدت بكاء وضوء و
 غسل ومنها أنه يترك مسحها أن ضرر ولا ولا ومنها أن مسحها مشروط بأن
 عن مسح نفسا لموضع بخلاف الخفين فإن قدر عليه ولا مسح عليها والحال
 لزوم غسل المحل ولو جاء حارس أن قدر عليه فإن ضرر مسحها سقط
 أصلا ويمسح نحو مفقود وجري على كل عصابة مع فرجتها أن ضرر الماء وحلها
 ومن الضرر أن لا يمكنه ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها ولو أنكر طفره
 فجعل عليه دواءا ووضع على شقوق رجلاه أجرى الماء عليه إن قدر ولا
 مسح ولا تركه ومنها أن مسح الجبيرة يبطله سقوطها عن برء وإن لا
 سقطت في الصلوة استأنفها وكذلك الحكم لو سقط الدواء أو برئ موضعها
 ولم يسقط وهذا إذا لم يضربا التماسا فإن ضرر لا يبطل المسح ومنها أن الرجل
 والمرة والمحدث والجنب سواهم يمسح عليها وعلى نواحيها ومنها أنه يشترط
 الاستيعاب في مسحها ولا يسكن فيه التكرار فيكنى مسحها مرة واحدة وقال
 الأحناف يكفي مسح أكثرها ولا يشترط الاستيعاب :

باب الحيض

هو لغة السيلان وشرعا دم ينفضه رحم امرأة بالغة غير آيسة
 لا ولادة فبقوا لنادم ينفضه الرحم خرج الاستحاضة وبقولنا بالغة

خروج ما تراه صغيرة وبقولنا غير آيسة خرج ما تراه الآيسة والخنثى
المشكول وبقولنا الآيسة خرج النفاس واذا نه يختلف باعتبار البينة والقوة
والضعف وهواء البلاد فاذا ظهر ترك الصلوة ولو في اقل من تسعين سنين
ولا حد لا قله واكثره ^{عط} وكذلك للطهر والمعتاد والمعرف بين النساء ستة
ايام او سبعة ايام ونيا يهن فذات العادة المستقرة تعمل عليهما وغيرهما ترجع
الى القرائن فان دم انحيض يكون اسود وتقرقه النساء وقد يخرج من الحامل
ايضاً فتكون حائضاً اذا رات دم الحيض ومستیأنة اذا رات غيرهما وما
تراه من الصفرة والكدرة والفترة بين دمي الحيض وقبل القصة البيضاء
حيض وبعد طهر فاذا رأتها طهرت فتغتسل وتتبع اثر الدم بفرصة
مسكة او ما يتسمن طيب وتتبعه الحادة بنحو الكست ونحوه والحائض
لا تقبل ولا تقصوم حتى لا تسجد سجدة الشكر ولا سجدة التلاوة ولا تطوف
بالبيت ولا تقبل صلوة جنازة ولا تطوء ولو شرعت في الصلوة المفروضة
ثم حاضت في اثناؤها فتقضي بعد الطهر وكذلك في الصوم المفروض ولا يلزمها
قضاء تطوع من صلوة او صوم حاضت في اثناؤه ولا تمس المصحف ولا تحمله
ولا تقرأ القرآن لا تدخل المسجد ولا تكلت في المسجد ومثلها الجنب لا انه
يجل لها تاتول الشئ من المسجد وكذلك العور اذا صارت حائضه وصح في المسجد
واختلفوا في مس المصحف للمحدث والمختار الجوار عند الاكثر من اصحابنا كما
مر والمحقق ما ذكرناه في الهدية من عدم الجواز اما من كتب التفسير والحديث
والفقه فيجوز للحائض والجنب المحدث اذ لا دليل على الحرمة والكراهة وكسره

بعض الاحناف ويجل الاستمتاع من الحايض ما فوق الاثر اراى كل شى غير ذلك
 حتى النظر الى ما تحت الاثر وما شربه له ولا بأس لحايض وجنب بقراءة ^{بالتسمية}
 او قراءة اذعية ومسما وحملها وذكر الله تعالى وتسبيح ونز يارة قبر ودخول
 مضط عيدا واكل وشرب وكذا الحيل لها من المصحف بجائل كالكلم وغيره ومس
 درم او دينا راو جدار كتب عليها آية من القرآن او سورة لا نهما ليست
 بمصحف واختلفوا في مس اللوح المكتوب عليه آية او سورة والراجح عدم الجواز
 ولا يحل وطى الحائض حتى تغتسل بعد الطهر سواء كانت
 مسلمة او كتابية وسواء النقط لا قلله او اكثره وخالف فيه الاحناف

اذا النقط لاكثره فحوز والوطى قبل الفصل ومن اتى حائضا عما يحرمة عما مدا
 فليصدق بدينه اراو نفسه مستحبا لا وجوبا ويتوب الى الله تعالى ولو اتى ناسيا
 او جاهلا بالتحريم فلا اشهر ولا كفارة ومن استحل وطى الحائض او اللواط
 بالذكور فهو كافر لا تكاره نص كتاب الله اما مستحل وطى النساء في الدبر
 فليس بكافر ولا فاسق لاختلاف الصحابة فيه ومن قال انه يكفر فهو قليل
 العلم والدراية ثم الحائض لا تقضى الصلوة وتقضى الصوم وهذا مجمع عليه
 لم يخالف فيه الا بعض الخواارج **فصل** في الاستحاضة المستحاضة ان
 كانت مبتدئة او مقادة ناسية لعادتها قدر او قتا فترجع الى القرائن لان
 دم الحيض تعرفه النساء ويمكن لهن التمييز بينه وبين دم الاستحاضة فاذا
 ذهب قدر دم الحيض فهي كالطاهرة فتنظف وتصلو وتحمّل لزوجها وطبها

وتطوف وتمسك المصحف وتقرأ القرآن وان كانت ذات عادة مستمرة لا تختلف
ولم يميز دم الحيض فترجع الى عادتها ولو تسيت بعض العادة المستمرة وذكرت
بعضها عادت الى العادة فيما ذكرت ونما سواها كما لمبتدئة فاذا رأت غير دم الحيض
فهي كالطاهرة فتغسل اثر الدم وتوضاء لكل فرض ولو توضأت آخر وقت الاوى
وقدمت الثانية اجزأها بالجملة يجوز لها الجمع بين الصلوتين لقديما اذا خيل
ومثله كل من دام الحدث به كسلس البول اويج البواسير او دمه وسلس المذي
ونحوه ولا يفضل لها ان تويت ان توخر ^{في} العصر فتغتسل وتغسل الظهر والعصر
جميعا وتوخر المغرب وتغسل العشاء فتغتسل وتجمع بين الصلوتين وتغتسل مع الغجر
فتغتسل ثلاث مرات في اليوم والليله وهذا عجب الامر **فصل** في
النفاس وهو لغة ولادة المرأة وشرها دم يخرج من رحم المرأة بعد الولادة
فلولم ترمي يجب الغسل ايضا لانها في حكم النفساء ولو ولدته من سرتها ان سال
الدم من الرحم فنفساء ولا فذات جرح وان ثبت للمولود احكام الولد وكذا كس
ان شق الطبيب بطنها واخرج الولد من موضع آخر ولو خرج بعض الولد او ولد
سقطا فحكمها حكم النفساء من حين الخروج وكذا لو خرج مستقطعا عضوا
عضوا وهو لا حد لقله واكثره اربعون يوما زاد عليه فهو مستحاضة للمبتدئة
اما المعتادة فتزد الى عادتها وتبديل العادة ثلث مرات ولو وضعت ثوامين
فحكم النفاس من الاول ما لم يتجاوز ما بين وضعها اربعين يوما فان تجاوزا
نسأ فاذا وضعت الثاني فهو نفاس ايضا الى اربعين اخرى وكذا اذا وضعت
ثالثة ثوأم وتنقضي العدة بالولادة الاخيرة ولو سقط الحمل ولم يظهر للمولود

عموماً فلا يحصل لها حكم النفساء بل المرى حيض بمقدار عادتها وما نزل عليها فهو
 استحيضة وإن كانت مبتدئة فتزجج إلى الفرائض كما مر ولو لم يدرك حاله ولا عدد
 أيام حملها إدام الدم تدفع الصلوة أيام عادتها ثم تغتسل بلبسها كالاستحيضة ولا يجد
 أياماً من مدة بل هو أن تبلغ من السن ما لا تحيض مثلها وهذا يختلف باختلاف
 الطواء والبكاد والقوة والضعف فإذا بلغت والنقطع الدم حكمها بإسها فإراته
 بعد الانقطاع حيض فيبطل الاعتداد بها لا شهر وتفسد بركته وقيل في عشرين سنة
 وصاحب العذر من لا يمضي عليه وقت صلوة إلا وجد فيه وحكمه الوضوء لكل
 فرض أو الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء فإذا خرج وقت
 الفرض لا يبطل وضوؤه انما يلزمه الوضوء الجدي إذا استلزمه فرضاً أحسن
 غير الفرض الذي تؤذاه مثلاً لو وضأ وقت الفجر لم يجدت جدياً آخر
 غير العذر فوضوؤه باق إلى أن يقوم لصلوة الظهر فإذا اراد أن يصلي الظهر
 وضأ جدياً ثم لوجع بين الظهر والعصر فوضوؤه باق إلى أن
 يقوم لصلوة المغرب وإن لم يجع وقام لصلوة العصر وضأ وضوؤه جدياً
 ولو كان به عذر ينحس به ثوبه بحيث لا يمكنه الصلوة فاستغاضه فلا يلزمه
 غسل ثوبه والاولى له أن يستنشر ثوباً أو نحوه كالاستحيضة كذا المرفيض الذي
 لا يبسط ثوباً إلا تنحس فوراً له تركه ويجوز اقتداءه غير المعذور والمعدوك
 وكذلك اقتداءه من به النقليات ريح خلف من به سلس يول أو كلاهما
 وخالف فيه الأحناف وسيأتي في باب الامامة ومن تمتنع قرأه أو
 يلحقه السلس أو عذراً آخر قاعداً عما صحت قاعداً ومن لم يلحقه إلا ركعاً أو ساجداً

سبح وتحميد كالمكان المحض يجوز للرجل شرب دواء مباح أو أكله لبطلان الشهوة
وكذلك للأنثى لالقاء نطفة أو عدم تعليق الحمل ولحصول الحيض وقطعه
وليس لأحد أن يسقيها مثل هذا الدواء بلا علمها ورضاها

باب الجناس

جمع نجس فنجستين وهو لغة ليم الحقيقة والحكي وعرة نجس بالاول يجوز رفع النجاسة
الحقيقية عن محلها بماء ولو مستعملاً حتى لا يبقى عاين ولا لون ولا ريح ولا
طعم ولا يجوز تغيير الماء ولو عسر نروال الاثر فلا يضر ويطهر الخف والنعل
بمسح المرفق سواء كانت النجاسة رطبا أو يابسا ذات جرم أو غيرها وقبل
أن كانت غير ذات جرم كالبول لا يطهر حتى يفصله والصقيل كالمراة والظفر
والعظم والزجاج والسيوف والآنية المدهونة وخراطمي وصفائح فضة
وذهب وحديد يطهر بالمسح بالثوب أو الصوف أو التراب وتطهر الأذن
بصب الماء عليه وكذلك البساط ونحوه مما لا يمكن غسله حتى ينهب اثر النجاسة
والحنى طاهر سواء كان رطبا أو يابسا مغلظا أو غير مغلظ وغسله أزكى وأولى
وكن ذلك الدم غير دم الحيض وكن ذلك رطوبة الفرج وكن ذلك الخمر بول ما يؤكل لحمه
وما لا يؤكل لحمه من الحيوانات ولا نجس عندنا إلا غائط الإنسان وبوله ودمه ^{لحمه}
وبول الخنزير وخراؤه والردث ولحم الخنزير والحمار والأنثى والميتة وكفى
النضح لبول الذكر الرضيع وكن ذلك للمذى وخالف بعض اصحابنا في فحش الحمار و
الميتة واختلقوا في لعاب الكلب والخنزير وسورها والأرجح طهارته

كما مر وكذلك في بول الكلب وخرأه وأحق أنه لا دليل على الجاسة ثم ما هو
 نجس فيجب تطهير قليله وكثيرة سواء كان قد ادرهم او اقله حتى الرشايش
 وليستغنى من الميعة عظامها وقرونها وأظلافها والريش والشعر واصوافها
 واوبارها وكذلك جلودها اذا دبقت وما لا تنفس له سائلة والسك والجراد
 والاستحالة مطهرة لعدم وجود الوصف المحكوم عليه فالملح الذي كان حماً برا
 او خنزيراً طاهر يحل اكله وكذلك الرها الذي كانت سر وثاً او خرع او حيث
 قلنا بطهارة الخمر فالادوية التي غولت بخمر وقد استحالت والخبز التي هجت
 به ثم نزل اثره بالطبخ وكذلك سائر المشومات العطرية التي تصنع من اسبرطيا
 (جزء من الاجزاء التحليلية للخمر) طاهرة يحل اكلها واستعمالها ولو تنجس
 من الثوب ثمر نسيه فيغسل طرفاً منه بالخرى ولو ظهر بعد الغسل ان النجس
 طرف آخر وصل فيه قبل الظهور لا يعيد واليثاب التي يصنع غزلها بالنجاسة
 طاهرة اذا جلبت من بلاد اخرى ولم ترصبغها بالنجاسة والادوية ان
 تغسل ويكفى في الغسل ازالة العين واللون والريح ولو بمرقة واحدة ^{حسن} ولا
 غسل ثلاث مرات ولو انشخت الحنطة من بول الانسان او الحمص او نحو
 تنقع في الماء وتجفف فتطهر والدابة اذا علفت بالنجاسة ثم جلست
 علفت بالطاهرات حل لبنها ولحمها وكذلك الزرع والثمار اذا سقيت
 بالماء النجس ثم سقيت بالطاهر حلت ولو استحالت الماء والطعام بولا
 عذرة يتنجس الخمر اذا استحالت خلائجل اكله وكل نجس حرام لا عكسه والكافر
 ليس بنجس حقيقي ونجاسته حكمية فيجوز اكل ما طعمه الكافر او مسه ولو كان

سوطاً وكذا الوضوء والغسل والشرب من ماء نزع الكافر إذا دخل يده فيه و
 أو إلى المشركين وأهل الكتاب طاهرة إذا لم يكن عليها نجاسة إلا لو أراد أحد
 أن يأكل أو يطبخ في أوانيهم فيفسلها ثم يأكل أو يطبخ فيها وإن وجد غيرها
 فلا يأكل ولا يشرب ولا يطبخ فيها وهذا الاستقذار لا النجاسة لأنهم
 ليسوا ببنو الخمرس وياكون الميتات والخنزير ويجوز لبس الثوب النجس في غير
 صلاة **فصل** في الاستنجاء هو إزالة نجس عن القبل والدين فلا يس
 من منى وبرج وحصاة ونوم وفصد وهو واجب عند ما بال ماء أو بالحجر وغوة وأند
 ثلثة أحجار وثلثة مسحات تكم كل مسحة المحل فان حصل الانقاء فيها فلا حاجة
 الزيادة إلى أن يقع في قلبه أنه حصل الانقاء ومن لا يتأسر الكعب بين الحج والماء
 أفضل واجب ويجوز الاكتفاء بأحد هما إلا إذا جاء وترت النجاسة إلى محل لا يصلح
 الخارج عادة فحكه حكم سائر النجاسات يعني يجب غسله بالماء والانقاء بالماء
 هو وخشونة المحل كما كان وظنه كاف ولا يتقيد بأقبال وإدبار شتاء وصيفاً
 ولو لم يمكن بالماء إلا بكشف العورة فيتركه فلو كشف له صار فاسقاً لا وكشف
 لا غتسال أو تقوط ولم يمكن الستر في معنى الحجر كل قاع غير نجس ومحترم فركه
 بالجميع أو العظم أو البعرة أو الرث أو الطعام أو القرطاس المكتوب أو غير
 المكتوب وما قاله بعض الفقهاء بجوازها وأوراق المنظف محل نظروا واستنجى
 بالحجر المغصوب جزءاً أو ياتم وعليه إرضاء رب الحجر خلافاً للحائيلة وإن
 استنجى بما نهي عنه لم يجز بله بعد ذلك إلا الماء كما لو استمر بمجنس ولو وجد
 حجر إذا ثلاث أطراف جاز أن يمسو بكل طرف مسحة وحل محل الثلثة إلا حجار

من ماء
 فأن حصل
 له ذلك

و ليس الاستنجاء باليسار اى ياخذ اليسار بعد التغوط بيسارة ويمسح بها
 المخرج ويفصل بالماء ويمر يده اليسرى على المخرج اما بعد البول فياخذ الذكر
 بيساره والجر او المذكر بيمينه ويمسح الذكر عليه والمرأة تأخذ الحجر في الصورتين
 باليسار تمر على قبلها او دبرها ولو كان اليسار معذورا او مشلولاً يستنجي
 باليمين ولو كانا معذورين او مشلولين ولم يجد من يجوز كشف السترة عنده
 سقط كرهين ومريضه لم يجد من يحل جماعه ولا يكره الاستنجاء بأجره خرف
 او زجاج او ثوب ولو كان حرميل وكبره بالفحم وعلف الحيوان وحق غير ذلك ما
 ينفع به فلو فعل امرأة ولم ينقل عن النبي الاستنجاء بالحجر بعد البول فلا كفارة
 على الماء بعد البول حسن ولو جمح بينهما فهو احسن وحمل الحجر في الارض او المشي
 بين الناس باخذ التكة الى ساعات كما اعتاده الاحناف بدعة مذمومة
 لم تنقل عن النبي صلعم ولا عن اصحابه انما روى عن عمر رضي الله عنه مسخر ذكره
 بالجدار بعد البول وهذا العدم وجده الماء حين ذاك والا لاكتفى
 به والعجب من الاحناف انهم لم يوجبوا الاستنجاء بعد التغوط او البول
 وقالوا ما على المخرج ساقط شرعا وان كثروا لهذا الاثمة الصلوة معتم بالغو
 في الاستنجاء بعد البول الى حد الوساوس ويجب على المتخلى الاستتار وكذا
 على البائل ولو بدرقة او شمسية ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الارض ويبعد
 او يدخل كنيفا ولا يحل ماله حرمة كالمصحف وغيره ولو كان في يده خاتم
 فيه اسم الله تعالى او اسماء انبيائه او آية من آيات القرآن ينزعها ثم
 يدخل الخلاء ولا يتكلم ولا يردد السلام حالة قضاء الحاجة وكذا لا يذكر الله تعالى

باللسان ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها في غير معد ويجزأ بالصحراء
 اذا لم يكن بينه وبين القبلة مئتي سائر ولا يبول على محل صلب ولا في مهب
 ريح ولا في حجر ولا يبول ولا يتغوط في طريق مسلوكة ومورد الناس ومعبرهم
 ومخاطر حالهم ونزلهم وظاههم ولا تحت شجرة مثمرة ولا بين قبور المسلمين
 وعليها ولا يبول قائما الا بعذر او اذا كان المحل غير قابل للجأوس وخاف
 ان تلصق النجاسة بثوبه او بدنه ولو بال قائما بجا عذر جازع الكراهة
 ولا يبول في مستحمه ولا في الماء الرأكد ولا باس بالبول في اناء وقال الحنابلة
 يكره بجا حاجة قالوا يكره البول في ناسر وماء ولم تجد لهذا ادليلا ويقول
 عند دخول الخلاع اللهم اني اعوذ بك من الحنث والنجاسة وعند اخراجه
 منه غفر انك الحمد لله الذي اذهب عني الاذى دعا فاني ولا يكره الاستقبال
 والاستدبار للاستنجاء ولو جلس للحاجة مستقبلا او مستدبرا في موضع
 يكره فيه وهو غافل ثم تذكر فيندب الاخر ان امكنه والا فلا بأس به
 وكذا يكره للمرأة اساك صغير لبول او غائط نحو القبلة وكذا مدرجة اليها
 من غير ضرورة وعذر ولا يكره استقبال الشمس والقمر والاستدبارهما
 لاجل بول او غائط وكذا استقبال القطب الشمالي او استدباره ويكره بجانب
 مسجد ومصلى عيد وفي المقابر ويكره البول في اسفل الارض الى اعلاها خافعة
 عود النجاسة اليه ولا يجب الاستبراء بمشي وتنخم ونوم على شقة الا ليس
 بعد الاستنجاء كما زرعه الاحناف ويكره ان يلبث في الخلاع فوق حاجته
 وحرمة الحنابلة ولو استنجى المعوض فان مس ذكره او دبره انتقض وضوؤه

ولا لا ولو نام او مشى على نجاسة ان ظهر عينها على البدن او الثوب او
 النعل نجس ولا لا ويستثنى من هذا ذيل المرأة بالحديث فيطهر ما بعده
 ولو لف طاهر في نجس مبتل بماء ان بحيث لو عصر قطر نجس ولا لا ولو لف في
 مبتل بخوبول ان ظهر نداءه او اشارة نجس ولا لا فاشرة وقعت في سمن
 فيلقى بها وما حولها ثم ياكله ولو وقعت في الخمر ثم تخلل فالتخل طاهر لا جل
 الا استحالة ولو وقع الخمر في الخل ان استحال خلا يجل شر به ولو تعارضت
 خبر الحلة والحرمه او الطهارة والنجاسة فيعمل بالاقوى واذا تساوا بافترج
 خبر الحلة والطهارة ولا يحرم اكل لحم امتن ولا اكل شحم كذلك ولا شرب
 سمن ولبن ولا اكل طعام كذلك ولو خرج شعير في بعر او روث او حتى يוכל بعد
 غسله ومرارة كل حيوان كبوله وجريته كزبله واذا اختلط التراب والماء
 واحدها نجس فالطين نجس ولو مشى في حمام ونحوه لا ينجس ما لم يعلم
 ويتيقن انه غسالة نجس وثياب الفسقة واهل الذمة طاهرة الا
 ان يتيقن نجاستها ودياج اهل فارس طاهر وكذا ثياب النصارى
 التي تحب من بلادهم طاهرة حتى تعلم نجاستها باليقين وقيل دياج اهل
 فارس نجس لجعلهم فيه البول لبريقه ولو راى في ثوب غيره نجسا ما نجا
 وجب عليه اخباره وحمل السجادة على العواتق بدعة لم تنقل عن النبي صلى
 ولا عن اصحابه ويمزئ في تطهير صخر واجرة حمام وحيطان واحواض
 امرار الماء عليها بحيث يذهب لون النجاسة ويرى ما لو احرق النجس و
 صار رما انقذ طهر لا جل الاستحالة وطين الشوارع طاهر وان ظننت

نجاسته ولو أكل الطفل من الجاسة ثم شرب من مانع فلا يتنجس المانع
وميته إلا أدى طاهرة، وجوب الغسل لأجل التكريم لا للنجاسة
والدم ولو كان مسفوحاً والقيح والصد يد والثقل لا دليل على نجاستها
غير دم الحيض فإنه نجس كما مر والله أعلم. **كتاب الصلوة**
وهي في اللغة الدعاء وشرعاً أفعال مخصوصة وهي فرض عين على كل مكلف
بألجام فرضت في الأسراء ليلة السبت سابع عشر رمضان قبل الهجرة
بسنة ونصف وكانت قبله صلواتان قبل طلوع الشمس وقبل غروبها
ودجب ضرب ابن عمر عليها بالحديث وإن كان غير مكلف والصوم
كالصلوة فيوم الصبي إذا بلغ عشر سنين بالصوم والصلوة وينهى عن
شرب الخمر ليل ألف الحذر وترك الشر ويكفر جاحداً وكذا تاركها
عدا وقيل التارك فاسق نجس حتى يصل وهي عبادة بدنية تحضة فلا
نيابة فيها بخلاف الصوم والحج وسببها الوقت أي الجزء الأول منه
إن اتصل به الأداء وإلا فاقطع به الأداء وإلا فالجزء الأخير قد سر
ركعة ولو ناقصاً حتى تجب على مجنون ومعنى عليه أنا قاتل نفس ونفساء
طهر تأصبي بلغ ذكراً ومرتداً سلم إذا وجد وأمن الوقت ما يكفي ركعة
ولو صلى الظهر في أول الوقت ثم ارتد والعياذ بالله ثم أسلم وقد بقي من
وقته قدر ركعة وجب عليه الإعادة وبعد خروجه يضاف السبب
إلى جلته **وقت صلاة الفجر** إذا طلع الفجر الثاني وهو البياض المنتشر
المعترض في الأفق لا المستطيل ما لم تطلع الشمس وقت صلاة الظهر

اذ انزلت الشمس الى بلوغ ظل كل شئ مثله سوى فئ الاستواء ويختلف
 باختلاف الزمان والمكان ولولم يجد ما يغيرنا اعتبر بقايمته وهي ستة
 اقدام ونصف بقدمه من طرف ابعامه **وقت صلاة العصر**
 منه الى غروب الشمس مع الكرامة فيما بعد الاصفار فالوقت المختار لها
 الى مصيل لظل مثلين وقيل اذا اصفر الشمس خرج وقت العصر وقيل وقت
 الظهر من الزوال الى ان يصلي العصر وقت العصر الى غروب الشمس فلو
 غربت الشمس ثم عادت هل يعود الوقت الظاهر نعم وهي الصلوة الوسطى على
 القول الرابع **وقت صلاة المغرب** اذا غربت الشمس الى ان يغيب
 الشفق الاحمر **وقت صلاة العشاء** اذا غاب الشفق الاحمر امتد الى
 طلوع الفجر والوقت المختار منه الى نصف الليل ووقت الوتر بعد صلاة العشاء
 الى طلوع الفجر فاقد وقت العشاء كساكن البغاس لا يكلف به وقيل يكلف
 ويعتبر لها كما ورد في حديث الدجال وكذا في الصوم وفضل الصلوة
 الصلوة في اول وقتها الاصلوة العشاء فالأفضل تأخيرها عند عدم المشقة
 ولاصلوة الظهر فيبرد بها في شدة الحر ووقت الجمعة كوقت الظهر ولا يجوز
 الصلوة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها
 ولا بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الا ماله سبب متقدم
 او مقارن ما لم يحث للصلاة فيها فتوز فيها قضاء الفرائض من الفرائض والسنن
 الى راتب واداء صلوة الفجر والعصر واداء ركعتي الطواف وتحية المسجد وصلوة
 الجنازة وسجدة التلاوة وكذا الشغل في يوم الجمعة خاصة حين الاستواء والوقت

فيه فلو بدأ أحد بالنفل المطلق في الاوقات المكرهه يجب قطعه ولا يجوز
ان يتطوع اذا اقيمت الصلوة المكتوبة ولو سنة الفجر اذا اضاف وقت الفجر
ويكره التنفل بالمصلي قبل صلوة العيدين وبعدها وما بين صلواتي الجمع وتكره
الصلوة عند حضور الطعام وقيل بفساد وهو قول اهل الظاهر من اصحابنا فيقدم
الطعام على الصلوة اذا حضروا ان خشى خروج الوقت ولا ينبغي الاستعجال حتى
يخرج منه وكذلك تكره الصلوة في الارض المصوبة او في لباس مغصوب
او مصبوع بالعصفور وكذا في ثوب الحرير وفي الاثر اسرار التي تستر الكعبين للرجل
وان جازت في هذه الصور كلها وكذا اكله في المنيعة والمجزرة والمقبرة و
قارعة الطريق والجمادى اعطيان الابل وتوق ظهر بيت الله وعند مدافعة
الاخبثين والرياح وقال المناطقة لا تقع الصلوة في المقبرة الا صلوة الجنائزة
ولا يصح الفرض في الكعبة ولا على ظهرها ولا اذا وقف على منتهىها ومن اد
الفقهاء في امكان الكراهة مر بدواب واصطبل وطاحون وكنيف وسطحها
وسيل واذا وصحراء بلا مشرة ويجوز في مرايق الغنم وعلى الجسر الذي تمر تحته ^{سنة} تجا
وكذلك على انايب الحديد التي تجرى فيها النجاسة ومثل الحديد كل ما لا يوثق
النجاسة في سطحه انظروا ويكره النوم قبل العشاء والكلام من غير ضرورة بعد
ويجوز الجمع بين صلواتي الظهر والعصر وكذلك بين المغرب والعشاء جميع تقديم
او تاخير بسفر او عذر او مرض او حاجة من خواج الدنيا والآخرة كما سيأتي و
يحرم تأخير الصلوة عن وقت الجواز ويجوز التأخير عن اول الوقت الى ان لا يفت
الوقت الجنائز ويجوز الصلوة في الثوب النجس او المغصوب اذا لم يجد ثوبا آخر

ولا يجزئياً ما وقال الحنابلة لا يصح في ثوب منصوب وإذا لم يجد غيره فليس
 عزياً ما ومن نام عن صلاة أو نسيها أو قتها حين يذكرها ومن أدرك ركعة من
 الصلاة فقد أدركها أعني تكون صلاته إذا عذر المتيقن وتأقصر الصلاة لمن به عذر
 يمنعه عن استيفاء بعض أركانها أو تأقصر لطهارة يصلون كغيرهم من غير تأخير

باب الأذان

هو لغة الإعلام وشريعاً إعلام مخصوص على وجه مخصوص بكلمات مخصوصة وسبب
 ابتداء أذان جبرئيل وأقامته ثم رؤيا لعبد الله بن مريد وعمر بن الخطاب في السنة
 الأولى من الهجرة والأذان والإقامة مشروعتان للمكثوبات الخمس في أوقاتها
 المعينة أو غيرها لا لغيرها من الصلوات كصلاة العيدين والجمعة والكتف والخوف
 والإستسقاء والزواج والوتر وأمثالها نعم يشترع في أذن المولود وعند تغول
 الصيوان أما الأذان كدفع الوباء أو الطاعون أو لاجتماع الناس فلا أصل له في الشرع
 وشبه الأذان دخول الوتر في الصلوات التي تؤدي في أوقاتها المعينة وأولها
 أفضل إلا في الحج فيشرع له إذا نمان فاحد قبل الحجر الآخر بعدة فتعاد الأذان وتقع
 بعينه قبله لا الإقامة ومن أذن أو أقام على منعة من الصفات الواردة في الحديث
 كقائه وإجراؤه والأذان لا يشترط الأذان ويوتر الإقامة لا لفظ الإقامة والتكبير
 أو بعداً آخرها فمثنى مثنى وإلا التكبير إذا له فاربعا وكلمة التوحيد آخر أو واحدة
 يحرم الأذان أي يقول الله أكبر لا الله أكبر يا محمد لا الله أكبر استغفار ولو أراد الاستغفار
 كفر وكن لك ما يرضى من الكبريل يجعله سالكا وقيل له الخيار في الغم والسكون

في الاول والثالث والخامس ويستحب الترجيع فيه وقول الاذان بمراته خطا من
ولا يلحق فيه اي لا يغني بغير كلماته فانه لا يحل فعل وسامعه كما لا يغني بالقرآن
ويترسل فيه اي يترجل ويتأني في تاديقه الفاظه بسكتة بين كل كلمتين ويكره تركه
ويستحب اعادته ويوزن ثلثا مستقبلا القبلة ويلوي عنقه يمينا وشمالا عند
الحملتين ولا يستدير القبلة ولا ينزل عن حبله ولا يأسر باذان المأثر اليها
او ما شيا اذا اقتضى الحال ذلك ويجعل اصبعيه في اذنيه ويمنع صوته به محسبا
استطاع الا ان يكون في بيته من بين النساء او اولاده ويشترط في الاذان وكذا
في الامامة الترتيب فلو قدام واخر بعيد الاذان كلمة ولا يعبر بالمرسكوت وفحك
يسيرا ما الكلام او السكوت الطويل او الضحك الكثير فيكره وجعل بعيد اذا وقع
ذلك ام لا فيه قولان ويستحب التشويب في اذان الخراي يقول بعد الفلاح الصلوة
خير من النوم مرتين ولو زاد بعد الحملتين حي على خير العمل فلا بأس به وكذلك
لو جعل اصبعيه في اذنيه ولا قامة كما لا اذان الا ان المقيم لا يدخل مبعبه
في اذنيه ويحذر فيها اي يسمع ويتردد قد قامت الصلوة مرتين بعد الفلاح
ويقول التكبير مرتين مرتين في اولها واخرها ويفرد سائر الكلمات كما مر
ولا ترجع فيها ولمنفرد بوزن ويقوم ولو اقتص على الامامة جاز ليرفع صوته
بالاذان في مسجد وتعت فيه جماعة الجواب لا وحل المقيم او لا فيه قولان
والاحسن ان يكتم في الامامة ولو اذن غير الراكب وترك استقبال القبلة
فيكره ولا يعيد ديكره التشويب اي الاعلام الثاني بعد الاعلام بالاذان كما
يقول المؤذنون في زماننا هذا الصلوة فرض الظهر او واجب العبد وذا

في قوله
ولا يعبر
بالمرسكوت
فحك
يسيرا ما
الكلام
او السكوت
الطويل
او الضحك
الكثير
فيكره
وجعل
بعيد اذا
وقع
ذلك
ام لا فيه
قولان

لأنه بدعة وقد خرج عبد الله بن عمر من مسجد ثوب فيه المودون قال لرجل كان
 معه اخرج بنا من عند هذا المبتلع ويقفل بين الاذان والاقامة يجلس
 او صلوة مراعيًا للوقت الا فضل ولا يتجاوز عنه وبين كل اذانين صلوة حتى بين
 اذان المغرب واقامته ويكره الوصل اجماعاً ما الصلوة والسلام على رسول الله صلى
 قبيل الاقامة فحدث لم ينقل عنه صلح ولا عن اصحابه انما احداثه السلطان
 صلاح الدين كما احدث مجلس ميلاد فعليه ونزهر هذه البدعة ووزد من
 عمل بها ونزع بعض الاحناف انه بدعة حسنة وحدث بعض الجبال في
 بلادنا الصلوة والسلام على رسول الله صلى وعلى الانبياء الما صنيع يرفع
 الصوت بعد الفراغ من التراويح وهذه ايضا بدعة منكدة لم ينقل عن رسول
 الله صلى ولا عن اصحابه ولا يضر فصل الحاجة بين الاقامة والتحريم وان طال
 ويؤذن للفاصلة ويقيم وان كانت اكثر من واحد فيؤذن للاولى ويقيم للثاني
 او يؤذن ويقيم لكل واحد منها هذا اذا قضاها في مجلس واحد ولو في مجالس
 متعددة فيؤذن ويقيم لكل واحد منها ولو نسي صلوة او نام عنها فهي ليست
 بفائضة فيؤذن ويقيم لها واذا كانت اكثر من واحد فيؤذن ويقيم لكل واحد منهما
 بشرط المودون الاسلام والتميز والذكرة ويكره المحديث والمجنب الاقامة مثله وقال
 امامنا احمد بن حنبل لا يكره المحديث حدثنا اصغر كقرامة القرآن تمنع المرأة من الاذان الجا
 الرجال ومثلهما الحنثا المشكل ولو اذنت امرأة لجماعة النساء وحدهن او خنثى لهن او
 لخنثى فلا ينبغي المنع بل اظهار الجواز لبوته عن عائشة رضي ويجوز اذان الاممي
 والصبي المميز والمجبوب العندين والخنث والعبد والاعرابي ولا يجوز اذان الكافر

ويكره اذان الفاسق والقاعد والمالكب الا المسافر فلو اذن او اقام وهو يحدث
 او جنب او فاسق او اذن قاعدا لا يعاد ويعاد اذان كافر وامرأة ومجنون ومعتق
 وسكران وصبي لا يعقل وكذا اقامتهم ولو شرع الموزن في الاذان ثمرات قبل اتمامه
 يعاد من الاول وكذا الاقامة ومثله الغشي والحرس والمحصرون هابه للوضوء و
 كبره تركهما لمسافر ولو منفردا وكذا عند حضور الرفقة بخلاف المصل ولو جماعة في
 بيته بمصلا وقرية لهما مسجد وقد اذن فيه فلا يكره له ترك الاذان ويكره له ترك
 الاقامة وكذا المصل في بيته منفردا ولو بمصرا وقرية واذا اراد الامام نصب
 مؤذن فيلزم ان يختار مكلفا ذا امانة وعدل ومعرفة بالادوات وليست ان يكون
 صيتا حسن الصوت عدلا ولو تخاصموا على اذان قدم انداءهم صوتا وان استوا
 اقرع بينهم ومن اذن فهو يقيم ويكره ان يقيم آخر بحضوره الا بعد فراجا منه
 ولو اذن رجل واقام غيره جائز ولو اذن اكثر من واحد فالامام يختار من شاور
 للاقامة او اقرع والسنة ان لا يقيم في المسجد الواحد الا واحد ويجوز ان يؤذن اثنا
 او ثلثة او اربعة فصاعدا في مسجد واحد اذا كان البلد كبيرا واهله كثيرا
 ويجوز ان يؤذنوا دفعة واحدة في جوانب او منابر مختلفة او مرتبها واحد بعد
 واحد ولا يقيم الا بالامام نطقا او عرفا ولا يقوم اهل المسجد الا اذا اراد
 الامام وان كان حاضرا فحتى تفرغ الاقامة وقال بعض العلماء حتى يقول المقيم
 قد قامت الصلوة وقال البعض اذا قال المقيم الله اكبر وجب القيام واذا قال
 حي على الصلوة عدلت الصنوف واذا قال لا اله الا الله كبرا لا امام واذا كان
 مطرا وبرد شديد اوزع عاصف في الليل او النهار يقول الموزن بعد الاذان

الاصلوا في الرجال ادا الصلوة في الرجال او يقول ذلك بدل لا عن المحلطين وهل
 يخص ذلك بالسفر ويعم الحضر والسفر فيه قولان ولا يشترط اجرة على الاذان
 ولو اعطي من غير شرط يجوز له اخذها وافق بعض المتأخرين في من مانا جواز الا^{شتر}
 نظر الى حالة المسلمين وقد بيت المال والامام العادل اما لو كان على المسجد
 اوقات فلا خلاف في ان اولاهم واجب بها الموزنون ثم الامثلة والكتاسون و
 سدة المسجد وليس لمن يسمع الاذان اذ لا قامة اجابته فيقول مثل يقول
 الموزن «المقيم في الكل وان شاع يقول عند المحلطين لا حول ولا قوة الا بالله
 او يجمع بينهما وعند لفظ الاقامة اقامها الله وادامها وعند قوله الصلوة
 خير من النوم صدقت وبررت واما قولهم عند ذلك صدق رسول الله فلم
 يثبت ولو سمع الاذان وهو محدث او جنب فلا يجيب عند اما منا احمد بن حنبل
 يجيب المحدث ولا يجيب الجنب وكذا الحائض والنفساء وسامع الخطبة ومصل
 وجماع ومن في المستراح والذي ياكل ويعلم العلم او يقرأ القرآن ولا يكتفى المجاورة
 بالقلب ولو تكرر الاذان فيجب الاول ولا يندب القيام حين سماع الاذان ولو لم يجبه
 حتى فرغ من الاذان فيجب ان قصر الفصل والا لا ينبغي ان لا يقدم الجواب على كلمة
 الموزن بل يجيب اذا شرع الموزن فيها اذ فرغ عنها ولو كان حاضرا في المسجد فيجب كما
 يجيب من هو خارجه ولا يستحب تقبل الامامين او وضعهما على العينين عند قول
 الموزن اسجد ان محمدا رسول الله اذ لم يصح في ذلك حديث وكذا كن يادة لفظ
 سيدنا في اسجد ان محمدا رسول الله لان كلمات الاذان توقفية وعند الفراغ
 منه يصح على النبي صلواته يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة

أنت محن الوسيلة والفضيلة وأبعثه مقاماً محموداً الذي وعدته ويحتمل في الدعاء
 بين الأذان والإقامة لا يأتى قطعية رحم وكان الإمام أحمد يرفع يديه ويدعو
 ولو سمع الأذان في آن واحد من جهات متعددة يجيب لكل جواباً واحداً ولو أقام
 ثم أخرج الإمام في الخروج أو صلى المقيم بعد ما لا يعيد ما ذكرنا أن طال الفصل بينهما
 وبين الصلوة لم حاجة كما مر ويكره أن يؤذن في مسجدين إذا صلى بعد الأذان الأول
 ولا ينظر لإقامة الصلوة رئيس المحلة إلا إذا كان شريكاً في الأذى منه والتسع
 الوقت إنما إذا ضاق الوقت فلا يجوز الانتظار ولو دخل المسجد والمؤذن يقيم تعدد إلى
 أن يقوم الإمام في الصلاة ولا يكره الأذان وإقامة قبل أن يقيم المسجد مطلقاً وكذا الإمام
 لو كان أحداً وعدلاً الأول إلى أن يؤذن من رجل ثم من رجل آخر فزعم الأحناف أن الأفضل كون
 الإمام هو المؤذن وهذا خلاف ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وما ذهب إليه جمهور العلماء
 أنه إذا كان الأمام في السفر واختلفت الرواية فيه في بعض طرقه أنه صلح أمر بلا إلا إذا
 والأذان من شعائر الإسلام فلو تركه أهل بلد يجب قتالهم ويستحب أن يكون الأذان
 على ملو ويرفع المؤذن وجهه إلى السماء في الأذان كله وقيل عند الشهادتين وقيل
 عند كلمة الإخلاص ومحرم بعد الأذان الخروج من المسجد قبل أن يفرغ من الصلوة
 بلا عذر وأنية رجوع إلا أن يكون التأذين للفرق قبل الوقت فلا يكره الخروج +

باب شروط الصلوة

المراد بالشروط ههنا الأمور التي يجب تقديماً على الصلوة أو وجودها في الصلوة
 وليس المراد بها المعنى الاصطلاحي لما كان الاختلاف في اشتراط بعض الأمور المذكورة

ههنا فمنها الطهارة من الاحداث وهي شرط لا تقم الصلوة بدونها اذا قدر عليها
واختلف في اشتراط الطهارة من الانجاس فرج الشوكاني والسيد من اصحابنا
الاشتراط وقالوا وصل في ثوب نجس او صلى وعليه نجاسة تقم صلوته غير انه ياتر
وذهب الآخرون الى شرطيتها فقالوا وصل في النجاسة الغير المعفو عنها وهو
قادر على ازالته لم تقم صلوته وان لم يقدر على ما يزيلها صلى بها للمضرة
واعاد بعد ازالتها فيجب على المصل طهارة بدنه من حدث وخبث وثوبه وكذا
ما يتحرك بحركته او يعيد خا ماله كصبي عليه نجاسة ان لم يستسك بنفسه منع
صحة الصلوة والا لاجنب ركب ولو كان عتلا بيضة فيه دم جازت الصلوة
لكونه في معدته اما لو حل قاصرورة فيها نجاسة لم تقم ولو كان سقف البيت
او الخيمة نجسا ويتصل برأس المصل به اذا قام لا يضر ومكانه اي موضع صلوة من
الراس الى القدم وقال الاخناف تكفي طهارة موضع قدميه او احداهما برفج الاخرى
وموضع سجدة لا موضع يديه وركبتيه من كل هذه الصور لو لم يجد ما يزيل به النجاسة
او تعذر ازالته او لم يعلم بها وصلى بطلت صلوته ولم يعيد وقد تقدم الكلام على النجاسة
وكيفية تطهيرها وانه لا فرق بين قليلها وكثيرها عندنا الا لا يدركها الطهر كما
يلصق برجل الذباب الذي يقع على ثوب قاضي الحاجة او مرشاش خفيف لا نجس
داخل فيما لا غلبة بشاعرنا ولو اشتبه طاهر بمتنجس تحرى واجتهد فان لم يتعين
بالتحري وصلى في اي ثوب اجزأه لم يعيد وكذلك ان تحرى وصلى في ثوب ثم بأت نجاسة
ولو تجس بمن الثوب او البدن وجعل محلها غسل الكل وان علم محلها او ظنه بعلا ما غسل
ما ظنه فقط ولو اخبره من يثق بحبرة بها او بحلها اخذ بحبرة واذا راى فراشا او ثوبا

او حصيرا او ارضا يجوز له الصلوة عليها ولا يحتاج الى ان يبحث في طهارتها او
 يسأل انه طاهر او غير طاهر ولو وقعت نجاسة في بيت او بساط جاز له ان يصلي
 في جانب آخر غير نجاسة حيث يجد ما يزيل به النجاسة لا يجب عليه قطع التوبلصلي في ماقيه الا ان
 كان المقطوع يسير لا يصير في قيمته ولا باس ان يصلي في توب طرده البعيد الذي
 لا يتحرك بحركته نجس وكذلك يجوز للمرأة المسبلة ذيلها وهي تعشى لو لصقت به نجاسة
 ان تصلي فيها لانه يطهرها ما بعده وكذلك ما يصير لا حترار عنده كطين الشارع
 المتيقن نجاسة لا يصير من وقعت عليه جيفة او قدر وهو يصلي ولم يمكن دفعها
 هذه الا بتنجيس سائر بدنه او يخاف ان دفع ظالمها ولم يقدر عليه لثقلها لم
 تفسد صلوته وان أمكنه الدفع بدون ما ذكره من دفعها على الفور ويجب عليه
 استعورته ورجح الشوكاني والسيد من اصحابنا عدم اشتراطه فلو صلى عريانا ومعه
 ثوب صحت صلوته وياشر عندهما وقال الآخرون باشتراطه ثم وجوب استوائهما
 هام في الصلوة وغير الصلوة حتى في الخلوة لا لغرض صحيح كالغسل وقضاء الحاجة و
 الختان والعلاج والوطي الحلال وعورة الرجل ما تحت ستره وفوق سركنته وقيل الخذف
 ليس بعورة فالسرة والركبة ليست من العورة بالنفاق اهل الحديث وفي الخذف لهم
 خلاص ويجوز كشف الخذف للركاب اذا تضرع عليه ستره وقال مالك العورة هي القبل
 والذبر فقط وقال احمد يجب ستر منكبيه ايضا في الصلوة والمرأة كلها عورة حتى
 شعرها المنازل لا وجهها وكفيهما وقيل ذراعيها ايضا وقيل عورة الامة كورة
 الرجل ولو خشي او مدبرة او مكاتبه او ام ولد مع ظهرها وبطنها واما جنبها
 فتقع لهما وصوت المرأة ليست بعورة وفي القدمين اخلاف فيجوز كشف الوجه

والكفين للمرأة سيما في مواضع الحاجة للرجال الاجانب وقيل تمنع المرأة الشابة من
كشف الوجه بعين الرجال لانه عورة بل لاجل مخافة الفتنة ولا يجوز من الوجه
والكفين للاجنبي ولا النظر اليهما بشهوة كوجه امرأة اما بدنها فيباح بل يستحب
في بعض المواضع كما اذا خطب امرأة وقيل يجوز النظر في حالة الخطبة ولو بشهوة ولا عورة
للصغير ويجب الستراذ ابلغ عشر سنين ويجوز دخول العبي على النساء ما لم يحتمل ان يظهر
بلوغه بامارة اخرى وقيل يمنع المراهق ايضا وان كان الثوب مخرقا فكشف به عورته
وهو واجب للثوب الاخر فلا يجوز صلوته في الثوب المخرق سواء كان المكشوف قليلا
اكثر او اما غير الواجب فيستوما امكن وهو احب من كشف الكل والا حسن له ان
يستتر القبل والذبل ولا ثم سائر عورته ولو لم يستتر به وصلى عرياناً تجوز صلوته هذا
اذا لم يمكن اصلاح المخرق وان امكن فهو في حكم الواجب ويجب الستر من اعلاه و
جوانبه لا اسفله لان القميص كذا الا زاسر لا يستتر من اسفل فلو صلى على محل عال
او مسجد مثلام تضرر بية عورته من ذيله والذي يراها عداً هو آثم ولو صلى في
قميص نقط بكلا الزاسر يجوز ان تريرة ولو بشوكة فلو لم ينزله قميصه ولم يشد وسطه
ومرؤيت عورته عند ركوعه من اعلى سواء عوراه بنفسه او امكن ان يراها
غيره بطلت صلوته عند اكثر من اصحابنا الا ان سترها حالا فلا كشف الا في
الاحتياج بطل الصلوة ولو بان قبض موضع الزرار بيداً او عطي ذلك الموضع ليجتنبه و
نحوها فان لم يجد ساتراً الا ما يسترسو تيه تعين له ما وان لم يجد الا ما يستر
احدها ستره ذكر اذا كان يصلي بحضرة امرأة وتستر المرأة قبلها اذا كانت
تصلي بحضرة رجل وبحضرة خنثى مثله يتخير كما لو كان وحده والا حسن ان يقف

القبل بآذنه بأذن المظاهر والقبلة تجامعة ولو صلى في بيت مظلم يجب سترة العورة
 كما في غيره ولا تكفي ستارة الظلة ولو رأى المصلي سترة من جيبه تفسد صلواته
 وقال الأحناف لا تفسد وضوء الساتر من غير أن يركب لون البشرة وإن لم يمنع حجمها
 فلا يضر الصلوة وتشكله ولا يكفي سر جاج وما وصات وتوب قيق وصباغ لإبرار
 له ومن لم يجد ثوبا إلا ثوب حرير فلبسه ويصلي فيه ولا يصلي عريانا وكذلك في التوب
 المخصوص قال الأحناف لا يصلي في الثوب المخصوص فيصلي عريانا إن لم يجد غيره ولا
 يجب عليه تطيين عورته ولا الجلوس في الماء والكدر والصافي وإن استجده بعض
 العلماء ولا الصلوة قاعدا ولا الإجماع بالركوع والسجود بل يصلي قائما كما يصلي
 اللابس ويركع ويسجد مثله سواء كان في ظلمة أو ضياء وخالف فيه الأحناف ولو
 أبيع له ثوب ولو بأعارة ثبتت قدرته ولو وعد به فلا يجب له الانتظار بل يستحب
 إذا كان الوقت المختار وسبعا فيصلي عريانا إذا خاف فوت الوقت المختار
 ولا ينتظر إلى آخر الوقت ويلزم منه الشراء ثم المثل إذا قدر عليه لا يضمن فاحش
 الغلام ولو وجد ثوبا نجسا أو جلد ميتة لم يخلع فيه ولا يصلي عريانا ولو وجد
 ثوبا يستر بعض العورة فاستتر بها مكن وإن لم يستره صلى عريانا تجوز صلواته و
 كذلك حكم المرأة وقيل إذا وجدت ما يعطي قبلها ودبرها لم تسترها بطلت
 صلواتها فينبغي لها أن تجعل على القبل والدبر وتترك رأسها مكشورا وكذلك صدرها
 وتدينها وقال الأحناف ليست بالقيل والدبر ولا فان وجد ما يستر أحداهما قيل
 يستر الدبر وقيل ليست بالقيل فالدبر في أدل مرتبة من السترة ثم القبل ثم الفخذ ثم
 بطن المرأة وظهرها ثم الركبة ثم الباقي ولا يشغل المصلي اشتغال السماء ولا يسبل

إذا مره خيلاء ولا يصلي في ثوب حرم ولا في منسوب فلو صلى في ثوب منسوب
 واجد للثوب الآخر فسدت صلوته فساداً موقوفاً فإن ارضى رب الثوب صحت صلوة
 فإن مات رب الثوب قبل ارضائه يجب الاعادة ولكن ذلك إذا صلى في ارض منسوب
 او صلى بماء منسوب او بماء مسخن يحطب منسوب او في آنية منسوبة ولو صلى في ثوب
 حرير وهو واجد للثوب الآخر فسدت صلوته ويعيد وكذلك لو صلى في ثوب شهيرة
 او مصبوغ بالصمغ او الزعفران و صلوة العبد الاليت فاسدة فساداً موقوفاً فإن
 رجع الى سيده وتاب صحت صلوته وان مات السيد قبل رجوعه ورجع الى ورثته
 فكن ذلك وان لم يكن له من يقوم مقامه ينبغي ان يعيد الصلوة ويتوب الى الله تعالى
 وليس ان يصلي في النعلين اذا كانا طاهرين وبخلجهما وصلى بدونهما فلا بأس
 والوقت من شرائط صحة الصلوة ودجوجها ولوقد مر اذ المراد به العلم وقت الضيق
 والعذر وهي بعدة قضاء ومن لا يغيب الشفق عند الاذان قد يطلع الشمس
 فلا يصلي العشاء والمغرب وقيل يصلي بالتقدير كما مر وما سكان ارض تسعين الذين
 يومهم وليلتهم سنة كاملة عندنا فم يصلون خمس صلوات في السنة وقيل يقدر
 كما ورد في حديث الدجال اما الصوم فمعفو عنهم لمكان الحج وعدم علة الوجوب
 وهو شهو رمضان ولو سنى صلوة او نام عنها فيصليهما اذا ذكرها واستيقظ
 فهي اداء لصلاتها متصلة بالذكر والاستيقاظ ولا يضر الفصل لاجل الطهارة
 او الاستبراء او قضاء الحاجة اما لو اخرها بلا عذر فتصير قضاء ومن شرطها
 النية اي قصد العبادة المعينة التي يريد الشارع فيها وحلها القلب فان
 خالفه اللسان فلا اعتبار للذكر باللسان مثاله لو نوى اداء صلوة الظهر

وقال باللسان أَدَّى صلوٰة العصر نية الظهر ولا يسن التلفظ بالنية
 بل هو بدعة لم يرو فيه نقل لا عن النبي صلعم ولا عن أصحابه وإنما قال
 الأحناف التلفظ باللسان مستحب خطأ فأحس عفا الله عنهم ولو عجز عن
 احضار النية بسبب العموم والافكار ينبغي له الاحضار بالجبر على نفسه وقال
 الأحناف يكفيهِ التلفظ باللسان وينبغي ان تكون مقارنة للتكبير
 ولا يجوز تقديمها على التكبير الا تقديما ليس بالحيث لا تعد تقدما
 بالعرب ولو كبرا ولا ثم اخر النية لا تجوز صلوته الا في النقل المطلق فانه يكفي
 فيه نية مطلق الصلوٰة ويتوى المقندى كما ينوى الامام وينى
 نية المتابعة في كل صلوٰة ولو صلوٰة الجمعة او الجنازة او العيد ولو لوى
 الغرض الوقتية صحت النية حتى في صلوٰة الجمعة وكذلك لو نوى
 ظهر الوقت والوقت باق ومع عدم ملاء لا تقصر ومضى الجنازة تكفيه
 نية صلوٰة الجنازة وقيل ينوى مع ذلك الدعاء للميت وان اشتبه
 عليه الميت ذكر وان شى ينوى بنية الامام ولو نوى الميت الذكر فبان انه
 انشأ وعكسه لم يحز للاختلاف في ضمائر الدعاء ولو نوى انه يصلى على من
 فظهر انه عمر او لوى انه يصلى على نزيل فظهرت انها سلى جائز ولا يجب
 على الامام ان ينوى امامة المقندى بل يكفيهِ نية صلوته ونية استقبال
 القبلة ليست بضرورية بل يكفيهِ الاستقبال فقط كنية تعيين الامام
 فلو اتم به بظنه نريد افاذا هو عمر وصحت الاقدام الا اذا عينه باسمه
 بان غيرة الا اذا عرفه بمكان كالقائم في الحراب او اشارة كصلى الامام الذى

هو ثريد لا يضر كونه عمودا الا اذا اشار بصفة مختصة كهذا الشاب فاذا حوشج
فلا يصح وبعبارة يعرف لان الشاب يدعى شيخا لعله وفضله ولو نوى ان لا يصلي
الا خلف من هو على مذهبه فاذا حو فغيره لم يجز ومن شرطها استقبال القبلة
حقيقة او حكما اي استقبال عين الكعبة ان كان شاهد لها او حكم المشاهد لغير المشاهد
استقبال جهته بعد التحري حتى لا يهل الحرم وروى البيهقي في صحيحه ان البيت قبله لاهل المسجد قبل
لاهل الحرم والحرم قبله لاهل الارض في مشارقها ومغاربها ومن كان خائفا
او مريضا يصلي الى اي جهة قدر والملة بالجهة ما بين المشرق والمغرب لقوله ع
ما بين المشرق والمغرب قبله والظاهر ان هذا الحكم لاهل المدينة خاصة
وقيل ان يفرض من تلقاء وجهه خط على زاوية قائمة الى الافق ما را على الكعبة
ثم يفرض عمودا من جانبي وجهه اي اليمن والشمال قاطعا للخط الاول على زاويتين
قائمتين فمن كان على هذا العمود كان مستقبلا لجهة الكعبة وتعرف بالدليل
في القرى والامصار بخارجها ريب الصحابة والتابعين وفي المفاز والجزائر والنجوم كالقطب
والايسال عن العالم بها ولا يكلف العوام بمعرفة عين الكعبة ولا سمت القبلة
بالاصطرلاب والالات الرياضية والبراهين الهندسية والمعتبر في القبلة
الفرصة من الارض الى العرش لا البناء والعاجز عن معرفته يخفى فان
بعد التحري ثم علم انه اخطأ لا تنزهه الاعادة وان علم به في صلوة او تحول رايه
استدار وبنى حتى لو صلى كل ركعة لجهة جائز ولو بكعبة او مسجد منظم ولا يلزمه
فتح ابواب الناس ومسجد الجدران لو كان اعشى وشرع في الصلوة الى غير القبلة
شعر سواه رجع الى القبلة بنى ويجوز للبصير الذي سواه ان يقتدى به وكذلك بمنحصر

تقول سواء علم حاله الاول او لا ولو سلم الامام فقول رأي مسبق استدار مسبق
 وكذا الاخر وقيل يستأنف الاخر ومن لم يقع تحريره على شيء صلى لكل جمعة مرة
 احتياطا ومن رجع رايه الى جمعة الاولى استدار ومن تذكر ترك سجدة من
 الاول استأنف وان شرع بلا تحرير يجوز ان اصاب الا اذا علم اصابته بعد فراغه
 فلا يعيد بخلاف من خالف جمعة تحريره فانه يستأنف مطلقا كصل على انه محدث
 او ثوبه نجس والوقت لم يدخل فبان بخلافه ولو صلى جماعة عند اشتباه القبلة
 بالخرى وتبين انهم صلوا الى جهات مختلفة فمن يتيقن منهم مخالفة امامه في الجمعة
 حاله الامداء او تقدم عليه لم تجز صلوته ومن لم يعلم ذلك فصلوته صحيحة ولو
 اقتدى باحد رجلين يصليان ولم يعين لا تقوم القدوة ومن صلى في سفينة
 تحت الكعبة او ارض تحتها توجه الى حيث شاء وقيل توجه الى احد القطبين
 لما وقع على طول الزمن من التسطير في جانبهما بالجملة يلزم على المصلحة التوجه الى القرب
 الاقواس فيما بينه وبين الكعبة ومن كان في سفينة تشق او تحرك في الماء او
 في المركب الدخاني او بيلون او المركب الهوائي (اير شپ) فيكفيه الاستقبال
 عند التحريم وانما انه بعد ذلك لا يضر وكذلك للمتفل على الدابة السائرة
فروع لو صلى ملأيا يسقط عنه الفرض اما القبول فهو بيد الله سبحانه
 والرياء انه لو خلا لا يصل مطلقا ولا يصل بطول القراءة وتعدلي المركبات
 كما يصل بليت يدي الناس ولو قيل لرجل صل ذلك بكل صلوة فلو من فصل
 تصح صلوته ولا يمتحن الفلوس ولا يسمع دعواه عند القاضي ولا يجوز الصلوة
 لارضاء الخصوم لكونها بدعة ولو ادرك ركب القوم في الصلوة ولم يدرك

افرض ان تراوح بنو الفرض وليقتدى فاداسلم يقوم ويستتم صلوته ولو سلم
 من التراوح لان اقتداء المفترض بالمتنفل صحيح عندنا ولو لوى قرصين ولم
 يعين لم يجز اما لو لوى لنا فلتين معا كسنة فجر وثيمة مسجد جاز عنهما ولا ينفل
 الصلوة بنية القطع ما لم يكبر بالنية الثانية ولو لوى في صلوته الصوم صحيح ولو
 العصر ثم ذكر انه لم يصل الظهر فبدل النية بعد التحريمة لا يجوز بل ينبغي له ان يستأنف
 واذا كان الارض ندية مستوحلة فتجوز الفريضة على الدابة ان لم يجد ارضا
 غيرها ويكتفى له في هذه الحالة الاستقبال عند التحريم وقيل يجب توقيف الدابة
 واتمام الفريضة مستقبلا ان امكنه والا فلا ولا تجوز الصلوة في بيت فيه تصاوير
 وتماثيل وكذا في ثوب عليها تصاوير وكرهما بعض اصحابنا وكنك تجوز في الثوب
 الاصفر غير المزعفر للرجل بكرا كراهة وفي المزعفر بكرا كراهة وقيل تجوز في المزعفر ايضا
 بكرا كراهة وافضل الامكنة لصلوة الفرض المساجد وللنفل البيوت وافضل
 المساجد مسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد القدس ويجب لمن سمع النداء
 حضور المسجد والصلوة بالجماعة الا بعذر ولو صلى في البيت منفردا او جماعة
 جاز واثم وقيل لا تجوز صلوته اذا لم يكن معه ورا ولو كان في بيته قبر
 او قبران او ثلثة قبور فصلا عد الا تكرر الصلوة فيه ولا يجب استقبال
 القبلة في حال التحام الحرب وهرب من سيل او نار او سبع او صلب وقتل بل يتوجه
 الى اى جهة قدر عليها ولو لوى اداء صلوة فبان ان وقتها قد خرج فصلوته صحيحة
 وتقع قضاء ومن احرم بقل ثم قلبه فرضا لا يصح فان اتمه صار نفلا ومن احرم بفرض
 ثم قلبه نفلا صح ان التسع الوقت والا لم يصح ويطلق فرضه فيستألف الصلوة +

الاعادة وقال الاحناف يجب القيام بحيث لو مد يده لانيال ركبتيه و
 صورته بقدر قراءة سورة الفاتحة ومسندته بقدر قراءة الفاتحة والسور لما وثق
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في كل فرض كما سيأتي في باب القراءة قالوا في الاخرين العاجز عن
 القراءة لو كبر قائماً فركع ولم يقف لم تصح صلاته وعند الاحناف يصح ولو كان قارياً
 ادنى القراءة عند هر آية صغيرة كثر نظر ومد هامتان ومثله من وجد الامام
 في الركوع فكبر قائماً فركع حيث لا يكون واجد للركعة عندنا لانه فات منه
 الركبان القيام وقراءة سورة الفاتحة وعندهم يكون واجد لها ويقولنا
 في الفرض خرج غير الفرض كسنة الحج والوتر فاته لا يفرض فيه القيام ويجزأ اذا
 قاعد مع القدرة على القيام ومن لم يقدر على الركوع والسجود قام ولو يميأ
 بقدر مكانه لهماً ويجعل يميأ السجود اخفض من الركوع وقال الاحناف ندب
 ايماء قاعداً فاسقطوا عنه القيام ولم نجد له دليلاً الا الذي يسبل جرحه
 في السجود يسجد اذا لم يضره السيلان ولم يخف الهلاك لان سيلان الدم غير
 ناقض للوضوء عندنا ولا يوجب ايماء مع القيام كما مر والذي يسبل جرحه عند
 القيام هو مثله اي يقوم اذا لم يضره السيلان ولم يخف الهلاك ولا يصلي
 قاعداً ممن ليس بوله بالقيام او يسبل وعورته او يضعف من القراءة ولو
 اضعفه عن القيام الخروج الى الجماعة صلى في بيته قائماً منفرداً وقيل يخرج
 الى الجماعة ويصلي قاعداً وليس بعد التحريم دعاء الاستفتاح ثم التعوذ لكل
 مصل يسرهما وانما موم يقرأ ذلك اذا كان موافقاً فان شرع الامام في القراءة
 فلا يسن له ذلك بل يقرأ الفاتحة وينصت ويكفي في دعاء الاستفتاح كل دعاء

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يرحم فيه اللهم بأعد بيني وبين خطاياى كما بأعد
 بين المشرق والمغرب اللهم نقني من خطاياى كما ينقى الثوب الأبيض
 من الدنس اللهم اغسلنى من خطاياى بالثلج والماء والبرد فان شغى في التؤد
 او في القراءة قبله فاتمه ولم يقرأه والاوى التؤد في كل ركعة قبل القراءة و
 قبل في الاوى فقط ورحمه الشوكاني من اصحابنا ومن فرأى فيها قراءة
 الفاتحة لفادى عليها في كل ركعة من الثنائية والرباعية في الفرائض
 والنوافل للامام والمأموم والمنفرد والمسبق وفيما زاد على الفاتحة خلاف
 والصحيح عدم وجوبه ولو في الاوليين من الرباعية فان اكتفى بالفاتحة
 في صلوة الفجر كلا الركعتين وكذلك في صلوة الظهر في اربع ركعاته
 جائزت صلوته ولو ترك قراءة الفاتحة في الاخرين من الرباعية فسدت
 صلوته لانه لا صلوة الا بام القرآن فيعيد صلوته والتسمية آية من
 الفاتحة فيقرأها جملها في الصلوة الجهرية وقيل سرا ورحمه كثير من
 اصحابنا ويجب ترتيب الفاتحة وموالها بعد ركعتيها او جمل اوعيا
 او اللاتيان بما يتعلق بالصلوة كالنامين مع تامين الامام او فتحه عليه او
 سجوده مع التلاوة اذ كسوال رحمة اذ استعاذة من عذاب عند قراءة
 امامه آيتيهما وليس الترتيل في قراءة الفاتحة وكذا في قراءة السورة
 بعد اذ ثلاث سكيات احدها بعد التحريم والثانية بعد الفاتحة سيما
 للامام والثالثة بعد الفتح من القراءة قبل الركوع ومن اصحابنا من لم يذكر
 السكته الثالثة وهي لطيفة جدا الراحة النفس وليس حقها لفاتحة آية

للامام والمأموم والمنفرد والمسبوق يومن المأموم مع تامين الامام وان كان في
 اثناء قرأته الفاتحة ويجهريه في الصلوة الجهرية وكذلك ليس سورة بعد الفاتحة
 في كل ركعة من صلوة ثنائية وفي الاولي من غيرهما هذا في الفرائض واما
 في النوافل فيسن قراءة السورة في كل ركعة وليس الجهر بالفاتحة والسورة للامام
 والمنفرد في المصطوبة الجهرية كالنحر والمغرب والعشاء وصالوة الليل والجمعة والعيد
 والكسوف والامستسقاء والتراويم ونحو ذلك والسر في غيرها والمأموم بقراءة
 الفاتحة فقط سرا في الجهرية والسرية اما المسبوق فيسن له الجهر في الجهرية والسر
 في السرية واذا نام عن صلوة او تسبها ثم صلاها حين استيقظ او تذكر فيجهر في الجهرية
 وليس في السرية ولو منفردا كذلك في الفوائت ولو جهر في السرية او سر في الجهرية
 جاز وكذا وان فعله سهوا لا تجب عليه سجدة السهو ولا باس لو جهر بآية او
 ما دون ذلك في السرية واعلى السر ان يسمع نفسه واذا ناول يسمع من يليه
 من الجانبيين واذا نال الجهر ان يسمع من يليه من الجانبيين واعلا لا احد
 ويجري ذلك في كل نطق كسميته على ذمته ودجوب سجدة تلاوة وهناك
 بطلان واستثناء وغيرها فلو طلق او استثنى ولم يسمع نفسه لم يسمع وقيل
 فانما البيع يشترط سماع المشتري وكذلك من صلى وقرأ في نفسه بحيث لم يسمع
 نفسه لا تجوز صلوته الا ان يكون احدهم يقرأ بقدر ما يسمعه غير الامام
 وقيل يكفي في السرية الحروف وليس التطويل للمنفرد واما المأمومين رضوا به
 والتوسط ادلى والتخفيف لعارض من صغرا وبيكاه صبية المأمومين ونحوها
 ولو في اثناء الصلوة والادلى بالاتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فكان يقرأ في الجهر خوستين

آية الى مائة آية وصلاتها بسورة **س** وبالرود وكبريت وميزان لت في الركعتين
 كليهما وبالمعوذتين في السفر وصلاتها بسورة المؤمنين حتى يبلغ ذكر موسى وهارون
 في الركعة الاولى فاخذته سعاله فركع وكان يصليها يوم الجمعة بآل تنزيل
 السجدة وحل اتي على الانسان وكان يدبر على ذلك وكان يقرأ في الظهر تارة بقدر آلم
 تنزيل السجدة وتارة بقدر سجع اسم ربك الاعلى والليل اذا يغشى وتارة يقرأ
 والسماء ذات البروج والسماء والطارق وتارة يطيل قراءتها بأكثر من ذلك
 حتى كانت صلاة الظهر تقام فيذهب لذهب الى البقيع فيقضي حاجته ثم يأتي
 اهلها فيتوضأ ويدرك النبي صلى في الركعة الاولى وكان يقرأ في العصر بقدر
 النصف من صلاة الظهر اذا قصرت وبقدرها اذا طالت وكان يقرأ في المغرب
 بسورة الاعراف فترتها في ركعتين وقرأ مرة بالطور ومرة بالمرسلات وقرأ فيها
 بالاصافات وحمل الدخان والاعلى والتين والمعوذتين وقصار المفصل اما
 المد او مة على قراءة قصار المفصل في المغرب فبدعة مردانية انكر عليه نريد
 بن ثابت وقال مالك تقرأ في المغرب بقصار المفصل وقد رايت رسول الله **صلى**
 يقرأ فيها بطول الطويلين يعني الاعراف وكان يقرأ في صلاة العشاء التين والزيتون
 وامر معاذا ان يقرأ فيها بحمد الشمس وضحاها وسبح اسم ربك الاعلى والليل
 اذا يغشى وانكر عليه قرأته فيها بالبقرة وكان يقرأ في الجمعة بسورة الجمعة و
 المنافقين او الاعلى والغاشية وقراءة او اخر السور كما اختارها اهل عرفنا
 ليست بسنة بل مخالفة لحدوده صلى وكان يقرأ في صلاة العيدين واقتربت
 كالمكتنين وتارة الاعلى والغاشية وليس ان يطيل الاولى والاوليين وهما

على ما بعد ما كان صلير بما يقرأ في صلوة الظهر في الركعتين الأولىين في كل ركعة
قدر ثلاثين آية وفي الآخرين قدر خمس عشر آية وفي العصر في الأولىين قدر
خمس عشر آية وفي الآخرين قدر نصف ذلك لهذا يجوز للرجل ان يقرأ بعد
الفاتحة السورة في الآخرين أيضاً من الصلوة الرابعة ولا بأس بذلك
وليس ان يقف عند آية الرحمة وآية العذاب يسأل عند الأولى ولو
سأها يديه وليستعين عند الثانية وليس في شيء من الصلوات سورة بعينها
لا يجوز غيرها سوى الفاتحة ولا يقرأ في الركوع والسجود شيئاً من القرآن ومن
قرأ بينهما الركوع مرة في كل ركعة إلا في صلوة الكسوف كما سيأتي واقوله ان ينبغي
القائم بحيث ينال راحة ركبتيه مع الطائفة فلم يفصل بين حركة المعوي حركة
الرفع لا يجوز صلوته وكذلك اذا قصد به غيره كما لو هوى لتلاوة او قتل حية
ادعاه فحمله ركوعاً لم يلفه وتكرار القرآن فيه واكمله ان يكبر رافعاً يديه
ويحني واضعاً يديه على ركبتيه مفراً لا صابحاً وان يجأ في يديه عن جنبه
وان يسوى ظهره وعنقه وراسه غير رافع ولا منكس راسه وينصب ساقيه
معتدلاً بالقوة على ركبتيه ويكره غير ذلك للرجل كالتطبيق ويشترط ان يقول فيه سبحان
ربي العظيم واختلعت في افتراضه وقدره للذكر وكذا في سجود السهو لمن نسيه و
قبل واجب مطلقاً وهو المختار وبه قال الامامان احمد وداود ان التسبيح في الركوع
والسجود وقول سمع الله من حمده وربنا لك الحمد والذكر بين السجودتين وجميع التكبيرات
واجبة فان ترك منها شيئاً عمداً اطلت صلوته وان نسيه لم يطل وسجد السهو
واذا في تسبيح الركوع ثلث ويندب الاكثر منه على نسبة تطويله في الصلوة

ولا يخرج عن فعل المسنون من ضم اليه سبحانه اللهم ربنا وجمدك اللهم اغفر
 ادا اللهم لك ركعت الخ وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركوعه بقدر عشر تسبيحات
 وكذا لك سجدة وكذا لك اعتداله وكذا لك جلسته بين السجدين كلهما كانت قريباً
 من السواء ومن فرضها الاعتدال قائماً لمن صلى قائماً وقاعد لمن صلى قاعداً
 مضطجاً لمن صلى مضطجاً أي الرغ من الركوع والاطمينان فيه واقله قدر ان
 يقول سمع الله لمن حمداً وركعتي الحمد وترجع العظام الى مقامها وينبغي ان يقصد
 ولا يقصد غيره كان رنحاً رنحاً من شيء فانه لم يلقه وليس للامام والمأموم والمنفرد
 رفع يديه مع ابتداء رنح راسه قائماً سمع الله لمن حمده ثم يرسل يده ويقول
 ربنا لك الحمد ادر بنا ولك الحمد ادا اللهم ربنا لك الحمد حمد الكثير طيباً مباركاً فيه
 ادا اللهم ربنا لك الحمد ملائكة السموات وملاء الارض الحديث وليس اطالته
 بقدر الركوع والسجدة ومن فرضها السجدة مرتين في كل ركعة على وجهته وانفذه
 وكفيه وركبتيه واطل ان قدمه على مصلا مع الطمأنينة ويقول فيه سبحان
 ربّي الا على ثلث مرات وهذا اقل ما يجزى في السجدة عندنا فان اخل بشيء منه
 لم يعتدله ذلك السجود ويلزمه تدارك ذلك ما دام في الصلوة ان كان ساهياً او
 جاهلاً وان لم يتدارك حتى خرج منها ولم يطل الفصل عرفاناً كان سجود الركعة
 الاخيرة سجوداً وتشهداً وسلم وتعم صلوته وان كان من غيرها الى تركعة كاملة و
 تشهد وسلم ايضا وان اقتصر بوضع الحجّة او بوضع الالف فقط او رنحاً قد مضى
 او كفيه او ركبتيه عن الارض لم يجز ويعيد السجود وكذلك اذا لم يسجد فيه الامرة

ع
 اذا لم ينقل فيه المني
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان اعتداله او
 انما نقلت سلسلة
 عن النبي وعن اصحابه
 عن الناس في كل
 دراهم مرات فصار
 يومئذ ان ليس
 ومن الحال ان ليس
 الوضع فيه ولا يكافؤ
 وساربت شائخنا
 من اجل الحديث
 الاشواغ والاهمال
 والحيثية لهم
 القيام وما رايته في هذا
 منهم يبيع بيته واهله
 فيه فانه يقول بالوضع
 فانه كانه يقول بالوضع
 ويجعل في الدين والله
 اعلم بالصواب

اذ مرتين كما مر ولا يلزم على المصلي كشف الجبهة فيجوز له ان يسجد على كمر العمامة
 وقيل لا يجوز ويجوز السجدة على الثياب والادلى ان يسجد على الحصى او الارض او على
 ما هو من جنسه كالخجر والمدبر وعوها وليستب ان يأخذ الخمرة ويقطع من
 حصى راسه وجه المصلي ويسجد عليها ويشترط فيه ان يتال سجدة ثقل راسه وان
 لا يهوى لغيره فلو سقط على وجهه من غير قصد للسجدة وجب العود الى
 الاعتدال ثم السجود ^{عط} وان ترتفع اسافله على اعاليه ان استطاع واكمل ان يكسر
 طويده بلا رفع ليد يده ويضع يده على ركبتيه ثم يضع ركبتيه على مصلا ثم يديه
 ثم انقه ثم يجهته واذا سرف عكس ذلك قال بعض اصحابنا يضع يديه او لا على
 مصلا ثم ركبتيه ثم يجهته ثم انقه والكل واسع غير ان شيخنا ابن القيم رجع
 الادل والشوكاني رجع الثاني فان شق عليه ذلك لكبر من اوجع او لفرط سمن
 فعل ما تيسر له من وضع اليدين او لا اذ الركبتين ^{عط} وان يفرج يديه عن جنبيه
 ويضع كفيه حد ومكبتيه واصابعها حد واذنيه وان يعتدل على يديه ولا
 يبسط ذراعيه انبساط الكلب وان ينشر اصابعه مضمومة للقبلة وان يفرق بين
 ركبتيه ويرفع بطنه عن فخذيه وجنبه في سجدة وكذا في ركوعه وتضم المرافة
 والخنثى وان يوجه اصابع رجليه نحو القبلة ثم يقول سبحان ربى الاعلى الى عشر
 مرات ولا يخرج من فعل المسنون من ضم اليه سبحانك اللهم ربنا وعبدك اللهم غفر
 ادسبوح قدوس رب الملائكة والروح ادسبحاك اللهم بحمك لا اله الا انت اللهم
 سجدت الحديث اداللهم الى اعوذ برضاك من سخطك الحديث وان تجتهد
 في الدعاء ونه واخلت في ان السجود افضل والقيام قال شيخنا ابن قيمه انما

سواء والقيام افضل بذكرة والسجود جميعاً له ومن فرغ ايضاً الجلوس بين السجودتين
مطمئناً وان لا يقصد به رفعه غيره واكمله ان يرفع راسه فليرفع راسه على يديه
ويرفع راسه قبل يديه ثم يجلس مفترشاً ليرش رجلاه اليسرى ويجلس عليها
وينصب اليمنى وليستقبل بأصابعها القبلة ويضع يديه على فخذيها ويجعل حداً
من فتيقه على فخذه وطرف يده على ركبتيه وليقبض شتين من اصابعه ويجعل
حلقه ويرفع اصبعه اليمنى السبابة يدعويها ولا يحرکها ويجعل قدمه اليسرى
بين فخذه وساقه ويرش قدمه اليمنى ويضع يده اليسرى على ركبته اليسرى
ويده اليمنى على فخذه اليمنى ويشير بأصبعه ويقول اللهم اغفر لي وارحمي و
اجبرني واحمدني وارزقني وارفعني عافني ويقول رب اغفر لي رب اغفر لي ويستحب طالة
هذه الجلسة بقدر السجود ثم يسجد السجدة الثانية كما امر وليتجنب ان يجلس
جلسة خفيفة بعد السجدة الثانية ثم ينفض على صدره قدميه وركبتيه
معتد ابديده على فخذه وان يمل التكبير من حين يرفع راسه من السجدة
الى ان يستوي قائماً ويصل الركعة الثانية وهي كالاولى الا في السكوت والا ^{ستقل}
وتكبيرة الاحرام والتطويل فيقصصها عن الاولى اي في القراءة وهل يتعوذ
قبل القراءة فيه خلاف والذي نراه انه يتعوذ سرّاً ثم يجلس للشهادة فان
كانت الصلوة ثنائية فعند القعدة من فرائض الصلوة وان كانت رباعية فستة
وقال الاخاضات بوجوبها والزواجدة السهو على تركها وهو مخار بعض اهلنا
من اهل الحديث وهو الصحيح فاذا جلس للشهادة الاوسط وضع يده اليسرى على
فخذه اليسرى ويده اليمنى على فخذه اليمنى وأشار بأصبعه السبابة اي يقبض

اصبعين وهما المختصر والبنصر مخلوق حلقة وهي الوسطى مع الايهام ويرفع السبابة
 يدعوبها ولا ينصبها نصبا ولا ينمها بل يحنيها شيئا ويحركها ويرمي بصرها اليها ويسب
 الكف اليسرى على الفخذ اليسرى وتجاو علىها ويجلس فيها كما يجلس بين السجدين
 اى على رجله اليسرى وينصب اليمنى ويوجه اصابعها نحو القبلة وقيل يتورك ثم
 يستشهد يقول الحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة
 الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد
 ان محمدا رسوله اوبسم الله وبالله الحيات لله والصلوات والطيبات
 السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسوله اسأل الله الجنة واغفر
 بالله من النار ويستحب عملا فيه الصلوة الكاملة على النبي صلواته ليتخير من الدعاء
 اعجبه اليه ليدع به ربه ولينفقه في اتمام بان يختصر في الادعية بعد التشهد و
 الصلوة على النبي صلواته ثم ينفض كبره على صدره ويقرأ عليه وعلى ركبتيه معقدا على
 فخذيه ويرفع يديه حتى يأذنى بهما منكبيه ثم يصلي بقية صلواته كما مر ثم يجلس
 للتشهد الاخير وهذه الجلسة من فرائض الصلوة بالاتفاف وكذا التشهد فيها
 عندنا فيقدم رجله اليسرى وينصب اليمنى ويفقد على مقعدته او يجعل قدمه
 اليسرى بين فخذيه وساقه ويفرش قدمه اليمنى وقيل يتورك وقيل ينصب
 اليمنى ويفترش اليسرى ويجلس عليها وفي حديث ابي حميد في الصحيحين حتى
 اذا كانت السجدة التي فيها التسليم اخرج برجليه وجلس على شقه الايسر متوركا
 وعلى هذا العمل عند اكثر من اصحابنا في القعدة الاخيرة فيتشهد فيها كما

ثم يعلل على النبي صلى الله عليه وآله بأى لفظ شاء من الألفاظ التى وردت فى الحديث واصحها
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد
 مجيد وبأمرك على محمد وعلى آل محمد كما بأمرك على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك
 حميد مجيد ثم يدعى بعبادة عبادة المأثورة او غيرها ما شاء لخواج الدنيا والآخرة وهذه
 الصلوة على النبي و الدعاء المأثورة سنة عند الأكثر من اصحابنا وقيل ان الصلوة
 على النبي صلوة فى التشهد الاخير فرض ومن تركها فلا تقهر صلوته واخترناه فى
 متن الهدية وهو الرأى ومن قرأ فيها التسليم اى قول المصلح اذا اراد الخروج
 من الصلوة السلام عليكم ورحمة الله ولا يزيد على السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
 والسنة فيه ان يسلم عن يمينه ثم عن يساره ويصرف الوجه فى الجانبين حتى يبرأ
 خده من كان على يمينه ويساره وقيل يسلم تسليمه واحدة وقيل يسلم المأموم
 ثلاث تسليمات عن يمينه وعن شماله وتلقاء وجهه يردوها على امامه ومن
 قرأ فيها الترتيب اى تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود والسجود على
 القعدة بالكيفية التى بيناها من قبل فان تركه سهواً فما بعد المتروك لغو
 ليكل صلوته بما ترك ان لم يتذكر فان تذكر قبل ان يأتى بمثل المتروك من الركعة
 الثانية عاد ليفعل المتروك وان تركه عمداً بان سجد قبل ركوعه بطلت صلوته
 ولا تنتقل من ركن الى ركن آخر متابعتها لا امامه فى الفروض وصحة صلوة امه
 بحسب الظاهر والله اعلم بالسائر وعدم تقدمه عليه وعدم مخالفته فى الجهة
 فى علمه وتعديل الامر كان دشو لا داء الفرض فعلها بالاختيار ولا رادة كما قد
 فان اتى به نائماً او مستغرقاً فسد الصلوة اما الذحول فلا يضر لانه لا يمكن

الاحتراز منه ولو سجد ادسجد فقام فيه غير مستغرق اجزأه اذا كان الوضع و
 الرخ بالاختيار وان لم يسجد في كل ما يلزم تبركه ادفعه سجدة السهو وحصل
 الفصل للمعتد به فيلزم اعادة الصلوة وتكون الصلوة الثانية التامة فرضاً وصلوة
 الاولى نفلاد ان ترك فرضاً من فرائض الصلوة وحصل لفصل المعتد به او تلبس
 بشئ مما يفسد الصلوة اعادة الصلوة وجوباً فتكون الصلوة الثانية التامة فرضاً و
 صلوة الاولى كالعدم ولو قدم السورة على الفاتحة جازت الصلوة ويسجد للسجود
 قال اما الشوكاني رحمه الله ان اركان الصلوة كلها فريضة الا تود التشهد الاول^{سط}
 وجلسة الاستراحة ولا يجب من اذكارها الا التكبير والفاتحة في كل ركعة
 والتشهد الاخير والتسليم وما عدا ذلك فسنن وهي الرقعة في المواضع الاربعة
 التي مر ذكرها فم اليد من على الصدر او تحت السرة ودعاء الاستفتاح بعد التكبيرة
 الاولى والتعوذ والبسطة والتأمين وقراءة غير الفاتحة معها والتشهد الاول^{سط} و
 السلام كالموارد في كل ركن والاستكثار من الدعاء بخير الدنيا والاخرة بما ورد
 وما لم يرد اقول الجهر للاسرار وقيل انهما واجبان والجمع بين التسميع والتحميد للامام
 والمأموم والمنفرد: دعاء القنوت في النوازل في كل صلوة بعد الركوع من الركعة الاخير^{نظر}
 وقنوت الوتر بعد الركوع او قبله وتكبيرات العيدين ونشر الاصابع عند التحميد وان
 بطأ على راسه عند التكبير وقبل في القيام ايضاً وجه الامام بالتكبير بقدر حاجته
 اكن بالسمع والسلام والصلوة على النبي في المقعد الاخير وقال الشافعي انهما
 واجبة لتفسد الصلوة تبركها: هو المختار كما قدمنا وتجيئ الوجه يمنة ويسرة عند التسليم^{نظر}
 الى موضع سجود لا حال قيامه انظر ما قد بينه من ركوعه واني ارنبه انفع

حال سجوده وإلى أصبعه حال تودده وإلى منكبيه الأيمن والأيسر عند التسليم
 الأولى والثانية وأمسك فمه عند الثأوب فإن لم يقدر خطأه باليد اليسرى أو
 اليمنى أو كفه وأخرج كفيه من كميه عند التحريم الألف مرة كبر ودفع السعال ما
 استطاع وعدم الالتفات يمينا وشمالا **فروع متعلقة بحرم الاعتناء**
 في الصلوة كالكلب وهو أن يلمس اليدين بالأرض وينصب ساقيه ويضع يديه
 على الأرض كاعتناء الكلب وما سوى ذلك فكيف تعد جانبا وتحصل السنة بأى
 هيئة ما تؤثره جلوس والتورك في الأخير إلى ومن فعل الاعتناء عالما بما لم يطل
 صلوته وكل ما يفعله في الجلسة الأولى فيندب في الأخير ويخصه بالتورك والوقوف
 لو قال حين التحريم الله نقطا وكبر فقط لا يصير شاعرا للصلوة ولو قال المتحرر الله مع
 الإمام وكبر قبله أدرك الإمام كما قال الله تعالى وكبرك العا لرحم الله لو دفع من الله قبل الإمام
 مدة مرة الله أو الكبر أو الكبر فقد صلوته وتعد كفر ولو كبر غير عالم بتكبير الإمامة أن الكبر له أنه كبر قبله لا يحرم ولا
 ولو كبر متعجلا أو متأخرا للوذن لا يخرجى تكبيرة عن التحريم والأولى أن يحزم ركعا وكبر
 لو رفعه جانبا ويرى عن النبي صلى الله عليه وآله أن حزم والإقامة حزم والتكبير حزم و
 المرأة ترفع يديها عند التحريم كالرجل وصلوة المرأة كصلوة الرجل في جميع الأركان
 ولأدب الإمام أن المرأة ترفع يديها عند التحريم إلى ثدييها ولا تخفى في السجود كالرجل
 بل تنفض وتلمص وتقم بطونها لئلا يخفى ^ع وإذا حدث حادثة تصفون ولا تكبر
 الإمامة كالخروج أو حمل أو حمل أو قال الله رحيم أو كبره أو غيره مما يشع به تعظيم
 الله سبحانه كالله أجل وأعظم أعظم أو كبره عند التحريم لا يصح وكذا لو قرأ بالقراءة
 لا تصح صلوته إلا إذا كان عاجزا عن النظم العربي ويجب عليه التعلم بقدر ما

ع روى ابن
 عدى عن ابن عمر
 رفعها فإذا سجدت
 انصرفت يدها
 على فخذيها الحاش
 وضعفه ١٢
 منه

ليحكم صلواته اعنى سورة الفاتحة والاولى ان ليسبح ويحمل العاجز بدلا عن الفاتحة
 اما الاذان والخطبة وما شئت الاذكار التي شرعت خارج الصلوة كالايمان و
 التلبية والسلام والتسمية عند الذبح والشهادة وورد السلام وتشميت
 العاطس ونحوها في غير العربية ولو قادرا عليها قال صاحب الدر من
 الاحناف ان الخطبة جميع اذكار الصلوة نعم في غير العربية ولو قادرا عليها وهذا
 قول ابي حنيفة وشرط صاحبها العجز قال الخطاوي والمعتد قول الامام
 ولو قرأ في الصلوة بالعربية ما يكفي لصحتها اعنى سورة الفاتحة ^{منها} من تأخذها
 آية ثم قرأ شيئا من القرآن بالفارسية او قراء التوراة او الانجيل او الزبور لا تقصد
 صلواته وكذا الوقرأ القراءات المنقولة بالرواية الصحيحة ولو قرأ بالتحفي بعد
 قراءة الفاتحة كما هي مثلا قال الخ م دل ل ا لا تقصد صلواته ولو اقتصر
 عليه لا تجزئ ويجوز كتابة ترجمة القرآن بالفارسية وغيرها من اللسان
 وكذا التفسير ولو تحت سطورة ولو تعوذ او بسمل او حقل او قال اللهم اغفر لي عند
 التحريم يجزئ وكذا عند الذبح وقوله اللهم فقط او يا الله لا يجزئ عن التحريم ويجزئ
 عند الذبح ولم ير وكيفية الوضع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يجزئ كيف
 ما وضع الكف على الكف او الكف على الرسغ اعنى يضع كفه اليمنى على كف اليسرى
 او كفه اليمنى على رسغ اليسرى او يضع يده اليمنى مع الساعد على يده اليسرى بحيث
 تبلغ اصابع اليمنى الى مرفق اليسرى والكل واسع والمختار عند الاحناف ان يضع يمينه
 على يساره تحت سترته آخذ ارسغها بخضرة وابهامه او يأخذ الرسغ بالخصر و
 البصر والا بهام ويضع السبابة والوسطى على الرسغ وعندنا يضع الكف على الكف

أو الساعد على الساعد أي الميمن على الشمال كيف شاء على صدره وكنك ترفع
 المراءة والخنثى تحت ثدييهما وكنك الذي يصلي قاعدا وكنك في صلوة الجنائزة
 لا في الخطبة ولا في القنوت بل يرسل يديه فيهما أو يرفع يديه للدعاء في القنوت
 وكنك يرسل بعد القيام من الركوع وبين تكبيرات العيدين ولو ضم مع سبحانك
 اللهم وحمت وجهي الخ يجوز ولا تقصد الصلوة بها ومن قال بفسادها فهو سفيه
 جاهل ويقول فيهما وأنا من المسلمين ولو قال أنا اهل المسلمين لا تقصد صلوته ولو
 ترك التوعد سهوا ثم تذكر قبل الكمال الفاتحة يتوعد ويعيد الفاتحة ولو اكملها تركه ولا
 يتعوذ التلميذ إذا قرأ على استاذة غير القرآن لأنه مسنون قبل قراءة القرآن
 لا غير ويتوعد المسبوق وكنك المقتدى ويؤخره عن تكبيرات العيدين لكونه تابعا
 للقراءة ولو ترك البسملة سهوا ثم تذكر قبل الكمال الفاتحة أو بعد ها يقرأها ويعيد
 الفاتحة وتسبأ قراءتها قبل كل سورة في الصلوة جهرية كانت أو سرية ولو تركها
 بين الفاتحة والسورة جازت الصلوة أما لو تركها قبل الفاتحة فلا تجوز لكونها جزءا
 منها على القول الرابع وقيل تجوز لأنها ليست جزءا من الفاتحة ولا من كل سورة
 وهذا قول الأصناف ومن تبعهم وتحرم قراءتها على الجنب والحائض بنية التلاوة لا
 بنية التبرك قبل الأكل والشرب أو الذبح ويكفر جاحداها لكونها آية من كتاب الله
 وقيل لا يكفر باختلاف مالك فيها ولو من بالمد ولو قصر أو مال أو مد مع تشديد
 أو حذف ياء لا تقصد صلوته ولو قصر مع تشديد الميم أو حذف الياء أو مد مع
 تشديد أو حذف أو قصر معهما تفسد لعدم ورود تلك الألفاظ في القرآن وإذا
 فرغ من القراءة يستحب له سكتة لطيفة كما قد منا فلو وصل القراءة بالتكبير

يكره وكذا الوابقي حر فادكلة وامته حالة الاخناء ولا يكره اطالة الركوع والقراءة
 لا درك الجأى ويحرم بنية الرياء كما لا يكره قصر القراءة لحدوث حادثة أو بكاء
 صبي ولو رفع الامام راسه قبل ان يتم المأموم السبحة الثلاث وجب متابعتها
 ولو رفع المأموم قبل مامه او سجد او ركع اثم ويعود فان لم يعد عمداً حتى ادركه الامام
 فيما سبقه بطلت صلوته ولو تأميا او جاهلا لا ولو سلم الامام او قام الى الثالثة
 قبل ان يتم المأموم التشهد فلا يتبعه في السلام بل يتم التشهد الاخير لانه واجب
 ثم يطمع ويتبعه في القيام الى الثالثة لعدم وجوب التشهد الاوسط ووجوب متابعة
 الامام اما لو سلم ولم يتم التشهد جائزت صلوته على قول لمعارضه الواجب الواجب
 فيجوز ترك احد هاتيكراهما ولو سلم الامام والمؤتمري الدعاء المأثور او الصلوة
 على النبي صلعم اذنى دعاء غيره تابع الامام وسلك ما سلكه ولو قال سمع الله لمن حمده
 فابدل النون باللام تفسد صلوته ان كان قادرا على اخراج النون والا فلا وهل
 يقف على هاء حمده بجزم او تحريك فيه قولان ولم ارفيه نقا عن النبي صلعم الظاهر
 الوقت بالجزم وما نزع الاحناف من ان الافضل اللهم ربنا لك الحمد بزيادة
 الواو فاسد لانه لم يصح عن النبي صلعم وانما صح اللهم ربنا لك الحمد بغير واو ويجوز
 مسح الحصى مرة واحدة للسجدة وكراهية الزيادة على ذلك لكن لا تجوز ان يبسط كفه
 او فاضل ثوبه للسجدة ^{كان} لم يسجد عليه طاهر ولا لا طاهر لم يعد سجدة على ظاهر
 نيه اتفاقا وكذا حكم كل متصل ولو لبعضه كلفه في الاصح ونحوه وسر كبتة
 لو بعدد وكذا على ظهر مقتدر آخر لا على الزحام اذا لم يجد الفراجة وكذا على ظهر غير
 المصلي ^{احسن} صلوة اخرى او ظهر دابة مأكولة وكراهية بسط ذلك ان لم يكن ثمة تراب

او حصاة او حرا و مرد لانه شرف و بالا ذكره بسطه ان كان لدفع تراب عن وجهه
 وعن عمر امته لا يكره بسط الخرقه او القباء للصلوة ويكره ان يكون موضع السجود
 اسرف من موضع القدامين الا بعد ترك حياض و غيره وقيل ان كان اسرف من نصف
 ذراع لا يجوز سجده وانا افقت بجواز السجود على الطاولة وقد ما على الارض
 اذا لم يقدر على السجود عليها لوج او عذر ولا اعتدال اعنى انقعاده بين السجدين
 فرض عندنا فلورفع راسه قليلا ولم يجلس مع انما نية لم تجز صلوته وكذلك لو سجد
 على لوح فخرج تسجد بلا رفع لم تقع صلوته وقال الاخناف يكفي ادنى ما يطلق عليه اسم
 الرفع وقال بعضهم ان كان الى القعود اقرب صح ولا لا السجدة الصلوتية تتم
 باوضع اى وضع سبعة اعضاء والتسبيح ثلث مرات فلو احدث بعد الوضع ولم يكمل
 التسبيحات الثلث فعليه الاعادة وروى الاخناف انه لو زاد في التسبيح الاوى على
 هبة ورسوله كره وتجب الاعادة باطل لانه روى عن النبي م زيادة اسأل الله
 الجنة واعوذ بالله من النار وثبت عنه اجازة الدعاء به كما مر وقال الشافعي
 انه يصل فيه على النبي صلعم والاخناف يقولون لو زاد فيه اللهم صل على محمد ورجب
 عليه سجود السهولتاخير الفياض وهذا قول لا دليل عليه ويكره ان يقول في الصلوة
 على النبي صلعم اللهم ارحم محمد ارحم محمد لانه لم يثبت ولا بأس بزيادة لفظ سيدنا
 على اسم نبينا و ابراهيم عليهما السلام وقيل بكره في الصلوة لا خارجا مع انه صلعم
 سيد العالمين لان المصلي يتأجي ربه سبحانه ونعظيم الغير تجاة الملك ما يعد سوء
 ادب سيما اذا روى الاما تكا عنه صلعم على من قال هذا اللفظ خارج الصلوة قال الامام
 انما صندوبة والخيار عندنا وجوب الصلوة على النبي صلعم على السامع اذا ذكر اسمه وتكره

عند فتح التاجر متاعه ولو دعا بغير العربية في الصلوة كره ان كان بلا عذر وكذا لك
الدعاء المستحيلات كنزول المائدة من السماء ووردية الله تعالى في الدنيا وكذا لك
الدعاء للكار في المفقة ولا يكره سوال خير الدارين او دفع شرهما كما ترعره الاخاف
لو رده في الاحاديث ولا الدعاء بما يشبه كلام الناس ولا الدعاء في وسط
الصلوة في السجود او بعد القيام من الركوع او بعد الفراغ من القراءة ولا الدعاء
بتسمية شخص خاص كزيد او عمر ولا الدعاء المقيد بالمال ونحوه كقوله اللهم مروجني
فلانة او اعطني الفروبية او طيب لولد الصالح امراته جميلة وعند الاخاف تفسد
الصلوة بهذا النحو من الادعية ولو سلم من يسارة او لا فيسلم عن يمينه ولا يعيد
السلام عن يسارة ولو سلم تلقاء وجهه او لا فيسلم عن يمينه ثم عن يسارة او لا يا
بثلث تسليمات وتتم صلواته بالسلام الاول فلو احدث بعد السلام الاول لا يجب
عليه ان يتوضأ ويسلم ثانيا ولو نسي اليسار لا بأس به وكذا لك لو نسي اليمين ولو اتي
به قبل استدبار القبلة فهو احسن ولا يخرج الموم عن الصلوة بسلام امامه حتى
يسلم هو بنفسه ولو تحققه الامام بعد اتمام التشهد قبل ان يسلم فسدت صلواته
وصلوة الموم ولو احدث فعليه ان يقدم غيره حتى يسلم مع القوم وهو متوضأ
ثم يسلم ولو اتم الموم التشهد قبل امامه ثم احدث او تكلم عد او تحقق فعليه
الوضوء في الحدث واطام الصلوة بالتسليم وإعادة الصلوة في الاخيارين ويسلم الموم
بعد سلام الامام ويقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته جائز لا خلاف
وردت في رواية الى داود قيل انما بدعة وليسلم عن اليمين وعن الشمال بصوت
واحد ولا يجعل الثاني اخفض من الاول كما ترعره الاخاف وينوي بالسلام المخرج

من الصلوة ومع ذلك ينوي الإمام بخطأ به السلام على من في يمينه ويساره
 ممن معه في صلوته ولو جأ أو نساء والحققة فيهما والمقتدى ينوي الإمام في التسليم
 الأولي أن كان الإمام فيهما والأفنى الثانية ولو أياه فيهما ولو محاذيا وكذلك ينوي
 المقتدين ممن على يمينه ويساره وينوي الحفظة والمنفرد ينوي الحفظة فقط فإن لم
 ينو المصلي بالسلام غير الخرج من الصلوة جازت صلوته وكذا إذا لم ينو شيئا
 ولا يكره تأخير السنة عن الفرض ما لم يأت الوقت الذي تكره الصلوة فيه ويستحب
 دبر كل صلوة مكتوبة قراءة آية الكرسي والتسليم والتكبير والتحيد ثلثا وثلثين
 ثلثا وثلثين أو عشر أعشار أو التحليل تمام المائة ويستحب للإمام أن يتنفل في غير
 موضع الفرض إذا وجد سعة ولا يكسر الصقوف ولا يتخطى رقاب الناس ولا
 يؤذى أحد الأجله وكذا اللما موم وهو الأبرحم وقيل استحب أن يتنفل خاص بالإمام
 ويختار المصلي أن يتنفل إلى جانب اليمين أو جانب اليسار وكذلك التحول بعد الفراغ
 من الصلوة في أي جهة شاء واسع لكل أحد والأولى بالاتصاف إلى جهة اليمين
 ولا يلزم عليه أن يتنفل إلى جانب اليمين كما ترعاه الجملاء ويستحب أن يجهر الإمام
 بحسب الجماعة والمبالغة فيه مكرهة ولو جهر في موضع الأسرار أو أسر في موضع
 الجهر حمت صلوته ولا يسجد للسهو وقيل يسجد للمترك السنة وإن فعله عمدا فحسن
 إعادة الصلوة لكن لا يلزمه وكان صلح مجهر في الكل شر تركه في الظهر والعصر
 لدفع أذى الكفار ويخير المنفرد في الجهر والأسرار والجهر في الجهرية أفضل له
 والمتنفل بالليل أن كان أمّا فالجهر أفضل وإن كان منفردا فله الخيار وكذا
 المسبوق له الخيار ولما فضل أن يجهر في الجهرية وليس في السرية فمن وجد ركعة

من الجمعة فقام يصلي الركعة الاخرى بعد سلام الإمام فكلما نزل له ان يجهر بالقراءة
 ولو تركها السورة في اولى العشاء يقرأها في الاخيرين مع الفاتحة جهرا ولو تركها
 في اولى المغرب فان تركها سحوا يسجد لله سجدة وان تركها عدان فليس له اعادة
 الصلوة ولا يجب وان تركها في الاول او الثانية من المغرب يصليها في الثالثة
 جهرا مع الفاتحة وان تركها في الاول من الفجر سحوا فيسجد وان عدان فليس له اعادة
 ولا يجب ان تركها في الاولين من الظهر والعصر فيقرأها في الاخيرين وان
 ترك في واحدة منهما يقرأها في احد الاخيرين وفرض القراءة الفاتحة
 فيجب حفظها على كل مكلف وحفظ جميع القرآن سنة وقال الاحناف فرض
 كفاية ولا بأس ان يقرأ السورة في ركعة ويعيد ها في الركعة الثانية وكذلك
 لا بأس بقراءة سورتين فصاعدا في ركعة واحدة وقراءة سورة الاخلاص
 في كل ركعة بعد السور الاخرى ولا بأس ان يقرأ على خلاف ترتيب المصحف
 مثلاً يقرأ في الاول الكافرون وفي الثانية الم تر الذي كفر هلم يات عليه بدله
 ولا بأس ان يقرأ من ادأى السور وادأى غيرها اذ اخرها الا ان السنة ان يقرأ
 السورة من ادأى ولا بأس لو لم يمتها وقراءة اخر السور كما اعتاده الجلاء في عصرنا
 لم تنقل عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ويجوز ان يصل الرجل على المنبر ويركع عليه
 فاذا اراد ان يسجد ينزل ويسجد ثم يصعد عليه ويستحب ان يقبض في صلوة الفجر
 احيانا بعد القيام من الركوع في الثانية ولا يدوم عليه ويرفع به صوته ان كان
 اماما ويومئ خلفه المؤمنون ودعاء القنوت مشهور اللهم اهدني فيمن هديت
 وان ترك تشديد ادا حر فاني الفاتحة لا تجوز صلواته اما لو تركها عند الغيب

وقامت التي بعد ها مقامها ومن لم يعرف من الفاتحة إلا بعضها فيسبح
 وقيل إن الكل آية يكرها بقدر الفاتحة ولو جهر لما موم بالفاتحة إذا سورة خلف
 الإمام بكرة ولا يتخل صلوته ومن يقين في آخر صلوته أنه ترك سجدة من الركعة
 الأخيرة سجدة أو أعاد تشهد ولو من غيرها لم يرد ركعة وكان التذكر بعد سلامه
 قبل طول الفصل حيث لم يتلبس بلباس النجس صلوته معه وإن شك في كونها من الأخيرة
 أو غيرها جعلها من غير الأخيرة وليأت بركعة وليس التذكر بعد السلام من الصلوة
 ويكفي في موضعه مقدرا ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال
 والإكرام وقيل بكرة للإمام المقام في مكان صلوته بعد السلام فإن كان وراءه نسوة
 مكث حتى ينصرفن ولتقبل على المأمومين بوجهه ولا بأس إذا استقبل من على يمينه

باب الإمامة

هي صفة وكبرى فالكبرى سياسة عامة تحفظ مصالح الناس الدينية والدنيوية
 بطريق النيابة عن رسول الله صلوات الله عليه من أهم الواجبات فلذا قد موه على من
 صاحب المعجزات والمسلمون آمنون بترك هذا الواجب في عصره والذي يعدر هو خونا
 من الحكم هو متملق ومداحن في أمر الدين فهو يخشى الناس أشد مما يخشى الله
 ويشترط كونه مسلما حرا ذكرا عاقلنا بالغا قارا فتر شيئا لاها شيئا أو علويا أو مصوبا
 ولا يجوز تقليد الفاسق المعلن ولا ينعتزل بالفسق والجور ولا يجوز الخروج عليه
 إلا إذا ترك الصلوة كما مر في الجزء الأول بالجملة الإمامة الكبرى لا تنعقد إلا
 بأحد أمرين إما بنصب إماما آخر كما نصب الصادق رضي الله عنه من الخطاب

او باتفاق اصل الصلاح والسداد وشورتهم ومن اخذها بالتقلب من غير استحقاق
 واعلية او من غير راي ومشورة ولا يجوز اما متعويذ بالخروج عليه لعزله
 ولهذا اخرج امامنا الحسين بن علي بن زيد وخرج زيد بن علي بن الحسين وابنا
 علي هشام بن عبد الملك وقال الاخاف نعم سلطنة متغلب للضرورة ولا تقهر
 امامة العبي ولا امامة غير القرشي ولا المجنون ولا الامارة ولا العبد ولا امامة
 الصغرى ربط صلوة الموتى بالامام ويشترط لها امور ثمانية الموتى لا يقتلوا بقلبه
 او كون الموتى والامام بحيث يمكن الربط وسيا في ذكره وعدم التقدم على الامام و
 علمه بانتقاله ومشاركته في اركان الصلوة ولا يشترط الحاد صلواتهما ولا لصحة
 صلوة الامام ولا عدم محاذاة امارة ولا العلم بحاله من اقامة وسفر ولا كونه ^{مثله}
 اردونه كما نزع اختلاف ثبوتها من القرآن اركوع الركعتين من حكمها نظام الالفه والترغيب في الاتحاد وتطهير ^{هل}
 من العالم والقاء الرعب في قلوب الاعمال واظهار شوكة الاسلام وهي افضل اما للاذان فيه
 قولان وهي من اكد السنن للرجال وفرض كفاية وقيل فرض عين وهل هي شرط
 لصحة الصلوة ام لا فيه قولان واختار انهما فرض كفاية وليست بشرط لصحة
 الصلوة المكتوبة وشرط في صلوة العيد والجمعة وفي التراويح سنة كفاية وفي
 غيرها من التطوعات جائزة ولو على سبيل التداعي وقيل كرهت بالتداعي و
 بدونه لا يكره تكرار الجماعة باذان واقامة في مسجد واحد وبغير اذان لا
 وقيل لا يكره في مسجد طين او مسجد لا امام له ولا موزن ولا يجوز لمن في المسجد
 اذا اقيمت الجماعة ان لا يشترك فيها بل يشترك وان تدعى منفردا او بجماعة
 وكذلك لا يجوز ان ينتظر الجماعة الثانية او الثالثة كما يفعلها الجهلاء المتعصبين

في الحرمين الشريفين وقد رأيت بعيني لقيام الجماعة الشافعية في المسجد الحرام
 والاحناف لا يشتركون فيها ل ينتظرون الى ان تقام الجماعة الحنفية وكذلك
 بعض الشافعية والحنابلة والمالكية لا يشتركون في جماعة الاحناف وهم كالسوا
 في المسجد الى ان تقام جماعتهم وهذا الفرقين في الدين وبدعة شنيعة يجب على
 سلطان الوقت ان يعز من ارتكبه تعزيرا شديدا وانما شرع تكرار الجماعة
 المتخلف لم يمكنه ان يحضر في الجماعة الاولى ولا يشترع لمن تخلف عن الجماعة
 الاولى عدل المتخلف عن الجماعة عند ارتكبه للامر الحرام ولا غير ولو نسب الي
 الكفر والتناق لبقى الكلام انه اذا صلى رجل في الجماعة الاولى ثم اقيمت الجماعة
 الثانية فعل يلزمه الاشتراك فيها الجواب لا نعم ان كان المتخلف رجلا منفردا
 فيستحب لمن شاء من الذين قد صلوا ان يصلي معه كما ورد في حديث ابي سعيد
 ومنه يؤخذ جواز الجماعة الثانية في مسجد واحد والذين كرهوها ما لهم من
 دليل والله يهديهم الى سواء السبيل واقلها اثنان ولو صبيا مميذا او ملكا او
 جنيا في مسجد او غيره ولو فاتته نذب عليه في مسجد آخر لا المسجد الحرام و
 مسجد المدينة والمسجد الاقصى وتسقط عن المربع والمقعد والزمن والمفليج
 ومقطوع اليد والرجل من خلاف والخالف حدوث المرض والشيخ الكبير
 العاجز عن المشي واعى ان لم يجد قائدا وحل ذلك اذ لم يكونوا في المسجد فان كانوا
 بالمسجد لزمهم الجماعة ومن له ضالعة يرجوه ومن حال بينه وبينها مطر او حل او طلع او جليد
 شديد او ظلمة او ريح او خون على ماله او من غرير او ظالم او مدافعة احد الاخشين
 او خوف الافتراق من القافلة والطريق غير مأمون او كون الطريق مظلم فيه الحيات

على كثر ودوام
 دابة عبد الله
 سفر من له عنه
 ودعوة ادخون
 من احقران خيرة
 او طلبة او اهل
 الماء على زوجه
 نقيته عنه
 ادخون على مال
 استخرج لحفظه
 كنفلا رتبة بيتان
 ١٣ منه

وانعقارب او قيامه بمريض يحتاج هلاكه اذ اذله ان فارقه او حضور طعام او
 تطويل امام لا عن مشغل يا مورال ثناء الدين حتى بالفقه والحديث والتفسير والادب
 ان يكون الامام من الخيار واحقهم بالامامة اقرأهم الكتاب الله فان استوا
 فاعلمهم بالسنة المتعلقة باحكام الصلوة وصحة وفساد اثر الامن اذ كان من الخيار
 فان استوا وكانوا حديثي اسلام فاقد هم اسلاماً ولا ترجح لادلا من تقدم
 اسلامه على اولاد من تأخر اسلامه الى هذا الحد ورد في الحديث ونزاد في
 الفقهاء على هذا فقالت الحنابلة ثم الاشعر نسباً ثم الاثني والاربع ثم يقيع وقال
 الاحناف ثم الاحسن خلقاً ثم الاحسن وجهاً ثم الاكثر تقيداً او قياً ما بالليل ثم الاشرف
 حسياً ونسباً ثم الاحسن صوتاً ثم الاحسن زوجة ثم الاكثر ماله ثم الاكثر جاهاً ثم الاكثر لطف
 ثوباً ثم الاكبر سناً ثم الاصغر قد ماله المقيم على المسافر ثم الحر الاصلي على المعتق ثم العتق
 على العبد ثم الميتم عن حدث على الميتم عن جارية فان استوا يقرع بين المستويين
 او الخيار الى القوم فان اختلفوا اعتبر اكثرهم ولو قدموا غير الاولى اسأعوا وبلا اشهر
 نعم صلواتهم وصاحب البيت ولو كان عبداً وامام المسجد الراتب ولو كان عبداً او
 بالامامة من غيره الا ان يكون معه سلطان او قاض فيقدم عليه والمستعير والمستأجر
 احق من المالك والحر اولى من العبد والبصير اولى من الاعمي والمصري اولى من البصري
 والمتوفى اولى من الميتم ولا يوم من الرجل الرجل في سلطانه ولا في صلته بدون اذنه ومن
 نزار قوماً فلا يوم معهم الا باذنه ولا يوم الرجل قوماً وهم له كارهون ولو ام ان الكراهة لفساد
 فيه او لا نعم احق بالامامة منه كراهة ذلك تحريماً وان هو احق كراهة تنزيهاً وهم آمنون
 بكرهته بقى لو كرهه بعض القوم وارضى به بعضهم فالاولى حشيد ان لا يوم اذ كان

الكاهنون بعد الراضين أو أكثر منهم ولو الراضون أكثر فتجوز له الإمامة ولا
 يعتد بكراهة جاهل أو متعصب فان الجهلاء أعداء لاهل العلم في كل عصر وتجوز امامة
 الاعمي والاعمى ولا تلتف والعبد والمعتق اذا تاهلوا لها وكذلك امامة الاعرجي
 وولد البغي والصبي المميز ولو في القرائن وامام الجور وتكره الصلوة فتزجيها وان جازيت
 خلف الفاسق المظن والمبتدع الذي لا يكفر ببدعته اما من انك بعض ما علم من
 الدين بالضرورة فهو كافر لا يصح الاقتداء به اصلا فتجوز امامة الرافضي والخارجي
 والمعتزلي والمقلد امامة النجاشي اي الطبعي او الدهري ومنكر الاحاديث و
 منكر وجود السما وال ملائكة والجن لانه كافر بالتفاقد امامة الكافر لا يصح اصلا
 وقالت الحنابلة لا تصح امامة الفاسق الا في جمعة وعيد ان تعذر
 خلف غيره وليعلم ان هناك فرق بين الكافر والمكفر فمنا من كفر
 المروافض ومنا من كفر الخارج فعم ليسوا بكافرين بل مكفرين بلسان
 البعض والكافرين كفره صحيح ومتفق عليه من ذكرنا من الينا جرة والدخلة
 والطبيعية ومنكرى المعاد او منكرى حشر الاجساد او منكرى الملائكة او
 منكرى وجود ابليس والجن فلا يصح الاقتداء بهم اصلا ولو صلى خلف
 فاسق او مبتدع نال فضل الجماعة ولا تتركه خلف الامر واذا كان مميزا كما
 قد منا ومن كرهه فقد اخطأ خطأ بينا وتكره امامة غير الاولي بالامامة كما
 اذن الاولي وامامة المفضول بدون اذن الفاضل وقال بعض الفقهاء تتركه خلف
 السفهاء والمفلوج والابرص الذي شاع برصه ولم يجد لهذا دليلا وكذلك
 بقولهم تركه اقتداء الخنفي بالشافعي والعمري انه تعصب فالحنفية والشافعية

والما كية والحنا بلة كلهم مسلمون يجوز الاقتداء بهم بلا تمييز ان لم ير احوالهم
 الما مومنين مثلاً امرا فني لم يتوضأ من خروج الدم او ام حنفى لم يتوضأ من
 مسن المذكور فيجوز اقتداء الحنفى بالادل والشافعي بالثاني لكون العمادة مختلفين
 في هذه المسائل ومع ذلك كان يصلي بعضهم خلف بعض وقال صاحب البحر
 من الاحناف ان يتيقن المراجعة لم يكن وان يتيقن عدمها لا يقتضى الاقتداء وان
 شك كره وهذا القول ساقط بالمرّة وصاحب البحر قد سقط في بحر الخطاء وما شعر
 بانه يجوز الاقتداء بالرأفقي والخارجي ويكره الاقتداء بالشافعي وهل هذا الا
 لقلب ظاهر وليس ان لا يثبت على المقتدين بالتطويل فان رضوا به ولو عرف
 ذلك منهم بالقرائن جاز التطويل بل استحب له ذلك فان شاركهم فيها من
 يثبت عليه ذلك او حدث حادثة خفف فيما بقي منها والذي كره التطويل
 مطلقاً فقد اخطأ خطأً بيناً وينبغي ان يلاحظ في تخفيف الصلوة وتطويلها
 ما نقل من صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عبرة بخفة صلوة الكسالى والجملة في هذا
 الزمان واذا صل لنفسه فليطول ما شاء وليستحب له التطويل اجماعاً ولا تكرر للنساء
 وحدهن الصلوة جماعة وتنف الامام وسطن فلو تقدمت جائزت الصلوة
 الا الحنفى فتيقن مهن ومشاها العراة اعني يتوسطهم الامام ولا يجوز منع
 النساء عن حضورهن الجماعة ولو لجمعة وعيد ووعظ اذا خرجن تغلات غير
 متبرجات بزينة مع ليا من ساتر سيما العجائز وقيل تمنع الشوايب
 لفساد الزمان وتكره امامة الرجل لهن في بيت ليس معهن رجل غيره ولا
 حرم منه كاخته او نروجه او امته اما اذا كان معهن واحد من ذكر او معهن

في المسجد المأذون فيه لكل احد فلا يكره ومن صلى مع واحد ولو صبيا
 او خنثى اقامه عن يمينه فلو وقف عن يساره كره اتفاقا وكذا لو وقف خلفه
 جائزت الصلوة اما المرأة فتتأخر فان لم تتأخر وقامت بجنبه لعمد صلواتها
 وكرهت صلوة المرأة وان ام اثنتين فصا على تقدم عليهما فلو توسط اثنتين
 فصا على كره ولو قام واحد بجنب الامام وخلفه صف كره اجماعا ويعصف
 الرجال ولو عبيد ثم الصبيان ثم الخناث ثم النساء وينبغي ان يصفهم الامام
 على هذا الترتيب ويأمرهم بان يترصوا ويسودوا الخلل ويسودوا مناكبهم
 ويلزقوا قداحهم اعني يلزق كل واحد قدسه اليمنى بقدم الآخر اليسرى
 بالعكس وليقف الامام في وسط الصف فلو قام في جانب كره واذا كان
 الامام في وسط الصف وجاء مقتدي آخر وفي الصف سعة من الجاشين
 فيسحب ان يقوم في جانب اليمين وان كانت في الصف فرجة يسدها
 اولاد وان لم تكن سعة في الصف فيجذب رجلا من الصف ويقوم معه
 فان صلى منفردا خلف الصف وفيه سعة فسدت صلوته واعاد و
 خير صفوف الرجال اولها وخير صفوف النساء آخرها ولو صلى على مرتبة
 المسجد مع وجود المكان في المحل كره ان كان بلا عذر ومع العذر لا يكون
 مكبرا ونحوه ولو وجد فرجة في الاول لا الثاني له خرق الثاني لتقصير عمر وهذا
 يعلم جهل من يستمسك عند دخول داخل مجنبه في الصف ويلظن انه رياء
 ولا تقصد الصلوة بحركته كما لا تقصد صلوة من جذب من الصف ولو لم
 يكن هناك الا هي واحد فيقوم في الصف والاولى ان يقوم في شأه الشمال

بعد الرجال وكذلك لو كان هناك خنثى واحد فيقوم في صف الصبيان اما
 الامراة لو كانت منفردة فتقوم خلف صف الرجال ولا تدخل في صفهم
 وكذلك اني صف الصبيان فلو حاذت امرأة رجلا ولو كانت مشتهاة ولا حائل
 بينهما ولو في صلوة مشتركة تحريمه واداء والتحدث الوجهة لا تقصد صلوة
 الرجل ولو نوى الامام امامتها وعند الاحناف تقصد ولا دليل لهم على ذلك
 اما صلوة المرأة ففكرة وكذلك لو حاذت الامراء الصبيح ولا يصح اقتداء
 رجل بامرأة وخنثى ولو في جنازة ونقل الا انه يجوز ان تؤم الامراة عبيد
 واهل بيتهما وكذلك يجوز ان تؤم الصبيان والخنثى ويصح اقتداء الرجال
 بالصبي المميز كما مر لا يجوز مطبق او منقطع في غير حالة افاقته او سكره
 او منفي عليه وتصح اقتداء صحيح بمعد وركا اقتداء رجل صحيح برجل ميسور
 او مفتصد او من به سلس البول او اقتداء امرأة صحيحة بسحاينة وكذلك
 تصح اقتداء من به عذر ان يمن به عذر واحد وكذلك اقتداء ذوي النفلات
 بذوي سلس وكذلك اقتداء الفاضل بالمفصول واقتداء الكاسي بالعارى و
 القاري باللامى والمتوضى بالمتيحم والغاسل بالماسح والقائم بالقاعد والما
 والقاعد بالمضطجع والساجد بالركع بالموى والمفترض بالمنتفل ومن يصلى
 فرضا آخره بالعكس والناذر بالمنتفل والمفترض والناذر نذرا آخره والناذر
 بالحالف واللاحق باللاحق او المسبوق بالمسبق باللاحق او بالمسبق بالآخر
 والمدرك والمبتدى بالمسبق واللاحق والمسافر بالمقيم ولو بعد الوقت فيما
 يتخير بالسفر وبالعكس والنازل بالراكب والراكب براكب دابة اخرى غير الخيل

بالاشغ وكذا من يقدر على تلفظ كل حرف بمن لا يفهم ببعض الحروف وطلق
 اللسان بمن به حكمة او لكثرة وغير الفا فاع بالفا فاء وغير التمام بالتمام
 واذا اقيمت الصلوة قاموا ان كان الامام حاضرا وان كان غائبا فلا حق
 يردده وينبغي لهم ان يقيموا الصف الاول ثم الذي يليه ثم كذلك فلو اقيمت
 الصفوف وقامت صف من الرجال خلف صف النساء لا تقصد صلواتهم
 ويكره ان يصفوا بين السواري ويشترط علم المقتدى بانتقالات امامه بان
 يراه او يرى بعض الصف او يسمع من المبلغ ولا يضرب بعد المسافة ما لم يكن
 فذاذ في الصف سعة وكذلك لا يضرب الحائل وكذلك لا يضرب كون المقتدى
 على سقف المسجد والامام تحته وكذلك لا يضرب كون الامام في المسجد كون
 المقتدى في غرفة بيته بحيث يرى امامه او يسمع صوته او يبلغه المكبر وان
 حال بينهما شارب عام تمشي فيه العجلات والمراكب او ظهر تجرى فيه السفن او
 خلاء يسع صفيين او اكثر وسواء في ذلك القرض والنفل والمسجد وغيرها
 من امنية او فضاء ويكره ارتفاع الامام على المأموم بان يزيد من درجة
 المنبر في الموقف الحاجة او عذر ولا يكره عكسه الا لقاصد ذلك ترفعاً
 او كبراً فيجوز الاقتداء من سطح داره بالامام الذي هو في المسجد سواء كانت
 متصلة بالمسجد او لا ان راى الامام او راى من وراءه او سمع انتقالاته
 من مبلغ ونحوه ولو كان بينهما فوق ثلث مائة ذراع وصح اقتداءه من يرى
 الوتر واجبا بمن يراه سنة واذا ظهر حدث امامه او مفسد آخر في راى
 المقتدى اعاد الامام صلواته ولا يعيد المقتدى ولا يلزم على الامام اخبار

القوم اذا اصمهم وهو محدث او جنب او فاقد شرط او ركن ولو اخبر بعد
 اتمام الصلوة انه كافر فلا يعيدون واخبر على الاسلام والاقبال ولو احرأ
 للصلوة ثم علم انه محدث او جنب فيروح للطهارة ويومئ الى المومنين
 ان مكانكم ويخبره ان يستخلف رجلا غيره ثم اذا جاء بعد الطهارة
 فبني على تلك الحرمة ولا يلزم على المومنين اعادة التيممة والمذكر من
 صلي الصلوة كاملة مع الامام واللاحق من فاتته الركعات كلها او بعضها لكن
 بعد اقتدائه عند تحريمه الامام بعد ركعة او ركعتين وسبق حدث و
 خوف وكذا اذا عذر بان سبق امامه في ركوع او سجود فانه يقضي ركعة
 وحكمه كالسبوق يتابع امامه ثم يتم صلوته والمسبوق من سبقه الامام بها
 او بعضها فما ادرك المسبوق هو اول صلوته فلما ادرك من المغرب ركعة
 مع الامام تشهد معه ولم يكتم به عن لشهادة في ثمانية صلوة لنفسه فجلس
 اذا صلى ركعة منفردا ويحج فيه ثم في الركعة الثالثة لا يلزمه قراءة السورة
 وقال الا حاتم هو قاض اول صلوته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد
 وعن امامنا احمد بن حنبل روايتان ولو اتم المسبوق صلوته قبل فراغ الامام
 ففقد صلوته لمخالفة الامام وينبغي للسبوق ان يدخل في الصلوة على الحالة
 التي يجد الامام عليها فيكبر للتحريمة ويركع ان وجد ركعة ويسجد ان سجد
 وان ادى الصلوة التي فاتت مع الامام او لا ثم اقتدى بالامام صححت و
 كرهت لمخالفة الحديث ولو وجد المسبوق بعد سلام الامام رجلا يصلي واقتدى
 به مع المقدورة وليس له اذا اتمت صلوته قبل صلوة الامام الثاني وينبغي للمسبوق

ان لا يقوم الى قضاء ما سبق به حتى يفهم انه لا سهو على الامام ولا يسجد
 معه ولو قام ثم سجد الامام فعليه ان يعود ولو كان السهو قبل اقتدائه ولو
 قام قبل ان يسلم الامام ولم يعد فسدت صلوته لان متابعة الامام فريضة
 سواء قام قبل عود الامام قدر التشهد او بعده وقيل يكره الاعتذار خوفا
 حدث او خرج وقت فجر وجمعة وعيد ومعذور وتام مدة السجود مرد ما
 بين يديه فان فرغ قبل سلام امامه ثم تابعه فيه صحته ولو لم يعد كان عليه
 ان يسجد السهو في آخر صلوته استحيانا هذا كله قول الاخاف ولو سلم المنيون
 سائيا ان بعد امامه لزمه السهو والا لا ولو قام امامه الخامسة فتابعه لا
 تفسد صلوة المسبوق وتفسد صلوة الامام ان ترك القعدة الاخيرة فان
 عاد الامام الى القعدة عاد المسبوق متابعا له ولو ظن الامام السهو فسجد له
 فتابعه فبان انه لم يكن هناك سهوا تفسد صلوة المسبوق وعند الاخاف
 تفسد ولهم قول بتدائم الفساد وعليه الفتوى ويجب متابعة الامام في خير
 مبطل واذا قصد متابعة مصل في صلوته كانا جماعة وهذه هي النية المقابلة
 ولا تنعقد صلوة الجماعة الانبية الامامة من الامام ونية الاقتداء من الموتر
 وكذا صلوة العيد وفي غيرها من الصلوات لا يشترط نية الامام ولا يجوز
 للمقتدي ان يقرأ في قيامه غير فاتحة الكتاب ولا تحب له ركعة بدوفا
 لو مسبوقا واذا اخرج الامام من صلوته انقطعت القدوة ولا يجوز للمأموم قطع
 القدوة الاعتذار لسيوغ ترك الجماعة ابتداء او لمسا فر اقتدى بمقيم فيجوز له
 ان يسلم بعد شنتين ويخرج من الصلوة وان لم يخرج امامه كما مر من الاعتذار

ترك امامه سنة مقصورة كنعود التشهد الاول اذ ترك الترتيل في
قراءة القرآن واذا عرض مبطل كترك الاعتدال في صلوة امامه وجب
قطع القدوة ومن كان في صلوة جائز له ان يقتدى بمصل غيره وسواء
في ذلك الامام والمنفرد والمؤتمر والمسبق واللاحق بعد مفارقة الامام
الاول ومن ادرك الامام قبل السلام فقد ادرك الجماعة والجمعة قيل ان احرك
من الجمعة اقل من ركعة فيتمها ظهرا ولين للامام انتظار من احس به
داخلا ليدرك الجماعة او يدرك الركعة ما لم يضر بالمؤمنين وكلما كانت
الجماعة كثيرة فهي احب الى الله ومن بعد من المسجد فاجرة اعظم وتحسب
خطاه وتكتب آثاره وما بعد وكان جمعه اكثر وامامه افضل فالصلوة فيه
افضل ويجوز للرجل ان يصلي الفريضة في مسجد او مع امام جمعه اكثر شريحا
الى تومعه او اهل محلاته فيومهم في الفريضة فصلوته الاولى فريضة والثانية
نافلة واخطأ صاحب الدرر حيث قال صواب ما اذا كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم نفلا
ولقومه فريضا حيث لم ينقل ذلك اصلا لا في رواية صحيحة ولا في رواية ضعيفة
ومثل هذا ينبغي عن تصور باعه في علم الحديث واذا انقصت صلوة الامام
وحضر متخلف واحد او اكثر من اهل جماعة اخرى بالاقامة لا بالاذان وسواء
في ذلك المسجد او غيره وقال اخنابلة يكره امامة من يصرح ومن يضحك صوته
او روته وينبغي للمؤمن ان يكبر للتحريم بعد تحريم الامام فان احرم مع امامه
او قبل اتمامه لم تنعقد صلوته والاولى له في سائر افعال الصلوة ان يشترط فيها
بعد امامه فان وافقه فيها كره وصحت

باب الحدث في الصلوة

من سبقه أحدث في الصلوة بطلت صلوته ولا يبنى ومن ظن أنه أحدث
فلا يجوز له الخروج من الصلوة فان خرج بطلت صلوته سواء خرج من المسجد
او لم يخرج وان تيقنه بأن يسمع صوتاً او يجد ريحاً فيخرج ولا يبنى بل يستأنف
بالصلوة بعد الوضوء ومن جن او نام نوماً مستغرقاً في الصلوة بطلت صلوته
وكذا ان قام به مانع عن تكميلها حسيّاً او شرعيّاً وجازله قطعها وكمن طعن
فخرج وجازله الاستحلاف ايضاً ان كان اما ما ذكرنا من حصر عن القراءة
استخلف اما اذا حصر مرض لا يرجى بركة فلا تبطل صلوته ولا صلوة من
خلفه بل يلزمه القيام بقدر القراءة المفروضة فاذا فعل ذلك فقد اتي
بالواجب ولو لم يقدر على القيام الواجب ايضاً استخلف ومن كان ماسحاً
فانقضت مدة مسحه او خلع خفيه او كان ماسحاً على الجبيرة فسقطت عن بركة
او كان صاحب عذر فانقطع عذره كاستحاضة وصاحب بول او فزى و
نحوها بطلت صلوته ويستأنف ولو رأى المني في صلوته الماء او توقعه او
تيقنه فلا يضر ذلك شيئاً كما تقدم واذا تعلم الامي الفاتحة او سورة لزمته
القراءة لكل ركعة فعلها بعد التعم ولو تعلمها وهو في التشهد الاخير جازت
صلوته ولا يجيد والعريان اذا وجد الثوب لزمه التستر به فان لم يفعل ما
ينبغي في الصلوة في تحصيله بنى على صلوته فان تركه او قطع الصلوة لتحصيله بطلت
واستأنف ومن صلى قاعداً فقد رعى على القيام او مؤمياً فقد رعى على الركوع والسجود

اتم صلوته حسب استطاعته ولم يعيد ما صلى قبلها فان فعله وان استطاع
 اعاد وان استطاع في التشهد الاخير جلس المومى وتشهد وسلم وصلوته ما صلى
 قبل الاستطاعة صحيحة ومن خرج الوقت وهو في الصلوة قال كان قد اتى ببركة
 فقد ادر كعاداء والاقتضاء ان تقصر بالتأخير وان تقصر بالنوم او
 النسيان فادرك ما مر ولو دخل وقت العصر وهو في صلوة الجمعة فان صلى
 ركعة تيممها الجمعة وان صلى اقل منها فيتم الظهر ولو احدث بالاختيار في صلوة
 بطلت صلوته وليست لفت وقال الامامان فيما جازك الاستخلاف يستحب له ان يشير
 الى الخليفة باصبع ليقام ركعة وباصبعين لركعتين ويضع يده على ركبته لترك
 ركوع وعلى جبهته لسجود وعلى فمه لقراءة وعلى جبهته ولسانه لسجود تلاوة وعلى
 صدره لسجود ولو خرج من الصفوف او المسجد او الجبابة او الدار الذي كان
 يصلي فيه من غير استخلاف بطلت صلوته ويجوز لاحد من المقتدين ان
 يتقدم ويقوم مقامه فلا تبطل صلوة المقتدين ولو استخلف رجلا نثر تكلم عامدا
 بطلت صلوته ولم تفسد صلوة القوم وكذلك اذا اكل او شرب او فعل فعلا آخر
 منافيا للصلوة ولو قرأ القراءة المفروضة اعنى سورة الفاتحة ثم استخلف
 رجلا لقراءة السورة لا تفسد صلوته وقيل تفسد ولو عجز عن الركوع والسجود
 لا يختلف بل يودي بهما موميا واقبح صلوة المومنين خلفه كما بينا من قبل ولو
 استخلف مع ذلك لا تفسد صلوته ولو اصابه نجاسة من خارج لا يستخلف
 وتصح صلوته وكذلك لو صاب راسه او كشف عورتها او كشف المرأة راسها
 اذ دراعها بطلت الصلوة وبطلت صلوة من خلفه او خلفها الا اذا ستر

أو سترتها على الفور كما مر ولو طلب الماء بالمشارة أو شراؤه بالمعاطاة لا
 تفسد صلوته كما لا تفسد بالمشارة لرد السلام أو حمل المبرقة بيد واحد والبرق
 فيه ولو صل بجنازة فوجد ما يزيلها بطلت صلوته وليستأفت ولو قدم القارئ
 أمياً لا تفسد الصلوة ولو استخلف الإمام مسبقاً أو لاحقاً أو مقيماً وهو مسافر
 أو مسافر أو هو مقيم صح والحد في أن يستخلف المدرك ولو جعل المسبوق الكعبة
 تعد في كل ركعة احتياطاً ولو مسبقاً بركنين فريضته القعدتان لو استخلف
 مسبقاً وخلفه المدركون فإذا تمت صلوة المدركين فمهم يجلسون ولا يصبرون
 حتى يفرغ المسبوق من صلوته فإذا سلم سلموا معه وجاز للمسبوق إذا تم صلوة
 الإمام أن يقدم مدركا للسلام فإن أحدث المسبوق بعد أن يستخلف المدرك
 تفسد صلوته ولا تفسد صلوة المدركين وإن لم يستخلف تفسد صلوتهم أيضاً
 لأن السلام عند تأمرك من أركان الصلوة وعند الإحقات لا تفسد وتفسد
 صلوة المسبوق بحدوث إمامه عمل قبل السلام وكذا إن تكلم أو خرج من مسجد أو
 كذا تفسد صلوة المقتدين خلفه وكن أصولة اللاحقين ومن تذكر في ركعة
 أو سجدة أنه ترك سجدة فالحط من ركوعه بلا رفع أو رفع من سجدة فسجداً
 أعادهما ندباً ولو أم رجل رجلاً فاحد تأمست صلوتهما وليستأنفاً

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها من تكلم في صلوته عامداً بطلت صلوته
 ولو بعد تروية قدر التشهد قبل السلام ولو كان ناسياً أو نائماً أو جاهلاً أو غافلاً
 أو مكرهاً فلا ولو سلم ناسياً للخروج من الصلوة قبل انتمامها على ظن الكمال لا تفسد
 الصلوة ولو سلم عمد ابنية الخية على إنسان تفسد وكذلك لو سلم عمد ابنية

التحية في صلوة الجنازة وكذلك يرد السلام بلسانه ولا تقصد لو اشار باليد
 اتفاقا وكذلك لو صاح بين يدين واحد وقيل تقصد ولو قال في الصلوة السلام
 على محمد او السلام على ابراهيم او السلام على جبرئيل لا تقصد لانه ليس بنية
 التحية اذ هو لا يراهم وينتج من هذا انه لو سلم على رجل غائب فقال السلام
 على فلان لا تقصد والسلام سنة ومردة واجب ويكره السلام على مصل وقال
 ومودن ومستنج ولا يكره على الذكر والمحدث والخطيب ومكره الفقهاء و
 القاضي والباحث في العلم والمدرس ولاعب الشطرنج ومن هو مثله وشارب
 الخمر وآكل الربوا والجائع ومطير الحمام ومكثون العورة والامراة الاجنية
 ولو كانت فتيمة شابة وقيل يكره عليها ولا يجب رد السلام على مستنج ومصل
 وتالي قرآن ومودن وبائس ومتغوط وجنب وليسحب له ان يتيمم ويرد
 لو كان هناك ماء ولا تقصد الصلوة بالتخنج اذا كان لغرض او عذرا او تخمين
 الصوت وتصفيه التحية وكذلك بالدعاء بما يشبه كلام الناس فان ان فيها
 او تاوه او تافف فارفع بكاهه لم تبطل ويكره ان كان لوجع او مصيبة ماله
 لغش وقيل تبطل وقيل ان طهر به حرثان وقيل ان ظهر حزن مفهم او غير مفهم
 وبعد مدة والمختار عدم الفساد في الصور كلها ولو بكى من خشية الله
 او ذكر الجنة او النار فلا تبطل اتفاقا ولو ارتفع صوته ومن عطس فقال له آخر
 رحمتك الله وهو في الصلوة عامدا غا لما فسدت صلوته وقيل لا تقصد ولو
 ناسيا او جاهلا فلا وكذلك لا تقصد لو آمن بعد التشميت او سمع خبر سوء
 فاسترجع ولو قرأ آية من القرآن بقصد التفهم والجواب فقط كان قبل له

وهو في الصلوة ما ألك فقال الخيل والبغال والحمير أو من أين جئت
فقال جئت من سباء أو بئير معطلة وقصر مشيد أو خاطب رجلا اسمه
يحيى بيا يحيى خذ الكتاب بقوة أو سأل عن رجل اسمه موسى ما لك يمينك
يا موسى أو قال لمن دخل بيته من دخله كان آمنا وتوذكرك لنفسه صلوته
وإن قصد مع التفهيم القراءة أو لم يقصد شيئا فلا تفسد صلوته ولو سمع
اسم الله ثم فقال جل جلاله أو سمع اسم النبي صلح فصل عليه أو قرأ الإمام
فقال صدق الله ورسوله لا تفسد وكذلك لو سمع ذكر الشيطان فلعنه وكذلك
لو حوّل أو تعوذ لدفع الوسوسة ولو لاموسر الدنيا ولو سقط شيء من السطح فبطل
أو دعى لاحد أو عليه فقال آمين لا تفسد وقيل تفسد ولو قيل له تقدم فتقدم
أو دخل فرجة المصنف أحد فوسّع له تفسد وليس للمصلي أن يفتخر على إمامه وعلى
غيره بأي قصد وفي أي حال ولا يشترط فيه شرط ذكرها الأحناف كان ينوي
الفهم دون القراءة وإن لا يكون الفهم على غير إمامه ولو قيل للمصلي مع الله
إله غيره فقال لا إله إلا الله لا تفسد صلوته وكذلك لو أخذ القرآن من
مصل أو غير مصل كذلك لو جرى على لسانه نحر أو بلى أو لا من غير قصد الإجابة
أما لو قصد الإجابة تفسد ولو قال آرى أو هان يا فارسية أو الهندية أو
نخمين يا هندية أو تو أو ليس بالانكليزية تفسد صلوته ولو لم يقصد الإجابة لعنا
درود تلك الألفاظ في القرآن ولو أكل أو شرب عالما عابد أفسدت صلوته و
لو أكل سمسم أو شرب قطرة إلا إذا كان بين أسنانه ما كحل دون الحصة
فابتلعها أما المفتح فمفسد كسكر في فيه يتلعن ذوبه أما لو أكل تطوعة من السكر

وليقبت حذوته في الفم فابتلعها وهو في الصلوة لا تبطل صلوته وكذلك لو اكل
 او شرب وهو ناس او جاهل ولا يجوز لمن شرع في صلوة الظهر مثلاً ان ينتقل الى
 صلوة اخرى لانه ابطال للعمل ولو نوى صلوة اخرى تبطل صلوته الاولى ويأثم
 ان لم يكن له عذر مسوغ ولا يأس للمنفرد ان ينوي الاقتران وكذا عكسه لوجه
 شرعي فيبني على صلوته الاولى ولا يستأنف ولو صلى ركعة من الظهر ثم نوى
 الظهر ثانياً مرة لا تفسد صلوته الاولى الا اذا اذى باللسان فتفسد صلوته الاولى
 وليستأنف ولا يأس ان يقرأ من مصحف ولو حمله ياليد او اليدين او قلبه
 مراقبه سواء كان في القرأه او النوازل وكذلك لا يأس ان يفتح على امامه من
 المصحف ولو حمل طفلاً صغيراً ثم وضعه حين الركوع والسجود لم تفسد صلوته
 كذلك اذا قام وركع على المنبر ثم نزل قصيرى وسجد تحته وكذلك اذا مشى
 لفتح الباب اذا لم يكن في البيت غيره من يقدر على فتحه او قتل الحية والعقرب
 بنمرة واحدة او ضربتين فصاعداً او مشى لقتلهما واخذ العصا ونحوها
 تفسد الصلوة بالعل الكشير اي ما لا يشك بسببه الناظر فاعلم انه ليس في
 الصلوة وفتح الباب في الصورة المذكورة وقتل الحية والعقرب والمشى لاجله
 مستثنى عنه بالنقص ولو قبل امرأتها ومسها بشهوة وهي في الصلوة لا تفسد
 صلوة المرأة ويأثم الرجل وتفسد صلوته لو فعله وهو في الصلوة ولو رفع يده
 في غير ما ورد الرفع فيه لا تفسد صلوته ولو سجد على نجس عا لآما من غير عذر
 فسدت صلوته وكذلك لو كان يداه وركبته على نجس وكذلك لو كشفت عورتاه
 ولم يسترها على الفوم او طرأت عليه غائبة وهو قادر على ازالتهما من غير ان

ينبغي سائر بدنه ولم ينل لها او صلى على مصلى مضرب نجس البطانة بخلاف
 غير مضرب ومبسوط على نجس لم يظلمون اذ يرجع وهذا كله على ما رجحناه في
 باب شروط الصلوة وعند الشوكاني والسيد من اصحابنا تعذر صلوته لان الطهارة
 من الانجاس وستر العورة ليست بشرط عندنا ولو صلى في الصورة المذكورة تأسى
 تعذر بلا اتفاق ولو حول صدره عن القبلة هالما عاصدا من غير عن غير الخوا
 كقتل الحية والعقرب او فتح الباب ونحوها فسد صلوته اما لو مشى مستقبل القبلة
 تقدم او خلف فلا تفسد وقيل ان خرج من المسجد وجاءوا الصفوف في غير
 تفسد ولو حول وجهه فقط فلا تفسد اتفاقا بل يكره وهو لا يلتفت المكره
 والالتفات الجائز هو صرف البصر فقط من غير صرف الوجه وقد ثبت ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يلتفت يمنة وشمالا في الصلوة وما دس ومن النسخ محمول على الالتفات
 المكره ولو ظن حدثه فاستدبر القبلة ثم علم عن ماله ان خرج من المسجد ^{تفسد}
 ولا لا ذلك الوطن انه انما الصلوة فاستدبر القبلة وكلم الناس ثم ظهر انه
 لم يتم لا تفسد ويبقى على صلوته ويكملها ولو قبلت المرأة نزوحا وهوني
 الصلوة لا تفسد صلوته وتفسد صلوتها لو هي في الصلوة ومن دفع او جن بته
 الدابة خطوات وبقي صدره الى القبلة لا تفسد صلوته وان حول عنها تفسد
 كما لو وضع على ظهر الدابة وهوني الصلوة او رفع عن محله وضع على السرير او
 الكرسي او الجملة اعني ان بقي صدره مستقبل القبلة لا تفسد صلوته ولا ^{تفسد}
 هذا في الفرائض واما في النوافل فالقياس انه لا تفسد مطلقا لانه يكفيه
 الاستقبال عند التحريم فقط ولا يضر الاستدبار فيما بعده ولو روي انه آتاه

طائراً فجرحه كان عقده او حمله من الارض ثم رمى به لا تفسد صلاته الا اذا
 ارتكب العمل الكثير ولو ارتد والعياذ بالله في الصلوة فسدت صلاته وكذلك
 لو مات فيها او فعل فعلاً يوجب الوضوء او الغسل وكذلك لو ترك ركناً هامداً
 حالماً بطلانها او شرطاً بطلانها ولو ركع ورفع راسه قبل ان يرفع الإمام ثم
 لم يعيده معه فسدت صلاته ولو قام المسبوق وشرع في صلاته الفالصة قبل
 ان يسلم الإمام ثم سجد الإمام للسجدة فينبغي السجود ان يقتدى به تاتى مرة
 يسجد معه ثم يعيد ما قد صلى منفرداً او قال الاحناف تفسد صلاته ان صلى ركعة
 منفرداً او في اقل منها ولو جلس للقعدة الاخيرة ثم تذكر سجدة صليبة
 او تلاوة واحدة او لم يعيد القعدة فسدت صلاته ولو تحققه الإمام
 بعد الجلوس الاخر قبل السلام فسدت صلاته و صلوة المومنين خلفه و صلوة
 المسبوق ولو صد الخفية في التكبير فسدت صلاته كما مر وكذلك لو اخرج وغير
 المعنى وكذلك لو نزل في القراءة نزلة تغير المعنى او توجب الكسر او قتل اللفظ
 او تغير الحرف الى حرف آخر من غير عناء او بدل لفظاً مراداً لللفظ الوارد في القرآن
 او وقف في غير محله وفقاً بوجوب الكفر وفي غيره لا تفسد خطأ في الاعراب من غير
 تغيير في المعنى كجرح الهمزة ونصب هاء منه ونصب باء مراداً بواحد من
 غير محله بغيره او جعل قراءة العامة الضاد بما يشبه الدال المفتحة او وقف في
 غير محله بغيره كقراءة الجاهل ولو قرأ الضاد ظاهراً يجوز الصلوة به لا تفتان
 لما بهتت في الصفات اما لو قرأ الدال المفتحة فلا يجوز لبقائها في المخرج
 وفي الصفات لا بعد من اوجله ولو زاد كلمة او نقص كلمة او نقص حرفاً

ولو تغير المعنى
 سقطت الصلاة
 وسقط في الكسر
 تفسد الصلوة
 والله اعلم

او فدمه او اخره تفسد صلوته ولو كرر كلمة فان تغير المعنى فسدت والا
 كما لو نظر الى مكثوب ونعمه لا تفسد صلوته ولو مستغفما كره ولو تفكر في
 الصلوة في احداد العسكر للجهاد او بناء مدرسة تعليم علوم الدين فلا
 يكره اما التفكر في امور الدنيا التي لا يترتب عليها الاجر والثواب فمكروه
 ولو عرضته الوساوس من غير اختيار وتعد فيستعيز بالله ويمضي في
 صلوته ولا اثر عليه ولا حرج غير انه يندب له دفع الوساوس والحيالات
 الواهية بما تدر عليه ولو عطس او حدثت له نعمة فحمد الله لا تفسد
 صلوته ولا تكرر الاشارة فيها لحاجة لسلام ومحوه وعجب على المصلي
 ان يصلي الى ستره ويدن منها الا اذا صلى على دوكان او دكة مثل قامة
 ارجل او على سرير او سطح كذلك وكان قريبا من حافته ولا يد من ان
 تكون كوخرة الرجل اى بقدر ثلث ذراع فان لم يجد ذلك ثابتا فليصحب
 عصاه فان لم يكن معه عصاء فليخطط ولا خطأ يمكنه ان يسجد على آخره
 او يبسط ثوبه او مصلاة ولو خط عرضا جانبا وليجعل بينه وبين الساتر ثلثة
 اذرع تقريبا وليجعل على حاجبيه الايمن فان لم تكن سترته ومرتفعها
 حمارا او كلب اسود او امرأة يطلت صلوته وقيل لا تفسد بمرور شئ وقيل تفسد
 بمرور الكلب الاسود فقط واذا صلى اليها فلا يضرك المار ويحرم المرور بين المصلي
 وبين سترته او بين يدي المصلي والمصلي ان يدرأ المار بتسليم او اشاراة
 او يد فان ابى فليقاتله فانه شيطان فان قتله فلا شئ عليه واذا مر ولم يكن
 دفعه فلا ينبغي له ان يرد لان فيه عادة للمرور اما من صلى قريبا لمطاف

في مسجد الكعبة فإنه لا يدفع المار إذا كان طائفاً ولا يأنثر المار هناك
 لأنه مشغول بالعبادة والمراعاة تدفع بالتصفيق ولو سجدت أو أشارت لا تفسد
 صلاتها وسترة الإمام سترة لمن خلفه ومن خلفه لمن يليه ومن خلفه لمن يليه ومن خلفه لمن يليه
 ليستر الإمام ومن بين يديه ما يقطع الصلوة تبطل صلوة الإمام ولا تبطل
 صلوة المقتدين وكرة سدل الثوب في الصلوة أي امر سأل به لا ليس مقتاد
 والعبت ثوبه أو جسده والحك من غير ضرورة وتقليل الحصى إلا الحاجة
 السجود مسحة واحدة وصلوته في ثياب بذلة يلبسها في بيته ومبعضته
 أي خدامته أن له غيرها ولا يكره في ثوب واحد وقال أحمد رحمه
 أن لم يكن على عاتقه شيء تفسد الصلوة وأخذ درهم ونحوه في فيه لم يفسده
 من القرحة فلو منعه تفسد وصلوته حاسر رأسه للتكاسل ولا بأس للتذلل
 ولو سقطت قلنسوته في الصلوة فأعادتها أفضل أن لم يجتزأ إلى عمل كثير
 كذلك إذا سقطت الساعة من جيبه أو النظارة من عينه فلا بأس
 بحملها أن لم يجتزأ إلى عمل كثير ولا تجوز الصلوة مع مدافعة الأختين وقيل
 تكره وعقص شعرة وفرقة الأصابع وتشبيكها والتخصر ^{عط} والإعتماد على اليد ^{عط}
 في القعود لأحين القيام ولو لحاجة أو عذر جائز والألتفات بوجهه كله أو
 بعضه وإما اللحظ بالعين فلا يكره كما مر وتفسد الصلوة بالاعتناء كما مر
 عند الإحسان لا تفسد ويكره أن تراش الرجل ذراعيه كالكلب وصلوته إلى
 وجهه إنسان أو إلى امرأة يرى فيه وجهه ما الصلوة خلف ظهر الرجل قائماً أو
 قاعداً أو مضطجعا سائماً أو متحدثاً أو الأمانة فلا بأس بها ولا يكره مرد السلام

بيده والذي كرهه اخطأ خطأ فاحشاً وكذلك لباس برد السلام براسه والتكلم
 والاجابة به كما لو طلب منه شيء او ارى درهما وقيل اجيد فادى براسه نعم او لا
 او قيل له كم صليتم فاشكر بيده انهم صلوا ركعتين والتزيع بغير عذر والقيام صائراً
 او صائراً من عذر او حاجة ولا يكره تقييض عينيه اذا كان التفتيح مختلاً
 بالخشوع ولا يفكره ولا قيام الإمام في المحراب او على المنبر بغير يكره تنهياً قيام
 الإمام منفرد اعلى محل اعلى من ذراع كما مر لا عكسه وتجوز الصلوة في الخالق ولو كان
 الإمام مرتفعاً بقدر قامة الرجل فصاعداً ويجوز الإمران بعذر او حاجة ومن
 العذر ارادة التعليم او التبليغ ولا يجوز الصلوة ثوب فيه تماثيل ذي روح
 وقال الاخناف يكره ولكن اذا كانت التماثيل فوق راسه او بين يديه او مجذبة
 بمنة البصرة او محل سجدة ولو في وسادة منصوبة لا مفردة شدة وكذلك لا تجوز
 في بيت فيه تماثيل فان الحاجة الى الصلوة فيه ولم يقدر على ازالتهما
 حساً او شرهما صلى ويحترى مجانبتهما والابتعاد عنهما مهما استطاع ولو كان التمثال
 خلفه ففيه قولان ولا يظهر الكراهة ولا يكره لو كانت تحت قدميه او على فراشه
 او محل جلوسه ولو كانت التمثال صغيرة او على خاتمه بنقش غير مستبين او مستتر
 في كيس او كم او ثوب او حميان او مقطوعة الراس او الوجه او محو عضوه لا يعيش
 الحيوان بدونه او غير ذي روح لا يكره فالذي يحل الدرامم الانكليزية او
 الفرسانية وعليها تمثال ملكهم تجوز صلواته بكراهة لصغر التمثال ولو كان
 مقطوعة النصف وتسترها في الثوب او الحميان وكذلك لا يكره خزنها وحفظها
 في البيوت لان الحاجة اليه داعية وعدم دخول الملائكة عمول على

التاميل الكبير اذ الجسممة كذا قال هياض واطلق النوى وهذا الاختلاف
 في حملها وحفظها اما تمثيلها وتحييتها واعدادها خرام بالاتفاق ولا يكره
 عد الآي والسور والتسبيح لانه ليس بعمل كثير وقيل يكره ولو عدها بقلبه
 او غمزا فامله لا يكره بالاتفاق ولا بأس باتخاذ المسجدة وقيل يكره لانه لم ينقل
 اتخاذها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه ويكره لاجل الرياء اتفاقا ولا
 تكره الى مصحف وسيف او سراج او نارس تو قد والاولى ان يعطى الى
 شيخ او سراج او نارس ويحيز عنها الى يمين او شمال ويكره ان يشتمل الصماء في الصلاة
 وقيل الاعتجار والتلثم والتشم ايضا وكل عمل قليل بلا عذر وحاجة كلبس الخاتم
 وقتل الغلة والذباب وترك كل سنة ومسحوب ولا يكره حمل الطفل كما مر ويباح
 قطعها لئلا يقتل حية وندابة وفور قدر واشتعال سراج او نارس وضياح مال
 يجب القطع لمدافعة الاخبيثين وليتخب للخروج من المحلات كما اذا استه امر
 اجنبية او قبلت عيب لا غائبة ملبوس وخرق وحرق وحفظ سر دمه او روح
 غيره كان رأى الا على كاد ان يسقط في البئر لا لنداء ابويه بكا استغاثة او نداء
 نروج المرأة الا في صلوة النفل عند البعض ويكره مد الرجل الى المصحف وكتب
 الشريعة الا ان تكون على موضع مرتفع عن المحاذاة وكذا وضعها على الارض الجلو
 على محل اربع منها وكذا وضعها خلف ظهرها اذا كانت مكشوفة ولو كانت في
 صندوق او خريطة فلا بأس وسألني رجل كتب اسم نبينا صلى الله عليه وسلم على
 قرطاس والصق به عذرا المنبر وكان يجعل ظهره حين يخطب اليه فافتيت بتركه
 وامرته ان يضعه في موضع آخر ولا يجعل ظهره اليه لانه سوء ادب ولو نسي

من
 من
 من

الأول وقام وشرع في القراءة فلا يعود ولو عاد بطلت صلوته إلا أن يكون
 ناسياً أو جاهلاً وكذلك إن مضى في موضع يلزمه الرجوع أو رجع في موضع يلزمه
 المضى عالمًا تخريمه بطلت صلوته كترك الواجب عمداً وإن فعله يعتقد جوا
 لا تبطل وتبطل الصلوة بنفسه النية أو بالتردد في الفسخ كما مر ولا تبطل لو
 عمل عملاً كثيراً للفساد مرة خوفاً أو هرباً من عدو أو سبيل أو سبع وكثرة في صلوة
 الفرض الاستناد إلى جدار أو عمود أو عصا ولا يكره في النوازل وقيل تفسد
 صلوة الفرض بالاستناد القوي وهو أنه لو فصل لسقط **فصل**
 في المساجد من بني الله مسجد النبي الله له بيتا في الجنة ولا ترفع المساجد
 كالصوامع ولا تزخرف ولا تنقش بماء أحد النقادين ولا يأس بتوشيق بناءها
 وأحكامه تقوية وليس كتسجها وتطييبها وصيانتها عن الروائح الكريهة
 والبصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها فإن لم يمكن دفنها فليغيبها
 ثوب ونحوه ولا يحرم ويحرم الوطئ فيه والبول والتغوط والقاء الخبثات والقاذورات
 ولا يشرنق المصل عن يمينه ولا قبل وجهه فإن كان لا بد فعن يساره أو تحت
 قدمه ما لم يؤذ أحد أو في ثوبه وسواء في ذلك المسجد أو غيره وكثرة البصاق
 تجاه القبلة مطلقاً ومن أكل بصل أو كثر أكل أو ثوماً شيئاً آخر ذريعاً كريهة
 كالفجل وغيرها فلا يقر بين المساجد ونحوها ولو لم يكن فيها أحد حتى يزيلها عن
 فمها والحق بعضهم به من به بخير في فيه أو جرح لمرأته كريهة تؤذي المصلين
 ومن شرب التبنباك انقص فإن دخل يستحب إخراجه وكثرة انشاد الضالة في المسجد
 والبيع والشراء والحج من الكلام وقبيح سواها كان شراً أو شراً للحلق يوم الجمعة

فيه قبل الصلوة ويقال للاول لا مرد الله عليك الثاني لا ارج الله تجاسرك
ولا باس بما فيه فائدة او غلة من الكلام والشعر فيه مثله لما روى عن سمرة قال
شهدت النبي صلى الله عليه وسلم اكثر من مائة مرة في المسجد واصحابه تدين الكرون الشعر
واشياء من امور الجاهلية فما تبسم معهم رواه الترمذي وصححه ولا تغلق
الحدود فيه وما تغلظ من الايمان كاللعان توقع فيه ولا يمنع احد من الاجتماع
والنوم فيه ولا باس ان يقيم فيه فقراء او مسافرون لم يجدوا ما يمكنهم خيرة
وكذا لا باس بوضع المريض والحرج فيه وكذا لا يمنع الفقير دخوله عن السؤال فيه
غير انه يمنع عن رفع الصوت وقال الاخوات يحرم فيه السؤال ويكره فيه الاعطاء
مطلقا وقيل ان تحلى وكذا لا باس بالاكل والشرب والزواج فيه وكذلك لا باس
بتناشد الاشياء الغريبة القيحة والتكلم بكلام الدنيا والتفاضي على الغرير والحكم
والقضاء والحبس فيه ويجوز دخول الكافر والمشرک فيه باذن الامام او
المسلمين وليس تنزيه القبلة عما يلحق المصلين كالقضاء وبر والنقوش والزخارف
ومن دخل فيه بعد الاذان او كان فيه وقد اذن فلا يخرج حتى يصلي الا لعذر
ليس انتيا من لدن اخله والتياسر عند الخروج منه ويستحب اذا دخله ان يقول
اللهم افتقر لنا ابواب رحمتك واذا خرج يقول اللهم اني اسألك من فضلك
او اذا دخل يقول بسم الله والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي واقترب
ابواب رحمتك واذا خرج يقول بسم الله والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي
ذنوبي واقترب ابواب فضلك ويجب ان يصلي فيه ركعتين تحية المسجد قبل ان
يجلس وما اعتاده الجهلاء في عصرنا انهم يجلسون شوية ثم يقومون فيصلمون

بدعة منكزة يجب الزجر عنه ولا بأس ان يفعل فيه ما فعله مطلوب شرها في
غير حين الصلوة كقسمة مال فتي ونحوه وكتدرب بلعب سلاح ونحوه وكذا
الى الاكل والشرب وتعليق قنوا ووضع ثمار للمساكين فيه وخزن ماء للشرب
او الموضوع ووضع مال للقسمه بين المسلمين وبكرة اغلاق باب المسجد ولو
في غير اوقات الصلوة وقيل لا يكره في غير اوقاتها اذا كان فيه متاع يخاف
ان يسرق ولا يمنع احدهم الصلوة والذكر فيه وان اختلف مذهب
او مشربه كرافضي او خاسرجي او معتزلي او معتزلي ومن الكبار اختصاص
الطوائف من اهل المذاهب بمساجد لا يدخلها الا اهل ذلك المذهب
ومعارضه ناعنه غافلون فقد سمعت ان بعض الاحناف كتب على باب المسجد
انه مسجد الاحناف او لا يدخلها الا الحنفي ولم يعرف انه يتركب كبير من
الكبار والمسجد الذي يختص به طائفة دون طائفة ليس في حكم المسجد فلا
يجوز الجمعة فيه على مذهبيهم ومن يصلي فيه لا يحصل له اجر الصلوة في المسجد
وقد قال الله تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه
وكره الوطى فوقه والبول والتغوط فيه واتخاذا طريقا بغير عذر وادخال
نجاسة فيه او عليه لا يجوز الاستصباح بدنه نجس فيه ولا تطيينه بنجس
ولا البول ولا الحجامة ولا القصد فيه ولو في اناء والاولى ان يبنيه البناء
المسلم فان لم يوجز ان يبنيه البناء الكافر كما في بلادنا فان اكثر البنائين
كفار وكذا الفعلة غير انه ينبغي ان يفسلوا ان يدعهم ان كان عليها نجاسة
شربيون وبكرة ادخال الصبيان والمجانين فيه حيث غلب تخيسهم ولا

وينبغي لداخلة تعاهد نعله وخفه وصلوته فيها فضل والاحناف عنه
 غافلون فقد اوجبوا خلع النعل في الصلوة ظمناً من عند انفسهم والشارع
 عليه السلام رغب فيه وقال خالفوا اليهود فانهم لا يصلون في نعالهم
 ولا كبرة ما ذكر من الجماع والبول والبراز فوق بيت جعل فيه مسجد بل ولا
 فيه لانه ليس يصح شرعاً وكن المتخذ لصلوة جنازة او عيد فحل
 دخوله جنب وحائض كغناء مسجد ورياط ومدرسة ومسجد حياض
 واسواق لا في مساجد القوارع والستوارع ولا بأس بتجصيصه وتغريش
 الحجارة فيه وافضل المساجد مسجد الكعبة ثم مسجد المدينة ثم مسجد ^{القدس}
 وسائر المساجد سواء في الفضيلة وتياثر مسجد القباثر لا تدم ثم لا عظم
 ثم الاقرب ولا تشدد الرجال لقصد الصلوة الا الى المساجد الثلاثة لان
 ما عدلها سواء في الفضيلة والاجر والمعلم والمتعلم في مسجد لا يصلح الله عليه
 وآله وسلم اجر المجاهد في سبيل الله وليس ذلك في غيره من المساجد والأكاد
 ان لا يدخله الا الخيرو المسجون ذات الجماعة الكثيرة افضل من مسجد قليل
 الجماعة وقال الاحناف ان مسجد استاذة لدرسه السماع والاخبار افضل
 انفاً قادم مسجد حيه افضل من الجامع وان كان في حيه مسجد ان يصل في الاقدم
 ان كان مأسواً يمين في بعد المسافة والا ففي الاقرب والمسجد المحلة حتى على
 اهل المحلة ان يعرفوا بالاذان والصلوة حتى لو لم يبق فيها الا واحد فهو يؤذن
 ويصل فيه وما الخي مسجد المدينة والكعبة له حكم الملقى به وكذا الواسع بالكثرة
 من الحاضر في المستقبل ويكره رفع الصوت بالنكر ^{فيه} اذا خيف الرياء والاذن احر

ويد ونهما لا كذا التلاوة بالحجر لاكثر من واحد لوجوب الاستماع ^{لنصائ} ^{لنصائ}
 عند تلاوة القرآن ولكن الوضوء والغسل اذا آذى بهما اما اذا لم يؤذ فباح
 ولكن اغسل المييت فيه وارتق ماء الغسل او الوضوء فيه او في مكان يد اس فيه
 كالطريق وغرس الاشجار لا ينفع او حاجة لتقليل نزو وتصفية هواء وتكون
 للمسجد ويكره ادخال المودى فيه ولو بلسانه ولا يكره الكلام المباح كما مر
 وقال الاحناف يكره وقيدة بعضهم بالجلوس لاجله وهذا مكروه عندنا
 ايضا اذا لمساجد بنيت لذكر الله والصلوة ويكره تخصيص مكان فيه لنفسه
 وليس له انزعاج غيره اذا جلس فيه قبله ولو ضاق ولا لاهل المحلة ان
 يمنعوا من ليس منهم عن الصلوة فيه نعم ان كان جلوس احد مخالفا في اقامة
 الصف فلهم ان يأمروه بالاستقامة في الصف او الانزعاج عن محله و
 يجوز جعل المسجد بين واحد ويكره عكسه ولا لاهل المحلة ان ينصبوا متوليا
 للمسجد ان لم ينصبه الامام والقاضي واذا كان في المسجد عظة وقرآن
 فسارع الوعظ اولى للعوام وسماع القرآن اولى للخاص ولا ينبغي الكتابة على
 جدرانه ولا الكتابة على رفاق شرف الصاقي بالجدر بالصمغ او غيره ورايت
 في محراب مسجد كتبوا فيه على رقعة اسم الله ثم كتبوا تحته على رقعة اخرى يا
 محمد فانا امرت بانزعاج الرقعة الثانية وقرأت هذه الآية وان المساجد
 لله فلا تدعوا مع الله احد اريحم اتخاذ القبور مساجد كما مر كذا تحلية المساجد
 بن هب او فضة وكذا المحراب والسقف وتجب ازالته وافضل الصلوة ^{على}
 الممر في بيته الا المكتوبة فالأفضل اداءها في المسجد بالجماعة ولا يجوز

لجاء المسجد ان يصل المكتوبة في بيته فلا صلوة له الا في المسجد الا بعدد و
 قيل يكره ويجزى لو صلى في بيته وياشر ويجوز نصب الخيمة فيه للرجع او مقلت
 او سادن كالناس وخيرة واخرج الاذى والقذى من المسجد يوحىب الاله العظم
 ومن فعل فيه ما لا يجوز اذى او تخفى رقاب الناس عتوب او منع بما يراه الامام
 حرم للفسدة +

باب صلوة الوتر والنوافل

صلوة التطوع افضل تطوع اليدين بعد اجزاء والعلم ان الصلوات ما من جماعة
 واكد ها الكسوف فالاستسقاء فالزواج فالوفاة والركعة ولو كان من
 مرض او سفر او نحوها واكثرها مع صلوة الليل احدى عشر ركعة يعلم من كان اثنين
 ويوتر ركعة ويفتقد ابركعتين خفيفتين ومن دماها عقيب الشفع بلا تأخير
 وان صلاحها كلها بسلام واحد جائز او سبع ركعات عشر ركعات في الاخرة
 جائز لكن الاحب الاول ما ذكرنا في الوضوء في ركعة الليل بعد اتمامها في ركعة
 ابن القيم ثمانية انواع وهي كلها كائنة ما كانت من ركعة واحدة او ثلث او اربع او
 او سبع او تسع جائز الاول ان او تترتبع ان يوتر ركعتين خفيفتين او ثلث ركعات
 ولا يسلم ثم يركع التاسعة ويشهد ويسلم ان او تترتبع اربعة ركعات يسلم وركعتين
 يجلس الا في آخرهن وادنى الكمال ثلث ركعات بسلامين او اربع ركعات بسلامين او
 على احدى عشرة ركعة ويجوز كذلك لو صلى ثلاث ركعات بسلامين او اربع ركعات
 لا يجلس بعد الثانية بل يسجد بها والاسهل ان يوتر ركعتين خفيفتين او ثلث ركعات

واحد كما هو مذاهب الاحقاد فمنهى عنه لئلا يشبه النفل بالقرآن اى صلوة
 المغرب ومن احرم بشفع فخشى طلوع الفجر ونوت الوتر قبلها وتراد ولا يفرض عدم نيته
 الفجر ووقته ما بين صلوة العشاء الى طلوع الفجر وتجب القراءة في صلوة الليل
 والوتر كما يجب في غيرها من سائر الصلوات ومن وصل الوتر خمسا وسبعاً وتسعاً
 او احدى عشرة او ثمانية عليها فلا فضل ان يقرأ في اولى الثلاث الاخيرة
 منه سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية بعدها قل يا ايها الكافرون وفي الاخيرة
 موصولة او مفضولة قل هو الله احد والمعوذتين وان صلى ثلاث ركعات
 فيقرأ في الاولى الاعلى وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة الاخلاص والقنوت
 فيه ركعة في المكتوبات كلها عند النوازل مشروع فمن شاء قنوت ومن شاء ترك
 وليس بسنة مستمرة دائماً وكذا القنوت في صلوة الفجر يقرأه احياناً ويتركه
 دائماً فمن قنوت في الوتر فالاولى له ان يقرأ في الركعة الاخيرة منه بعد الركوع
 ويتركه ان كان اما ما ليوم الموتى ولا يأس ان يدعوه في قنوته بما شاء فيرفع
 يديه الى صلاته بسطهما ويطوئهما نحو السماء ومن اخرج ما ذكر وفيه اللهم
 احسن في قنوتك وعاثني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبأمرك لي فيما
 احيطت به وفي شئ ما قضيت فأنك تقضي ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت
 ولا يزله من عاينيت تباركت ربنا وتعاليت استغفرك وتوب اليك ثم يصلي على
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم يمسح بوجهه يديه وركبتيه الخنابلة القنوت في غير الوتر الا ان
 ينزل بالمسلمين نازلة خير الطاعين فيسن لامام الوقت خاصة القنوت
 في غير الجمعة وينبغي لمن يعتمد على نفسه بالاستيقاظ ان يصلي الوتر في آخر الليل

ويختم صلاة الليل به ولا يصليها بعد العشاء ولو صلى الوتر بعد العشاء ثم
 استيقظ في آخر الليل وأراد صلاة الليل فلا فضل له إن ينقض وتره السابق
 بعزم ركعة ثم يصلي صلاة الليل ثم يوترها بركعة لأنه لا وتران في ليلة
 وإذا قام لصلاة الليل يستحب له أن يقرأ بعد أن يتوضأ أن في خلق السموات
 والأرض واختلاف الليل والنهار إلى آخر السورة ثم يصلي ركعتين خفيفتين
 ثم يصلي ما شاء أن يصلي ولو تذكر في صلاة الفجر أنه لم يصلي الوتر فلا تقصد
 صلواته لأن الوتر تقطع عندنا وليس من الفرض مع أن الترتيب يسقط
 بالنسيان كما سيأتي ولو نسي القنوت بعد الركوع وهو للسجدة فلا يعود بل
 يترك القنوت ولا يلزمه سجدة السهو لأنه ليس بسنة مستمرة فإن
 عاد إلى القيام للقنوت ففسد صلواته إذا كان عالماً وأن جاهلاً فلا وُقنت
 قبل الركوع أو قنت في غير الركعة الأخيرة جازت صلواته ولا يعيد القنوت
 ولو شك في أنها ركعة أخيرة أو غيرها شحى وليقنت في الأخيرة بأحرى
 وإن لم يترجم شيء يضيف إليها ركعة أخرى وليقنت فيها والمسبوق يقنت
 في آخر ركعة من وتره لأن ما أدركه مع الإمام أول صلواته وإذا قنت
 الإمام فالوتر الذي يسمع قنوته يؤمن ولا يقنت والذي لا يسمعه هو يقنت
 ويدعو كما ذكرنا أو لا فلوركع الإمام قبل فرغ المقتدى قطعه وتابعه وكذا إن
 ترك الإمام القنوت فتركه المقتدى ويتبع إمامه وأفضل الروايات سنة الفجر
 ثم المغرب ثم سنة الظهر والعشاء سواء في الفضيلة ثم سنة العصر وركعتان
 قبل المغرب وتحت أربع قبل الظهر وإن شاء ركعتين وأربع بعده وإن شاء

ركعتين وركعتين قبل العصر وقيل أربع وركعتان بعد المغرب وإن
 شاء ركعتين قبلها أيضاً وركعتان بعد العشاء وإن شاء أربعاً أو ستاً
 وركعتان قبل الفجر وعن أماناً أحد بن حنبل إن الرواتب الموكدة عشر
 ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان
 بعد العشاء وركعتان قبل الفجر وأكد الموكدات ركعتان قبل الفجر لا ينبغي
 أن يتركهما إلا لعذر ومن لم يصل الرواتب فلا شيء عليه وكذا من لم
 يصل الوتر أو التراويح أو صلوة الليل وقال الحنابلة ليس قضاء الرواتب
 والوتر إلا ما فات من الرواتب مع فرضه وكثر فالأولى تركه وقضى النبي
 صلى الله عليه وسلم ركعتي الظهر بعد صلوة العصر ولم يثبت عنه صلوم
 أنه قضى الوتر وفعل كما في الدار الفضل من فعلهما بالمسجد وليس الفصل بين الفرض
 وسنته بأشغال أو كلام ولا يصلي مواظبة في السفر الرواتب غير الوتر وسنة
 الفجر كما سيأتي وسن قبل الجمعة ركعتان وبعدهما ركعتان أو أربع ركعات
 أو أربع قبلها وأربع بعدها وقال المسيد من أصح ما لا يشترع قبل الجمعة إلا
 تحية المسجد ركعتان والأولى أن صلى الأربع قبل الظهر والجمعة أو بعدها
 أو قبل العصر أو بعد العشاء أن يصليها بتسليمة واحدة ولو صلّاها بتسليمتين
 جائز ولم تثبت الأربع قبل العشاء عن النبي صلى الله عليه وسلم واستحبها الأئمة
 بلا دليل وليس إلا ضبطها على الجانب الأيمن بعد ركعتي الفجر وتخفيف القراءة
 فيهما ومن سن فيها تطويل القراءة فقد أخطأ وقال ابن حزم من أصح ما ثبت
 أن الأضحية بعد سنة الفجر فرض من شرائط صحة الصلوة وتفرد بهذا القول

يعني نراد
 على الواحد
 برأسه

رحمه الله رحمة واسعة ومن زعم من الاختلاف وبوب سنة الفجر عليه
 لا تجوز صلاتها قاعدا ولا راكبا وقد اخطأ ولا شك انهما من اكد السنن
 فتجوز صلاتها قاعدا وراكبا وكذلك من زعم من صح ان سائر الراتب ما عدا
 سنة الفجر لا تقضى فقد اخطأ ايضا لان النبي قضى راتبة الظهر بعد صلوة
 العصر كما بينا من قبل ولو صلى ركعتين تطوعا مع ظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو
 طالع او صلى اربعا فوقع ركعتان بعد طلوعه لا تجزئ عنه عن ركعتيهما وقيل
 تجزئ ولو صلى اربعا قبل الظهر او العصر وقبل الجمعة او بعد ها ففصل على النبي ^{صلى}
 في القعدة الاولى فقد احسن ولا شئ عليه ومن قال انه يجب عليه تجديد
 السهو فقد اخطأ كما رآها واستحسنها في هذه السنة الاولى من الفرض فكيف
 لا تجوز في النفل وكثرة الركوع والسجود افضل من طول القيام و
 قيل طول القيام افضل وليس قيام رمضان وتحصل السنة بالصلوة في احدى
 جماعة او زاعا او على امام واحد وفي البيوت او المسجد ولا يشين لصلاة لوائي
 رمضان يعني التراويح عند معين والاربع ان يصلي احدى عشرة ركعة مع الوش
 منها ثمان للتراويح وثلاث للوتر وقيل احدى وعشرين وقيل ثلث وعشرين وقيل
 ست وثلثين وقيل احدى واربعين والاحب ان تصلي جماعة خلف امام
 واحد في المسجد ووقتها ما بين فرض العشاء وسنة الوتر فلا تقصر قبل صلوة العشاء
 فمن صلى التراويح ثم ذكر انه صلى العشاء محذرا فانه يعيد التراويح بصلوة الليل
 افضل من صلوة النهار والنصف الاخير منه افضل من النصف الاول والتعجيل
 ما كان بعد النوم والتراويح تكفي عن التهجيد في رمضان وكذلك الاولى ان يصلي

بين كل اذان واقامة لقوله صلعم بين كل اذنين صلوة لمن شاء وبه يمكن الاستدلال
 على استحباب الركعتين قبل العشاء اما الاربع قبلها فلم تثبت كما مر ومنها ركعتان
 خفيفتان بعد الوتر جالساً يقرأ فيها باذان للزلت والكافرون وانكر بهما مالك
 وقال احمد لا فعلهما ولا منع من فعلهما اما صلوة الرغائب و صلوة عاشوراء
 و صلوة الاشراف قبل صلوة الفجر و صلوة ليلة البرية فلم تثبت عن النبي صلعم ولا
 عن اصحابه و الصلوة الغوثية التي احدثها الباطلون تقضي صاحبها الى الشرك
 عياذا بالله و صلوة التسبيح لم تثبت بسند صحيح و صرح ابن الجوزي رحمه الله عن اصحابنا
 ان حديث صلوة التسبيح موضوع والحى ضعفه وكذلك صلوة الاوابين بعد
 المغرب ست ركعات او عشرون ركعة سندها ضعيف ومنها صلوة الحائض
 ركعتان والثناء على الله تعالى و الصلوة على النبي صلعم بعد هاتين يدعوا لدعاء
 المشهور لا اله الا الله الحليم الكريم الخ وفي بعض طرقه يا محمد اني اوجه بك
 الى ربني في حاجتي هذه لتتقضي لي اللهم فشفعه في ذكره الجزري في الحصن ومنها
 صلوة ليلة القدر ولا يشترط لها عدد معين وهي داخله في قيام رمضان
 ومنها احياء ليلة النصف من شعبان ومنها صلوة الودود من السفر ركعتان
 في المسجد ورويت بسند ضعيف ركعتان اذا اراد الخروج الى السفر الا فضل
 في نوافل الليل والنهار ان يصلي مثنى مثنى الا ما ورد اداؤها بعد مخصوص او كيفية
 مخصوصة فلا فضل ان يودي كذلك ولا تجزئ ركعة في غير وتر وقالت الحنابلة
 يصح التطوع بركعة وفوها ثلاث وخمس ويجوز ان يصلي النوافل قاعدا و
 مضطجعا مع القدرة على القيام او القعود او مستنداً في القيام على شيء

لو ازيل لسقط و اجر المصلي القاعد غير المعذور نصف اجر القاعد و اجر القائم
 اى المضطجع نصف اجر القاعد فاما ان كان معذور المرض ونحوه فانها
 كصلوة القائم في الاجر ويجوز ان يبدأ النفل بالقيام ثم يجلس فيه من
 غير عذر وكن اعكسه اما الفرائض لو شرع فيها قائما فلا يجوز له الجلوس
 الا لمرض مرض او نحوه و اذا قدر على القيام فيها وهو قاعد يلزمه القيام
 ويجوز التطوع على الراحة الى اى جهة توجهت ولو غير مقصودة ولو مى
 لسجدة اكثر من ركوعه و الاصح انه لا فرق بين المضرع السفر ولا داخل المصر
 ولا خارجه ومن افتقر راكبا ثم نزل بينى وكن اعكسه جواز ذلك للراجل الماشي
 خلافاً و الا وجه جوازها ويجب الاستقبال حين التحيمة ثم لا يضره الا
 بعد ذلك و الاصح فيما ختاره صحة صلوة الفريضة على الراحة او العجلة
 واقفة او سائرة لسائر بعد ادمط و قبل و ثلج و ابر و او خوف ذهاب رفقة وخوف
 على نفسه من نزوله من سبل او سبع او قاطع طريق او عجز عن ركوب ان
 نزل كالراكب في السفينة وسكة الحديد الحديثة المعروفة بالريل والركب
 الهوائى الخنزج حالا (ابرشپ) فيكفى لهم الاستقبال عند التحريم فقط ان
 امكن و الا ما سهل وكن امن عجز كمرضى لم يجد من يوجهه و مربوط على خشبة
 وغريق على لوح يخاف لو استقبل الغرق وكن الماشي لو انقطع عن الزفنة
 يخاف على نفسه او ماله التلغ او ان يغفل الطريق ولا عادة على واحد من
 هؤلاء **فروع متعلقة** لا ينوب الدخول بنية الفرض و الا فداء
 من تحية المسجد فريضة ب عنها الفرض او الزاوية اذا اصلاها بمجرد الدخول

ولو لم ينو وكذلك لا ينوب عنها التسليم والتحليل والتجديد والتكبير كما سنده
 صاحب قوت القلوب ولو حكم بين السنة والفرض فلا بأس ولا ينقص الكلام
 ثوابها كما سنده فقهاء الاحناف لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عابثة ثم بعد ركعتي
 الفجر ولم ينه عن الكلام بينهما وقال شيخنا ابن القيم في سنة المغرب سنتان
 أحدهما لا يفصل بينهما وبين المغرب بكلام وقال المأمن أحمد بن حنبل ^{عط} يجب
 ان لا يكون قبل الركعتين بعد المغرب الى ان يصليهما كلام ودفعه قوله صلى
 من صلى ركعتين بعد المغرب قبل ان يتكلم رفعت صلواته في عليين وثانية ^{عط} هما
 ان تفعل في البيت انتهى ولو اشتغل بعد السنة ببيع او شراء او اكل لا يعيد
 السنة وقيل بطل واعادها ولو جئ بطعام ان خاف ذهاب صلواته او بعضها
 لا بأس ان يتأمله بعد السنة وقبل الفرض ولو اخرها لآخر الوقت تكون
 سنة ويأثم والتغليس بسنة الفجر وفرضه افضل ولو نذر السنن والى
 بالمنذر مبقى سنة كما كانت لان الوجوب عام في ويكره لحرمان النوافل ان
 ينذرها ثم يصليها ولا يآثم بترك السنن ان رآها حقا وان استحقها
 او انكرها يكفر والا فضل في كل نفل غير التراويح ان يصلي في البيت سيما سنة
 الجمعة وسنة المغرب فقد ذكره بعض السلف ادائها في المسجد والملاوي فرائد
 الفاتحة والسورة في كل ركعة من ركعات النوافل الرباعية والخامسة
 ولو اقتصر في الاخرتين او الاخرى على الفاتحة فلا بأس وهل يستحب دعاء
 الاستفتاح في كل شفع في النفل الرباعي ام لا اختلف فيه والحق ان النفل الرباعي
 الذي ورد بسلام واحد لا يستحب فيه دعاء الاستفتاح في شفع الثاني

والثالث ألا يستحب لأهلهم إتمام النفل بالشروع وكذلك إتمام الفرض
الذي شرع فيه فلما أنه عليه شر تذكر أنه إذا دأب على الفسادة كما لا يعاد الوضوء
يغسل في آخرها صم ولا تعاد الصلوة بمحض توهم الفساد كما لا يعاد الوضوء
بمحض توهم الإحداث وكذلك لا تقضى بعد صلوة الفرض صلوة مثلها إلى القضاء
النعمى الذي أحده البطلان حيث لم ينقل إلا عن النبي صلى الله عليه وآله وأما
وكذلك لا تقضى الظهر إلا احتياطاً بعد الجمعة كما يصلحها بعض الشواغل والإحاطة
وتستحب القعدة في النفل كالقعدة في الفرض وله الخيار أن يجلس متربعاً أو كيف شاء
غير أنه لا يجوز الإلقاء كما مر ولو نذر امرأة عبادة كصوم وصلوة في غدا فأنفت
فيه يلزمها قضاءها ولو نذرت يوماً حيفها لا لأنه نذر محصية
ولا يجوز الإلقاء ويستحب أن يختم القرآن في التراخي مرة واحدة وقيل ثلاثاً
أفضل ويأبى الإمام والقوم بالثناء في كل شفع ويصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد التشهد
كما يصلى في الفرض ويكره الاعتكاف على الصلوة التبرأ ويستحب أن يجلس بعد
كل ترديحة أي شفع أو أربع ركعات بقدر الوقت الذي صلاها فيه أراحته
للناس ويتيسر عليهم ولا تتركه أن تقضى قاعداً مع القدرة على القيام
كسائر النوافل وكذلك لا يكره أن يقرأ الإمام فيها من المصحف وبقلب الأركان
بأصبعه لأنه ليس بعمل كثير أن لم يكن حافظاً للقرآن ولو كان حافظاً فلا
يكره للسامع أن يفتح على إمامه من المصحف بل يستحب أن لم يكن أحد من
المؤمنين حافظاً أن يفتح عليه وأحد من المصحفين من الخطاء ويكره
أن يؤخر القيام إلى ركوع الإمام لأنه تشبه بالمناقضين والذي يفعل ذلك

لا يحصل له اجر سماع القرآن بل يشترك مع الامام بعد التسمية ولا يؤخر و
الذي فاتته الجماعة في الفرض يجوز له ان يصلي التراويح بجماعة نعم لو تركوا
كلهم الجماعة في الفرض فلا يصلون التراويح بجماعة لانها تتبع ولو لم يصلها بالامام
او صلاحا مع غيره له ان يصلي الوتر معه بقى لو تركها الكل هل يصلون الوتر بجماعة
والمتأخر ان نعم ذلك اذ لا بأس ان يصلي التطوع او الوتر خارج رمضان ايضا
بجماعة ولو على سبيل الشداغى عندنا خلا فالاحناف *

باب ادراك الفريضة

من كان في اثناء صلوة مكتوبة ثم اقيمت دخل مع القوم على ما كان عليه
فاذا انقضت صلوته فهو بالخيار اما ان يسلم او يبقى جالسا في تشهد ينتظر
ليسلم مع الامام ومن دخل مسجد اذ ان فيه يكره له ان يخرج حتى يصلي ولا
يأبى بالخروج لمن كان ينتظم به امر جماعة كامام ونحوه او خرج لحاجة ويريد
الرجوع ومن ادرك الاذان وهو في المسجد لكنه قد صلى تلك الصلوة فان
كانت قد اقيمت الصلوة وهو في المسجد فيشترك في الجماعة ويصلي معهم
وتكون له نافلة ولو كانت صلوة العصر او الفجر او صلوة المغرب او الظهر
او العشاء اما لو اراد الخروج قبل اقامة الصلوة فهل يكره له ذلك
او لا فيه قولان وان كان في اثناء فرض غير ذات الوقت او نفل واقامت
الصلوة فان خشى فوت الركعة الاولى خرج منها ودخل مع القوم ولا اتمه ثم
دخل ولا يجوز له الشروع في اى صلوة اذا اقيمت الصلوة المكتوبة ولا فرق

بين ركعتي الفجر وغيرها في هذا الحكم ولا بين ان يودعها في المسجد ام خارجا
 عند بابها وقول الاخاف انه يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد مردود
 بنص الحديث ومن ادرك الامام قبل ان يسلم ادرك الجماعة او فضلها
 وكذلك يكون مدرسا للجمعة وقيل اذا ادرك ركعة منها فان لم يدرك
 ركعة منها فيتم الظهر ومن حلف فقال عبدا حرا ان صلى الظهر جماعة
 او ادرك الظهر جماعة وادرك الامام قبل تسليمه حث لانه مدرسا
 للجمعة ومن خشي فوت فقبيلة اول الوقت كراه ان يشتغل عن تأديته
 بتطوع الا الراتبة فان كان منتظرا للجمعة فلا بأس ما لم يخف فوت
 وقت الاختيار ولا يصلي منفردا وتطوع او يذهب الى محل آخر للجمعة فاذا
 اقيمت صلى معهم وكانت له نافلة ولو كان يصلي الفرض او جاءت جنازة و
 خاف فاتها لا يقطع الفرض اما لو نذرت دابته او فار قدسرة او اشتعل نيران
 وخاف حرقة البيت او المتاع يجوز له قطع الصلوة ويجب القطع نحو الخاء
 غريق او حريق او الذي يخاف سقوطه في البئر او البحر ولو دعا ابواه وهو
 في الصلوة لا يجيبهما وقيل يجيب في النفل دون الفرض ويجوز له قطع الصلوة
 فيما يجوز قائما او قاعدا او لا الى قطعها بالسلام ولو تكلم او احدث عدا او
 اكل او شرب انقطعت ولو وجد الامام في الركوع لا يعتد بتلك الركعة لان
 قراءة الفاتحة فرض عندنا ولو سلك قبل الامام ينبغي له ان يعود الى
 القيام ولو لم يجد فرضه حتى لحقه امامه فيه صرحوا بخالفه الامام
 ولو سجد الموتر مرتين والامام في الاول لم تجزه سجدة عن الثانية

بن يسجد ثالثاً مع الإمام ولا يبطل صلاته +

باب قضاء الفوائت

من تعذر ترك الصلوة بلا عذر شرعي قال بعض اصحابنا لا يمكنه قضاءها
بل قد باء بآثمه ويندب ان يكثر من النوافل وتجب عليه التوبة
والإقامة الصادقة واختاره شيخ الاسلام وهو قول داود وابن حزم من
اصحابنا وقال الجمهور انه يقضى وليكثروا من النوافل ايضا ويتوب ومن
الاعذار الشرعية النسيان والسكر والخوف والعايلة وموت الولد
وخوف المتعذر موت المريض فان تركها لعذر فليست بقضاء بل فائتة و
وقتها حين يتذكر او يزول العذر من الصلوة العيد ففي ثانيه من الاداء
فعل الواجب او المندوب في وقته الا صلى كلّا او جزوا لا ينقص من ركعة
والاعادة فعل مثله في وقته لخلل او فساد فيه والقضاء فعل الواجب
او المندوب بعد وقته والفوات فعل الواجب او المندوب بعد وقته
الا صلى المعين المعروف المرسوم ويندب ان يقدم الفائتة على ذات
الوقت فان خاف نوات ذات الوقت او بعضها لم يقدّر ذات الوقت
ولا يلزمه قضاءها فهو خير من تذكر انه لم يصل العشاء او الترخلافا
للاحناف ويجب الترتيب بين الفوائت كما يجب في الصلوات الوقتية قيل
يسن لانه لا دليل على الوجوب ولا يجب في الصلوات المقضية التي تركها
عند الاداء اخرها بعد زوال العذر ولو تذكر الفائتة بعد شرعه في الحاضرة

اقتمها ولو اتسع الوقت ولا ينقضها ولا يعيدها بعد اداء الفائتة وكذا
 لو كان ذا كرا عا مدا وهي صحيحة لا يجب عليه قضاءها قلت الفوائت ام
 كثرت ولو شرع في الفائتة فبان ضيق وقت الحاضرة قطعها او قلبها نفلا
 وسلم من شفع ان اتسع الوقت وتسبب الجماعة للفائتة والاذا ان والاقامة
 كالوقتية فان كثرت الفوائت يؤذن للادلى منها وليقيم لكل ويجرم التهاون
 بالصلوة والتسبب في تفويتها ولو بالنوم مع سعة الوقت ولا يجرم التأخير
 الى ان يمكنه اداء ما في الوقت المختار ويجرم التأخير الى آخر الوقت المختار
 وليس تنبيه الغافل واليقاظ النائم ومن تركها متعمدا جاحدا فقد كفر
 كذلك من تركها كسلا ولم يتب عند الاستتابة واخرجها عن وقت الصلوة
 فيقتل حد اغير ان كفره على غير مخيخ عن الملة وقيل مخيخ عنها وقيل لا يطلق
 عليه الكفر مطلقا اما من اهان فيها او ضحك عليها او ظنها قيا ما وتعود من
 خير فائدة فقد ارتد وخرج عن الاسلام ويجب قتله ان لم يتب التافا
 بين العلماء ومن ترك شرطا او ركنا مجعاً عليه لها ومنها فهو كتركها
 الا ان يكون حديث عهد بسلام او نشأ بعيداً من العلماء ومن
 ترك ركنا او شرطا مختلفاً فيه وهو يعتقد شوته لها ومنها فلا يقتل
 عليه اثم من ترك مجعاً عليه وقيل يقتل ومن انكر فرضية الجمعة كفر
 ولا يقتل بتركها بلا عذر بل يعزرر وقيل يقتل وليس قضاء الوتر والرابطة
 والايراد والاحزاب والنوافل والوظائف ولا يلزم قضاء نفل شرع فيه
 شرافه خلا لا لاجنات ولا يصلي احد عن احد حتى الوارث عن

موثرته ولو بأمره ومن مات وعليه صلوات وأوصى بالكفارة يعطى لكل
 صلوة مثل صدقة الفطر من ثلث ماله إن كان له مال وإلا فلا ولا يجوز
 حيله الاستقاط وهو أن يعطى الفقير ما ألزم في الكفارة باللسان ثم ينقل^{منه}
 منه ثم يعطى بدله ورعا أو مصحفا كما تفعلها جعلاء المعند وكذلك لا يجوز
 ما اخترعه فقهاء الأحناف بأن يستقرض وأثرته نصف صاع مثلاً و
 يدفعه لفقير ثم يدفعه الفقير للوارث ثم وثم حتى يتم الكفارة ولا يجوز
 تأخير الفوائت بعد زوال العذر إلا بقدر يسير للطهارة ونحوها إلا
 لعذر وقيل يجوز لعذر السعي على العيال وفي الحوائج ويجوز تأخير سجدة
 التلاوة والنذر المطلق وقضاء رمضان وسياق بيانه في كتاب الصوم
 الشاء الله تعالى ولا قضاء على حربي أسلم في دار الحرب ومكث هناك
 ولم يعرف الصلوة ولا على المرتد إذا أسلم ما قضاها زمن الجمل والار^{تداد}
 ومن صلى صلوة ثم ارتد والعاذ بالله ثم تاب وأسلم في الوقت فلا يلزمه
 إعادة تمام خلافا للأحناف ولو احتلم صبي بعد أن صلى العشاء واستيقظ بعد
 طلوع الفجر لا يلزمه قضاءها لأن صلوته صحيحة مجزئة عن فرضه نعم إن لم
 يصل واحتلم في وقت العشاء فيلزم عليه القضاء وقيل لا يلزم لا ارتفاع
 المقام عن التأخير حتى يستيقظ ولو صلى في مرضه بالتييم والإجماع ما قاته
 في صحته صح ولا يعيد يومهم ولو كثرت الفوائت نوى أول ظهر عليه أو آخره
 وكذا الصوم لو من رمضان ولو من رمضان واحد فتكفي نية الصوم بكل
 تعيين ويندب أن لا يطلع غيره على قضاؤه لأن التأخير عداً إلا على سر

معصية فلا يظنهما اطلاعه على الفائتة فلا بأس به كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اخبر عمر بقوت صلواته ومن شك في تعيين الفائتة انما الفجر او الظهر او العصر او المغرب او العشاء فيؤدي الخمس ومن شك في اثنين يؤدي اثنين ومن شك في ثلاث يؤدي الثالث ومن شك في الاربع يؤدي الارباع واذا سلم الكافر فليس عليه قضاء صلوات او ركعات من الكفر وكذلك اذا فات المصلي اما النائم والناسي والسكران والساهي فيصلون بعد نزول العذر كما مر +

باب سجود السهو

يجب لما ياتي على من ذكره او غلب ظنه عليه قبل السلام او بعده ما لم ينشأ الفصل بعد السلام والسهو والنسيان والشك واحد والظن الطرأ الراجح والوهم الطرف المروج فلا يبتنى على الوهم شيء بل يجب تركه والا حذر بالطرف الراجح فسجود السهو عبارة عن سجدتين يكبر للصلاة والرفع فيهما مطلقا فان فعلهما قبل السلام فلا كلبية احرام ولا تشهد بعدهما وان فعلهما بعده شرع لهما ذلك ومن شها عن فعل مسنون استحب له السجود وان تركه فلا بأس وكذلك ان مراد فيه سهوا ما ليس بمشروع فيه وكذلك ان فعل منهما او مكرها وان فعل امر اعادة مبطل للصلاة سهوا يجب عليه السجود ومن ترك ركعة او ركعتا سهوا تدارك وسجد للسهو وبعد السلام افضل واذا شك في عدد الركعات بنى على اليقين وهو لا قتل ولا فضل فيه ان يسجد للسهو قبل السلام ولو شك في ركن تحرى العذاب كذلك

ع
اي تركه
سهوا
١٢

فان لم يأت بنظيره من الاخرى عاد له والا فليات بر كعة في آخر صلوة
 ويسجد للسجود قبل السلام ولو قام ساهياً للشهد الا وسط عاد اليه ان لم
 يتجاوز حد الركوع ولا يسجد والا مضى ولم يعد ويسجد للسجود قبل السلام
 ولو سجد بعده جاز ولو تجاوز حد الركوع ثم عاد عاداً عالماً بالتحريم
 بطلت صلوته وان جاءه فلا وجب عليه سجدة السهو ولو قام الخامسة
 فتمى تذكر عاد ولو كان قد قيدها بالسجود سواء تشهد بعد الرابعة ام
 لا خلافاً للاحناف ولا يضر اليها مائة ولا يتابعه المقتدى بل يفارقه او
 ينتظر جالساً ليسلم معه واذا انتظرت سجد مع السهو متابعاً واذا سجد الامام
 تابعه الموتر ولا يسجد المقتدى لسهو نفسه الا المسبوق فيوافق ويتابع الامام
 اذا سجد قبل السلام ويسجد في آخر صلوة نفسه ثانياً مرة ولو سجد المسبوق
 بعد مفارقة الامام فيسجد كما لمنفرد ولو سلم الامام وتبعه المسبوق فعليه
 سجود السهو في آخر صلوة نفسه لانه صار منفرداً بنفس سلامه واما من سلم
 عاداً فقد انقضت صلوته فان سجد بعده فلا يقتدى بالداخل به ولو
 سلم سهواً فيصير اقتداء بالداخل به ولو سجد امام الجمعة وسجد قبان وقت
 الوقت صحت الجمعة ولا يجب اتمامها ظهراً خلافاً للشافعية وصلوة النطوع
 كما لمكتوبة فيما مروا ان تعد السهو ولا يسجد الا سجدتين ولو ظهر السورة
 في الاخرتين من الرباعية لا يلزمه شيء ولا يسجد للسهو وان ترك السورة
 في الاوليتين يقرأها في الاخرتين ويسجد ندباً وقيل لا يسجد وان تركها
 في الاخرتين ايئذا تركها في احدى الاوليتين ولم يتركها في احدى

الآخر بين تسن له سجدة السهو اتفاقاً فان لم يسجد صلاته ولا
 يلزمه الاعادة خلافاً للاحناف وان سجد بعد السلام فله ان يتشهد بعد
 السجدين وان لا يتشهد وقيل يتشهد حتماً واذا تشهد فيأتي فيه بالصلوة على
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم والدعاء كما في التشهد الاول ولو بني النفل على فرض سهواً فيه
 يسجد في آخر النفل ولو صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التشهد الاول او دعا فيه عمداً
 او سهواً فلا سجدة عليه خلافاً للاحناف ولو جهر فيما يخاف ان يسمعوا
 فيما يجهر ليس له السجود ولا يجب ولو ترك القعود الاول في النفل سهواً فلا
 يلزمه العود الى القعود ولا يسجد وهو المختار لما ورد انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي
 النافلة سبعة اوجساً وكان لا يجلس الا في آخرهن فان عاد سجد للسهو
 ولو ترك القعود بعد الركعة الثانية او الثالثة من الفرض الثاني و
 الثلاثي وقام الى الثالثة او الرابعة فمضى تذكر عاد ولو كان قد قعد ما
 بالسجود وكذلك لو قام بعد القعود والتشهد الى الثالثة او الرابعة
 ولا يضر اليها رابعة ولو سهواً في الفرض او النفل فسجد بعد السلام فلا
 يبني عليه شفعاً آخر ولو سهواً المسافر فسجد بعد السلام ثم نوى الإقامة
 لا يلزمه الانقضاء لان صلواته قد تمت بالسلام اما لو سجد قبل السلام ثم
 نوى الإقامة فيتم صلواته ويسجد للسهو ثانياً مرة في آخر صلواته والفصل
 الفاحش هو ان يخرج من المسجد او يتكلم عامداً او يأكل او يشرب ويحس
 فلا تجزئه السجدة بعدة بل يعيد الصلوة فيما تستحب فيه استحباباً وفيما
 يجب وجوباً اما التحول عن القبلة او التكلم فاسياً فليس بفضل فاحش فتجزيه

المسجد ولو نوى بالتسليم قطع الصلوة ولو سهأ في سجدة السهو أي لم
 يسبح مثلاً أو لم يعتدل فيسجد سجدتين أخريين لسهو السهو وهكذا علم
 جراً ولو ترك التسليم أو الاعتدال فيها عمد البطلت سجدة السهو فيعيد لها ندباً
 أو وجوباً ولو نسي السجدة السهوية أو الصلوية أو التلاوية يسجد ما دام في
 المسجد أما إذا خرج من المسجد فلا فإن كانت سجدة السهو واجبة يعيد
 الصلوة وتبطل الصلوة بمعد تركها ولا يكفي سجود السهو لتركه ولو سلم مصلي الظهر
 على رأس الركعتين بوجهه إلا تمام أتمها أربعا ويسجد للسهو ندباً ولا تفسد صلواته
 بالسلام ناسياً وكذلك لو سلم على ظن أن فرض الظهر ركعتان بأن ظن أنه مسافر
 أو أنها الجمعة أو كان قريب عهد بالسلام فظن أن فرض الظهر ركعتان أو كان
 في صلاة العشاء فظن أنها التراويح فسلم أو سلم ذكر أن عليه ركعتان لم يجز^ط
 النساءاً بالتحية ومثل هذا السلام لا يفسد كما مر ويسجد للسهو في صلاة العيد
 والجمعة والتطوع كما لمكتوبة أما إذا سهأ في صلاة الجنازة فيعيد لها لأن
 السجدة لم تشرع فيها وإذا شك في صلواته من لم يكن ذلك عادة له أعنى وقع
 الشك أول مرة فلا دلي له أن يستأنف ولا يأخذ بالأقل كما مر وقعد في موضع
 توجه آخر صلواته وجوباً وكذلك من كثر شكه ويسجد للسهو في أخذ الأقل مطلقاً
 ندباً إلا في غلبة الظن ولو تفكر قدر ركن ولم يشتغل فيه بقراءة أو تسبيح
 خلا فلا حنأف ولو أخبره عدل بعد الصلوة بأنه ما صلى أربعا وشك في صدقه
 أو دكن به بتم صلواته ندباً واحتياطاً لا إذا تبين أنه صلى أربعا يتهم وجوباً
 إذا علم صدقه وعند الاختلاف يعيد ولو اختلف الإمام والقوم فلو لم يأمر على

يقين لم يسم ولا التبرق لهم وعند الاحناف اعادة ولو شك فيها ثانية
 او ثالثة من الوتر فيحتمل الاقل ولا يجلس الا بعد الثالثة ويقنت فيها ان شاء
 ولا يقنت في التي شك فيها انها ثانية او ثالثة ولو شك هل كبر للافتتاح
 او لا او احدث او لا او امابه نجاسة او لا او مسح راسه او لا ان كان
 اول مرة مندب له ان يعيد الصلوة او الوضوء او غسل النجاسة او مسح الرأس
 والا لا هذا اذا كان الشك في اتمام الصلوة والوضوء اما بعد الفرائض فلا
 يعتد به ولو شك في اركان الحج او اشواط الطواف فحكمه حكم الصلوة اي البناء
 على الاقل ولو قرأ في السجود او القعود أو تشهد في القيام سهواً ليس له سجدة
 السهو ولو ترك الفعل المسنون عدلاً لا يسر له السجود بل اعادة الصلوة ولا
 نراد ركوعاً أو سجوداً اذ قياماً أو قعوداً ولو قدر جلسة الاستراحة سهواً والحن الحنا
 يغير المعنى سهواً بسجود وجوباً اما لو زاد فيه عالماً عامداً يبطل صلوته ولو سهواً
 الامام وهو لا يعتقد وجوب سجدة السهو ويعتقد المأموم والمسبق
 فيسجد المأموم بعد اياسه من سجود الامام والمسبق اذا فرغ من قضاء ما فاته

باب صلوة المريض

ينزّم المريض القادر على القيام ان يصلي المكنوبة قائماً ولو مستند الى
 شئ ولو بأجرة يقدر عليها فان عجز عن القيام اوشق عليه لضرر يلحقه
 بقيامه او زيادة مرضه صلى قاعداً او ركعاً ويسجد فان لم يستطع السجود
 او صلى ايماء وجعل سجوده اخفض من ركوعه وان لم يستطع القعود

أو شق عليه يصلي على جنبه الأيمن مستقبل القبلة فإن لم يستطع أن
 يصلي على جنبه الأيمن أو شق عليه صلى مستلقياً رجلاً على ما يلي القبلة وقيل
 أن لم يستطع القعود يصلي على أحد جنبيه والجنب الأيمن أفضل ولا يرفع
 إلى وجهه شيء ليسجد عليه ومن عجز عما تقدم أخرجته عنه ولا يؤم بعينه
 ولا بجانبه ولا يجزئ الأركان على قلبه وقال الحنابلة أو مبطرفه و
 استخضر الفعل بقلبه وكذا القول أن عجزه بلسانه ثم إذا وجب ^{استطاعه} الصلاة
 يصلي بأحد الأنواع المذكورة في حديث علي رضي الله عنه حيث إذا دعا
 قضاءً فإن أضرها بعد الاستطاعة فهي قضاء اتفاقاً قليل تسقط الصلوة
 عن عجز عن الإشاعة واختار الشوكاني والسيد وهو قول الأحناف
 إذا كثرت الفوائت ومن أمكنه القيام دون الركوع والسجود لزمه القيام
 ونعلهما بقدر إمكانه ومن صلى قائماً صحيحاً كان أو مريضاً ثم حدث
 به مرض أو نادر مرضه اتعها كيف ما أمكنه فإن نزل عذرة وهو في
 الصلوة اتعها قائماً أن قدر على القيام وقاعد أن قدر على القعود ولا
 فرق بين الموهي وغيره خلافاً للأحناف ومن نزل عقله بلا قدرته
 أو أغشى عليه ودام ذلك حتى انقضى وقت الصلوة أو لم يبق منه ما يسع
 ركعة لم تجب عليه تلك الصلوة خلافاً للشافعية والأحناف فلو أفاق
 وعاد قبل أن يجد زمناً يكفي لفعل الطهارة والصلوة لم تجب عليه ولو طرأ
 عذر كان حاصت أو جن أو أغشى عليه أو نزل عذره غير متعدي أول الوقت
 ودام إلى أن خرج وقتها وجبت ذات الوقت إن أدرك من وقتها ما يسعها

لا ما قبلها خلا قال للشافعية فيما تجمع معها ولا تقوى صلوة الفرض على الرحلة
 لمرض وتقصير لعذر المطر والوحل كما مر ويومي بركوع وسجود من كان بالماء
 والطين ولا يمكنه الخروج كمصلوب لم يوط على خشبة ولا يسجد الغريرت
 على متن الماء ان امكن والا فيومي وقال الاحناف ان امكن الغريق الصلوة
 بالماء بلا عمل كثير لزمه الاداء والا لا الذي يخاف ان قام بطوبى بركة
 او دوران راسه وسقوطه او يجرد المأشردا كان لو صلى قائما سلس
 بوله او تعذر عليه الصوم صلى قاعدا ويجوز له الاستناد في المقعود ايضا
 الى وسادة او انسان اذا تعذر دون الاستناد ويجلس على اى هيئة شاء و
 يندب له التربع ان امكن وان تعذر قيامه بقدر قراءة الفاتحة والسورة
 قام واقتصصر على الفاتحة وان لم يقدر عليه بقدر الفاتحة يصلى قاعدا وعند
 الاحناف يقوم ولو قدس آية او تكبيرة وقال بعض اصحابنا به ولو اشتد على
 المريض تعدد الركعات والسجودات لم يضر في دماغه او نفاسه بل يحقه يجوز له
 ان يودعها بتلقين غيره وقيل تسقط عنه الصلوة ولو صلى الفرض في فلك جار او
 عجلة دخانية او مركب هو اى قاعدا بلا عذر وهو لا احتمال السقوط بالحركة ودوران
 الراس وقيل لا يجوز الا بعذر وان كانت السفينة مربوطة بأشيط فان امكنه
 النزول على الارض ينزل ويعلى على الارض والا فيصلى فيها ويكفى له الاستقبال
 عند التحريم فقط فلا بأس لو تحركت بالامواج الى جانب آخر والمربوطة بلجة البحر
 كان الرعي يحركها شديد الحكمها حكم السائرة والافكا لو اقفدة لا يجوز فيها الفرض
 قاعدا بلا عذر وكذا العجلة الدخانية الواقفة والمركب الهوائى المستقر في

محلله اما ان كان متحركا بالهواء فله حكم الساري ولو زال عقله ببيع او خمر او
 دواء لزمه القضاء بخلاف الاعماء فانه لا قضاء فيه ولو قطعت يداه وحل
 من المرفق والكعب وبوجهه جراحة صلى بغير طهارة ولا يعيد وقيل لا صلوة
 عليه وقيل يلزمه غسل موضع القطع ولو امره الطبيب بالاستلقاء لنزع الماء
 من عينه صلى مستلقيا بالاجماع ولو كان تحت المريض ثياب نجسة وكلما بسط
 شئ تنجس من ساعته صلى على حاله وكذا لو لم تنجس لانه يلحقه مشقة بتحركه
 اما اذا كان الرجل مجروحا ودمه جار يتلوث به الثياب في كل ساعة فيصل في
 هذا الحال بالطريق الاول عندنا لان الدم غير دم الحيض ليس تنجس عندنا
 وخروجه لا ينقض الوضوء وكذا عند الاختلاف لمكان العذر والعجب من
 بعض المشايخ الاجلة حيث جوزوا ترك الصلوة في هذه الحالة +

على
 اي تقدير
 ونحوه

باب سجود التلاوة

سجود التلاوة سنة ونشرع في خمس عشر موضعا من القرآن منها سجدة
 ص في الحجر سجدتان وتسن للقاري قراءة مشروعة وتلك المستمع
 ان سجد القاري والسامع مخيرا اما اذا كانت القراءة غير مشروعة لقراءة
 الجنب والحائض والسكران والساحي والناثم وما علم من الطيور كالبيغاء
 والهمزة ونحوها وكذا الفونوغراف والليفون وبغير العربية اذ في نحو سر كوع
 وسجود وتشهد وصلوة جنازة فلا تشترع السجدة سواء سجد القاري ام لا
 اما لو قرأ وبلغ الصوت بتليفون فتشترع السجدة ومن القراءة المشروعة

القراءة بين يدي المذنب وكذا قراءة الملك والجن والعبيد المميز والامارة
 والخطيب ونحو ذلك واختلت في الكافر والحق انه لا يسجد لقراءة ولو كانه خير
 اصل لها وهل يسجد لقراءة نفسه والظاهر انه يسجد واذا لم يسجد لقارى
 فهل يسجد السامع والمستمع والظاهر انهما لا يسجدان وقيل يندب لهما
 السجود ولا يتأكد وان قرأ آيتها في الصلوة يسجد لقراءة نفسه ندبا
 فان كان اماما يسجد المقتدى بسجود امامه فقط وان لم يسمعها لاجل
 البعد او الطرش او اسرأ القراءة وسواء قرأ بدلا عن الفاتحة بجزء
 او غير بدل ولو قرأ غير الامام آية السجدة فلا يسجد الامام ولا موثقه
 ولا المنفرد فان سجد عالما عامدا لا تبطل صلوته وقيل تبطل ولو قرأ المقتدى
 آية السجدة حاله الاقتداء فلا يسجد لنفسه لا في الصلوة ولا بعد ها فان
 سجد في الصلوة عالما عامدا اثم ولا تبطل صلوته وقيل تبطل ولو تبين ان
 امامه محدث فلا يسجد بسجده لانه كما يسجد لقراءة الاجنبي فان سجد الاجنبي
 ولم يسجد المقتدى اثم ولا يبطل صلوته وقيل تبطل ولو قرأ المقتدى فسمعه
 الامام لا يسجد الامام ولا موثقه الاثر السامع فان سجد يسجد معه المقتدى
 وقيل يبطل صلوة الامام والمقتدى لانه يودي الى انقلاب وضع الامامة واذا
 قرأها من في الصلوة وسجد وسمعها من ليس في الصلوة سجد استحبابا
 ولو كان قدام القارى او عن يساره او سمعها من متنفذ ولو سمعها من في الصلوة
 من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجد في الصلوة ولو سجد فيها عالما عامدا اثم
 ولا تبطل صلوته وقيل تبطل ثم يندب له ان يسجد اذا فرغ من الصلوة ان لم يسجد

فيها أما إذا سجد فيها فهل يسجد بعد الصلوة أم لا فيه قولان ومن سمعها من
 مصل فاقترى به في تلك الركعة أو في الأخرى بعد ها بعد ما قرع من سجود
 فلا يسجد عليه وإن اقتدى به قيل أن يسجد ها يسجد معه والمصلي إذا ترك
 سجدة التلاوة لا يتداركها بعد الصلوة ولو كرر آية السجدة في مجلس أو
 مجلسين يسجد بكل منهما أحقب سببه وكذلك لو كرر في ركعة ولو لم يسجد
 للاداء كفته سجدة واحدة ولو كررها الف مرة سواء اتحد المجلس أو تعد
 ولا فرق بين قرأتها في صلوة الجهر أو صلوة السر وإذا اراد السجود نواها سواء
 كان في صلوة أو ليس فيها شريك للحوي يكبر رفع يديه ولا يكبر للرفع ولا
 تشهد ولا سلام لها وتجويز على غير وضوء وتستحب الطهارة لها وكذلك
 الطهارة في الثوب والمكان ويقول فيها ما يقول في السجدة الصلوتية أي
 سبحان ربّي الأعلى وليس أن يقول فيها سجد وحى للذي خلقه وضوءه وشق
 سمعه وبعده عجله وقوته فتبارك الله أحسن الخالقين وتجويز على الدابة
 ولو أجامع وليشترط لها استقبال القبلة والمخالف توحيها إذا سمعتها ويكره
 أن يقرأ السورة في صلوة أو غيرها ويدع آية السجدة ولا بأس أن يقرأ آية السجدة
 ويدع ما سواها ولا يستحب أخفاؤها على السامعين خلافا للاحناف ولا بأس لو
 تعمق قراءة آية السجدة في الصلوة ليسجد خلافا لبعض الشافعية والتسبيح
 واجب فيها عند نالها في السجدة الصلوتية ولا يكرهه للإمام قراءة السجدة
 في الصلوة السرية وقيل يكره ويلزم المومئ متابعة إمامه لو سجد فيها ولا يتخير
 وقيل يتخير وليسجد الرجل لقراءة المرأة والخنثى ويسجد رجل وخنثى وأنثى

للتلاوة رجل أصم ومن وصي ميمزولين سجود الشكر عند سجود النعم والنداء
 النعم وهي سجدة التلاوة في التكبير والتسبيح وعدم اشتراط الطهارة ولا
 يجوز لها أنفس والجانب كسجدة التلاوة وإن سجد للشكر في الصلوة عامدا عالما
 أنه ولا يتقبل صلواته وقيل بطل ومن رأى مبتلى في دينه سجد بحضوره وأن
 مبتلى في دينه سجد بغير حضوره والسجدة مع قطع النظر عن الصلوة عبادة
 مستقلة إلا أنه لا يشترط لها الطهارة ويجوز أدائها على الرأحة ولو بلا عذر
 ولا يكفي يد لها الركوع ولو في الصلوة وعن بعض الأحناف أنه يكفي لو في الصلوة
 والمرغوب يوديعا أياء ولو تلاها أو سمعها وهو صحيح أو نزل ثم مرض أو ركب
 يجوز أن يوديعا أياء أو على المركب ولو ترك التسبيح فيها لم تجز ويعيد ولو جبه
 عندنا كما مر وإن قرأ آية السجدة وهو نائم ثم أخبره رجل بعد أن استيقظ
 لا يسجد وكذا من سمعه من نائم كما مر وكذا المغمى عليه والمجنون وكذا إذا
 سمع من الصدى ويجوز التراخي في أدائها إن لم يكن صلوة ويكفيه أن يسجد
 عددا ما عليه بلا تعيين ويكون موديا ولو سمع آية السجدة من قوم من كل واحد
 منهم جزءا أو حرفا لم يسجد ولو قرأ خمس عشرة آية السجدة كلها فالأولى أن
 يسجد لكل واحد منها ثم يقرأ الآية الأخرى ولو سجد خمس عشرة سجدة بعد أن
 قرأها كلها جائز ولا يكره للإمام قرائتها في جمعة أو عيد ولو تلا على المنبر ينزل و
 يسجد ويسجد السامعون +

باب صلاة المسافر

فرض المسافر من الرباعية تركعتان لا يجزيه أقل منهما ويتأكد أن له فان

صلى اربعاً اجزائه والخمس عندنا انه لا إعادة عليه ولا اثر وقيل ان الاجزاء
 مكروهة له والاصح عندنا ان القصر افضل ولا يجوز القصر في الثمانية والثلاث
 ومن قصد الى محل يسقط عنه وجوب الحضور للجمعة او ما يسي في القرية سفر
 شرع له القصر وقيل لا يجوز في اقل من اربعة برد اما اذا لم يقصد محله
 معيناً كالغائتة والثالثة والسابع فلا يجوز له القصر اتفاقاً واول السفر مقارعة
 عمران البلد لا فناءه واذا رجع انتهى سفره من حيث ابتدأ ولو سافر لبلد
 معصية يجوز له القصر وكذا اذا سافر للنزعة والفرجة وقيل لا يجوز في
 سفر المعصية ومن نوى الاقامة اكثر من عشرين يوماً اتم من حين
 وصوله او نيته بعد وصوله وقيل اكثر من اربعين يوماً ما هي في قصر
 متروك او غير متروك وقيل ان كان غير متروك ونوى اكثر من اربع ليس
 فيها يوم دخوله وخروجه اتم واختاره الشوكاني والمسيدي من اصحابنا
 وان كان متروكاً يتوقع قضاء حاجته ونحوها في قصر الى عشرين يوماً وقيل
 ثمان عشر يوماً وقيل اربعة ايام وقيل ابداً ولو اقام سنين كن حبس ظمناً
 او بمطر او مرض او تلج او برد ولو خرج من موضعه مسافراً اتم نوى الرجوع انقطع
 سفره ان كان من البلد على اقل من ثلاثة اميال وهل يقضى ما صلاها قصر
 قبل النية ام لا المختار انه لا تجب عليه الاعادة ولو كان لمقصد طريقاً
 واحد طويلاً ولاخر قصيراً فسلك الطويل عامداً لغير غير القصر قصر ولا
 كما لو سلك القصير الذي دون مسافة القصر فانه لا يقصر والعبرة بالمسافة
 لا بالطول فلو قطع مسافة يوم في نحو ساعة بالكثير امة او بنائيد الجنة او بالمرء

مع
 تدرج النوازل
 بما زاد على ميل
 وقيل ما زاد على
 من سفر اتم ثلثة
 اميال ١٢

الدخاني (كالربيل والموتركاس وديرشپ) يقصر ولا يفرق بين السهل والجبل ولا
 البر والبحر ومن خرج متابعاً لغيره ولم يعلم مقصده لم يقصر قبل بلوغه ثلاثة
 أميال فلو قصر المتنوع العالم فهو كما لو اعلمه بالسفر اتفاقاً وإذا نوى التتابع مسافة
 القصر دون متبوعه صحت نيته لكن نحو العبد والزوجة إذا أعصوا السيد
 والزوجة أما الممنوع عن فعل مختاراته حاشى لا يستقل بنية السفر ولا الإقامة
 اتفاقاً والعبرة في الرجوع عن السفر بنية التتابع وفعله إلا الماسور ونحوه
 ممن مانعه محسوس وفي الإقامة نيته مطلقاً ومضى المدة المضروبة للقصر
 وأصل الغزو إذا نوى الإقامة بأرض العدو ولاكثر من عشرين يوماً أو كذا
 بأرض أهل البغي فإن كانوا محاصرين لكفار أو لأهل البغي فلكل حيث لا خوف ولا
 فسيأتي في بابه ولو اقتدى المسافر بأهل القصر خلف متم فالأفضل للمقتدى
 الإتمام ولا يجب عليه وقيل يجب عليه الإتمام وإذا صلى المسافر بالمقيمين
 سركتين سلموا تموا وليس أن يقول لهم اتموا فاقوم سفر ومن استوطن غير
 وطنه الأول تاركاً لأول وطنه الثاني يتم إذا بلغه ويقصر في الأول اتفاقاً
 وإذا اجتاز ببلد له فيه نروجة أو تزوج فيه أقروا فأتته السفر تقضى فيه
 سركتين اتفاقاً ولو غلغل بين السفرين إقامة ولو شرع قضاءها في السفر فبلغ وطنه
 أو نوى الإقامة بعد أن أتى بركة منها أضاف إليها الثانية فقط ولو قضى
 إقامة السفر في الحضرة فتم أي صلى أربعاً إن كان وقتها بعذر وكذا إن ذكرها
 في السفر ولكن لو بين منه ما يسع ركعة وكذا إن كان وقتها بلا عذر قلنا
 بعمدة القضاء فالحجور ولو نوى الإقامة أثناء الصلاة يتم اتفاقاً

فأتمته الحضر هي ما فاتت فيه كلها وما أملكه ان يصلي فيه منها ركعة ان
فاتت بعذر و ذكرها في السفر فيقصر ولا يجب عليه الا تمام وان فاتت بكذا
تصاها أربعاً في السفر او الحضر اذا قلنا بعينه القصر وفاقا لجمهور ولاستن
للمسافر صلوة الرواتب الا البحر والوتر من صلاها فلا بأس غير ان الاول تركها
في السفر اقتداء بالنبي الكريم صلى الله عليه وآله وسلم وبين للمسافر ان يجمع
بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء تقديم او تأخير او تجوز للمقيم بعذر
كمرض او مشقة او حاجة دينية او دنيوية وبلا عذر أيضاً عند البعض من
اصحابنا وقيل بشرط ان لا يتخذ عادة والتفريق افضل له وهي السنة الثابتة
المستمرة المنقولة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمسافر قبل وقت الاول فالتأخير
افضل والا فالتقديم والافضل للمساكن وفيهما في السفر ترك الجمع ويجب في
الجمع تقديم الاول فلو صلى الاول فبان فسأدها فشرط في الثانية لم تنعقد
الثانية ولو شرط في الثانية ثم بان فسأد الاول او بان فسأد الاول بعد
الفراغ منها اجزأته الثانية واعاد الاول فقط ولو بطلت الثانية او بان فسأدها
بعد السلام أعادها فقط ولا يعيد الاول وكفى التيمم الواحد للصلوتين
كالوضوء والتأخير بلا قصد جمع وقيل بشرط النية فتصير قضاء اذا اخرها
بلا قصد ولو جمع تقديم فاقام قبل ان ينقضي وقت الثانية لا يعيد الثانية ومن
الراجح اذن الاول واقام واقام فقط للصلوة الاخرى وقيل يجب باقائين بدون اذان ولا يعيد من قصر
بشرطه ثم خرج كل استكمال المسافة لان العتبية المسافة الحقيقية اذا مر المسافر بوطنه ولو لم يقم فيه
اولم يكن له بها حاجة فانه يتم هناك ولو دخل وقت الصلوة في الحضر وهو

ع
اي القام
مر

يريد السفر فسافر قبل ان يصلي يجوز له القصر لان الاعتبار في تغيير الفرض
 لا آخر الوقت وقيل يجب عليه الاتمام ولو شرع الصلوة في السفر وهو ركب
 السفينة او المركب الدخا في بلغ وطنه في أثناء الصلوة فانه يتم ولو شك في
 انه نوى الإقامة عند التحريم او لا فانه يتم كما لو نوى القصر عند التحريم ثم
 رخصه ولو نوى في الصلوة انما كقطع الطريق ونحوه فلا يجب عليه الاتمام كما لو
 سافر بنية المعصية ويجوز الجمع للمرضعة اذا لحقتها مشقة في التطهير عند
 كل صلوة وكن المستحاضة والعاجز عن الطهارة بالماء او التيمم لكل صلوة
 والعاجز عن معرفة الوقت كاعشى ونحوه كما لمطهر والمخالف على نفسه او حرته
 او ماله والمستغل بشغل سيجر ترك الجمعة والجماعة مثلاً لو ترك الجمع ليعيقه
 عن معيشة يحتاجها لنفسه او اهله ولا يمكنه الكسب بوسيلة اخرى وكذا
 يجوز الجمع عند وجود ثلج او برد او جليد او دحل او ريح شديدة باردة
 او مطر بل الثياب فيجمع في بيته او في مسجد طريقه او محله وان كان مقيماً
 فيه ولا يشترط لصحة الجمع اتحاد الامام والمأموم فلو صلاهما خلفت اما من
 اى كواحدة خلفت امام او صلاهما بمأموم الاولى وبمأموم آخر التامية او صلاهما
 خلف من لم يجمع او صلى احدهما منفرداً والاخرى في جماعة او صلى اماماً
 بمن لم يجمع صح ذلك كله لكن متى ذكر انه نسي من الاولى ركناً او من احد حصصها
 ونسيها أعادها ان بقي الوقت والاتقناهما مرتباً وان بان انه من الثانية أعاد
 فقط كما مر ويجوز الجمع بين الجمعة والعصر جمع تعديهما بين الظهر والعصر
 منعه الشوكا في من اصحابنا ولا يجوز جمعهما تأخيراً بالاتفاق اذ لم ينقل عنه صلح

تأخير الجمعة عن وقت الظهر ولو قصد السفر وهو كافر ثم أسلم فإنه يقصر
 ولو خرج للسفر ولم يبلغ إلى مسافة تسمى بالعرف سفر أفنوى الرجوع يتم بغير نية
 العود وتعم نية الإقامة في كل موضع حتى في العمراء من أهل الأخبية وغيرهم و
 إذا قصد المسافر الانعام عند التحجير وقبل أن يجلس للتشهد الأولى ثم ترك
 التشهد الأولى ناسياً تمت صلاته وليسجد للسجود وإن تركه عامداً لين له
 إعادة الصلوة أما عند الإخوان فتبطل صلاته وتصح اقتداء المسافر بالمقيم ولو
 بعد الوقت ولو في الصلوة الرباعية تجاوز اقتداء المفترض بالمتنفل خلافاً للأحناف
 ولو خرج السلطان من قاعدة مملكته إلى مملكته المحرسة يقصر ولو ظهرت الخافض
 وبقى المقصد مأثلاً من مسافة القصر فإنها تتم ولكن الصبي إذا بلغ وكافر إذا ^{سقط}

باب الجمعة

تصح الجمعة في كل موضع تعم فيه سائر الصلوات فتصح في البلد والقرية والعصا
 والبيت وتجب على كل مكلف حر ذكر عاقل بصير مقيم بكمريض أو عذر في جماعة و
 أقلها أماً ومقتدى ومن كان خارجاً على إقامتها بحيث يسمع النداء وجب
 عليه السعي إليها ولا يشترط لها حضور الإمام أو نائبه ولا وجودهما ولا أمرهما ولا
 إذن الحاكم أو الباشا أو القاضي ولا المصود ولا دار الإسلام ولا أربعون رجلاً وقتها
 من حين ارتفاع الشمس قدر ربع إلى انتهاء وقت الظهر وقيل لا تجوز قبل الزوال
 فإذا خرج الوقت قبل أن يدرج منها ركعة أو نحوها ظهر أو إذا أدركها منها ركعة
 أو نحوها جمعة ومن أدرك مع الإمام ركعة منها فقد أدركها اتفاقاً وكذلك

على
 رأى من أدركت
 الصلوة

لو اقتدى بهذا المسبوق أخروا درك معه ركعة ثم دوكر هكنا علم جرا اما
 لو ادرك مع الامام اقل من ركعة ففيه خلاف والخيار انه ادرك الجمعة اذا
 اقتدى به قبل التسليم ولو اقتدى به في سجدة السهو فيتمها ظهرا وقيل يتمها
 الجمعة وقيل ان سجد الامام قبل التسليم يتمها الجمعة والا فظهره ولا تقام الجمعة
 الا بتقدم خطبتين قبلها فلا تقع بدونهما وقيل بعدم اشتراط طهر الصلوات
 واختار الشوكاني والسيد من اصحابنا ولا تكون الخطبة مخزومة الا اذا اشتملت
 على ذكر وتذكير بحيث تسمى خطبة ولا متعين لها الفاظ مخصوصة ويشترط تصديرا
 بحمد الله ثم الشهادتين وما سوى ذلك فمندوب كان يخطب على مرتفع او منبر و
 يسلم على من قرب من المنبر ثم يسلم ثانيا اذا اصعد المنبر واتل عليهم وجلس و
 اذن الموزن ويعتمد على عصا وفخة او قوس ويخبط قائما ويجلس بينهما ولا
 يرفع يديه للدعاء بينهما واي في الخطبة بليغة بالعربية ان كان اكثر السامعين
 عارفين بها والا فينبغي التذكير بلسانهم ويقرأ فيها شيئا من القرآن ولو قرأ
 سورة فاتحة او شيئا من سورة براءة فهو احسن ويقصر صرا ويطول الصلاة
 ويقول في الخطبة اما بعد ويجد في الموعظة ويرفع بها صوته واذا دعا فيها
 رفع السبابة فقط ويكون متطهرا عن الحدث وطاهرا عن الخبث ولا بأس
 بالكلام فيهما وبينهما وبين الصلاة المصلحة وذكر الخلفاء فيها لم ينقل عن
 السلف الصالحين تركه اذ في استحسانه المتأخرون من غير دليل وكذا ذكر
 السلطان ووصفه بما ليس فيه حتى كرهه الاحناف قال صاحب الدرر ديكرة نحو
 وصفه بما ليس فيه كقول الخطباء في زماننا السلاطينهم الظالمين الفاسقين

السلطان العادل وعاثان البرين والحجرين وخليفة المسلمين وانشأ ذلك مع انه ليس في ايديهم
بمرد واحد ولا تصح خلافهم بخزان يقرأ بعد النعابة في ركعتيها ما شاء من القرآن العسا فاد
بجهم بالقرائة ولا فضل ان يقرأ في الاولى بالجمعة والا على وفي الثانية بالمنا فحين
او الغاشية ويستحب ان يقرأ في صلوة الصبح من يومها ليرتيل السجدة وهل الى
على الانسان حين من الدهر ولا باس لود او م عليها وقيل تكره المداومة
لئلا يظن الوجوب ومن كان مصليا بعد الجمعة فليصل اربعاً في المسجد او
ركعتين او ست ركعات في بيته وليس لها قبلها سنة راتبة ويستحب ان يعلى
من التطوع المطلق ما شاء حتى يخرج الامام ويجب الفل لمن اراد حضورها
ولا ينس ويسقط الوجوب بالمرض والعذر او المشقة او خوفها او خوف فوات
الخطبة او بعضها وكذا ان شغل عنه اولسيه وليس ان ينظف ويد من
وتطيب يتزين باحسن ثيابه وان بكس ويقصد ما شأ بسكينة (ولوراج
راكبا جاز) وان يدنو من الامام معها استطاع بلا اذى ولا يتخطى رقاب
الناس ولا يفرق بين اثنين ولا يشترجا لسا عن محله فمروا تركوا بين ايديهم
مخلا خاليا ولم يجز الدا خل محلا يجلس فيه فيشير اليهم ان يتفسيوا وتراصوا
بسد الخلل فان لم يفعلوا يجوز له التخطي ويستحب ان يشغل قبل خروج الامام
بصلوة او ذكر واذا جلس الامام على المنبر استقبله فاذا شرع في الخطبة
وجب الانصات وحرم الكلام ولا تشرع حينئذ صلوة الاتية المسجد فمن جاء
والامام يخطب فليرك ركعتين وليتخير فيه ما يشاء يجلس ويسمع الخطبة ويستحب
تجديد المسجد يوم الجمعة ويستحب ان يتفرغ في يوم الجمعة للعبادة وان يكثر منها

وليستها من الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن يقرأ فيها سورة
 الكهف وفي يومها أكله وأفضل ومن صلى الظهر قبل صلاة الناس الجمعة ولا
 عذر له أكثر ولم يجزئهم من فرضه فتكون صلواته لغيره ويلزمه حضور الجمعة
 فإن لم يدر كم صلى حينئذ الظهر والمعدومون إذا صلوا الظهر في المصرد
 نحوه فلا تكرر لهم الجماعة ويندب لهم إخفاؤها والجمعة في يوم العيد رخصة
 مطلقاً لأهل البلد وغيرهم فإن شاء صلى العيد والجمعة كليهما وإن شاء
 صلى العيد فقط ولم يصل الجمعة وفي سقوط الظهر خلاف والحق جواز تركه أيضاً
 أما إذا سقطت الجمعة بوجه آخر من الوجوه المسوقة لم يجب على من سقطت
 عنه أن يصلي الظهر وهو مختار ما من الشوكاني والذي رخصناه في الهدى عدم
 سقوط الظهر إلا بصلوة العيد يوم الجمعة ولا تجب على امرأة وحنث وعبد
 ومسافر ومرضى ومبى فلو اشتركوا في الجمعة تجزئ عنهم ويسقط عنهم
 الظهر واختلف في أنه إذا لم يكن مع الإمام إلا واحد منهم أو أكثر هل يقع
 الجمعة أم لا والظاهر الصحة لوجود الجماعة وقيل لا يقع إلا إذا كان معه
 رجل يجب عليه الجمعة ولو شرع الإمام في صلاة الجمعة ثم نفر المقتدى قبل
 أن يصلي ركعة يتمها ظهر أو كنك أن لم يكن الاستماع الخطبة أحد ثلثهما
 رجل حين التحريم للصلاة وكذلك كان حين الاستماع رجل ثم نفر حين التحريم
 وجاء آخر فامتنى بالإمام وقيل نعم في الأخير على ما اختاره الشوكاني
 والسيد من عدم اشتراط الخطبة ولو خطب الصبي المميز أدام في الجمعة
 صحته وكذلك لو خطب المسافر أو المريض أو العبد أو امرأة ما لو خطبت المرأة

او الخنثى فلا تصوم وكذا ان امتا وقيل ان امت المرأة نساء ولو لم يكن فيها
 رجل وخطبت تصوم وتسقط عنهن الظهر ولا بأس لو خطب رجل وام آخر
 وقيل بكراهة ويباح الكلام اذا سكك الخطيب او شرع في الدعاء وتصح اقامة
 الجمعة والعيد في أكثر من موضع واحد من البلد والقرية ولا يجب الانصات
 على البعيد الذي لا يسمع الخطبة ويتباح له الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 الا اذا كان مستترا وكذا تلاوة القرآن وقيل لا يتباح ويجب الانصات اما اذا
 قرأ الخطيب صلوا عليه وسلموا تسليما فيصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بالاتفاق
 ولا يسلم من دخل في حاله الخطبة ويجوز تأمينة على الدعاء وحده خفية
 اذا عطس وتشميت عا طس ورد السلام لفظا ولا يصلي بعد الجمعة الفريضة
 الاحتياط على اى اربع ركعات بنية آخر ظهر كما يفعلها المجملون من الاحناف
 ولو خطب وهو محدث جائز مع الكراهة وقيل لا يجوز لان الخطبة بدل عن
 الركعتين ويجوز بعرفات خلا فالاحناف ولو خطب قبل الوقت وصلى فيه
 لم تصح وكذا اذا خطب بعد الصلوة ولو خطب وهو جنب جائز وقيل لم يجز
 قال الاحناف لو خطب جنبا ثم اغتسل وصلى جائز ولو خطب وعليه نجاسة
 ثم ازالها وصلى جائز بالاتفاق وينبغي الموالاة بين الخطبتين وبينها وبين
 الصلوة والفصل اليسير لا يضر ولو يكلام او اكل او غسل او وضوء اما لو طال الفصل
 بان رجع بيته فتعدى او جامع ثم اغتسل فيعيد الخطبة وتجب الجمعة على الاعور ولو
 لوجود البصر فيه والثرقية المتعارفة في زماننا بدعة وكذا الترضي عند ذكر الاحناف
 قال صاحب الدرر من الاحناف انها مكرمة اتفاقية وكذا الدعاء للسلطان جهرا

يجلد الله ماله أو انصر عساكرة ونحو ذلك وإذا دخل البدي موفعا تقام فيه الجمعة
 وسمع النداء لمن مته الجمعة ولو سمع النداء وهو يأكل تركه ان خاف فوت الجمعة
 أو المكتوبة لأن خاف فوت الجماعة وقال الأحناف لا فضل جلن الشعر وقلم الظفر
 بعد ما ولم نجد لهذا دليلا بل القياس يقتضي أن يكون تقديمهما أفضل وفيها
 ساعة لا يؤاقتها مسلم ليسأل الله عز وجل خيرا إلا أعطاه آية وهي ما بين أن مجلس
 الصلاة على المنبر إلى أن تقضى الصلوة أو حين تقام الصلوة إلى الانصراف
 منها وفي رواية أنها بعد العصر وقيل آخر ساعة من يوم الجمعة ويوم الجمعة فضل
 من ليلتها يكبرها فرادة بالصوم ومن مات فيه أدنى ليلته امن من أسوأ
 وحذاب القبر وكبره السفر يوم الجمعة قبل الصلوة أما بعد ما فلا يكبره التفضل
 فيه عند الاستواء وإذا اجتمعت صلوة الجمعة أو العيد مع صلوة الجنازة و
 الكسوف والاستسقاء فيقدم الجمعة أو العيد فيصلى الجنازة ثم الكسوف ثم الاستسقاء
 ومن ترك ثلاث جمعات بغير حذر كتب من المنافقين أو طبع الله على قلبه وإذا
 لم يستطع الرجل أن يسجد يوم الجمعة على الأرض فليسجد على ظهر أخيه

باب العيدين

لتسن سنة مؤكدة وقيل تجب صلواتها على من تجب عليه الجمعة وجوب عين
 لا كفاية وهي كالجمعة إلا أن الخطبة سنة فيها بعد الصلوة فمن شاء جلس وسمع
 الخطبة ومن شاء لا يجلس ويروح بعد الصلوة وتس فيها خطبتان كالجمعة يقتضيهما
 بالحمد لله لا بالتكبير ويكثر التكبير بين أصناف الخطبة أي اثنا عشر وينبغي أن يخرج

لصلوة العيد خارج البلد الى المصلى ولو صلى بعذر في مسجد البلد جاز وقيل يجوز
 لصعقة الناس وقيل يجوز بغير عذر أيضاً ويستحب غسل لصلوة العيد قبل الخروج
 ونقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الصحابة بأسانيد جيدة ولا يضر
 الخل بالحدث بينه وبين الصلوة ويستحب التعليل باحسن ثيابه والتطيب والكل
 تمرات قبل صلوة الفطرا ما في الاصحى فالسنة فيه ان لا يأكل حتى يرجع من
 المصلى فيأكل من اخصيته ويستحب ان يخرج ما شأه كبراً جهر في الطريق حتى يبلغ
 المصلى ولا يستغل قبلها ولا بعد ها بل يجلس مكبراً الى ان يخرج الإمام فيبدأ
 بصلوة العيد بلا اذان ولا اقامة فيصلي ركعتين يكبر في الاولى سبع تكبيرات
 بعد تكبيرة الاحرام وبعد الاستفتاح قبل التعوذ ويسكت بين كل تكبيرتين
 سكتة يسيرة ويرفع يديه مع كل تكبيرة ويرسلهما ولو حمد الله واثنى عليه صلى
 على النبي صلى الله عليه وسلم بين كل تكبيرتين جاز وروى هذا عن ابن مسعود ثم اذا انقضى
 التكبيرات يضع يمينه على شماله على الصدر ويقرأ فاتحة الكتاب ثم سورة
 ت او سورة الا على جهر فاذا فرغ من القراءة كبر وركع ثم اذا اكمل الركعة
 وقام من السجود كبر خمساً متوالية فاذا اكمل التكبير استعاذ واخذ في القراءة
 ويقرأ اقربت الساعة او الغاشية بعد الفاتحة ولا ذكر عقيب التكبيرة
 السابعة في الركعة الاولى وعقيب الخامسة في الثانية وان نسي التكبير
 او تكبيرة منها يسجد للسجود وقيل لا يسجد كما لو نسي دعاء الاستفتاح ولا يابا
 لو خطب على الرحلة في المصلى او على مكان مرتفع او دكان او منبر مبني من
 اللبن والطين او من اللبن والجص اما خارج المنبر بصلوة العيد فبدعة

على
 في فقه الخليفة انه
 يقول بين كل تكبيرتين
 الله اكبر كبيراً واهملاً
 كبيراً وسجناً لله
 بحمده سبحانه واهملاً
 وعلى الله وعلى محمد النبي
 واله وعلى اله وسلم
 تسليماً كثيراً

احد ثعالب مر دات ويستحب في العيدين اخرج النساء حتى ذوات الحنث ومن العوائق
 والحين تاما الحين فيقولون الصلوة ويشهدون الحنث ودعوة المسلمين وقالت
 ام عطية يكبرن بتكبيرهم فان لم تكن عند احد من جلاب قسنعيرها من
 اختها وتخرج ويكره حل السلاح الى المصلى الا الحاجة او خوف وتسحب الخالفة في
 الطريق في الذهاب والاياب وقتها من حين ارتفاع الشمس قد رجع الى
 الزوال ويستحب التجيل في الاضحية والتأخير في الفطر والاكتفاء من التكبير ^{لتنهيل}
 من يوم عرفة الى آخر ايام التشريق وليس له وقت معين فيكبر في كل وقت
 يتيسر له قبل الصلوات وبعد ها ولم يثبت تعيينه بعد ومخصوصا وقت
 مخصوص كما ذكره الاخانات من انه يجب عقب كل فرض ادى جماعة من فجر عرفة
 الى عصر العيد او الى عصر آخر ايام التشريق ويستحب ان يبين احكام صدقة
 الفطر في خطبة الفطر واحكام الاضحية في خطبة الضحى ويعظ النساء ويأمرن
 بالصدقات والزكاة ولا يجب الاضحية في خطبة العيدين وقيل يجب كما في
 خطبة الجمعة وتصح الصلوة اي في القرى والبيوت وتصوم افراد اذا لم يدر كه
 مع الامام فتصلها المرأة والحنتى في البيت وتقدم على صلوة الجماعة كما مر
 ولو خر بعد زوال الزوال من الغد فتكون اداء لا قضاء وقتها في اليوم الثاني
 كما في اليوم الاول فلو زالت الشمس في اليوم الثاني وهو لم يدر كركعة منها
 فانت وتكون قضاء كما لو صلاها بعد ايام ويجب قضاءها ان تركها عمدا او بعد ز
 وقيل لو تركها عمدا فلا يقضى ولو نسيتها او نام عنها فيوديعها اذا ذكرها وتكون اذا
 لا قضاء وصفة التكبير الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر

ولله الحمد اود الله اكبر الله اكبر الله اكبر كبيراً يستحب الاجتهاد في اعمال الخير
ايام عشرة ذي الحجة من الذكر والقيام والصدقة وسائر اعمال البر ولا يصوم
يوم الفطر ويوم الاضحي وايام التشريق لانها ايام اكل وشرب وبغال واجتماع
الناس يوم عرفة ووقوفهم تشبيهاً بنوح بيت الله ليس بشئ بل هو بدعة
يجب النهي عنه والمصافحة والمعاناة بعد صلواتي العبد بن مكروه حتى يصح
به الاحناف في كتبهم وكذا بعد كل صلاة لانه من شعائر الراد انقض نحو كلاً
بالتهنية والانشاء وتولهم فيما بينهم تقبل الله منا ومنكم اعيدكم
سعيد وامثال ذلك وتجوز صلاة العيد خلف المريض او المسافر والمعدوم
ممن لا تجب عليه ولا تجوز خلف المرأة نهر لوامت امرأة النساء وحدث من
وخطبت لمن فالظاهر الجواز ويستحب ان يودي صدقة الفطر قبل صلاة
الفطر كما سيحكي +

باب الكسوف والخسوف

الكسوف ذهاب ضوء الشمس والخسوف ذهاب ضوء القمر وصلواتهما واجبة
عندنا وقيل سنة وهو الرأى من غير خطبة بلا اذان واقامة ولا باس ان ينادي
الناس فيهما ان الصلوة جامعة ووقفها من ابتداء الكسوف والخسوف الى ذهابها
ولا تشترط فيها جماعة ولا تقضى ان قامت لغوات محله وهي ركعتان يقرأ في الركعة
الاولى منها بجزء الفاتحة وسورة طويلة ثم يركع ركوعاً طويلاً ثم يركع فيسمع ويجد
ولا يسجد بل يقرأ الفاتحة ايضاً وسورة طويلة دون الطول الاولى في القيام

ثم يركع ركوعاً طويلاً دون الركوع الأول ثم يرفع فيسمع ويحمد ثم يسجد سجدة
 طويلاً ثم يركع الركعة الثانية كالأولى ثم يشهد ويسلم فان فرغ من الصلوة قبل
 الخللاء فلا تعادل يذكر الله ويدعو ويجوز ان يأتي في كل ركعة منها بثلاث ركوعات
 او اربع او خمس لو ردد صاعن النبي صلى ولا يزيد على خمس ركوعات والركوع الثاني
 من كل ركعة سنة فيسجد ان تركه سهواً ولا يسجد ان ترك الثالث او الرابع او
 الخامس سهواً ولو ترك ما بعد الركوع الاول عد الا تبطل صلوته ويندب فيهما
 الدعاء والتكبير والقصد والاستغفار ولا يسن الصلوة لآية غير الكسوف
 والخسوف كظلمة نهاراً وضياء ليلاً او ريح شديدة او صواعق او ثلج او مطر أو هين
 او طاعون او وباء او ناس وتشرع للزلزلة الدائمة تركعتان مع ست ركوعات
 واربعة سجدة كما مر +

باب صلوة الاستسقاء

وهي سنة عند الجذب او الخط او غور ماء العيون والانهيار وقتها
 وصفتها واحكامها وقد مرها كصلوة العيد الا انه يجوز فيها ان يخطف قبل الصلوة
 او بعد ما فاذا اراد الامام اخرج لها وعظ الناس وامرهم بالتوبة واخرج
 من المظالم ويتنظف لها ولا يطيب ويخرج الامام وكذا من معه متواضعاً متخشعاً
 متدليلاً لا متفرداً وليتخبط ان يأخذ معه من اهل الدين والصلاح والشيوخ ورجال
 خرج الاطفال والضعفة والعجائز والبهائم والتوسل بمن ظهر صلاحه ولو توسل
 بالشيء صلى او بمن ملك من الصالحاء كما منا الحسن بن علي او مرشدنا وشيخنا

عبد القادر الجيلي أو أماناً أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أو أماناً
ابن تيمية الحراني أو أماناً ابن حزم الأندلسي أو أميرنا في الحديث محمد بن
إسماعيل البخاري أو أماناً أو قيل لا يجوز التوسل بالأموال فيصلي ركعتين
ويكبر فيهما كتكبيرات العيدين ويخطب بعدهما أو قبلهما خطبة واحدة
يفتتحها بالتحميد ويكثر فيها الاستغفار ويقرأ الآيات التي فيها الأمر به ويد
يديه وظهرهما نحو السماء ويدعو بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم استغنا غيثاً
مغيثاً الحديث، ولو من الموتون ثم يستقبل الإمام القبلة ويحول ^{فيجعل} رداءه حول
الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن وكذا الناس يحولون أو يستقيم فإن
سقوا فيها والأعاد وإثاناً وثالثاً حتى يسقون وليس الوقوف في أول المطر
والأوسوء والأعتسال منه وإخراج رجليه وثباته ليصيبها الماء وإن كثر المطر
وخيف الضرر من أن يقول اللهم والينا ولا علينا الحديث، ومن لمن اغتث
بالمطر أن يقول مطرنا بفضل الله ورحمته ويجزم أن يقول مطرنا بنوع كذا أو بباح
أن يقول في نوع كذا ومن رأى سحابة مقبلاً فليسأل الله خيرة ويتعوذ به من شرها
ولا يسب الرب إذا عصفت بل يسأل الله خيرها وخير ما أرسلت به ويتوذه
من شرها وشر ما أرسلت به ويقول عند البرق والصواعق اللهم لا تقتلنا
بعضك بعضاً فلهذا بعد الأبك وعافنا قبل ذلك وروى أبو نعيم عن أبي زكريا
من قال سبحان الله وبحمده عند البرق لم تصبه صاعقة ولو اقتصر في الاستقاء
على الاستغفار والدعاء والدعاء فقط جازاً ما تبعد الأطفل عن الأمهات
فما لم نعرف دليله ولا روى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء +

بَاب صَلَاةِ الْخَوْفِ

تجوز في أول الوقت وأوسطه وآخره ولا يلزم التأخير وهي رويت عن النبي
صلى الله عليه وسلم بصفتين مختلفتين قيل ستة عشر وقيل سبعة عشر وقيل
ثمانية عشر وقيل أقل من ذلك وللإمام الأحناف أن يختار أي نوع منها شاء على
وفق المصالح الجارية والمواضع المقتضية أي نوعاً يكون أبلغ في الحراسة
وأحوط للصلاة وأوفق لقواعد الحرب والتي صحت منها أنواع الأولي أن يصلي
بطائفة من الطائفتين ركعة وطائفة أخرى تثبت وجاء العدد ثم بقي
قائماً فأتوا أنفسهم وأصروا وجاء العدد ونجى الطائفة الأخرى
فصلى بهم الركعة التي بقيت له فأتوا أنفسهم ويبقى جالساً ثم سلم بهم
والثانية أنه يصلي بكل طائفة ركعة فيكون للإمام ركعتان وللقيم ركعة
ركعة وهي تكفي في حاله الخوف فلا يقضون ركعة أخرى وقد قال ابن جابر
فرض الله الصلاة على نبيكم في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة
والثالثة أن يصلي بكل طائفة ركعتين فيكون للإمام أربع ركعات وللقيم
ركعتان ومنه يستفاد جواز الإتمام في السفر وجواز اقتداء المفترض
بالمتمثل والأربعة أن يصلي بهم جميعاً فيكبر ويكبرون ويركع ويركعون ويقرأ
ويرفعون ثم يسجد ويسجد معه الصف الذي يليه وقام الصف الموخر في
آخر العدد فلما قضى السجود وقضى الصف الذي يليه انحدر الصف الموخر
بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف الموخر وتأخر الصف المتقدم ويفعلون

ع
أي مشاة ولو
ركعوا القصد هو قوم
هم الأربعة ركعات
من الأول
١٢ منه

كما لرکعة الاولی غیر انه یصیر الصف الموتر مقدماً والمقدم موخراً ثم
 یسلم ویسلمون جميعاً والخامسة ان یصلی یا حدی الطائفتین رکعة والطائفة
 الاخری مواجهة العد وثم یتمرن وتقوم مقام الطائفة الاخری مقبلة للعد
 ونجی اولئک فیصلی بهم رکعة ثم یسلم ویقضى کل واحد من الطائفتین رکعة
 رکعة واحد بعد واحد السادسة ان تقوم مع الإمام طائفة وطائفة
 اخرى مواجهة للعد ووظهورهم الى القبلة فیکبر ویکبرون جميعاً الذین
 والذین مقابل العد وتمریرک وترکع معه الطائفة التي معه ثم یسجد وتسجد
 الطائفة التي معه والطائفة الاخری تبقى قائمة مقابل العد وتمریرک وتقوم
 الطائفة التي معه وتذهب الى العد وتقابلهم واقبلت الطائفة التي كانت
 مقابل العد ویزکون ویسجدون والإمام یبقى كما هو ثم یقومون فیزکون
 رکعة اخرى مع الإمام ویسجدون معه ثم تجئ الطائفة الاولی وترکع و
 تسجد والإمام یبقى قاعداً ومن معه ثم یسلم ویسلمون جميعاً فتکون للإمام
 رکعتان وللقوم کل طائفة رکعتان وهذه الصور کلها فی الصلوات
 الثلاثیة الاصلیة او المفصورة ومنها الجمعة والکسوف والخسوف والعیادت
 ولا رباعیة فی الخوف وقيل فی الرباعیة یصلی الإمام بكل طائفة رکعتین
 وفی الثلاثیة یصلی بالطائفة الاولی رکعتین وبالثنائیة رکعة او بالعکس
 ای یصلی بكل طائفة ثلث رکعات فیکون له ست رکعات وللقوم ثلاث رکعات
 والکل جائز ومن التجائب اقتصار الاحناف علی نوع واحد والقول بعدم جواز
 نوع آخر منها مع ورودها عن النبی صلی علیہ وسلم علی انواع کما بیناها حیث قالوا یجوز

الإمام في اللغة بازاء العدد ويصلي بأخرى ركعة ثم تدب صلب هذه وتجي تلك
 فيصلي بها ركعة يسلم وحده ثم تدب صلب هذه الثانية إلى العدد وتجي الطائفة
 الأولى وأتموا صلواتهم بلا ترأفة لأنهم لاحقون وسلموا ثم تجي الطائفة
 الأخرى وأتموا صلواتهم بقرأة لأنهم مسبوقون انتهى ما قالوا وهذا ان
 تنازعوا في الصلوة خلف إمام واحد ولو وصلت كل طائفة بإمام فالأمر ظاهر قال
 الأفاضل إنه أشد ولا يلزم على افضليته بل لا يشتمل الصلوة خلف إمام واحد
 بأحد الأنواع التي نقلت عن النبي صلى الله عليه وآله واشتد الخوف والفرار فقال صلوا مثلاً
 وسكباً فافروا ولو إلى غير القبلة ولو بالإيماء ومن كان مردباً للإمام يعزم اقتداءه
 به وإذا كان القوم كاهن كاهناً والإمام كان كذلك فيجوز لهم أن يصلوا صلوة الخوف
 بأحد الأنواع المذكورة بالإيماء إذا تعذر عليهم النزول ولا يلزم مصمم
 افتتاحتها إلى جهة القبلة فيومثلاً ما تقدم ويجعلوا السجود أخفض من الركوع
 وحالة الحرب من العدد أو السيل أو السبع أو الناس أو الغرير الغلام أو من
 مهلك آخر كالكاء الحرب فيجوز في كل منها صلوة الخوف كما وصفت من قبل فيجوز
 في الحضر إذا وقع الخوف أو القتال وقيل لا تجوز صلوة الخوف إلا في السفر وقيل
 إذا وقع الخوف أو القتال في الحضر فحكمه حكم السفر ويجوز فيه تعذر الصلوة فعلي
 هذا لا تكون صلوة الخوف إلا ثنائية أو ثلاثية وهو المختار عندنا وقالت الحنابلة
 تقع صلوة الخوف إن كان القتال مباحاً وفرضاً ومنه وبأن لو حضر إماماً كان
 القتال معصية وظلماً فلا تصح فيه والظاهر عندنا جوازها فيه كالنقص في سفر
 المعصية وتجوز صلوة الخوف لحوق فوت وقت الوقت بعينه إذا تخوف على نفسه

صلواته
 بان نواصل الضرب
 واللعن والرهى
 والكفر والغش والبهن
 فترى القوم صلبين
 ولا صلواتهم على
 وجه من الوجوه
 المذكورة سابقاً
 والله

صلواته
 فلا تصح صلوة
 الخوف من البغاة
 والظلمة وتطاع
 الطريق وأمثالهم
 والله

صلواته
 وهو قول الأحناف
 والله

واهلكه وماله والذئب عن ذلك وعن نفس غيره وان خان عدوان خلف
 عن رفقة فضلى صلوة خالفت ثم بان امن الطريق لم يرجع ومن خاف او امن في
 صلوته انتقل وبني ويجوز للمصلي صلوة الخوف الكروا الفر وكذا التقدّم والتأخر
 لمصلحة وكذا الطعن والضرب والرمي ولا يتطل بطله وكثرته وقال الاخان
 ان مشى لغير اصطفاة او ركب او قال قتالا كثيرا تفسد صلوته لا يقتل السير
 كرمية سهم وجاز حمل نفس غير معفوعة في صلوة الخوف لضربة ولا يمد
 والسابع في الحجر ان امكنه ان يرسل اعضاءه ساعة يرسل ويصلي بايماء وان
 لم يكنه فيصلي ساجدا كصلوة الماشي والسائف اذا لم يمكنه الوقوف والركب
 ان كان مطلوباً يصلي صلوة الخوف وان كان طالباً فذلك ان خان فوات
 المطالب المأمور به شرعاً كما فعل عبد الله بن انيس حين بعثه النبي صلى
 الى خالد بن سفيان الحذلي لقتله والا فلا تقع *

باب صلوة الجنائز

بكسر الجيم والفتح نفة وقيل بالفتح للبت وبالكسر اسم للنفس عليه ميت والموت
 صفة وجودة خلقت عند الحيق بين الاستعداد لها بالتوبة من المعاصي
 والخروج من المظالم والاكثر من ذكره ويكره الا نين وتمنى الموت الى الخوف
 فضمة فان كان لا بد فيقول اللهم احيني ما كانت الحياة خير الى وتوفني اذا
 كانت اوفى خيراً الى يستحب تمى الشهادة وليس عيادة المريض المسلم غير
 المستدع وانجاها بالفسق ونوم من وجع ضرب او رمداً ودمل ولا يجب التداوى

بل يباح وتركه والتوكل على الله افضل وكذا الرقية وليس توجيه المحتضر
 القبلة على جنبه الايمن ان يتيسر مع سعة المكان والاجازة الاستلقاء على
 ظهره وقد ما الى القبلة لكن يرفع راسه قليلا وقيل يوضع كما يتيسر وان شق
 عليه تركه على حاله والمروم والمقتول قصاصاً او حلاً لا يوجه وليس تلقينه
 عند موته بـ لا اله الا الله وقيل بذكر الشهادتين مرة واحدة ولا يزداد الا
 ان يتكلم وقيل ثلث مرات ان لم يجب ادلا ولا يامره بقوله بل يقول الحاضر
 عند لا اله الا الله حتى يسمعه المحتضر ويقول من غير امر وتوبة الباس
 مقبول ما لم يقصر عن لا ايمان به واخطأ من قال ان فرعون مات طاهراً
 مطهراً كما مر في الجزء الاول وما ظهر من المحتضر من كلمات كفرية يغتفر
 في حقه ويعامل معاملة مولى المسلمين حملاً على انه في حال نزول عقله و
 لهذا استحسن بعض الناس نزول العقل قبل الموت وينبغي للمرء ان يستحضر
 في نفسه انه احقر مخلوق الله تم والله سبحانه غني عن عباداته وطاعاته
 وانه لا يطلب العفو والاحسان الا منه وانه يرجو رحمته وفضله لانه اكرم
 الملائكة من وادهم الرحمن واذا كان الوفا على الكبرياء فلا خوف من فقد ان
 الزاد وان يبادر الى اداء الحقوق الى اهلها ببرد المظالم والودائع والعوا
 واسقلال اهلها من والده وزوجة واولاد وغلان وجيران واحباب اصحاب
 وكل من كان بينه وبينه معاملة او تعلق في شئ ويحافظ على الصلوات
 الخمس واجتناب النجاسات ويصبر على مشقة تحقه في ذلك وان يتعاهد
 نفسه بتقليم الظفر وادخل شعر شاربه وابطه وعانته ولبس الثياب الحسنة

واستعمال الطيب والتحلل والذين كأنه يتهم أن يروى ملك الملوك وإن
 يعتمد على الله تعالى فيمن يجب من عياله وأطفاله ويتركهم معتمد عليه سبحانه
 لا على مال ودولة وأما من أجل الدنيا ويوصى بالصلوة عليه لمن يعلم أنه
 من النقي الناس داوهم وأفضلهم ويوصى بوصايا آخر ان كانت عنده ودائع
 يمكنه رد الوديعة ويوصى اولاده وعياله بالتقوى والعمل الصالح وخشية الله
 بالسر والعلانية والاجتناب من العبدات والمنكرات الشائعة ومن محبة
 النفس والفجاس ونحو ذلك ما يفهمه ضروريا بمقتضى الحال والحل والوقت
 وليس ان يقرأ عند المحتضر سورة ليس وقبل الفاتحة والرحمة ايضا فاذ مات
 تغض عيناه وقبل تشديدها ايضا ويقول المغمض بسم الله وعلى ملأه رسول
 الله نزل صاحب الدر الثم النبى عليه امرة وسهل عليه ما بعد لا واسعد
 بلقائك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج منه ويكره ان يقر به حاله وانفسام
 او جنب وفي كتب الخبائط ومن تليين مفاصله بان يردد راعيه الى عضد
 ثم يرد ما ويرد اصابع يديه الى كفيه ثم يبسطهما ويرد فخذيه الى بطنه و
 ساقيه الى فخذيه ثم يمد يدا ولا يمد على السنية والمقصود منه السهولة في
 الفصل ولا بأس بتقبيله والنظر اليه ممن يباح له ذلك حال حيوته ولو بعد
 تكفينه ويستحب المبادرة بتجهيزه وقضاء دينه الا اذا شك في موته فلا عمل
 لانه حتى يطرأ القطع انه مات كصاحب السكة والبرسام وملسوع الحية
 والعقرب ونحوها **فصل** في غسل الميت وهو فرض كفاية ولو اوصى الميت
 بعدم غسله ويسقط غسل الجنابة والحيض بهذا الفصل وشروط الماء والموت

والأباحة ويستحب كونه مخلوطاً أو مغلياً بالسدر بشرط في الغاسل إلا سلاهما والعقل
والتيميز كالبلوغ والأفضل ان يختار للفعل ثقة عارفة بالحكامه والأولى بها قاربه
والزوج للزوجة والزوجة للزوج وإذا شرب في غسله ستر عورته وجوباً أو شرباً على
يد أو خرقة فينجيه بها ويجب غسل ما به من نجاسة ويحرم مس عورة من بلغ
سبع سنين لغو الزوج من زوجهما والزوجة من زوجها وسن ان لا يمس سائر
بدنه إلا بخرقة ويدل له فان لم يمكن الغسل فالمسح وان تعذر المسح أيضاً فمسح
الماء وان تعذر يسقط وجوب الغسل والأولى ان يعد الغاسل غزوتين أحدهما
للسبيلين والآخرى لبقية بدنه والسيد ان يغسل أمته وثمها أولاداً أم
ولداً ومكاتبته ولو لم يشترط طأها كإمته المزوجة ولا المعتقة من
زوج ولا المعتقة ببعضها ولا من حي في الاستبراء واجب ولا تحمله والمرء
ان يغسل زوجته ان لم تكن ذمية ولو قبل الدخول والرجل ان يغسل بنتاً دون
سبع سنين والمرأة غسل زوجها ولو قبل الدخول ولو وضعت عقب موته أو
طلاق زوجي ما لم تنزح بآخره أو تكون ذمية وللأمة ان تغسل سيدها والمرء
ابناً دون سبع سنين وحكم غسل الميت فيما يجب وليس لغسل الجنازة فيبدل
بغسل السبيلين ويمسح البطن حتى يخرج ما فيه من النجاسة ولا يدخل الماء
في فمه ولا أنفه بل يأخذ خرقة مبلولة فيمسح بها أسنانه ومخزيه وينظفها
ثم يغسل شقه الأيمن ثم شقه الأيسر ثم يقبض الماء على جميع بدنه ويثقل
ذلك ويحمله في الأخرى كما فوراً ويكفي الاقتصار في غسله على مرة وتجاوز الزيادة إلى
سبع مرات فصاعداً ان لم يخرج منه شيء فان خرج شيء بعد الغسل لم تجب علاوة

الفضل وقيل وجب إعادة الفضل الى سبع مرات فان خرج منه شيء بعد ما
 حشى يقطن فان لم يمتسك فبطين حراي خالص ثم يفضل المحل ويومئ
 وجوبا كالجنب اذا احدث بعد غسله ولا يغسل بعد السج وجوبا ولو غسل فهو
 الفضل وان خرج منه شيء بعد تكفينه لم يعد الوضوء ولا الفضل وشهيد
 المعركة في الجهاد واليهي وامرأة لا يفضل وجوبا ولا يكن ولا يصلي عليه
 وقيل يصلي عليه ونجب البقاء ومعه عليه الا ان تخاطبه نجاسة فتغسل ويد
 في ثيابه ودمائه الا انه ينزع منه السلاح ونحوه وفرد ودرع وجوشن
 ومغفر وخاتمة وتميمة وان حل من المعركة فاكل او شرب او نام او بال او
 تكلم او عطس او طال بقاؤه عرفا او قتل وعليه ما يوجب الفضل من نحو
 جنابة او حيض او زنا من فهو كغيره كالمطون والميطون والغريق والحريق
 والمرأة التي تموت بمجمع والذي يموت بالهدم او ذات الجنب والمقتول
 ظلما في بلاد الاسلام والذي قتل في المداخلة عن نفسه او ماله فانهم
 يفسون وقيل المقتول ظلما ولو في بلاد الاسلام والذي يقتل في المداخلة
 عن نفسه او ماله لا يفضل وحكمه حكم الشهيد في المعركة ويضل من قتل في
 حد او قصاص ولكن الفضل السقط لاربعة اشهر فهو كالموت وجبا لا اقل منه ولا يضل لم
 كافرا ولو ذميا سويا كان قريبا او اجنبيا ولا يكفنه ولا يصلي عليه ولا يتبع جنازة بل يواريه ولم يكن احدا
 الكفار من يواريه وقال الاصناف يفضله ويكفنه ويدفنه اما المرأة فيلقى
 في حفرة كالكلب ولا فرق في ذلك بين الذمي والحربي والمرتد والمستأمن
فصل وتكفينه فرض كفاية والواجب ستر جميعه سوى راس الحرم ووجهه

بثوب لا يصف البشرية ويجب أن يكون من ملبوس مثله ما لم يؤمن المييت بذلك
 ويكره في أعلى من ملبوس مثله والمفارقة فيه مكرهة وكذا كبحم تكفين
 الرجل بأخيره والمحصفر والمزفر والاحتمال في المذنب والمفضض وكراهة
 تكفين المرأة بها ومؤنة التجهيز والتدفين تعطي من رأس ماله مقدماً على كل
 شيء حتى على الدين والوصية وأرض الجنابة فإن لم يكن له مال فتعطي من مال من
 يلزمه نفقته إلا الزوج فإنه لا يلزمه كفن زوجته ولا مؤنة تجهيزها شأن
 لم يكن له من يلزمه نفقته فمؤنته على بيت المال إن كان المييت مسلماً ثم
 إن لم يكن هناك بيت مال أو كان وتقدر أخذاً فعلى كل مسرعة العرب سيما
 على رفقة وأحبابه وأهل محله وأئمة تكفين الرجل في ثلاثة ألف بيض
 من قطن ذكره تكفينه في أكثر من ثلاثة آلاف وكن لك إزداد قميص وعمامة
 ودرء تلقى فوق الكفن في عصرنا ألزمه الجاهلون المبتدعون أهداء الدين
 والسنة والمتأخرون الذين استحسنوا العمامة لا يلبسوا باستحسناتهم ما أتوا وطهر
 وفعالهم والكفن الذي يقدم على الدين هو الكفن بثوب ساتر جميع البدن وأما ما
 عداه فيقدم الدين عليه إلا الوصية وتقدم الوصية على الكفن الغير المسنون
 تنبسط اللقائف الثلث بعضها على بعض بأن تبسط واحدة ثم أخرى فوقها ثم
 أخرى فوقها ليوضع المييت عليها مرة واحدة ولا يحتاج إلى حمله ووضعها على واحدة
 بعد واحدة ويستحب تجهيزها وتجهيزها ويجعل الظاهرة أحسنها وأطولها وأعرضها
 ويستحسن أن يجعل الخنوط والعطر والطيب الكافور فيما بينها وعلى بدن المييت
 سيما على أعضاء السجود وإن لم يرد في تغليب أعضاء السجود حديثاً يوضع

حليها مستلقياً ثم يرد طرف اللقافة العليا من الجانب الأيسر على شقه الأيمن
 ثم يرد طرفها الأيمن على شقه الأيسر ثم الثانية كذلك ثم الثالثة كذلك فيدريج
 فيها أدر اجامحيل أكثر الغاضل عند رأسه ثم تعقد وتعل إذا وضع في القبر وتكفن
 الأثني والخمسة في خمسة أثواب بيض من قطن أزارد وخامس وقميص ولغافتين ^{لعن} وأبى
 والسقط في ثوب واحد ويباح أن يكفن في ثلثة وتكفن الصغيرة في قميص
 ولغافتين قال ابن عقيل ومن أخرج فوق العادة فأكثر الطيب والحواشي ^{على} وأعلى
 المقرئين بين يدي الجنازة وأعلى الحمالين والحفارين زيادة على العادة
 على طرفي المروءة والساحة لا يقدر الواجب أو قسم الإخبار أو الدرهم على
 الفقير إحد في الطريق أو المقبرة فإن كان من التركة فمن نصيبه وكذا ما يعطى
 للحفاظ والقراء والرافعي أصواتهم بالذكر والورثاء وما ينفق في الإخبار و
 الرياحين والتمريات والحلادات والجوب ونحوها وكذلك ما ينفق في البدع ^{فيها}
 المستحدثة (سوم وجمع برسى وخبرة) كلها من نصيب المنفق ولا يرجع بمصدر
 على سائر الورثة وإن لم يكن المنفق وارثاً فيكون تبرعاً منه وإضاعته لماله
 ولا يرجع به على ورثته أي لا يأخذها من نصيبهم من التركة ويكره ^{لتكفين}
 بشعر وحنوط ومنقوش وجلد وإن كانت الجلد على شهيد فتشترع عنه -
فصل في الصلوة على الميت الصلوة عليه فرض كفاية ويسقط بصلوة
 واحد مكلف ولو أثنى أو خنق وشر وطها ثمانية النية والتكليف واستقبال
 القبلة وستر العورة واجتناب الغفاسة وحضور الميت إن كان بالبدن الذي
 يصل فيه أو حضور قبره أما إن كان الميت في بلاد أخرى أو بعيداً لم يقدر أسر

مسألة القصر تنصم الصلوة عليه غائباً وإسلام المصلي والمصلي عليه و
طهارتهما ولو بتراب لعذر وقيل لا يشترع التيمم بدلاً عن غسل الميت وإنما
شرع التيمم للأحياء فقط واختاره السيد من أصحابنا وأركانها سبعة القيام
في فرضها فلا تقصر من قاعد ولا ممن على راحله إلا لعذر كبقية الصلوات
المفروضة واختلفوا في أنه إذا أدبت صلوة الفرض عليها فمن صلى عليها
بعد أن صلى عليها غيرها هل يجوز القعود أم لا الظاهر أنه لا يجوز إلا العذر
وجوزة الحنابلة تسقوط الفرض بالصلاة الأولى والثاني التكبير است
أقلها أربعة والثالث قراءة الفاتحة كاملاً ومنفرد والرابع الصلوة على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وقيل الصلوة على النبي صلوات مسنون فيها ليست
بركن والخامس الدعاء للميت والسادس السلام والسابع الترتيب
فتعين القراءة في الأولى والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في
الثانية والدعاء للميت في الثالثة وقيل لا تعين الدعاء في الثالثة بل
يجوز بعد التكبير الرابعة وصفتها أن يقوم الإمام عند رأس الرجل وسط
المرأة والحنثي ويكون الرأس على الإمام فان عكس جاز مع كراهة وإن ينوي
الصلوة على الميت الحاضر ولا يشترط معرفة كونه ذكر أو أنثى وإن كان الأول
معرفة ثم يكبر ويرفع يديه ويضع يمينه على شماله ويتعوذ ويبسمل ولا يستغفر
(وعند الأحناف يستغفر) ويلقرأ الفاتحة والسورة أو الفاتحة فقط جهراً
أو سراً ثم يكبر ويصلي على النبي صلوات كما يصلي في التشهد ثم يكبر ويدعو للميت و
لا تحذف يديه وليس أن يقرأ الدعاء لما تشرع اللهم اغفر لحينا وميتنا إلى

آخره اللهم لا تحرمنا اجرة الخ اللهم اغفر له وارحمه الخ اللهم ان فلان فلان
 في ذمتك الخ اللهم انه عبدك الخ ثم يكبر الى اربعة ويقف بعد صا قليلا
 يجوز ان يقرأ بعض الادعية الماثورة بعد التكبيرة الى اربعة ثم يسلم ويجزئ
 تسليمه واحدة ولو لو يقل ورحمة الله ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى
 وقال بعض الاحناف يرفع يديه مع كل تكبيرة ولا تشترط فيها الجماعة ويجوز ان
 تصلي عليه طائفة بعد طائفة ولو ائت مرة ويجوز ان يصلي الر جل عليه
 مرات ويجوز ان يصلي عليه بعد دفنه والله الموفق خير بعد شهر سنة فصاعدا من دفنه وقامت
 الحائلة لا تجوز بعد شهر وشي ولا باس لو كبر عليه فمناصفا الى ثمانية وقيل
 لا يز يد على اربع وقيل لا يز يد على خمس والاولى الاقتصار على اربع تكبيرات
 لانه حكى عليها اجماع العلماء بعد الاختلاف ولا باس لو صلى عليه في المسجد
 وقيل بركاهته ولا يصلي على الخائن الغال وقاتل نفسه والكافر ويصلي
 على الملك الظالم السافك للدماء عسى الله ان يغفر له وعلى العصاة
 من المسلمين ولو كانوا اصحاب الكبائر ابدعات كالرفضة والخوارج والمعتزلة
 والجممية وقيل لا يصلي على الجممية **فصل** في حل الميت ودفنه وحمله
 ودفنه فرض كفاية لكن يسقط الحل والدفن والتكفين بالكافر لان فاعل
 كل من ذلك لا يختص ان يكون من اهل القرية ويكره اخذ الاجرة على
 ذلك وعلى القمل والمشى امام المجازاة وخلفها سواء في الفضيلة وسكون
 الركب خلفها ويكره الركوب هنا لا الحاجة ولا يكره اذا عاد والقرب منها افضل
 ويستحب القيام لها اذا جاءت او مرت به وطوحا لس ولو هرقه فلا باس وقيل

ان القيام منسوخ ويكره رفع الصوت معها ولو بالذكر والقرآن فما اعتاده الجاهل
 في عصرنا من جهر بكلمة الشهادة معها او تشديد الاشعار معها جهرا بدعة منكدة
 يجب النهي عنه وكذلك قول القائل مع الجنائزة استغفر والله دغوة بدعة
 نعم لو قرأ القرآن اذ اتى بكلمة الشهادة سرا فلا بأس وليس لمتابعها ان
 يكون متخشعا متفكرا في مآله متغطيا بالموت وبما يعبر اليه الميت الصياح
 والجهر ينفي الخشوع ويخل بالفكر ويحرم النسي والنياحة ومرارنا من النسي الاعلام
 مع الصيحة على الابواب الدور والاسواق ولا بأس بالاعلام بمجرد الموت لمن
 يحضر النفس والتكفين والصلوة من احبابه واقاربيه ويكره اتباعها بآراء
 وكذلك شق الجيوب والدعاء بالويل والشير ويحرم ان يتبعها مع منكر وهو عاجز
 عن ازالته وليس ان يعمم القبر معها امكن ويوسع ولا بأس بالفرج والحداد في
 وافضل ويكفي ما يمنع من المسباح والراحة الكريهة ولا فرق في ذلك بين قبر
 الرجل والمرأة ويجوز ادخال الخشب والاحجار والاجر واللين فيه وقيل
 يكره ادخال ما مسه نازلا لا حجر وكذلك يكره الدفن في التابوت كما اعتاده
 النصارى ولو امرأة وادخل المكتوب فيه اسم الله تعالى او اسماء الانبياء
 وصلواتهم عليهم او القرآن او الادعية الماثورة وما اعتاده بعض جهلاء الدن
 من وضع الشجرة (مكتوب فيه اسماء المرشدين) عند راس الميت بدعة منكدة
 يجب النهي عنه وكذلك يكره وضع الفراش تحته ولو كان حصيرا بل ينبغي وضع
 الميت على الارض وكذلك يكره جعل فخدة تحت راسه بل يضع حجر او لينة تحت
 راسه حتى يبقى وجهه مستقبلا الى الكعبة ويجب ان يستقبل به القبلة على

جنبه الايمن ويدخل الميت من موخر القبر اى ليسل سلا من قبل رجل القبر
 وقيل يدخل من جهة القبلة وسن لمداخله ان يقول بسم الله وعلى مله رسول
 الله ويحرم دفن غيره عليه او معه الا نضر ورقة او حاجة ككثرة الموتى و
 قلعة من يدفنهم وحيث المحل او الفرصة كما في مواضع الحرب وغيرها متى ظن انه
 بلى وصار ممينا جاز بنشته ودفن خيرة فيه وان شك في ذلك رجع الى قول
 اهل الجحرة فان حفر فوجد فيها عظما ما دفنها مكانها واعاد التراب كما كان
 ولم يجز دفن ميت آخر عليه وسن لكل من حضرن عثوا التراب عليه ثلاثا
 من قبل راسه باليد ثم يمال عليه التراب اما وضع المدر بعد قراءة سورة
 الاخلاص عليها عند راس الميت او حوله فما لم ينف على دليله وانظام
 انه بدعة واستحب بعض العلماء التلقين بعد الدفن وقيل لا يلقن و
 رحمه الا حناف واليه مال شيخنا ابن القيم وصفته ان يقول يا فلان بن فلانة
 فان لم يعرف اسم امه نسبته الى حواء اذكر ما خرجت اليه من الدنيا شعاعا
 ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وانك رضيت بالله ربا وبالا
 دنيا وبمحمد نبيا وبالقرآن اماما وسن رش القبر بالماء ورفعه قدر شبر ووضعه
 ضخرة عليه ليبرن انه قبر ويكره تغلية القبور فوق شبر وبناء حجابا جرد حجرين
 وتشيد ها وتطيبها وزخرفتها والتسقيف عليها وتطلية الصندل
 عليها والقاء الورود والرياحين عليها وتزويقها وتخصيصها وتجنيد ها
 تقبيلها والطواف بها والاكاء اليها والحديث في امر الدنيا والوطى والجلوس
 عليها والمبيت والضحك عندها والكتابة عليها وتعليق الرقاع والعرافين عليها

وكتابه الرقاق اليها ودسها في الانقاب والبناء عليها سواء ولا من البناء القبر
او حلقها من تبة ونحوها قال ابن القيم كل هذا بدعة مكرودة مخالفة لمهديه
صلعم وكان قبور اصحابه لا مشرفة ولا لاهية وهكذا كان قبره الكريم وقبر
صاحبيه وقد بحث علي بن ابي طالب ان لا يدع مثالا لاهية ولا قبر
مشرفا الا مواه فستدبر تسوية هذه القبور المشرفة كلها انتهى اما
مس القبور للترك فقد اختلفوا فيها فمن مبين وكاره ومكره المشي بالنعل
بين القبور الا نحو شوك اذ يسح من حية ونحوها ويحرم اسراج المقابر و وضع الجمار
عند ما يحرم الدفن بالمسجد ويمنع من دفن فيها وكان من دفن في ملك غيره لم يأذن به الله او
يرضى به والدفن بالصحرى خارج العمران افضل وان ماتت الحامل من ترحى
حياتها حرم شق بطنها مسلمة كانت او ذمية واخرج النساء من ترحى حياتهن
فان تعذر له تدفن وترك حتى يموت ولا تدفن قبله ولا يوضع عليه ما
يموته وقال الاحناف يشق بطنها من الاليس ويخرج ولدها ولو بالعلكس خيف
على الام قطع واخرج لو ميتا والا لا ولو قدر الرجال على اخراجها وان خرج بعضها
حياتن بطنها للباقي **فصل** في التعزية والزيارتين تعزية المسلمين الى
ثلاثة ايام فيقال له ان في الله عزاء من كل مصيبة وخلفاء من كل هالك
ووركا من كل فائت فبالله فتقوا واياها فارجو فانما المصاب من حرم الثواب
او ان لله ما اخذ ولله ما اعطى وكل شي عند الله باجل مسمى اعظم الله اجره
واحسن عزاءك وغفر لميتك ويقول المصاب استجب الله دعاءك رحمنا
داياك وكربة تكم ابرها فلا يعزى عند القبر من عزى واذا رأى الرجل قوتنا

أو شق ثوبه أو ضرب صدره أو لطم خده على المصيبة عزله ولم يترك حقاً
لباطل وإن نهاه عن هذه الأمور فحسن ولا بأس بالبكاء على الميت ويجرم
الندب وهو البكاء مع عدد محاسن الميت بلفظ النداء كقولهم يا سيداً واحلاً
واخليلاً وانقطع ظهراً وكذلك النوح وهو رفع الصوت بذلك برنة ويجرم
شق الجيوب ولطم الخدود والضرب على الصدور والماتمة والقاء التراب
على الرؤوس والوجوه والصراخ والصياح والويل ونسف الشعر ونشره وحلقه
كما هو دأب المشركين وأظهرا الجزع والاستغا على ما فعل الله تعالى وسبب الدهر
والسماء والملائكة ونحوه بل يستحب اظهار الرضا بقضاء الله تعالى والصبر ولا
يستحب اهداء الكلام لأهل الميت ولا بأس بالاجتماع اليهم لتسليمهم
وتكفينهم أما الاجتماع لقراءة القرآن في اليوم الثالث الذي يسمونه يوم
الزيارة وقسمه الخلادات وأدراك التنبول و

المحجوب واليا حين فيها أجمع اليا حين بعد أن تمسحاً ايدي الحاضرين
في قدح فيه ماء أحمر ثم القاءها على القبر وكذلك الاجتماع في اليوم العاشر
والاربعين وفي كل سنة فمما لم نجد له دليلاً الظاهر أن كل هذه الأمور
بدعة مكروهة أما نفس قراءة القرآن واليصال وإيعاد اليصال ثواب
العبادات البدنية أو المالية إلى الاموات بكتعين اليوم والوقت فما لا
يأس به والزيارة للموتى مشروعة للرجال والنساء وقيل مكره للنساء وقيل مكروه
كثرة الزيارة لمن أو للنساء اللاتي تفعلن في الزيارة ما لا يجوز من نوح
ونحوه وهو المنحصر وكبرهاتيا عن الجنة عز بالافتاق ولواجتازت المرأة بقبري

طريقهما سلمت عليه ودعت له فهو حسن بالاتفاق لا تخالفاً يخرج لذلك و
 يقف الزائر مستقبل القبلة وقيل مستدبر القبلة مستقبلاً لوجه الميت
 ويقول السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين وأنا إن شاء الله بكم لاحقون
 نسأل الله لنا ولكم العافية وفي رواية السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لنا
 ولكم انتم سلفنا ونحن بالآثر ولا بأس لو قرأ سورة يس أو سورة الأخرى
 أو سورة الملك عند قبر من القبور ثم ذهب أجرها للميت وكذلك لا بأس
 أن يروح لزيارة قبور الصالحين والأولياء من أهل بلدة أو ما شدد الرجال
 لزيارتها فقد اختلفوا فيه فبأنح شيخنا ابن تيمية ومن تبعه فحرم شد الرجال
 إليها حتى لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأجازة آخرون وقالوا
 إن المقصود من النهي هو شد الرجال إلى مسجد غيراً لمساجد الثلاثة
 لكونها متساوية في الفضيلة فشدد الرجال إليها ألغاب للنفس وإضااعة
 للمال والوقت من غير فائدة وبكرة سب الاموات فانهم قد أفضوا إلى
 ما قد موأ وبكرة الاغناء للسلام على أهل القبور كما هو دأب الجاهلين في
 عهدنا وكذلك للاحياء وابتداء السلام على الحي سنة كما على الميت ومن
 جماعة سنة كفاية والأفضل السلام من جميعهم فلو سلم عليه جماعة فقال و
 عليكم السلام وقصد الرحلى الذين سلموا عليه جميعاً جائز ذلك وسقط
 الغرض في حق الجميع ورنع الصوت بأبدء السلام سنة وإن سلم على
 أيقاظ عند هم نيام أو على من لم يعلم هل هم أيقاظ أو نيام خفض صوته ولو
 سلم على النائم فارقته ثم لقيه على قرب من أن يسلم عليه فأنشأ

ثالثاً وأكثر ويبدأ بالسلام قبل الكلام ورد السلام فرض كفاية وكذلك تسميت
العاطس إذا حدث ثم رده من العاطس فرض عين ويكره أن يسمت من لم
يحمد وإن نسي لم يذكره لكن يعلم الصغير ونحوه أن يحمد ولا يسمت بعد
العطسة الثالثة والميت يسمع سلام زائره وكلامه ويرد السلام غير أن
الحى لا يسمعه وأصحابنا أهل الحديث كلهم متفقون على أن للموتى سماعاً
وأنهم يفرجون بزيارة الأحياء وينتفعون بها وأكثرت المعتزلة وبعض
فقهاء الأحناف فلا اعتداد بقولهم وكذلك الميت يعجز زائره سيما يوم
الجمعة قبل طلوع الشمس وتبذى بالمنكر عنده وينتفع بالخير وأحد أم القرى
مستحب يستحب أحدائها حتى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أحداء الطعاً
والخلادات والغلاقات (الغلف) والنقود والشموع إلى القبور فمما لم
يجد له أصلاً فيكون بدعة منكدة وكذلك القاء الأرواح والغلف على القبور
كما سرى في الجزء الأول **فروع متعلقة بحرم التدفين بلا كفن**
والإدلى للإمامة في صلوة الجنازة الإمام أدولى الميت ثم قريبه وتكثير الصلوات
وتقليتها فيها حسنة وينبغي الإسراع في المشي بالجنازة لا العزواى دون
الجنب وذوق البطوة أعنى المشي بالقصد مع الإسراع اليسر المتوسط ولا يحمل
معها نأراً يبيع القبر أفضل من تسميته ويحرم اتخاذ القبور مساجد لورود
المن على من فعله ويجوز البنش لأخراج الكفن المغصوب وغسل غير المغصوب
قبل أن يتفشم الميت وبعده لا ولا حرمة لقبر الكافر ذمياً كان أو حريباً
فيجوز نبشه ورمى عظامه في محل آخر وبناء مدرسة أو مسجد أو دار

في محله ولا يصلي على المرحوم والمقتول حد الاد قصاصاً وكذلك على المديون
 ولو لم يترك وقاء له منه ويجوز شق بطن الميت لاستخراج المال منه اذا
 ابتلعه ولو مال نفسه لان اعضاء المال ممنوعة واختلوا في انه حل ويجوز تلاوة
 القرآن عند الميت قبل ان يرغ الى الغسل وانما طرا حجاز وكذا القراءة عند القبر
 او في المقبرة واستحسن بعض العلماء وضع النعش على السرير وتجهيزه اذا مات على
 الارض واستحسنوا تجهيز السرير وتر الى سبع ثلاث مرات عند انزاع الروح وعند
 الغسل وعند التكفين وقالت الاحناف كراهية قراءة القرآن عنده الى تمام غسله
 ويجوز الميت من ثيابه عند الغسل غير انه تستر عورته وغسله في قميصه كان
 من خواصه صلح ويجوز خلط الاثنان بدهن السدر في ماء الغسل ان لم يتيسر
 السدر وكذا الصابون والافمء خالص مغلي فان لم يتيسر الماء المغلي لم يفي غير المغلي
 ايضا واستحسنوا ان يغسل راسه ولحيته بالخطمي او الصابون وكذا استعمل الزعفران
 والارس في حنوط الميت وجعلها في الكفن جعل ولا يسج شعره ولا يقص ظفره
 الا المكسور وكذا اشعره ولا يحنق ولا يمتخ الزوج من النظر الى نرجته بعد موتها
 عند الاحناف ايضا كما لا يمتخ عندنا من مسها وغسلها ولو وجد راس آدمي ميت
 او نصف جسد لا يغسل ولا يصلي عليه بل يدفن الا ان يوجد اكثر من نصفه
 ولو بكلا راس والمقبر صلاحية الرجل والمرأة حالة الغسل فلو ماتت وزوجها
 كما فر شرا سلم قبل ان تغسل ويجوز له غسلها وكذلك لو اسلمت بعد موته قبل ان
 يغسل وان وجد ميت ولم يدس راسه سلم او كافر ولا علامة فان وجد في
 دار الاسلام غسل وصلي عليه ولا يلاؤوا اختلط اموات الكفار والمسلمين ولا يخلط

اعتبر الأكثران استودا غسلوا واختلفت في الصلوة عليهم ومحل الدفن كدفن
 ذمية بجلي من مسلمة قالت الاخانات الاحوط فيها على جهة ويجعل ظهرها الى
 القبلة لان وجه الولد يظهرها هذا اذا كان المحل لاربعة اشهر وان كان
 لا قل منه فتدفن في مقابر الكفار انفا ولو ماتت بين رجال او هو بين
 نساء يممه او يمهها المحرم فان لم يكن فالاجنبي بخرقة وكذلك يسيم الخنثى المشكل
 لو مرها والا فكثيره فينسله الرجال والنساء ولو يهر الميت لفقد ماء و صلى
 عليه ثم وجد ولا غسلوه و صلوا ثانيا ولا يصح انه لا يفضل ولا يعاد الصلوة
 عليه ولو وجد والماء بعد دفنه فلا ينشئ اتفاقا والمسبون في صلوة الجنازة
 ينتظر تكبير الامام فاذا اكبر كبره ويلقأ فيه ماء بقرا بعد التكبير الاول ثم اذا
 سلم الامام يتم تكبيراته اربعاً ولو جاء بعد التكبيرة الرابعة لم يقفها الجنازة
 لانه جاء قبل السلام فاذا سلم الامام كبر وترأ ما يقرأ بعد التكبير الاول ثم
 يتم صلوته كما مر وقيل يصلى منفردا ولو صلى الامام محدثا وجنبا لم تجز صلوته و
 صحى صلوة المتقدمين خلفه خلا فالاخانات وفي عكسه صحى صلوة الامام
 ولا تجب الاعادة في الصورتين عندنا خلا فالاخانات في الصورة الاولى و
 اذا اجتمعت الجنائز فاذا زاد الصلوة على كل واحد واحدة اولى ويقدم الذي
 جاء اولاً ثم من جاء بعده وهكذا ولو صلى صلوة واحدة على جميعها جائز وله
 الخيار ان يجعلها صفافاً واحداً قائم عند رأس افضلهم وان شاء جعلها صفافاً
 مما يلي القبلة واحد اخلف واحد بحيث يكون رأس كل ميت بجذاء الامام
 والاولى ان يراعى الترتيب المعهود فيقرب منه الافضل فالافضل والرجل فاليه

ثم العبي ثم الخنثى ثم المرأة قالت الاخفاف يقدم في الصلوة عليه السلطان
 ادناؤه ثم القاضي ثم صاحب الشرط ثم خليفته ثم خليفته القاضي ثم امام الح
 ثم الولي فان لم يكن له ولي فالزوج ثم الجيران وعندنا لا دليل على هذا
 الترتيب فالأحق بالصلوة عليه من اوصى له بالصلوة عليه ثم الامام ثم الولي
 ثم امام الحى ثم الجيران ثم سائر المسلمين ولو صلى عليه من هو المروج جائز
 ويصلى عليه الرابع بعده ان شاء ولا يشترط اذن الولي لغيره بالصلوة
 عليه فلو صلى عليه غير الولي فلهو حق مثل ذلك ان يصلى عليه وقال الاخفاف
 لو اذن الولي لاحد غيره هو الا اذا كان هناك من يساويه ولو اصغر سنا فله
 المنع ولو صلى عليه من له حق التقديم كقاضي ادناؤه او امام حى تابعه الولي
 ان شاء وعند الاخفاف تابعه وجوبا ولا يعيد وعندنا يجوز له ان يعيد
 الصلوة عليه لان تكرار الصلوة على الجنائزة مشروعة ومن جعلها غير
 مشروعة فلا دليل له وكذا لا يجوز للرابع او المروج ان يصلى على غيره متى
 شاء كما مر قالوا ان صلى الولي بحق بان لم يحضر من يقدم عليه لا يصلى عليه
 غيره بعده وان حضر من له التقديم اما لو صلى الولي بحضرة السلطان مثلا
 اعاد السلطان وهذا اختراع من عند انفسهم لا دليل عليه بل لكل احد
 ان يصلى عليه متى شاء قبل الدفن وبعد الدفن ويصلى على الولدان ولد فمات
 ويغسل ويرث ويورث ان استعمل وان سقط لاربعة اشهر فصاعدا ولم
 يستعمل فلا يرث ولا يورث ولكن يغسل ويصلى عليه لا من سقط لا قبل منه
 ولا يصلى على صبي سبي مع احد ابويه ولم يسلم ولو يدونه فهو مسلم يغسل ويصلى عليه

تبعاً للدرد السألي اديه فاسلم هو ادا سلم الصبي وهو عاقل اي ابن سبع سنين
ذكره تأخير صلواته ودفنه ليصلي عليه جمع عظيم بعد صلوة الجمعة الا اذا خيف
فوتها بسبب دفنه وقيل لا يكره اذا مات يوم الجمعة اذ في ليلتها كما كره
لمتبعها الجلوس قبل ان توضع وقيام بعده ولا يجوز ان يوضع فيه مضربة او
مخدة كما مر ولو ماتت في سفينة غسل وكفن وصلى عليه والعق في الجوانح
يكن قريبا من البرد ويجوز الدفن بالدار الا انه خلاف الادب واتباع الجنازة
افضل من التواقل لقراءة ادبوار وفيه صلاح معروف ويندب دفنه
في جمعة موته وتجهيله وسترو موضع غسله فلا يراة الا غاسله ومن بعينه وان
سراى به ما يكره لم يجز ذكره ولا باس بنقله قيل دفنه ولا باس بالاذن بشعر
او غيره غير انه يكره الا طراء ولا فراط في مداحه اذ وصفه بما ليس فيه
ولا باس بالاحد اذ الجلوس لها في غير المسجد الى ثلثة ايام اما بعد ها
فكالا لامرأة على زوجها فتحد الى اربعة اشهر وعشرا والى ان تضع ان كانت
حامل ولا باس بحضر القبر واعداده لنفسه وقيل يكره ولا يكره احد اذ الكفن
وتفقيته ولا يكره الدفن ليلا ولا اجلاس القارئ عند القبر ويكره كتابة
بسم الله على ناصية الميت وكذا على كفته وقيل لا يكره اذ اكتب بالاصبع
فقط لا بقلم ومن اذ كتابة عهد نامه بدعة لا يستحسن لها بكتاب لاسنة
فلا تجوز هذه الكتابة بحال لا على بدنه ولا على كفته والذي يجوزها من الفقهاء
المتشقة لا اعتد اذ بقوله وراثته وتكره التعزية بعد ثلثة ايام الا لثنا
والمن يافع خبر الموت بعد ايام فتشخب تعزيتة من حين بلوغ الخبر الى ثلثة

ايام ولو حاضت المرأة ثمرت ثلث في المعركة فان كان معها دم حيض فصل
والالا ولا قالت الاخانات اذ ارات ثلثة ايام غسلت والا لا ولم يغسل حفظة بن
ابن عامر الثقفي لانه غسلته الملائكة ومن قصد العدو في المعركة فاصاب نفسه
كما وقع لعامر بن الكوع فهو شهيد كالم لا يغسل وقول الاخانات انه يغسل مردود
بأحد بث الصحيح والذين يحمل لهم اجر الشهادة اي هم شهيد أم حكما لا حقيقة
عن عمر السيوطي ثلثين رجلا وزاد عليه بعض المالكية احد عشر وتفصيلهم
يطلب من المطوكات **فصل** في الصلوة في الكعبة مران الخطاب لا يجوز
الفرض فيها ولا على ظهرها الا اذا وقف على منتهىها وقال الاخانات يحرم الفرض والنفل فيها وعلى ظهرها ولو
بلاسترة منفردة او جماعة وان اختلف بوجوبها الا اذا جعل مفاها الى وجوبها ما شخ انفاكوا لخطا بها ولو كان بعضهم
اقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانبها ولكن الواقتد وامن خاسرهما يا امام
فيها والباب مفتوح صحيح لانه كقايمة في الحرب انتهى ما قالوا ولم يثبت عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه صلى في داخل البيت الفرض الا انه روى عنه صلح انه صلى
فيها والنفل بين العمودين المقدمين وفي رواية انه كبر بين نواحيه ولم يصل
فيه ورفيع الاختلاف بتعدد الواقعة والله اعلم وعليه اخر كتاب الصلوة
والحمد لله اولاد آخر

ع
ذكره الثاني في
ترك النفل ١٢
در مختار

تم كتاب الصلوة ويتلو كتاب الزكاة ان شاء الله تع

تم بيد المؤلف في عشرين
من رمضان سنة ١٣٢٠ هـ

كتاب الزكاة

وهي ركن من اركان الدين الخمس فرضت في السنة الثانية من الهجرة قبل فرض
 رمضان وقرنها بالصلاة في اثنتين وثلاثين موضعاً من القرآن دليل على كمال
 الاتصال بينهما ولا تجب على الانبياء اجمعاً وهي لغة الطهارة وشرعاً تليد
 بجزء ومال مباح عينه الشارع طائفة مخصوصة بوقت مخصوص لله تعالى مع قطع
 المنفعة عن المملك من كل وجه وتجب في الاموال التي اتي ذكرها اذا كان
 المالك مطلقاً حراً لا تجب على كافر ومرد ومسي وعبد ولو كان مكاتباً وكذلك
 ليس في مال اليتيم زكاة حتى يبيع ولا يشرى فيه الزكاة من ماله بسبب ملك
 لصاب حولي فارغ عن الدين وعن حاجته الاصلية تام ولو تقديراً لواطعاً يتيماً
 تاوياً الزكاة لا تجب فيه الا اذا دفع اليه المطعوم اما لو كساه بنية الزكاة وهو يعقل
 القبط تجزيه الا اذا حكم عليه بنفقته وكذلك لو اسكن فقيراً اذارة سنة تاوياً
 الزكاة لا تجزيه وكذلك لا يلزم الزكاة في المال المغصوب منه حصل له بسبب
 نهيت ولو خلطه في ماله وكذلك لا يلزم الزكاة فيما حصل له بالربو ولو خلطه
 ما حصل الربو براسه ما اذ به دي زكوته بقدر ردا من المال ويرد ما اخذ بالربو
 بهما صامه وكذلك زكاة على ما يكون نفقة من دينه قال بعض اصحابنا لا تسقط
 الزكاة يد من على افتركا سواء كان ديناً او دين بنى آدم فهو عرضه دين اثنان
 السنة من ان يتم احوال نحو كهلاك المال لا يجب عليه الزكاة الا شهر التي لم يكن عليه
 فيها دين فهو لو كل المصاب قبل اتمام احوال فيجب احوال من وقت الكمال ثم لو عرضه

دين قبل تمام الحول ولقي اقل من النصاب فاسر غا لا تجب عليه الزكوة وهكذا
 هكذا انقضت عليه مائة سنة وتجب الزكوة على منفق البعض بقدر ملكه ولو نقص
 من النصاب في الامكان ما لا يعتد به كجبة اثنتين يسقط عنه الزكوة كما لو
 نقص من الحول ساعة او ساعتان وكذلك لو نقص نصاب الحب والتمر يسير
 خلافا لما نبهنا به في الامكان ولا زكوة على السبيد في دين المكة به لان حصوله
 مشكوك اما الدين الذي حصوله متيقن كالدين على الحكومة (براميري نوش)
 ادعى مديون متمول فجب فيه الزكوة وكذلك تجب في قرطيس احوالة
 (بنيك نوش وكرنسي نوش) لانها كالنفود ولا زكوة في مال المخزون والصغير
 خلافا لما نبهنا به ولا تجب في المال الذي وقت للجنين في اريث او وصية و
 انفصل حيا بمندمهما ايضا والاموال التي تجب فيها الزكوة اربعة اكال
 الذهب والفضة او ما يقوم مقامها كالفلوس او قرطيس نحو الف (نوش)
 الثاني الحنطة والشعير والذرة من الحبوب وقيل الارز والذخن والجمهر و
 الدرهم والنج والعدس والجاوهرس والكوسنة والقلنت وسائر الحبوب المأكلة
 ايضا والتمر والزبيب من الفواكه الثالث الفل الرابع الابل والبقر والغنم
 من المواشي الخامس كالبقر والضمان كالمعز داخل في الغنم ولا شئ فيما عدا
 ذلك عندنا كالخيل والثير المكسور الذي يريد احله صلاحه وليس له ولو ادرك
 والخنبر والدمر والياقوت والزمرد والاماس والمرجان والفيروزنج والعقيق
 وسائر الجواهر ولا تجر اموال التجارة من الحديد والنياب والقوارير
 والمرابا والاداني والآلات والكتب والبضائع الاخر والمستغلات كالدرهم

عنه
 وفيه لا تجب فيه الزكوة
 لان الاموال ليست
 الارز في هذه المنطقة
 قال الزوايد والمجمع
 لا يفسر عن الفل
 الاصحاح به ١٢

والأراضي التي يكرهها مالكها والدواب كالخيل والبغال والحمير والخيال والقطيع
 وحمل الوحش والبيد والاماء وان كانت للتجارة والفزاة كالقطيع والبطيخ والمان
 والنايرج والكثري والمانب وغيرها والخضراوات والبقول والقرطم والخروع
 والخرجل والسهم والحشيش والنباتك والغلق والقطن ونحوها أما في ثياب البدن
 وأثاث المنزل ودرر السكنى وكتب العلم لا عليها وآلات المحترفين والأموال
 المفقودة والسائطة والمقصوبة القلابية عليها والمدونة بالبرية التي هي
 مكانها والموودة عند غير المعارف فلا تجب فيها الزكاة بالاتفاق وكذا في المال
 الذي جمده المديون والابينة أو الفليس ولو أقر المديون بعد سنتين أو وجد البينة
 بعد سنتين فلا تجب عليه الزكاة لما مضى من المال قبل حصول البينة وكذا فيما
 أخذ منه مضمناً مدة ثم وصل إليه بعد سنتين ولا يشترط نية التجارة في الأموال
 التي تجب فيها الزكاة فلو امسك الذهب لفضة أو السواك من غير نية التجارة
 أو الدرر والنخل تجب عليه الزكاة بشرط الصحة إذا ثابته مقارنته له ولو حكماً كما
 لو دفع بلانية ثروني والمال قائم في يد الفقير أو عزل مال الزكاة من سائر أمواله
 ثم قسمه على أهل الاستحقاق بالتدريج والدفعات أدنى مثل دفع للوكيل ثم دفع للوكيلة
 أو دفعها لذي اليد نعماً أنفقها جاز ولذا لو قال هذا الطوع أو عن كفا رقي ثم
 نواه عن الزكاة قبل دفع الوكيل هو ولو خلط زكاة موكليه بغيره فممن وكان متبرعاً
 بالمال إذا وكله الفقراء أو خلط بأذنه فممن والوكيل ان يدفع لولد الفقير ونحوه لا
 لنفسه إلا إذا قال سبهاً ضيعاً حيث شئت ولو تصدق بدارهم لنفسه من جانب
 الموكل أجزأ عنه أن كان على يده أن يرجع على الموكل سواء كان دراهم الموكل موجودة

عنده أم لا ولو تصدق بكل ماله فإنها لا تجزئ عن الفرض وقيل سقطت عنه
 الزكاة إلا إذا تولى نذر أو واجباً آخر أو هبه لغني فيضمن الزكاة وكذلك إذا
 تصدق ببعضه من غير نية لا تسقط عنه زكاة ذلك البعض وقيل تسقط ولو كان
 رجل دين على آخر وتفسد المديون فقال الدائن أنا أبرأ منك عن الدين تسقط
 عنه زكاة هذا الدين ويجوز أداء دين الزكاة بإسقاط الدين عن المديون
 المفلس المستحق للزكاة بقدر دين الزكاة والمخلصان أداء الدين عن الدين
 والعين عن العين وعن الدين يجوز أداء الدين عن العين وعن دين سيقض
 لا يجوز والاحناف بينوا جملة الجواز بأن يعطى مديونه الفقير زكوة ثم يأخذها
 عن دينه ولو امتنع المديون مدينه أخذها كونه ظفر بجنس بعقه فإن مانعه
 رفعه إلى القاضي وكذلك جعلوا جملة التكفين بها الصدق على فقير ثم هو يكفن
 فيكون الثواب لها وكذلك في بناء المسجد والمدرسة والرباط وأمثالها من
 أمور الخير واستفتيت في أنه هل يجوز دفع الزكاة في بناء الربط الحجازي الذي
 شرع في بناءه السلطان عبد الحميد خان من الشام إلى الحج فافتيت بعدم الجواز
 لأن هذا المصرف ليس من مصارف الزكاة التي بينها الشارع فهو بمنزلة صرفها
 على طلبية العلم الفقراء في أكفهم وشرهم ولباسهم ومسكنهم واشترأ كتباً يعلم
 لهم وكذلك بين الاحناف الجملة في أدائها شيء أن يعطيه لفقير ثم هو يهدي
 إلى أهله شيء وهذه الجملة لا شك في جوازها لأن لها دليلاً من حديث بريدة
 أما سائر الخيل التي لا أصل لها من الشئ فلا ارتضى بها والله أعلم بسائر القلوب
 والضمائر ثم يفرض أداء الزكاة على الفور بمجرد طلب الإمام أو نائبه أدها عليه

ع
 يعطى الزكاة
 أولا الفقير ثم
 يأمره ببناء المسجد
 الرباط والمدرسة
 ١٢ من

وان لم يكن هناك امام فبجور فيه التراضي وقيل لا يجوز ويصرفه الى مصادره
 بنفسه على الفور وان كان هناك امام وهو صنف بعينه اذنه لا يجوز بالجملة الا امر
 باخذ الزكاة وقع في المنزل بل للبني صلح والا امام فانه مقامه فوقى اخذ الزكاة مفوض الى الجماعة
 وقيل لا يتعين ان لم يكن هناك امام ان تفوض اموال الزكاة الى رجل صالح امين من اهل العلم
 فعلى قوم مقام الامام وان لم يفعل وصرف في مصادرها براه جازمه ان ورث ذهابا ونفقة او سائمة
 الزم به الزكاة بعد موطن التحول من تاريخ القبض وان لم ينو التجارة او السوم فيها ولا يلزم عليه
 زكاة ما مر من الايام قبل القبض في الخصومة مع سائر الورثة وغيرهم وكذلك ان ملكها بعضه كعبه او
 وعينه اشخاص او صلح على تعدد ولو نوى التجارة فيما خرج من الارض كالشع ولا يلزم عليه الزكاة
 لوجود المانع وهو العشر والخراج كما لو شري ارضا خراجية تادى بالتجارة او عشرية زرعا او بذر للتجارة
 وزرعه لا يكون للتجارة ويجوز تعجيل الزكاة اى اداؤها قبل ان تغل ولو بسنتين
 وعلى الامام ان يرد مصادرات اغنياء كل محل في فقرائهم لئلا كان الاخرى
 افقر منهم او يرى المصلحة في الانفاق على غيرهم ويهرب المال بدفعها الى
 السلطان او ثائبه او داهية وان كان جائرا او متغلبا او باغيا ولا يجوز من المطالبة
 من الامام صرفه بنفسه الى مصادرها وكذلك حين وجود الامام قبل المطالبة
 منه وقيل ان يهرب المال اذا صرفها في مصرفها قبل ان يطالب الامام بتسليمها
 تجزئه والذي منها عند المطالبة تؤخذ منه جبراً ويؤخذ شطر ماله تعزيراً
 مصادرة ولا تجب الزكاة في دين لا يتمكن الدائن على اخذها او لا يرجى رجوعه
 الا بعد موطن التحول من يوم القبض والوصول او القدرة على اخذها ولا زكاة
 في حصص المضارب قبل القسمة وبني رب المال حصته من الربح بعد ظهور الربح
 والقسمة كالاصل تبعاً له ومن مات وعليه زكاة اخذت من تركته ولو لم يوص بها

باب زكاة السوائر

انما تجب منها في الابل والبقر والغنم لا غير وحى ايضا بثلاثة شروط احد ما
 ان تتخذ للدر والنسل والتسمين لا للعل ولا تجب الزكاة في بقرات الحث والمنضم
 وكذلك في الابل العاملة من السقي والنضم والحل لا لابل التي تتركى وتجر الثاني
 ان تسوم اى ترمى المباح ولو الكراخول ولا تشترط نية السوم فلا زكاة في العاوفة
 اى في السوائر التي يعلفها مباحها في بيته اكثر السنة وكذلك لو علفها نصف
 سنة لا تكون سائمة وقيل تجب الزكاة فيها اذا كانت للتجارة او الكراء ولو كانت حوامل
 او عاوفة الا ان تلك الزكاة تكون زكاة التجارة ولم نجد لهذا القول دليلا غير قوله
 خذ من اموالهم صدقة وفى الاستدلال به كلام مذكور فى الاصول الثالث لفضا
 فلو نقص واحد منه لم تجب فيه الزكاة وكذلك لا شى فى الاوقاص اى ما بين
 الفريضتين وما كان من خيلطين فيتراجكان بالسوية ولا زكاة فى سوائر الوقت
 ولا فى المواشى العمى ولا مقطوعة القوائم ومكسورتها **فصل** فى ان النصاب
 الابل خمس فاذا بلغت خمسا ففيها شاة تسمى كل خمس شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين
 ففيها ابنة فحاض وحى ما تزلها سنة او ابن لبون وهو ما تزلها سنتان فاذا بلغت
 ستا وثلاثين ففيها ابنة لبون واذا بلغت ستا واربعين ففيها حقة اى التي تزلها
 ثلاث سنين ودخلت فى الرابعة واذا بلغت احدى وستين ففيها جذعة اى التي
 تم لها اربع سنين ودخلت فى الخامسة واذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون و

صه والى اوسد
 حكم البقر والغنم له
 حكم البقر كسائر
 منه

صه
 فان كانت الابل
 مبيعة فزكمت اثناة
 الصبيحة وكل من
 يرد المصدق
 على صاحب المال
 من ثمة اثناة
 بقدر عبيها
 منه

اذا بلغت احدى وتسعين ففيها حقان الى مائة وعشرين فاذا زادت ففي كل
 اربعين اجبة لبون وفي كل خمسين حققة وقيل في مائة واحدى وعشرين ثلاث
 بنات لبون الى مائة وثلاثين ثم في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حققة فلو
 كان عندك مائة وخمس وعشرون لا يلزمه الا حقتان ومن وجب عليه جذعة
 وليس عندك جذعة يؤخذ منه الحققة وشاتان ادهشرون ودرهما ومن وجب
 عليه حققة وليس عندك حققة يؤخذ منه الجذعة وتدر عليه شاتان ادهشرون
 ودرهما وليس في الاوقاص شيء كما مر وقال الاحناف لتتألف الفريضة بعد مائة و
 عشرين فيؤخذ في كل خمس شاة مع الحقتين ثم في كل مائة وخمس اربعين بنت
 حقا ومن حقتان ثم في كل مائة وخمسين ثلث حقا ثم لتتألف الفريضة بعد
 المائة والخمسين ففي كل خمس شاة مع ثلث حقا ثم في كل خمس وعشرين بنت
 حقا ومن حقا ثم في ست وثلاثين بنت لبون معهن ثم في مائة وست و
 تسعين اربع حقا الى مائتين ثم لتتألف الفريضة بعد المائتين ابدان كما تتألف
 في الخمسين التي بعد المائة والخمسين حتى تجب في كل خمسين حققة فاذا كان عندك
 مائتان وخمس ففيها اربع حقا وشاة وخمس بنات لبون وفي مائتين وعشر
 اربع حقا وشاتان وفي مائتين وخمس عشرة اربع حقا وثلث شاة وفي مائتين
 وعشرين اربع حقا واربعة شاة وفي مائتين وخمس وعشرين اربع حقا وبنت
 حقا ومن مائتين وخمس وثلاثين فاذا بلغت مائتين وستا وثلاثين ففيها اربع
 حقا وبنت لبون الى مائتين وخمس واربعين فاذا بلغت مائتين وستا واربعين
 ففيها خمس حقا الى مائتين وخمسين ثم لتتألف الفريضة كما مر فاذا بلغت

مائتين وستاً وتسعين ففيها ست حقان إلى ثلث مائة وهكذا ولا تجزئ
 ذكر الأبل إلا بالقيمة لأننا نخلط البقر والغنم فان المالك مخير فيه ^{الأبل}
 العامل لا يأخذ منه نخل غنم بالبحر وكذلك الثور **فصل في زكوة البقر والغنم**
 انما تجب الزكوة في البقر الاحلية او فيما ولد من وحش واحلية لا في بقرا الوحش
 وكذلك في الاوعال اي الغنم الوحش وعند الحنابلة وحشية البقر والغنم
 كاهليتها تجب فيها الزكوة لعناب البقر والجاموس ذكورا كانت اناثا ثلثون
 سائمة وفيها تبيع او تبعية اعني ما تهرله سينة وفي اربعين مسن او مسنة اعني
 ما تهرله سنتان ثم كذلك في كل ثلاثين تبيع او تبعية وفي كل اربعين مسن او
 مسنة ولا يؤخذ في الاوقاص شي كما مر الا عند ابي حنيفة فيما زاد على الاربعين
 بحسب به فعندنا يؤخذ من احدى اربعين مسن او مسنة وعندنا من احدى مسنة
 وسبع عشر ثمن المسنة وهكذا في اثنين واربعين يؤخذ عندنا من احدى مسنة
 عندنا من احدى مسنة ولنفذ عشرين المسنة فاذا بلغت الى ستين ففيها
 تبيعان او تبعتان فاذا بلغت سبعين فتبيع ومسن او تبعية ومسنة فاذا اقل
 كمائة وعشرين فيغير الامر الى اربع اتبعة وثلث مسنات ولعناب الغنم ضاها او
 مخراربعون وفيها شاة ذكرها وانثاهما سواء الى مائة وعشرين فاذا زادت
 واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه الى
 ثلث مائة فاذا زادت واحدة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة وما فيها
 من الاوقاص عفو كما يلزم في اربع مائة وتسع وتسعين الا اربع شياه فاذا بلغت
 خمس مائة ففيها خمس شياه ولا يؤخذ في زكوة الغنم الا الشئ اعني ما تهرله سنة

كالجنح وقيل بجزي الجنح من الضمان كما في الاضحية والشي من البقر ابن سبتين
 من الابل ابن خمس والجنح من البقر ابن سنة ومن الابل ابن أربع ولا شيء في الخيل و
 البغال والحمير والانيال والنعباء وجرم الوحش ولو كانت سائمة للتجارة اذ لا درس و
 النسل ولا في عوامل وعلوفه ولا في حمل وفضيل و يحول الابل تبع الكلباء ولو زاد احد او
 يؤخذ ذلك الواحد ولو ناقصا فهو جيد بلزم الوسط و هلاكه ليسقطها ولو تعدد
 الواجب وجب الكبار فقط ولا يكمل من الصغار وقال اكثر اصحابنا انه لا تنضم الحملان
 والفصال والجهاجيل الى الكبار ولا تلزم فيها الزكوة اذا انفردت وكذا ان كان معها
 كبار ما لم يبلغ عدد الكبار لنصاب ولو هلك كل المال بعد وجوبه ومنع الساعي
 سقطت الزكوة وان هلك بعضه سقطت بحصته ولو خذ منه شطر ما بقى مصادرة
 كما في غلات المستهلك بعد الحول لوجود التعدي منه ومنه ما لو حبسها عن العلف
 والماء حتى هلكت فيضمن الزكوة ولو بدل النعم بالبقر والابل او بالعكس قبل اتمام
 الحول لا تلزم عليه الزكوة حتى يمر الحول على البدل ولو بدل في آخر الحول وتحيل لا
 الزكوة فيؤخذ منه شيء مصادرة على ما يرى الامام ولو بدل النعم بالبقر والابل
 باليس فيه زكوة كالخيل والبغال والحمير والعبيد والاماء فان كان قبل اتمام الحول
 لا يلزم عليه الزكوة و بعدة تلزم وان بدل على رأس الحول وتحيل لا يسقطها فتؤخذ منه
 شيء مصادرة على ما يرى الامام ولا يجمع بين مفترق من الانعام ولا يفرق بين
 مجتمع خشية الصدقة ومن فعل ذلك تؤخذ منه المصاوة على ما اقتضته رأى
 الامام واذا اختلف اثنان فاكثروا من اهل الزكوة في نصاب ما شية لعدم جميع الحول سواء
 كان خلطة اعيان بان يملك نصابا من الماشية مشاهبا برث او شراء او هبة

مع
 اعني ما نقله
 سنة اشهر او
 اكثر السنة

او جمالة او صدق او مخالعة او غيره او خلطة او مأت بان يكون مال كل منهما
 متميزا واشتركا في المبيت والمسرح والمحب والفحل والمرعى كما كانوا احد ولا يعتبر
 لصحة الخلطة اتحاد المشرب والرعى ونحو اتحاد الفحل ان اختلف النوع كالبقر و
 الجاموس والضأن والماعز وقد تفيد الخلطة تغليظا كاشنين اختلطا بأربعين
 شاة لكل واحد عشرون فيلزم منهما شاة وقد تفيد تخفيفا كثلاثة اختلطوا بمائة
 وعشرين شاة لكل واحد منهم اربعون شاة فيلزم مع شاة واحدة ولا اثر لفرقة
 المال الزكوى ما لم يكن سائمة فان كانت سائمة بجلين بينهما مائة تصير لكل حكم
 نفسه فاذا كان له شياه بمحال متباعدة في كل محل اربعون فعليه شياه بعدد المحال
 ولا شئ عليه ان لم يجتمع له في كل محل اربعون ما لم يكن خلطة فاذا كان لشخص من
 اهل الزكوة ستون شاة بثلاث محال متباعدة في كل محل عشرون ولم تكن خلطة
 فلا شئ عليه وبهذا يظهر معنى الحديث لا يجمع بين مفروق ولا يفرق بين مجتمع خضية
 الصدقة ولو كان عند رجل عشرون شاة الى ستة اشهر ثم بلغت الى اربعين في
 آخر السنة فلا تجب عليه الزكوة الا اذا مر الحول على اربعين شاة وقيل يفهم الجنس الى
 الجنس لا الى جنس آخر فتجب الزكوة عند اتحاد الجنس اذا اكل النعاب على رأس
 الحول وان كان عند اربعين شاة لا ابتداء الحول ثم نقصت في اثنا عشر مقلت
 قبل تمام الحول فلا تجب عليه الزكوة ما لم يمر الحول على نصاب كامل وهكذا الحكم
 في زكوة الذئب والفضة لقوله من استفاد مالا فلا زكوة عليه حتى يحول عليه
 الحول ولا يجوز دفع القيمة في زكوة وعشر وخراج وفطرة ونذر وكفارة الا عند عدم
 الجنس وقيل يجوز في الفطرة والمذبر والكفارة وقيل يجوز في لكل وتعتبر القيمة يوم الاواء

ع
 وهو قول
 الا حاذ
 ١٩

وليقوم في البهائم الذي المال فيه ولو في مفازة نفى اقرب الامصار اليه وينبغي
 للمصدق ان لا يأخذ الا الوسط وهو اعلى الاديان وادنى الاعلى ولو كله جبيدا
 فحيد اذ ان وجبت عليه اربع شيئا او ساطو اعطى بدله اثنت شيئا جيا وتسادي
 قيمتها قيمة اربع شيئا او ساطو جازو كذلك في المكيل والموزون اذا اختلف الجنس اما
 عند اتحاد الجنس فلا يجوز ان لم يجد المصدق ما وجب من ذات سن ياخذ الا
 مع الفضل او ياخذ الا على ويرد الفضل كما مر في زكوة الاكل او ياخذ القيمة ولا
 يخذ في الزكوة هزيمة ولا ذات حمار ولا صغيرة ولا اكلة ولا شرب ولا ما خض
 ولا فحل غنم اما اذا احتاج المصدق الى الفحل ورضى المالك باعطائه يجوز اخذه
 وكذلك اذا انقصت السواثر من النصاب وازاد ربحا ان يعطى الزكوة فيجزى للمصدق
 اخذها وتكون تبرعا منه ولو ادى زكوة نقدا شرا شترى به سائمة لا تنضم
 الى السواثر التي كانت في يدها من قبل حتى يمر عليها الحول وكذا في عكسه وكذلك
 لو ادى عشر الخنازير او خيل الارض او اخرج صدقة انظر من العبد شربا في الارض
 او الغلة او العبد لا تنضم قيمته الى نصاب النقد ولا تنضم فيه الزكوة حتى يمر
 عليها ائيل وكذلك لو كان له نصابان كثرن سائمة مزكاة والف درهم وورث الف
 اخرتها لا تنضم اليها الف المورث الا الى اقربها حولا ولا الى بعدهما وكذلك الربح
 لا ينضم مع الاصل ولا تنضم فيه الزكوة حتى يمر عليه الحول ويستحب للامام ان يدهم
 بمقتصدتين اذا ادا صدقا تنضم بان يقول اللهم صل عليهم ولا تجب الزكوة
 في الملل الحرام كالمنسوب والمنسوب والمسروق وحلوان الكاهن ومهر النبي والربوا
 ادى الزكوة منه يا شرم كما لو صلى الله تع عند شرب الخمر او اكل ما حرم عليه فان

أخطأ الحكم بالحلال والحلال غالب فيخرج الزكاة من كل ماله وإن غلب الحرام
فيؤدى الزكاة بقدر ما هو حلال منه وكذلك إن تساوى ما لو خطأ السلطان
المال المفعوب أو المأخوذ على خلاف الشريعة بما لا يمكنه ولا يمكن عليه إلا إلى
رب المال فلا يؤدى منه الزكاة بالجملة الزكاة لا تؤدى إلا عن مال حلال وقال
بعض الفقهاء إذا فقدت بالحرام القطع يكفر وكذلك يكفر إذا ادعى للعطى
مع علمه بأنه مال حرام ولا يجوز تعجيل العشر قبل الخروج ويجوز تعجيل الخراج للمعين
على الرأس وإن أدى زكوته إلى الفقير ثم اليسر قبل تمام الحول أو مات أو
ارتد لا يلزم عليه إعادة الزكاة وكذلك إن ظهر بعد الإعطاء أنه غنى أو هاشى
أو فاسق أو كافر وقيل لا تجزئه في غير الغنى بل يستردها منه بمائها أو يؤدىها مرة
أخرى من ماله وإن تلفت في يد القابض الغير المستحق ضمنها ولو مات وعليه زكاة
غير العشر والخراج فلا تؤخذ من تركته بغير وصية فإن أدى بها تنفذ من الثلث
إلا أن رضيت الورثة بمأز أو عليه وحول الزكاة قرضاً لاشسى ولو شك في إداها
يؤدى ما في أي وقت شاء من عمره لأن وقتها العمر ولا تقوت بأفتضاء الوقت كالمطلوبة

باب زكاة الأثمان

وهى الذهب والفضة أو ما يقوم مقامهما كالفلوس وقرطيس الحوالة (كرسى
نولس وبراميزرى لوتس) يجب فيها ربع العشر إذا بلغت نصاباً بأنصاب الذهب
بالمائة قبل عشرون مثقالاً وهى بالدرهم الإسلامية ثمانمائة وعشرون درهماً و
أربعة أسباع درهم و الدينار الشرعى هو مثقال وقد رد أنصاب الذهب

بالوزن المزدوج في الهند بسبع تولات ونصف توله ووزن دهنى قاعدة الهند نصاب
 الفضة مائتا درهم كل درهم اثنتا عشرة حبة ضروب وقدر النصاب الفضة
 بالوزن المزدوج في الهند بأثنين وخمسين توله ونصف توله وبالروبية الانكليزية
 المزدوجة في الهند بأربع وخمسين روبية أو خمس وخمسين روبية والمعتبر فيهما
 لا قيمتهما وينبغي لوجوب الزكاة فيهما أن يكون كل منهما بقدر النصاب
 فلو كان عندك نصف نصاب الفضة ونصف نصاب الذهب لا يجب عليه
 شيء وقيل يضم الذهب إلى الفضة في تكميل النصاب وتجب الزكاة في مفرديهما
 وممولهما وتبرهما وأوانيهما ولو كانت للاستعمال لا تجب في الحلى وقيل تجب فيه
 قال الحنابلة لا زكاة في حلى مباح معد للاستعمال إذا عارة وتجب في الحلى
 المحرم والحلى المباح المعد للكرام أو النفقة واختلفوا فيما كان على السيف
 أو المنطقية أو الجنينية أو السرج أو اللجام أو الدواة أو المقعدة أو المحلاة
 ونحوها والأراجيح عدم الوجوب وقيل تجب وهو الأحوط ولا يجوز إخراج الردي من
 الجيد ويجوز عكسه ويجوز المزكى وكذلك لا اعتبار بالجودة أو الرداءة في الذهب
 والفضة بل المعتبر الوزن المذكور لوجوب الزكاة ولا شيء في عرض التجارة
 خير الذهب والفضة كما قد منأخلاقاً لائمه الأربعة فإنه يجب عند هم الزكاة
 في عرض تجارة قيمته نصاب الذهب أو الفضة ونائب الفضة والذهب فضة
 وذهب فإن غلب العش فلا يلزم فيه الزكاة إلا إذا كان يخلص منه ما يبلغ نصاباً
 واختلفت في العش المسادى والأحوط لزومها ولا تجب في نصاب مشترك من ذهب
 أو فضة ولو كان مخلوطاً ما لم تبلغ حصة كل واحد من الشراكاء نصيباً فلا أثر فيه

للخطة بخلاف السوا ثم كما مر فان بلغ نصيب احد مهر نصاً بأكثر من الزكاة والآخرين
 ولو ابرأ رب الدين المديون بعد الحول فان كان المديون موسراً لا تسقط
 عنه الزكاة وان كان معسراً تسقط لانه كالمتصدق بجميع ماله وقيل لا تسقط
 فيهما وان اعطى امرأته الفروبية مهرها ثم بعد مضي السنة طلقها قبل
 الدخول ورددت الامراة خمس مائة منه عليه فجب عليها زكاة خمس مائة
 لا زكاة الالف وقال الاخناف تجب عليها زكاة الالف لان النفود لا تعين
 في العقود ولنا ان المراة لم تملك الالف ملكاً تاماً لاحتمال الطلاق وانما
 ملكت خمس مائة ملكاً ليس فيه تردد ولو وهب ماله قبل تمام الحول لا
 ثم يرجع فيه وردد اليه المال بقضاء وغيره يلزم على الواهب اداء زكاته
 وعند الاخناف لا يجب وهرجولة حيلة لاسقاط الزكاة فقالوا لو وهب ماله
 لغيره على راس الحول ثم استرده قبل ان ينقضي الحول عند الموهوب له فلا
 تجب الزكاة لا على الواهب لا على الموهوب له كما لو وهب لطفله قبل تمام
 يوم وعندنا يجوز مثل هذه الحيلة لاسقاط الزكاة ويجوز لاسقاط الشفعة +

باب زكاة الخبز من الارض

يجب العشر في الحنطة والشعير والذرة والتمر والزبيب ولا شئ فيما عداها
 وما كان يستقى بالمسقى منها او بالنصف ففيه نصف العشر بلا رفع مؤن وبلا اخراج
 البذر ومصارف الزرع وحفر الانهار والمجاول وقالت الحنابلة تجب الزكاة
 في كل مكيل من خرم الحب كالقمح والشعير والحب والذرة والارز والمص

والعدس والباقلا والكسنة والسهم والدخن والكراديا والكزبرة والقطن
 وبزر الكتان وبزر البطيخ ونحوه من البازير وتجب في كل ما يكال ويدخر من
 الثمر كالتمر والزبيب واللوز والفسق والبندق والساق واختاره أكثر
 أهل الحديث من أصحابنا ولا زكوة في عنب ولا في زيتون وبوز وتين
 ومشمش وبنق ولوت وزعرور وسمان وجويج ونخ وانب وبطيخ وقمام
 ولا في الخضراوات والبقول كالصل والثوم والفلفل والبهاطة والقلقا من
 السرمق والبامياء والسلق وبقلة الحمقاء والشبث والحلبة والقرع وقمام
 الحمض والجوز والبغلي والاسفانج والبادنجان والبقلة اليمانية وغلان الغول
 والشجر والكرنب والقثد والتكوهنج والعصيب ونحوها إذا اختلفوا في الإسهل
 والدارجيني والكبون والقرنفل والزنجبيل والحلثب والهرم لأنها ما يكال
 ويوزن ولصاحبها خمسة أوسق فلا شيء فيما دونها كل وسق ستون ماعا بالصاع
 المجازي أعني خمسة أرتال وثلاث رطل ولم تشترط الحنفية النصاب فيها وقولهم
 ياطل بأحد بيت الصحيح ويعتبر النصاب بعد تصفية الحب من قشره وبعد جفائه
 التمر والعنب لا يشترط حولان الحول فيها إلا اتفاق ويجب على رب المال إخراج
 زكوة الحب معفى التمر يابساً فلو خالف داخراً رطباً لم يجزه ووقع نقلاً إن كان
 إلا إخراج الفقراء وقيل يجوز إخراج رطباً إذا لم يكن الساعي ولا إلا مأمور
 قسمة حتى الفقراء ولا كل فلو كان الآخذ الساعي وجفاه وصفاه وجاء فدا
 الواجب جزأً ولا رد الفضل إن زاد وأخذ النقص إن نقص وإن كان
 بمأله بين الساعي وبينه ريشاً لم يبالوا بواجب وإن تلف بيد الساعي ودبده

لمالكه ويتعين في الزكوة فان تلف فالحصول الى الجنس الاقرب فان انعدم
 فالقيمة ولا يجوز تكميل الجنس بجنس آخر فلا تجب الزكوة ما لم يبلغ كل جنس خمسة
 اوسق وتجب الزكوة عند الحصاد وتصفية الحب وحقاق الثمر فلو تلف بفريقه
 مع القدرة على حفظه ضمن الزكوة والا فلا وسن للامام بعث خارسا لثمره النخل
 والكرم اذا بد اصلاهما ويكفي واحد وشرط كونه مسلما امينا لا يتهم خبيرا بالحرف
 واجرتة على رب الثمرة وان لم يبعث الامام خارسا فعلى مالك الثمار فعل ما يفعل
 خارسا ليعرف قدر ما عليه قبل نصرته ويجب تركه لرب المال الثلث او الربع فيجب
 بحسب المصلحة ولا يجوز الحرص قبل الطيب والصلاح وما يخرج مرات في السنة
 يحرس في كل مرة فان بلغ النصاب يؤخذ منه الزكوة فان ادعى رب المال المنقص
 بسبب خفي يحتاج الى البينة والا فالقول قوله في السبب الظاهر المقادير ويجب على
 الامام بعث السعة قرب الوجوب لقبض زكوة المال الظاهر كالتسائمة
 الزرع والثمار ولا يجتمع العشر والخراج في الارض الخراجية لانه لا يؤخذ من
 المسلم في الارض الخراجية الا العشر ولا يجوز اخذ الزائد منه ويجوز من الكفار
 ياخذ ما اراد الامام فيها ولا يجوز اخذ الزائد من النصف والارض الخراجية
 على ثلاثة اشرب احدها ما فتحت عتوة ولم تقسم بين الغائمين كصغر الشام
 والهاق وهند والصين وفارس والروم وماركو وانغان وبلاد افريقية والمغرب
 وبلاد الصامري من اورديا والثانية ما جلا اهلها عنها خوفنا والثالثة ما
 صلح اهلها على ان هالنا ونقرها معهم بالخراج ولا زكوة على من بيده ارض
 خراجية في قدر الخراج اذا الركن له مال اخريقا بله ويجب في الصل العشر

هذا مضمون الفتوة
 لكنه موقوف كما هو
 صريح في الفتوة
 ١١

عبد الواقف
 البصري

طه
 اما اليمن فادناه
 عشرة وكنادون
 الحجاز لان اهل
 اليمن دخلوا في
 الاسلام طوعا وقالا
 في صلح الحديبية
 لان الكلمة ثابتة
 ١٢

سواء اخذ من ملكه او موات وسواء كانت الارض التي اخذ منها عشرة
او خراجية وقيل لا تجب فيه الزكاة لان الاحاديث الواردة فيه غير قابلة للاحتجاج
ثم اختلفوا هل له نصاب ام لا يجب فيما قل اذكر تفالك الحنابلة ان له نصابا وهو
مائة وستون سطلا على قية داربعة وثلاثون سطلا وسبعارطل دمشق والوارد
في حديث ضعيف من كل عشرة زقاق يرق وقالت الاحناف انه تجب فيه الزكاة
بلا شرط لنصاب فيما قل اذكر في ارض غير الخراج لثلاث يجمع العشر والخراج وقالت
الحنابلة يجمع العشر والخراج في الارض الخراجية ولا يجب العشر في ثمره جبل
او مقارضة غير التمر والزبيب ولو حماة الامام خلافا للاحناف ولو لم يحمه فلا
تجب بكون اتفاق ويجوز للامام ان يأخذ العشر او الخراج بالجبر ولا يسقطان
بالموت فيؤخذ ان من التركة ولا يجب مع الدين وفي ارض صغير ومجنون
مكاتب وما ذون ودقت وقيل يجب وبه قالت الاحناف ولو سقى الزرع
بعاء اشتراه ففيه نصف العشر ولو سقى سحبا وبآله اعتبر الغالب ولو استويا
فنصفه وقيل ثلاثة ارباع العشر واذا اسلم الكافر ولو تغلبا تصير ارضه
الخراجية عشرية واذا اشترى الكافر ارضا عشرية من المسلم تصير خراجية
ولو اشترى المسلم ارضا خراجية او ملكها بشفعة او ارث او ردت عليه لغناه
البيع او بغير شرط او ردية او عيب بقضاء القاضى او بغيره تصير عشرية
ولو اخذ الخراج من دار جعلت بستانا او مزرعة ان كانت للذمي وان كانت
لمسلم فيؤخذ منه العشر سواء سقاها بعاء الخراج او بعاء العشر او بعاء ولا شيء
في دار مقبرة ولو للذمي ولا في عين قبر اي نرفت ونفط مطلقا اي في ارض

عشر أو خراج ولا يجب العشر والخراج إلا عند ظهور صلاح الثمرة أو النهر سرح
فلا يجوز أخذ الخراج من غير زرع أو شرو قيل يجوز للامام في الأرض الخراجية أخذ
الخراج إذا كانت الأرض مألوفة للزراعة ولم يزرعها وكذلك من حرير عمن صانع
للزراعة من أرض الخراج أما العشر فلا يجوز أخذه إلا من الخراج ولا يحمل لصاحب
أرض خراجية أكل غلتها قبل أدائها خراجها وكذلك لصاحب أرض عشرية فإن أكل
من عشره وللإمام حبس الخراج للخراج ومن منع الخراج إلى سنتين فإن كان محتاجا يعفى
عنه خراج ما مضى والإمام أن يأخذ من ماله ويسقطان بهلاك الخراج ويلزم الخراج
على الغاصب أن يزرعها وكان جاحدا ولا يثبت له الرجوع والخراج في بيع الوقف على البايع
أن يلحق في يد لا ولو بقاء الزرع أن قبل أدراكه فالعشر على المشتري ولو بعدة فعلى البايع
ولو آجرها فالعشر على المستأجر وقيل على الموجد ولو أعارها فعلى المستعير أما في المزارعة
فيعقل بشرائط المعاهدة فإن لم يعبرج فيها على من يكون العشر فإن كان البذر
من رب الأرض فعليه ولو من العامل فعليهما بالحصصة ومن له حق في بيت
المال وظرف بها هو موجه له أخذه ديانة والمودع بالتفخ صرف وديعة مات
ربها ولا دارث له على نفسه أن كان فقيرا وعلى غيره أن لم يكن مصرف الزكاة و
دفع الثأب والغرم عن نفسه أو لغيره إذا تحمل حصته بأقبحهم وتصح الكفالة بها وجوز
من قام بتوزيعها بالعدل وإن كان إلا أخذ بالطلا وظلما ويجوز للامام عفو الخراج
لمصلحة من مصالح المسلمين ولا يجوز له عفو العشر والأموال التي تجمع في بيت المال
على أنواع أحد ها الغنائم والكنوز والركاز وثانيها زكاة المتصدقين من السواطة
والنقود وثالثها الخراج والعشر ورابعها ما يؤخذ من التجار أن كانوا مسلمين

فربع العشر وإن ذميين فنصفه وإن حربيين فالعشر وما يراه الإمام أوفق
 للمصلحة وخامسها الضوابط أي الأموال التي لا يبقى لها وارث وسادسها
 الجزية وسابعها ما يؤخذ مصادرة من مائتي الزكاة وأمثالهم مما ورد فيه النص
 والإلا يجوز المصادرة بالمال في غيرة وأموال أهل الحرب أي الكفار الذين لهم
 يا منهم الإمام مباحة لكل واحد بالنهب أو السرقة أو الاغارة بأي نوع أمكنه
 أن يأخذ منهم ويجوز للإمام ذميين أهل الحرب وأذ نعم لدخولهم في الإسلام
 والتجارة فيه على شرائط تناسب مصالح المسلمين :

باب

العاشر يجب أن يكون مسلماً لا يصح تولية الكافر لاخذ العشر كذا تولية القضاء
 واليهف كل الأسف أن سلاطين عصرنا تركوا أحكام الشرع بالكلية فعمدوا الكفار
 القضاء وأخذ العشر والخزائن ولا يستحيون من الله ورسوله ويصح تولية
 العاصي ولو بالأجرة لأنها بدل عمله لا صدقة وينبغي أن يكون العاشر أميناً
 قادراً على حماية أرباب الأموال من اللصوص وقطاع الطرق لأن الجنابة
 بالحماية ويصح تولية العبد فالعاشر من ينصبه الإمام على الطريق والساعي
 من يأخذ صدقة الموائش في أماكنها وعمل العاشر أن يأخذ الصدقات
 من التجار المأمرين بأموالهم الظاهرة والباطنة فمن أنكر تمام التحول أقال
 له أو التجارة أو على دين محبط أو منقص للنصاب أو قال أدبت إلى عاشر آخر
 كان محققاً أو قال أدبت إلى الفقراء في المصروع وحلف صدق في الكل بلا أخراج

برأوة وقيل لا يصدر في بغير البرأوة وهو الأصح في زماننا هذا لأن الكذب
 فاش في الناس سيما في الكفار فلو ظهر كذب به ولو بعد سنين أخذت منه ولأما
 أخذ شيء منه مصادرة كما في الزكوة وبه يفتى وكل ما صدق فيه مسلم صدق
 فيه ذمي إلا في قوله أدبت إلى الفقراء ولا يصدق حرب في شيء إلا في أم ولد وقوله
 لغلام يولد مثله أماء هذا الأبي أو لبنت تولد مثلها مثله تأبني فان لم
 يمكن أن يولد منه مثله أخذ منه العشر وكذا يقبل قوله أن قال أدبت إلى
 عاشر آخر وأبني بشرط أن يخرج البرأوة ويكون ذلك العاشر محققا معروفا
 وقيل لا يقبل قوله في هذا ويؤخذ منه العشر ولو أخرج البرأوة لأن الخط
 يشبه الخط ويؤخذ من التجار المسلمين ربع العشر من كل أموال التجارة والمزج
 عند أصحابنا أصل الحديث أنه لا يؤخذ العشر ولا ربعه من التجار المسلمين
 وليس في أموالهم سوى الزكوة والزكوة أيضا في الأموال الزكوية المأثرة قبل وهي
 الذهب والفضة والأبل والبقر والغنم والعسل لا غير وفي العسل خلاف كما مر
 ويؤخذ من أموال أهل الذمة نصف العشر تغليباً وغيره ومن الحربى العشر
 ويشترط كون المال نصيباً وعدم علمنا بأن الكفار كره يأخذون عن تجار المسلمين
 فإن علم فمأخذ منهم مثل ما يأخذون من مجازاة إلا إذا أخذوا الكل فلا تأخذ
 بل يشرك له ما يبلغه ما منه أبقاء للأمان ولا تأخذ منهم شيئاً إذا لم يبلغ ما لهم
 نصيباً وإن أخذوا من الأقل من النصاب ولو علم أنهم لا يأخذون شيئاً من
 المسلمين فنحن لا تأخذ منهم شيئاً يستقر وأعليه وتكثر التجارة إذا في تكثيرهم
 أنفوا تد ملا تخفى ولكن لا تأخذ من أموال صبيها نعم إلا أن يكونوا يأخذون

ع

ومن الخائف
 الشديدة أخذ
 نصف العشر من
 التجار المسلمين
 كما هو دين
 السلاطين في بعض
 وقد قال النبي صلى
 لا يدخل الجنة
 صاحب مكس
 ١٢

من اموال صبيانا فاذا اخذ العشر من الحربي مرة لا يؤخذ منه ثانيا في تلك
 السنة الا اذا حاز الى دار الحرب ثم رجع الى دار الاسلام فؤخذ العشر ثانيا
 مرة او تجد دله وصول اموال اخر من دار الحرب ولو من الحربي بالعاشر ولو
 يعلم به حق دخل دار الحرب ثم خرج ثانيا لم يعثر لما مضى بخلاف المسلم والمذمى
 وقيل بعشر الكل ويؤخذ نصف عشر قيمة الخمر وجلو داجلية من الذمى و
 عشرها من الحربي ولا يؤخذ من المسلم شي فيها كما لا يؤخذ شي من خنزير
 الكافر مطلقا بخلاف الشفعة لانه لو لم يأخذ الشفع بقية الخنزير يبطل
 حقه اصلا فيتعذر ولا يؤخذ العشر من مال يكون في بيت المار ولا من
 مال بضاعة الا ان تكون لحربي ولا من مال مضارب به الا ان يبيع المضارب
 فيعشر نصيبه ان بلغ نصيبا ويؤخذ العشر في مال البضاعة والمضاربة
 من رب المال ولو اذن للمضارب والعامل ان يودى العشر فيؤخذ العشر
 منه ولا يؤخذ من كسب ما ذون يديون بدين يحيط بماله ودرقته او
 ما ذون غير مديون لكن ليس معه مولاة وكذا لك لا يؤخذ من الوصي
 اذا قال هذا مال اليتيم ولا من عبد ومكاتب ولو من تاجر على عاشر البعنا
 دله طريق آخر فعشره ثم مر على عاشر اهل العدل اخذ منه ثانيا اما اذا لم
 يكن له طريق غير طريقهم وكان مرسدا عليهم مما لا بد منه فلا يعثر
 ثانيا مرة ولو غلبوا على بلد او ولاية واخذوا زكاة الاموال والعشر برئت
 ارباب الاموال فلا يؤخذ ان منهم ثانيا مرة ولا عشر في البيوت والفواكه الربطية
 وقيل ان كان عند العاشر فقراء يأخذ منها العشر ويقسمه على الفقراء ولا

يجوز للعاشر والساعي قبول الهدية فان اخذ هارس هذا الامام الى
بيت المال ۞

باب الركاز

هو دفن الجاهلية او دفن من تقدم من الكفار وكان عليه او على بعضه
علامة كفر او معدن الذهب والفضة وقيل معدن النحاس او الحديد او
كل جامد ينطبع بالمار ومنه الزئبق ايضا اما معدن المالح كنفط وقار وغير
المنطبع كعادن الاحجار والحجر الجيري فليست بركاز عند الاحناف ويجب
فيه الخمس يؤخذ من الواجد ولو كان مسلماً او ذمياً كبيراً او صغيراً عاقلاً او
مجنوناً حراً او مكاتباً وبأقيه للواجد وقيل لما لك الارض لو وجد في ارض مملوكة
وبل للواجد ولو ذمياً فتأصغروا متى ولو اجبر النقص حائطاً او حفيراً و
نحوه الا اذا كان اجيراً لطلب الركاز فيكون مستأجره ولو وجد المعدن
في داره او حاقبه فلا يجب في شيء ويجب فيه الخمس ايضا ولا يشترط فيه المنعاقب يؤخذ الخمس
من قبله وكثيره ولا يجب الخمس في ياقوت وزمرد وغيره ونحوها وحدث في جبل اى
في معادن ما لو وجدت دفن الجاهلية اى كنزاً خمس لكونه غنيمة
والمحقق عند الاحناف ان الكنز يخمس كيف كان ذا المعدن ان كان ينطبع
وقال مالك الركاز دفن يؤخذ من دفن الجاهلية ما لم يطلب بماله ولم
يتكلف فيه نفقة ولا كبير عمل ولا مؤنة فاما ما طلب بماله يتكلف فيه كبير
عمل فاصيب مرة واخطئ مرة فليس بركاز فعلى هذا القول لا خمس في معادن

الذهب والفضة الميثاق التي يحتاج لاخرها بها وتصفيتهما من الاجحار والرمال الى
كبير عمل ومؤنة شديدة كثيرة ولا خمس فيما يستخرج من الحجر من اللووع و
المرجان حتى في الحلية ولو ذهباً كان كثر اني قهر الحجر وما عليه سمة الاسلام
الكنوز نقد او غيره فلقطة وسبي حكمها ولو وجد الحربى المستامن ركاضاً
في دار الاسلام فانه يسترد منه ما اخذ الا اذا عمل في المفادى باذن الامام على
شرط فله المشرط ولو عمل رجلان في طلب الركائز لا يشترك ووجد ا
فالمال بينهما نصفان ولو ترك احدهما واليس ثم سعى الاخر ووجده فهو
للو اجد وان كانا اجيرين فهو للمتاجر وان خلا المال من العلامة او
اشتبه انضرب فهو جاهلي وقيل اسلامي ولا يخفى من ركائز معدن ما كان
كنزاً او جد في صحراء دار الحرب بل كله للواجد ولو مستاماً لا يملكه من
ولن الود خله جماعة ذو منعة وظفر والبش من كنزهم ومعدنهم خمس
لكونه غنمة وان وجده مستامن مسلم في ارض من اعدائهم رده الى
مالكه تحزرا عن الذم اما اذا لم يكن مستاماً فلا يلزمه الرضا به علال
ان اجد لكون اموال اهل الحرب مباحة كما مر فان لم يرد حال كونه مستاماً
واخرجه منها ملاء ملكاً خفيشاً فسيبيله التصديق به ولو باعه صح لقيام ملكه
لكن لا يطيب للمشتري ولو اجد صرف الخمس على نفسه ان كان فقيراً وكذا على
أصله وفرعه والفقير او الاجانب ان لم يكن هناك امام او
كان واجازة

باب زكاة العروض

لا تجب في عروض التجارة غير ما ورد فيه النص الزكوة عندنا وتجب عند
 الأئمة الأربعة والمجهور واليه مال أصحابنا أهل الحديث أيضاً خلا الشوكا
 والسيد ونحوهما فلنذكر شيئاً من أحكامها عرض التجارة ما يعد للبيع والشراء ^{أجل}
 الربح فتقوم إذا حال الحول عليها وأدله من حين بلوغ القيمة نصاً بآ فلو نقصت
 قيمة النصاب في بعض الحول ثم زادت القيمة قبلته ابتدئ حينئذ كسائر أموال
 الزكوة وتقوم بالاعتظار للسالكين من ذهب أو فضة لا بعا اشتريت به فلو كانت
 قيمته تبلغ نصاً بآ بأحد التقدين دون الآخر فإنه يقوم بما يبلغ به نصاً بآ وتقوم ^{لمغنية}
 ساذجة والخص بصفته ويقوم العبد الرقاص إذا المغنى ساذجاً فإن بلغت القيمة
 نصاً بآ وجب ربع العشر إلا فلا ذلك الأموال الصيارف ولا عبدة بقيمة آنية الذهب
 والفضة لقرمها وكذلك أدكاب والحمام ونحو ذلك بل العبرة بوزنها ولا عبدة بما فيه
 صناعة محرمة فيقوم عارياً عنها بأن يقوم الطنبور ونحوه سبيكة ومن كان عنده
 عرض معد للتجارة أو ورثه فتواله للقنية ثم زواله للتجارة لم يصير للتجارة بمجرد ^{لنية}
 لأن القنية الأصل في العروض والرد إلى الأصل يكفي فيه مجرد النية كما لو نوى
 المسافر الإقامة ولأن نية التجارة شرط لوجوب الزكوة في العروض فإذا نوى
 القنية زالت نية التجارة ففات شرط الوجوب وفارقت السائمة إذا نوى ^{عليها}
 لأن الشرط فيها الإسماء دون نيتها فلا يستثنى الوجوب إلا بآ تنفاه السوم أما
 في حل البس إذا نوى التجارة فتصير للتجارة لأن الأصل وجوب الزكوة فيه

فإذا أضافها للتجارة فقد ردها إلى الأصل، والرد إلى الأصل يكفي فيه مجرد النية
وما استخرج من المعادن كذهب وفضة وجرهم وبلور وعقيق وصفر ودرهم
ونحاس وحنديد وكل وزرنيخ ومغرة وكبريت وزفت وملح وزينق ونفط وقا
وطلق أبيض أو أصفر وذهب أبيض وصداد قطران وتمر حجري ولا قوسنة
وحوار ولا بلورق ودرهم وسماق وملح بارود وزاج وياقوت ومغظير
والحاس ولوتيا وتك وغوها ففيه بمجردها حراز ربع العشر إن بلغت القيمة
نصبا يبعد السبك والتصفية وكان المخرج من أهل الوجوب +

فروع متعلقة بمجرى التأخير في إخراج الزكاة لزمن الحاجة
أو لقرب وجار ولتعدد أخرجها من النصاب ولو قدر أن يخرجها من
غيره لأن الأصل الإخراج من عين المال المخرج عنه والإخراج من غيره
رخصة ولا تنقلب الرخصة لتضييقا ومن جدد وجوبها عالميا بالوجوب أو
جاء عليه كونه قريب عهد بالإسلام وعرفت فعلم وأمر على المحمود عندا فقد
كفر لأنه مكذب لله ورسوله وقهرى عليه أحكام المرتدين بأن يستتاب ثلاثا
فإن تاب ولا قتل كفر آخرها مع مجودة ومن طوّل بالزكاة وادعى
إخراجها صدق بلا عيب ولكن إن ادعى بقاء الحال أو نقص النصاب أو زوال
الملك عن النصاب في أثناء الحال أو تجدد قريبا أو أن ما بيده غير من
لمخرج الزكاة أظهارها وإن يفرقها ربها بنفسه وإن يقول عند دفعها اللهم
اجعلها مغنا ولا تجعلها مفر ما وإن يقول ألاخذ أجرك الله فيما أعطيت ^{بأك}
لك في ما البقيت وجعله لك طهورا أو يشترط إخراجها نية من مكلف وله

تقد يمها بيسير ولا افضل قرنها بالدفع فينوى الزكوة او الصدقة الواجبة
او صدقة المال او صدقة الفطر ولا يجزئ ان ينوى صدقة مطلقة ولا تجب
نية الفرضية ولا تعيين المال المزمك عنه وقيل تجب التعيين اذا اختلف
المال مثل شاة عن خمس من الابل واخرى عن اربعين من الغنم ويجوز نقلها
الى دون مسافة قصر من بلد المال بالاتفاق وفي الزكاة منه خلاف وقالت
الحنابلة يجرم نقلها الى مسافة قصر سواء كان النقل لرحم او شدة حاجة او
تفرا وغير ذلك وجوزة الاحناف اذا كانوا اوفر من اهل بلدة او اصبح او
ادبر او كانوا ذوى رحم وقرابة من المزمك او كانت في النقل مصلحة دينية
ترجي منه اصلاح المسلمين وتقوية الاسلام كالنقل الى طالب علم وكان النقل من
دار الحرب الى دار الاسلام او كانت مجعلة قبل تمام الحول وان لم يوجد في اهل
بلدة من يستحق الزكوة او كانوا اغنياء بفضل المال عن معارفهم فحملها ونقلها
الى بلدة اخرى بالاتفاق ومع حرمة النقل بلا عذر ولو نقلها تجزئ عند الحنابلة
النساء وقالت الحنابلة يصح تعجيل الزكوة لحولين فقط لا اكثر من حولين ومحل جواز
التعجيل اذا اكمل النصاب لانه سببها فلم يجز تقديمها عليه فان تلف النصاب
المعجل زكوته او نقص قبل تمام الحول وقع فلا دان مات قابض زكوة مجعلة
او ارتداد استغنى قبل مضي الحول اجزأت الزكوة عن عجلها وان نقص المال من
المقدار الذي عمل زكوته ولكن لم ينقص عن النصاب فلا يجوز وضع ما عملت
الزكوة الثانية الواجبة عليه ٤

باب مصارف الزكاة

أما خمس المعدن فمصرفه كالغنائم وهم ثمانية أصناف لا يجوز مصرفها إلى غيرهم من بناء المساجد والمدارس والقنابر والرباطات وسد البتوق وكيفين المولى ووقف المصاحف والكتب وغير ذلك من جهات الخير لقوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين والفقير هو من لم يجد شيئاً البتة أو لم يجد نصف كفايته وهو أشد حاجة من المسكين الثاني المسكين وهو من يجد نصفه وأكثر وقال الأحناف الفقير من له أدنى شئ أى دون نصاب أو قدر نصاب غير تام مستغرق فى الحاجة وهو المختار فحل له الزكاة والمسكين من لا شئ له فهو أشد حاجة من الفقير الثالث العامل عليها لعم الساعى والعاشري يعطى ولو غنيا لا هاشمياً والجاني والحافظ والكاظم والقاسم وسائر عملة الساعى والعاشري حكمه العامل يعطى لهم بقدر أجرهم وإن كانوا أغنياء لكن لا يزاد على نصف مال الزكاة وإجاز بعض الأحناف لطالب العلم أخذ الزكاة ولو غنيا إذا فرغ نفسه لإفادة العلم واستفادته بجهة عن الكسب والحاجة وأعيدة إلى ما لا بد منه والحن تقيده بالفقير كما قد مرنا ألأربع المولف وهو السيد المطاع فى عشيرة ممن يرجى إسلامه أو يخشى نشره أو يرجى بعبتيته قوة إيمانه أو إسلام تطيرة أو من احتج جبايتهما غير لا يعطيهما وهم قوم إذا أعطوا من الزكاة جبوها عن لا يعطيهما إلا بالتحويل من أجل دفع عن المسلمين وقال الأحناف الآن سقطت المولفة قلوبهم إيمانهم والعلة الإيهام بالنسخ ولنا أنه لا دليل على النسخ والعلة باقية

في كل زمان اذا اصبحت اليها وراى الامام فيها مصالحة الخامسة لمكاتب الغير
 هاشمي وقيل لها شى ايضا ولو قبل حلول نجر ويجزئ ان يشتري منها رقبة لا
 تعتق عليه برحم ولا تعليق فيعتقها وان يغدى بها اسيرا مسلما لان يعتق
 قتله او مكاتبه عنها فلو عجز المكاتب عن اداء بدل الكتابة حل ما عنده من
 مال الزكاة لمولاة كفقير استغنى وابن السبيل وصل الى ماله ووطنه السادس
 الغارم اى المديون وهو ضربان الاول من تدين للاصلاح بين الناس او
 تحمل اتلافاً او نهباً عن غيره ولم يدفع من ماله ما تحمله والثانى من تدين
 لنفسه فى امر مباح او محرم وتاب منه واعسر ومن غرم فى معصية لم يدفع
 اليه شى فان تاب دفع اليه والمراد بالمديون من لا يملك نصيباً فاضلا عن
 دينه وقال بعض الاحناف الدفع للمديون اولى منه للفقير السابع الغارز
 فى سبيل الله بلا ديوان او لا يكفيه ما حوله فى الديوان او انقطع عن الغزاة
 وليس عنده ما يوصله اليهم وقيل المراد من فى سبيل الله طلبة العلم او حاج
 بيت الله وفسره بعض الاحناف بجميع القرب والخيرات فتصرف الزكاة فيها
 بشرط الاحتياج الثامن ابن السبيل وهو الغريب المنقطع عن بلده وليس
 معه مال يوصله اليه ويدخل فيه من ماله يكون موجلاً او على غائب او
 معسراً وجاهداً واحتاج اليه للمعروف فان وجدت الاصناف كلها تعطى للجميع
 بقدر الحاجة الى العال فيعطى بقدر اجرتة وان وجد بعضها وصرف اليه
 جاز ولو واحداً من اى صنف ويستحب صرفها فى الاصناف الثمانية كلها
 ولا يجب فلو صرف الكل فى صنف واحد مع القدرة على الاصناف الاخرى

وشرط الشافعي ثلثة من كل صنف وليشترط ان يكون الصرف تمليكاً لا اياً
 ولو كان لامرأة دين المعسر على زوجها وهو موسر يعطيها مهرها ان سالت فلا
 تحل لها الزكوة اذا احتاجت والا حلت لها ويجوز صرف الزكوة في اداء دين
 المدينون الفقير اذا كان حياً بامر لا في اداء دين الميت ولو اذن فحلت
 هكذا قال الاحناف وعندنا يجوز صرفها في اداء الدين مطلقاً اذا كان المدين
 معسراً لمومات معسراً ولم يترك دفعاً لدينيه وهو الصحيح ولو كان له ذر رحم
 محرم يعني اعتاقه من مال الزكوة فالجيلة فيه ان يتصدق على الفقير بشر
 بامر به بالشراء والاعتاق ولا يجوز دفع الزكوة للكافر غير المولود ولا للرقبة
 غير العاقل والمكاتب لا العبد ولا العتق به مال او كسب ولا لمن تلزمه نفقته
 كزوجته واطفاله وابويه العاجزين وقيل يجوز صرفها الى الاصول والفروع بشرط
 الحاجة وهو المختار وكذلك لا يجوز صرفها الى عتيقه ما لم يكن عاملاً او غائباً
 او مولفاً او مكاتباً او ابن سبيل او غارماً الا صلاح ذات البين وقيل يجوز وهو
 المختار ويجوز صرفها الى الزوج ان كان فقيراً او الى اولاده من غيرها ومنها
 اذا كانوا كباراً فقراء ويجوز صرفها الى عبد اعق بعضهما سواء كان كله له او
 بينه وبين ابنه فاعق الاب خطه معسر يدفع له لانه مكاتبه او مكاتب ابنه ويجوز
 عندنا صرف الزكوة الى مكاتبه واما المشترك بينه وبين الاجنبي فيجوز للعق
 دفع الزكوة اليه بالاتفاق ولا يجوز دفع الزكوة لبني هاشم وهم سلالة هاشم
 فيدخل آل عباس وآل علي وآل جعفر وآل حفص وآل الحارث بن عبد المطلب
 آل ابي لهب وكذلك لبني المطلب ما لم يكونوا غراراً او مولعة او غارمين لا صلاح

ذات البين ولا ملو اليهم وفي تحريم صدقة النفل عليهم خلاف وقال الامام
 قد ابل النص قرابة بن لعب فتحل لمن اسلم منهم كما تحل لبنى المطلب وكذلك
 لا تحل زكوة بنى هاشم وبنى مطلب لبنى هاشم وبنى مطلب قيل تحل اجازة لبنى الزكوة في
 عصرنا لبنى هاشم لانه لم يبق عوضها وهو الخمس لهم وهو الاصل في زماننا
 هذا سيما لطلبة العلم من الهاشميين والمطلبين ولا تدفع الى ذمي ولو كان
 فقيرا وكذلك الى الحربى وكذلك العشر والخراج وكذلك الصدقة الواجبة
 كالنذر والفطرة والكفارة وجاز دفع صدقة التطوع اليهما وقيل لا يجوز
 دفعها الى الحربى فان دفعها الى غير مستحقها وهو جاهل بعدم استحقاقه
 اجزأ وان عالما فلا قيل لو دفعها للعبد او هاشمى او كافر ثم علم حقيقة الحال
 اعادها وليست رد هاشمى بما فيها منه وان دفعها لمن يظنه فقيرا فبان
 غنيا اجزأ بالاتفاق وقال الاحناف لو ظهر بعد الاعطاء انه ائو او ابنه
 او امراته او هاشمى او غنى او ذمي لا يعيد وان ظهر انه عبيد او مكاتبه او
 حربى او مستامنا يعيد ولا يكره اعطاء فقير نصابا او اكثر وقيل يكره الا اذا كان
 مد يونا او صاحب عيال بحيث لو فرقه عليهم لا يحصل لكل منهم نصيب او لا
 يفضل بعد دينه لنصاب ومن ان يفرق الزكوة على اقاربه اذا كانوا فقراء
 على قدر حاجتهم فان استودا فى الحاجة وتلقا وتوا فى القرب يدأ بالاقرب
 فالاقرب منهم وقال بعض الاحناف لا تقبل صدقة الرجل وقرابته مما وىج
 حتى يدأ بهم وتيدت المنازلة الا قارب بمن لا تزمه نفقتهم وتجرى ان
 دفعها لمن تبرع بنفخته عندهم ايضا كيتيم اجنبى ودعة وخالة واولاد العممة

والحالة والحال وابتاد وبناته والبرخ والاخت الكبيرين واولادها واولاد
 الكبار **فروع متعلقة** التصدق على العالم الفقير او على طلبة العلم
 الفقير او على الزهاد التاركين للدنيا المتعقدين عن السؤال افضل ويكره
 حصرها الى اهل البدع ولو صرفها اليهم وهم من احد الاصناف الثمانية جائز
 وقال الاحناف لا يجوز كالكراهية والمشبهة ويجوز صرفها الى ولده من الزنا
 اذا كان فقيرا محتاجا وكذا الذي لغناه وقيل لا يجوز ولا يحل السؤال لمن عنده
 قوت يومه او كان قويا قادرا على الكسب ولا ياتر معطينه ان لم يعلم بحاله وان علم
 ياتر لانه اعان على المعصية وقيل لا ياتر المعطي مطلقا وهو الحق لقوله السائل حق
 وان جاء على فريس ويحل سؤال من عنده قوت يومه للكسوة ولا اشتغاله عن
 الكسب بالجهد او طلب العلم وقيل لا يحرم السؤال الا على الغنى وهو من عنده
 خمسون درهما او صاحبها من الذهب وفي رواية اخرى قيمة اوقية وهذا
 المغناء يعتبر لتحريم السؤال لا التحريم الزكوة كما مر والدافتر والكتب العلمية
 للعالم او المتعلم مستثناة بالاتفاق ويندب دفع ما يقنيه يومه عن السؤال
 ان يتيسر والا فأتيسر ولو شق تفرقة او كسرة خبز واعتبار حاله من حاجة
 وعيال والمعتبر في الزكوة فقراء مكان المال وفي الوصية مكان الموصى في
 الفطرة مكان المودى ولو دفع الزكوة الى صبيان اقرابه برسم عيد او الى
 مبشر او مهدى الباكورة جاز ان توى الزكوة وهم فقراء ولو نص على التوفيق
 لم تجز ولو دفعها لاخته ولها على نزوجها مهر يبلغ نصابا وهو على مقر ولو طلبت
 لا يمنع عن الاداء لا يجوز ولا جاز ولو دفعها المعلم لحليفته ان كان بحيث

يُعمل له لولم يعط صح ولا لاولو وضعها على كفه أو على الأرض فاشتهبها
الفقر أو جاز ولو سقط مال فرفعته فغير فرضي به جاز أن كان يعرفه والمال
قائم ولا العجز وتسبب صدقة التطوع في كل وقت لا سيما سرادكها في الزمن
الفاضل كشهر رمضان وفي المكان الفاضل كالحرمين أفضل وعلى جارة وذوي
رحمة لا سيما مع عداوة وهجران منهم صدقة وصلة وهي أفضل من الصدقة على
غير الجار وغير ذوي الأرحام ومن تصدق بها ينقص مؤنة تلزمه أو أضر نفسه
أو غيره أو كلفة أو عياله أو أقاربه بسبب صدقته التبر بذاك ذكره لمن لا
صبر له على الضيق أو لا عادة له على الضيق أن ينقص نفسه عن الكفاية
التامة والفقير لا يقرض ليتصدق بها يقرضه وقيل لا بأس بذلك رأيت
مولانا فضل رحمان كان يقرض ويطعم منه الفقراء والمسافرين والضيوف و
نص إمامنا أحمد بن حنبل في فقير لقربيه وليلة يستقرض ويهدي له وحدث
شيخنا ابن عقيل وابن الجوزي وإمام سفيان الثوري على أمساك المال فإن
زمان من احتاج فيه إلى المال كان أول ما يبذل دية وقد لا منى بعض
أخواني على ما أمسكت من المال فما باليت بسلامة متعم لا في أرى هذا الزمان
زمان البدعة والنفاق فمن لم يكن عنده مال فهو يسأح لأهل البدعة أو
يترضى عن أقوالهم وأفعالهم أو يسكت عن الإنكار على منكراتهم لأنه محتاج إلى
إعانتهم وهذا الأمر أشد من أمساك المال بمراتب كثيرة فالجود لله الذي أغناني
عن إرباب البدع وعن إعانتهم ومساعدتهم وألمن بالصدقة الكبيرة ويحل
به الثواب حق قال بعضهم إن طلب الدماء من المتصدق عليه نوع من المن

اعاذنا الله منه ويحرم شراء ما تصدق اذ زكى به من المتصدق عليه ولو اشتراها
من غير من اخذها منه وان رجع اليه بارت او هبة او وصية او ردة لها لا
يعد قبضه منه لكونه من اهل الزكاة جاز ويجوز اخذ العطية من الامير او السلطان
ولو جازا الا اذا عرف انه مال حرام او ظم

باب زكاة الفطر

وهي صدقة واجبة بالفطر من رمضان وتسمى فريضة ومصرفها من لا تجب عليه
هذا المصدقة من المسلمين لا من لا تجب عليه زكاة وتجب عليه هذه الصدقة
ولا ينعى وجوبها دين عند المناجاة ايضا الا مع طلب تجب بأول ليلة العيد فمن
مات او اعسر قبل الغروب او طلق زوجته او اعتق عبدا او انتقل الملك في الرقيق
وكان كله قبل غروب الشمس فلا زكاة عليه وان حصل شيء مما ذكر من موت او اعسار
او طلاق او اعتق او نحو ذلك بعدة تستقر في ذمته وهي واجبة على كل مسلم حر ولو
اهل البادية ومكاتب ذكر وانثى كبير او صغير ولو يتيما ويخرج عنه من ماله عليه
وسيد مسلم عن عبده المسلم يجد ما يفضل من قوته وقوت عياله يوم العيد وليلتد
بعد ما يحتاجه من مسكن وخادم ودابة وثياب بذلة وكتب علم يحتاجها لنظر
وحفظ وحلى المرأة للبهائم او لغيرها تحتاج اليه وتلزمه عن نفسه وعن عيونه من
المسلمين كولد له ولو للتجارة فان لم يوجد من عنده عائلة فطرة تكفي لجميعهم بدل
بنفسه فريضة فامه فاميه فولد له فان كان له اولاد ولم يكف جميعهم اقرع
فاقرب في الميراث وتجب على من تبرع بمؤنة شخص شهر رمضان لا على من

من زوجه
فيجب من
جبهه فالزكاة
رى عن مالها
ن لو كمن لها
بطل وجوب
بها وبها قال
ناب لا منه

استأجر أجيراً أو ظراً يطعمه أو شرابه وتس من الجنين ولا تجب لمن نفقته
 في بيت المال كاللقيط والواجب أخراجها يوم العيد قبل الصلوة ولا يجوز بيعها
 ومجرم تأخيرها عن يوم العيد بلا عذر ويقضيها وقيل يجوز التأخير موسعاً في العمر
 ونجس قبل العيد بيوم أو يومين لا قبلهما ومن عليه فطرة غيره كنز وجته وعبد
 ودلده أخراجها مع فطرته مكان نفسه والواجب عن كل شخص صاع قنار وبراز
 أو شعير أو قط أو صاع مجموع من الخمسة المذكورة ويجزئ نصف صاع من الحنطة
 لمن غيرها ويجزئ دقيق البر والشعير وسويقهما إن كان وزن الحب ولو بواحد غل
 كبلا تنقية لا خبز ولا معيب مكسوس ومبلول وتديمر وفاسد تغير طعمه ولا
 مختلط بكثير مما لا يجزئ كالقمح المختلط بكثير الزادان ويخرج مع عدم الاستيفاء الخمسة
 ما يقوم مقامه من حب يفتات كدرة وارض ووخن وباقلا وعدس وثين يابسين
 ومويز وقيل يجزئ أخراج كل ما يفتات من لبن ولحم ويجوز أن تعطى الجماعة فطرته
 للحد ويجوز أن يعطى الواحد فطرته لجماعة ولا يجزئ أخراج القيمة في هذه
 الصدقة إلا عند عروضا لما نفع من أخراج العين وقال الأحناف دفع القيمة أفضل
 أما في زكوة الموائش والمعتشرات ففيه خلاف ولا يجب إداء الفطرة عن
 مكاتبه وقيل يجب لأنه عبد ما بقي عليه درهم وله الخيار يوم العيد أن يأكل
 شيئاً قبل إداء الفطرة أو بعد ما أدمعها ولو مات قاضي وادته عنه جاز ولا
 تسقط الفطرة بهلاك المال بعد الوجوب ولا يجب عن عبدة الآلئ والماسور
 والمغصوب المحجود أن لم تكن عليه بنية ويجب بعد حودله لما مضى وقيل لا يجب لما
 مضى ولو كان العبد مشتركاً فيؤدي كل شريك فطرة كاملة وقيل لا تجب في عبد

مشارك إلا إذا كان بين اثنين وتعاياة ووجد الوقت في نوبة أحدهما على
قول وتوقف الوجوب لو كان المملوك مبيعاً بخيار فاذا أمر يوم الفطر والخيار بأن
تلتزم على من يصير له ولا يبعث إلا ما أم على صدقة الفطر سائياً ولو خلطت الزوجة
حنطة فطرة الزوج بحنطتها بغير إذن الزوج ودعت إلى فقير جازع عنها لا عنه
والصحيح أنه يجوز عنهما لأن أموال الزوجين تختلط عادة فلا يكون هذا الخلط
في حكم الاستهلاك ولا يجوز ادعاء الفطرة إلى كافر وقال الأحناف يجوز دفعها إلى
ذمي ويجوز دفعها إلى زوجة عبده وإن كان نفقتاً عليه +

آخر كتاب الزوارة وتبليغ كتاب الصوم النساء الله تع

تقريب المؤلف سابع وعشرين

من شهر رمضان سنة ١٢٢٤ هـ

كتاب الصوم

هو إمساك مخصوص من شخص مخصوص في وقت مخصوص عن أشياء مخصوصة حقيقة أو حكماً مع النية المعهودة والإصباح أنه لا يكره قول رمضان ^{عنه} وكره بعضهم بدون إضافة الشهر إليه قرأ بعد صرف القبلة إلى الكعبة لعشر في شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف ويقولنا حكماً دخل من أكل أو شرب ناسياً فإنه ممسك حكماً ويقولنا من شخص مخصوص خرج لكاثر والجايع النفسان لأن إمساكهم لا يسيح صوماً ويقولنا مع النية خرج الإمساك بلانية الصوم لغرض أخرى كالصلاح المعدة وغيره ويقولنا في وقت مخصوص خرج الإمساك في الليل الإمساك في النهار من طلوع الشمس إلى الظهر مثلاً ونحوه أما البلوغ والإفاقة فليساً من شرائط الصحة لصحة صوم الصبي ومن جن أو أغشى عليه بعد النية ^{عنه} وانما لم يجمع صومه في اليوم الثاني لأنه قد أم النية وحكمه نيل التوبة إذا لم يكن منها منه كالصلوة في الأرض المقصوبة فإنه لا جراحاً فيها وسبب صوم النذر النذر ولذا الوعين شهر أو يوماً وصام في غيره أجزاء أو وجوب السبب ويلغو المتعين وسبب صوم الكفارة الحنث أو نية العود في الظاهر أو نقص صوم رمضان عند الإلحاق حاله بالإحرام وسبب صوم رمضان شهود جزء من الشهر أعني الجزء الذي يمكن إنشاء الصوم فيه من كل يوم فلوا فإن المجنون في ليلة أو في آخر يوم من رمضان بعد الزوال فلا قضاء عليه ولكن لا وجوب على سكان أرض تسعين لأن يوم دليلاً حقهم سنة

وقال الحنابلة لا يؤتى
الحاقق الصوم إلا
توخيها أو في غيره
جميع النهار لا يجمع
صومه ولو كان
منه جزء قليل
كما لو قام بالنية
لومعه منه

حقنا فلا شهود له رمضان عندكم ولا يمكن تقدير الصوم بالآوقات لوقوع الاشتباه
 فيه سيما للعوام ولو صام أحدكم بتقدير الآوقات في رمضان فهو منسحق يوجب
 فاذا ارأينا هلال رمضان وجب الصوم بروية هلاله علينا وعلى جميع الناس وهم
 من لم يره حكم من رأى ولو اختلفت المطالع فاذا ارأها أهل بلد وجبت على أهل
 جميع البلاد متابعين حتى لو ارأها أهل المشرق وجب على أهل المغرب الصوم
 اذا ثبت عندهم رؤية أو ذلك بطريق صحيح مقبول وهو على وجه الأول ان يشهد
 مسلم مكلف عدل ولو كان عبد أو انثى برويته ولو بلاد عوى وبلا لفظ أشهد و
 بكأحكم ومجلس قضاء فيلزم الصوم على من سمع عن لا يخبر بروية الهلال ولو رده
 الحاكم ولم يكن هناك حاكم مسلم والمستور كالأعدال لا الفاسق سواء كانت السلطنة
 أو مقيمة خلافا للاخاف فانهم قالو لو كانت السماء مصحبة فلا بد من شهادة
 جمع عظيم يقع غلبة الظن بخبرهم وهو مفوض الى رأى الإمام من غير تقدير بعد
 وعندهم رواية انه يكتب بشاهد من والثاني ان يشهد شاهد ان انه شهد شاهد
 عند قاضي البلد الغلاتي بروية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي به لان قضاء
 القاضي حجة قلو شهد وأبروية غيرهم فحسب يشهد وأعلى قضاء القاضي فلا بد
 والثالث ان يستعين بالخبر في البلدة الأخرى وتحقيق بان نجى جماعات متعددة
 من بلدة وتذكر ان أهل البلدة المذكورة صاموا بروية الهلال أما مجرد الشروع
 فلا يكفي لان الاخبار الكاذبة ربما تشيع سيما في آخر الزمان كما ورد في الحديث ولا
 عبرة بقول المنجيين الموتين ولو عدوا وكذا بخبر التلخا ان اذ مبلغه في الأكثر يكون
 فراذ لو كان مسلما ففيه خلاف والصحيح عدم القبول لجهالة وعدم المعرفة بعد الله

ص
 وفي قولهم
 بالآوقات
 ان يكون خارج
 البلد أو كان على
 مكان منافع
 ١٧

وإمكان الكذب في الظاهر لا سلام لان الكفار أعداء المسلمين فيجب انفساد
 عبادتهم بأي نوع امكنتهم وقد اطبقت الاحناف والحنابلة والمالكية على
 عدم اعتبار اختلاف المطالع ووافقه المشوكاني والسيد واكثر اصحابنا اهل الحديث
 لكن القياس يقتضي اعتبار الاختلاف لان الارض كرامة فربما يكون في وقت واحد في
 بعض البلاد ليل وفي بعضها نهار وفي بعضها وقت الغروب وفي بعضها وقت
 الاستواء فتزول الهلال في بعض البلاد دون البعض الاخر منها وهذا اذا اضمحلت
 احدى مسكة بعلم الهياكة والجهر اقية فالاولى ما قال الشافعي انه لا يلزم من
 سرية الهلال في البلاد البعيدة وجوب الصوم في بلاد نابل والمعتبر بكل اهل بلد
 رؤيتهم او سرية اهل بلد يكون قريبا عنهم فخرسرية بعض اهل البلد موجبة
 على الباقيين بالاتفاق وتقدير القرب والبعد مما حارت فيه الافكار والذي
 يختاره ان ما دون مسافة شهر قريب ومسافة شهر فما زاد في حكم البعيد ولا
 يقبل للفطر وليقية الشهور بالارجلان عدلان بلفظ الشهادة ولا تشترط الدعوة
 والمحدود في القذات اذا تاب فحكمه حكم العدل تقبل شهادته في الصوم والاطا
 خلا فالاحناف في الاخير ويستحب لمن رأى الهلال ان يقول الله اكبر الله اكبر
 الله اكبر اللهم اهلك علينا بالامن والايمان والسلامة والاسلام والتوفيق لما
 نحب وتزويج هلال ربنا وربك الله ويكره ان يشير اليه لانه من عمل الجاهلية
 كذا ذكر الاحناف ولا يصوم يوم الشك اي يوم الثلاثين من شعبان اذا حال
 الناس ودون مطلعهم او قتراد دخان او غيرها وقبل يصوم احتياطاً بنسبة
 انه من رمضان فان ظهر انه من رمضان عجزى ذلك الصوم من رمضان

ولا يقع نفلاً وتصلى التواريخ أيضاً احتياطاً أما إذا لم يكن بالسماء علة فلا يكره صوم
 التطوع فيه على قول وكيلة على قول لأنه نفي عن الاستقبال رمضان بصوم يوم أو
 يومين إلا لمن كان يصومه من قبل وقال الإحناف لا يصوم يوم الشك وإن لم يكن
 علة إلا نفلاً ويكره غيره وقيل يصومه الخواص ويفطر غيرهم ثم إن نوى في يوم الشك
 صوم التطوع أو صوم واجب آخر فظم أنه كان من رمضان يقع عن رمضان و
 لو نوى أنه إن كان من رمضان فعن رمضان وإلا فعن نفل لا القيم ينته كمن
 نوى أن يصوم غداً إن كان من رمضان وإلا فلا لعدم الجزم ووقوع النزد و
 كذلك لو نوى أنه إن لم يجد غداً فهو صائماً وإلا فمفطراً قالت الحنابلة لو قال
 ليلة الثلاثاء من رمضان إن كان غداً من رمضان فهو فرض وإلا فأنما مفطر
 فبان من رمضان فإنه يجزئه ولا يجزئ أن قاله ليلة الثلاثاء من شعبان
 فبان أنه من رمضان ويلزم على الصائغ النية بعد غروب الشمس إلى ما قبل الفجر
 في صوم الفرض إلا إذا لزماً أثناء اليوم أما في صوم النفل فتصح النية إلى قبل الزوال
 والنية عبارة عن مجرد القصد فمن قام في وقت السحر وتناول طعامه وشرابه
 من دون عادة له في غير أيام الصوم فقد نوى وكذلك من أمسك في صوم
 التطوع عن المفطرات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس من غير عذر ما ع
 فكانه نوى كما يكفي في نية الوضوء مجرد دخول المكان المقاد وإلا اشتغال بغسل
 الأعضاء المخصوصة على الصفة المشروعة ويكفي في نية الصلوة الدخول في
 المحل الذي تقام فيه والتأهب لها والشرع فيها والصوم على أقسام ^{عظم} صوم فريض
 كصوم رمضان والنذر والكفارة وقضاء رمضان ومن ^{عظم} مندوب كصوم أيام البيض

من كل شهر وصوم ست من شوال متفرقا ومتتابعاً وصوم تسعة أيام من
 ذي الحجة وصوم اليوم التاسع والعاشر من المحرم وقيل صوم يوم عرفة لغير الحاج
 وله أيضاً لو لم يضرعه عن اداء المناسك وصوم سيدنا داود عليه السلام اغني
 صوم يوم وافطار يوم وصوم يوم الاثنين والخميس وصوم يوم عاشوراء مع صوم
 يوم قبله ويوم بعده وصوم شهر محرم وصوم أكثر أيام من شعبان وصله رمضان
 ولو نجى في صوم رجب دليل وكل ما روي في فضله فهو باطل وموضوع ومكن وب
 ومنه عنده محرم كصوم العيدين وإيام التشريق ومكره كصوم يوم الجمعة
 منفرداً وصوم يوم السبت كذلك حذرنا عن المشابحة باليهود وصوم نيروز
 او مهرجان حذرنا عن التشبه بالفرس وصوم دهر وصوم صمت ووصال و
 استقبال رمضان بصوم يوم او يومين ولو نوى قبل الغروب او عند الغروب
 لا تصح لانه قبل الوقت ولو نوى في رمضان مطلق الصوم اذ النفل او واجباً
 آخر تعم ويكون الصوم اداء عن رمضان لا غيراً للاحناف في المريض و
 المسافر اما النذر للمعين فلا يصح بنية واجب آخر وكذا النذر للغير ^{لمعين}
 ولو صام مقيم عن غير رمضان لمجمله به فهو عن رمضان ولا تصح النية
 الواحدة لكل شهر رمضان بل يحتاج صوم كل يوم من رمضان الى نية ولو صح
 مقيماً وقيل تكفي النية الواحدة ولا تسن النية باللسان وقال الحدادي من
 الاحناف السنة ان يتلفظ بها ولما جادلها دليلاً ولا يضر ان اتى بعد النية
 بمئات للصوم او قال ان شاء الله غير متردد فان قصد بالمشية الشك والتردد
 في العزم والقصد فسدت نيته ولو نوى الصائت الفطر ثم لم يفطر فنيته لغو

لو نوى الصوم في الصوم لا تفسد ما يلا تلفظ ومن افطراى اكل وشرب
 يوم الشك ثم ظهر انه من رمضان يجب عليه الامساك بقية اليوم وان لم يفطر
 ثم ظهر انه من رمضان صححت نية الصوم في النهار ولو بعد الزوال سقوط ^{شتر}
 التبييت بعدم انكشاف رمضان ومن شرع في صوم التطوع فهو امير نفسه ان شاء
 اتم الصوم وان شاء افطر ^{القفناء} ويجب قضاؤه ام لا فيه قولان والراجح عدم وجوب
 الحديث ام هاني ان كان تطوعا فان شئت فاقضى وان شئت فلا تقضى وقوله
 صلوم صوما مكانه يوم آخر محمول على التنبؤ وفرض الصيام فرضا كان او نفلا
 الامساك عن جميع المفطرات من طلوع الفجر الثاني الى كمال غروب الشمس وفيه
 قول شاذ لا عمن ان الامساك يجب من طلوع الشمس الى غروبها فلو فعل
 شيئا من المفطرات بعد الفجر الاول وقبل الفجر الثاني لم يفطر وسننه ستة
^{عط} نجعل الفطر اذا تحقق غروب الشمس ويباح ان غلب على ظنه وتحقق غروب الشمس
 شرط نفيلة تعجيل الفطر لا جوازها والفطر قبل صلاة المغرب افضل وتأخيرها ^{عط}
 ما لم يخش طلوع الفجر الثاني والزيادة في اعمال الخير ككثرة قراءة وذكر وصدقة
 وكعت لسان عما يكره ويجب كفه عما يحرم من الكذب والغيبة والنميمة والشتم
 والخش والمراء والجدال والخضومة وقوله جهر اذا شتم او حرم الى ما شمر
 ورجح الجهر شيئا ان يسميه مطلقا وقيل سرا يجر نفسه بذلك خوفا من الرياء ^{عط}
 وقوله عند فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك افطرت ومن زاد فيها وبالصوم
 غدا نويت فعذا من جملة حيث لم ينقل هذا اللفظ من النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وفطره على رطبات فان لم تكن رطبات فتمرات فان لم يكن تمرات

باب ما يفسد الصوم وما يكره فيه وما لا يكره

يفسد الصوم الأكل أو الشرب أو الجماع عدا ذلك التي عند أو خروج دم الحيض
والنفاس والموت الردة والاحتقان من الدبر والاستعاظ وشرب الدخان أي
الحقنة وانزال المني بتكرار النظر أو بالتقبيل أو الحس أو المباشرة الفاحشة
أو الاستمابة بالكف وإذا خال شي في جوفه أو حلقه أو دماغه بفعله وبلغ ما إلى
أسنانه من الطعام أو غيره قدر الحصة ^{أن} قدر على مجبه وإخراجه ولا يكره الشرب
أو الجماع بظن أن الوقت باق ثم ظهر أنه مضى الوقت وكذا النظر إن كان
لأنظار ثم ظهر أنه لم يحن لا ذرع التي ولو كان ملاء الغم أو فاحشا أو ابتلاع
ما في اللسان أقل من الحصة أو دخولها في الحلق من غير فعل منه أو دخول
المريء أو الخامة في الجوف ولو باختياره وقال أحدان أدخل الخامة بعد
وصولها إلى الغم في جوفه بفعله انظر ولو جمع ريقه في فمه ثم ابتلعه لا يفسد
إجماعا أو التقطير في الأذن أو الإحليل أو الأنف أن لم يصل إلى جوفه أو
دماغه ولا انظر أو مداواة الجائفة أن لم تصل إلى دماغه أو جوفه ولا انظر
أو الأكل أو الإلهان وإن وصل أثره إلى حلقه أو جوفه سواء أكل أو شرب أو
صبر أو قطور أو ذرور أو أثم كثير أو ليسير وقال أحدان وصل أثره إلى
جوفه أو حلقه انظر أو مضغ العلك أن لم يجد طعمه في حلقه أو ذوق الطعام
بأشراط المذكور ولا انظر أو الجماع خلافا لأحمد أو الفصد أو السعال

ع
منه لا يفسد
الصوم
إذا انظر
أو شرب
أو أكل
أو مضغ
أو سعال

او خروج المذي ولو تبقييل او لمس او استمناء او مباشره خلافا لاجم
 او دخول الفجاء او الذباب ونحوه في حلقه بغير قصد او دخول شيء في حلقه
 وهو نائم او اكل وشرب وجماع ناسيا او مكرها وكن اجميع المفطرات في حالة
 النسيان او الاكراه وقيل يبطل الصوم بالجماع مكرها او ناسيا لا بغيره من المفطرات
 ولو سبقه ماء المضمضة او الاستنشاق الى جوفه من غير مباشره لا يفطر
 او قيل يفطر ولو جامع بعيمه او ميتة او صغيرة او صبيا في ثبل او دبر فسد
 صومه انزل او لم ينزل خلافا للاحناف فيما اذا لم ينزل ولو طلع الفجر وهو جامع
 فترجع في الحال صح صومه وان استدام لم يصح ولا بأس لو اصبح جنباً ويستحب
 الاغتسال قبل الفجر ذكره ابو بقی كل اليوم جنباً ويكره الكذب والغيبه والتمويه
 والشتم في الصوم كراهة شديدة وان صح الصوم وكذا مضغ العلك والتقطير
 في اللذات والالاف وبلع الحليل والتقييل والمس لمن لا يقدر على نفسه وان قدر
 ولا بأس ولو نظر المرأة او تفكر فأنزل لا يفسد صومه وكذا بالاحتلام ذكره
 ذوق شو به ضعفه بكا عذر ولو بعد نزول ولو ابتلع حصاة او مما لا يتغذى
 من صومه ولو ادخل عودا او حديدة او خشبة في دبره او احليله كرهه ولم
 يفسد صومه وقيل ان كانت رطبة يفسد وان جامع امراته فلما رأى الفجر
 اخرجه الذكر ثم خرج المني بعد طلوع الفجر صح صومه ولو ساحت المراتان
 فأنزلنا فسد صومه ومهما والا فلا ولو استنجى فدخل الماء من الدبر او الاحليل
 الى جوفه لم يفسد صومه وقيل يفسد ويستحب له التشييف ثوب ونحوه
 بعد الاستمناء ولو ادخل دخان العود او العنبر ذكره صومه في فمه يفسد

صومه وان شمر او رد او الريا حين اذ العطر او المك او غيرها من انواع الطيبات
 الاثرها لا يفسد ولو بقي بل في فيه بعد المضمضة وابتلعها مع الريق لا يفسد ^{كظم}
 اذوية ومصل ^{اصليج} اودق اذوية بخلان نحو سكر ولو خرج الدم من بين اسنانه و
 دخل حلقه او جوفه مع ريقه لم يفسد وقيل ان غلبه الدم ادتساويا فسد والاكلا
 الا اذا وجد طعمه ولو طعن برمح او رمى بسهم ودخل في جوفه او نزل من جانب
 آخر او بقي هناك لا يفسد صومه وكذا لو بقي النصل في جوفه او دخل المشريط في جوفه
 او دماغه لمعالجة شر خرج منه الصديد او الدم اما لو دخل الدواء بعد ذلك
 في جوفه ففسد الصوم ولو اقلع خشبة او خيطا فيه لقمة شر اخرجها ولم يبق اذ لم
 يفصل منها شئ في الجوف لا يفسد صومه وكذلك لو دخل اصبعه في دبره او
 ادخلت اصبعها في فرجها لا يفسد الصوم وقيل يفسد ان كانت محلة وكذلك
 لو ادخلت قطنه ثم اخرجتها وان غابت في فرجها او كان عليها دواء او غدا
 فسد بالاتفاق ولو رمى اللقمة من فيه عند ذكر الصوم او طلوع الفجر مع صومه
 ولو ابتلعها فسد ولو جامع امراته فيما دون الفرج ولم ينزل لم يفسد ^{قيل} والافساق
 ان جامع في دبرها يفسد ولو لم ينزل وعوا المختار ولو ادخلت اليد او الماء
 في قبلها يفسد لانه كالاختقان ولو نزل في الفقه مخاط فاستشبهه فادخل حلقه
 وان نزل لراس الفقه او ترطب شفتاه بالبراق عند الكلام ونحوه فابتلعه او
 سأل ريقه الى ذقنه كالخيط ولم ينقطع فاستشفه ولو عمدا اذ قتل الخيط بين افعه
 مرارا وان بقي فيه عقد البراق لا يفسد ولو كان مصبوغا وظهر لونه في ريقه
 وابتلعه ^{فكر} او قال الاخناف يفسد لو كان مصبوغا وظهر لونه في ريقه وابتلعه

ذكره اذ ان اكل او شرب او جامع ناسياً او احتلم او انزل بنظر او ذرعه التي تظن
 انه افطر فاكل او شرب او جامع عمد افسد صومه ولزمه القضاء دون الكفارة
 ولو علم عمد فطره لزمه الكفارة في الجماع دون الاكل والشرب كما سيحكي وقيل في
 الاكل والشرب ايضا ولو لم ينو في رمضان كله صوماً ولا فطراً مع الامساك يلزمه
 القضاء لان الامساك لا يقوم مقام النية الا في صوم التطوع وقيل صح صومه ولا يلزمه
 القضاء وهو قول زفر من الاخانات ولو اصاب غير فاء للصوم في رمضان فاكل عمد
 ولو بعد النية قبل الزوال يلزمه القضاء دون الكفارة لان النية لا تصح فيه الا
 قبل الفجر الا اذ الرزم في اثناء اليوم كما مر ولو دخل في حلقه مطر اذ لم يجز نفسه فسد
 لا مكان التحرز عنه بخلاف نحو الغيارس والعطرية والعطرين من دموعه او عرقه واما
 الاكثر فان وجد الملوحة في جميع فمه واجتمع شيء كثير وابتلعه افطر والا لا بد من
 اكل السحور ثم ظهر انه اكل بعد طلوع الفجر او افطر ثم ظهر انه لم تثر الشمس يجب
 عليه الامساك بقية اليوم كما مر اقام وحائض ونساء وطهر تاو مجنون افاق ومرتضى
 صحيح وضعيف قد سري الصوم وصبي بلغ وكافر مسلم وكلهم يقضون الا الاخيرين وان افطر
 ولو في اقبل الزوال كان فغلا لا يلزم قضاء ولا يلا فاء وخلافاً للاحنات ولو لوى الماسفر
 والمجنون والمرضى قبل الزوال صح عن صوم رمضان لا حليلهم للصوم ونية المغل لا
 تضر في كونه واقعا عن رمضان كما مر ما لو نوت الحائض والنساء ولا يصح اصلا للمنا في
 اذال لوت وهو لا يتجزى يومه بالصوم اذ الاطاقة ويعضوب عليه ابن عشرين
 في الصلوة **فصل** في الكفارة من جامع امرأة مشتهاة من غير اكرامه عمد في
 نهار رمضان وهو مما تزيل صومه وعليه القضاء والكفارة لكفارة التطاعن

اعتاق رقبة فان لم يجد فصوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين
 مسكيناً وقد سها الشوكاني في الدرر فقل الاطعام على العدم وتبعه السيد خطأ
 باثبات صرف التحجير في النجس وعرف المجادى ولا بد في الاطعام من ان يعطى لكل
 مسكين مدبراً ونصف صاع من تمر او ذرة او شعير ويصح مسكيناً واحداً الى شهرين
 عند اء وعشاء فان لم يقدر على شئ من الامور الثلاثة المذكورة سقطت عنه
 الكفارة فيصوم يوماً آخر مكانه وليستغفر لله ولا كفارة الا بالجماع عدلاً مع آدمية
 ولا تجب الا على الرجل اما على المرأة فلا يجب الا القضاء ولو اكرهت فلا قضاء
 عليها ايضاً على القول الرابع وكذلك لا كفارة على من جامع بجميمة او ميتة او ميتة مؤنثة
 او جنسية اذ كل او شرب او استغناء عدل بل تجب القضاء فقط وقيل تجب الكفارة
 في الاكل والشرب عدلاً كما في الجماع واختاره جمهور العلماء من اهل المذهب
 الاربعة ولو تكبر منه الجماع عدل في يومين لزمه كفارتان وقيل ان لم يكفر عن
 الاول اجزأته كفارة واحدة ولو تكبر في يوم واحد لم تجب بالثاني شئ ولا تجب
 الكفارة الا في صوم رمضان بالاتفاق ولو كانت الموطوعة نائمة يفسد صومها
 ويلزمها القضاء فقط وان جامع المسافر عدل في سفره وهو صائم او جامع في غير
 الفرج وانزل لزمه القضاء فقط كما لو طرد مسقط كره في اكله من يحج نفسه او
 سفره به مكرهاً ففيه اختلاط والظاهر عدم وجوب الكفارة ومن اكل او شرب
 في نهار رمضان شهرة بلا عذر يعز و تغزير اشد حتى يجوز الامام ان يقتله ولا
 يكره السواك للصائم ولو غشي ادرطياً بالماء وكرهه الشافعي بعد الزوال وكذا الجماعة
 والتلف ثوب مبتل ومضمضة واستنشاق **فصل** في العوارض المبيحة للفطر

يباح للحامل والمرضع الفطر إذا خافتا على نفسيهما أو ولد يعهما فإن افطرتا لم يعهما
القضاء وقيل الكفارة أيضاً عن كل يوم مداً وقيل تجب الكفارة دون القضاء أما
المسافر ولو كان سفره سفر محصية فالفطر له رخصة إلا أن يخشى التلف أو الضعف
عن الانتقال فخرامة وقيل بوجوب الفطر للمسافر وطوقول بعض أهل الظاهر وكذا
المريض شرع عليهما القضاء إذا زال السفر أو العذر أما المريض الذي لا يرجي
برأه والشيوخ الكبار الذي لا يستطيع الصوم فلا صوم عليهم بل يكفرون كل يوم بأتم
مسكين وقيل لا كفارة عليهما ولا قضاء ورجحه السيد من أصحابنا ويجب الفطر
على الحائض والنفساء وعلى من يحتاجه لانقاذ معصوم من مملكة كفرين ونحوه
يجوز الفطر لمن لم يجد معشية لنفسه أو لعياله أو لغيره بالاشتغال في أجرة أو معيشة
يجز عنها أن صام شرع عليه القضاء إذا زال العذر ووجد كفارة وكن لك
يجوز الفطر إذا خاف هلاك نذرعه أو سرقة ماله ولم يجد أجيراً يعمل له أو لم يقدر
على الاستنجار وكذلك لمن لسنه حية أو لدغته عقرب واحتاج إلى شرب الدواء
أو لحقه مرض يخاف الهلاك أو الضرر الشديد لو أتم الصوم وكذلك إذا خاف الهلاك
بعطش أو جوع شديد وعليهما القضاء ويجوز الفطر في كل مرض كالحمل وغيرها وقيل
لا يفطر مريض لا يتضرر بالصوم كمن به جرب أو وجع فم أو داء صبيح أو دمل ونحوه ولو
جعل الصوم وكان مقيماً شريحاً مأساً أو أجل له إلا أنظاراً وقيل يجب عليه إتمام الصوم
وإذا قدم المسافر فمطر أو برئ المريض أو بلغ الصبي أو أسلم الكافر أو ظهرت الحائض
في أثناء النهار لم يمسك بقية اليوم وإذا أسلم المرء لزمه قضاء ما فاتته حال
سقوطه وقال أبو حنيفة لا يجب ولا يجوز ترك الصوم للمطيع المقيم الغير المعذور

ولا تكفى عنه القدية وقوله تعز وعلى الذين يطيقونه اما منسوخ واما محمول على
 من لا يطيق الصيام ومن خالف في هذا فقد خرق الاتفاق ويجوز قضاء رمضان
 متفرقا ومتتابعاً وليس قضاء على الفور والتتابع الا اذا بقي من شهر شعبان
 بقدر ما عليه من عدد الايام التي لم يصمها من رمضان فيجب عليه التتابع
 عند ما منا احمد بن حنبل اما عند المحققين من اصحابنا فلا دليل على وجوب التتابع
 ولا على وجوب الكفارة لو اخرج في قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخره قال
 الامامة الثلاثة لو اخرج قضاء رمضان من غير عذر حتى دخل رمضان آخره فذكر
 مع كل يوم من الطعام نعمان مات قبل امكن القضاء او لم يكنه القضاء
 حتى دخل رمضان فلا اثر عليه ولا كفارة بالاتفاق ويعوم عنه ولبه اذا مات
 وعليه صوم سواء كان صوم نذر او فرض وسواء اوصى او لم يوص وقيل يطعم
 عنه مكان كل صوم مسكينا وليس لمن جازله الفطر برمضان ان يصوم غيره فيه
 ولو نذر صوم يوم العيد او ايام التشريق لزمه الكفارة ولا يجوز له الاداء
 ولو نذر صوما يوم يرجع غائبه فرجع في يوم العيد او ايام التشريق او رمضان
 سقط عنه الاداء والقضاء ولزمه الكفارة **فروع متعلقة**
 لا يجوز ان يعمل عملا يصل به الى الضعف مثلاً لو كان خبازاً فيخبر نصف النماز
 ويستريح الباقي فان قال لا يكفيني كذب باقصر ايام الشتاء فان اجهد آخره
 بالعمل حتى مرض ثم افطر فلا كفارة عليه بل يلزمه القضاء خلافاً لبعض الاما
 اما على العبد والامة فلا كفارة بالاتفاق ولو صام عجز عن القيام في الصلوة

عن
 اي اطعام
 مسكين عن
 كل صوم
 مائة

فيقوم عن الصلوة في غير الصوم قيل في قاعدة ما جمعا بين الجادتين ولو كان صحيحا
 لكنه يخاف المرض بغلبة الظن او خاف المريض زيادة المرض ان صام يجوز
 له ان يفطر وكذلك الخادم ان خاف الضعف بغلبة الظن بما سرق
 او تجر به او باخبار طبيب حاذق مسلم ولا يعتبر قول الطبيب لكاثر والفاستق
 المعلن ولو كان مستورا الحال فيعتبر قوله اما التطبيب بالكافر فيما ليس فيه
 البطال عبادة فلا بأس به وقول صاحب الدرر ان نصح المسلم عند كفر فاني
 يتطبت به غير مسلم لان من الكفار من يكون ناصحا مسلما وكافر سوا سوا كذا
 هذا الزمان حيث ليس فيهم حمية دينية بل هم تاركون للدين والمذ
 ومن صيغهم ليس بالاجماع الاموال وتجوز للعبد والامة ان يمتنع عن امثال
 امر المولى اذا كان يعجزهما عن اقامة الفرائض لا نعمتا مبقيان على اصل
 الحرية في الفرائض ولا فضل للمساقر ان يصوم ان لم يضرة فان شق عليه
 او على رفيقه فالفطر افضل فان مات المعذور في حالة العذر فلا تجب
 عليهم الوصية بالصوم ولو مات بعد زوال العذر وجبت الوصية
 بقدر ما رآه عدة من ايام آخر والولى يصوم عنه فان لم يقدر على الصوم
 فذات من كل ماله سواء اوصى او لم يوص وتقدم هذه الفداء على تقسيم
 الزكاة ولكن توخر عن دين العباد وقال الاحناف فدية كل صلوة ولو ترا
 كفدية صوم يوم ولما اجله دليله ولكن لك قالوا في الاعتكاف الواجب
 انه يطهر عنه كل يوم كانه طهارة والحاصل ان ما كان عبادة بدنية فان
 الوصية يطهر عنه بعد موته عن كل واجب كالطهارة وان كانت بدنية

كالزكاة يخرج عنه القدر الواجب وان كانت مركبة كالخروج عنه رجلا
 من مال الميت اما الوصل الى الولي عن الميت فلا يكفي لان النص ورد
 في الصوم فقط وهو مخالف للقياس فيقتصر على مورد لا يجوز للشخص
 الغني اخراج المديونة في اول الشهر ولا يشترط تعدد الفقراء فلو اطعم
 فقيرا واحدا الى شهر غداء وعشاء صح وتكفي الاباحة في الفدية
 لو ورد لفظ الاطعام فيها وهو يشمل الاباحة والتمليك ولو شرع في
 الصوم يوم العيد او ايام التشرية ينقضه ويفطره جوبا وان اتمه اثم ولا
 قضاء عليه كما لو شرع في صوم التطوع ثم نقضه ولو مضت ساعة او
 ساعتان خلا فلا احداث وان اصر صاحب الضيافة على اكله ولو رخص
 بمجرد حضوره فلا افطار افضل وكذلك لو حلف رجل بطلاق امراته ان لم
 يفطر ولو بعد الزوال وكذلك ان امره ابواه بالافطار او دعاه احد
 اخوانه للاكل هذا كله في صوم التطوع وقضاء رمضان والنذر ^{المعين} الغير
 كما في صوم رمضان والنذر المعين ولا لصوم المرأة نفلا الا باذن الزوج
 ولو فطرهما فلا يجب عليها القضاء كما مر وكذلك العبد والامانة ولو نوى
 المسافر الفطر او لم ينو فاقام ونوى الصوم صح ان نوى قبل الزوال لانه زمن
 الصوم بلا فامة وان اقام بعد الزوال فيمسك بقية يومه وليس له صوم
 كما مر ومن اغنى عليه او جن فليس عليه قضاء الصوم الا اذا كان ولو
 ساعة من غروب الشمس الى زواله اوجب اذا غنى بعد الفدية
 اما النائم فهو يفتي الصوم به من صوم يومه من صوم ايام التشرية

في الصوم
 سواء اشوعب
 الشهر او لم يشوعب
 راحة

فنذرة باطل ولا يثبى به لانه نذر معصية خلا فالاحناف ولو نذر صوم
 سنة فيفطر في الايام المنهية ويكملها من ايام السنة الاخرى ولو شرط التتابع
 فيها فكذلك فيصوم خمسة وثلاثين يوماً من السنة الآتية ولو نذر صوم
 شهر غير معين متتابعاً فوقع فيه يوم منهي وانظر فيه استقبال صوم
 شهر وان نذر شهر معيناً فلا يستقبل بل يقضى صوم يوم منهي فقط ويصح
 تعيين الزمان والمكان في النذر الغير المعلق والمعلق فان خالف لم
 يصح ويجب كفارة اليمين اما تعيين الدرهم او الفقير فلعو ولو قال
 مريض نذر على ان اصوم شهر اقامت قبل ان يصح لاشي عليه وان صح ولو
 يوما لزمه الوصية بجمعه وقيل بعدة ايام الصحة كالصحيح اذا نذر ذلك
 ومات قبل تمام الشهر لزمه الوصية بالجميع بلاجماع ولو قال والله اصوم
 لزمته الصوم لان العامة لا يفرقون بين النفي والاثبات الا باياتان لا و
 عدمه ولو نذر صوم رجب فدخل وهو مريض افطر وقضى كرمضان ولو نذر
 صوم الا بد فضعف لاشتغاله بالمعيشة افطر وكفراً بطعام مسكين لكل صوم
 ولو نذر الصوم يوم يقدم فلان يقدم بعد الاكل اذ الزوال اذ حيضه لا يلزم
 عليه شيء وقيل يقضى وكذلك لو قدم في رمضان اذ في يوم المنهي ولو نذر
 يوم السبت ثمانية ايام صام ستين ولو قال سبعة فسبعة اسبت واعظم
 ان النذر الذي يقع لاصوات من اكثر العوام وما يؤخذ من الدرهم او
 والشمع والزيت ونحوها الى هذا الخ لا ولياء الكرام تقرباً اليهم فهو بلاجماع
 باطل وحرام اما لو نذر والله وتالوا ان شفا الله مريضى ادر دغائبى ادر

نضى حاجتي الصدق على خدام قير فلان ادا طعم الفقراء على يابه فيجوز
 قال صاحب الدرود قد ابلى الناس بذلك لاسيما في هذه الاعصار و
 قال الشامي انما الجواز بالشروط المذكور مقيد بدراهم الصدقة ونحوها
 اما نذر الشموع اذ الادها ن للتسبيح على القبول وعلى المنارات التي بنوها
 على المزاريات فباطل وقبيح لا نذر معصية وابقم منه نذر المولد في
 المنارات يكون فيها السماع واللعب ثم يوجب ثوابه للنبي صلعم قلت وابقم
 منه ما يعتقد العوام من ان روح النبي صلعم يحج في مجلس المولد ولهذا
 يقولون عند ذكر ولادته صلعم ولو اشتهوا علم الغيب للنبي صلعم فهم كاذبون
 بالاجماع وما يعلم الغيب الا الله +

باب الاعتكاف

هو سنة في كل وقت وهو في رمضان اكد واكد عشرة الاخير وليس له زمان
 معين فيجوز بعض يوم وقيل لا يجوز اقل من يوم ويجب بالنذر وشروط صحته
 ستة اشياء الاول النية والثاني الاسلام والثالث العقل والرابع التمييز
 فلا يصح من كافر ولا مجنون ولا طفل والخامس عدم ما يوجب الفسل فلا يصح
 من جنب ولو متوفيا والسادس كونه بمسجد فلا يصح في غير مسجد وقيل
 يشترط المسجد الجامع ويزاد على كونه بمسجد في حق من قلزمه الجماعة ان
 يكون المسجد لما تقام فيه الجماعة ولو من متكفين ومن المسجد ما زيد فيه
 ومنه سطح ورحبته المحوطة فاذا اذن ولا انسان بالرجية فلا يجوز له الخروج

حتى يصلي ومنه منكرته التي هي فيه أو يابها فيه ومن حين بنذرة الاعتكاف
أو الصلوة بمسجد غير المساجد الثلاثة التي يجوز شد الرحال إليها الحر
يتعين لا نفاسا وفيه في الفضيلة فتعين مسجد غيرها يكون لغوا فتعين
الدرهم والفقير في ذلك المصدقة وقيل يعي نعيم مسجد قباء وبطل الاعتكاف
بالخروج من المسجد غير عذر عامد أو أمانيا فلا خلافا لا خاف ولو ساعة
أما لو شرط في اعتكافه الخروج لشئ فحجر الخروج له أم لا فيه قولان وبطل
بنية الخروج ولو لم يخرج وبالطريق ولو ناسيا وقيل لا يفسد لو طوى ناسيا وبطل شهوة
واللبا شهوة فمادون الفرج والتقييل وقيل يبطل بالباشرة دون الفرج إذا انزل
فان باشرة دون الفرج بخير شهوة فلا بأس وبطل بالردة والسكر
فان شربا ولم يسكر أو إلى كبيرة من الكبائر لا يبطل وقال الإحناف لا يبطل
بسكرة ليلاد حيث يبطل الاعتكاف وجب استيناف النذر المتتابع غير المفيد
بزمين ولا كفارة وإن كان مفيدا بزمين معين استأنفه وعليه كفارة بزمين
لغوات المحل وإن خرج لعذر غير معتاد كغيره شهادة واجبة وخوف من
فتنة ومرض أو وقوع نار وحريق بالمسجد أو خوف سقوطه بشدة المطر وغوذك
كقئ نفية ولم يتطال فهو على اعتكافه ولا يقضى الوقت الفات بذلك لكونه سبيل
مباحا وإن تطاول فإن كان الاعتكاف نطوعا خير بين الرجوع وعدمه وإن كان
واجبا وجب عليه الرجوع إلى معتكفه ثم لا يخلو النذر من ثلاثة أحوال أحدها
نذر اعتكاف أيام غير متتابعة ولا معينة كنذر عشرة أيام مع الإطلاق فيلزمه
أن يتم ما بقي عليه من الأيام محتسبا بما مضى لكنه يبتدى اليوم الذي خرج فيه

على قدر النظر
بمقتضى نص
يوم ١٢

من اوله ولا كفارة الثاني نذر ايام متتابعة غير معينة بان قال لله تع
 على ان اعتكف عشرة ايام متتابعة فاعتكف بعضها ثم خرج لما تقدم و طال
 فيخبر بين البناء على ما مضى بان يقضى ما بقي من الايام وعليه كفارة يمين
 وبين الاستيناف بالكفارة الثالث نذر اعتكاف ايام معينة كالعشر الاخير
 من رمضان فعليه قضاء ما ترك وكفارة يمين ولا يبطل الاعتكاف ان خرج
 من المسجد لبول او غائط او طهارة واجبة ولو وضوء اقبل دخول وقت الصلاة
 او لزالة نجاسة وغسل متنجس محتاجه او لمجموعة تفرقه ومن السنة ان لا يعود
 مريض الا ان يخرج لحاجة فيسأل المريض حارسه ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة
 ولا يباشرها ويستحب ان يعتكف في المسجد الجامع وان يعتكف وهو صائم قبل
 الاعتكاف الا بصوم ولا يخرج للاكل والشرب ويجوز له غسل الرأس والادخال في
 التطيب وتزجيل الشعر ولبس الثياب الرقيقة التمنية وما في معناه من انواع
 الزينة ولا يبطل الاعتكاف ان خرج لاتيان بما كل ومشرب لعدم خادم يجوز
 باكله وشربه وله اذا خرج لما لا بد منه المشي على عبادته من غير عجلة والادلى
 لمن قصد المسجد ان ينوي الاعتكاف مدة يشه فيه ولو لمساعة سيما اذا كان
 صائما ويصح الاعتكاف بلا صوم عند المحققين من اصحابنا اذا دلل على
 اشتراط الصوم واجتهاد الصياني ليس بحجة وليرثب قول عائشة رضي الله
 عن السنة ومن نذر ان يعتكف صائما ويصوم معتكفا او باعتكاف واعتكف
 مضطرا لم يصلي معتكفا لزم الجمع كذا في صلوة بسورة معينة ويحب تشاغله في
 الاعتكاف بالقرب كالصلوة والقراءة والذكر بالاجماع وفي اقراء القرآن

والحديث والفقه اختلاط والإصع الاستنباط لانه لا شئ افضل من تعليم العلوم
الدنيوية وكذا تأليفها وكما يتبعها ويلزم عليه الاجتناب عما لا يعنيه ومنه
الاشتغال بعلوم الكلام والفلسفة والجدل والمناظرة وسائر الألعاب والملاهي
والحكايات والقصص لبا طلة المصنوعة وكثرة الكلام من غير ضرورة دينية
او دنيوية ويتعجب الاجتهاد في العبادات واعمال الخير في العشر الاخر من
رمضان وقيام ليا الى القدر ويعمم اعتكاف المرأة في مسجد بيتها واذ اذن
لزوجته للاعتكاف فدخلت فيه فلا يجوز للزوج منعها من اتمامه وقيل يجوز
ولو نذر اعتكاف شهر بعينه لزمه متواليا فان اخل بشئ منه قضاء وقيل يلزمه
الاستيناف وان نذر اعتكاف شهر مطلقا جاز الاتيان به متتابعاً ومتفرقا
قال ابو حنيفة يلزمه التتابع ومن نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلة صح قال
مالك لا يصح حتى يضيئ الليلة الى اليوم ولو نذر اعتكاف يومين متتابعين
يلزم اعتكاف الليلة التي بينهما وقيل لا يلزم وهو الظاهر ويجوز للمعتكف
الكتابة والصنعة والتعليم لتحصيل المعيشة وكذا الاكل والشرب والنوم و
كل عقد احتاج اليه لنفسه او عياله كبيع وشراء ونكاح ورجعة لا البيع و
الشراء للتجارة او احضار المبيع وكيلة له الصمت الى الليل واذ اجازت امرأة
معتكفة تخرج من المسجد اما الاستحاضة فحكمها حكم الطاهرة -

فروع متعلقة شد الرجال لزيايرة قبور الانبياء والاولياء
منعه شيخنا ابن تيمية ومن تبعه واجازة الكراهة بناء على المسئلة اخلافاً لما
يجوز التشدد واخوفها والعجب كالعجب من جعله شئاً بحيث كثر عجزه اعظم ائمة الدين

والعلماء الراشدين كالغزالي والنووي والسبكي والحافظ ابن حجر والسيوطي
 تعذرهم الله بغفرانه وانزل عليهم شأيب رضوانه ولا اعتكاف عبادة من
 العبادات فلو اعتكف لغير الله تعالى على قبر من القبور والزم شرائط الاعتكاف
 فقد اشرك وخج من الاسلام اما سدانة قبور الاولياء ومجاورتها لتفصيل
 البركة فلا بأس بها وقد حكى ذلك عن كثير من صلحاء هذه الامة وفضلاء
 وكثر جمع من العلماء اعتكاف المرأة في مسجد المحلة او مسجد الجامع ولا بأس
 لو اعتكف في موضع غير الصلاة في بيتها ان لم يكن فيه مسجد ولو نذر
 أحد اعتكاف ليلة مع عندنا اما عند الاخناف فلا اشتراط الصوم عندنا
 في الاعتكاف الواجب ويجوز للمعتكف التدريس في سائر الابنية سيما سيرة
 نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وحكايات الصالحين وتقصص الانبياء ومكره
 درس تواريخ السلاطين الماضية والقرون السالفة ومطالعتها ونقلها
 من غير ضرورة دينية داعية اليها ولو نذر اعتكاف ايام متتابعة
 لزمه الاعتكاف في ايامها وكذا لو نذر اعتكاف ليا لي متتابعة لزمه الاعتكاف في
 ايامها وقيل لا يلزم وهو الظاهر فليمة القدر دائرة في رمضان غير خاتمة عنه
 لانها تقدم وتأخر فلو قال لزمته بعد مضي ليلة من رمضان انت طالق
 ليلة القدر فلا يقع الطلاق حتى ينقضي رمضان الا في بقائه وكذا في الاعتكاف
 ونحوه لكونها في الاول في الاول وفي الاخير في الاخير +

ثم كتاب الصوم ويتلوه كتاب الحج ان شاء الله تعالى

تم بيد المؤلف ثالث وعشرين من شوال سنة ١٢٤٠ هـ

كتاب الحج

اجمع العلماء على ان الحج احد اركان الاسلام وانه فرض في العمرة واحد
ومنكره كافر وشرط الوجوب ستة اشياء الاسلام والعقل والبلوغ وكمال
الحرية والاستطاعة وسعة الوقت والعمرة مشروعة في جميع السنة حتى
اشهر الحج وقيل واجبة في العمرة ثمر سنة ويعصمان من الصغير والرميق
وكن المكاتب والمدبر وام الولد والمعتق بعضه والمعلن عتقه على صفه
ولا يجزي حج الرقيق والصغير عن حجة الاسلام فان بلغ الصغير عاقلًا او
عتق الرقيق قبل الوقوف بعرفة او بعده فان عا د فوقف في وقته اجزأ
عن حجة الاسلام ومناسك الحج والعمرة كلها واجبة الا انها لا تؤثر عد معها
في عد مه غير الوقوف بعرفة ولو ساعة في وقته المعين فلو فات بطل حجه
والاستطاعة عبارة عن الزاد والراحلة بشرط كونهما فاضلا عما يحتاجه
من كتب ومسكن وخادم وعن مؤنته ومؤنة عياله على الدوام ولا يتطل
الاستطاعة يجنون فحج عنه عند الحنابلة وعندنا اذا جن مجرد الاستطا
يسقط عنه الوجوب والا لا والراحلة تشتط اذا كان في مسافة قصر من
مكة لا في دونها الا لعاجز ولا يلزمه السعي جوا ولو امكنته والراد يشترط
في كل حل سواء قربت المسافة او بعدت وان كان عندة نسختان

من كتاب واحد وليستغنى بأحد ما باع الأخرى وجع بثمنها ويعيد مستطاب
 ببذل غيره له زاد أو راحلة ولو كان أباه أو ابنه ولا يجوز له الرد بل يجب
 عليه القبول لتأدية الفرض فإذا اكملت الشروط الستة المذكورة لزمه السعي
 إلى الحج فوراً فإن أخره بلا عذر هذا إذا كان في الطريق آمن ولو غير الطريق المعتاد جاز كان أو محملاً أو
 يشترط أن يكون في الطريق خفاة فإن تأخير السفر إلى بلد يشترط أن يوجد فيه العلف على المعتاد ولا يلزمه
 حل ذلك بكل سفره هذا إذا كانت الراحلة مملوكة له أما إذا اقتدر على تخصيصها
 بالكرام فلا يباحث عن العلف لأن تعلينها إذا ن يتعلق بربها وفي حكم الراحلة
 البجيلة والريث إذا قدر على استكراثها وكذلك البغل والحمار خلا فالبعوض لا حائلاً
 فإن عجز عن السعي فوراً بعد أن اكملت الشروط المذكورة لعذر ككبر أو مرض
 لا يرجى برأه لزمه فوراً أن يقيم قريبه ولو امرأة عن رجل ولا كراهة في الحج
 عنه من بلدة ويجزئه ذلك ما لم ينزل العذر قبل إتمام تأثبه فإن كان منه
 مما يرجى برأه لا يجوز له أن يستنيب فإن فعل لم يجزه ولو مات قبل أن
 يستنيب فعند الحائلة يجب أن يدفع من تركته لمن يحج عنه من ذرية
 أهله أو وصي به أو له يوص وقال أبو حنيفة وما لك يسقط بالموت ولا يلزم
 ورثته أن يحجوا عنه إلا أن يوصي فيحج عنه من ثلث ماله وقال أصحابنا
 لو حج القريب عن قريبه الميت يجزئ أما الحج عن الأجنبي فلم يقر على صحته
 دليل وكذلك لم يوجب أصحابنا الألباء بالحج قالوا لو أوصي فتنفذ وصيته
 من ثلث ماله ثم إن حج عنه أجنبي فهل يسقط هذا الحج الحج الفرض عن الميت
 أم لا فيه تردد ولو حج قريبه عنه في حالة العذر ثم زال العذر لا يجب عليه

الحج ثانياً سقوط الفرض بالحج قربه عنه ولا يصح ممن لم يحج عن نفسه حج
 عن غيره فان فعل النصر حجاً أو لا إلى حجة الاسلام وتزيد الأنتى ولو
 كانت عجرة على الرجل شرطاً سابعاً وهو ان تجد له زوجاً أو محرماً نسبياً أو
 نسبياً وهو من حرم عليه على التأبيد كالاب والابن والعمة والخال
 وابن نرجسها أو أبيه ويكون ذلك المحرم مكلفاً عادلاً فلا يكون العصى ولا
 الفاسق ولا المجنون محرماً ما لمراهق فكاً لمبالغ و شرط كونه مسلماً ذكر أو
 عبد أو يشترط ان تقدر على اجراءه وتقدر على الزاد والراحلة لنفسها
 وله فان حجت بلا محرم حرم أدركه وأجزأ حجها كمن حج وقد ترك حقاً يلزمه
 من دين أو غيره **فروع متعلقة** العصى لا يجب عليه الحج بالإجماع
 ويصح إحرامه بأذن وليه إذا كان عاقلاً مميزاً من لم يجد الزاد والراحلة
 وقد مر على المشي وله صنعة يكتب بها ما يكفيه للنفقة استحب له الحج ^{تفان} بالآ
 وان احتاج إلى مثلة الناس كره له الحج ويجوز للإمام ان يمنح اناس ليس عندهم
 زاد ولا راحلة من الخروج إلى الحج اذا خيف الايذاء بأهل مكة من كثرة
 السائلين وقال مالك ان كان له عادة بالسؤال وجب عليه ومن استوجر
 للخدمة في طريق الحج أجزأه حجته عن حجة الاسلام وكذا من لم يجد الزاد
 أو الراحلة حج مع نقد مما من غضب ملائح به أو دابة فحم عليها أو حج
 عن مال حرام كما حصل من الربوا أو الرشا أو السرقة ^{حج} وان كان عاصياً
 وقال إمامنا أحمد بن حنبل لا يصح حجه ولا يلزم مع المسكن للحج ^{تفان} بالآ
 ولو كان معه ما يكفي للحج ولكنه محتاج إلى شراء مسكن لنفسه أو لأهله وعياله

فله تقدير شراء المسكن وتأخير الحج وقال ابو حامد من ائمة الشافعية
 يصرفه للحج ولو كان له دار فاضل عن حاجته فانه يبيعه ويصرف ثمنه
 في الحج بالاتفاق وكذا ان كانت له دابة فارغة عن حاجته او سلعة
 اخرى لا يحتاج اليها من السلاح والكتب والزياب وغيرها دركوب الحج اذا
 غلبت السلامة فيه لا يمنع فرضية الحج الا عند الشافعية في قول داظم
 قولهم انه لا يمنع واليه ذهب الائمة الثلاثة وجوز الشافعية الحج لامرأة
 مع جماعة النساء الثقات او مع امرأة واحدة ولا يجوز الاستئجار على الحج
 عند اصحابنا وقالت الحنابلة اذا استاجر من حج عنه وقع عن الحاج عنه
 ان لم يكن حج ولا عي اذا وجد من يعود ويهديه الطريق لزمه الحج ولا يجوز
 له الاستنابة وقال ابو حنيفة لا يلزمه مطلقا وما الميت فجوز الاستنابة
 عنه بالاتفاق في حج الفرض وكذا في حج النفل عندنا وللشافعي قولان
 اصحهما المنع وقال فقهاء الاحناف لو كان الامن ضيبا فلا بل منعه
 من الخروج للحج حتى يلحق ولو اخرج مع القدرة ومكان الشر وطيفسق
 وترد شهادته ولو لم يحج حتى تلف ماله وسعه الاستقراض للحج ولو غير
 قادر على دفعه ويرجي ان لا يؤاخذ الله بذلك لو ناديا وقاعة ان
 قدر ومن كان مفقوا او غير صحيح البدن او شايلا يستقيم على المرحلة
 يجب عليه ان يستنيب كما امر ما عند الاحناف فلا يجب عليه الحج والحج
 راكبا افضل منه ما شيا وقيل بالعكس يستحب ان يركب على رجل ويجوز ان
 يركب في المحمل والهودج والعمارية خلا لما لك ولو كان معه الف وروبيح

خاف العزوبة ان كان قبل خروج اهل بلده فله التزوج ولو دقته لزمه
الحج وقيل بعض الحجاج في كل سنة ينفي امن الطريق فتسقط فرضية الحج في
هذه الحالة وهل ما لو خذ في الطريق من المكس والقرطينا عذرا ما لافيه
قولان والاصح انه يحتجب في القاضل عما لا بد منه مصارف المكوس القرطينا
ونحوها ايضا ما لو خذ ظمأ وعذرا انا وان كانت المرأة جامعة للشروط
الا انها لم تجد محرما فعل يجب عليها التزوج ام لافيه قولان وعبد المرأة
محرم لها عندنا خلا فلا خاف وان كانت المرأة في العدة دقت خروج
اهل البلد فهو عذر لها ولو احرم صبي عاقل او احرم عنه ابولا صار محرما
وينبغي ان يحرمه ويلبسه انرا او رداء فان بلغ العصبى او هتن العبد
قبل وقوف عرفة ومضى كل على احرامه لم يسقط فرضها الا ان يجد ا
احراما مصلح الفرض ويلبسه الاحرام الاول خلا فلا خاف في العبد وا
حج رجل شرارتا والعباد بالله ثم اسلم لا يلزمه الحج ثانيا بل الاول مجزئ
عن الفرض **فصل** انواع الحج ثلاثة التمتع والقران والافراد فالتمتع
ان يحرم الا فاقى بالعمرة في اشهر الحج فيدخل مكة ويقيم عمرته ويخرج من
احرامه ثم يبقى حلالا حتى يحج وعليه ان يذبح ما استيسر من الهدى
والقران ان يحرم الا فاقى بالحج والعمرة معا ويحرم بالعمرة او لا ثم يدخل
الحج عليها قبل الشروع في طوافها ثم يدخل مكة ويقيم العمرة ويبقى على
احرامه حتى يفرغ من افعال الحج ثم يذبح ما استيسر من الهدى والافراد
هو ان يحرم بالحج فقط ولا يجوز لاهل مكة ومن هو داخل لم يقاس

إلا الأضاد فان تمتعا أو قارنا جازوا وساءوا وعليه لا م جبر ولا يجوز بهما
 الصوم فيجب على كل من أراد الحج تعيين نوع من الأنواع الثلاثة المذكورة
 بالنية فان لم يلبى بلانية لم يصح إحرامه وقيل يجب مع النية التلبية أو سبق
 الحمد لعناء التمتع أو قبل الأنواع الثلاثة أو قبل القرآن أفضل ثم التمتع ثم الأضاد ويكون لأحرام من
 الميثاق للأفاقي ولمن منزله دون الميثاق من منزله للحج والعمرة ولا حصل له الحج من منزله والعمرة
 من الحل فلو تجاوزا الميثاق بالأحرام وهو من الحج أو العمرة أو قبل عليه
 دم أو لم يرد الحج ولا العمرة فلا بأس أن يتجاوزا بغير أحرام ولو أحرم الحج
 للحج من الحل مع ولا دم عليه وكذلك لو أحرم للعمرة من الحرم وقيل عليه دم
 ولا ينفقد الأحرام مع وجود الجنون أو الإغماء أو السكر إذا انعقد لم يبطل
 إلا بالردة ولا يبطل بالجماع ولو قبل التحلل الأول وقيل يبطل وقيل يفسد
 تمامه والقضاء ولو أحرم بالحج ودخل مكة فله أن يأتي بالعمرة وينتقض أحرام
 الحج ويحل ثم يحرم الحج يوم التروية أن لم يكن معه هدى ولا إلا أن أحرم بالحج ثم أحرم
 بالعمرة صح عندنا خلافا للحنابلة ويكون كانه قارن ومن أحرم وأطلق
 أي لم يعين نسكا لا يصح إحرامه وقيل يصح ويعرفه لما شاء وما عمل قبل
 التعيين يصير لغوا والسنة للحرم أن يشترط ويقول اللهم اني أريد النسك
 القلاني فيسري وتقبله متى وان حبسني حابس فحلي حيث حبسنى والفا
 في هذا الاشتراط أنه متى حبس بموضع أو عن راو غير ذلك حل ولا مشى
 عليه إلا أن يكون معه هدى فيلزمه غنم ولا يجوز لأحرام الحج قبل أشهر
 الحج ولا للأفاقي قبل بلوغه إلى الميثاق أما أحرام العمرة فيجوز في كل سنة

ومن كان في مكة خرج الى الحل وهي مشروعة وقيل واجبة مرة واحدة
 ثمر سنة ماض وندبت في رمضان ولا تكرر في اشهر الحج وهي طواف
 وسعي ثم الحل بعد اداء القصر ثم يحل له كل شئ مما منع عنه في الاحرام
 وميقات اهل المدينة ذوالحليفة ولا اهل الشام الحجة ولا اهل نجد
 قرن المنازل ولا اهل اليمن والهند والصين يعلم ولا اهل العراق
 ذات عرق فمن لم يحن وطن الى عليهن من غير اهلن لمن كان يريد الحج
 او العمرة **فصل في الاحرام** ومحلواته استحب العلماء لمن اراد
 الاحرام الغسل ويجزئ الاكتفاء على الوضوء والتيمم له عند فقد الماء
 غير مشروع ويستحب له ازالة ظفركه وشاربه وعانته وحلق راسه
 ان اعتاده والا فيسهره والتلبيد افضل وجماع زوجته او جارية
 لو معه ولا مانع منه وليس انزال وروءاء والتطيب ولو يطيب يبقى
 اثره على بدنه او شعره او ثوبه بعد الاحرام فيجوز له ان يستمر على التطيب
 الذي كان على بدنه او ثوبه قبل الاحرام ثم يصلي ركعتين ويقول المفرد
 يا حج اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ويقول المعتمر اللهم اني
 اريد العمرة فيسره لي وتقبلها مني ويقول القارن اللهم اني اريد الحج
 والعمرة فيسره لي وتقبلهما مني ثم يلبس وبر الصلوة بقوله لبك اللهم
 لبك ولا بأس لو نرا عليها لبك وسعديك والخير بيدك والرهباء
 اليك والعمل لبك الله الحق لبك ويرفع صوته بهاد اذا فرغ من التلبية

ع
 التلبية سنة عندنا
 وعند الشافعي واجبة
 وقال مالك بوجوبها
 مرارة

سأل الله عن رجل سرقوا منه والجنة واستغفرت برحمته من النار ويصلي على النبي صلى
الله عليه وآله وسلم ثم لا يزال يلبي في أحلام الحج كلما نزل وادباً وعلا شرفاً إلى
سركياً وفي الطريق وبعد الصلوات إلى أن يرى جملة العقبة أما في أحرام العمرة فيلبي
حتى يستلم الحجر وإذا إلى ناهياً بشكا أو ساق الهدى وتوجه معها يريد الحج والحرة
فقد أحرم ثم لا يد له صدقة كونه محرماً من أن لا يلبس النعيص ولا العمامة ولا
البرنس ولا الأسرادل ولا ثوباً منه ورس أو زعفران ولا الخفين إلا أن لا يجد
لخفين فيقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ولا تنقب المرأة أي لا تغطي الإجم
ببرقع أو نقاب لكن يجوز لها أن تسدل الثوب من فوق رأسها على وجهها ولو
مس الثوب وجهها للحاجة كمرس الرجال قريباً منها ولا يلبس القفازين وقامسه
أو رس أو الزعفران ولا يطيب لا يستودج وجهه وراسه ولا إذا كان منه ولا يأخذ
من شعراً وظفراً وبشر إلا لعذر ولا يرفث ولا يفسق ولا يجادل ولا ينكح ولا
ينكح ولا يخطب قبل جوارحه بعد أداء الشهادة فيه والرجعة فيأثران بالاتفاق ولا
يقتل صيد البر ومن قتله فعليه جزاء مثل ما قتل من الغنم ولا يأكل ما صاده غيره
لا يبله ما لو لم يصد لأجله وكان العائد حلالاً لا يخل له أكله ويجوز له قتل النوا
الحسن الغراب والحدأة والعقرب والثائرة والكلب العقور وصيد حرم
المدينة وشجرة حرم مكة فمن قطع شجر حرم المدينة أو قتل صيده كان سلبه
حلالاً لمن وجدته ولا جزاء ولا قيمة بل يأنق ومن قطع شجر حرم مكة فيأثم ولا
جزاء ولا قيمة سواء كان محرماً أو حلالاً ومن قتل صيد حرم مكة فإن كان حلالاً
يأنق ولا جزاء ولا قيمة وإن كان محرماً فعليه جزاء مثل ما قتل من الغنم يحكم به

٩
الامن لم يجد
ازاراً فلبس
ولا قدية عليه
١٢

ذوا عدل يحرم صيد دج (داد بالطاء) وشجرة فروع متعلقة
 يحرم قطع شجر الحرم حتى ما فيه مضرة كعراج وشوك وسواك ونحوه إلا اليابس
 أو المودى وما زال بفعل غير آدمي أو انكسر ولم يبين وإلا لا ذخر الكماء
 والفقع ولا الثمرة والفاكهة وإلا ما زرعه آدمي من بقل وقثاء ورياحين و
 شجر غرس من غير شجر الحرم فيباح أخذه والاستفاد به وبحرم قطع حشيشهما
 وقال جمهور العلماء من أهل المذايب الأربعة أنه يضمن مثلف الشجرة
 لو كانت صغيرة أن قلع أو كسرت بشاة وما فوقها من الوسطى والكبرى بقر
 ويضمن الحشيش والورق بقيمته ويضمن غصن بما نقص ولو كان المتلف
 كافراً أو صغيراً أو عبداً فعليه ما على الحرم من الضمان ولا يلزم الحرم جزاً أن
 فإن استخلف شيئاً منها سقط ضمانه ويحل للحرم لبس الخيط غير ما ورد فيه
 النقص وهو ما ذكرناه سابقاً قل أو كثرت في بدنه أو بعضه ما عمل على قدر ولود
 صنوجاً أو لبداً معقوداً أو غير معتاد كجواب في كفت وخفت في راس وعند الجحوة
 لا يجوز ويلزم الدم فيه عند الخنابلة وكذلك لا يجوز للرجل تغطية الرأس
 بطين أو لفرة أو حناء ويجوز بشى غير ملاصق كالاستغلال بحمل أو شمسية
 أو هودج أو عمارية أو محارة وكذلك يجوز أن يحمل على رأسه شيئاً أو نصب
 شيئاً أو استغل بخيمة أو شجرة أو بيت بالاتفاق وقيل لا يجوز الاستغلال بشى
 غير ملاصق أيضاً كالشمسية والهودج والعمارة وهو قول الخنابلة أما المرافة
 فيحل لها لبس الخيط من كل نوع وكذلك من ألوان الثياب كالمعصر والخز والستر
 أو التقيص والحلى ويلزم عليهما تغطية الرأس ولا يجوز للحرم قصد شم الطيب فإن

لعمري قصد شمه كالجالس عند اعطاس الحاجة و داخل السوق او داخل الكعبة
 ليترك بها فلا بأس و كذلك لو شرب طيبا لنفسه او للبخارة ولا بأسه ولا
 يجوز له مس ما يلعن من الطيب بالمسحوس كالعطر و ماء الورد و كذلك
 التبخير بالعود و اللند و كذلك استعماله في اكل او شرب ادا و كان او كتمان
 او استعاط او احتقان بحيث يظهر طعمه او ريحه فيما كره او شرب به ادا و
 او كتمان به ادا و استعاط به ادا و احتقان به فلا يجوز له استعمال الكاذب و الورود
 في الماء و الشراب و كذلك استعمال المسك او الزعفران او العنبر في التباك او
 الزعفران او دار جيني او الحليل في الطعام و قيل يجوز اتقاء الطيب في الطعام و
 الشراب و الخناء ليس بطيب عندنا و عند الثلاثة خلا لا بي حنيفة و رافض
 ليس بخيط او تطيب او غطي رأسه ناسيا او جاهلا او مكرها فلا شئ عليه و متى
 زال عذرة ازاله في الحال و من لم يجد ماء لغسل طيب مسح بخرقة
 او نحوها او حكه بتراب او نحوه حسب الامكان و له غسله بيده و بائع فان
 اخبره بغير عذرة ثم قال جمهور العلماء يفدي و لا بأس بازالة الشعر او
 تقليم الظفر بعد ركعتي و قمل و قروح و صداع و شدقة حر او كسر ظفر فان
 فعل بغير عذرة ثم و عند الجمهور يفدي و يجوز له الغسل و غسل راسه
 و لحيته و لو بصابون او دلو او اشنان او سدر و لا يجوز بالحنظل لانه يقتل
 الطوام و قيل لا يجوز بالسدر ايضا و لكن لا يجوز بالصابون المطيب المصالح
 المعطرة و محل اللحم صيد البحر لا بالحرم كسك و سلخافا و سرطان اما طير الماء
 فهو بري و المراد بالبري الوحش فيوز له ذبح الحيوان الانسي كبعيمة الانعام

عنه
 و قول الاخفاف
 قال ابو حنيفة جوز
 لحم جبل المسك
 غلظ ظاهر و به و
 يدنه و له ان يتبخر
 بالعود و اللند و لا
 فدية في اكل الطيب
 عندنا و ان ظهر به
 و قال في الدار خلافة
 كما ياتي ١٢
 معه قال الرازي
 و غيره من الحنفية ان
 السلخافا و السرطان
 من صيد البر و لا يفدي
 في البسامة و في البخاري
 و ما حاشا ان يفدي
 من صيد البر
 او كسك
 او انعام البشري

والخيل والدجاج والملتول من الوحش وغيرها في حكم الوحش والاعتبار بأصله
فحرام ولط وحش ولو استأنس ويحرم عليه الدلالة عليه أي على الصيد والاشارة
والإعانة على قتله ولو بأعارة وحمل سلاح ليقتله أو ليدبحه سواء كان
معه ما يقتله به أو لا وإن ساد بيضه وقتل الجراد لأنه طير يشبه بالعصافير
وكذلك يحرم عليه قتل القمل والنمل لا قتل البراغيث وقتل الموزيات مع
وجود أذى أو بد منه كالأسد والنمر والذئب والدب والفيل والفهد
والقرد والباري والعقور والزنبور والبق والبعوض ويحرم عليه الاستئمان
بالكف ودواعي الوطى ويجوز له دخول الحمام وشد السماء والمنطقة
والسيف والسلاح والخنجر والفصد والحجامة وقلع الضرس وجرا الكسر
وحك الرأس والبدن بالرفق كما لا يخاف سقوط شعرة أو قملة ويجوز له
حلق شعر الحلال وقلم ظفرا ولا شئ عليه خلافا لابي حنيفة رحمه الله

فصل في القدية والجنائيات لأجزاء عند اصحابنا أهل الحديث
الأن في قتل الصيد البري الوحش حاله الإحرام وكذلك لا قدية إلا فيما
در فيه النص وهو حلق الرأس أو القص أو أخذ الشعر بعد رأو غير ذلك
وقد ينه أن يذبح شاة أو يصوم ثلاثة أيام أو يتصدق بثلاثة أصع من
زبيب أو تمر أو غيرها بين ستة مأكلين فلو ليس محيطا ينه عنه ولا شئ عليه
وكذلك لو تطيب ^{الطيب} يخله ولا شئ عليه وكذلك لو قدم بعض تسك الخ على
آخر من حلق أو ذبح أو أفاض إلى البيت قبل أن يرمى فلا حرج وكذلك لو
جامع امرأته ولو قبل الوقوف بعرفة أو قبل طواف الأفاضة فلا يفسد حجه

وليس عليه دم بل بالثر فينبغي ان يتوب يستغفر الله وكذلك لو وطئ في العمرة
 قبل الطواف ادا تمام السعي اما قبل الصيد حالة الاحرام فيجب فيه المأكل
 من النعم ففي الضبع كبش وفي الغزال غنم وفي الهرنب عناق وفي البربوع جفرة
 وفي النعام بدنة وفي حمار الوحش بقرة وكذلك في بقرة الوحش وفي الوبير
 والنصب خدي له نصف سنة اما في الحمام والطيور ما لا مثل له فيجب فيه
 القيمة بغيرها رجلان عدلان واذا وجد المثل فلا يصح اداء القيمة وقالت
 الاحناف وجمهور العلماء ومن اهل المذاهب الاربعة اذا وطئ المحرم في الحج قبل
 الوقوف فسد نسكه ووجب عليه المضي في فاسده والذبح والقضاء على الفور
 من حيث احرم وان وطئ بعد الوقوف لا يفسد ويجب بدنة وان وطئ بعد الحلق
 قبل طواف الافاضة تجب شاة ولو وطئ في العمرة قبل طوافه اربعة اشواط تفسد
 فصتي وفتح وقضى ولو وطئ بعد اربعة اشواط ذبح ولم تفسد وقالت الحنابلة يجب
 من وطئ في الحج قبل التحلل الاول اذ انزل منيا لمباشرة او استمنا او تقبل ولمس
 بشهوة او تكرر انظر بدنة فان لم يجد ما صام عشرة ايام ثلاثة في الحج وسبعة
 اذا رجع واذا وطئ في العمرة قبل تمام السعي تفسد ويجب المضي في فاسدها والقضاء
 فوراً وتجب شاة ولا يفسد ما الوطأ بعد الفراغ من السعي قبل الحلق كما لو وطئ في الحج
 بعد التحلل الاول والتحلل الاول يحصل باثنين من ثلاثة ترمي وحلق وطواف وحمل له
 بالتحلل الاول كل شيء الا النساء والتحلل الثاني يحصل بعد الفراغ من الثلاثة المذكورة
 واسمي ان لم يكن سعي من قبل وفي جميع المخطورات المتقدمة التي ذكرناها في فصل
 مخطورات الاحرام عند هزيمة دم اذا طعم او صيام الا قبل القبل وعقد

التلحاح وقالت الاحناف تصدق في قتل قملة من بدنه اذ القاتها اذ القاء ثوبه
 في الشمس وموتها فيه بما شاء كجراحة وقدمه بعضهم بكسرة خبز او قبضة
 من طعام او تمر كما سيأتي وقال الحنابلة يلزم في البيض والجراد قيمة مكانه ولا
 يضمن البيض المذر ولا ما فيه فرج حيث سوى بغير النعام فان لقشره قيمة
 فيضمنه بقيته وفي الفقرة الواحدة او الظفر الواحد اطعام مسكين وفي قص
 بعض الظفر ما في جميعه وكذا في قطع بعض الشعرة وفي الاثنين من ظفرين او شعرتين
 طعام اثنين اي مسكينين والضرورات تبيح للحرم المحظورات ويغذى وقالوا
 الفدية ما يجب بسبب الاحرام او الحرم وهي قسمان قسم على التحجير وقسم على الترتيب
 فقسم التحجير كفدية اللبس والطيب تعطية الرأس من الذكر والوجه من
 الانثى واما ما اكثر من شعرتين او تقليم اكثر من ظفرين والامناء بنظر المباشرة
 بغير انزال شئ بخير الجاني فيها بين ذبح شاة او صيام ثلاثة ايام او اطعام ستة
 مأكلين لكل مسكين منهم مدبر او نصف صاع من غير كتمر وشعير وذرة ودخن
 ونحوه ومن التحجير ما لا يسد بخير فيه بين المثل من النمر او توير المثل بحل التلف
 او قر به يشترى بقيته طعاما بخير في انظره فيطعم كل مسكين مدبر او نصف
 صاع من غيرة او يصوم عن طعام كل مسكين يوما وقسم الترتيب كدم المستعة ودم
 القران وترك الواجب كالنجا وزعن الميتات بغير احرام ودم الاحصار والوطي و
 نحوه فيجب على متمتع قارن وتارك واجب فان عدمه او شتمه صام ثلاثة ايام في
 الحج والا فضل كون آخرها يوم عرفة وتعم ايام التشريق ايضا لقول ابن عمر وعائشة
 لم يرخص في ايام التشريق ان يصمن الا لمن لم يجد الهدى رواه البخاري وصام

سبعة اذا رجع الى اعله وان صام قبل ان يرجع الى اعله بعد احرام حج اجزا
 لكن لا ينعى ايام منى بقاء ايام الحج وكذلك يجب على من صام مكان الاحصاء بنية
 التحلل فان لم يجد صام عشرة ايام ثم حل انتهى من كتاب الحائض والحائض
 يقولون ان وجوب البدنة وفساد الحج والعمرة بالوطي مما لا دليل عليه وما
 تمسك به الفقهاء الامر بغيره من بل اضعف او موقوف فلا تقوم به الحجية وكانت
 الحائض انما يلزم على المحرم في قتل الحام والقطا والورثش والفواخت شاة وما
 لا مثل له كالاوز والحادي والحمل والكبيد من طير الماء والكركي القيمة وقالوا
 ايضا ينعى الشجرة الصغيرة لو قطعها في الحرم او كسر حائضه وما فوقها بغيره
 ويجزى عن البدنة بقره كعكسه ويجزى عن سبع شاة بدنة او بقره والمراد
 بالدم الواجب حيث اطلق ما يجزى في الاضحية وهو جذع ضان او شئ مغز
 او سبع بدنة او سبع بقره فان ذبح احد فمما فاضل وتجب كلها اما الاحناف
 فقالوا انها يجب الدم على محرم بالغ (فلا شئ على الصبي) ولو ناسيا او جاهلا او مكرا
 ان طيب عضوا كاملا ولو ما ياكل طيب كثيرا او ما يبلغ عضو الجمع والبدن كله
 كعضو واحد ان اتحد المجلس والا فكل طيب كفارة ولو ذبح ولم ينزل الطيب عنه
 لزمه دم آخر لتركه واما الذئب المطيب اكثره فيشترط للزوم الدم دوام لبسه وما
 كذلك يلزم الدم ان غضب راسه مجتار قيق اما التلبيد به ففيه دمان اذ من
 بزيت او حل ولو كانا عاصيين لانهما اصل الطيب لولا كلفهما او استعطا بهما
 ادواى بهما جراحة اذ شقن رجله او انظرني اذ نيه لا يجب دم ولا صدقة
 اتفاقا بخلاف المسك والعنبر الغالية والكافور ونحوهما ما هو طيب بنفسه فانه

ع
 قلت الا حائض
 كالزيت او الحنظل
 ما ليس به طيب
 جاز عندنا
 كذا استعمل الحنفية
 كما هو المشهور

يلزمه الجزاء بالاستعمال ولو على وجه التداوى ولو جعله في طعام قد طهر فلا شيء
 فيه وإن لم يطبخ وكان مغلوباً كالأكل كشم طيب ولفاح ولكن لا يلزم الدم لو لبس
 خيطاً لبساً معتاداً فلو اتزربه أو وضعه على كتفيه لا شيء عليه وكذلك يلزم الدم لو
 ستر أسه أو وجهه بمعتاد يوماً كاملاً أو ليلة كاملة أما لو ستر بعمل أجنبية أو عدلي
 فلا شيء عليه ولو ستر أقل من يوم أو ليلة يتصدق والزائد على اليوم أو الليلة
 كالיום أو الليلة وإن نزع لبساً واحداً أو ثوباً أو جميع ما يلبس ما لم يعزم على الترك
 عند النزع فإن عزم عليه لم يلبس تعدد الجزاء كالألوان أو الأعداد كذا يتعدد الجزاء
 لو لبس يوماً فإثران وما نثره أو ما لبس يوماً فإثران ولو لبس بعد ما أحرم وهو
 كالثياب بعد ما ولو ملكها أو ناعداً ولو نسي لبس كسب اللبس كمن أخذته الحلي فلبس
 القيس ثم عزم منه مرض آخر فلبس القيس تعدد الجزاء ولو اضطر إلى قميص
 فلبس قميصين أو إلى ثلث ثوب فلبسها مع غماضة لزمه دم واحد ولو تيقن زوال
 الضرر مرة فاستمر كغيره وتغطية ريع الرأس أو الوجه كالكل ولا بأس بتغطية أذن
 وقفاً ووضع يده على الفه بلا ثوب وكذلك يجب الدم على من حلق رأسه أو رجليه
 رأسه وحيتته وحلق محاميه أو اتجم أو حلق إحدى البطية أو عانة أو رقبته
 كلها أو قص أظفار يديه أو رجليه أو أكل أو أيد أو رجل في مجلس واحد إذا
 الریح كالكل ولو اتصّر على حلق المحام أو على الحجامه يتصدق ولو نكس أظفار اليد
 أو الرجلين في مجلسين تعدد الدم إلا إذا اتحن الحلق في مجلسين أو راسه
 في أربعة وكذلك يجب الدم لو طاف للقدوم جنباً أو حائضاً أو للفرض محدثاً ولو
 طاف للفرض أي طواف النية أو طواف الجنب فبدنة إن لم يعبد فأذا عاداً بطهارة

م
 غتاً ما عندنا
 أهل الحديث
 إذا اضطر إلى
 حلقه فليحلقه
 على رأسه
 ولو نسي لبس
 القيس ثم عزم
 منه مرض آخر
 فلبس القيس تعدد
 الجزاء ولو اضطر
 إلى قميص فلبس
 قميصين أو إلى
 ثلث ثوب فلبسها
 مع غماضة لزمه
 دم واحد

م
 قلنا ما عندنا
 أهل الحديث
 فلا شيء عليه
 إلا إذا عزم
 على تركه
 عند النزع

فلا شئ عليه ولا مع وجوب الاعادة في الجنابة وندبها في الحدث وان
المعتبر الاول والثاني بما برئتهما فلا يجب اعادة السعي اذا فرغ منه
قبل الاعادة ولو طاف للعمرة جنبا او محدثا فعليه دم وكذا لو ترك من طوافها
شوطا لانه لا مدخل للصدقة في العمرة وكذا لك يجب الدم لو افاض من
عمرة ولو بند بعيرة قبل الامام والغروب ويسقط الدم بالعود ولو بعد
الغروب وكذا لك يجب الدم اذا ترك اقل من سبع الفرض ولو لم يطف غير
حتى لو طاف للصدرة انتقل الى الفرض ما يكمله ثم ان بقى اقل الصدرة
فصدقة ولا قدم ولو ترك اكثر طواف الفرض بقى محرم ما ابدى في حق النساء
حتى يطوفه فكلما جاء مع لزمه دم اذا تعدد المجلس الا ان يقصد الفرض
وكذا لك يجب الدم لو ترك طواف الصدرة او اربعة منه ولا يتحقق الترك
الا بالخروج من مكة وكذا لك لو ترك السعي او اكثره او مركب فيه بلا عذر
او ترك الوقوف بجميع او الهوى كله في يوم واحد او الهوى ليل او اكثر في
يوم واحد او حلق في حل حج في ايام الحج نلوا بعد ما قد مان او حلق في
حل بعرة ولا دم على مستخرج ثم يرجع من حل الى الحرم ثم قصر وكذا الحاج
ان رجع في ايام الحج ولا قدم للتأخير وكذا يجب الدم لو قبل او لم يشع
انزل او لا او استمنى بكفه او جاء مع بهيمة وانزل او اخرا الحاج الحلق
او طواف الفرض عن ايام الحج او قدم نسكا على آخر فيجب في يوم الحج اربعة
اشية الهوى ثم الذبح غير المفرد ثم الهوى ثم الهوى لا كن لا شئ على
من طاف قبل الهوى والحلق نعم بكراهة كما لا شئ على المفرد الا اذا حلق

مع
ومنه لا دم في التقدير
والا فخير كما تقدم
ابرم ولا حجب
راشه

قبل الرمي ويجب دمان على قارن حلق قبل ذبحه وان طيب اقل من
 عضو او ستر راسه او ليس اقل من يوم تصدق نصف صاع من بروان
 ليس اقل من ساعة يكفي التصديق بقبضة وظاهر الساعة فلكية يعني
 الجزء الثاني عشر من اليوم او الليلة وكذلك يكفي التصديق بنصف صاع
 من بران حلق شارب به او اقل من ربع راسه او لحيته او بعض رقبته او
 نص اقل من خمسة اظفار ونخمة الى ستة عشر متفرقة من كل عضو اربعة
 وقد استقر ان لكل ظفر نصف صاع الا ان يبلغ وما ينقص ما شاء وكذلك
 يكفي التصديق بنصف صاع من بر لو طان للقدم او الصدر محدثا
 او ترك ثلاثة من سبع الصدر ويجب لكل شوط منه ومن السعي نصف
 صاع او ترك احدى الجوارثلث ويجب لكل حصاة صدقة الا ان
 يبلغ وما كما مر اذا فادى احدى انه ينقص نصف صاع وكذلك يكفي
 التصديق لو حلق راس محرم او حلال غيره او سرقته او ظم ظفرا بخلاف
 ما لو طيب عضو غيره ولو لمس طيبا او البسه مخيطا فانه لا شئ عليه
 اجماعا وان طيب او حلق او لبس بعد خير ان شاء فوج في الحرم او
 تصدق بثلاثة اصوع على ستة مساكين او صام ثلاثة ايام ولو متفرقة
 ولو قتل محرم صيد اى حيوانا برياً متوحشاً باصل خلقته او دل عليه قاتله
 مصداقاً له غير هالكو الفصل القتل بالدلالة والاشارة والدال والمشير
 ياق على احرامه واخذة قبل ان ينقلب عن مكانه بداء او عودا سهوا
 او عمد اماً حياً او مملوكاً فعليه جزاءه ولو سبعا غير مائل مستانسا او

حماما ولو مسرولا وهو مضطر الى اكله كما يلزمه القصاص لو قتل انسانا
 واكل لحمه بسبب الاضرار ويقدم الميتة على الصيد (وقيل الصيد على
 الميتة والصيد على مال الغير ولحم الانسان والخنزير ولو كان الميت
 نبيا لم يحل بحال كما لا يוכל طعام مضطر آخر وفي البزارية الصيد المذبح
 اولى اتفاقا والجزء هو ما قومه عدلان وقيل الواحد ولو القاتل يكفي في
 مقتله او في اقرب مكان منه والجزاء في حيوان لا يוכל ولو خنزيرا او فيلا
 لا يزداد على قيمة شاة وان كان اكبر منها يشتري به هديا ويزججه بمكة
 او طعاما ويتصدق اين شاء على كل مسكين ولو ذميا نصف صاع من
 بر او صاعا من تمر او شديركا لفطرة ولا يجز به اقل اداكثر منه بل يكون
 تطوعا او صام عن طعام كل مسكين يوما فان فضل عن طعام مسكين او
 كان الواجب ابتداء اقل منه تصدق به او صام يوما بدله ولا يجوز
 ان يفرق نصف صاع على مساكين كما جاز في الفطرة وقيل يجوز ههنا ايضا
 وتكفي الاباحة هناك في القيمة ولا يجوز ههنا ان يدفع كل الطعام الى
 مسكين واحد بخلاف الفطرة كما لا يجوز دفعه الى من لا يقبل شهادته له كالمسكين
 وان علا ذرعه وان سفل ذره ووجهه ونزوجه وهذا هو الحكم في كل
 سدة واجبة ووجب تجزئته ونصف شعرة وقطع عضو لا ما نقص من
 قيمته ان لم يقصد الاصلاح فان قصد كتحليص حمام من سنور او
 شبكة فلا شئ عليه وان مات وجب كل قيمته بنصف ريشه وقطع قوائم
 حتى خرج من حيز الامتناع وكسر بيضه غير المذرور وخرج فرخ ميت

به وذبح حلال صيد الحرم وحلبه لبنه وقطع حشيشه وشجره غير مملوك
 وان كان مملوكا فعليه جزاء ان غير منبت يعني ليس من جنس ما ينبت
 التافل من جنسه فلا شيء عليه الا اذا كان مملوكا لاحد فيجب عليه ادا
 القيمة الى مالكه فحب كما لا يجب شيء في مقطوع وورق لم يضر بالشجرة
 ولذا حل قطع الشجر المثمر لان اثماره اقيم مقام الالباب ولا تجب القيمة
 فيما جفت وانكسرا وذهب بمصر كائون او ضرب فسطاط والعبرة للاصل
 لا لقصه فاذا كان اصلها في الحرم فهي شجرة الحرم ولو بلغت اغصانها
 الى الحل وبعضه ككله وكذلك العبرة لما كان الطير فان كان على شخص
 بحيث لو وقع الصيد وقع في الحرم فهو صيد الحرم والا لا ولو كان قواصر
 الصيد القاصر في الحرم ورأسه في الحل فالعبرة بقوامه بعضها ككلها لا لرأسه وهذا في القائم فلو انما
 فالعبرة لرأسه وكذا العبرة لما لا اله الا الله من الحل ومن السهم الحرم فيجب الجزاء استحقاقا بالجملة وكذا الرمي
 والمرمى كلاهما في الحرم او كان احدهما فيه وجب الجزاء وان كانا في
 الحل فلا الا ان يمر السهم في الحرم وكذا الحكم في ارسال الصقر والباز
 والكلب المعطرد او شوى بيضا او جزاء او حلب لبن صيد تضمنه لم يجرم
 اكله وجاز بيعه ويحل ثمنه في الفداء ان شاء لعدم الذكوة بخلاف
 ذبح الحرم او صيد الحرم فانه ميتة فلا يجوز للحرم بيعه حيا ايضا لانه
 في حكم الحرم في حقه ومن ههنا قال بعض الفقهاء اذا قدم الخلواء
 او الزيت او السمن نذرا لغير الله فالنذر حرام ولكن الخلواء والزيت
 والسمن المنذرة تبقى حلالا على اصلها لعدم الذكوة ولو ذبح الخلو

على اسم غير الله فهو ما اهل به لغير الله ويكون كالميتة لا يحل اكله
 ولا بيعه ولا يرعى حشيش الحرم ولا يقطع بمنجل الا اذا خرد الكماعة وكذلك
 يجب التصديق بما شاء بقتل قملة من بدنه او القامحا او القاء ثوبه في الشمس
 لتموت كجرادة ويجب الجزاء فيها بالدلالة كما في الصيد ويجب في الكثير منه
 نصف صاع وهو الزائد على ثلاثة والجراد كالقمل ولا شئ يقبل غراب حداق
 وذئب وحية وعقرب وقارة وكلب عقوق اي وحشي اما غيره فليس بصيد
 اصلا وبوض^ط ونمل لكن لا يحل قتل ما لا يؤذي ولذا قالوا المرء يحل قتل الكلب
 الا اهلى اذا المرؤذ والامر بقتل الكلاب منسوخ اذا المرء ضر وكذا الاشئ يقتل
 برغوث وقراد وسلحفاة وفراش وذباب ونرج وزنبور وقنفذ وصرصر
 صياح ليل وابن عرس وام جبين وام اربعة واربعين وكذا جميع هوا
 الارض وكذا الاشئ يقتل سبع صائل لا يمكن دفعه الا بالقتل ولو امكن بغير
 نفقته لزمه الجزاء كما تلزمه قيمته لو ملوكا وكذا الاشئ عليه بقتل ثور اذ
 تبس وحشي صائل لا يمكن دفعه الا بالقتل وله ذبح ثاة ولو اوهما طيبا وكذلك
 ذبح بقرة بعير ودجاج ويطا اهلى واكل ما صادة حلال ولو لحرم وذبحه في كل
 بلاد لالة محرم ولا امر به ولا اعانته ولو وجد احدا حلالا للحلال لا للحرم و
 تجب قيمته بذبح حلال صيد الحرم والتصديق ولا يخبر به الصوم ومن دخل الحرم
 ولو حلالا او احرم وفي يده صيد وجب ارساله على وجه غير مضيع له و
 في جامع الفتوى شري عصافير من الصياد واعتقها بازان قال من اخذها
 فحسب له ولا يخرج عن ملكه باعتاقه وقيل لا لانه تضييع للمال وفي مختارات

عن
 عندنا اهل
 الحديث لا
 ياكل الحرم ما
 صيد لاجله
 ١٢

النوارل سبب ابة فاخذها آخر واصلحها فلا سبيل للمالك عليها ان قال
 عند تسبيتها هي لمن اخذها وان قال لاحاجة لي بها فله اخذها و
 القول بيمينته ولا يجب الا إرسال ان كان الصيد في بيته او قفصه ولو
 القفص بيده بدليل اخذ المصنف بغلافه للصحة ولا يخرج الصيد
 عن ملكه بهذا الا إرسال فله امساكه في الحل وله اخذها من انسان اخذ
 منه فلو كان جارجا كبا نرى وقتل حمام الحرم ولا شئ عليه فلو باعه رد ^{لبيع}
 ان بقي والا فعليه الجزاء ولو اخذ حلال صيد انا حرم ضمن مرسله
 ولو اخذه محرم لا يضمن مرسله والصيد لا يملكه الحرم بسبب اختياري
 بل بسبب جبري كالارث ونحوه فان قتله محرم آخر بائع مسلم ضمنا جزائين
 الاخذ بالاحذ والبقا قال بالقتل ورجح اخذه على قائله ان كفر يمال وان
 كفر يصوم فلا ولو كان القاتل يمينه لا يرجع على ربهما ولو صعبا او نصرانيا
 فلا جزاء عليه الله تعالى ولكن يرجع الاخذ عليه بالقيمة وكل ما على المقوم
 به دم لسبب الجناية فعلى القاتل فيها دمان وكذا على المتمتع ان ساق
 الخدي معه وكذا الحكم في الصدقة والالحاق ونزعة الميقات غير محرم
 نفيا دم واحد ولو قتل محرمات صيدا تعدد الجزاء ولو حلالا لان صيد
 الحرم لا يبطل بيع محرم صيد او شراؤه لك امطادة وهو محرم والافنا ^{سد}
 ولكن اجمع الصنفات كالهبة والوصية فلو قبض المشتري على الصيد فخطب
 في يده لا فعليه وعلى البايع الجزاء ان كانا محرمين ولا فعلى الحرم فقط و
 لو ولدت ظبية بعد ما اخرجت من الحرم وما تأخر معها وان ادى

جناءها ثم ولدت لم يجز الولد وهل يجب مردها الى الحرم بعد الجناء
 الجواب نعم ولو جاء ذنبا فاقى المسلم البالغ الميقات وهو يريد الحج او
 العمرة ثم احرم لزمه دم كما اذا العرجم اما من لا يريد الحج او العمرة فليس
 عليه دم وان وجب عليه حج او عمرة فان عاد الى ميقات ما ثم احرم او عاد اليه
 محرم ما لم يشرع في تسك ولو سقط دمه وان لم يلب لم يسقط خلافا للصائين
 وبلا فصل عودة الى الميقات الا اذا خان فوت الحج وان
 لم يعدا او عاد بعد شروعه في النسك لا يسقط الدم وكذلك المكي الذي
 يريد الحج والمتمتع الذي فرغ من عمرته اذا خرجا من الحرم واحرما بالحج
 فعليه دم وكذا الواحر ما بعرة من الحرم ويسقط بالعود كما مر ولو دخل
 الاقافي مكانا من الحل لحاجة وذلك المكان «اغل الميقات له دخول
 مكة غير محرم وان لم ينو الاقامة فيه وميقاته ذلك المكان ولا شئ
 عليه وهذه جملة الاقافي يريد دخول مكة بلا احرام ويجب على من
 دخل بمكة بلا احرام كل مرة حجة او عمرة فلو عاد فاحرم بتسك اجزاء
 عن آخر دخوله وهو منه لواحرم عما عليه من حجة الاسلام او نذر
 او عمرة صندورة لكن في عامه ذلك لا بعدة ولو جاء ذنبا الميقات بلا
 احرام فاحرم بعرة ثم افسد ما مضى ونقض ولا دم عليه للحجامة ولو
 طاف المكي عمرته شوطا فاحرم بالحج لزمه رخص الحج وجوب لان المكي لا
 يجوز له القران ولا التمتع وعليه دم وحج وعمرة فلو اتعها معر و اساء
 وذبح لدم جبر و دم بها فاقى دم شكر ومن احرم بحج و حج ثم احرم يوم النحر

بآخر فان كان قد حلق للادول لزمه الآخر في العام القابل بلادم وبلا
 منع دم حلق بعده او لادم من اتى بعمره الا الحلق فاحرم ياخرى فعليه دم
 ولو احرم الا فاتي بالحج ثم احرم بالعمرة لزمه ما وصار قارنا مسيئاً
 ولذا بطل عمرته بالوقوف قبل افعالها لا بالتوجه الى عرفه ولا الى
 له ان يتم العمرة او لا ثم يحج فان طأت طوان القنوم ثم احرم بالعمرة
 فمضى عليها ذبح وهو دم جبر وندب رخصتها فان رخصت فمضى وذبح
 لو اهل بعمره يوم النحر او في ثلثة ايام بعده لزمته بالشرع ورفعهما
 واجب عليه ويقضيها مع دم وان مضى عليها مع فعليه دم جبر ولو
 احرم فأتى بالحج بالعمرة وجب الرخص وينبغي له ان يتحلل بافعال
 العمرة ثم بعده يقضى ويذبح انتهى ذكره فقهاء الاحناف بالفاظهم
 وعباراتهم ونحوه في كتب الشافعية والمالكية بتفاوت يسير وانما
 نقلناه بطوله لان الحج عبادة لا تيسر لكثير الناس الامرة او مرتين
 في العمر فالاولى ان يحتاط في ادائه ويخرج عن محل الخلل وانست
 قد عرفت مذهب اهل الحديث في هذا الباب وهم لا يجتأجون الى
 هذه التطويلات والتفريعات والامر ظاهر في كل مسألة على اصولهم
 فتأمل ولا تستعجل -

باب صفة الحج

عند قدوم الحاج بمكة يبدأ بالسجدة الحرام بعد ما يامن على امرئته

وندب وتوله من باب السلام نفارا طيبا متذلا متواضعا خاشعا ملا حظا
 في قلبه جلالة البقعة وان اغتسل قبل الدخول فهو احب استجواب يقول
 وقت الدخول اللهم هذا حر مك وما منك قلت وتوكل الحق ومن دخله
 كان آمنا اللهم فخر المحي ودعي على الناس ودفني عندك يوم تبعث عبادك
 وان كانت حايضا أو نفاء فلا يحل لها الدخول قبل الغسل وحين شأ هذا البيت
 كبر ثلاثا ورفع يديه وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله
 الحمد وهو على كل شيء قدير اعوذ برب البيت من الكفر والفقر ومن ضيق
 الصدق اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزوا من
 شرفه وكرمه ممن حجه واعمره تشريفا وتعظيما اللهم انت اسلام ومنك
 السلام حينما ربننا بالسلام وادخلنا دار الاسلام تزييدا بطوات القدر
 سبعة اشواط ولا يصلي حية المسجد ولا يس هذا الطوان للمكي او لمن
 احرم من مكة فان خاف فوت المكتوبة او جاء عنها او التوا والسنة الزاوية
 المكتوبة يبدأ بها ثم يشرع في الطوان فيستقبل الحجر بيمينه لا يمشي به
 كالصلوة واستلمه بكفيه وقبله بلا صوت ان امكن بلا اذى ويستحب
 ان يقول عند الاستلام اللهم ايماننا بك وتصديقا بكتابتك ووقا بعد
 اتباعا لعينيك اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد
 محمد عبده ورسوله آمنت بالله وكفرت بالكاف غوث فان لم يكن لا
 بهذا الوجه من الزحام يضع يده عليه ثم يقبله فان لم يمكنه هذا ايضا
 لشر إليه بشي في يده كحجر ونحوه ثم يقبله فان لم يمكنه هذا ايضا استقباله

وكان عمر يقول اذا
 قبل الحجر والله اني
 لا علم لي بحج ولا فريضة
 ولا شفع ولا في رايه
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قبلك في رواية
 قال عمر هذا قال له
 علي بن ابي طالب
 يرفع سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول يا ايها
 الحجريوم القيا صقله

عثمان بن عفان
 وسان بن قتيبة
 اشهد في
 سنة ١٢٠

مشيراً إليه بباطن كفيه كانه واضعهما عليه ويهلل ويكبر ويحمد الله تعالى
 ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقبل كفيه كذا روى عن الاخفاف وما ورد في
 رواية عمر بن الخطاب انه قال له النبي صلى الله عليه وسلم يا عمر انك رجل قوي تزحم على الحجر فتؤذي
 الضعيف ان وجدت خلوة فاستله ولا فاستقبله وصلى وكبر وسمع
 في الطواف عن عيينة مولى الباب وليستلم الركن اليماني والحجر في كل
 شوط فيستحب تقبيل الركن اليماني أيضاً وقيل يمسه ولا يقبله ولا يمس غيرهما
 ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم دعاء معين في الطواف الا ما ورد انه صلى كان يقول
 بين الركنين ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب
 النار وفي رواية كان يقول في الطواف اللهم تغني بما رزقني وبأرسلني
 فيه واخلف علي كل غائبة لي بخير لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا
 له الحمد وهو على كل شيء قدير والموضع موضع دعاء فيدعو ويسأل الله تعالى
 من خواج الدنيا والآخرة ما شاء في كتب الاخفاف انه اذا فرغ من استلام
 الحجر واستقبل الملتزم فيقول اللهم اليك قدمت يدي وفيما عندك عظمت
 رغبتي فاقبل دعوتي واقبلني عشرتي وآثر تضرعي وجد لي بمخفرتك و
 اعذني من مضلات الفتن اللهم انك على حقوقا تفقد بها علي و
 يقول عند الباب اللهم هذا البيت بيتك وهذا الحرم حرملك وهذا المال من
 منك وهذا مقام العائذ بك من النار اعوذ بك من النار فاعذني منها
 ويقول عند الركن العمري اللهم اني اعوذ بك من الشك والشرك والنفاق
 والشقاق ومساوي الاخلاق وسوء المنقلب في المال والاهل والولد و

يقول عند الميزاب اللهم اني اسألك ايما نالا يزول ولقيننا لا ينقذ
 ومرا فقة نبيك محمد صلى الله عليه وآله وسلم اللهم اظنني تحت ظل عرش
 يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكم من محمد صلى الله عليه وآله وسلم شربة لا
 بعد لها ايدا ويقول عند الركن الشأى اللهم اجعله حجاً مبروراً (اد
 عمرة مبرورة) وسعيّاً مشكوراً وذنباً مغفوراً وتجارة لن تبور يا عزيز يا
 غفور ويقول عند الركن اليماني اللهم اني اعوذ بك من الكفر واعوذ بك
 من الفقر ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات واعوذ بك من
 الخزي في الدنيا والآخرة ويقول بين الركنين اى الحجر الاسود والركن
 اليماني ما من من دعائه عليه السلام مريناً آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
 حسنة وقنا عذاب النار وان عكس اى شرع في الطوان عن جانب
 يسارية اعدا ما دام بكلمة فلورج فعليه دم وكذا لو ابتدأ من غير الحجر
 كذا قال الاحناف واما عندنا فيا نثر ويجب عليه التودد ولورج فليس
 عليه شى وقال الفقهاء يميز جميع بدنه على جميع الحجر وليس ان يجعل
 قبل الشروع في هذه الطوان مردائه تحت ابطه الايمن ملقياً
 طرفه على كتفه الايسر ويجب ان يطون من وراء الحطم فلو طاف
 من الفرجة لم يجز ويتم كما مر سبعة اشواط فلو طاف ثامناً مع
 علمه به يجوز له ان تترك الطوان وان يطون ستة اشواط
 اخرى لاتمام الطوان الثاني وقال الاحناف يلزمه اتمام الاسبوع
 ويجوز الطوان راكباً ما شياً ومن كل محل حول بيت الله وقال الاحناف

والخنا بلة لا يجوز خارج المسجد ولو خرج من الطواف او من السعي الى
جنازة او مكتوبة اذ لم يمه تجديد وضوء فيتوضأ ثم يمشي من حيث
قطع وجاز فيهما اكل وبيع وكلام وافتاء وقراءة والذكر افضل وقيل للذكر
المأثور شر القرآن ويرمل في الاشواط الثلاثة الاول من الحجر الى الحجر
يمشي بسرعة مع تقارب الخطأ وهن كفيه فلو تركه او نسيه في الشوط
الاول لم يرمل الا في الشوطين بعده ولو في الثلاثة لم يرمل في الباقي و
لوزجه الناس وقف حتى يجد فرجة فيرمل وكلام بالحجر والركن اليماني فعل ما
ذكر ويختم الطواب باستلام الحجر ثم يصلي ركعتين تحية الطواف في كل وقت
وقال الاحناف في وقت مباح وهذا الشفع واجب بعد كل طواف فرح
او نفل وقيل سنة والاولى ان يصليه عند مقام ابراهيم ولو صلى في
غيره من المسجد جاز ذلك الوصل في غير المسجد وقيل لا يجوز خارج المسجد
وليستحب ان يقول بعد هذا الشفع اللهم انك تعلم سرى وعلايتي فاقبل
معذرتي وتعلم حاجتي فاعطني سؤلي وتعلم ما عندي فاعف عني ذنوبي
اللهم اني اسالك ايمانا يابا شربلي وليقيننا صادا قاحقا علم انه لن
يصيبني الا ما كتبت علي ورضا بقضائك ثم يلزم الملتزم ويدعو هناك
بكمال التخشع والتذلل عسى الله ان يستجيب له ثم يشرب من ماء
نزهة وماء زمزم لما شرب له فيدعو بما شاء واستجوا ان يقول اللهم اني اسالك رزقا واسعادا
نافعا وشفاء من كل اذى ثم ان اراد السعي بعد فعود الى الحجر ليستلم مكبر ويحل وذهب ان يخرج من
باب الصفا ويقول بسم الله والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي

ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك وادخليني فيها واعذني من الشيطان
 ان الصفا والمروة من شعائر الله ابداً بما بدأ الله به ثم ليصعد
 الصفا بحيث يرى الكعبة من الباب واستقبل البيت ويكبر ويهلل و
 يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصوت مرتفع ويقول لا اله الا الله
 وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير
 لا اله الا الله وحده لا تجزؤه وحده ونصر عبده وهزم الاحزاب
 وحده ويرفع يديه نحو السماء ويدعو بما شاء والمأثور ان يقول اللهم
 انا نسالك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلا^{مة}
 من كل اثم لا تدعني ذنباً الا اغفرته ولا هملاً الا فرجته ولا كراً الا
 كسفته والاحاجة من حوائج الدنيا والآخرة الا قضيتها يا ارحم
 الراحمين اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانك لا تخلف الميعاد
 وانا اسالك كما هديتني للاسلام ان لا تنزع مني حتى توفاني وانا مسلم
 ثم ينزل من الصفا ويقول اللهم استعملني بسنة نبيك وتوفني على ملتته
 واعذني من مضلات الفتن برحمتك يا ارحم الراحمين ثم يمشي نحو المروة
 ساعياً بين الميئين الاخضرين قائلاً بينهما رب اغفر وارحم وتجاوز عما
 تعلم انك انت الاعز الاكرم ثم يصعد المروة وفعل عليها ما فعل على الصفا
 يفعل هكذا سبعة ابداء بالصفا ويحتمر الشوط السابع على المروة فلو بدأ
 بالمروة لم يعتد بالاول فان كان متمتعاً صار بعد اسعي حلالاً وان كان

قارنا او مفردا يبقى محرماً بالحج ويجوز ان كان مفردا ان يفسخ الحج و
 يجعله عمرة ويحل بعد الطواف والسعي ان لم يكن معه هدى خلافا للاختلاف
 ثم ليسكن بكمة ويطوف بالبيت نفلا ما شاء بلا رمل واضطباع وان
 حل فمبجوز له ان يعتمر ويكفي للتقارن طواف واحد وسعي واحد كما لمفرد
 خلافا للاختلاف حيث قالوا يطوف التقارن طوافين ويسعي سعيين
 وليس لهم دليل على هذا والآطهارة من الحدث ليست بشرط الطواف
 فلو طاف محدثا جاز لا جنبا او حائضا وقال جمهور العلماء ورحمهم
 الشوكاني انه يلزم ان يكون حال الطواف متوضئا سائرا عورة ولو
 احدث في الطواف عمد التوضا وبني ولا يجب الاستينان وان طال
 الفصل والتحائض تفعل ما يفعل الحاج غير انها لا تطوف بالبيت
 فان حل بعد الطواف والسعي يحرم ويحل يوم التروية بالحج ويخطب الامام
 يوم ما قبله اى سابع ذى الحجة بعد الزوال وبعد صلاة الظهر يعلم الناس
 فيها المناسك فاذا صلى بكمة الفجر يوم التروية اى ثامنا من ذى الحجة و
 احرام ان كان حل يخرج الى منى ومكث بها الى فجر عرفة ولبى حين السيد
 منى في الطريق وفي منى ايضا قالوا يقول في الطريق اللهم اياك ارجو و
 اياك اعود اليك ارجو اللهم بلغني صالح عملي واسلم في ذرعتي واذا
 دخل منى يقول اللهم هذا منى وهذا ما دللتنا عليه المناسك فمن
 علينا بمجامع الخيرات وبما مننت به على ابراهيم خليلك ومحمد حبيبك
 وبما مننت به على اهل طاعتك فاني عبدك نا صيتي بيدك جئت طالبا

مرضاً تنك ثم بعد طلوع الشمس يروح الى عرفات ويقول عند الخروج
 اللهم اليك توجهت وعليك توكلت ووجهك اردت فاجعل ذنبي
 مغفوراً وحجى مبروراً وارحمي ولا تخيني واقض بعرفات حاجتي انك
 على كل شئ قدير فاذا بلغ قرب عرفات وراى جبل الرحمة يقول سبحان
 الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وعرفات كلها موقوف الا بطن
 عرنة (فانه من الحرم وعرفات في الحل) واذا زالت الشمس خطب
 الامام خطبة واحدة وعلى الرحلة او الى يعلم الناس فيها احكام الحج
 ويعظمهم ويحشروهم على المعروف والاجتناب عن المنكر وقال الاحناف
 بخطبتين كالجمعة يجلس بينهما واذا فرغ من الخطبة يصلي
 بالناس باذان واقامتين الظهر والعصر ويجمع بينهما ولا يصلي
 بينهما الربابة ولا التطوع ويسرى القراءة ولا يشترط لهذا الجمع
 الامام فان لم يكن الامام يصلي منفرد او يجمع وكذلك يجمع ان لم يجده
 الصلوة مع الامام خلافاً للاحناف حيث شرطوا الصلوة بالجمع
 الامام الاعظم او نائبه والاحرام بالحج فيهما عندنا لا يشترط شئ
 من ذلك فلو صلى الظهر باحرام العمرة ثم صلى العصر باحرام الحج جاز
 وكذلك جاز لو صلى الظهر منفرداً ان يصلي العصر مع الامام في وقت الظهر
 وكذلك لو صلى الظهر نجاسة قبل احرام الحج ثم احرم خلافاً للاحناف
 ثم اذا فرغ من الصلوتين يذهب الى موقفه وليتجنب له ان يفتسل
 ويقف الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة مستقبلاً القبلة ودعاء

جهر المجهد وعلم المناسك ويقف الناس خلفه مستقبليين القبلة
 سامعين خاشعين باكين داعين ولا يشترط في وقوف عرفة القيام
 فلو بقي جالساً في عرفات جازجه الا انه تشترط نية الوقوف فلا
 يصح وقوف مجتازاً ومعارض وطالب غريم ونائم ومجنون وسكران
 خلافاً للاحناف ويصح وقوف الصبي بنية وليه وأفضل الدعاء
 في عرفة ان يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله
 الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخبز وهو على كل شئ قدير
 وزيد في رواية اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً
 وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي
 امرى واعوذ بك من دساوس الصدر وشتات الامر وقتنة القبر
 اللهم اني اعوذ بك من شر ما يلج في الليل وشر ما يلج في النهار وشر ما
 تقب به الرياح ومن شر يومئذ الدهر وفي رواية الطبراني اللهم
 لك الحمد كالذي تقول وخيراً مما نقول اللهم لك صلتى وتسكى وجهي
 ومالي وإليك مأبى ولك رب تراثي اللهم اني اعوذ بك من عذاب
 القبر ودسوسة الصدر وشتات الامر اللهم اني اعوذ بك من شر ما
 تجئ به الريح اللهم انك تسمع كلامي وترى مكاني وتعلم سري وعلايتي
 ولا تخفى عليك شئ من امرى انا البائس الفقير المستغيث المستجير
 الوجل المشفق المقر المعترف بذنوبه اسألك مسألة المسكين و
 ابتهل اليك ابتهاج المذنب الذليل وادعوك دعاء الخائف الضريب

من خضعت لك رقبته وفاضت لك عيناه وذل جسده وصرغ انفه
 اللهم لا تجعلني بدعا لك شقياً وكن لي رؤوفاً رحيماً يا خير المسؤولين ويا
 خيراً المعطين ثم اذا غربت الشمس يرجع الى مزدلفة ولا يصلي المغرب
 بعرفة ولا بالطريق بل اذا دخل في المزدلفة نجح بين المغرب والعشاء
 باذان واقامتين قال الاحناف يستحب ان ياتيهما ما شاء وان يكبر ويهمل
 ويحمد ويلبي ساعة فساعة والمزدية كلها موقف الا رادى عصر الا ولى
 ان ينزل عند جبل قزح ويبيت فيها ولو صلى احد المغرب او العشاء
 في الطريق جاز مع كراهة واثر وقال الاحناف اعاد ولو خاف طلوع
 الفجر وهو في الطريق يصليهما في الطريق اتفاقاً ووصلى العشاء قبل المغرب
 صلى المغرب ثم اعاد العشاء فان لم يعد هاتحين ظهر الفجر يقضيها بعد
 طلوع الفجر وقيل تعود حيث ذى الى الجواز وينوي في المغرب الامداد لانه
 قد ثبت عن فعل المشايخ وقوله ان وقته هو هذا في المزدلفة والاحناف ايضا
 لا يشتطون في الجمع بمزدلفة الا امام ويجوزون للمنفرد ايضا الجمع ويقولون يجمع بالمزدة^{لقة}
 باذان واقامة ولا يصلي الاربعة ولا التطوع بينهما ثم يستحب له ان يجي هذه
 البسلة بالصلوة والذكر والدعاء والتلاوة قال بعض الفقهاء انها من اشرف
 ليلة القدر وجزم بعض شراح البخارى بان عشرين الحجة افضل من العشر الاخير
 في رمضان وكلا القولين فيها كلام فاذا طلع الفجر بمزدلفة يصلي الفجر بغسل (حتى
 عند الاحناف) وليقف من طلوع الفجر الى طلوع الشمس فيها ولو ما راو لو تركه بعد ر
 او نحرمة فلا شئ عليه وكبر و هليل ولبي وصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقيل

يدعو بهذا الدعاء اللهم انت خير مطلوب وخير مرغوب اليه الهى لكل وند جأزة
وخرى فاجعل جائزتى وقراى فى هذا المقام ان تقبل توبتى وتجاوز عن خطيئتي و تخرج
على الهدى امرى وتجعل اليقين من الدنيا همى اللهم ارحمنى واجرنى من الناس
واسع على الرزق الحلال اللهم لا تجعله آخر العهد بهذا الموقف وارزقنى العود
ما احييتنى برحمتك يا ارحم الراحمين ثم اذا طلعت الشمس واسفر جمل يروح الى منى
مهلا مكبرا مصليا فاذا بلغ بطن محسر اسرع قدرا رمية حجر لانه محل هلاك
اصحاب الفيل وبرزخ بين مزدلفة ومنى فاذا دخل منى يسلك الطريق الوسطى
بين الطريقين الى الحجرة التى عند الشجرة وهى حجرة العقبة ويرميها من بطن
الوادى سبع حصيات كحصى الخذف يكبر مع كل حصاة قالوا يكون بين الراى
وبين الحجرة خمسة اذرع ويرميها برؤوس الاصابع ولا يرميها الا بعد طلوع الشمس
فلو وقعت على ظهر رجل او حمل ثم وقعت بعقب الحجرة بنفسها جاز ولا الا كذلك
لو وقعت الحصاة بعقب الحجرة جاز ولا الا قالوا القريب ما دون ثلثة اذرع و
البعيد ثلثة اذرع فصاعد او يجوز للنساء والصبيان والضعفة اخروج من
المزدلفة قبل طلوع الفجر والرمى قبل طلوع الشمس ويقطع التلبية بأول الرمى و
لرمى بالكثير من سبع جاز وياقل لا وجاز الرمى بكل ما كان من جنس الارض كالحجر و
المدر والطين والخزف والمغرة وقالت الاحناف ولو بكف من تراب فيقوم مقام
حصاة واحدة واهل الحديث لا يجوزونه ولا يجوز الرمى بالحشب والعنبر و
اللولوع والجواهر الذهب والفضة والبعرة والروث بالانفاق ويكره اخذها
من عند الحجرة ويكره ان يلتقط حجرا واحدا فبكسرة سبعين حجرا صغيرا وان

يرمي لمبتنجسة بيقين ووقته من الفجر إلى فجر الحادي عشر من ذي الحجة والوقت
السنون من طلوع الشمس يوم النحر إلى زوالها والمباح من الزوال الغروب ثم
بعدة إلى الفجر الثاني مكررة ثم إذا فرغ من الرمي يذبح إن كان معه هدى
أو كان قارناً ومتمتعاً وقدر على الهدى ثم يحلق رأسه كله وهو أفضل ويجوز
القصر قالوا بان يأخذ من شعرة قدر الأغملة والتقصير الكل مندوب
إن كان أقرع فيرمي الموضع على رأسه إن أمكن ولا سقط مكن تكون على رأسه جرح
ومضى تعذر أحدهما من الحلق والتقصير تعين الآخر فلو لم يده بصمغ عيشت
تعذر التقصير تعين الحلق ولو أزاله بخوضه جاز ذكره ويستحب أن يقول
حين الحلق أو التقصير الحمد لله على ما حدثنا وأنعمر علينا اللهم هذه تاتى
بيدك فتقبل مني واغفر لي ذنوبي اللهم أكتب لي بكل شعرة حسنة
واجمع بها عني سيئة وارفع لي بها درجة اللهم اغفر لي وللمسلمين والمؤمنين
يا واسع المغفرة وإذا فرغ منه يقول الحمد لله الذي قضى عنا نسكنا اللهم
زدنا إيماناً و يقيناً واغفر لنا ولوالدنا ولجميع المسلمين ولأن حل له كل شيء كان
مخطوئاً في الأحرام إلا النساء وقيل والطيب الصيد أيضاً والصحيح حلة الطيب
الصيد بعد الحلق أو التقصير ومن حلق أو ذبح قبل أن يرمى فلا حرج ويرمي
بعدة ثم يفيض إلى البيت والأفضل أن يفيض يوم النحر ويجوز إلى يومين بعده
ويطون طوات الزياره سبعة أشواط بلا رمل وسعى إن كان سعى قبله رمل
ولا فعلهما ذكره التأخير من يومين إلا أنه لا يسقط عنه بالتأخير ولو إلى آخر
العمر وادل وقته بعد طلوع الفجر يوم النحر وقال الأحناف لو أخره عن أيام النحر

وليا ليها كره تحريماً ووجب عليه الدم الا انه يجوز لنا خيراً لحائض وكذا العذر و
 هذا الطواف ركن من اركان الحج وفريضة عند اصل المذاهب لاربعة بخلاف
 طواف القدوم وطواف الوداع فانهما سنتان عند أهل الحديث او واجبتان
 عند غيرهم وقال السيد من اصحابنا انه لا دليل على فريضة طواف الزيارة
 على التعمين بل الطواف الواحد لا على التعمين كان للحج والعمرة فلو طاف طواف
 القدوم يكفيه وكذا اذا طاف طواف الوداع وهو قول شاذ لم يذهب اليه احد
 ثم يرجع الى مني فيبيت بها ليا الى التشرية وبعد زوال ثاني النحر رمى الجماس
 الثالث كل حجرة بسبع حصيات بيد اعمالي مسجد الحيف ثم بما يليه الى الوسطى
 ثم بالعقبة يكرر لكل حصاة ويقف حامداً مهللاً مكبراً مصلياً ولطيل الوقوف
 عند الاولى وعند الثانية (قيل قدر البقرة وقيل قدر عشرين آية) - ولا
 يقف عند حجرة العقبة بعد الرمي بل يرجع ويجوز الرمي راكباً ولا افضل ان يرمى ما شياً
 وقيل لا افضل ان يرمى يوم النحر راكباً ثم بعدة ما شياً وقيل في الاولين ما شياً
 وفي الاخرية راكباً ثم رمى عند اذنك ثم بعد غدا ان اقام بمعي وان نفر فلا
 بأس والمكث احب فان قدم الرمي في اليوم الرابع على الزوال جائز وله المنفر
 من منى قبل طلوع فجر الرابع لا بعدة لدخول وقت الرمي ثم اذا نفر الى مكة استحب
 له ان ينزل ولولباسة بالمحصب الى الابل ثم يستحب لمن حج بالانس ان يخطبهم
 يوم النحر بعد الزوال خطبتين خفيفتين قائماً والاخرية اخف ويجلس بينهما
 كما جمعة يعلم فيهما المناسك الى اليوم الثاني واذا انزلت الشمس اغتسل ان
 احب وكذا لك يستحب ان يخطب في وسط ايام التشرية ويستحب فح اليدين

للدعاء في الحج ست مرات الاولى على الصفا الثانية على المروة الثالثة بعرفة
 الرابعة بمنزلة الخامسة عند الجمرة الاولى السادسة عند الجمرة الوسطى
 واذا فرغ من اعمال الحج واراد السفر طاف للوداع سبعة اشواط بلا من وسعي
 وهو واجب عندنا وعند الجمهور وسنة عند البعض على الا فاقى لا على اهل مكة
 ومن في حكمهم ويسقط عن الخائف اذا اراد اهلها الخروج والسفر من مكة فشر
 النية شرط للطواف فلو طاف هاريا او طافا ليل لم يجز وكفى نية الطواف مطلقا
 فلو طاف بعد ارادة السفر ونوى التطوع اجزأه عن الوداع كما لو طاف بنية
 التطوع في ايام الخروجه عن الفرض الى عن طواف الزيارة فاذا فرغ من طواف
 الوداع صلى ركعتين ثم بعدة يشرب من ماء زمزم والا فضل ان يخرج الماء
 بنفسه ويستقبل القبلة ويتصلع عنه ثلث مرات قائما وفي كل مرة ينظر الى
 بيت الله ولوا مكفه فيفرغ الدلو منه على جسده وكان ابن عباس اذا شرب
 ماء زمزم يدعو بالهم الى اسالك علما نافعاً ورزقا واسعا وشفاء من كل امر
 واستحب ان يقبل العتبة ويضع صدره وجبهته على الملتزم ويتشبث
 بلا ستار ساعة كما تستشفع بها ويقول اسأل بياك يسالك من فضلك ومغفرتك
 ويرجو حجتك وبكى او تباكى ثم يرجع ويخرج كما يخرج الناس من المسجد وقيل يرجع
 القهقري الى خلف حتى يخرج من المسجد وبصره ملاحظ للبيت وقلبه متنا^ه
 على الفراق منه كأنما يفارق حبيبته وقيل يستحب له ان يدعو بهذا اللهم هذا
 بيتك الذي جعلته مباركا وهدى للعالمين فيه آيات بينات مقام البر^ه
 من دخله كان آمنا الحمد لله الذي هدانا لهذا لو كنا لنهتدي لولا ان

هذا أنا الله اللهم فكما عهدتنا لك فتقبله منا ولا تجعله آخر العهد من
 بيتك الحرام وارزقني العود اليه حتى ترضى برحمتك يا ارحم الراحمين ولولو من توفى
 عرفة وقت فينبغي للحاج ان يروح العرفة سراساً وتترك طواف القدوم ويسقط
 عنه ومن وقف بعرفة ساعة او لحظة من ان يومها الى طلوع فجر يوم النحر
 صح حجه ولو يجتازا ادناهما او جاحلا انها عرفة واختلفوا فيما لو جن او سكر
 او اغشى عليه ومن لم يقف فيها فأتى حجه فطاف وسعى وتحلل وقضى من قابل
 ولادم عليه ومن احرم ثم اغشى عليه واهل عنه رفيقه او غير رفيقه
 ثم انبته وافاق دأبى بفعل الحج جائز ولو بلغ الاغماء طيف به المتأسك
 وان احرم عنه رفيقه اكتفى بما شرته والمرأة فيما مركا لرجل لكنها مكشفت
 وجهها لاسراسها كما مر ولو سدت على وجهها شيئاً وجافته عنه جازل مذنب
 ولا تلبى جهرا ولا تزل ولا تضطجع ولا تسعى بين الميئين وقالت الحنابلة لا ترقى على
 الصفا ولا على المروة ولا تحلق بل تقصر عن شعرها وتلبس الخيط والحفين والحلى
 ولا تقرب الحجر في الزحام والحنثي المشكل كالمراة وجبضها لا يمنع نسكا الا الطواف
 ولا شئ عليها بناخيرة اذا لم تظهر الا بعد ايام النحر وقال الاخناف لو طهرت فيها
 يقدر اكثر الطواف ولم تطف وجب عليها الدم وعندنا لا يجب عليها الدم لانه
 لم يرد في وجوب الدم بالناخير نص كما مر **باب منه** قد مر ان متأسك
 الحج كلها واجبة عندنا وركنه النية والوقوف بعرفة وقيل الطواف اى طواف الزيادة
 او طواف واحد لا على التيسين والسعي ورمى الجمار ايضا وقالت الحنابلة ان كان
 اربعة الاول الاحرام اى النية الثاني الوقوف بعرفة الثالث طواف الافاضة

مع
 في فقه الحنابلة
 لا يصح الزيادة
 ان كان سكران
 او مجنون او مغشى
 بالدم

الرابع السعي وواجباته سبعة الاحرام من الميقات والوقوف بعرفة الى الخروب
 لمن وقف بها راوا المبيت ليلة الخبز دلفة الى بعد نصف الليل المبيت بمنى
 ليالى ايام التشريق لغير سماع الايل فانه رخص لهم ان يبيتوا في منازلهم
 ورخص للعباس للمبيت في مكة من اجل السقاية بعد الرمي في كل يوم ومرعى الجمار
 مرتبا والحلق او التقصير وطواف الوداع واركان العمرة ثلاثة الاحرام والطواف
 والسعي بين الصفا والمروة وواجبها شيئا من الاحرام بها من الحل والحلق او
 التقصير وسنن الحج المبيت بمنى ليلة عرفة وطواف القدوم والرمل والاضطباع
 وليس انزال و مرداء ابيضين نظيفين عند الاحرام والتلبية من حين
 الاحرام الى اول الرمي فمن ترك ركنا لم يصح حجه ومن ترك واجبا فعليه دم و
 حجه صحيح ومن ترك سنة فلا شيء عليه وشروط صحة الطواف احد عشر النية والسلام
 والعقل ودخول وقته وستر العورة واجتناب الخجاسة والطهارة من الحدث
 وتكميل السبع وجعل البيت من يسارة والمشى الى جانب اليمين من الحجر وكونه ما
 مع القدرة والمولاة فيتساقفه لحدث فيه وكذا القطع طويل وان كان
 القطع يسيرا او اقيمت الصلوة او حضر جنازة صلى ونهى من الحج الاسود ولا يعتد
 بنصف شوط او رابعة بل يتساقفه قلت اهل الحديث منهم من لا يشترط في الطواف
 الطهارة من الحدث نعم يشترط الطهارة من الجنابة والحيض وكذا لا دليل على
 اشتراط الاجتناب من الخجاسة والمولاة والمشى فيجوز الطواف راكبا سيما في حالة
 العذر ستن الطواف عشر استلام اركان اليمين بيده اليمنى واستلام الحجر الاسود
 وتقبيله والاضطباع والرمل والمشى في موضعه والدعاء والذكر والدنو من البيت

والركعتان بعدة وشرط صحة السعي ثمانية النية والإسلام والعقل والموالاتة
والمشي مع القدرة وكونه بعد الطواف وتكميل السبع واستيعاب ما بين
الصفاء والمروة قلت أهل الحديث لم يخالفوا الخبايلة في هذه الشروط
إلا في الموالاتة والمشي فاجازوا السعي راكبا نعم السعي ما شيا أفضل الطهارة
من الحدث ليست شرطاً فيها بالاتفاق فلو لم يستوعب ما بين الصفاء والمروة
لم يجز السعي نعم لا يجب أن يرقيهما فيكفي الصان عقبيه بأسفل الصفاد أصابع
سرجله بأسفل المروة وبالعكس وسنن السعي الطهارة وستر العورة والموالاتة
بينه وبين الطواف والمشي من الصفاء إلى المروة شوط ثم منه إلى الصفاء شوط
آخر وهكذا سبعة أشواط ولو قدم السعي على الطواف فقد خالف السنة ويجب
عندنا فيه دم خلاص للخبايلة والإحسان وإن شك في عدد أشواط الطواف
أو السعي فيغفر الأثر ويطرح الشك وينى عليه **فصل** يجب على القارن و
المتعمد إذا فرغ من رمي يوم النحر دم شكر أي ذبح ثاة أو بقرة أو نحريدة
ويستحب للمضرد ويجوز اشتراك السبعة في البقرة والبذنة ويجوز في الحرم
وفي سائر فجاج من الذبح أو النحر فإن عجز عنه صام ثلاثة أيام ولو متفرقة
آخرها يوم عرفة وسبعة بعد تمام حجه فإن فاتت الثلاثة تعين الدم و
كذلك إن قدر عليه في أيام النحر قبل الحلق ولا فضل للقارن أن يسوق
الهدى معه كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل يشترط للقارن سوق الهدى و
كن للمتعمد ويستحب تقليدها وأشعارها ومن كره الإشعار فقد
أخطأ فمن كان معه هدى وهو متمتع فلا يتحلل بعد العرة حتى يذبح هداً

يوم النحر بل يحرم للحج يوم التروية ثم يردى المناسك كلها كما مر وادنى الهدى عشرة
 وادسها بقرعة واعلاها بدنة ويكفي فيه ما يكفي في الاضحية الا ان في
 الاضحية يجوز لا يشتراك في البدنة لعشرة وفي الهدى لا يجوز ما اكثر من
 سبعة ويجوز لصاحب الهدى اكلها وكذا الاكل من دم الجنائية والجنز خلافا
 للاحناف وكذا الركوب عليهما ولا يحلبها بل ينضح صرعها بالمام البارد ان
 كان المذبح قريبا ولا حلبها وتصدق به فان عطبت او تعبت تقم بدلهما
 وان كانت تطوعا نحرها وصنع قلاصها بدنها وضرب به صفحة سنا مصها
 ليعلم انه هدى للفقراء ومن يبعث بهدى لم يحرم عليه شئ مما يحرم
 على المحرم +

باب الفوات والاحصر

تقدم حكم فائت الحج انه من فاته وقوف عرفة ولو بعد سرفاته الحج و
 القلب احرامه عمرة نيطون ويسعى ويحلق او يقصر سواء كان قارنا او غيره ولا
 تجزى هذه العمرة التي انقلب احرامه اليها من عمرة الاسلام فيدخل بها وعليه
 عند الفقهاء وعليه ان ياتي بالحج في العام القابل ان كان الحج الفائت قرضا
 كذا لو كان نفلا عند الفقهاء لا عندنا ومن حصر عن البيت ولو بعد الوضوء
 او منع من دخول الحرم ظمنا او جبا او غي عليه او لم يكن له طريق امن الى الحرم فائت
 الحج ويح في موضع الحصر هديا اى شاة او سبع بدنة او بقرعة نيسة التحلل فان لم

يُجِدُ صَامَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ بَنِيَّةٍ وَقَدْ حَلَّ وَلَا اطْعَامَ فِيهِ وَمَنْ حَصَرَ عَنْ طَوَاتٍ إِلَّا قَاضِيَةً
نَقَطَ وَقَدْ رَمَى وَحَلَّقَ وَلَا يَأْتِي النَّسَاءُ حَتَّى يَطْوُونَ فَأَخَذَ إِزَالَ الْحَصَرَ إِلَى الْبَطْوَانِ وَ
اتَّجَمَّهَ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ بِالْمَأْخِذِ وَمِنْ شَرْطٍ فِي ابْتِدَاءِ أَحْرَامِهِ أَنْ يَحْلِيَ حَيْثُ جَسَدِي
أَوْ قَالَ أَنْ مَرَضْتُ أَوْ عَجَزْتُ أَوْ ذُحِبَتْ لِفَقْدِي عَلَى أَنْ يَحْلِيَ كَأَنَّهُ أَنْ يَحْلِيَ مَتَى شَاءَ
مَنْ غَيْرِي شَيْءٌ وَلَا يُلْزِمُهُ إِلَّا تَيَكَّنَ بِهِ مَنْ قَابِلٌ أَوْ الْقَضَاءُ عَلَى قَوْلِ الْفُقَهَاءِ وَقَالَ
الْأَحْنَفُ إِذَا احْصَرَ بَعْدَ وَادٍ مَرَضًا أَوْ مَوْتًا مُحَرَّمًا أَوْ هَلَكَ نَفَقَةُ بَعْثِ الْمَقْرَةِ ^{الْمُتَتَعِّ}
وَمَا وَالْقَارَنِ وَمِمَّنْ أَوْ قِيَمَتُهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ بَقِيَ مُحَرَّمًا حَتَّى يَجِدَ أَوْ يَحْلِيَ بَطْوَانًا وَعَنْ
أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَيَقُومُ الدَّمُ بِالطَّعَامِ وَيَقْصِدُ بِهِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَنْ كُلِّ نِصْفِ صَلَحَ
يَوْمًا وَلَوْ بَعَثَ الْقَارَنُ وَاحِدًا لَمْ يَحْلِيَ هُنَا وَعَيْنُ يَوْمِ الذَّبْحِ لَيَعْلَمُ مَتَى يَحْلِيَ وَيَنْبَغِي فِي
الْحَرَمِ وَلَوْ قَبْلَ يَوْمِ الْخَمْرِ لَقَوْلُهُ تَعَالَى وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ لَكِن بَشِئْ
هَذَا نِهَا إِذَا لَمْ يُمْكِنْ إِرْسَالُ الْهَدْيِ أَيْضًا إِلَى الْحَرَمِ لَحُونُ الْعَدْوِ وَغَيْرُهُ وَارْجُو
أَنْ يَكُونَ الذَّبْحُ بَغَيْرِ الْحَرَمِ جَائِزًا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عِنْدَ الْأَحْنَفِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى مَا جَعَلَ
عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ وَفِي إِبْقَاءِ الْأَحْرَامِ إِلَى مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ حَرَجٌ لَا يَكْفِي وَقَالَ صَاحِبَاهُ
لَا يَجُوزُ فِي الْأَحْصَارِ عَنْ الْحَجِّ الذَّبْحُ قَبْلَ يَوْمِ الْخَمْرِ وَجُوزَ فِي الْعَمَةِ وَلَوْ لَمْ يَفْعَلْ وَجَبَ
أَعْلَهُ بَغَيْرِ تَحْلِيلٍ أَوْ صَبْرٍ مُحَرَّمًا حَتَّى تَزَالَ الْحُوتُ جَائِزًا فَإِنْ أَدْرَكَ الْحَجَّ نَبَهَا نَعَمْتُ
وَالَا تَحْلِيَ بِالْعَمَةِ وَبَذِيحَةٍ كُلِّ وَلَوْ بِلَا حَلْقٍ وَتَقْصِيرٍ فَلَوْ ظَنَّ ذَبْحَهُ فَعَلَّ كَالْحَلَالِ
نَظَرْنَا أَنَّهُ لَمْ يَنْبَغِ أَوْ ذَبْحٌ فِي حُلِّ لَزِمَهُ جِزَاءٌ وَمَا جَعَلَ وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْلِيَ مِنْ حَجَّةٍ
وَلَوْ نَقَلْنَا حَجَّةَ وَعَمَرَةَ أَنْ لَمْ يَحْجْ مِنْ عَامِهِ وَعَلَى الْمُعْتَمِرَةِ وَعَلَى الْقَارَنِ حَجَّةٌ وَعَمَرَتَانِ
فَإِنْ بَعَثَ ثُمَّ زَالَ الْأَحْصَارُ قَدْ رَمَى عَلَى أَدْرَاكِ الْهَدْيِ وَالْحَجَّ مَعًا تَوَجَّهَ وَالْأَكَلُ

يلزمه التوجه ولا احصاء بعد ما وقف بعرفة للامن من الفوات وكيفي له
الدم من ترك الواجبات كالوقوف والرمي والتأخير في الحلق وطوان الزيادة
والمنوع ولو بمكة او الحرم من الركبتين محض والقادر على احد هما لا اما على الوقوف
فلتمام حجه به واما على الطوان فتحمله به كما مر ولو امر رجلا بالتحج عنه بعزله صح عند
الاحناف ودم الاحصاء على الامر ودم القران والتمتع والجنائيات على الحاج ومن
النفقة ان جامع قبل وقوفه وان بعده لا عند هجره وقد عرفت مذهب اهل
الحديث في الحج عن الغير **فروع متعلقة** تشهد والوقوف فصح بعد
وقته لا تقبل شهادة ثم ويصح الوقوف لحديث النبي العرفة يوم تفرقون
والاخفى يوم تضحون وقبل وقته تقبل ان امكن التذامك ليلا مع اكثر من واحد
ولو رمى في اليوم الثاني او بعده الوسطى والثالثة ولم يرم الاولي فلا حرج وليرام
الاولي بعده وقيل ان رمى الكل بالترتيب فحسن ولو نذر حجا ما شأ مشى من
منزله حتى يطوف الفرض فان لم يستطع لكبر أو ضعف أو مرض لا بأس بالركوب
بل يركب حتما ويحدي هديا او يصوم ثلاثة ايام وقيل لا شئ عليه وقال الاحناف
لو ركب في الكثرة او كله فعليه دم ولو نذر المشى الى المسجد الحرام او مسجد المدينة
او غيرهما الزمه الايذاء فان لم يقدر كفر كفارة اليمين وقال الاحناف لا شئ
عليه ولو نذر المشى في السفر الى من اراد من الاولياء او شد الرحلى الى
غير المساجد الثلاثة ففيه قولان واختار عند الشيخين انه لا يفي بهذا النذر
لانه نذر معصية ومن اجاز شد الرحلى لزيارة الانبياء والصالحاء قال يلزمه
الايذاء فان تعذر يكره كفارة اليمين اما لو نذر شد الرحلى الى مسجد غير

المساجد الثلاثة فلا يلزمه الوفاء بالاتفاق ولو اشترى محرمة ولو به لاذن
 له ان يخلعها بقص شعرها أو قلم ظفرها أو لمس طيب ثريجا مع وهو اولى من
 التحليل بالجماع وكذا لو نكح محرمة بنقل بخلاف الفرض ان لها محرم ولا نفى محرم
 فلا تخلل الا بالهدى ولو اذن لامراته بنقل ليس له الرجوع فيه لملكها منها فهدا
 كذا المكتوبة بخلاف الامة الا اذا اذن لامته فليس لزوجها منعها حج الفقه
 افضل من حج الفقير وحج الفرض يقدم على طاعة الوالدين لا بحج النفل قالوا ان بناء
 الرياطة والمدارس لتعليم علوم الدين وطبع كتب الدين واشاعتها وتاليفها وتربية
 طلبة العلم والانفاق عليهم وتربية اليتامى والاسرا من افضل من حج النفل و
 اختلفت في الصدقة ولا اصل لما يقوله العوام من الحج الاكبر اذا وقع عرفة
 يوم الجمعة بل الحج الاكبر الحج والعمرة حج اصغر وما يرى من فضل حجة تقع عرفة
 فيها يوم الجمعة من انها كسبعين حجة بنحو تضعيف لا يعتد به ولو ضاق وقت
 العشاء والوقوف يدع الصلوة ويذهب بعرفة لرفع الحج وحل الحج يكفر الكبائر و
 حقوق العباد ام لانيه قولان والاسلام يهدم ما كان قبله بالاتفاق كما مر في
 الجزوالاول قال عياض اجمع اهل السنة ان الكبائر لا يكفرها الا التوبة ولا تأكل
 بسقوط الدين ولو حقا لله تعالى كدين صلوة وزكوة نهارا ثم المطلق وتأخير الصلوة
 ونحوها يسقط بالحج والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة والمراد بالمبرور ما ان
 لا ياتي بالكبائر بعدة وقيل مالا يحجب فيه ويحجرفن السنة ولا يندب دخول البيت
 وليس من مناسك الحج ان خان لا يذاء اذا احتاج الى النفقة كما في عصرنا
 ياخذون من الداخل مالا واحدا وريالين ولا ينسب وينسب ان كبير

ص

وهو ان يدفن
وعيشى تلقاء وجهه
حتى يكون بينه
وبين الجدار
ثلاثة اذرع
فغسل مصلح
الله صلعم ١٧ منه

في نواحيها ويدعو ويستغفر وان يصلي فيه التطوع في مصلي رسول الله صلعم ولا
يجوز بيع كسوة الكعبة ولا شراؤها الا للامام ومن الامام وله البسيما ولو جنبا
او حائضا ولا يقتل القتال في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل
فيه وكبره الا استنجا بقاء من زمم ويستحب الاغتسال به او بياح واختلف في ان
مدينة افضل او مكة واختار الاحناف ان مكة افضل من المدينة اما ما ضم
اعضاء الشريفة فقالوا انه افضل مطلقا حتى من الكعبة والعرش والكرسي
لما وجد هذا دليلا من الكتاب السنة والزياره قبر النبي صلعم من دابة اذ بلغ الرجل المدينة
اما شرا الرجل الزياره النبي صلى الله عليه وسلم فقيه تولى ان اصحابا كما مره الا حوط ان يشد
الرجل لزيارة المسجد النبوي ثم اذا بلغه زيارة قبر النبي صلعم من افضل القرى والمندوبات
يبدأ بالتحج لو فرضا وفي النفل يجزيه ما لمصر بالمدينة فيبدأ بزيارة ربه صلى الله
عليه وآله وسلم ولا تكره الحجا وسرة بالمدينة وكذا بمكة لمن شق بنفسه انه لا
يرتكب الكبائر والمأوى والا فالاولى السكونة في مقام آخر كما هي اولى للرجل
يعلم الناس علوم الدين او شييع ويولف كتب الدين ويحان فوت ذلك ان جاد
مكة او مدينة وقال بعض اصحابنا ان في عصرنا هذا كثرت البدعات والرسوم
الغريبة في الحرمين الشريفين فمن خاف فتنة او ضررا بمسحه من اهل البدع
فالاولى له ان لا يجاد بها بل يحج وينزور ثم يرجع الى بلده لانه لو اقام هناك
لزمه احد امرين اما تحمل الالاء والوقوع في الشلل والامالدا احنة في الدين
ان سكنت عن المنكر وهرينه عنه او مرضى به **فصل** في الزيارة يستحب
زيارة المعلى اذ بلغ الرجل الى مكة سيما قبور ام المؤمنين خديجة والقاسم
بن رسول الله صلعم وعبد الله بن عمره الى مجذ وسرة وعبد الرحمان بن

الى بكر وغيرهم من الصحابة والتابعين والاولياء والصلحاء ومن لا يحصى
 فيسلم عليهم ويكثر من الدعاء ولا يستغفروا لهم ولا يراهم المؤمنين من اهل هذا
 المقبرة وغيرهم فيها مواضع اخرى يزورها الناس كغار ثور وغار جبل نوس
 ومسجد الراهية ومسجد اليكبر ومسجد الجن ومسجد الشجرة ومسجد الكباش ومسجد التنعيم
 ومسجد ذي طوى ومسجد اجياد ومولد النبي ومولد علي وحزقة وجعفر ودار
 خديجة ومولد فاطمة ودار اليكبر وحجر سلم على النبي صلعم فان زارها فلا بأس
 وان لم تكن زيارتها سنة ولا فرضا ومنع عنها شيئا لا سلام قال انها بدعة اما
 مسجد الخيف فمشهور في منى دفن فيها سبعون نبيا واذ بلغ المدينة قبل الحرام
 بعدة فيأتى مسجد النبي صلعم ويعلم فيه ثم يسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم و
 صاحبيه فيقوم مستقلا بالحجرة ومستند بالقبلة ويقول ادلا السلام عليك
 يا رسول الله السلام عليك يا بنى الله يا خيرة الله من خلقه يا اكرم الخلق
 على به يا امام المتقين فهذا كله من صفاته بالى هو وامي صلى الله عليه
 وسلم ثم يتقدم الى اليمين بقدر ذراع ويسلم على ابى تمة يتقدم هكذا الى
 اليمين ويسلم على عمر ثم يصير ولا يستلم بالحجرة ولا يقبلها ولا يقفون بها ولا يضع
 يمينه على شالها كهيئة الصلوة ولا يصلى اليها ولا يدعوا هناك مستقبلا
 للحجرة وقيل لا بأس بالدعاء هناك ويوضع اليمين على الشمال وقال شيخ الاسلام
 الدعاء عند القبور بدعة فالادلى الاحتمال منه ويستحب ان يأتى
 مسجد قباء ويعلم فيه ويخرج الى البقيع يزور من به من الصحابة واهل البيت
 عليهم السلام وينزه قبره شهداء احدى تبرا حرة عمر النبي صلعم ويأتى قبر النبي

قال شيخنا ابن
 تيمية الطحاوي
 بالشافعية
 في الدعاء
 من الخد
 ونبأ يستحب
 فان تاب ولا
 نقل ما منه

أقل فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستحب أن يتصدق بها أملكه على حيدر ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم وينظر أهل المدينة بعين التعظيم ويودع المسجد الشريف بركعتين ويحرم
عليه أن يستحب شيئا مما عمل من تراب حرم المدينة أو من أحجاره إلى خارج
حرمها ولو إلى حرم مكة ويستحب زيارة المسجد لأتقى الصلوة فيه آخر الأبواب
الحج والحمد لله أولا وآخرا

تو كتاب الحج ويتلو كتاب النكاح ان شاء الله تعالى

خاتمة لطبع

الحمد لله الذي فقه في الدين من عبادة العلماء الأخيار وخصر المستبطين منهم
بمزيد الشرف والنفاس والصلوة والسلام على رسوله الذي محي ظلم الشرك بثواب
الأقارب وقرر قواعد الإسلام وأشاد المنابر وعلى الله الأطهار وأصحابه الكبار
المهاجرين منهم والأقارب أما بعد فبشرى لكم أيها الطالبون لعلم فقه الحديث
والإسراء وطوبى لكم أيها الراعيون في درجات الآخرة والرفي من الجبار أن هذا
الكتاب الذي صنعه يد الأكار قد برز في قالب الطبع على طرز جديد يتجسم به
التقوس والافكار

ولكن معانيها اسرق والطف

يدار على الباب منهن قرنف

كتاب حوت الفاظه كل سرقة

يها تقدي الباب سكرى كائنا

المسمى بنزل الأبرار من فقه النبي المختار به للعلامة الفهامة
 فمقام الفقهاء والمحدثين همام الحكماء الراشدين بحر العلوم الزخار به المولى
 وحيد الزمان الحيدراً بآدى الملقب بنواب وقدر نواز جنك صانه الله
 عن شرور الدهور والأعصار به وبلغه الى ذروة المنى ونهاية الأوطار
 وقد اهتمت بطبعه وبذلك جهدى في تصحيحه حتى حصل الفراغ منه
 شهر رجب المرجب سنة ثمان وعشرين وثلثمائة والاف من هجرة رسوله
 الذى ارسل الى البادين والحضار به وانا العبد الراجى رحمة
 العزيز الغفار به محمد أبو القاسم مدير مطبع
 سعيد المطابع الواقع في بلدة البتارس من حرسها
 الله عن الآفات والاكداس به فقط
 لقا الجزء الاول ويليهِ الثاني
 انشاء الله تعالى

٢ ٣ ٤

جو صاحب اس کتاب مقدس کو ملاحظہ کرنا چاہیں پہلے سب اخلاط حسب صحت نامہ
ہذا درست فرمائیں

صفحہ	سطر	خط	صحیح	صفحہ	سطر	خط	صحیح
۲	۱۵	اجرد	اجرد	۳۰	۱۰	اذا كان	اذا كانا
۳	۱۷	لاندر	لاندر	۳۱	۳	عليه	عليهما
۴	۱۰	سميع	سميع	۳۲	۳	فقطا انيه	فقطا انيه
۵	۱۱	بصير	بصير	۳۵	۲	البينة	البينة
۸	۲	الفقهاء	الفقهاء	۳۸	۱	بمقدار	بمقدار
۵۰	۶	الفقر	الفقر	۳	۳	اداء الدم	اداء الدم
۵	۱۲	عمومها	عمومها	۵۰	۲	كثيرة	كثيرة
۹	۱۵	استبانة	استبانة	۱۵	۱۵	جلست	جلست
۱۰	۴	الحقيقة	الحقيقة	۵۱	۱۰	واجب	واجب
۴	۱۱	شرط	شرط	۵۷	۱۱	الا اذا	الا اذا
۱۱	۱۷	الملازمة	الملازمة	۵۹	۸	كله	كله
۵	۹	وياتي	وياتي	۶۰	۸	يرفع	يرفع
۱۲	۲	يعمها	يعمها	۶	۱۶	يمنع	يمنع
۵	۱۳	للجرح	للجرح	۶۳	۲	عوم	عوم
۵	۱۶	عليها	عليها	۶	۱۳	قد تقدم	قد تقدم
۱۳	۱۷	فلا اعا	فلا اعا	۶	۱۵	بمحل	بمحل
۱۶	۱۳	يكرهها	يكرهها	۶۵	۷	نجاسة	نجاسة
۲۰	۳	لورود	لورود	۶۷	۳	امرة	امرة
۵	۸	سرطبة	سرطبة	۶۷	۱	تجاهة	تجاهة
۲۲	۲	جفاء	جفاء	۷	۱۷	ثديها	ثديها
۳۰	۲	طعن	طعن	۶۸	۱۲	ارض تسعين	ارض تسعين
۲۳	۲	فذلها	فذلها	۷	۱۹	نمى	نمى
۲۳	۸	عجزة	عجزة	۶۹	۹	لوى	لوى
۲۷	۱۳	والتمية	والتمية	۷۱	۳	جهة الاولى	جهة الاولى
۷۸	۸	المالك الله	المالك الله	۷۳	۱۵	صدرة	صدرة
۷	۱۵	ينقعد	ينقعد	۷۶	۷	فما نحو	فما نحو
۷	۱۸	الورد	الورد	۷۸	۹	راحتيه	راحتيه
۲۹	۹	او الرد وما	او الرد وما	۷	۱۲	ركبته	ركبته
۳۱	۳	دموى	دموى	۸۵	۱۰	قبله اذ ارتك	قبله اذ ارتك
۳۳	۲	دلو شاشا	دلو شاشا	۸۸	۱۶	ظاهر	ظاهر
۳۵	۷	يجوز ان يصلي	يجوز ان يصلي	۹۱	۱۰	استجاب النحول	استجاب النحول

٩٣	٣٨	كلم في الجز الاول	كما ذكر في الجز ٦	١٥١	٥	٢٢	اشما	اشما
٩٢	١	شديهم	شديهم	١٥٢	١٠	٢٣	يشظف	يشظف
٩١	٢	ملاهم	فلا تجوز	١٥٣	١١	٢٤	شديهم	شديهم
٩٠	٨	المحاصوهم	المحاصوهم	١٥٤	١٨	٢٥	الرحلة	الرحلة
٨٩	١١	اما الاذان	اما الاذان	١٥٥	٢٣	٢٦	الصلوة	الصلوة
٨٨	١	يقام	يقام	١٥٦	٢٨	٢٧	الجرية	الجرية
٨٧	١٩	يقولهم	يقولهم	١٥٧	٣	٢٨	مرفى الجز الاول	مرفى الجز الاول
٨٦	٨	لقب	لقب	١٥٨	٩	٢٩	اذا شمع	اذا شمع
٨٥	٣	فلوحا	فلوحا	١٥٩	١٤	٣٠	يمين الامام	يمين الامام
٨٤	١١	لمستحاضه	لمستحاضه	١٦٠	١٩	٣١	الصحة	الصحة
٨٣	١٤	اوردته	اوردته	١٦١	٢٤	٣٢	الجرية	الجرية
٨٢	٣	قال كان	قال كان	١٦٢	٢٩	٣٣	فتقوا	فتقوا
٨١	١٢	وضع	اورضع	١٦٣	٣٤	٣٤	اهدوا الكلام	اهدوا الكلام
٨٠	٩	لم يبقه	لم يبقه	١٦٤	٣٩	٣٥	اغنى	اغنى
٧٩	١٤	هالهم	هالهم	١٦٥	٣٤	٣٦	مردود	مردود
٧٨	٢	اعدادها	اعدادها	١٦٦	٣٩	٣٧	كعبة واجبتين	كعبة واجبتين
٧٧	١٨	الغنص	الغنص	١٦٧	٣٤	٣٨	اذا قال	اذا قال
٧٦	١٥	شوية	شوية	١٦٨	٣٩	٣٩	الذالك او	الذالك او
٧٥	١٢	يبنيه	يبنيه	١٦٩	٣٤	٣٩	الكبار	الكبار
٧٤	١	فضل	افضل	١٧٠	٣٩	٣٩	المصادرة	المصادرة
٧٣	١٤	ولوراد	ولوراد	١٧١	٣٩	٣٩	فان ادى	فان ادى
٧٢	١٣	ما ورد	ما ورد	١٧٢	٣٩	٣٩	اوروا	اوروا
٧١	١٣	يتزخم	يتزخم	١٧٣	٣٩	٣٩	باب الفاش	باب الفاش
٧٠	١٥	لذلك	لذلك	١٧٤	٣٩	٣٩	فيه شيء	فيه شيء
٦٩	٣	انكرها	انكرها	١٧٥	٣٩	٣٩	وحدت	وحدت
٦٨	٤	نفضي	نفضي	١٧٦	٣٩	٣٩	والمعدن	والمعدن
٦٧	١٩	الشفع	الشفع	١٧٧	٣٩	٣٩	والماس	والماس
٦٦	١٥	تقلب	تقلب	١٧٨	٣٩	٣٩	اشتراها	اشتراها
٦٥	١٨	فرضه	فرصة	١٧٩	٣٩	٣٩	الامام	الامام
٦٤	١٢	غله - اثم	غله - اثم	١٨٠	٣٩	٣٩	يجب ما	يجب ما
٦٣	٥	خامة	خامة	١٨١	٣٩	٣٩	ارض	ارض
٦٢	١٨	يتم	يتم	١٨٢	٣٩	٣٩	مسئلة	مسئلة
٦١	١٩	اوصلي	اوصلي	١٨٣	٣٩	٣٩	حرف	حرف
٦٠	٣	امروا	امروا	١٨٤	٣٩	٣٩	ضرس	ضرس
٥٩	٩	لكنار	لكنار	١٨٥	٣٩	٣٩	عليه	عليه
٥٨	٨	السنه	السنه	١٨٦	٣٩	٣٩	ماراة	ماراة
				١٨٧	٣٩	٣٩	لما تقام	لما تقام

٢٣٨	١٥	كفى نفقة	كفى نفقة	١٤	١٣٣	وبعد التكبيرة الأولى
٢٣٩	٢	او حجر مائد	او حجر او	١٤	١٣٣	وصلاة جنازة
"	٥	ان تكون	ان لا يكون	١٤	١٣٣	في صلاة جنازة
"	"	يسيرة ولا	يسيرة لزمه	١٣	١٤٣	بعد كل تكبير حتى
"	"	لا	والا لا	"	"	بعد التكبيرة الرابعة
"	٤	ملوكة	ملوكة	"	"	"
٢٣٧	١٥	استيسر	استيسر	"	"	"
٢٥٥	١١	لحد نفعا	لحد نفعا	"	"	"
"	١٣	ولو مما با كل	ولو مما با كل	"	"	"
"	١٤	ادهن	اداهن	"	"	"
٢٥٨	١٤	حالم	حالم	"	"	"
٢٥٩	٣	الميتة	الميتة	"	"	"
٢٧٧	١٠	انتفى ذكره	انتفى ما ذكره	"	"	"
٢٧٥	٢	شاهد	شاهد	"	"	"
"	١٨	بضع	بضع	"	"	"
"	١٥	لشيد	لشيد	"	"	"
"	"	استقبله	استقبله	"	"	"
٢٧٧	٣	ان قال	هو انه قال	"	"	"
٢٧٤	١٥	الحطم	الحطم	"	"	"
٢٤٠	٥	ارجوا	ارجوا	"	"	"
٢٤٣	٣	مزدلفة	مزدلفة	"	"	"
"	١٣	للأمام	للأمام	"	"	"
"	١٥	من اشراف	من اشراف من	"	"	"
٢٤٢	٨	يرميها	يرميها	"	"	"
"	١٩	فبكرة	فبكرة	"	"	"
٢٤٥	٢	الزوال لغروب	الزوال الى	"	"	"
"	"	الغروب	الغروب	"	"	"
٢٤٩	١٨	الركن	الركن	"	"	"
٢٨١	١٢	القلب	القلب	"	"	"
٢٨٢	١	بنية	بنية	"	"	"
"	١٤	بنية كل	بنية كل	"	"	"
٢٨٣	١٥	اليمن	اليمن	"	"	"
٢٨٢	١١	بخوة	بخوة	"	"	"
٢٨٤	٨	المدينة	المدينة	"	"	"
"	١٠	مستقبل	مستقبل	"	"	"
"	١٩	ببراريس	ببراريس	"	"	"

من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين

لله الحمد والمنة على أن

الجلد الثاني

من

نزل الأبرار من

فقه النبي لمختار



للمعبر العالم والبحر المقام المولوى وحيد الزمان الحيد راى ادى

تحت ادارة المولوى محمد ابى القاسم البشارى

طبع في مطبع سعيد المطبع الكائن في بلدة البشارى

سنة ١٣٢٨ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب النكاح هو عقد يجل الاستمتاع من المرأة قصد اوبالذات
 بشرط ان لا يمنع منه مانع شرعي فخرج الذكر والخنثى المشكل والوثنية والمحارم
 والجنمية وانسان الماء والوحش وقيل يجوز نكاح الجنمية بشهود وكن اخرج ما يفيد
 الحل ضمن الكثرة امة للتسرى وهو حقيقة في العقد وعجازه في الوطى خلافا للاحناف
 فنكحة الاب محرمة على الابن وان لم يقع الوطى بقوله تعالى ولا تنكوا اباؤكم خلافا
 من نية الاب فانها تحل للابن خلافا للجمهور واما قوله تعالى فلا تحل له حتى تنكح زوجا
 غيره فاريد بالنكاح الوطى بدليل الحديث الصحيح حتى تذوق عسلته ويذوق عسلتك
 وهو مشروع لمن استطاع الباءة ويوجب على من خشي الوقوع في المعصية وقال شيخنا
 ابن حزم بن مبرقته وبه قالت الاحناف اذا ملك المهر والنفقة وقيل بين موكد اياهما تركه
 ويثاب ان نوى تحصينا فان لم يستطع الباءة فعليه بالصوم وقلة الاكل والاجتناب عما يتقوى
 الباءة واستعمال ما يصفقه فانه له رجاء ولا اشهر عليه بتركه والتبطل غير جائز الا لعجز عن
 القيام بما كايده منه ويكرهه اذا خاف الجور او تيقنه وقيل يحرم في الاخير وكذا ان
 كان مسمورا او غنينا وخاف الاستئثار عنه الطائعات وتضر المرأة بترك الجماع

وبدو أنه يباح وقيل بكراهة في الحالين لعدم الاختياج وخوف تشتت البال بكثرة العلل^{تين}
 فالأولى له التجرد والتعرب اتفاقاً وقد ب إعلان النكاح ولو بغير الدفوف واستعمال
 المنامير والتخفي ومن حرمه في النكاح والأعياد وسم الفرج كالحنثان وغيره فقد
 أخطأ والصحيح هو أن تقاس المنامير بالسومة في كل بلد على الدف الوارد في الحديث
 بل الظاهر يقتضي وجوب ضرب الدفوف في النكاح إذا قدر عليه فالذي يمنع منه
 هو لم يخفى في مقاصد الشرع والألفاظ الواردة في الأحاديث وأما الاستدلال على
 تحريم استعمال المنامير في النكاح وسم الفرج بقوله تعالى ومن الناس من يشتري
 لهو الحديث فإسناد لأن سياق الآية يدل على أن المنع مخفص بما إذا كان العرض
 الاضلال عن سبيل الله فاما إذا لم يقصد الاضلال فلا سبيل إلى المنع وقد ثبت
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التحريض والترغيب للهوى في النكاح حيث قال فعلا للهوات
 الانصار لعجبهم للهوى وقد سمع الغناء في نكاح الربيع ببت معوذ بن عقر^{اء} س^د ١٤١
 البخاري اقول وكذلك استعمال الصفرة للعروس والمعرس واللباس عقد الورود والروا^{يين}
 واللقاء وشبهها في الاعتناق وعلى الرؤوس ونحوها ومن اصحابنا من شدد في
 مثل هذه الامور وزعم منه كاجل المشابهة بالكفار فلما اذا جرى الامر بالسومة
 بين الكفار المتعلق بالمعاشرة كالأكل والشرب واللباس والزينة والزواج في المسلمين
 من غير تكبير ولم تقصد المشابهة ولم يرد النفي عنه صراحة فلا وجه للحمة كسائر
 الالبسة والالتحية والنعال التي كان الكفار يلبسونها ولا ثم شاعت بين المسلمين
 نعم اذا ثبت النفي بالتصريح عن الشارع في امر من هذه الامور فلا تشد في كونه محر^{ماً}
 او مكروهاً اما ما سكنت عنه الشارع من انواع الاطعمة والالبسة وطرق الأنص

والغريب واللباس والزينة فمفوك كل واحد له الحرية ان يختار فيه ما شاء وهذا
 مجالات امور الدين فان الاحداث فيها بدعة شنيعة محرمة مذمومة الا
 اذا كان لها اصل من الشرع او دخلت في عموماات النصوص المحرمة عليها فاحفظ
 هذا الكلام فانه مما يزل فيه الاقدام وكذا انداب تقديم خطبة قبله والا ولي ان يخطب
 كما لا اله الا الله ثم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه خطب الناس قاعدا ولو خطب قاعدا اجاز وينبغي
 ان تكون المرأة ودودا ولو دأبكر اذات جمال وحسب ودين ومال فان لم يوجد
 كلها فيها تقدم ذات الدين على غيرها ولو كانت ذوقها في الجال والحسب والمال
 وقال الفقهاء انه ينبغي ان يكونه في مسجد يوم الجمعة بعاد قد رشيد وشهود عدول و
 الاستدانة له وقد ورد في الحديث ما يدل على استعباب كونه في المسجد فحسب
 ويستحب النظر الى المخطوبة ولو بشهوة قبله فانه احرى ان يودم بينهما ولا باس
 لو وقع بصره على صدرها او ظهرها ما يستتر عن الاغائب هذا كله اذا رجا قبول النكاح
 من جانب المرأة فلا يجوز ان ينظر الحوايك او القصاب او الخشاش الى بنت الوزير
 او السلطان لانه لا يزوج قبول النكاح منها وقال الاختلاف يستحب كونها دونه
 سنا وحسبا وعرا ومالا ووقه خلقا وادبا وورا وجمالا ويكره تزويج البنت الشابة
 والحليلة بغيرهم الشكل ولا دليل على هذا ولا يكره الزفاف اى ارسال المهر الى
 زوجها واجتماع النسب فيه اذا لم يشتمل على مفسدة دينية كاختلاط الرجا
 بالنساء وما اعتبهم بعين عمال يودى الى الفتنة وكذلك لا يجوز ان تنظر النساء
 من وراء الحجاب الى ما يقع بين العروس والمهرس كما هو المرسوم بين النساء
 الجاهلات بالهند ويتعقد بايجاب من جانب والقبول من جانب آخر اذا كانا

بسيغة المأخى كزوجت ابنتي او موكلتي منك ويقول الآخر تزوجت او قبلت
او كان احد هما بصيغة المأخى والآخر بالامر كقوله لولي الامر اة او وكلمها زوجي
فلانة انت وليها او وكلمها فقال زوجت او قبلت او فعلت وقيل ينبغي
بلفظ المضارع المبدأ بمجرأة او بنون او تلو اذ لم ينو الا استقبال ولكن ابا نام تزوجك
او عبتك مخاطبا ايضا والصحيح عندهما عدم الانعقاد بهما كون اللفظ محتملا للوعد ولو
قال لآب البنت هل اعطيتيها او ملكتيها فقال اعطيت او ملكت ولو كان في غير
مجلس النكاح لعدم اشتراط لفظ التزويج او النكاح في الايجاب عندنا وعند الاحناف
ينعقد اذا صدر هذا الكلام في مجلس النكاح ولو قال لها كوني زوجة لي فقالت
زوجت او قبلت او قال لها كوني امراة لي فقالت زوجت او قبلت او فعلت
او قال لها يا عمرى فقالت لبنيك لا ينعقد لان توسط الولي شرط في صحة
النكاح وانكاح المرأة نفسها بغير ولي غير صحيح عندنا ولو كانت ثيبه او بالغة
وعند الاحناف ينعقد في هذه الصور كلها اذا كانت المرأة بالغة ولو قال
مين نے اس سے شادی کی یا بیاہ کیا بالهندية او آئی ہیو میریڈہر بالانكليزية
او بلبان آخر بالفاظ مرسومة للنكاح فيه وقال الولي منظور ہے او اكسيڈ
اي قبلت صح النكاح ولا ينعقد بقبول بالفعل كقبض مهر ولا بكتابة حاضر بل غايب
بشرط اعلام الشهود بما في الكتاب ما لم يكن بلفظ الامر فتستوي طرفين ويكفي
اسماع القبول منها للشاهدين ولا باقرار على المختار لانه ليس باشتاء بل اظهار
وقيل ان كان بحضور من الشهود صح كما يصح بلفظ الحمل وجعل الآخر ارشاده
ولا بتزوجت نصفك او ربوك او ثلثك بل لا بد من الاضافة الى الكل ^{عط} الاولى

ما يعبر به عن الكل ومنه الظاهر والباطن والرقبة اما الطلاق فلا يقع بالاضافة
 الى الظاهر والباطن والرقبة لانه مبغوض ودفعه مهما امكن مرغوب بخلاف
 النكاح واذا وصل الايجاب بالتسمية للمهر كان من تمامه فلو قبل الآخر قبله لم يصح
 وشرط لصحة الايجاب القبول اذا كانا حاضرين اتحاد المجلس وان طال كخبرة و
 ان لا يخالف الايجاب القبول كقبلت النكاح لا المهر نعم يصح الخط كزيادة قبلتها
 في المجلس وان لا يكون مضافا ولا معلقا ويشترط العلم بمعنى الايجاب القبول
 كما في البيع وغيره ويصح بلفظ تزويج ونكح وما وضع لتمليك العين في الحال
 فلا يصح بالشركة والوصية الغير المقيدة بالحال ويصح بلفظ هبة وتمليك و
 صدقة وعطية بيع وجعل وكل ما تملكه الرقاب ولا يصح بلفظ اجارة ولها
 واعارة ووصية ورهن ووديعة ولفظ مصحف كتبوزت بدل تزوجت نعم
 لو اتفق قوم على النطق بهذه الغلط وصدرت عن قصد كان ذلك وضعلا جديدا
 فيصح به ولا ينعقد بتعاطي من غير تلفظ بالايجاب والقبول بخلاف البيع
 وشرط سماع كل من العاقدين لفظ الآخر اذا كانا حاضرين لا اذا كان احدهما يكتفي
 باشارته وكذا يكتفي باشارة الآخر من عن التلفظ وتخطب الكبيرة الى نفسها
 والمعتبر حصول الرضاء منها من كان كفوا لها وتخطب الصغيرة الى وليها بالجملة
 لا بد لصحة النكاح من رضا العاقدين وتعيينها اولا شهادة الولي وخلو الزوجين
 من الموانع المحرمة اما الكفاءة فليست شرطا لصحة النكاح بل شرط للزومه
 ولذبتين كلام من هذه في فصل **فصل** في رضا العاقدين من ان رضا العاقد
 متصل بالايجاب والقبول وفيه تفصيل كما ذكرنا وينبغي ان يكونا متبينين

فلا يصح ان تقدم القول على الايجاب او تراخي عن الايجاب حتى تفرقا او تشاغلا
بما يقطع عن فإيصاح النكاح من لا يصح بكل لسان يودى معناها الخاص ولو
كان غير عاجز عن الاتيان بالعربي وقالت الخنابلة بشرط ان يكون عاجزا عنه
ولا يصح ايجاب ولا قبول اذا كانا حاضرين بالكتابة ولا بالاشارة المفهومة
الا من اخر من فيصح ان منه بالاشارة المفهومة لرضاء بالجملة لا بد لصحة النكاح
من رضا زوج مكلف ولو كان رقيقا لان السيد لا يملك اجبارا على النكاح ولو كان
الزوج غير مكلف فلا بد ان يجبره لا للجبر فان لم يكن اب فللمهاكم وقيل لوصيه
فان لم يكن فالهاكم ولا يصح من غيرهم ان يزوج غير المكلف ولو رضى وكذلك
لا بد من رضا زوجة حرة عاقلة ثم لها تسع سنين بأكورة كانت او ثيبية ولا يجوز
للأب اجبارها وان زوجها وهي كارهة فلها الخيار فان كانت اقل من تسع سنين
وزوجها ابوها بالاجبار واحد ها او ولي آخر فلها الخيار اذا بلغت تمضي النكاح
او تفسخه ويجوز لكل ولي تزويج يتيمة بلغت تسعا باذنها لا من دونها اجبا
الا للأب او وصيه واذن الشيب الكلام الا اذا كانت خرساء فيكتفى باشارتها
المفهومة لرضاءها واذن البكر ضامتها وضحكها وبكاؤها بصوت او بلا صوت و
قيل بلا صوت فلو بصوت لم يكن اذا نادى ردا سواء استاذنها الولى الا قرب
او البعد عند غيبة الا قرب وشرط في استيذانها تسمية الزوج على وجه
تقع به المعرفة ويجبر السيد ولو كان فاسقا عبدا غير المكلف وكذلك امته
ولو كانت مكلفة بكرة او ثيبيا **فصل** في تعيين الزوجين لا بد لصحة النكاح
من تعيينهما فلا يصح ان قال الولى زوجتك بنتى وله بنات غير ها وكذا

لا يصح ان قال قبلت نكاحها لاني وله غيره حتى يميز كلا منهما باسمه
او صفته التي لا يشاركة فيها غير من اخواته او اخوته كقوله الكبرى او ^{الصغرى}
او الوسطى او البيضاء او الحمراء او السوداء او الكبير او الصغير او الابيض
او الاسود **فصل** في الاشهاد لا يتعد النكاح الا بشهادة ذكرين مكلفين
عدلين من غير اصلي الزوجين وفعهما ولو كانا صريحين او عبدلين او ^{معتق}
في قسوف لمرتابا او عدلين بشرط ان يشهد الشاهدان معا ولو
شهد واحد بعد واحد فلا يجوز وقيل يجوز اذا اعلنا ذلك وهو قول مالك
بن انس وقيل يجوز شهادة رجل وامرأتين في النكاح وقيل لا يشترط
الاشهاد لان الاحاديث التي تدل على اشتراطه كلها ضعيفة ولنا ان
الامة تلتفتها بالقبول وعليها العمل ^{عنه} النبي صلى الله عليه وسلم الى الآن فالصحيح عدم
جواز النكاح بغير الاشهاد اما شهادة اصلي الزوجين او فعهما فقد اختلف
فيه فلم يجوزها الحنابلة وجوزها الاحناف الا انهم قالوا لا يثبت النكاح
بشهادة الابن والاب اذا انكر الآخر وقالوا انه يصح نكاح مسلم ذمية بشهادة
ذميين ولو محالفين لدينها وان لم يثبت النكاح بهما مع انكاره ولو
امر الاب رجلا ان يزوج صغيرته فزوجها عند رجل وامرأتين ان
كان الاب حاضر اجاز عند الاحناف لان الوكيل صار بمنزلة الشاهد مع جواز
الاب والا لا واما عندنا فلا يجوز في الحالين لانه لا بد لصحة النكاح
عندنا من شهادة ذكرين مكلفين عدلين والمراد بالعدل من ظاهر
العدل فيجوز شهادة المستورين وقالت الاحناف يجوز بشهادة فاسقين

ولو زوج ابنته البالغة العاقلة محض شاهد واحد لم يحجز النكاح عندنا
 ولو كانت الابنة حاضرة وجاز عند الاخناف وكذلك لو زوج المولى عبده البالغ
 محضته وحضرة رجل واحد ولو اذن له فعقد بحضرة المولى ورجل مح ولو
 تزوج بشهادة الله ورسوله لم يحجز النكاح بل قال بعض الاخناف انه يكفي
 لانه جعل الرسول صلعم عالم الغيب مع انه لا يعلم الغيب الا الله **فصل**
 في الولي لا ينعقد النكاح الا بولي الا نكح النبي صلعم وشروط فيه المذكورة فالمرأة
 لا تنكح المرأة والعقل والبلوغ والحرية واتفاق الدين فلا يكون للكاfer
 ولاية على مسلمة واختلفوا في ولاية النصارى على المجوسية فقيل له ولاية
 عليها لان الكفر ملة واحدة وقيل لا واستثنى منه امة كافر لمسلم فان
 للمسلم ولاية عليها وكذلك السلطان والعدالة الظاهرة واستثنى منه السلطان
 والسيد فلا يشترط فيهما التزويجهما العدالة والرشد وهو معرفة الكفر
 ومصالح النكاح فمن لا يراعي مصلحة المرأة وقصد افسادها سقطت ولا يشترط
 لمن كان عاضلا والولي هو الاقرب من العصابة واهل القرابيض وذوي الارحام
 ومن العصابات المعتق وعصبته ان لم توجد عصابة النسب من مات من الآل^{ليل}
 سقطت ولايته فلا تثبت لوصيه خلافا لما لاك فالآباء والابناء اولى من غيرهم
 ثم الاخوة كابوين ثم الاخوة كاب اولادهم ثم اولاد البنين واولاد البنات ثم
 اولاد الاخوة واولاد الاخوات ثم الاعمام والاخوال واذا اجتمع الاب
 والابن فالاب مقدم عليه وهو قول امامنا احمد وقيل الابن وابنه مقدم
 على الاب ولو اجتمع الجد والابن قدم الجد وقيل يقدم الابن وابنه واذا

اجتمع الجسد والاخر قدّم الجسد فالجسد اولى من جميع العصابات غير الاب واذا اجتمع
 احد اذ كان اولاهم اقربهم للجسد مع الاب ثم ان لم يكن من العصابات النسبية
 او اولاد ثمة وذوى الفروض وذوى الارحام احد فالولاية للسلطان او نائبه ^{فني} والقا
 او ذى سلطان فان عدم الكل وكلت من يزوجها ولو زوجها الولي الا بعد مع وجود
 الاقرب بلا عذر ^{لهم} النكاح والاصح وقيل يتوقف على اجازة الولي الا اقرب
 ومن العذر غيبة الولي مسافة قصر او تجهل المسافة او يجهل مكانه مع قرابه
 او يمنع من بلغت تسعا لقوم ارضيت به ^{يعني} يعضل واذا استأجر الاولياء
 سقطت ولا يتهم وثبتت للسلطان فاذا كان الولي غائبا وترضى المرافعة ومن
 يريد الزواج بالا ينتظر لقده معه فذلك حق لهما وان طالت المدة اما مع
 عدم الرضاء فلا وجه لا يجب الانتظار **فصل** في التوكيل بمجزة التوكيل
 في النكاح فلكل واحد من الزوجين ان يوكل لعقد النكاح ولو واحد او قالت المرأة
 لوليها زوجي من رايته فزوجها من نفسه او من اختار له منها ذلك ودكيل
 الولي يقوم مقامه وله ان يوكله بدون اذنها فيثبت له من الحق ما كان
 للولي ويبقى حق المرافعة على حاله ويشترط في دكيل الولي ما يشترط فيه ديصم
 توكيل لفاق في القبول كسلم وكل النصراني في قبول نكاح زوجته الكتابية و
 يصح التوكيل المطلق لقوله لو كيله زوج من شئت و يتقيد بالكفو ولا يملك
 ان يزوجها من نفسه من غير اذن الموكل وكذلك يصح التوكيل المقيد بزواج
 زيد او نوح هذا ويشترط لصحة النكاح مع وجود التوكيل في الايجاب
 والقبول اذني احدهما قول الولي لو كيل زوج او قول وكيله لولي زوج زوجته فلانة

فلانا وزوجت فلانة لفلان ويشترط قول وكيل الزوج قبله لموكل فلان او قبلته
 لفلان ولا يصح ان لم يقل لفلان في الاصح ودعى الولى في النكاح بمنزلة فيجب من
 يجبره من ذكر وانثى وان استوى وليان فلا اثر في درجة صح الزوج من كل واحد ان
 اذنت لهما فان اذنت لاحدهم تعين ولم يصح نكاح غيره وقيل يبقى موثقا على اذنه
 ومن زوج بحضرة شاهد بن عبدة الصغير بامته او زوج لئنه بنحو بنت اخيه
 او وكل الزوج الولى او عكسه او وكلا واحد اصح للوكيل ان يتولى طرفى العقد ويكفى
 قوله بحضرة شاهد بن زوجت فلانا فلانة او تزوجتها ان كان هو الزوج وقالت
 الحنابلة يستثنى من ذلك صورتان الا بنت عمه وعتيقة المجنونتين فيشترط
 لصحة النكاح اذ اراد ان يتزوجهما دلى غيره او حاكم من قال لامته اعتقتك
 وجعلت عتقك صداقك عتقت وصارت زوجة له ان توفرت شروط النكاح
 ودعى ان يكون الكلام متصلا وان يكون بحضرة شاهد بن فلو قال اعتقتك وسكت سكوتا
 يمكنه الكلام فيه او تكلم بكلام اجنبى ثم قال وجعلت عتقك صداقك لم يصح النكاح
 لانها صادرة بالعشق حرة فيحتاج ان يتزوجها برضاها بصدق جديد **فصل**
 في خلو الزوجين عن الموانع وهي تذكر في باب المحرمات بان لا يكون بهما ادب واحد
 ما يمنع الزوج من نسب او سبب كزناح ومصاهرة واختلاف دين يمنع صحة
 النكاح كمشركة او كونها في عداوة او كون احدهما محرما لقوله عدايتكم الحرم ولا ينكح
 خلافا للاحنان **فصل** في الكفاءة هي ليست شرط لصحة النكاح بل شرط
 للزومه فيصح النكاح مع فقدها لكن لمن زوجت بغير كنوان تقسم نكاحها ولو كان
 المفسخ مالا حيا ما لم ترعن بقول او فعل كما لو ملكته عالة بانه غير كفو وكذا لا ولاية

كلهم القريب والبعيد الفسخ حتى من يحدث منهم بعد العقد ولو رضيت او فني بعضهم فلن لم يرض الفسخ ويملكه الا بعد مع رضا الاقرب وقال بحقيقة اذا زوج بعض الاولياء بغير كفو برضاها فليس لبقية الاولياء الاعتراض ويسقط برضاها ولو زالت الكفاءة بعد العقد فلها فقط الفسخ دون اوليائها لاعتقها تحت عبد والكفاءة معتبرة في الدين والمخلوق فقط فلا يكون الفاجر ولا الفاسق كفو لعنفه عدل وقيل في الصنعة ايضا فلا يكون الحائض والحجام والزبال والنقاط كفو البنت من هو صاحب صناعة جليلة كالتاجر والبراز والكاتب الطابع وقيل في المال ايضا فلا يكون المعسر كفو الموسر وليس مولى القوم كفو لهم وقيل في الحرية ايضا فلا يكون العبد كفو الحرية وقيل في النسب ايضا فلا يكون العجى كفواً لحرية والعرب اكفاء بعضهم لبعض واستثناء بنات فاطمة لما لا دليل عليه فترضى اكفاءهن وكذا اسائر العرب وكذا اهل العجم اكفاء بعضهم لبعض ولا تعتبر فيهم الكفاءة بالنسب لانهم ضيق اسبابهم وقيل في البراءة عن العيوب ايضا فلا يكون المبروص والاغمى والاخرج والمجنون ودم ودميم المخلوق كفو السليمة جميلة ويحرم على دلي المرأة تزويجها بغير كفو بغير رضاها ونفسق به الولي **فروع متعلقة بجواز** النظر الى فرج الزوجة والامة ومملوك المرأة ثم لها يتجوز نظره اليها ولا يصح نکاح الصبي والنسفي وقيل يصح موقفا على اجازة الولي ولا يجوز للمرأة ولو كانت بالغه او ثيبه ان تعقد النكاح بنفسها وقال ابو حنيفة لها ان تزوج بنفسها وان توكل في نكاحها ولا اعتراض عليها الا ان تضع نفسها في غير كفو فيعترض الولي عليها وقال ابو ثور لها ان تزوج باذن وليها واذا اطلب العبد ببيعه او نكاحه

فهو يجبر المولى على ذلك قال ابو حنيفة ومالك لا يجبر وقال احمد يجبر وعن الشافعي
 وكان كل من ذهبن واذا قال المولى انك تنكح او زوجك فقال الزوج قبلت فعند
 الثلاثة ينعقد وقال الشافعي في احد قوليه لا ينعقد حتى يقول قبلت هذا النكاح و
 يحرم الخطبة في العدة الا بالكناية والاشارة وكذلك الخطبة على خطبة مسلم
 آخر حتى ينقطع الاول قالوا واعتبر بالنسب والصناعة في الكفاءة فاشرف الانساب
 نسب قريش ثم اشرف الاشراف بنوها ثم وفضل الصنائع صنعة العلم والكتابة
 ونكاح غير المولى باطل عندنا وعند الاحناف فضولى يتوقف على اجازة المولى اما
 نكاح الفضولى فهو صحيح عندنا فلا حاجة الى تجديد الايجاب والقبول وكذلك
 عند الاحناف فاذا اجاز من وقع فضولى عنه صح مثلاً زوج زيد ابنه البالغ العا
 يامة بلاذته واجاز المولى الامامة والا بن غائب ثم رجع بعد سنين واجاز النكاح
 فلا حاجة تجديد الايجاب والقبول عندنا وكذلك عند الاحناف اذا اجاز الابن ثم
 النكاح والزوج ادخل في استحقاق الوطى فيجوز له الوطى كيف شاء ومتى شاء وحين
 شاء مطلقاً لا يجوز للمرأة الا نكاحاً عن الاستمتاع بها باى نوع شاء
 كالاستمتاع بالفتحة او الوطى من الدبر الى القبل ولا يلزمها التمكن عن نفسها في
 غير خلوة او في حالة الحيض او النفاس ولا يجوز للزوج طلبه منها في هذه
 الحالة لان الساترين الوطى أكدوا واختلفوا في جواز التعرى والصحيح جوازه
 مع كراهته ولا يكره الكلام حاله الجماع وتشهد الحاجة ما ورد في الحديث ^{الله} من
 نكحه ونسبته الخ مع ثلث آيات يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته
 الآية ويا ايها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة الا يعضها ^{الله} ايها

الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الآية يقرأه قبل العقد قائما ولو
 قرأ قاعدا اجاز كما مر ويستحب للمأذنين ان يقولوا اللهم بعد العقد ببارك الله
 لك وبارك عليك وجمع بينكما بخير وتقال رجل آخر من وجبتني ابنتك فقال
 الآخر زوجت اذ قال نعم محجبا له لم يكن نكاحا ما لم يقل الموجب بعده قبلت لانه
 استخبار وليس بعقد ولو غلط وكيلها بالنكاح في اسمها او اسم ابها بخير حضورها
 لم يصح العقد وحضورها ان شاء اليها صح وكذا لو غلط الاب في اسم ابنتها
 اوله ببتان واراد تزويج الكبرى فغلط فسمها باسم الصغرى صح للصغرى و
 لو بعث مریدا النكاح اقواما للخطبة فزوجها الاب او الولي محضتهم صح فيجعل
 المتكلم فقط خاطبا والباقي شهودا ولو قال زوجني ابنتك على ان امرها بيدك لم
 يمكن له الا بركانه تفويض الطلاق قبل النكاح ولو وكل احد ابان يزوجه فلانه بكذا
 فزاد الوكيل في المهر لم ينفذ ولو لم يعلم حتى دخل بها فلها مهر المثل ولو تزوج بشهادة
 ابيه ورسوله لم يحجز وقيل يكفر لانه اثبت علم الغيب للرسول صلعم مع انه
 لا يعلم الغيب الا الله وهل يجوز الاعتراض للقاضي او الحاكم اذا كان وليا في غير
 الكفو قيل نعم لان له ولاية حين فقد الاقارب النسبية والولاية وقيل لا
 لانه لا تلحقه غضاة بذلك وكذلك اختلفت في ذوى الارحام والام والحق ان
 لهم الاعتراض خلافا للاحناف ولو تعدد الزوج للبكر فزوجها احد هما بزيد والاخر
 بعمر ومعاله لم يكن سكوتها اذا ناولت بعد موته زوجني ابى بامرى وانكرت
 الورثة فالقول لها فانكرت وتعتد ولو قالت بغير امرى لكنه بلغني ورضيت
 فالقول لهم لعدم انعقاد النكاح بلا اذن عندنا ولو استاذن الولي بالتزويجها

من زيد فقالت غيره اولى منه فهو رسواء كان قبل العقد او بعده ولو زوجها
 لنفسه فان استاذنها قبل العقد فسكوتهارضاء وان لم يستاذنها لم يصح العقد
 وان اجازت بعده باللسان لانه فضولى من جانب فلا يتولى الطرفين
 ولو استاذنها في معين فردت ثم زوجها منه فسكتت لا يكون سكوتها رضاً وقبل
 يصح بخلاف ما لو بلغها فردت ثم قالت مرضيت لم يجز بالا اتفاق لبطالانه
 من الاول عندنا وعند الاخفاء لبطالانه بالرد وقال الاخفاء يستحب
 تجديد النكاح عند الزفاف لان الغالب اظهار النقرة عند فجاءة السماع
 وهذا مما لا دليل عليه لانه لا يصح النكاح عندنا من غير استئذان كما مر
 فاذا اذنت فلا حاجة الى التجديد ولو استاذنها في معين فسكتت وكل من زوجها
 من سماه جازان عمر الزوج لان وكيل الولى صحيح وهو ليس بوكيل ولا يجوز للوكيل
 ان بوكل آخر بلا اذن ولا بد لصحة الاستئذان من ان تعلم بالزوج والا فلا مالم
 تفوض له الامر ولا يشترط لصحة النكاح العلم بالمرء وقيل يشترط ولو زوج الولى
 البكر محضتها فسكتت صح في الاصح ان علمت الزوج ولو استاذنها اجنبى فسكتت
 لا يكون سكوتها اذناً ولا يصح النكاح ولو صرحت بالرضاء متكلمة لان الولى
 شرط عندنا لصحة النكاح ومن زالت بكارتها بوشة اودس ورحيض او جراحة
 او قنص او مرض فهي في حكم البكر بخلاف من زالت بكارتها بزنا او لولم يتكرر ولم
 تحد فانها في حكم الشبهة ولو قال الزوج للبكر البالغة بلغاك النكاح فسكتت وقالت
 بل ردوت ولا بينة لهما على ذلك فالقول قولها يمينها ولو برهنها فبئنتها
 اولى الا ان يبرهن على رضاها واجازتها وكذلك اذا قال للشيب البالغة

بلغت النكاح فرضيت وانكوت كما لو نزع البكر ابوها بالجبرز اعلم عدم بلوغها
فقلت انا بالغة فالقول قولها اذا بلغت تسع سنين ولو برهنا فبينه البلوغ اولى
وكذا لو اختلفا بعد زمان البلوغ او حالة البلوغ فالقول قولها ولو زوج الاب
بكر او صغيرة او صغيرة ابلا اجبار وعرف منه سوء الاختيار بحانة وقسقا او عرفت
سفاها فتولا يصح النكاح كما لو كان سكران فزوجها من فاسق او شريرا او فقيرا او ذميا
ديمة اما اذا لم يعرف منه ذلك يصح النكاح ولو بغيره فالحش في المهر ينقصان او زيادة
او بغيره كغيره ان ثبت لها الخيار اذا بلغت ولا يصح انكح غير الاب صغير او صغيرة
بغيره فالحش او بغيره كذا في كنفه او في المثل ايضا عندنا ما عند الاحناف في النكاح في الا
ولهما خيار الفسخ بعد البلوغ ولو بلغت وهو صغير وطلبت الفسخ ففرق بينهما ثم
الفرقة ان من قبلها ففسخ لا ينقص عدد الطلاق وان من قبله فطلاق ولا يكون
سكوت البكرة اذا نازا اسكتت بعد ذلك ولو لحقت لسعال او العطسة وخيار الصغير
والصغيرة اذا بلغا لا يبطل بالسكوت بل يصح رضا ودلالة عليه كقبلة ولسو
دفع مهر او قبوله او تمكينها للزوج ولا بقاءهما عن المجلس ولو ادعت التماكين وكها
صدقت باليمين وليس للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه ولا من لا تقبل شهادته
له ولو زوجت صغيرة نفسها ولا ولي وكذا كرهه فالكاح باطل قال الاحناف
توقف ونفذ بل جازيتها بعد بلوغها ولو زوجها وليان مستويان قدم السابق فان لم
يذرا ودقعا معا بطلا وان زوجها الولي الا بعد ثم يرجع الا قرب لا يبطل تزويجه
السابق بعودة دولي المحبون او المحبونة الاب ثم الابن وقال الاحناف الابن مقدم
فيها على الاب اما المقر في المال فلا بل اتعاقلوا ولو ذلي صغير او صغيرة او اقر

وكيل رجل او امرأة او مولى لعبد بالنكاح وانكروا لم ينقد لانه اقرار على الغير بخلاف
مولى الامة حيث ينقد اجماعا لان منافع بضعها ملكه ولو اقر الولى حالة صغرها ولم
ينكر بعد البلوغ ينقد اتفاقا كلما اذا شهد الشهود على النكاح بان ينصب القاضي خصما
عن الصغير حتى ينكر فيقام البينة عليه او يدرك الصغير او الصغيرة فبصلته او
يصدق الموكل والعبد ولا يجوز للولى النكاح المحجوز والصغير اما نكاح بنته الصغيرة
او الكبيرة المحجوزة يجوز ولهما الخيار بعد البلوغ او الا فاته والكفاءة تعتبر من جانب
الرجل لان الشريفة المصلحة تاتي ان تكون فراشا للذنى العاسق لا من جانبها وقيل
من الجانبين والكفاءة حق الولى لاحقها ولو زوجوها برضاها ولم يعلموا بعد من
الكفاءة ثم علموا فلهم الخيار كما اذا شرطوا الكفاءة او اخبر بها الزوج وقت العقد
فزوجوها على ذلك ثم ظهر انه غير كفوء المسلم بنفسه والمعتق كقول من ابوها مسلم
او حر ومعتق والمهاجرة الاصل خلافا للاحناف وكذا معتق الوضع لمعتقة الشريف
خلافا لهما والمراد اذا اسلم فهو كقول من لم يرتد ولا تقبل الكفاءة بين الذميين ولا
يضرب الالكفاءة بعد العقد ان كانت حاصلة عند ابتداء العقد فلو كان وقت
العقد صلحا ثم فجر لم يفسخ النكاح وقال الاحناف لو كان دبا غاشم صادرا جازا
بقي عاسرا لم يكن كفو الا لا وعندنا لا اعتبار للحرمة والصنعة وقد امة للمرأة
في الكفاءة كما مر حيث امر النبي صلى الله عليه وسلم بنى بياضة بالنكاح ابى هند وهو كاس مجاهد
زيد بن حارثة بن زيب بنت جحش القرشية ومزوج اسامة بن زيد بفاطمة
قيس القرشية ومزوج عبد الرحمن بن عوف بلالا باخته ومزوج ابو حذيفة اسمة
بنية بسلام مولاة ولكن ذلك اولاد الكفار لمن امهات الكفار الاصل فان ادا من

زين العابدين امه شهي بانوبنت مزدجرد واما صاموسي الكندي
 حميد واما صامو علي الرضا امه ام ولد اسمها تكتم واما صامو علي بن ابي
 اسمها خيزوان وقيل ريمانة واما صامو علي بن محمد الهادي والفسري سمها
 سمانة واما صامو الحسن بن علي الملقب بالركي امه ام ولد اسمها اسوسين
 بن الحسن الملقب بحجة الله والمهدي امه ام ولد اسمها زوسين
 كلهم من اشرف الاشراف وبيت شعري بما يقولون ان اولاد الكاظم ايدت كهراف وكذا
 الحرازمع ان المسلمين كلهم اولاد ائمة فان سيدتنا هاجرة كانت امة ولها امر بطنها
 سيدنا اسماعيل والورث كلهم من اولاد اسماعيل القوي كقولهم ذاك ابا العكر ولو
 نكحت المرأة باقل من مهرها بلادي فالنكاح باطل من اصله ختمنا وقلنا هذه ان لم يولي
 العصبية الاعتراض حتى يتم مهر مثلها او يفرق القاضي بينهما ما عاينته في ليلة الزوج
 قبل فراق الولي قبل الدخول فلا يصح الطلاق ولا يكون له شيء ثلثه باطل
 وعند الاخانات بها نصف المسمى اما لو فرق الولي بينهما قبل الدخول فلا شيء لها
 عندهم ايضا وان بعده فلها المسمى عندهم كاملا وعند نكاحها وكذا الوصات
 احدهما قبل التفريق فليس للولي مطالبة لشي من المهر ولو امر به بتزويج امرأته فزوجه
 امة نفق وقيل لا يصح واقفي بعض الاخانات بعدم الصحة وهو المختار ولو زوجه بنته
 الصغيرة او مولاها جازا لوامره بمعينة او بجرعة او امة فخالفت او امرته بنزويجها ولم
 يعين فزوجهما فيكون اتفاقا ولو زوجه المأمور بنكاح امرأته امرأتين في عقد واحد بنكاحها
 وعند الاخانات يجوز للأمر ان يحيزوها او احدهما ولو في عقد واحد بنكاحها امرأتين
 يتوقف الثاني على اجابة الأمر ولو امر بامرأتين في عقد فزوجه واحدة بنكاحها امرأتين

قال كثر منى الامراتين في عقد او عقدتين وخالف الوكيل لم يجز ولا يتوقف
 على ايهما غلب عن المجلس في سائر العقود من نكاح وبيع وغيرهما بل يبطل
 النكاح وكما تلحقه الاجازة اتفاقا ويتولى طرفي النكاح واحد باليجاب يقوم مقام المصداق
 في خمس صور فان كان وليا ووكيلا من الجانبين او اصيلا من جانب ووكيلا من آخر
 او وليا من آخر او وليا من جانب ووكيلا من آخر ولا يجوز لو كان فضوليا ولو من جانب
 ونكاح العبد والامة بلا اذن السيد موقوف عند المحققين من اصحابنا وقال بعض اصحابنا
 انه باطل وقدر الاحتياط موقوف على الاجازة كنكاح الفضولي فانه موقوف وقيل باطل
 وكذا يجوز كما سمعنا ان يزوج بنت عمه الصغيرة من نفسه اما له ان يزوج الكبيرة بعد
 الاشارة ان وكذا لا يجوز للمعتق بالكسر والحاكم والسلطان النكاح الصغيرة بانفسهم
 ولا من ينبر لهم وقال الاحناف لابن العمران يزوج بنت عمه الصغيرة من نفسه
 فيكون اصيلا من جانب ووايا من جانب كما الوكيل الذي وكلته ان يزوجهما من نفسه
 فان له ذلك فيكون اصيلا من جانب ووكيلا من آخر بخلاف ما لو وكلته بزوجها من
 رجل فزوجها من نفسه فانه لا يجوز كما مر لانها انصبت من وجلا متزوجا وكذا لو وكلته
 ان ينصرف في نفسها او قالت له زوج نفسي من شئت ولو وكله فخر مسي فزاد او
 نقص لم يجز وبطل النكاح وعند الاحناف يتوقف على رضا الموكل وحكم رسول الوكيل
فصل في تزويج الام وهي الوالدة والحجة من كل جهة اى لآب الام وان علت و
 البنت ولو كانت من زنا او شبهته وهو الحق لا طلاق قوله تزويجاكم وقيل قل له بفتة
 من الزنا لان الحرام لا يثبت به الحرمة وقال النبي صلعم الحرام لا يحرم المحلل المصاهرة
 والنسب ويكفي في التحريم ان يعلم انها بنتها وان كان النسب لغيرة وبنت الولد

ذكر اكان اوانثى وان سفل ابوها وااخت من كل جهة اى سواء كانت شقيقة اولاب
 اولام وبنيت الاخت وولدها ذكر اكان اوانثى وبنيت كل اخ سواء كان شقيقا اولاب
 اولام وبنيت ولدها ذكر اكان اوانثى والعمة من كل جهة وهى اخت ابيه وان علت اما
 عمه العمة فان كان العم لاب ففى عمته ابيه وان كان لام فتمتها الجنبية منه فلا تذل فى العتاء اما عمه الام
 وخالته فى عتاته كما دخلت عمه ابيه وعاتته وخالته من كل جهة اى اخت امه وام
 آباءه وان علت وامخاله العمة فان كانت العمة لاب فخالها الجنبية وان كانت لام
 فخالها ام لانها خالة واماعة الخالة فان كانت الخالة لام فتمتها الجنبية وان كانت
 لاب فتمتها لرام لانها عمه الاب فذلك النساء محرمة حرمة تاييد ولو كانت القرابة بزنا
 او شبهته لما قد مناهن اطلاق النض وقيل لا حرمة اذا كانت القرابة بزنا ومحرم
 بالارضاع ولو محرما كن خصب امرأة على ارضاع طفل ما يحرم بالنسب فتحرم زوجة
 ابيه وولده من رضاع مكن نسب الا انه لا يحرم على الرجل ام اخيه من رضاع ولا
 اخت ابنه من الرضاع فحقل كما تحل بنت عمته وبنيت عمه وبنيت خالته وبنيت
 خاله وكذلك تحل له عمه العمة لام اى اخت زوج الجد واخت زوج الام
 وبنيت زوجة الجد الفاسد اى خالة خالة ابيه لا عمه جد له وجدته وخالتهما
 نسقاء وغيرهن اى لاب وامام وخالة خالة ابيه وعمه عمه امه الا نسقاء اولادى
 الام والثانية لاب ويحرم ابدا بالمصاهرة اربع ثلاث محرم العقد الاولى زوجة
 ابيه وان علاوا الثانية زوجة ابنه وان سفل والثالثة ام زوجته وان علت من
 نسب او رضاع وقيل لا تحرم بمجرّد العقد بل بالدخول بالبنات فان وطئها حرمت
 بنيتها ايضا وبنيت ابنتها لا تكون الحُرمة فى كل ما ذكر بالوطئ الحرام لانها

لا تورث في تحريم المصاهرة فلوزنا بامراة تحمل له امها وبناتها وكذلك لو زنا ابنته
 بامراة تحمل لابنه وكذلك لو زنا ابوه بامراة تحمل لابنه خلافا للجمهور وعندهم
 ايضا لحرمة الابا الوطى في قبل اصيل او دبران كان غيب ابن عشرين بنت تسع
 فلوا دخل ابن ست سنين حشفته في فرج امراة او ادخل الكبير حشفته في فرج
 بنت سبع سنين لم يورث في تحريم المصاهرة وكذلك يشترط عندهم ان يكون
 الواطى والموطوءة حيين فلوا لمج الرجل حشفته في فرج ميتة او ادخلت
 امراة حشفته ميتة في فرجها لم يورث في تحريم المصاهرة ولا يورث في التحريم
 الواطى فقل لكل من لا يطء موطوءه ام الاخر وبنته ككلمة اللبس او التقييل بشهوة
 او المباشرة الفاحشة او للنظر الى الفرج والذكر شهوة خلافا للاختان في الثاني خلافا لما
 احمد بن حنبل مرفعى الله عنده في الاول ولا تحرم ام زوجة ابيه ولا بنت زوجة
 ابيه وكذلك لا تحرم ام زوجة ابنه ولا بنت زوجة ابنه ويحرم الجمع بالنكاح
 الصحيح او وطيا يملك ولو في عداة من طلاق بائن الاختين سواء كانتا من
 نسب او من رضاع حررتين كانتا او امتين او حرة وامة قبل الدخول او بعده
 وبين المراتة وعمتها وخالتها وان علنا كل جمعة من نسب او رضاع وبين
 خالتيه وامتيتين او عمته وخالته وصورة الجمع بين خالتيه ان يتزوج كل
 من رجلين بنت الاخر وتلد له بنتا فالمولودتان كل منهما خالتيه الاخرى وصورة الجمع بين
 العتيتين ان يتزوج كل من رجلين ام الاخر وتلد له بنتا فالمولودتان كل واحدة منهما
 عمته الاخرى وصورة الجمع بين العمه والخاله ان يتزوج الرجل امراة ويتزوج ابنه امها
 وتلد كل واحدة بنتا فبنت الابن خالة بنت الابن وبنت الابن عمه بنت الابن
 وبين كل مرتين ايتهما ارضعت ذكر او لاخرى انشى حرم كتابا حلهما لقرا بذا

خلافا للاختان فبنتهما
 يكون الوطى في الدبر وجبا
 لحرمة المصاهرة والنظر
 الى فرجها والمد والداخل
 وجبها وهذا المحجب - ١٢٠
 وقال الحنفية ان الوطء
 بالجمع بين الامتيتين
 في ملك اليدين - ١٢١
 واختان حبلها باقامة
 وقالوا انه يحرم الجمع بين
 ابنتين لو تزوت اشبهما
 ذكر المرحوم النكاح بينهما
 - ١٢٢

اورضاع ولا باس بالجمع بين المرأة وزوجة ابنت زوجها وزوجة ابنتها لان
 لا نسب بينهما وكذلك يجوز الجمع بين امه ثم سيدتها لانها لم ترضت احد لهما ذكر الم
 يحرم اعني الامراة وامراة الابن او السيدة بخلاف عكسه فلا بد للحرمة المحرمة
 من الجانبين فمن تزوج نحو اختين في عقد واحد او عقدين معا وتزوج خنسا في نكاح
 واحد لم يصح في الجميع وان جهل بسبقهما فعليه فرتقهما بطلاق وان لم يطلق فسخهما
 حاكم دخل بهما او باحدهما او مرى دخل باحدة منهما وعليه الاحد هما نصف مهرها
 بقرة وان كان دخل باحد ما اقرع بينهما فان وقعت القرعة لغير المصاهرة فلهما
 نصف المهر وللمصاهرة المثل وقال الاخناف ان تزوجهما في الاختين او من برصنا
 او بعقدتين ونسب الاول فرق بينه وبينهما ويكون طلاقا ولهما نصف المهر ان كان
 مهرهما متساويين وهو مسمى في العقد وكانت القرعة قبل الدخول او ادعت كل منهما
 انها الاولى ولا بينة لهما فان اختلفت مهرهما فلكل ربع مهرها والا فلكل نصف
 اقل المستبين وان لم يكن مسمى فالواجب متعة واحدة لهما بدل نصف المهر وان
 كانت القرعة بعد الدخول وجب لكل واحدة مهر كامل وان وقع العقد مرتبا واحدا
 بعد واحد وعلم السابق صح الاول فقط دون الثاني ومن ملك اثنتين او نحوهما كأمرة
 وعمتها او خالتها في عقد واحد صح العقد وكذا لو اشترى جارية ووطيها حل له
 شراء اختها وعمتها وخالتها كما يحل له شراء المعتقة من غيرة والمزوجة مع كونها
 لا يحل ان له وله ان يطأ ايها شاء لان الاخرى لم تصر فرسا كما لو كان في ملكه احد
 وحدها وتحرم عليه الاخرى اي القى لم يطأها حتى يحرم الوطوءة منهما باخراج
 عن ملكه ولو ببيع او تزويج ثم رجل آخر بعد الاستبراء ومن وطئ امرأة بشبهة

اوزنا يحل له عدد نهاران ينكح احقها وكذا عمتها وخالها وقيل لا يجوز ان كان الوطى
 بشبهة وقيل لا يجوز في الحالين وهو مذنب الحنابلة وكذا يحل له وطئها ان كانت
 زوجة او امة له فلوزنا احد باخت زوجته لا تحرم عليه زوجته ويحل له وطئها خلافا
 للحنابلة وكذا يحل له ان يزيد على ثلاث غيرها بعقد فان كان معه ثلاث زوجات
 ووطى امرأه بشبهة اوزنا حلت له الرابعة ولا يجب الا انتظار الى ان تنقضي
 عدّة الموطوءة بشبهة اوزنا خلافا للحنابلة وليس لمولى ولا لعبد جمع اكثر من اربع
 زوجات بيدل عليه يحدث غيلان ونوفل وقيس بن الحارث وقيل اكثر من تسع
 زوجات وبه قالت الظاهرية وقيل اكثر من ثمان عشر زوجة وهذا ان الوكان
 شاذا ان بالمرّة ومذنب الجمهور انه لا يجوز الزيادة على اربع زوجات في زمن
 واحد وقالت الحنابلة ليس للعبد جمع اكثر من ثنتين ولعن نفسه من اكثر جمع
 ثلاث ومن طلق ولحدة من نهاية جمعه حرم نكاحه بدنها حتى ينقضي عدتها وان
 ماتت فلا ينكح عليه ان يتزوج بدنها في الحال فلو قال اخبرتني يا نكضاء عدتها
 في مدة يمكن انقضاءها فيه فكذا بتة لم يقبل قولها عليه في عدم جواز نكاح غيرها
 فله نكاح احتها وبدنها في الظاهر ولا تسقط الكسوة والنفقة عنه بدعواه اجبارها
 بانقضاء عدتها مع انكارها **فصل** تحريم الزانية على الزاني حتى تنقضي
 عدتها وقيل محل الزاني ويحل له وطئها وان كانت حبلية وكذلك لذيرة فيصم
 النكاح غير انها ان كانت حبلية فيصم وطئها ودوا عيده حتى تضع وهو قول الاحناف
 وعندنا ان كانت حاملة من الزنا لم يحل نكاحها قبل الوضع فاذا تابست انقضت
 عدتها حل نكاحها للزاني وغيرها وكذلك يحرم الزاني على العفيفة ولو زنت

امرأة منكوبة ففعل الزوج ان يطلقها وان لم يستطع ان يصبر على فراقها فمكها
 فظريان الزنا لا يبطل النكاح وهو قول الجمهور وقيل يفسد النكاح ولو زنت امة
 ففعل المولى ان يجرى عليها الحد ثم يبيعها ولو بفقير اى جمل من شعر وقيل
 يبيعها فى المرأة الثالثة ويضربها الحد فى المرأة الاولى والثانية ثم لا يثرب عليها
 ويحرم وطى المرأة المحبلى من زوج اوسيد او شبيهة او نساء من غير الوالى اما ^{حما} اذا كان
 الحبل من ذنا فقد اختلف فيه قال اهل مالك بطلان العقد وقال
 الشافعى وابو حنيفة بصحة ثم اختلفا فى منع ابو حنيفة من الوطى حتى تنقضى العدة
 وكراهه الشافعى وقال اصحابه لا يحرم ثم لو تزوج امرأة وهي حبل فلها الصداق بما
 استحل من فرجها اى المهر المسمى وقيل بحبس المثل وقيل اقل الامرين وورد
 فى الحديث ان الولد يكون عبد الزوج واذا ولدت فتجمل ويفرق بينهما وتحرم
 على الرجل مطلقة ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره ويطأها ثم تنقضى عدتها من الزوج
 الذى نكحته وتحرم المحرمة حتى تحل من احرامها والمسلمة على الكافر وتحرم الكافرة
 غير الكتابية والمجوسية على المسلم ولو عبد او كافر لم يحل له المسلم ولو خصيا او مجنونا باكمال الحرية
 نكاح امة مسلمة ولو كانت مبغضة الا ان عدم الطول اى لا يجزى القدرة لنكاح
 حرة ولو كانت كتابية ولا يقدر على غن امة ولو كانت بنية وخان الغنى اى عنت
 الغربة اما الحاجة متعة واما الحاجة خدمة لكبر او سقم ونحوها ايضا واصبر
 عن نكاح الامة خيرا وافضل ولا يكون ولد الامة الذى ليس بنذى رحم محرم
 من ما نكحها الا ما شرط الحرية من الزوج على ما نكحها حرية ولدها وان نكح
 اهل الزوجين الاخر بشرا او هبة ادارت او نحو ذلك او ملك ولد احد

بغيره يقدر على ادائها
 ثم هل يجزى ان لا يزيد
 فى نكاحه الا على امة
 وسادة فيه فلو كان
 راسه

احد الزوجين المحرور الزوج الآخر او ملك بعضه انفسه النكاح ومن جمع في عقد بين
 مباحة وعمره كايمة ومن وجبة صم في المباحة وبطل في المراجعة بخلاف ما اذا تزوج
 اختين بعقد واحد فانه يبطل في كليهما ومن حرم نكحها كما لو شتمت عجل وطبها
 بالملك كالايسة الكتابية فان نكحها حرام ويحل وطبها بملك اليمن خلافا لابي
 حنيفة فانه اباح نكحها كما اباح وطبها بالملك ولا يصح نكاح خنتي شكل حتى يتبين امر
 انه ذكر او انثى وقال السيد من اصحابنا لا دليل على التحريم اما الخنثى الغير المشكل فصح
 نكحه اجماعات كان ذكر انثى وان كان انثى وبالدرك قال شيخنا ابن القيم استفيد
 من سياق الآية ومدلولها ان كل امرأة حرمت حرمت ابنتها الا العمة والمخاللة وحليلة
 الابن وحليلة الاب وام الزوجة وان كل الاقارب حرام الا اربع المذكورات في سورة
 الاحزاب وهن نيات الاعمام والعات ونيات الاخوان والمخالات **فروع متعلقة**
 قال في المسوى انفق الائمة على ان كل من عقد النكاح على امرأة تحرم المنكوحة
 على آباء النكاح وان علوا وعلى ابنائهم وابنائ اولادهم من النسب والرضاع جميعا
 وان سفلوا التحريم يامرود بالعقد ويحرم على النكاح امهات المنكوحة ومولاتها
 من الرضاع والنسب جميعا التحريم يامرود بالعقد وان دخل بالمنكوحة حرمت
 عليه بناتها وبنات اولادها من النسب والرضاع جميعا وان فارقتها قبل ان يدخل بها
 جاز لنكاح بناتها وانفقوا على ان حرمة الرضاع كحرمة النسب في المتكلم فاذا ارضعت
 المرأة ارضيعا يحرم على الرضيع وعلى اولاده من اقارب المرضعة كل من يحرم على ولدها
 من النسب ولا تحرم المرضعة على اب الرضيع ولا على اخيه ولا تحرم عليك ام اختك
 اذا لم تكن امك ولا زوجة ابيك ويتصور هذا في الرضاع ولا يتصور في النسب

ليس لك ام اخت الا هي ام لك اذ زوجة لابيك وكذلك لا تحرم عليك ام نالتك
 اذا لم تكن ابتنتك اذ زوجة ابنتك ولا جدة ولدك اذا لم تكن لعنتك او ام زوجتك لا اخت ولدك
 اذا لم تكن لبنتك اذ ربيبتك محرمة الرضاع تكون بالحوال كما تكون بالنساء وقول اكثر اهل العلم انني ورجح شيخنا
 ابن القيم تحريم الجمع بين الاختين بمالك العين وقال توقفت طائفة في تحريمه
 مع انه حرم الجمع بين الام وابنتها المملوكتين بالافتاق وكذلك اتفقوا على حرمة
 ام موطوءة بالملاك وموطوءة ابيه وابنه بالملاك وكذلك اتفقوا على حرمة امه
 وبنته واخته وعمته من الرضاعة اذا ملكهن واستفiden من تحريم الجمع بين
 الاختين وبين المرأة وعمتها وبنتها واختها ان كل امرأتين بينهما قرابة وكان احداهما
 ذكرا حرم على الآخر فانه يحرم الجمع بينهما اي سواء كان بالنكاح او بمالك يمين
 ولا يستثنى من هذا صورة واحدة فان لم يكن بينهما قرابة كذلك لم يحرم
 الجمع بينهما وهل يكره فيه فolan وهذا كما الجمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها
 ويحرم بالاتفاق نكاح المزوجات وهن المحصنات لا نكاح الاماء المزوجات فاذا
 ملك الرجل الامة المزوجة كان حكمه طلاقا لها وحل له وطبها وقيل بخلافه و
 قالت طائفة ان كان المشتري امرأة لم يفسخ النكاح وان كان رجلا انفسخ
 اما المسببات فيحل وطبها سابها بعد الاستبراء وان كانت من زوجة او مشركة
 وثنية وكنا بية قال شيخنا ابن القيم في الزاد الرضاعة تحرم ما تحرم اولادة و
 هذا الحكم متفق عليه بين الامامة فلمضة والزوج صاحب اللبن صار ابوين للطفل
 وصار الطفل ولدا لهما انتشرت الحرة من هذه الجهات الثلث فاوكله
 الطفل وان نزل اولاده ولدها واوكله واحد من المربعة والزوج اخوته

اي كان ابها فانه يفسخ
 من النكاح

وإخواته من الجهات الثلاث فأولاد أحد هاتين الإختواته وإخواته كإبيه وأمه
 وأولاد الزوج من غيرها إختوة وإخواته من أبيه وأولاد المصطعة من غيرها إختوة
 وإخواته كأمه وصار أبأؤها إجداده وجداته وصار إختوة المرأة وإخواتها إخوانه
 خلا لثته وإختوة صاحب اللبن وإخواته إعمامه وعماته فحرمة الرضاع تنتشر
 من هذه الجهات الثلاث فقط ولا يتعدى التحريم إلى غير المتضاع من هو في درجة
 من إختوته وإخواته فيباح لإخيه نكاح من أرضعت لخاله وبناتها وأمهاتها
 ويباح لإخته نكاح صاحب اللبن وأبائه وبناته وكذلك لا ينتشر إلى من فوقه
 من أبائه وأمهاته ومن في درجته من إعمامه وعماته وإخوانه وإخواته فلا لب
 المتضاع من النسب وإجداده أن ينكحوا أم الطفل من الرضاع وأمهاتها وإخواتها
 وبناتها وأن ينكحوا أمهات صاحب اللبن وإخواته وبناته إذ نظير هذا من
 النسب حلال فلا يخ من الأب أن يتزوج إخت أخيه من الأم وللأخ من الأم أن
 ينكح إخت أخيه من الأب وكذلك ينكح الرجل أم ابنه من النسب ولختها وأما
 أمها وبناتها فاعلم حرمتهما بالمصاهرة وهل يحرم نظير المصاهرة بالرضاع فيحرم
 عليه أم امرأته من الرضاع وبناتها من الرضاعة وأما إبنه
 من الرضاعة أو يحرم الجمع بين الإختين من
 الرضاعة أو بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها من الرضاعة فحرمتها الأئمة
 الأربعة وأتباعهم وتوقف فيه شيخنا ابن تيمية وقال القول بعدم التحريم
 أقوى وقد خالف بعض الصحابة في تحريم لبن الحفل والحق أن لبن الحفل يحرم
 وإن التحريم ينتشر منه كما ينتشر من المرأة وقد ثبت عن عائشة عن السلف

جواز كراح بنت امراته اذا لم يكن في حجره وبه اتفق عمر وعلي فاذا حلت له ابنتها
 التي لم تكن في حجره فكيف تحرم ابنتها من الرضاعة وقد دلت التحريم بلين الفحل
 على تحريم المخلوقة من ماء الزاني كلاله الاولى وهذا قول جمهور المسلمين ولا
 يعرف في الصحابة من اباحها ونقض الامام احمد على ان من تزوجها قتل بالسيف
 محصناً كان او غيره وكذلك اجعت الامة على تحريم امر ولد الزنا عليه انقطاع
 الارث بين الزاني والبنت لا يوجب جواز نكاحها انتهى ملتقطاً وبنات الوبيبة
 في الحرمة كالزببية ولو طلق امراته تطلقتين ولها منه لبن فاعتدت فنكحت
 صغيراً فارضعت فحرمت عليه فنكحت آخر فدخل بها فاباها فهل يعود للاول
 بوحدة ام بثلاث الجواب لا يعود اليه ابد الصبر ثم احليلة ابنه رضاعاً و
 هذا على مسلك الائمة الاربعة اما على مسلك شيخنا ابن تيمية فتعود بوحدة
 ولو شري امة ابيه لا تحمل له ان علم انه وطئها ولو تزوج بكر او فحلها ثانياً وقا
 ابوك فضني ان صدقها بانت بلاهر والا لا ولو جامع احد من زوجة ابيه سواء
 كان بالغاً او غير بالغ او صغيراً او مراهقاً لم تحرم على ابيه لما قدمنا ان حرمة
 المصاهرة لا تنبت بالزنا وكذلك لو جامع ام امراته لا تحرم عليه امراته وكذلك
 لو جامع زوجة ابنه لا تحرم على ابنه ولو انقظ زوجته او ايقظته هي لجماعها فست
 يندب بنتها المشتبهة سواء كان منه او من غيره او مستيداً لها ابنه سواء كان
 منها او من غيرها لا تحرم الام عليه خلافاً للاحناف وسواء في ذلك العمد والنسيان
 والخطا والا كراه ولو قبل ام امراته بشهوة او بلا شهوة في اى موضع كان لم تحرم
 عليه امراته خلافاً للاحناف وكذلك لو مسها او عانقها او قرصها او عضها او المراهق

والمجنون والسكران كالبالغ فلو قبل السكران بنته ولو بشهوة لا تحرم عليه امها
 ولا يجوز الجمع بين امرأة وبين اختها من الزنا لان لفظ الاخت يحل على موضعه
 اللغوي حتى يثبت نقل الشارع له عنه الى غيره صرح به شيخنا ابن القيم في البنت
 من الزنا وكذا بين امرأة وعمتها او خالتها من الزنا ولا يجوز النكاح بعمها او خالتها
 او ابن اخيهما او ابن اختها ولو كانوا من الزنا فهم محرمون لبنيات اخيهم واختهم
 ولا يلزمهم الحجاب عنهم وقيل الحجاب من العم والحال اولى لانهار بما يقتضيانها لا بناتها
 ولو تزوج بنكاح صحيح اخت امة قد وطئها صح النكاح لكن لا يطاق واحدة منهما
 حتى يحرم استمتاع احدها عليه بسبب ما لو نكحها بنكاح فاسد يجوز له وطئ الامة
 التي وطئها من قبل لان الوطئ لا يحل في النكاح الفاسد ولو لم يكن وطئ الامة ونكح
 اختها بنكاح صحيح فله وطئ المنكوحة قال الاحناف للعقد حكم الوطئ حتى لو نكح مشركي
 مفر بية يثبت نسب اولادها منه لثبوت الوطئ حكما وقطع المسافة يمكن بالكرامة
 او بالاعمال العلوية قلت هذا هو الاوفاق بالشرع لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش
 وللعاهر الحجر ثم دأب الوطئ ليس كالوطئ عندنا خلافا للاحناف فلو ادعى على امته
 ثم نكح اختها بنكاح صحيح يحل له وطئ المنكوحة ولا يجوز ان ينكح المولى امته من نفسه
 الا ان يعتقها ثم يزوجها وله ان يجعل عتقها صدقها وقال المتأخرون من
 الاحناف الاول في هذا الزمان ان ينكح امته لو اراد ان يطأها للثمة الظلم والعدوان
 فيتمثل انها تكون حرة وجعلوها امه بالظلم قلت ان نكحها احتياطا في تعدد خامسة
 ام لا وهل يجوز ان ينكح الامه على الحرية في هذه المادة الخاصة فيه قولان والاختار
 انه لا يجوز نكاح المولى امته من نفسه وفي هذا النكاح مفسد اخر فتركه اولى على

خلاف ما قال الاحناف وقال الاحناف انه يكره نكاح كتابية ذمية او حرة بية وان
 صح بشرط ان تكون موصونة بنبي مرسل مقربة بكتاب منزل وان اعتقدت بالمسيح
 اله لان الله تعالى فرق بين اهل الكتاب والمشركين فقال لم يكن الذي كفر وامن
 اهل الكتاب والمشركين وما روي عن بعض الصحابة تحريم نكاحها اذا اعتقدت بالمسيح
 اله لانها مشركة واي شرك تكون اعظم من هذا ويجوز ملكة المعتزلة والامامية
 والجمامية واهل البدعات لانها تكفر احد امن اهل القبلة ولا يصح نكاح عابدة
 كوكب لا كتاب لها وكذا نكاح عابدة صنم او شمس او شجر او بقرة او قبر ولو احدثت
 الاسلام ويحل وطبها بملك يمين اذا سببت كما قد منادى يصح نكاح حرة على امة
 لا عكسه ولو ام ولد في عدة حرة ولو من باين وصح لو راجعها اي الامه على حرة
 لبقاء الملاك ولو تزوج اربعاً من الاماء وخمساً من الحر اثنى عشر عقد بطل نكاح الاماء
 والحر اثنى عشر قول صح نكاح الاماء لبطلان الجنس ويجوز للحر التسرى بما شاء من الاماء
 فلوله اربع من الحر اثنى عشر الف سرية واداد شراء اخرى فلا يؤم عليه وقال الاحناف
 من كاهه خيف عليه الكفر قلت هذا اغلوي الدين لان لومه ربحاً يكون لاجل الحرص
 والشرية على النساء ولا شك انه اذا لم يورث حقوق النساء فيكره له اجماعهم تحتها
 من غير اجماع وصحبة وكيف يقدر الرجل الواحد ان يجامع الف سرية وبهذا الفعل
 قد هلك امرء المسلمين وزالت حكموايتهم واخذها اعدائهم فللحر والحذر من
 لثرة التسرى ويجوز في الاكفاء على امارة واحدة فان لم يمكن وخاف العنت يزد
 اربع ولا يتجزأ منهن ولو اراد التسرى فقالت امراته اقتل نفسي لا يمتنع لانه
 ربح لكن لو تزوجت لغيرها يوجب لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الواحون يرحمهم الرحمن

ارجوا من في الارض يحكم من في السماء وذكره صاحب الدرر ههنا حد يثامن رقب لا متى
 رقب الله له ولم نجد في نثي من كتب الحديث ولا يجوز تزويج امرأة ادام ولله الحام^ل
 الا بعد وضع الحمل وقيل يجوز اذا لم يقر بانها حامله منه وكان ذلك نفيا
 للولاد وصح نكاح الموطوءة بمالك يمين ان لم تكن حبلى ولا يستبرئها زوجها
 بل سيدها وجوبا ولا يصح نكاح المضمومة الى عمة بعقد واحد ويكون لها
 مهر المثل ان دخل بها والا فلا شئ لها ولو دخل بالمهرمة فلها مهر المثل ولا يحل
 له وطى امرأة ادعت عليه عند قاض انه تزوجها بنكاح صحيح وقضى القاضي بنكاحها
 ببينة اقامتها ولم يكن تزوجها في نفس الامر لان قضاء القاضي لا ينفذ باطنا وعليه
 ان يتزوجها ثم يطأها ليعصم نفسه عن الاثم وقال ابو حنيفة⁷ يحل له وطئها
 بقضاء القاضي لانه ينفذ ظاهرا وباطنا وهذا قول من رحمه الله بلا دليل بل الحديث
 الصحيح انما انا بشر الحديث يدل على خلافه وكذا الواحى هو نكاحها وقضى القاضي
 بالنكاح ولم يكن هناك نكاح في نفس الامر وكذلك اذا قضى القاضي بطلانها
 بشهادة الزور مع علمها بذلك فلا يحل لها التزوج بأخر بعد العدة وقال الاخوان
 حل للشاهد زورا تزوجها وحرمت على الاول وهذا قول فقيه الاطباع السليمة
 وتتنظر عنه انظر اثم الكريمة **فصل** في الشروط في النكاح قال شيخنا
 ابن القيم رحمه الله قوله عوان احق الشرط ان تؤذبه ما استحللتم به الفروج تضمن
 وجوب الوفاء بالشرط التي شرطت في العقد اذا لم تتضمن تغيير الحكم الله وسوله
 وقد اتفق على وجوب الوفاء بتججيل المهر او تأجيله والنفين والرهن به وغو ذلك
 وعلى عدم الوفاء باشتراط ترك الوطى والا نفاق والخلو عن المهر وغو ذلك اختلف

في شرط الإقامة في بلد الزوجة وشرط دار الزوجة وان لا يتسرى عليها ولا يتزوج
 عليها وكذا لا يجب اختلاف في اشتراط البكارة والنسب والجمال والسلامة من
 العيوب التي لا يفسخ بها النكاح وهل يورث من مهرها في فسخه على ثلاثة اقول ثالثها
 الفسخ عند عدم النسب خاصة وقض من حكمه صلح بطلاق اشتراط المراجعة طلاق
 الختني وان لا يجب الوفاء به انتهي بالجملة هي قيمان احدهما صحيح لا يفسخ له فكله
 كنيادة مهر او كونه من نقد معين او ان لا يغير جهتها من دارها او بلدها ولا يتزوج
 عليها ولا يتسرى عليها ولا يفرق بينها وبين ابويها او اقاربها او اولادها
 او ان ترضع ولدها الصغير او يبيع امته او ان يعطي نفقة ولدها وكسوته ونفقة
 ابنها وامها او احد من اقاربها واحبابها او ان يعين لها خادما او خادمة
 ويعطي اجرتهم او يكسبها بحل كذا وكذا في كل سنة او يعطي مصروفها كذا وكذا كل
 يوم او شهر او سنة فمتى لم يمت الزوج بهذه الشروط كان لها الفسخ بقضاء
 القاضي او بقضاء عالم من علماء الدين ان لم يكن هناك قاضي شرعي كما في بلاد
 النصارى ولا يسقط هذا الخيار الا بما يدل على رضاها من قول او تمكين مع علمها
 بعدم دفاكه فاذا سقط برضاها فلا يثبت لها الخيار ثانيا ولا يكون لها
 حق الرجوع والا صل في ذلك قوله عليه السلام الحق الشرط ان يوفي به ^{استحلت} بها
 به الفروج فيجب الوفاء بكل شرط اشتراطته المرأة ورضي به الزوج وعقد
 عليه الا شرط احل حراما او حرم حلالا كمن اشترطت ان يخلق لحية او يشرب
 الخمر ونحوها وقال اصحابنا ان اشترط ان لا يتزوج او لا يتسرى عليها او يطلق
 مهرته من هذا القبيل فلا يجب الوفاء به ويدل عليه قوله ع ولا تسال المرأة

طلاق اختها التتقي ما في صحفها اذ انابها فانما رزقها على الله - والقسم الثاني
 زوجان نوع بطل النكاح وهو واحد ثلاثة اشياء - نكاح الشغار ان يزوجه
 مولتيه (ابنته اراخته او غيرها) بشرط ان يزوجه الآخر مولتيه ولا مهر بينهما
 او يجعل بضع كل واحد منهما مع دراهم معلومة معمل للآخرى وقد اختلف
 اصحابنا في ان هذا النكاح باطل من اصله اذ جائز فالجمهور على البطلان والفساد
 لان النهي يقتضيه - وقال بعض اصحابنا ورجحه السيد بانه بمنزلة فساد التسمية
 وفسادها لا يستلزم فساد عقد النكاح والمهر ليس بشرط للعقد فيصح النكاح
 وكل واحد منهما مهر مثلها ودية قال ابو حنيفة - ونكاح التحليل اي يزوجهما
 بشرط انه اذا احلها طلقها او ينوي بقلبه او يتفقا عليه قبل العقد وقد لعن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له وقال ابن عمر كلاهما اذان وقال عمر لا ادنى
 بمحل ومحل له لا رجة بينهما انما اختلفوا في انه اذا وقع نكاح التحليل فهل تحل الزوجة
 للزوج الاول بعد ان يطلقها ام لا والصحيح انها لا تحل لان قوله تعالى حتى تنكح
 زوجا غيره المراد به النكاح الصحيح ولو يحصل واهل عصر راحته عاقلون - فقد
 رأيت كثيرا منهم يطلقون نسائهم ثلثا في حالة الغضب ثم يطلبون المحلل
 ويزوجونها بشرط التحليل به ويجلبون لا تنكحوا على انفسهم مدة عمرهما بالوقوع
 في الوطى الحرام اذن الاولى لهما ان يصيرا واهل الحديث ويجعلون الطلاقات
 الثلث واحدة رجعية ويرجعون فهذا اخبر لهما في الدنيا والاخرة - ونكاح المتعة
 والموت ومنه الف بعض التابعين وكذا ذلك بعض اصحابنا في نكاح المتعة
 بشرط ان تكون ثلثا في الشريعة كما ذكره الله في كتابه فلا يستمتع به

منهم فانوهن اجورهن وقراءة ابى بن كعب وابن مسعود عما استمتع به منهن
 الى اجل ستمى يدل صراحة على اباحة المتعة فالاحبة قطعاً لكونه قد وقع
 الاجماع عليه والتحريم ظني ولا يرفع القطعي بالظني واجاب الجمهور بان ذلك قد وقع
 الاجماع على التحريم ايضا في الجملة وانما الخلاف في التابيد هل وقع ام لا وكون
 هذا التابيد ظنيا لا يستلزم ظنية التحريم الذي وقع السهم به - فالحاصل
 ان الناسخ للتحليل المجمع عليه هو التحريم المجمع عليه المقيد
 بقيد ظني وهو التابيد فالناسخ والمنسوخ قطعان لان قوله تعالى الا على اذن ^{جهم}
 او ما ملكتم ايما نهو يدل على التحريم كما روي ابن عباس ان كل فرج سواهما
 حرام - وفي هذا الجواب ما فيه الايتان اللتان يستدل بهما على تحريم المتعة
 ملكتان وقد احل المتعة بعدهما بالاتفاق فعلم ان الايتين المذكورتين
 لا تدلان على تحريم المتعة ولو فرضنا فتكون احاديث التحريم مثبتة لامر زائد
 والزيادة على الكتاب بالخبر المشهور جائرة - وبالحجة القول بتحريم المتعة
 لا يخلو عن اشكال وشبهة التحليل لم ترتفع الى الآن قال شيخنا ابن القيم
 الصحيح ان النهي عنها انما كان عام الفهم والنهي يوم خيبر انما كان عن الجمرة اهلية
 وظاهر كلام ابن مسعود اباحتها او اباحتها عند الضرورة وعند الحاجة في الغزو
 فعند عدم النساء وسد الحاجة الى المرأة فمن رخص فيها في الحضر مع كثرة النساء
 وامكان النكاح المعتاد فقد اعتدى واذله لا يجب المعتدين وافق ابن عباس
 بحلها للضرورة فلما توسع الناس فيها ولم يقتصر واعلى موضع الضرورة امسك
 عن فتواه ورجع عنها - وقد قال بحلها جماعة من الصحابة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم

منهم اسماء بنت ابى بكر وجابر بن عبد الله وابن مسعود وابن عباس ومعاوية
وعمر بن حريث وابو سعيد وسلمة ومعبد - قال الحافظ ولا يوجد ما ذهب اليه
جماعة المحققين انها تخل قط في حالة الحضر والرفاهية بل في حال السفر
والحاجة والا حدِيث ظاهر في ذلك - وقال الاوزاعي يترك من قول اهل الحجاز
متعة النساء ومن قول اهل المدينة آيات النساء في ادبارهن والله اعلم بالصواب
والنكاح بشرط طلاقها في العقد بوقت كذا كزوجتك بنى شهراً وسنة
او الى انقضائه الميسم او الى قدوم الحاج او الى قدوم زيدا او بنية الطلاق
في وقت بقلبه او تزوج الغريب بنية طلاقه اذا خرج او تعليق نكاحها
على شرط غير زوجت وقبلت انشاء الله كقوله زوجتك اذا جاء راس الشهر
او ان رضى ابى او ان رضيت امها او ان وضعت نرجس حتى ابنا كالنكاح
الموقت في البطلان لانه عقد معاوضة فلا يصح تعليقه على شرط مستقبل
كالبيع - ويصح تعليق النكاح على ماض وحاضر كان كانت بنى وكنت وليها
او انقضت عدتها والزوج والزوجة يعلمان انها بنته وانه وليها
وان عدتها انقضت او تزوجت كما ان شئت فقال شئت وقبلت
وقال الاحناف لا يصح تعليق النكاح بالشرط ولا اصنافه الى المستقبل
نكح زوجتك ان رضى ابى او تزوجتك غداً او بعد غد ولكن لا يبطل النكاح
بالشرط الفاسد وانما يبطل الشرط وانه يعنى لو عقد مع شرط فاسد
لم يبطل النكاح بالشرط بخلاف ما لو علقه بالشرط ثم لو علقه بشرط ماض
نكح لا محالة فيكون تحقيقاً فيعقد للحال كان خطب بنتاً لابنه فقال

ابوها من وجتها قبلها من فلا ينكح به فقال ان لم يكن من وجتها من فلا ينكح
 فقد تزوجتها لا ينكح فقبل ثم علم كذبها ان عقد لتعلقه بموجود - وكذا
 اذا وجد المعلق عليه في المجلس - اما النوع الذي يصح معه النكاح ولا يبطله
 فهو كان يشترط ان لا مهر لها ولا نفقة اذ ان يقسم لها اكثر من ضررتها او
 اقل من ضررتها او ان يطلق ضررتها او ان يشترط اعدم الوطى او ان يشترط
 احدهما اعدم الوطى او ان فارقتها رجع عليها بما افق او خيارا في عقد
 او خيارا في مهر او ان جاءها بالمهر في وقت كذا والا فلا نكاح بينهما او شرط
 عليه ان يسافر بها ولو الى بلد معين او ان تستدعيه للجماع عند ارادتها
 او ان لا تسلم نفسها الى مدة كذا او ان لا يجامعها قاعدا او قاعدا او مضطجعا
 او ان لا يجامع من ودها الى قبلها او نحو ذلك فيصح النكاح في هذه الصور كلها
 دون الشرط - ومن طلق بشرط خيار وقع طلاقه وان شرطها مسلمة او قال
 الولي للزوج زوجتك هذه المسلمة او طلقها الزوج مسلمة ولم تعرف
 بتقدم كفر فبانت كتابية او شرطها الزوج بكرا او جميلة او نسيبة او شرط
 نفى عيب لا يفسخ به النكاح كما لو شرطها سمعية او بصيرة او طويلة او ممينة
 او هزيلة او بيضاء او حمراء فبانت بخلافه فله الخيار في الاصح كما لو شرطها
 حرة فبانت امه وكذا لو شرطها حسناء فبانت شوهاء فان كان قبل الدخول
 فلا مهر وان كان بعد فلا مهر وهو غرم على وليها ان كان غرة وان كانت
 هي الغارة سقط مهرها او رجع عليها به ان كانت قبضته ولا يصح فسخ
 خيار الشرط الا بحكم الحاكم ولا يملك الزوج الفسخ ان شرطها ادنى فبانت على

كما اذا اشترطت بها كتابية او امة فبانت مسلمة او بانت حرة او ثيبا فبانت بكراً
 ومن عز وجبت رجلاً على انه حر او تظننه حر فبان عبداً فلها الخيار ان
 صح النكاح بان كملت شروطه وكان باذن سيده وان كانت المرأة حرة
 وقلنا الكفاءة شرط للزوم لا للصحة فان اختارت الحرة الامضاء فلا ولياً
 الا اعتراض عليها لعدم الكفاءة وان كانت امة فينبغي ان يكون لها الخيار
 ايضا لانه لما ثبت الخيار للعبد اذا اغتر بامة ثبت للامة اذا اغترت بعبد
 وان شرطت الزوجية فيه اى في الزوج صفة ككونه نسبياً او عقيقاً او جميلاً
 او عالماً او نحو فبان اقل مما شرطته فلا نسخ لها لان ذلك ليس بمعتبر
 في صحة النكاح فاشبه ما لو شرطته طويلاً او قصيراً او ابيض - وقال شيخنا
 ابن القسيم اذا شرطته شاباً جميلاً صحيحاً فبان شيخاً مشوهاً اعنى اطرش
 اخرس اسود يكون لها خيار الفسخ وهو الا وفق بقواعد الشرع - وقال الامامنا
 ابو محمد بن حزم ان الزوج اذا اشترط السلامة من العيوب ثم وجد اقبى ^{عيب}
 كان فالنكاح من اصله غير منعقد فلا خيار ولا اجابة ولا نفقة ولا ميراث
 وتلك الفسخ من عتقت كلها تحت رقيق كله بغير حكم حاكم فان لم تعتق ^{كلها}
 تحت رقيق كله فلا نسخ وكذلك اذا اعتق ماعاً فقول نسخت نكاحي واخبرت
 نفسى فان مكنته اى مكنت المعتقة زوجها العبد من وطئها او باشر بها
 او قبلتها بطل خيارها الا اذا جهلت عتقها او جهلت ملك الفسخ فيثبت ^{لها}
 الخيار اذا علمت به خلافاً للمعنا بلة وكذا ذلك يثبت الخيار اذا بلغ بنت تسع
 او دودها وقد زوجها ابوها وهي كارهة كما قد منادى ذلك يثبت للمجنونة

اذا تزوجها وليها وهي مجبونة فاذا عقلت فلها الخيار واذا تزوج العبد
 بغير اذن سيده فكاحده باطل وقيل ان العقد نافذ وليس له **فصل**
فصل في العيوب المثبتة للخيار وهي على ثلاثة اقسام - قسم يختص بالرجل
 وقسم يختص بالمرأة - وقسم مشترك بين الرجل والمرأة - فالاول ثلاثة اشياء
 احدها كونه قد قطع ذكره كله او بعضه ولم يبق منه ما يمكن به الجماع
 ومضى ادعى الزوج امكان الجماع بما بقي من ذكره وانكرت المرأة فانه يقبل قولها
 في عدم امكانه - وثانيها كونه قد قطعت خصيتاه او رضت بيضتاه او
 سلتا او كونه اشل مغلوج اعضاء التناسل فلها الفسخ في الحال - وثالثها
 كونه عتينا كما يمكنه الوطى ولو لكبر او مرض او اعوجاج في ذكره واسترخاء
 في عروقه ويثبت ذلك اي العجز عن ايلام الذكر في الفرج باقراره او ببينة
 او بنكول عن اليمين اذا طلبت ولم يدع وطيا سابقا على دعوتها
 فيؤجل سنة هلالية او عشرة اشهر منذ توافقه الى الحاكم فان مضت
 ولم يطلها فلها الفسخ وان قال وطيتها وانكرت وهي شيب فقولها
 ان كان دعونه وطيتها بعد ثبوت عنته وقيل له وان كانت بكر اثبتت
 عنته وبكارتها اجل سنة وعليها اليمين ان قال اذلتها وعادت
 والثاني كون فرجها مسدودا لا يسلكه ذكره بان تكون رتقاء او قراء او عقلا
 او كون فرجها بخرا او يشور منه عند الوطى او كون الفرج ذا قروح سيالة او كونه
 فتقاء باخراق ما بين سبيليه او ما بين مخرج بول ومنى او كونه مستحاضة
 والثالث الجنون ولو احيانا والصبر والحيلام والعوى والبرص وبخيل الفحش

والبأسور والناسور والنار لا فريجة وقرحة المثانة واستطلاق البول
 واستطلاق الغائط والعقم وكون أحدهما خلتا مشكلا فيكون لكل واحد
 منهما خيار الفسخ في هذا القسم فان لم يسرها فلا مهر عليه غير انه لا
 يأخذ مما آتاهما شيئا وان سترها فلها المهر بما استحلت من فرجها قال شيخنا
 ابن القيم اذا جاز لها ان تفسخ اذا ظهر الزوج اذا صناعة دنية فاثبات الخيار
 لها في هذه العيوب بطريق الأولى - وذهب بعض اصحاب الشافعي
 الى رد المرأة بكل عيب ترد به الجارية في البيع وهذا القول هو القياس
 وهو قول اما منا ابن حزم ومن وافقه ولا وجه للاقتصار على عيوب
 مخصوصة فالعمى والخرس والطرش وكوبها مقطوعة اليدين والرجلين
 او احدهما او كون الرجل كذلك من اعظم المنفقات المشبعة للخيار
 وما الزم الله ورسوله مغرورا قط ولا مقبونا بما غر به وغبن به ومن تدبر
 مقاصد الشرع في مصادرة ومواردة وعمله وحكمته وما اشتمل عليه
 من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقر به من قواعد الشريعة
 وتناسبه بمصالح المعاشرة والزمان تعرف هذه الصور كلها يجوز
 لاحدهما الفسخ وخالف في هذا من اصحابنا السيد في الروضة
 فقال ان الذي ثبت بالضرورة الدينية ان عقد النكاح لازم ثبت به
 احكام الزوجية من حوزان الوطى وجوب النفقة ونحوها وثبتت
 الميراث وسائر الاحكام وثبت بالضرورة الدينية ان يكون الخروج
 بالطلاق والموت فمن زعم انه يجوز الخروج من النكاح بسبب من الاسباب

فعليه الدليل الصحيح المقتضى للانتقال عن ثبوته بالضرورة الدينية
 وما ذكره من العيوب لحيات في الفسخ بها حجة نيرة ولم يثبت شيء
 منها. وأما قوله صلى الله عليه وسلم الحق باهلك فالصيغة صيغة الطلاق
 وعلى فرض الاحتمال فالواجب الحمل على المتيقن دون ما سواه وكذلك
 الفسخ بالعنة لم يرد به دليل صحيح والأصل البقاء على النكاح حتى يأتي ما
 يوجب الانتقال عنه ومن أعجب ما يتعجب منه تخصيص بعض العيوب
 بذلك دون بعض لا لمجرد دليل اشغلي. وانت تعلم ان ما ذكرناه من الأحكام
 ما أثر عن جملة من الصحابة الأجلاء منهم عمر وعثمان وعبد الله بن مسعود
 وعلى رضي الله عنهم ومن المحال انهم حكموا بذلك من غير سماع
 أو إشارة من النبي صلى الله عليه وسلم وانتي بفتيها امام الأمة احمد بن حنبل والفق
 بهم الشافعي ومالك وكذلك الإحنيفة في الحب والعنة وتخصيم
 مصالح الشريعة وآدابها وقواعدها الأصولية فالعمل بها أولى وما ذكره
 السيد هو متفرد به لا يرتضى بقوله واختياره والله اعلم
فصل ولا يثبت الخيار في عيب زال بعد العقد ولا لعاه به
 وقت العقد والفسخ على التراضي لا يسقط في العنة إلا بقولها اسقطت
 حتى من الخيار بعنته أو رضيت به عني أو باعتها أو طيه في قبلها
 لا بتكليفها من الوطى لأنه واجب عليها التعلم اذالت عنته أم لا ويسقط
 خيار من له الخيار في غير العنة بالقول وبما يدل على الرضاء من وطى
 أو تمكن مع التمسك بالتيب. ولا يصح الفسخ في خيار التيسر. فخرج المراد من

بلا حكم حاكم او قاضي او عالم من علماء الدين فيفسخه او يرد به الى من له
 الخيار فيفسخه ويصح في غيبة الزوج والا دلى مع حضوره والفسخ لا ينقص
 عدد الطلاق وله رجعتها بنكاح جديد ويكون عقده على طلاق
 ثالث حيث لم يسبق له طلاق وكذا الفسخ للاعسار وعدم اعطاء النفقة
 والكسوة وفسخ الحاكم على المولى ونحوهما فان فسخ النكاح قبل الدخول فلا مهر
 عليه سواء كان الفسخ من الرجل او من المرأة كما لو فسخت نكاحها برضا
 زوجة له اخرته وبعد الدخول يستقر المسمى ويرجع الزوج به على المهر
 وهو من علمه بالغييب وكتمه من زوجة عاتلة ودلى وكيلا كما لو غرله
 بحرية امه فان كان المولى علمه غرم وان لم يكن علمه فالتغريم من
 المرأة فيرجع عليها بجميع المصداق فان قبضته او شيئا منه
 يسترده الزوج منها وقبل قول دلى ولو مهر ما في عدم علمه به فلو وجد
 من زوجة ودلى فالضمان على المولى وحده وان حصلت الفسقة
 من غير فسخ بروت او طلاق فلا يرجع به على غار ولا غيره وان طلق
 المعيبة قبل الدخول بها قبل العلم بالغييب فهو علمه به بعد طلاقها
 فعليه نصف المصداق ولا يرجع به على احد لانه قد رضى بالتزامه
 بطلاقه فلو يمكن له ان يرجع على احد او مات احد هما الى احد الزوجتين
 مع غيرهما او عيب احد هما قبل العلم به اي بالغييب استقر المصداق
 بالموت ولا رجوع ولا يجوز لولى صغير يصفى او مجنون او مجنونة او سيد
 رقيق تزويجه بمعيب ولا لولى حرة مكلفة تزويجها به بلا رضاها فلو فعل

معه قال شيخنا ابن القيم رحمه الله

[illegible]

لم يصح النكاح ان علموا انه معيب ولا صم العقد ولزمت الفسوخ اذا اذاع
فان لم يفسخ حتى بلغت الصغيرة او بلغ الصغير اذ افاق او افاقت المحبون
والمجنونة فلهن خيار الفسخ اذا علموا به والا مرفى الصداق كما مر من قبل
فصل في نكاح الكفار كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح
بين اصل الكفر وكل نكاح حرام بين المسلمين لفقد شرطه كونه
شهودا ونكاح في عدل لا يجوز في حقهما اذا عتقدوا ولا يقرن عليه
بعد الاسلام وكل نكاح حرم لحمة المحل كالنكاح بابي اسام
او الجع بين الاختين او الزيادة في الاربع يقع جائزا ما داموا معتقدين محله
ولو لم ينفوا اليها فان الزنا قبل العقد عقد ناه على حكمنا ثم اذا انفوا
اليها فتكون ارثهم على وفق اعتقادهم ومراسمهم وان ارفعوا اليها
فلا يتوارثون بنكاح المحارم - فممن يتوارثون بحمة النسب كما لو تزوج كافر بأخته
فومات فلا ترث المأثرة بالزوجية لعدم ترث لاختية فلو اسلم المتزوج
بلا اسماع شهودا وفي عدل كافر معتقدين جاز ذلك لثبوت ارثه عليه
اصل الاسلام واما محومان او اسلامي واحد والمحرمين يفرق بينهما
في الحال وكذلك اذا اقرضا اليهما ايهما اقرضهما ان اقرضا احدهما وتيسر
لا يفرق بمرافعة احدهما البقاء من الآخر الا اذا اختلفت ثلاثا وطلبت
التفريق فانه يفرق بينهما اجماعا كما لو اخطاها ثم اقام مع من ينزله
او تزوج كما تبين في عدل اسلم او تزوجها قبل نكاحه او تزوجها
واذا اسلم الزوجان الكافران معا بان نطقا بالاسلام دفعة واحدة

في يمين احدكما صاحبه فمما على نكاحهما وكذلك اذا اسلموا زوج الكتابية
 او المجوسية لان الاسلام ابتدء النكاح الكتابية والمجوسية فاستدامته اوسل
 ان اسلموا زوج المشركه الوثنية وامر الله حاضرة في دار الاسلام فيسرى عليها
 الاسلام فان اسلمت فيهما والا وقفت الامر وكذلك ان كانت في دار الحرب
 وقفت الامر الى انقضاء العدة فان اسلمت قبل انقضاءها استقر على النكاح
 ريقل كذا ذلك لو اسلمت بعد انقضاء العدة ايضا بشرط ان لا تزوج بكافر
 اخر والراجح انها ان لو تسلموا حتى انقضت العدة او تزوجت بكافرا
 بعد انقضائها فان اسلمت الكافرة تحت زوجها الكافر قبل
 الدخول انفسهم نكاحا سواء كان زوجها كتابيا او غير كتابي ولا يهرما
 بالبرائة بعد الدخول وكان الزوج حاضرا في دار الاسلام فيسرى عليه
 بعد ان اسلم فيها والا ان ابى او سكوت وقفت الامر الى انقضاء العدة
 في انفسهم في انفسدة فمما على نكاحهما وان لم يسلموا الى ان تنقضي العدة
 فانكحوا الى امرأة ان شاءت ان تزوج غير تزوج. والعدة في كل هذه
 المنسورة ان تحيض مرة واحدة فتطهر وان كانت حاملا فوضع حملها
 والذاهر ان يكون انهم حاضرا في دار الاسلام واسلمت الزوجة فمما على نكاحها
 والذاهر ان المدة ان لم تزوج رجلا اخر لان النبي صلى الله عليه وسلم ردا ابنته زينب
 بن عبد الله الفاس زوجها بنكاحها الاول بعد سنين ولهم عهد شديدا
 ولها ان تزوج رجلا اخر بعد ان تحيض فتهلها ثم اذا تزوجت برجل اخر
 فلا يبقى للاول عليها سبيل ويكون للزوج نصف المهر ان اسلم الزوج فقط

او سبقها بالاسلام قبل الدخول وكذلك اذا اسلم معا وادعت سبقه
 او قال سبق احدنا ولو لم يسلو عينه اما بعد الدخول فيجب المحرم كله في كل
 حال فان كان مسمى صحيحا فهو لها ثم ان كان محرما وقد قبضته فليس لها فيه
 لاحنا لا حتر من لما مضى مما تقابضاه وان لم تكن قبضته فلها مهر المثل
 ولا فرق بين كونها في دار الاسلام او دار الحرب او كان احد هما في
 دار الاسلام والاخر في دار الحرب ان كان الزوج كافرا صبييا غير مملوك
 واسلمت الزوجة فتستقر عقله ويمتنع اما لو كان مجنونا فيعرض الاسلام على
 ابويه فيارسا السلم تبعه ويبقى الكفاح وان لم يسلو احد منهما يقضي عليه
 بالفرقة فان لم يكن له اب نصب القاضي او الحاكم عنه وصييا فيقضي عليهم
 بالفرقة واسلم الزوج وهي مشركة فزهدت او تنصرت او تنجست
 بقي كبرها والفرق بينهما فتم لا ينقص عدد الطلاق وقال الاحناف
 هو طلاق ينقص العدد لو ابى لا لو ابنت لان الطلاق لا يكون من النساء
 شعروا اباء امهين واحد ابوا المجنون طلاق وهي من اعزب المسائل حيث
 يقع الطلاق من صغير ومجنون وفيه نظر اذا طلاق من القاضي وهو
 غيرهما كمنهما فليسا باهل للايقاع بل للوقوع كما لو ورث قريبه فاسته
 يعتم عليه ولو قال ان جنت فانت صالق لمجنون لم يتم بخلاف ما اذا
 اخذت الدار فدخلها مجنونا وقم انتحى ما قالوا رائه امة يمين يمين
 ندان بين نفسه وبين الكافرة عن زوجها الكافر بالسبي : سببه
 خروج ايضا معاذ ميم من او مسلمين لا يبين فلو نكح الكتابية سأل في دار الحرب

تخرج قبلها لم تبين كما لو خرجت قبله خلافا للاختلاف ومن اعلمت
 الدنيا مسلمة او ذميمة ولم تكن تحت مسلم حائلا بانتهى بل بعد فحصل تزويجا
 بعد الاستبراء بحضنة ولو كانت حاملا فيعد الوضع واذا اسلم
 الكافر وتحت اكثر من اربع فاسلمن في عدتهن او لو كن كتابيات
 او مجوسيات يختار منهن اربعا ويفارق سائرهن وكذا لك ان كان
 تحتها اختان فيختار ايتهما شاء وان كان مكلفا ولا يتوقف الامر
 حتى يكلف سواء تزوجهن في عقد واحد او في عقود سواء اختر
 الاوائل او الاواخر خلافا لابي حنيفة حيث قال ان تزوجهن بعقد
 واحد بطل نكاحهن فان رتب فالخير باطل وهذا القول يخالف
 السنة الصحيحة المحكمة المروية عن فيروز وغيره وتاويل صاحب الدرر
 تحخير صلى الله عليه وسلم كان في التزوج بعد الفارقة بسنة رده
 بالفاظ الحديث حيث قال لعنلان خذ منهن اربعا وفارق سائرهن
 وقال للغيروز اختوا ايتهما شئتم فان لم تخترا من سائر ما للفسخ
 وما للامساك اجبر على الاختيار بحسن ثم التزويج
 وعما يه نفقتهن الى ان ينجه امر وليكن في الاختيار ان يقول امساكن
 طلاقا ثم يكت طلاقا ويحصل الاختيار بالوطى فان وطى الكل لم يفسخ
 بل ان يمتد طوائف الاول للامساك وتعينت الموطر بعد الايام
 الايام وان لم يمتد طوائف الاول للامساك وتعينت الموطر بعد الايام
 ابدا فمن عدت انهن مختار لان التام لا يكون كذا في نواحيه

وان اسلم الحر ونحوه زوجات اماء اكثر من اربع فاسلمن معه
او كن مدخولا بهن فاسلمن في العدة اختار ما يعفدهنهن ان سجد
له نكاحهن وقت اجتماع اسلامه باسلامه بهن بان كان حينئذ يساقا
للطول خائفا للعتق وان لم يجز له نكاح واحدة هنهن وقت اجتماع
اسلامه باسلامه بهن فسد نكاحهن والمفارقة في ما ذكرنا من ان ينقص
عدد الطلاق كما مر من قبل وان ارتد الزوج قبل الدخول وعرض عليه
الاسلام فابى انفسم النكاح ولها نصف المهر وادارت بعد التام نفسه
كل المهر وان ارتدت الزوجة بان صارت مشركية وعرض عليها الاسلام
فأبى انفسم النكاح ولا مهر لها سواء كان ارتدادها قبل الدخول او بعده
ولو صارت كتابية او مجوسية يبقى النكاح على حاله كما مر
اسلاما ولو صارت المرتدة في العدة ويرتد عنها اسلاما او يولد
فلا يقل الاحناف تجبر المرتدة على الاسلام وعلى محرم النكاح زجرا
مهم يسير كدينار وافتى مشايخ بلخ بعد من الفرقة بردها زجرا وتيسير على الناس
لان من اخص احوال النساء ما نأوا وحدها اكثرهن يتحيلن للفرقة بالارتداد
هذا عند الاحناف - واما عندنا فلا تكون الفرقة اذا صارت كتابية
او مجوسية ويبقى النكاح على حاله اما لو صارت وثنية مشركية وابى
عن الرجوع الى الاسلام بنفسه النكاح ولا مهر لها ولا نفقة ولا سكنى
فان ارتد امعا واسلوا احدهما قبل الاخر فسد النكاح ان عرض عليه
الاسلام فابى وتشتت منه من صلات مجوسية او كتابية واسلم الزوج

وهي على حالها حيث يبقى النكاح والولد يتبع خير الامور ديناً ولو كان إلا
 في دار الحرب وابنه في دار الاسلام وفي عكسه كذلك خلا فالاحناف
 والوشني والمشرطي شرم من الحكاتباني والنصراني شرم من اليهودي ولكن
 لو قال النصرانية خير من اليهودية او المجوسية لا يكفر وقال بعض الاحناف
 يحكمهم وهذا القول ليس بصحيح كقولهم ان المجوسية اسعد حالاً
 من المعتزلة ولو اشرك النصرانية صغيرة تحت مسلم والي عن الرجوع
 الى النصرانية بانها بلا مهر لو كانت قد ماتت امها نصرانية وكذلك عكسه
 خرب اما الوصاري المجوسية او يهودية فالنكاح يبقى على حاله وكذلك الوصاري
 امياً مجوسية او يهودية بعد ان كانت نصرانية ولو ارتد العربتين
 الصغيرة ما لم يلحقا بدار الحرب وكذلك لو بلغت عاقلة مسلمة
 شرحت فارتدت العربتين مطلقاً ولا حرمة للمشاركات التي تدرن في
 طرق بلادها كاشفات رؤسهن وصدورهن وبطونهن وظهورهن
 فلا ناسخ بالنظر اليهن لانهن في حكم الحريات دروي ان عمر رضي الله
 عنهما هجم على نائحية فضر بها بالدرعة حتى سقط جوارها فقبل لها يا امير المؤمنين
 قد سقط جوارها فقال انه لا حرمة لها ولو بلغت المسلمة المنكوحة
 ولم تنصف الاسلام بالجهل لا تبين وعلى الزوج ان يعلمها ان كان
 الاسلام وقيل تبين ولا مهر لها تبيل الدخول **فصل**
 في المهر فواجب في العقد وتنسميته فيه ويهم باقل مال ولو خاتماً
 من حديد او قليم قرآن فان لم يسير الزوج صدقاً او سمي صدقاً

كخز وخنزير وحرصم العقيد ووجب لها عليه اقل مهر مثل سائرها
 اذا دخل بها فان لم يدخل بها وطلقها بمتعتها وان اصدقت منكوحته
 قليم شيء معين من نقه او حد بيث او شعر مباح او ادب او صنعة
 او حرفة او كتابة او خدمة لمدة معينة صم ولو لم يعرف العمل الذي
 اصدقتها قليمه لانه يتعلمه ثم يعلمها وان قلعت من غيره لزمته
 اجرة قليمها كما لو قلعت عليه قليمها ويلزم ان يكون الصداق معلوماً
 فلو اصدقتها داراً مطلقة او دابة مطلقة او ثوباً مطلقاً او عبداً مطلقاً
 او اصدقتها ر عبد هالين كان او اصدقتها خد متها مدي فيها شاة
 او اصدقتها ما يثمر شجرة في هذا العام او مطلقاً او اصدقتها حمل امته
 او ما تحمل به او اصدقتها حمل دابته او ما في بيته من متاع ولا تعلمه
 لم تقم التسمية ويلزم في هذا الصور كلها المتعة قبل الدخول ومهر المثل
 لبدة ولا يفرضه بل يسير فلو اصدقتها عبداً من عبدة او دابة
 من دوابه او قيصاً من قصانه او خاتماً من خواتمه صم ولها احدثهم بقرعة
 وقيل تقط من وسطه فان تشاها اقرع بينهم ويشترط للصحة فيها
 اذا اصدقتها دابة من دوابه تعيين النوع كغرس من خيله او جبل من
 جماله او حمار من حميره او بقل من بقاله او بقرة من بقرة او شاة من شياهه
 او ظبياً من ظبائه وان تزوج امته وجعل عتقها صدقها صم وكذلك
 ان اصدقتها حقنقه لا حظاً في زوجته وان اصدقتها خيراً او خنزيراً
 او ما لا منصوباً يعلم انه انه غضب صم النكاح ولم يصح المسمى ويجب عليه

ان يدفع بها مهر المثل وان لم يعلم الزوج والزوجة كوته غصبا صح النكاح
 ولها قيمته يوم العقد وان اصدقها عصبيا وان اباها خمر أصم ولها مثل ^{العصب}
 كما لو اصدقها خلا فبان خمر ا فان لها مثل الخل ويكفي المغالاة
 في المهر والا ولى ان يكون المهر خمسمائة درهم مهر اذواج النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا حد لا قله ومن حبل اقله عشق درهم فقد اخطأ خطأ فاحشا
 لا حلاق قوله تعالى ان تبتغوا باموالكم وقوله عليه السلام التمس ولو خائفا
 من حد يدي وزوج اهل المدينة من التابعين سعيد بن المسيب ابتث
 على درهمين ولم ينكر عليه احد بل عد ذلك من مناقبه وفضايله
 وتزوج عبد الرحمن بن عوف على صداق خمسة دراهم والا سفت
 كل الا سفت ان اهل عصرنا يتفخرون بالمغالاة في المهور مع ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ان اعظم النكاح بركة السيرة مؤنة ويتحلبن بقدس شيئا من المهر قبل الله
فصل فيما يتعين بالمهر واللاب تزويج بنته مطلعا بكرة كانت
 او ثيبا بدون صداق مثلها ولو كيرة وان كرهت ذلك فلا يلزم احد
 تتمته وان فصل ذلك غير الالب باذنها مع رشدها صح ولم يكن
 لغيرها الاعتراض وان زوجها بدون اذنها صح النكاح ويلزم الزوج تتمته
 فان قدرات لوليها مبلغا فزوجها بدونه ضمن - وان زوج اب ابنه
 فقيل له ان ابنتك فقيرة من اين يؤخذ الصداق فقال عندي لزمه
 ولو قضى الالب الصداق عن الابن ثم طلق ولم يدخل ولو قبل البلوغ
 فنصفه للابن وليس للاب قبض صداق بنته الرشيقة ولو كانت كبرا

الا ياذن لها فان اقبضه الزوج لا يملكها لم يبرأ رجعت عليه ورجع هو على
 ايها وان كانت غير رشيقة سلمه الزوج الى وليها في ماله و
 وان تزوج العبد باذن سيده على صدق مستثنى صم وله نكاح امة
 ولو امكنه حرة ومضى اذن له سيد في النكاح واطلق نكح واحد فقط
 وعلى سيده المحرم للنفقة والكسوة والسكنى سواء ضمن السيد ذلك او لم
 وسواء كان العبد مازدا ناله في التجارة او محجوراً عليه في الاصح وجاز بيعه
 فيه كما لو رهنه بدين نسلى هذا الوباعه سيده اذا عتقه لم يقطع عن السيد
 كاش جناية وان تزوج بلا اذنه ينعى النكاح ويتوقف على اجازة المولى
 وقال بعض اصحابنا لا يصح وبغير عاهر او اختار الشوكاني من اصحابنا
 وهو منطوق الحديث فلو وطئ في النكاح الذي لم ياذن فيه سيده وجب
 في زنته مهر المثل وتلك الزوجة بالعقد جميع مهرها المستثنى وقيل تملك نصفه
 ولها ما اذا كان مبيعاً كالعبد معين ودار معينة من حين عقد يكون
 كسب العبد ومنفعة الدار لها ولها ايضاً النصف فيه وضمانه ان تلفت
 ونقصه ان نقص عليها ان لم يمنعها قبضه فان منعها قبضه فضاؤه عليه
 كانه بمنزلة الغاصب وان اقبضها الصداق بشرط طلق قبل الدخول رجع
 عليها بنصفه ان كان باتياً ولو النصف فقط ولو مشاعاً نيدخل في ملكه
 قهر او ولو عيتره كالميراث وان كان قد زاد من يادة منفصلة كما لو كان
 الصداق غنماً او نحوها فحملت عندها وولدت فالز يادة لها حتى ولو كانت
 ولداً امة وان كانت متصلة كالسمن وهي غير محجور عليها خیرت بين دفع نصف

مع است على الزوج ١٣

رأئد أو بين دفع نصف قيمته يوم العقد ان كان متميذا وغير المتميز للزوج
 قيمة نصفه يوم فرقة على اذ في صفة من وقت عقد الى وقت قبض
 والمحرر عليها لا تقطيه الا نصف القيمة حال العقد وان كان الصداق
 ثلثا رجع في المثل بنصف مثله وفي المتقدم بنصف قيمته وقت قبضه
 يوم العقد والذي بيده عقدة النكاح الزوج لا ولي الصغير وعلى هذا
 اذا طلق الزوج قبل الدخول فاي الزوجين عفا لصاحبه عما وجب له
 من المهر وهو عاثر القصور برئ منه صاحبه وان وهبته صداقها قبل
 الفرقة لم يحصل ما ينصفه كطلاق رجع الزوج عليها ببدل نصفه وان
 حصل ما يسقطه رجع عليها ببدل جميعه **فصل** فيها يسقط الصداق
 وينصفه ويقرب ولو تزوجها ولو يسيم لها محرراً - فيسقط الصداق كله قبل الدخول
 حتى المتعة بفرقة اللعان ونسخه لبيها بفرقة جاءت من قبلها كضيقها
 او احساره او عدم وفائه بشرط شرطته عليه في النكاح واسلامها
 تحت كافر ورديتها تحت مسلم ورضاعها من ينسخ به نكاحها لا ينفك
 الموضع قبل تسليمه فاشبه ما لو اطلقت البايعة الميعة قبل قبضه - وتينصف
 صداقها بالفرقة من قبل الزوج كطلاقه ولو سبوا لها وخلعه اياها ولو سبوا
 واسلامه وردته قبل الدخول وكذا لك يتنصف المهر ملك احدهما
 الاخر اى سبوا الزوج ورجعة الزوج او الزوج قبل الدخول وكذا لك
 لو جاءت الفرقة من قبل اجنبي كرضاع اى كما لو ارضعت اخته او نحوها
 كزوجته الصغير رضاعاً محرماً - وقال الحنابلة مثله اذا وطئ ابن الزوج الزوجة

قبل الدخول وعند نكاحه ينصف به المهر اذا تثبت المهرسة بأثرنا
 كما تقدم. ويقر أي المهر كاملا موثا أحدهما ولو تقبل أحدهما الآخر
 أو قتل أحدهما نفسه ووطئه أي الدخول حالة حياتها ولو في دبر أو
 لها وتقبيلها ونظرة إلى فرجها بشهوة والخلوقة الصحيحة أي التيمم الخ فيها
 من الجماع خلافا للاحداث والخائلة فانه يقرر المهر كاملا عندهم بالنسبة
 والتقبيل والنظر إلى الفرج بشهوة ولو بحضرة الناس والخلوقة الصحيحة
فصل واذا اختلف الزوجان أو ورثتهما أو زوج وولي صغيرة
 في قدر المصداق أو في عينه أو في جنسه أو فيما يستقر به المصداق
 فالقول قول الزوج أو وارثه بيمينه. واذا اختلف الزوجان أو ورثتهما
 في القبض للمصداق أو تسمية المهر فالقول قولها بيمينها إن وجدت
 أو قول وارثها بيمينه وإن تزوجها بعقد ينحلي صدقين سرا وعلاوة
 أخذ الزوج بالمصداق الزائد سواء كان الزائد صدقا السرا وصدقا
 العلانية ويلحق بالمهر زيادة بعد عقد ما دامت في حباله فيها يقرره
 أو ينصفه قال امامنا أحمد بن حنبل في الرجل يتزوج المرأة على مهر
 فلما را أنها زاده في مهرها فهو حائز فان طلقها قبل الدخول فلها
 نصف المصداق الأول ونصف الزيادة. ولو خطب بنت رجل
 وبعث إليها أشياء ولم يزوجها أبوها فما بعث للمهر سيترد عينه قائما
 وقيمتها كالهدية الزوج ليست من المهر فما أهداه الزوج قبل العقد
 إن وعد به بان يزوجه ولو فو بان زوجه غير رجوع بالهدية

ان كان قائماً او قيمته ان كان هالكاً وقيل لا يسترد المالك والمستعمل
وترد الهدية على الزوج في كل فرقة اختيارية مستقطعة للمهر كنسخة لفقد
كفائة ونحوه قبل الدخول وثبتت الهدية كلها مع امر مقرر له
او لنصفه ومن اخذ شيئاً بسبب عقد كدلال في بيع ونحوه كاجازة
فان فسخ البيع بالاقالة ونحوها ما يثبت على تراضي لم يرد ولا الاكراهة وقيل
نكاح فسخ لفقد كفائة او عيب فيرده **فصل** ومن تزوجت
بلا مهر سواء تزوجها البوفا عجبة او لا باذنها او زوجها غير الاب باذنها
او من وجبت بمهر فاسد مهر المثل يفرضه الحاكم والقاضي ومنه نفق
شالو من علماء الدين فان تراضيا فيما بينهما ولو على قليل صح ولزم وصار حكمه
حكم المسمى في العقد قليلاً كان او كثيراً سواء كانا عالمين مهر المثل او لا
فان حصلت لها فرقة منصفة للصدّق من طلاق او غيره قبل فرضه
او تراضيهما وجبت لها المنفعة وهي ما يجب لحرّة او سيادة على زوج بطلان
قبل الدخول لمن لم يسم لها مهر مطلقاً على الموسع قدره وعلى المقتر قدره
فاعلاها خادماً اذا كان الزوج موسراً وادناها كسوة تجزئها في صلواتها
وهو درع وخمار وثوب تصلي فيه اذ كان مصراً **فصل** ولا مهر في النكاح
العائس الا بالوطى فان طلقها او مات عنها قبل الدخول فلا مهر لها
فان حصل الدخول استقر عليه المسمى ان فرض لها مسمى والا فمهر المثل
ويثبت لكل واحد منهما نفقة ولو نفي عن محض من صاحبه دخل
بيها او لا ولا مهر في النكاح الباطل كنكاح زائدة على الاكرام او نكاح اخت

مهر المهر

والعطية والفرضة والاجر والعلائق والحباء والعقر قال الاحناف
العقر في الحر أو مهر المثل وفي الاماء عشر قيمة البكر ونصف عشر قيمة
الشيبة ومن طلق امرأته طلاقاً بائناً بعد الدخول نحو تزويجها في العدة
ثم طلقها قبل الدخول فيجب عليه نصف المهر الثاني وكل المهر الاول
وقال الاحناف يجب عليه كل المهر الثاني ايضاً وتلزمها العدة عليها
ولو طلقها رجوعاً فليس عليه الا المهر الاول ويجب المتعة لمن طلقت
قبل الدخول ولم يفرض لها مهر فان فرض لها مهر ^{فيجب} ~~فستجب~~
المتعة على الزوج ويجب نصف المهر وكذلك يستحب المتعة ^{للمطلقات} بسائر
سواء فرض لهن المهر او لم يفرض وقيل يجب وهو قول جماعة من السلف
عملاً بقوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين - واختلف
الائمة في اعتبار مهر المثل فقال ابو حنيفة هو معتبر بقرب ابائهما من
العصابات خاصة فلا مدخل في ذلك لامهادهما اليها الا ان يكون
من عشرين او قال مالك هو معتبر باحوال المرأة في حالها وشر فيها وما لها
دون اصابها الا ان تكون من قبيلة لا يزودن في صداقهن ولا ينقصن
وقال الشافعي يعتبر بآخر بائنها فاقربهن اخت شقيقة بنحو بنات اخ ثم عمت
كذلك - فان فقدت او جهل مهرهن فارحام كخالات وخالات ويعتبر
سوء عقل وديار وبكارة فان اختصت بفضل او غيره لا يزيد او نقص نقصاً
لائقاً بالحال - وعن احمد بن ابياتان احدهما كمد ذهب الشافعي والاخرى
هو معتبر بقرب ابائهما النساء من العصابات وغيرهن من ذوي الارحام من غير ترتيب

ويشترط فيه اخبار رجلين او رجل وامرأتين ولفظ الشهادة فاب
 لم يوجد شهود فالقول للزوج بيمينته او بيمينته الحاكم والقاضي او عالم
 من علماء الدين وللزوجة ان تمنع زوجها من المباشرة والوطى حتى
 تستقبض مهرها ولو كان المهر مؤجلا فلها حق المطالبة متى شألت
 وان رضيت وسلمت نفسها قبل صدقها فدخل بها الزوج وخلها
 ثم امتنعت بعد ذلك فلها ذلك حتى تستقبض صدقها وقال
 مالك والشافعي ليس لها ذلك بعد الدخول ولها النفقة بعد النكاح
 بالاعتقاق وقيل ليس لها المهر اذا كان المهر كله مؤجلا كما هو
 مرسوم في بلادنا ولها السفر والخروج من بيت زوجها للحاجة ولها
 زيارة اهلها بلا اذنه مالم تقبض المهر المجمل فاذا قبضته فلا يخرج
 الا لحق لها او عليها او لص ضرورة عرفية او شرعية او لزيارة ابويها
 كل جمعة مرة او الحرام كل سنة او لكونها قابلة او غاسلة ولا تدخل
 الحمام وقيل يجوز لها دخوله بلا تزئين كذا في كتب الاخفاف واذا وفاها
 مهرها فان اشترط ان لا يسافر بها الا يخرجها من بلدها الى بلد غيرها
 فليس له ذلك وان لم يشترط فله ذلك او لانيه قولان والفتوى
 على انه ليس له ان يسافر بها الفساد الزمان وقيل يسافر الى قرى المصر
 القريبة لاها ليست بغيره ومذهب الثلاثة ان للزوج ان يسافر
 بزوجته حيث شاء هذا كله اذ العتوض الزوجة بذلك اما رضيت
 فله ان يسافر بها بالاعتقاق ولو كان ابوة او وليه كاره ذلك

ويجوز للزوج ان يطاء امرأته الصالحة للجماع بالعصم المعتاد بالطريق المعتاد
 فان هلكت به امرأته من غير تعدد منه فلا غرم عليه اما لو كان بالطريق
 الغير المعتاد او لم تكن المرأة صالحة للجماع فيغرم الدية محليه المحرم مالا
 ولا يجوز له ان يطاء الصغيرة التي لا تصلح للجماع فان وطئها
 وهلكت فيضمن الدية وان جامعها بالعصم الغير المعتاد او بحجر او حديد
 او خشبة او نحوها وهلكت فيضمن الدية ويجب عليه المحرم مالا
 بالموت اما لو جامع اجنبية بالطريق الغير المعتاد او بالحجر او بالحديد
 او الخشبة وهلكت فعليه ارش الجناية ولا مهر ولا عقر وقيل
 يجب العقر ايضا كما في المغلوطة بها - ويصح النكاح لو تزوج حراً
 حتى ان يجرد من زوجته او ولي زوجته او سيد الاممة
 الى سنة او ما زاد عنها او نقص ويجوز للمرأة استخدامة وقيل
 لا يجوز لما فيه من الاضرار والاهانة اما لو كان الزوج عبد
 مازد وانما لها ذلك بالاعتفاق ولو حطت المرأة مهرها وورد الزوج
 فيردت بالرد ولو اقرقا فقالت بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول
 فالقول لها ولو تزوج امرأة شحرمات قبل الدخول نياخذ وليها المهر
 كما لا يحل له ان يتزوج بنتها لاهلها ولو قبضت الف المهر فوهبته
 له وطلقت قبل الوطى رجع عليها بنصفه وان لم تقبضه اذ قبضت
 نصفه فوهبت الكل او ما بقى او وهبت عرض المهر كثره معين
 او في الذممة قبل القبض او بعده فلا رجوع ولو نكحها بالف

على ان لا يخرجها من البلد او لا يتزوج عليها انكحها على العبد
 ان اقام بها وعلى الفيين ان اخرجهما فان وفي واقام بهما
 فلها الالف والا فمهر المثل لكن لا يزداد في المسئلة الا خيرة
 على الفيين ولا ينقص عن الف فان طلقها قبل الدخول ^{تتصف}
 المستثنى في المسئلتين لسقوط الشرط وهذا قول ابى حنيفة - اما عندنا
 فالشرطان صحيحان وهو قول محمد وابى يوسف وعليه الفتوى بخلاف ما
 اذا تزوجها على الف ان كانت قبيحة وعلى الفيين ان كانت جسيمة
 فانه يصح الشرطان اتفاقا وكذا لو قال تزوجتها على الف ان كانت
 شيبة وعلى الفيين ان كانت باكرا ولو شرط البكارة فوجدها
 شيبا فله الخيار ان يقسم النكاح كما مر فان دخل بها الزمه الكل
 وهو غرم على وليها ان كان غرلا وان كانت هي الغارة سقط مهر
 او رجع عليها به ان كانت قبضته ولو تزوجها على هذا العبد
 او هذا الالف او الفيين او على هذا العبد او هذا العبد
 او على احد هذين واحدهما او كس حكم القاضى بمهر المثل
 فان مثل الارفع او فوقه فلها الارفع او مثل الالف او كس او دونه
 فلها الالف او كس والا فمهر المثل وفي الطلاق قبل الدخول تحكمت في
 المثل لا ينفك الاصل حتى لو كان نصف الالف او كس اقل من المتعة
 وجبت المتعة وكل ما لم يخرج السلف فيه فالخيار للزوج والا فللمرأة
 وان لم يعين النوع في المهر وذكر الجنس فقط كثوب ودابة فلا يلزم

الوسط لانه لا وسط له ويلزم مخرج المشل ووسط العبيد في زماننا الحبش
وان امهرها العبدين واحدهما حر فمهرها العبد وقيمة الحر لو كان عبدا
وصح ضمان الولي مهرها ولو المرأة صغيرة ولو عاقدا وتطالب ايا شاءت
فان ادى رجع على الزوج ان امر ولا يطالب الاب بمهر ابنه الصغير
الفقير اما الغني فيطالب ابواه بالدفع من مال ابنه لا من مال نفسه
اذا تزوج به امرأة الا اذا ضمنه كافي النفقة ولو نبت الى
امرأته شيئا ولعريذ كمرجعة عند الدفع غير جهة المهر كقوله
لشمع اوصياء ثم قال انه من المهر الخليل قوله ولو قالت في غير المهر
للاكل والشرب ان السبعوث هدية وقال هو من المهر ومن الكسوة
او عارية فالقول له بيمينته والبينة لها فان حلفت والسبعوث
قاسم فلها ان تردده وترجع بباقي المهر ولو عوضته ثم ادعاه
عارية فلها ان تسترد منه ما عوضته اما في المهر لالاكل
والشرب فالقول لها بيمينتها ولو ادعت ان السبعوث مهر
وقال هو ودعية فان كان من جنس المهر فالقول لها وان كان
من خلافه فالقول له ولو انفق رجل على معتدة الغير بشرط ان يتردد
بعد عدتها ان تزوجه لا رجوع وان ابت فله الرجوع ان كان
دفع لها لان اكلت معه ولو جهن ابنته بجهنار وسلمها ذلك
فليس له الاسترداد منها ولا لورثته بعد ذلك ان سلمها ذلك في
صحتها بل يخص به وكذا الواشتران لها في صغرهما وذكر الاحناف

حيلة للإستعداد ان يشهد عند التسليم اليها انه انما سلمه عارية
 والاحوط ان يشترطه منها شئ تبرئه ولو اخذ اهل المرأة شئاً
 عند التسليم كما هو المرسوم بين جهلاء الهند حيث اذا بلغ العرس
 باب العروس فلا يفتح اخوان العروس الباب حتى ياخذوا من الزوج
 شيئاً ويسموناه دهنكانه فللزوجه ان يسترده لانه رشوة و
 اكل مال الغير بالباطل ولو جهز ابنته شراً ادعى ان ما دفعه اليها
 عارية وقالت هو تمليك او قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه
 وقال الاب او ورثته بعد عارية فالعتمد ان القول للزوج
 ولها اذا كان العرف مستمراً ان الاب يدفع مثله جازاً ^{للعارة}
 واما ان كان مختلفاً فالقول للاب كما لو كان اكثر مما يجهز به لها
 وكلام كلاب في تجهيزها ذلك اولى الصغيرة وقيل ان الاب ان كان من
 الاشراف لم يقبل قوله انه عارية ولو دفت كلام في تجهيزها لابنتها الشياء
 من امتعة الاب بحضرته وعلمه وبقي ساكتاً دفت الى الزوج فليس للزوج
 ان يسترد ذلك من ابنته بحريان العرف به وكذا لو انفقت الام في جهازها
 ما هو مستاد والاب ساكت لا تضمن الام ولو اخذت المرأة ما من الزوج
 لا عداد الجهاد شئز فيها اليه بلا جهاز يليق به فله ان يطالب الولى بما هو العرف
 اما اذا سكت طويلاً فيسقط حقه وقيل ليس له المطالبة لان المال في النكاح غير مقصود ولو نكح
 ذمى او مستام من ذمية او حرى حرية شربمية او بلاء مهربان سكتا
 عنه او نفيا وال الحال ان اذا جازعدهم فوطئت او طلق قيسله

او مات عنها فلا مهر لها ولو اسلم او ترافعا اليه ثبتت بقية احكام
 النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح ودفع الطلاق
 ونحوهما كعدة ونسب وخيار بلوغ وتوارث بنكاح صحيح وحرمة
 مطلقة ثلاثا ونكاح المحارم وان نكحها بخمر او خنزير عين ثم اسلم
 اذا اسلموا احدهما قبل القبض فلها ذلك فتحلل الحرة وتسبب الخنزير وان طلقها قبل
 الدخول فلها نصفه ولها في غير عين قيمة الحرة ومهر المثل في الخنزير ولو لم يصبر
 بلاذن وليه وطاوعته او على بايع الامة امته قبل التسليم فلا حد ولا مهر و
 يسقط من الثمن في الاخير ما قابل البكارة والا فلا ولو قد افعت جارية مع
 اخرى فاذا الت بكارتها فعليه ارش الجناية وقال الاحناف
 لمزها مهر المثل ولا تب الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة
 بتسليمها ان تحملت الرجل والصحيح انه ليس للزوج المطالبة
 بالتسليم حتى تحيض ولو اختلفا في تحملها فيسأل القاضي عن النساء
 ويحكم برأيهن فلو سلمها الولي فصرحت لم يلزمه طلبها ولو ختم
 امرأة واخذها حبس الى ان ياتي بها او يعلم موتها والمهر المرجل
 يتجمل بالرجوع ولا يتاجل بمراجعتها ولو ذهبت المطلقة المهر
 على ان يتزوجها فابي فالمهر باق لنكحها اذ لا ولو ذهبت لاحد
 ودكلته لقبضه صح ولو احوالت به انسانا وقبله الزوج ثم ذهبت
 للزوج لم يصح وهذه حيلة من يريد ان يهرب لا تصم الهبة كذا قال الاحناف
فصل نكاح الفضولي جائز عندنا ويتوقف على اجازة من هو

فضولي من جانبه ورجحه شيخنا ابن القيم وقال بعض أصحابنا
 انه باطل فلا بد من تجديد العقد من الجانبين عندهم
 وعندنا يكفي قبول واحدة من هو فضولي من جانبه
فصل
 في القسم بين الزوجات وما ورد في المعاشرة اذ تزوج الرجل البكر
 على الثيب اقام عندها سبعا ثم قسم واذا تزوج الثيب اقام
 عندها ثلاثا ثم قسم واذا اراد سفر او تم بين نسائه فابتعن خرج
 سهمها خرج بها معه ويجوز للمرأة ان تهيب نوبتها لغيرها
 كما وهبت سودة يومها للعائشة وان تزوج الحرة على الامانة
 قسم للامانة ليلة وللحرة ليلتين واذا تزوج بكر على ثيب فيقيم عندها
 سبعا ثم يسوي بينهما وان كان ثيبا فيجوز له ان يخيرها بين ان
 يقيم عندها سبعا ثم يقضيها للبواقي وبين ان يقيم عندها
 ثلاثا ولا يحاسبها ولا يجب التسوية بين النساء في المحبة والجماع
 ودواعيه ولكن يجب العدل في القسمة وما تدع الحاجة
 اليه ويجوز للرجل ان يدخل على نسائه كلهن في يوم احد لهن
 ولكن لا يطأها في غير يومها ويجوز لنسائه كلهن ان يجتمعن في بيت
 صاحبة النوبة ويحدثن الى ان يحجى وقت النوم فتأوب كلواحدة
 الى منزلها واذا قضى رجل وطرا من امرأته وكرهتها لنفسه
 وعجز عن حقوقها فله ان يطلقها وله ان يخيرها ان شاءت
 اقامت عنده ولا حق لها في القسم والوطى والنفقة او في بعض ذلك

عن كوكب الصلوة والصوم
والصيام والسنن والاعمال
المطروحة للرجال ونحوها

بحسب ما يصطليح عليه فإذا رضيت بذلك لزم وليس لها
المطالبة به بعد الرضا فلا يبقى لها حق الرجوع ولا يحل للعبد من النساء
الاثنتين ويطلق ثنتين ولقد أمر الله حاضيتين ويلزم على الزوج
حسن المعاشرة مع الزوجة فيجادع من محقرات الأمور ويكظم العيظ
مما يجده خلاف هوله ألا ما يكون من باب الغيرة المحمودة أو التذلل
لزوجها ونحو هذا حسن المعاشرة عبارة عن المعاشرة بالمعروف من الصحة
الجيدة وكف الأذى وإن لم يطلها يحقرها وبينها النبي صلى الله عليه وسلم
بالرزق والكسوة والسكنى وحسن المعاملة فإن ارتكبت أمراً مكروهاً
فيعتها بالرفق والملازمة فإن أصرت فله نزعها بالكلام الحسن و
هجرها في المصحح ما شاء وهجرها في الكلام ثلثة أيام فقط فإن أصرت
ضربها ضرباً يغير مبرح قالوا يضربها بالسواك أو المرحضة أو بشوبه
وقيل ضربها ضرباً يغير شديد بعشرة أسواطاً فوقها ويسم الزوج من ذلك
إن كان مانعاً لحقها ويلزم المرأة طاعة الزوج إذا دعاها إلى فراشه للجماع
ولا يجوز لمن أن يوطن فراشه الزوج من غير هذه ولا ياذن في يوتن له
ولا يجب عليها طبخ الطعام وغسل الثياب ومباشرة أعمال البيت والمخدة
ألا أنه لو فعلت هذه الأمور برضاها فذلك أمر آخر وقال بعض أصحابنا
تجب عليها الخدمة في مصالح البيت كالعين والطبخ وكس البيت
واستقاء الماء وسائر أعمال البيت وقيل الأولى لها فعل ما جرت به العادة
وإذا غسر الزوج بنفقة أمر أنه فيثبت لها حق الخروج من النكاح

وكذلك اذا اعسر بالصدقات غير انه يلزم ان يكون الحر ورج بقضاء
القاضي او الحاكم او عالم من علماء الدين ولا يجوز اتيان المرأة في دبرها
الا رواية عن ابن عمر تدل على جوازها وهو قول للشافعي ولا يجوز الغر
عن الحرمة الا باذنها ويجوز عن الامامة بلا اذنها وقال ابن حزم
من اصحابنا لا يجوز بحال وقيل بكراهة وهو الراجح وان كانت زوجته
اممة ايحى باذن سيدها ولو لم يبع بغير اذنه ويجوز وطئ المربعة الا انه
يكبره اذا انقضى اللى الاضرار بالولد والا لا اذا انقضت المرأة من
كثرة الجماع لم تحزن الزيادة على قدر طاقتها والراى فيه للطبيب الحاذق
يسال القاضى اذا شكت المرأة ولو كان الزوج خصيا او عينا او مجبوبا او
مریضا او صميا او صبيبا لم يسقط عنه القسم وكذا لا فرق بين مريضة
وصحيحة وحائض وذات نفاس ومجنونة لا تخاف ورتقاء وقرنا وفتقاء
وصغيرة يمكن وطئها ومحرمة ومظاهرة ومولى منها ومقابلان وكذا
مطلقة رجعية ان قصد رجعتها والا لا ولو اقام عند واحدة شهر
في غير سفر شو خاصته الاخرى في ذلك يوم بالقيام عندها
الى شهر وقال الاحناف يوم بالعدل بينهما في المستقبل وهدر ما
وان اشويه وان عاد الى الجور بعد نهي القاضي عزير بما يراه الامام
وقيل عزير بغير حبس والمسئلة والكتابية سواء ولو وهبت نوتها
لضرتها المينة فيجوز للزوج جعله لغيرها وقيل لا والاولى ان يقيم
عند كل واحدة منهما يوما وليلة وتلزمه التسوية في الليل

حتى لو جاء للزوجة بعد الغروب وللثانية بعد العشاء فقد
 تركت التمس ولا يجامعها في غير نوبتها وكذا لا يدخلها بالليل
 الا لعيادة نهارا لو اشتد مرضها ولا يحرك عند هان يونسها
 فلا بأس ان يقيم عندها حتى تشفى او تموت ولو مرض الزوج فلا بأس
 ان يمرض في بيت واحدة منهما ان رضيت الاخرى وقيل دعا
 في بيته كلا في نوبتها ويجب على الزوج التسوية بين زوجاته في البيت
 ويكون ليلة وليلة ولا يجوز للزوج ان يقيم عند كل واحدة
 يومين وليتقما او ثلاثة ايام وليا لهما او اسبوعا فصاعدا
 الا ان يرضين ولا يقيم عند احد لهما اكثر الا باذن الاخرى
 والراى في البداءة الى الزوج ويكره الزيادة على الاسبوع او على امد
 الا يلاء ولو كان عمله ليلا كالحارس فهو يقسم نهارا وحقه عليها ان
 تطيعه في كل امر مباح يامرها به كالا في معصية الله سبحانه ويجوز
 للزوج ان يضربها ضربا غير مبرح على ترك الزينة والصلوة والطهارة
 والغسل ولو كان ابوها اخرج امرضا وليس عنده من يقوم عليه
 ويعتنى به فلها ان تتقدم اباه ولو منعه الزوج سواء كان ابوها مومنا
 او كافرا وله منعها من الغزل والكتابة ومن اكل ما يتاذى من ريجه
 كالصلب التي والثوم والتراب وشرب الدخان ومن الحناء والنقش
 ان تاذى من ريجه لا من تحصيل علم الدين وتلاوة القرآن وقراءة
 الحديث ودرسه وتدريسه وكذلك يكره للرجل ان يجامع امرأته

ما اى ان اذن من سفر لا يجزى

محضرة العتي أو الصبي العاقل أو حضرة لا ضررنا أو اعتبارا أو امتنه وإن يجامعها
 عرياناً أو عريانة إلا إذا لم ينتشر ذكره بغير القربى فلا بأس به في مكان خالٍ
 وحق الزوج عليها اعظم من حقها عليه ويُسَنُّ لكل واحد منهما
 تخمين الخلق لصاحبه والرفق به واحتمال إذا قال ابن الجوزي
 معاشرته المرأة بالتلطف مع إقامة هيبة لئلا تسقط حرمة
 عندها وليكن الزوج غيوراً من غير إفراط ولا تفريط بالشرف من أجله
 وإذا تم العقد وجب على المرأة أن تسلم نفسها البيت وزوجها إذا طلبها
 وهي حرة يكن الاستمتاع بها كينت تسع في بلادنا أما في البلاد الباردة
 فبنت اثنتي عشرة سنة فما زاد باختلاف الأهوية والفصول إن
 لم تشترط دارها كالأهواز إذا شترطت دارها أو بلدها لو يكن للزوج
 طلبها إلى بيته أو بلدته ولا يجب عليها التسليم إن طلبها وهي محرومة
 أو صريضة أو صغيرة أو حائض ولو قال لا أطا وللزوج أن يستمتع بزوجه^{جته}
 في كل وقت على أي صفة كانت إذا كان الدخول في القبل ولو من
 جهة عجزه ما لم يضرها أو يشغلها عن الفرائض وله الاستمتاع ولو
 كانت على التور أو على ظهر قتب ولا يجوز لها أن تطوع بصلوة أو صوم
 وهو حاضر إلا بإذنه ولا تاذن لأحد غير محارمها في دخول بيته إلا بإذنه
 وله الاستمتاع ببيته حال الاستبراء به لأن فيه أصانة حق المرأة
 وهو مكره كراهة تحريم عندنا ولا يكره الجماع في يوم من الأيام ولا في ليلة
 من الليالي وكذا السفر والحجامة والغزل والصناعات والتجارات كلها

حيث لا تؤدى الى اخراج فرض من وقتة وله السفر بلا اذنها ويجزم
 عليه اتيانها في الحيض فان غسل عزدان علم تخريمه وان تطاوعا
 عليه او اكرها ونفى عنه فلم يثبت فرق بينهما كما يفرق بين الرجل
 الفاجر ومن يفجر به وقالت الحنابلة في الدبر مثله وعندنا لا يكون
 حكم الوطى في الدبر حكم الوطى في الحيض لان حرمة الاخيرة قطعية بخلاف
 حرمة الاول فاليها طنية لمكان الاختلاف فيه كما مر ويكره ان يباشر
 امرأته بحضرة الناس او يقبلها لانه دناءة ووقاحة ويكره له زوجته
 او سر بيته بحيث يراه غير طفل لا يقبل او بحيث يسم حسرها ولو رضيا
 ان كان مستوري العورة والا حرم معرويتهم ولا يكره الكلام حالة الجماع
 وقال الحنابلة يكره الكثر الكلام فيه ويكره الكلام حالة قضاء الحاجة
 بالاتفاق ويكره الحديث بما يجري بينهما ولو ضربها وليس ان
 يلاعبها قبل الجماع لتعرض شهواتها فتال لذة الجماع مثل ما
 يناله وليس ان يغطي رأسه عند الجماع وان لا يستقبل القبلة
 ويقول عند الوطى بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان
 ما رزقنا واذا انزل يقول اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقنا نصيبا
 ويستحب ان يتخذ المرأة خرة تناولها للزوج بعد فراغه من الجماع
 ليتمسك بها ولا يكره ان يمسح ذكره بالخرقة التي تمسح بها فرجها
 وقيل يحسره وقال ابن القطان لا يكره ان يخرها للجماع وحال الجماع
 ولا يخره وقال مالك لا بأس بالخرق عند الجماع وله ان يلزمها بفلس خبا^{سية}

عليها لا عليه وبالفعل من الحيض والنفس والجناية واجتناب المحرمات
فله اجبارها على ذلك اذا كانت مسلمة لا اذا كانت كتابية او مجوسية
وله الزامها ايضا باخذ ما يعاف من شعر وظفر وقالت الحنابلة
يحرم على الزوجة الخروج بلا اذنه ولو لموت ايها فان مرض بعض
محارمها او مات احد من اقاربها استحباب له ان ياذن لها
في الخروج الى امر يصنع اديعاده او شهود جنازته وتقرية ورثته وكذلك
لمر اسم الفرح من زواجه وختان في محارمها واقاربها لما في ذلك
من صلة الرحم وفي منعيها من ذلك طبيعة رحوه وبما حملها عدم اذ
على مخالفته ولا يجب عليه ان ياذن لها في الخروج لزيارته ابوكا
مع عدم المرض وقال الاحناف يجب عليه ان ياذن لها في الخروج
لزيارته ابويه في كل جمعة مرة وللسائر المحارم وغيرهما في كل سنة
مرة كما مر لكن يجوز لها بالاتفاق ان تخرج لقضاء حوائجها التي لا بد لها
منها حيث لا يفهم بها وكذلك الخروج لصلوة العيد اما الخروج لباقي
الصلوات وسماع الوعظ ونحوه فلا يجوز الا ان ياذن لها زوجها
وصلواتها في بيتها افضل من صلواتها في مسجد محلتها او في مسجد الجامع
وغيره ولا يملك الزوج منعها من كلام ابويها ولا منعها من زيارته
ما لم يخف من ربح الضرر او المعصية ولا يلزمها طاعة ابويها في
فراقه ولا في زيارته ونحوه ابل طاعة زوجها حق ويلزم على الزوج
ان يبيت عند الحرة بطلها ليلة من كل ربيع من الليالي عند الامانة

ليلة من سبع ويلزمه ان يطأها في كل ثلث سنة مرة
 ان قدر ولا عذر فان ابى بلا عذر وعجز فرق الحاكم بينهما
 ان طلبت ولو قبل الدخول قال في الاختراع رجل تزوج امرأة وله ولد
 بها يقول غذا دخل بها غذا ادخل بها الى شهر هل يجب بر على الدخول
 قال ان دخل بها الى اربعة اشهر فبرأ والا فرق بينهما وان
 سافر فوق نصف سنة في غير امر واجب كحج او غزو او حبس
 او في غير طلب بر زق يحتاج اليه وطلبت زوجته قدومه
 لزمه القدوم فان ابى بلا عذر فرق بينهما بطلب بر اعماد القسم
 الليل وقيل من بعد العصر الى طلوع الفجر ويخرج في نهاره للمواشر
 وقضاء حقوق الناس وما جرت العادة به واصلوة الفشاء والفجر ولو
 قبل طلوعه كصلوة النهار لكن لا يعتاد الخروج قبل الاوقات اذا كان
 عند واحدة دون الاخرى كما انه غير عدل منه اما الواقع ذلك
 بعض الاحيان او لعارض فلا بأس ويحرم دخوله في نوبة واحدة
 من سنائه الى غيرها الا لضرورة مثل ان تكون منزلها
 فيريد ان يحضرها او توصى اليه او نحو ذلك ويحرم ان يدخل اليها
 في نهارها اي نهار ليلة غيرها الا للحاجة او سوال عن امر يحتاج
 الى معرفته فان لم يلبث لم يقض وان لبث او جامع لزمه القضاء
 اي قضاء لبث وجماع لا قضاء قبلة ونحوها وان طلق واحدة من
 معه اكثر وقت نوبتها مثل ان تكون هي الثانية في القسم فطلعتها

في اخر نوبة الا ولى فقد اثم لانه تسبب بالطلاق الى ابطال حقهما
 من القسم وبقضيها لها من نكحها وجوبا كالعسر اذا ايسر لمنه قضاء
 الدين ولا يجب عليه التوبة بينهن في النفقة والكسوة والسكنى
 حيث قام بالواجب عليه من نفقة وكسوة وسكنى وان امانته
 ذلك كان احسن واو لى لانه ابلغ في العدل بينهن راوى ان النبي صلى
 كان يسوى بين بنى وجاته في القبلة ويقول اللهم هذا قسمي
 فيما املك فلا تلمني فيما لا املك وينبغي للمرأة ان لا تغضب زوجها
 وان غضب فتصبر وتستكت ولا تبحث معه ولا تناظره ولا تجادل
 فان ذلك احسن واجمل لها ويدل على صلاحها وكمال عفلها وقد قال
 النبي صلى لو امرت احد ان يسجد لا احد لا صرت المرأة ان تسجد لزوجها
فصل في الوليمة - الوليمة اجتماع لطعام عرس خاصة وحداق
 لطعام عند حدان صبي وغدايرة واغدا اسر لطعام وختان وغرسه
 وغرس لطعام ولادة وكيفية لدعوة بناء ونقبة لغدا ومغائب
 وعقيقة لذبح مولود ومادبة اسم لكل دعوة بسبب او غيره ويدخل
 فيه الطعام المردف بين اهل الهند حيث يطعم اهل العرس
 المرس واقاربهم واجبا به او يرسلون عندهم الطعام وخيمة اسد
 لطعام ماتم وهو العز او يرسلونه الى اهل الميت وتحفة لطعام قادم
 وشذحية لطعام املاك على زوجة ومشو اخر لطعام
 مأكول في خيمة القاري او عند ختم تاليف وتصنيف لكل هذه الدعوات

مباحة لا تسره ولا تسحب والاحابة اليها مستحبة (ومن زعم
 من اصحابنا ان اطعام غير الوليمة في الزواج ونحوه بدعة ممنوعة فقد
 اخطأ) الاولوية العرس فاليها سنة مؤكدة وقيل واجبة ولو بسبالة
 فلا تنقص عن شاة والاولى الزيادة ويجوز على تمر واقطر ومن
 وطعام غير اللحم وان نكح اكثر من واحدة في عقد او عقود اجزأت
 وليمة واحدة اذا نواها عن الكل والاحابة اليها في اليوم
 الاول اي اول مرة واجبة ان كان لا عذر له فان كان
 المدعوم يضاً او مريضاً او مشغولاً بحفظ مال او كان في شدة
 حر او برد او مطر يبل الثياب او دخل او كان اجيراً خاصاً
 ولم ياذن له المستاجر او نحوه لم تجب الاحابة وكذلك ان كان
 هناك منكر فان علم ان في الدعوة منكر اكرتص الفواحش
 وغناء النساء الاجنبيات او الامار دحسان الوجوه او الخمر وامكنه
 الا نكار حضر وانكره الا لم يحضر ولو حضر فشاهد انزاله وجلس
 فان لم يقدر الصرف وان علم به ولم يره ولم يسمع به ايح المحلوس
 اما ان كان هناك غناء صرف او مع المزمار من غير الفواحش
 والنساء الاجنبيات والامار دحسان الوجوه فيحضر للاختلاف
 في اباحته وكراهته وحرمة ولاحابة اليها في اليوم الثاني
 اي المرة الثانية سنة وفي الثالثة مكرهة لا يها سمعة
 ومن سمع سمع الله به وانما تجب الاحابة اذا كان الداعي مسلماً

يحرم هجره ومنع ابن الجوزي من اصحابنا من اجابة ظالم فاسق
 ومبتدع ومفاخر بها او فيها مبتدع يتكلم ببدعته الا لمراد عليه
 ويشترط ان يكون كسبه طيبا فان كان في ماله حرام كرهت اجابته
 ومعاملته وقبول هديته وصداقته وهبته وتقوى الكراهة
 وتضعف بحسب كثرة الحرام وقلته فان كان الحرام غالباً في ما
 فلا تجوز اجابة دعوته وان كان الحلال غالباً او متساوياً تجوز مع
 الكراهة الضعيفة في الاول والقوية في الثاني وان دعاة اثنان
 فالكثرو وجب عليه اجابة الكل ان امكنه الجمع والا اجاب الاقرب
 بابا ثم الاسبق فالدين فالاقرب رجماً ثم يقرع فان كان صائماً
 يحضر ويدعو لصاحب الوليمة والا ياكل وقيل ان كان صائماً امتطو
 وعلم ان ترك اكله يكسر قلب الداعي يفطر وياكل لا ان كان صائماً
 صوماً واجباً **فصل** في مسائل متفرقة واذا قدم من سفر
 فالاولى له ان لا يدخل على اهله ليلا بل يسبت في محل اخر ثم
 يدخل على اهله بفار او خير النساء احناً لا على ولد في صغره وارعا
 حتى يروح في ذات يده وان كان الشوم في شيء فيكون في المرأة
 والدار والفرس ويستحب التزوج بالبكر لکی تلاعب الزوج ويلاعبها
 وكذلك بالودود والودود ويكره ان تباشر المرأة المرأة فتنتعها الزوجها
 كأنه ينظر اليها ولا يفيض الرجل الرجل ولا المرأة الى المرأة في ثوب لحد
 ولا ينيبتن رجل عند امرأة شيب الا ان يكون ناكحاً او ذا محرم

وختم الخلقة بالاجنية الا ان تكون عجزاة شهواء لا يرغب فيها
 ولا جناح في النظرة الاولى اذا وقعت على ما يلزم سترة من الاجنية
 وليس له النظرة الثانية ويكره الدخول على المغيبات فان الشيطان
 يجري من الانسان مجرى الدم ولا يدخل الخنثى على النساء
 وقال النبي صلعم اهلوا هذا النكاح واحبلوه في المساجد واضربوا
 عليه بالدفوف ولا لباس بالقضاء والمزامير في زواج اوختان
 او نحوهما من مراسع الفرح بشرط ان لا يكون المعنى امرأة اجنبية
 مشترهة او امرء صبيح الوجه اما لو غنت جارية من الجوارى
 او غنى رجل شاب او شيخ فلا لباس به وقد سمع النبي صلعم غناء
 الجوارى في زواج الربيع بنت معوذ بن عفراء ومن اصحابنا من
 منع عنه والذى ليشد فيه هو مخبط او ضال ولا يجلد امرأته
 جلد العبد فلعله يضاجعها في آخر يومه وليس منا من خب
 امرأة على زوجها او عبد اعلى سيدة ويستحب ان يجتنب
 خضر الدمن قالوا يا رسول الله وما خضر الدمن قال المرأة المحساء
 في المنبت السوء واستحسن العلماء ان لا ينكح في القرابة القريبة
 وهو ممنوع عند الاطباء ايضا فان الولد يخلق ضاويا وليس له
 اصل في الحديث انما وقع في غريب الحديث لا من قتيبة اخبروا
 ولا تضره وقال الشافعي ايضا اهل بيت لم يخرج نساء هم الى
 رجال غيرهم كان في اولادهم حق وقال عمر النخعي في النواجيع

تزوجوا الغرائب ويجوز للمرأة النظر الى الرجال الاجانب وحديث
 انعميا وان انتماء محمول على انه خاص بانزاج النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك
 يجوز للرجل النظر الى فرج امرأته وحديث يورث الطمس او
 الفشاء ضعيف ويكره النكاح باليد اي الاستمناء بالكف وقيل
 جائز وحديث من نكح يده فهو ملعون ضعيف اما نثر التمر والحلاوة
 ونحوهما بعد العقد فلهو يرد لجزالة حديث صحيح وقد صح النهي
 عن النهي والاولى التفسير لا النثر والنهب والاختصاص حرام
 وسوءاء ويؤذي من حساء لا تلد واذا اتى احد اهله فحاراد
 ان يعود فيستحب له ان يتوضأ او يغسل فرجه ولعن الله الرجل
 من النساء والقاسرة والمقشورة والمستوفة والمفسلة والواشمة
 والمستوشمة والمتعصية والمتفلجة والواصلة والمستوصلة وزدارة
 القبر يتحلى المرأة ان تعيد اظفارها بالخاء ويكره ان تلبس ثوباً رقيقاً يرى منها
 حسنها ويكره للرجل ان يصرب وجهها او يقبها وكذلك يكره للمرأة
 ان تصنع ثيابها في غير بيت زوجها وتخرج مستعطرة تقفح منها
 ايم طيب او تسأل زوجها الطلاق من غير باس او تلقى على راسها
 مثل اسفطة البعير ولا باس ان تجعل القرط في اذنها ما في الانف
 من بقاء وان كان من سوما في الهند والحق جواز لا لعدم النهي
 وذا استاذنت المرأة الى المسجد فلا يجوز للزوج ان يمنعها من تغطيتها
 ولا من خروجها في النهار ولا في الليل وكذلك يجوز للنساء الخروج

عنه اي غير ما لا ينافي
 للمنطقة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 تزوجوا الودود والودود في
 ملكا وتبلغ الامم يوم القيامة
 صراطك اذا راها لزوجك
 ثلث ارجاس

لوحاجهم ان لو يكن خوف فتنة والحجاب المرسوم في الهند اى الحبس
 الدائم في البيوت ليس بحجاب شرعى وقد قال الله تعالى لا نواج
 النبي صلعم وبناته قل لا نواجك وبناتك يد بين عيلهن من
 حجابيهن ذلك ادق ان يعرفن فلا يؤذين وقال النبي صلعم
 ان الله اذن لكن ان تخرجن لى اجتنك وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 كما تمنعوا ماء الله مساحد الله ولا باس لوعلمها الكتابة او علمتها اقل
 تمنع عنها وعن الجالس في الغرف والولد للفرش وللواهر الحجر
 ولا عبرة لشبهه بغير صاحبه واذا اشتركت ثلاثة في وطى امة
 في طهر ملكها كل واحد منهم فيه فجاءت بولد وادعوه جميعا
 فيفرع بينهم ومن استحقه بالقرعة فعليه للآخرين ثلث الدية
فصل في البدعات المروجة في الزواج منها الباس العروس
 والمهرس ثيابا بصفر السيمونه ما يحجها ثمار سال الحناء مع الحلاوات
 والفواكه على ظهور الجبال ادى الجرات واواني الخزف مع ازهار
 الفواكه على ظهور السيمونه اراش وساجن تغار سال الحناء مع النبات
 من العروس الى المهرس مع الزخارف والزجاج الزينة السيمونه
 مهندى ثمر كوب المهرس مع اصحابه واحبابه بعد نصف الليل
 وخروجهم مع الزينة والتفاخر مع انواع الملاعب النارية والالعب
 واللهو السيمونه بات وشب كشت ثمر عود المهرس بالمهرس مع انواع
 الزينة والتفاخر والملاعب والسرير الى بيته بطل ورياء الناس

عن استدلال شخص
 عن الغزالي الذي يروي عن
 كراهة الهبات بقوله تعالى
 العزالي الذي يروي عن
 ديارهم بطل ورياء
 الناس ولهذا استدلال
 لطيف ١٢ منه

يسمونه بانزگشت و رخصت وهذه ونحوها من مراسم المشركين
 ولا شد في كراهتها لانهم قطع النظر عن التشبه فيها اسراف
 واصناعة للاموال من غير طائل اما استعمال الصفر في العرس والمعرس
 والقاء الورد والمرياحين والقاء وشاحها على الاعناق والرؤس فمما
 لم يامر به الشارع ولا نهى عنه فيبقى مباحا ان لم يقصد التشبه
 لان الطيب كان محبوبا عند النبي صلى الله عليه واله وسلم وادى عبد
 الحق واحرى لا يستعمل الطيب والتزين من العرس والمعرس ^{اعلى} والدله

كتاب الرضاع

هو شرعاً مص لبن او شربه ونحوه تاب من حمل من ثدي امرأته في
 وقت مخصوص اى حولين من يوم الولادة ويكره استرضاع الفاجرة
 والكافرة والذمية والمشركة والحمقاء وسيئة الخلق والحبداء
 والبرصاء واذا ارضعت المرأة ولو مكرهة طفلاً ذكر اكلان او انثى او
 خنثى بلبن حمل لاحق بالواطى صار ذلك الطفل ولدها اي ولد المر
^{ضعة} وولد صاحب اللبن وصار اولاده وان سفلوا اولاد ولد هما وصار
 اولاد كل منهما من الاخر او من غيره كما لو تزوجت بغيره فتاب لها
 لبن من حمل من تزوجت او تزوج بامرأة غيرهما فتاب لها لبن من حمل
 منه فارضعتاه اطفالا او انت باولاد فان الذكر منهن يصيرن
 اخوة والبنات اخواته وقس على ذلك ويصير ابائهما اجداده وجن^ة

واخوتهما واخواتهما اعمامه وعماته واخواله وخالاته ولا تنتشر حرمة
 بالرضاع الى من بدرجة مرتفع ادفعه من اخ واخت وابو
 ام وعم وعمه وخال وخالة من نسب فحل مرضعة لابى مرتضع
 واخيه من نسب وتحل ام المرتضع لابى مرتضع واخيه من نسب
 وتحل ام المرتضع واخته من نسب لابيه واخيه من رضاع كما
 يحل لأخيه من ابية اخت اخيه من امه وتحرى الرضاع
 في النكاح وثبوت الحرمة كالنسب والحرمة بالرضاع شرطان
 الأول ان يرتفع اقل من اقل خمس رضعات فصاعداً والثاني
 ان يكون في العامين فلو ارتفع اقل من خمس رضعات في عامين
 او ارتفع بعد هما بلحظة لا تثبت الحرمة وكذلك لو ارتفع اقل
 من خمس رضعات في عامين ثم ارتفع بقية الخمس بعد العامين
 بلحظة لا تثبت الحرمة ويجوز ان رضاع الكبير ولو كان ذا الحمية
 لتجوز النظر خلاف الجمهور ومن امتص الثدي ثم قطعه ولو قهراً
 او لتنفس او لحلة له عن المص او لا منتقل عن ثدى الى ثدى آخر
 ثم امتص ثانياً فرضعته ثانية والسوط في الالف بان يدخل حلقه
 والجور من قارورة او غيرها واكل ما جبن او خلط بالداء وصفاته
 باقية كالرضاع في الحرمة لا الصب في العين او الاحتقان او
 الايصال الى الجوف لا يغذى به كالذكر والمثانة والمجلى وان وصل
 اللبن الى فيه ثم القاه لم تنتشر الحرمة وان شل في الرضاع

او عدد الرضعات بنى على اليقين غير ان ترك الشبهات او
 وان شهدت بالرضاعة مرضعة فقط ثبت التحريم بشهادتها
 وكلاهما على المأشور له ولا على الشاهدة ومن حرمت عليه
 بنت امرأته كامدة وحدها واخوته وكذا من حرمت عليه بنت امرأته
 بالمصاهرة مثل ربيبته التي دخل بامرأها اذا وضعت طفلة محرما
 عليه ابد الا انها تصير بنتها ومن حرمت عليه بنت رجل كابيه
 وحده واخيه وابنه اذا وضعت زوجته او امته بلبنه طفلة
 خمس رضعات حرمتا عليه ابد الا انها صارت ابنة من حرم
 ابنته عليه وينسخ فيهما النكاح ان كانت المرضعة زوجة صغيرة
 اقل من عامين وارتفعت خمس رضعات فحرمان عليه ان
 دخل باكره او اللبن منه والاحواز تزوج الصغيرة ثانيا ولا مهم للكبرة ان
 لم توطأ المحرم الفارقة منها وللصغيرة نصفه لعدم الدخول ورجع الزوج
 في الكبرة ان تقدمت الفساد والا لا وكذلك اعلى الموجد ان اوجبر
 لبن الكبرة في في الصغيرة خمس مرات وله قال الزوج لزوجه
 هي ابنتي من الرضاع وهي في سن لا يحتمل كونها ابنته لم تحرم لانه
 اقرا امر فاسد لتيقن كذبه وان احتمل صدقه فلما قال هي اختي
 من الرضاعة ولو ادعا بعد ذلك خطأ لم يقبل منه ما يدعيه
 من ذلك وان اوجر لبن امرأة مخلوط بلبن شاة او بقرة فالحكم
 للغالب وان استويا ثبت الحرمة ايضا وكذا ان خلط بلبن امرأة اخرى

ولو خلط بطعام فلا تثبت الحرمة وان حساه حسوا لان اسم الرضاع
 لا يقع عليه وقيل ان كان الطعام رقيقا وحساه حسوا كالهريس خمس
 مرات تثبت به الحرمة وهو الظاهر والرضع يجوز ان تكون الوالدة
 او الظئر المسترضعة فان تيسرت الظئر للزوج فلا تجبر الوالدة
 على الا رضاع وان لم تيسر او لم يقدر الوالد على استيجارها
 تعينت الوالدة وليس لها الا النفقة والكسوة بالمعروف مما كان
 بسبب الزوجية مادامت زوجة او معتقة وان ارضعت الظئر
 فلها اجرها ولو ارضعت الطفل والطفلة في مدة الرضاع لبن سائة
 او بقرة لا تثبت به الحرمة بينهما واخطأ من نسب التحريم
 بذلك الى امامنا المجتهد المطلق محمد بن اسمعيل البخاري فان
 شأنه اجل من ان يقول بمثل هذا وان اجمعت المرأة انها اخت الزوج
 من الرضاعة لا يقبل قولها من غير بينة ولا يبطل النكاح الا اذا
 شهدت امرأة به بخلاف ما لو اقر الزوج فيبطل النكاح بمجرد اقراره
 وعليه المهر كله ان وطبها والا فالمتعة واختلفوا في لبن الحنثي المشكل
 ولبن الرجل لا يثبت الحرمة اتفاقا ولو طلق ذات لبن فاعتدت
 وقرز وجبت باخر فحملت وارضعت فحكمه من الاول لانه منه بيقين
 فلا يميز ول بالشك فيكون الصغير ابنا رضاعيا للاول وربيا
 للثاني حتى تلد فتحل لهذا الصغير بنت الزوج الثاني والوطي بالشبهة
 كالحل لا الزنا فلوزنا بامرأة فحملت فوضعت نحر ارضعت صغيرة

فتحل هذه الصغيرة للزاني وقيل لا تحل وهو مختار الا حنا ومن ثم
 لو زنا بصغيرة فهل يحل له امها ام لا واختار اهل الحديث الحيلة
 كما مر من قبل واختار الاحناف الحرمة وان اقرت المرأة
 بان قالت للزوج هو اخي من الرضاعة ادبى وانكر الزوج شح
 الكذب بنفسها وقالت اخطأت تبقى له زوجة كما لو لم تكن نفسها
 او اصرت عليه ولم تجئ ببينة وكذلك لو قالت لرجل اجنبي هو ابى
 او اخي من الرضاعة ثم كذبت بنفسها وقالت اخطأت
 حل له تزوجها وكذلك لو اقرت بانها مطلقة الثلث من رجل
 ولو اقر الزوج والزوجة جميعاً بالرضاع فرق بينهما ثم لولا الاخطأ
 والكذب بالنفس هما لا يحل لهما الزوج خلافاً للاحناف وكذا الاقراء
 بالنسب وفيه ايضا خلاف الاحناف ولو مص رجل ثدي
 زوجته وشرب لبنها لم يحرم عليه ولو تزوج صغيرتين فارضعت
 كلا امرأة ولبنهما من رجل واحد لم تضمن نصف المهر وان
 تمدتا الفسادل لمرضيه بالاختية وعليه نصف المهر لكل منهما
 ثم يجوز له ان يتزوج باحدة منهما بالعقد الجديد ولو قبل
 الابن زوجة ابيه او طيها لا يحرم على ابيه ولا يفرم
 المهر خلافاً للاحناف في صورة التقبيل حيث قالوا انه
 يفرم المهر وتحرم المرأة على ابيه ولا تثبت الحرمة بلبس انثى
 لم يشب من محل خلافاً للامة الثلاثة سواء كانت بكل ادشيا موطوءة او غير موطوءة

كتاب الطلاق

أصله في اللغة التخلية فشبّه ما يقع بالمرأة بذلك هو جازئ لسوء عشرتها
 الزوجية أو لعدم بقاء رغبة الزوج فيها من مكلف مختار ولو هانز لا
 لمن كانت في طهر لم يمسه فيه ولا طلقها في الحيضة التي قبله
 أو في حمل قد استبان فحرم إيقاعه على غير هذه الصفة في الموطوءة وهل
 يقع امرأته وفي وقوع ما فوق الواحدة من دون تحلل رجعة خلا
 والراجح عدم الوقوع ولو كانت غير موطوءة فيجوز طلاقها ولو في حالة الحيض
 ويكره إيقاع الطلاق من غير حاجة كريمة وكبر لانه انقض المباحات
 عند الله ومجرم في الحيض وفي طهر أصابها فيه وليس الطلاق ان
 تركت الزوجية الصلوة ونحوها فان عاشرها فلا اشهر عليه ويجب
 على المولى بعد الترابص وعلى من علم فخر زوجته والا كان ديوتا فان
 لم يصبر على فراقها فله الخيار ان يمسه أو يتي ديوتا ولا يقع طلاق
 المكره والناسي والمخطئ وغير المميز والمجنون والنائم والمغمى عليه
 والمبرسم واختلفوا في طلاق السكران لو نبهوا وحشيتشوا فزمن
 أو بنهم ولو سكر مكرها أو مضطرا فقبل يقع وقيل لا يقع ورجم شيخنا
 ابن القيم عدم الوقوع وهو المختار وكذلك في طلاق الغضبان والمرأ
 نوع طلاق الغضبان اذا طلق في مبادى الغضب اما لو زال عقله
 بسببه فله الغضب فلا يشتر بها قال فلا يقع طلاقه بلا نزاع ولو استحکم

الغضب واشتد به غير انه لم يزل عقله ولكن حال سببه ^{سببه} وبين
 بحيث ندم على ما فرط منه اذا نزل الى هذا المحل نظر وعدم التوقع
 في هذه الحالة قوى رجمه شيخنا ابن القيم وقال المراتب التي
 اعتبرها الشارع اربعة احدها ان يقصد الحكم ولا يخلط به
 والثانية ان لا يقصد اللفظ ولا حكمه الثالثة ان يقصد اللفظ
 دون حكمه الرابعة ان يقصد اللفظ والحكم فالاوليان نفوذ الاخيران
 معتبران ولوافق من جنون ادغماء شيء ذكر انه طلق في حالة الجنون
 او الاغماء يقع الطلاق ولا يقع من الرهه قادر على العقوبة مولية
 كالضرب والخنق وعصر الساق والحبس واللفظ في الماء مع الوعيد
 فطلق تبع القول مكرهه لم يقع وفعله ذلك بولده اكرهه لوالده
 بخلاف باقي اقراره وكذلك لا يقع من الرهه قاذم يتردد يده له
 او لولده قتل وقطع طرف وضرب شديد وحبس وتقييد
 طويلين واخذ مال كثير واخراج من ديار ونحوه او بتعذيب ولده
 سلطان او تغلب كلص ونحوه يغلب على ظنه وقوع ما هدد به
 وحجر عن دفعه وعن الهرب والاختفاء فهذا اكرهه **فصل** من
 صم طلاقه صم ان يوكل غيره فيه ولو امرأة وقيل لا تقم وكيل المرأة
 بالطلاق لانها لا تباشر الطلاق وان يتوكل من غيره والوكيل ان يطلق
 متي شاء ما لم يحمد الموكل له حدا كان يقول طلقها اليوم او ال
 غد ونحوه فلا يملك في غيره وقال امامنا ابن حزم لا يصح التوكيل

في الطلاق وتمليك الزوجة امرها فهو كذا لك توكيله غيره في
 الطلاق قال هـ، اقول ابي سليمان وجميع اصحابنا ديمك الوكيل
 طلقه ما لم يجعل له اكثر وليس للوكيل ان يطلق من بدعة
 فان فعل حرم ولم يقع كطلاق الموكل وان قال لها اطلقى نفسك
 كان لها ذلك متى شاءت ولا تملك اكثر من واحدة كما اذا قال
 لها طلاقك بيدك او امرت بيدك او قال لها دكلتك في
 طلاقك يبطل التوكيل بالرجوع وبالوطى **فصل** السنة لمن
 اراد طلاق زوجته ان يطلقها طلقه واحدة في طهر لم يطأ^{ها}
 فيه ثم يريد عنها حتى تنقضى عدتها الا في طهر متعقب لرجعة من
 طلاق في حيض فبدعة فان طلقها ثلث او شنتين ولو بكلمات
 في طهر لم يصبرها فيه او طلقها ثلث او شنتين في اطهار قبل رجعة
 او طلقها ثلث بكلمة واحدة في طهر لم يصبرها فيه او طلقها
 في الحيض او في طهر وطئ فيه ولم يستبين حملها ولو باحدة او ار
 علقه على امر يلم وقوعه حالتهما او طلقها في حيض ثم طلقها
 في طهر بعدة لا يبدع وحرام وهل يقع الطلاق في هذه الصور
 او لا فيه خلاف كما مر المختار عدم الوقوع الا اذا طلقها ثلث او
 شنتين في اطهار من دون تحلل رجعة او طلقها ثلث او شنتين
 بكلمة واحدة في طهر لم يصبرها فيه فيقع واحدة رجعية وقيل
 لا يقع شئ في جميع الصور المذكورة وقيل يقع واحدة ان طلقها

واحدة وثلاث ان طلقها ثلاثا وشتان ان طلقها اثنتين ولو بكثرة واحدة
وهو مذهب الجمهور وقيل يقع الثلاث او شتان ان كانت المطلقة
مدخولة واحدة ان لم تكن كذلك ولو طلق غير المدخول بها
او الصغيرة او الآشعة او الحامل التي استبان حملها فهو جائز اما لو
طلقهن ثلاثا بكلمة واحدة او بالفاظ في مجلس واحد فيقع
الواحد وان طلق الآشعة والصغيرة في كل شهر مرة وراجع
بعد كل طلاق فتقع الثلاث في ثلاثة اشهر وان لم تتخلل المرأة
فتقع الواحدة ولو طلق الحامل ثلاثا في كل شهر مرة وراجع بعد كل
طلاق فتقع الثلاث ولو طلق غير المدخول بها في تسعين يوما واحدة و
لا يقع الطلاق الثاني والثالث ولو فرق في كل شهر لا بها العتق صالحة
للطلاق بل يانث بالطلاق الاول فالطلاق الثاني والثالث يكون
لغيره والنفاس كالحيض ولو قال لموطوءة حال حيضها او طهرها انت طالق
او اثنتين للسنة او على طريق السنة فلا يقع الا واحدة وان
في يقع الثلاث الساعة او اي قاع واحدة عند راس كل شهر وقيل
يقع عند كل طهر طلقة وتقع اولها في طهر لا وطى فيه وكذلك
لو كانت غير موطوءة او كالتحيض او حاملا فلو نكحها ثانيا لا يقع
عليها شيء وقال الاحناف كلما نكحها ادمضى شهر يقع ويقع طلاق
الاخرس بالاشارة المعروفة المفهومة ويكون حكمها كالصرح من
غير الاخرس وطلاق الفضولي باطل وقيل موقوف كالنكاح مثله

ولا يقع طلاق المولى على امرأة عبده ولو قال المولى لعبده
 زوجتها منك على ان امرها بيدى اطلقها كلما شئت فقال
 العبد قبلت او قال العبد اذا تزوجت فامرها بيدى ابدا
 لو كان للمولى ان يطلقها اذا شاء لانه لو قيل قبل العقد
 اما عند الاحناف فله ذلك ولو علق رجل طلاق امرأته بالشروط
 ثم جرى فوجد الشرط يقع الطلاق ولو ظهر المحنون مجبوا وعينا
 فللقاضى التفريق بعد سنة ولا يمنع جنونه هذه الفرقة
 وكذا اذا سلمت زوجة المحنون وانكر البوة الاسلام ويجوز
 طلاق الصبي المميز خلافا للاحناف لا طلاق المعتوه والمبرم
 والمدهوش ولو قال النائم بعد ان استيقظ اجزته او وقعته
 (اي الطلاق الذى تكلمت به فى حالة النوم) لا يقع لانه اعدا^{الضمير}
 الى غير معتبر بخلاف الصبي اذا بلغ وقال او وقعته او اجزته
 ولو قال النائم او وقعت ذلك الطلاق او جعلته طلاقا وقع
 واذا ملك احدهما الآخر كله او بعضه بطل النكاح
 وحررتة حين ملكته ثم طلقها يكون الطلاق نفوا
 بطلان النكاح بالملك ولو خرجت الحرة الياسمة
 شوخرجت زوجها كذلك مسلما فطلقها يقع الطلاق لبقاء
 النكاح حتى تزوج بغيره كما مر واعتبار عدد الطلاق
 بالرجال والعدة بالنساء فيملك الحر ثلثا وان كانت زوجة امه

والعبد، ثنتين وان كانت نروجه حره ولقت الامه حيضتين وان
كانت تحت حره الحره ثلثة اطهار او حيض وان كانت ثلثين
در جم الشوكاني من اصحابنا ان عدة الامه كعدة الحره وتيسر
ان طلاق العبد والحر سواء وقيل ان اى النرجين ررق كان
الطلاق بسببته اثنتين فالحر يطلق الامه تطليقتين ولقت
بمحضتين والعبد يطلق الحره تطليقتين ولقت ثلث حيض
وقيل ان الطلاق بالنساء كالأعدة فطلاق الحره ثلث وان كان ^{جها}
عبد او طلاق الامه ثنتان وان كان نروجه حره او هو قول
الاحناف وكذلك اختلفوا فى النكاح فنكاح العبد اثنان وقال
مالك ان له ان ينكح اربعا لان حاجته الى ذلك كحاجة الحر
وقال شافى واحمد اجله فى الايلاء كاجل الحر واذا عتق العبد
وقد طلق نروجه تطليقتين فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره
وقبل له رجعتها ان كانت فى العدة وان مضت العدة فله
ان يعقد عليها عقد امستافا من غير حاجة الى التحليل وقيل
ان نروجه ان كانت حره ملك عليها تمام الثلث وان كانت امه
حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ومن طلق دون الثلث فهو تركها
حتى نكح زوجا غيره شعومات الزوج الثالث او طلقها سكرها
الزوج الاول فانها تكون عنده على ما بقى من طلاقها فيل تفر
على ثلث باكتافا كما اذا طلقها ما دون الثلث وبانت بانقضاء ^{العبد}

ثم تزوجها فانها اتتود على ما بقى من الثلث بالاعتاق واذا اطلقها
 ثلاثا فلا تحل للاول حتى يطأها الزوج الثاني فاصابة الزوج الثالث
 شرط في حلها للاول وقول من اكتفى بمجرد العقد مردود بالسنة
 التي لا مرد لها ولا يشترط الا نزال بل يكفي مجرد الجماع الذي هو ذوق
 العسيفة واذا ادعت المرأة طلاق زوجها فحجوات على ذلك بشا^ه
 واحد عدل استخلف زوجها فان حلف بطلت عنده شهادة
 الشاهد وان نكل فنكوله بمنزلة شاهد اخر ونفذ الطلاق ولا يكتفى
 بشهادة الشاهد الواحد في الطلاق ولا مع يمين المرأة واذا لم
 تقم للمرأة به نيته يستخلف الزوج في دعوى الطلاق فان
 نكل قضى عليه بالطلاق وان حلف بطل دعوى الطلاق
 ويقع الطلاق بلفظ العتق اذا نوى الطلاق اذ دل عليه الحال
 لا عكسه ولو كتب الطلاق على لوح او قرطاس واعطاه الزوجة
 وقع الطلاق ان نوى سيمان الاخرس ولو على غر الماء فلا ولو كتب على
 دجبه الرسالة والخطاب كان كتب يا فلانة اذا اتاك كتابي^ه
 فانت طالق طلقت بوصول الكتاب ولو تزوج كريمة ثم سافر
 وتزوج زينب ففضبت كريمة فكتب اليها كل امرأة لي
 غيرك وغير زينب طالق ثم محي اسم الأخيرة وبعثه ليسلي بها
 كريمة لم تطلق زينب لانه ما فوى طلاقها بالكتابة بل
 استثنى زينب عندها وهذا حيلة عجيبة

فصل الطلاق الصريح

لا يحتاج الى النية اذ عرفت معناه فان لم يفهم معناه لم يقع به شيء
وهو لفظ الطلاق وما تضمنت منه كطالق ومطلقة وطلقتك
غير امر كطلقي وغير مضارع كطلقين وغير مطلقة اسم فاعل
فاذا قال الزوج لزوجته انت طالق طلقتها من الاطلاق لا كان اولاً
وقال شيخنا ابن القيم اي لفظ جري عن فهمه وقع به الطلاق
مع النية ولهذا يقع الطلاق من الجحى والتركي والهمدي بالسنتيم
والصواب ان ذلك جار في سائر الالفاظ صريحاً وكنايتها ومفاداً
انه لا يقع الطلاق بصريح اللفظ ايصاحته بنويه ولا فرق بين الالفاظ
العتق والطلاق فان ضرب زوجتها الطلق وقال لغيره اخباراً عنها
بذلك ايها طالق لم تطلق بذلك وكذلك اذا كانت المرأة
في وثاق فاطلقت منه فقال لها انت طالق واراد من الوثاق
لا تطلق كما لو قال غلامي حر لا ياتي الفواحش او امتي حرة لا تبغي
الفجور ولم يخطر بباله العتق ولا نواه لم يعتق بذلك قطعاً ولو قال
انت طالق بفتح التاء طلقت ايضاً سواء لو الطلاق او لم يرد قيل
لا يرد لو قيل له اطلقت امرأتك فقال نعم ادبلي اد قيل له
امرأتك طالق فقال نعم يريد الكذب بذلك فانه ما
يعتق وان لم يرد كما لو قيل له لفلان عليك الف فقال نعم
ووجب عليه ومن قال حلفت بالطلاق واراد الكذب
لم يرد الفاشع ان فعل ما حلفت عليه وقع الطلاق حكاه

لأنه خالف ما اقر به ولا نه يتعلق به حق انسان معين فلقب
في الحكم كاقراء له بمال نفريقول كذبت ودين في ما بينه
وبين الله تعالى لأنه لم يحلف واليمين انما تكون بالحلف
وان قال على الطلاق او يلزم مني الطلاق او الطلاق لازم لي
فصريح لا يحتاج الى نية سواء كان مخبرا او معلقا بشرط او محذوفا
به وكذا اذا قال كما مر أنه انت الطلاق يقع واحدة ولو نوى
الكسر وان قال كما مر أنه انت على حرام ارفعني الحرام او يلزم مني الحرام
او الحرام يلزم مني ونوى امرأته فهو ظاهر وان نوى به الطلاق او
وصلة بقوله اعني به الطلاق ولو قال ان سافرت او ان كلمت هذا
او كلمت فلانا فامرأتى على حرام فهو يمين يجب التكفير عنه
وقيل انه لو قال شيئا فيه لا في الزوجة ولا في غيرها لا طلاق
ولا ايلاء ولا يمين ولاظهار وقيل أنه طلاق ثلث في الزوجة
وقيل ثلاث في حق المدخول بها لا يقبل منه غير ذلك وفي
غير المدخول بها وقع ما نواه من واحدة او اثنتين او ثلاث فان
اطلق فواحدة وان قال لوار دطلا فان كان قد تقدم كلام
يجوز صفة اليه قبل منه وان كان ابتداء والعرق قبل وان حر
امته او طعامه او متاعه فليس بشيء وهذا مذهب مالك
وقيل ان نوى الطلاق كان طلاقا وان نوى به الثلث فثلث
وان نوى دديها فواحدة بائنة وان نوى يمينين فبها كفاة

عص او انت معي في الخيام
و منك على اذنت عي مره
ارحام حامي ارحم ارحم
عليك حامي ارحم ارحم
فمنسي عليك ارحم ارحم
التي تزياد كالحمار امسه
التي

وان لم ينوشثا فهو ايلاء فان نوى الكذب صدق ديانته ولم يكن
شيئا وليكون في القضاء ايلاء اذ ان صادف غير الزوجة والامة
كالطعام وغيره فهو يمين فيه كفارة وهذا مذهب ابي حنيفة
وقيل ان نوى به الطلاق كان طلاقا ويقع ما نواه فان طلق
وقعت واحدة وان نوى الظهار كان ظهرا وان نوى اليمين
كان يمينا وان نوى تحريم عينها من غير طلاق ولا ظهار
فعليه كفارة يمين وان لم ينوشثا ففيه قولان أحدهما
لا يلزمه شيء والثاني يلزمه كفارة يمين ان صادف جازمة
فنوى عتقا وقع العتق وان نوى تحريما لم ينوشثا ففيه كفارة
يمين وان نوى الظهار منها لم يصح ولم يلزمه شيء وقيل بل يلزمه
كفارة يمين وان لم ينوشثا ففيه قولان أحدهما لا يلزمه
شيء والثاني عليه كفارة يمين وان صادف غير الزوجة والامة
لم يحرم ولا يلزمه شيء وهذا مذهب الشافعي وقيل انه ظهار
بطلانه نواه او لم ينوشثا الا ان يصرفه بالنية الى الطلاق واليمين
فينصرف الى ما نواه هذا ظاهر مذهب احمد وعنه رواية
ثانية انه باطلاقة يمين الا ان يصرفه بالنية الى الظهار او
الطلاق فينصرف الى ما نواه وعنه رواية ثالثة انه ظهار بكل
حال ولو نوى غيره وعنه رواية رابعة انه طلاق بائن ولو
وصاه بقوله اعني به الطلاق فعنه فيه روايتان احداهما انه صلا

فعلى هذا اهل تلزمه الثلاث او واحد على اى وايتين والثانية
 انه ظاهر ايضا لما لو قال انت على كظهر اى اعنى به الطلاق وقيل
 ان نوى به ثلثا فعلى ثلث وان نوى به واحدة فعلى واحدة ^{بأ}
 وان نوى به يميناً فعلى يمين وان لم ينو شيئاً فعلى كذبة لا شيء
 فيها وهذا مذهب السفين الثورى وقيل انه طلاق واحد
 بائنة بكل حال وهذا مذهب حماد بن ابى سليمان وقيل
 ان نوى ثلثا فهو ثلث وان نوى واحدة او لم ينو شيئاً فواحد
 بائنة وهذا مذهب ابراهيم وقيل انه طلاق رجعية وقيل
 انها حرمت عليه بذلك فقط ولم يذكر هو كلاء ظاهراً او كلاً
 طلاقاً ولا يميناً بل الزموا به بموجب تحريمه وقيل بالتوقف
 فى ذلك لا يحرمها الفقى على الزوج ولا يحلها له وهذه الاقوال
 كلها فمن حرم زواجه اما لو حرم شيئاً غير الزوجة من الطعام
 والشراب واللباس او امته لم يحرم عليه بذلك وعليه كفارة يمين
 وقال الشوكاني فى الدرر انه لا يقع الطلاق بانتهى على حرام بل هو يمين
 من الايمان ورجحه شيخنا ابن القيم وقال السيد فى الروضة
 هذا اذا اراد تحريم العين اما اذا اراد الطلاق بلفظ التحريم
 غير قاصد لمعنى اللفظ بل قصد التبريح فلا مانع من وقوع الطلاق
 بهذه الكناية كسائر الكنايات ومن طلق زوجته من زوجاته
 ثم قال عقبه لضم تراشركم معها او انت شر يكترا او انت مثلها

وقع عليهما الطلاق وان قال على الطلاق او امر اتي طالق ومعه
 اكثر من امراته فان نوى معينة الضرر اليها وان كان هناك
 سبب يقتضي تقيماً او تخصيصاً عمل به وان نوى واحدة مهمة
 اخرجت بقرعة وان لم ينو شيئاً ولو يكن سبب يقتضي تقيماً او تخصيصاً
 طلق الكل وقال الاحناف يطلاق واحدة منهم وله خيار التعيين
 ومن طلق زوجته في قلبه لم يقع طلاقه فان تلفظ به او
 حررك لسانه وقع ولو لم يسمعه بخلاف قراة سرية الصلوة فانها
 لا تجزئه حيث لم يسمع نفسه ومن كتب صريح طلاق زوجته وقع
 فلو قال لو اركا لا تجوز خطي او غم اهل قبل منه وكذا اذا قال كتبت
 نقلاً وكذا اذا قرأ ما كتبه وقال لم اقصدا القراءاة ولو قال ان
 يقع الطلاق او لا تجزئى الا باذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت لم يقع
 لتركه الاضافة اليها ولو بين مسائل الطلاق كما مرآته ولم يقصد
 بالخطاب انما قال لها فرض التعليم والمثال فلا يقع الطلاق ولو
 قال شئت طلاقك او رضيت طلاقك او اوقعت عليك
 طلاقك وقع وان قال بالهندية او الفارسية او غيرهما تجوز طلاق
 في يميني تجوز طلاق ديا ياتر اطلاق دادم ياتر مطلقه شدي ياتر اطلاق
 است اوقال بالا نكليزية لفظ دوبرس وهو مرادف للمطلاق وحاشا
 يقع الطلاق ولو قال الهندي طلاق بتشد يد اللام او طلاق وتلاغ
 وطلاق وتلاك او طلاق باش وقع وان قال تعمدتة تخوينسا

لو يصدق قضاء ألا إذا شهد عليه قبله به يفتى و تقع في كل ما ذكر
 أي في صريح لفظ الطلاق واحد رجعية أن فهم معناه و قصد
 انطلاق وان نوى البائن أو ما فوق الواحد وقال الأحناف لو نوى
 الطلاق عن وثاق دين أن لو يقر أنه بعدد ولو مكرها صدق قضاء
 ايضاً كما لو صرح بالوثاق أو العيّد وكذا لو نوى طلاقها من زوجها
 الأول ولو نوى عن العمل لم يصدق أصلاً ولو صرح به دين فقط و
 عندنا صدق ديانة و قضاء في جميع ما ذكر وقال شيخنا ابن القيم
 لو كان معه امرأته في طريق فافتراقا فتيل ابن امرأتك فتال
 فارقتها أو سرحتها ولو برى طلاقاً لا تطلق وإن كان حياً هلاً
 محضاً وخادعه رجل فعلمه لفظ الطلاق قال له إن معناه أنت
 جميلة وحسبته أو غير ذلك فخدع وقال لزوجته أنت طالق
 لا يقع الطلاق عندنا وقيل يقع قضاء كاديانة ولو قال له أنت
 الطلاق أو أنت طلاق أو أنت طالق الطلاق أو أنت طالق
 طلاقاً تقع واحدة رجعية سواء نوى واحدة أو ما فوقها ولو نوى
 شيئاً ولو قال لزوجته الغير المدخول بها أنت طالق أنت طالق
 أنت طالق ثلاث مرات أو أنت طالق طالق طالق بآيات واحدة
 وإن كانت مدخولاً بها تقع واحدة رجعية وإن نوى ثلاثاً
 في الحرة وثنتين في الأمة ولو قال على الطلاق من ذراع
 تقع واحدة رجعية ولو قال طلاقك على لم يقع ولو زاد لزم أو

واجب او ثابت او فرض هل يقع ام لا فيه قولان والصحيح انه لا
يقع وقال الخا صي المختار انه يقع اما لو قال لا جنية الطلاق يلزم
او الحرام يلزم معنى او انت طالق او انت على حرام او على الحرام ثم تزوجها
لا يقع شيء ويلزم التكفير في الثانية والرابعة والخامسة ولو قال
طلقت الله او الله يطلقت لا يقع ولو قال لها كوني طالق او يا مطلقة
يقع ولو قال لها يا طال او يا طال بالتخييع يتوقف على النية وكذا
اذا اتبعي به فقال انت طال ق او طالق ق او لك طالق ق او
طالق ق ولو قال لا امرأته انت طالق لا بل انت طالق وقت واحدة
وكذا في قوله انت طالق بل انت طالق خلافا للمخالبة واذا اصاب
الطلاق الى ما يغبر به عنها كالرقبة والعنق والردح والبدن
والحسد والفرج والوجه والراس والاسم او الى جزء شايح
منها كنصفها او ثلثها وقع ولو اضاف الى البضع والدم ففيه قولان
ولو قال نصفك الا على طالق او نصفك الا سفلى وقعت واحدة
رجعية وكذلك اذا قال نصفك الا على طالق واحدة ونصفك
الا سفلى طالق واحدة او اثنتين ولو قال الرقبة منك او الوجه
طالق او وضعية على الراس او العنق او الوجه وقال هذا العضو
طالق لم يقع في الاصح ولو لم يضع يده بل قال هذا الراس طالق
واستأمر الى راسها وقع في الاصح ولو اضافه الى السيد او الرجل
او الذب او الشعر او الكف او الاذن او الساق او الفخذ او الظهر او البطن

او اللسان او الفم او الصدر او الثدي او الذقن او السن او الرية
 او العرق لا يقع لانه لا يعبر بهذه الا لفاظ عن الكل فلو عبر بها
 قوم عنه وقع ولو قال عليك جزء من تطليقة او نصفها او ثلثها او
 ربعها او جزء من الف اجزاء التطليقة وقعت واحدة رجعية
 ولو زادت الاجزاء على الواحدة كما لو قال انت طالق نصف طلقة
 وثلثها او انت طالق نصف طلقة وثلث طلقة وسدس طلقة
 او بلا واو وقعت واحدة رجعية خلافا للاحناف في الاول والثاني
 وكذا اذا قال طلقة ونصفها وكذا اذا قال نصف طلقة وثلث
 طلقة وربع طلقة او قال انت طالق ثلثا الا نصف تطليقة
 او من واحدة الى اثنتين او ما بين واحدة الى اثنتين او من واحدة
 او ما بين واحدة الى ثلث او ثلثة انصاف طلقتين او ثلثة انصاف
 ثلث طلقات او ثلثة انصاف طلقة او نصف طلقتين او واحدة
 في اثنتين وان نوى واحدة واثنتين او واحدة مع اثنتين او واحدة
 واثنتين او اثنتين في اثنتين ولو نوى من الواو ومع نفي كل هذه الصور
 تقع واحدة رجعية في المدخول بها وفي غيرها واحدة بائنة
 ولو قال انت طالق من ههنا الى الشام تقع واحدة ولو وصفها
 بطول او كبر او قال انت طالق بمكة او في مكة او في الدار او الظل
 او الشمس او ثوب كذا او مكان كذا فهو تنجيز يقع الطلاق للمحال
 كقوله انت طالق مريضة او مصلية او انت طالق وانت مريضة

او وانت فصلين ولو قال عينت التليق يصدق ديانة لا قضاء
 ولو قال انت طالق بعد سنة او شهر او الى سنة او الى راس سنة
 او شهر او الى الشتاء فهو تليق لا تطلق الا حين ما ذكره ولو قال
 اذا دخلت مكة فهو تليق وكذا في دخولك الدار وفي لبسك ثوب كذا
 وفي صلواتك وفي نزولك محلا كذا او بلد كذا او لو قال لدخولك
 او لحضتك او بدخولك او بحضتك فهو تليق خلا قال الاحناف
 في الاول ولو قال في حضتك وهي حائض فحتى تحيض اخرى وكذا لو قال
 في حضتك وقال الاحناف حتى تحيض ونظهر ولنا قوله ان حضتك
 ليست في يدك ولو قال انت طالق في ثلاثة ايام فهو تنجيز وان
 قال في محيى ثلاثة ايام فهو تليق فتطلق في اليوم الثالث سوى يوم التكلم
 ولو قال انت طالق يوم القيامة فهو لغو وقوله تنجيز وكذا قوله انت
 طالق اليوم اذا جاء عند لغو ولو قال انت طالق تطليقة حسنة
 في دخولك الدار ان رفع حسنة فهو تنجيز وان نصبرها فتعليق
 ولو قال انت طلاق ثلث بالرفع وقعت واحدة كما لو قال ثلثا
 وكذا في قوله والطلاق عزمية ثلث او ثلثا ولو قال انت طالق غدا
 او في غد يقع عند طلوع الصبح وصدق في الثاني لو نوى العصر قضاءه
 وفيهما ديانة ولو قال انت طالق اول شهر كذا او غرة او في راسه
 او استقبله او محييه فانه لا يقبل قوله اردت وسطه ولا اخرى
 كذا قال الحنابلة وعندنا يقبل قوله في راسه لان الراس يطلق على الا^{خير}

ايضا كما في قوله عليه السلام ان الله يبعث على رأس كل مائة سنة
 من يجدد لها دينها ومثلها انت طالق شعبان او في شعبان ولوقا
 انت طالق اليوم غدا او عند اليوم اعتبر اللفظ الاول ولوقا انت طالق
 اليوم وغدا او عند او اليوم تقع واحدة خلافا للاختلاف في الثاني
 كقوله انت طالق بالليل والنهار او اول النهار واخره و
 عكسه او اليوم ورأس الشهر ولوقا انت طالق اليوم واذا جاء غدا او
 انت طالق لا بل غدا تقع واحدة في الحال ولوقا انت طالق واحدة
 او لا او مع موتي او مع موتك فهو لغو وكذا قوله انت طالق قبل تزويجك
 او قبل ان اتردجك او انت طالق امس وقد نكحها اليوم ولو نكحها قبل امس وقع
 الا ان ولوقا امس واليوم او عكسه وقعت واحدة وان قال باليوم نكحها
 كل طلاق هو واراد من ذلك امس ونكحها اليوم صدق ديانة كالمقتضيات لفظ
 ذلك يطلق في الهندية يعني امس وغدا ولوقا انت طالق قبل ان اخلع او قبل ان تخلق بوطقة
 وانما يصح او بانكح او بجنون وكان جنونه معهودا فهو لغو وكذا قوله انت
 حر قبل ان اشتريك او انت حر امس وقد اشتراه اليوم فلا يفتق
 وقال الاختلاف يفتق ولوقا انت طالق قبل موتي بشهرين او اكثر
 فمات قبل مضي شهرين لم تطلق وان مات بعد طلق مستندا
 ولا حول المدة لا عند الموت ولوقا لعما انت طالق كل يوم او كل
 جمعة او اسبوع او في كل يوم او مع ادعاء او كل اسبوع يوم تقع واحدة نرى اوله
 وكذا في قوله انت طالق مع كل يوم فليقتل ولوقا طالق الا ان يخطب

حتى تموت احدهما فطلقوا الاخرى وحيدة ثم ولو قال انت طالق
 قبل تدوم زيد بشهر فقدم بعد شهر وقع الطلاق في الحال
 ولو قال ان كان زيد في الدار فانت طالق وتبين في الغد
 وجوده فيها نطق من حين الغول فتستد منه ولو قال انت طالق
 ما لم اطلقك او مني لم اطلقك او مني ما لم اطلقك وسكت
 طلقت للحال بسكوته وفي ان لم اطلقك لا تطلق بالسكوت حتى
 يموت احدهما قبله واذا ما اذا بلائية مثل ان وقيل مثل متى
 ولو نوس الوقت او الشرط اعتبرت نيته اتفاقا ما لم تقهر قرينة
 الفور فعلى الفور ولو قال انت طالق ما لم اطلقك انت طالق مع
 الوصل او الفصل طلقت واحدة ولو قال ان لم اطلقك اليوم
 ثلثا فانت طالق فيحتمل ان يطلقها على الامن ولا تقبل المرأة
 فان مضى اليوم لا تطلق كذا قال الاحناف وعندنا اذا لم يطلقها
 في ذلك اليوم تقع واحدة ولو قال فانت طالق ثلثا ولو قال انت
 طالق يوم اتمز وجك منكمه ليل او زارا لا يقع الطلاق لانه لا
 طلاق قبل النكاح والتعليق قبل النكاح باطل عندنا ولو قال امرك
 سيدك يوم يقدم زيد فقدم ليل لم تتخير ولو زارا انفي للغرب
 ولو قال انا منك طالق ادبري فهو لغو وان نوس به الطلاق ولو
 قال انا منك بائن وقعت واحدة ولو قال انا عليك حرام فحكمه
 ما امر في قوله انت على حرام على اختلاف المذاهب ولو قال نابائن

او انا حرام بغير منك لوقية شي بخلاف انت بائن او حرام وان
 لم يقل مني فتقع واحدة في يدك وحكم الشا في ما من من اختلا
 المذاهب نعم لو حصل امره اسيد هاشم طو لها بائن مني
 ولو قال ابرأتك من الزمنية بلامية تقع واحدا ولو قال
 لن وجهه اكامة انت طالق ثنتين مع عتق مولاك اياك
 فاعتقها اسيد هاشم طافت واحدة وله الرجعة اتفاقا
 اما عند نافلان اعني اربعة اطلاق بالرجال ولو كان
 الثنتين او الثلث واحدة اما عند احناف فلو جرد التطلق
 بعد العاقبة لا يشترط ان يعلق عنه فيما وطلاقتها محيى العند
 فجاء العند له الرجعة عندنا كما عند الاحناف وعندنا
 في المسئتين ثلث جيف احديا طاولو كان الزوج مر يصنا
 كما حوت من في المسئلة الثانية لوقعه وهي امة ولو
 قال انت طالق هكذا امشيرا بأكصابع وقفت واحدة وكذا
 لو قال مثل هذا او اتاه بأكصابع ولو قال انت هكذا امشيرا
 بأكصابع لم يقع شيء ولو نوى الطلاق ولو قال لهوطرأة انت
 طالق بائن او البتة او الفحش الطلاق او طلاق الشيطان او البتة
 او اشر الطلاق او كالجبل او كالف او ملاء البيت او ملاء الارض
 والسماء او ملاء كل شيء او ملاء الدنيا او عظم الجبل او عظم الشمس
 او القمر او عظم الفيل او الجمل او نخوة او تطليقة شديدة او عريضة

او طويلة او اسوالة او اسد او اخبثه او انجسه او اخشنه
 او اكبره او اعرضه او اطوله او اغلظه او اعظمه
 او عليك الف تطليقة او مائة الف او عدد مخلوقات الله
 او عدد معلوماته تقع واحدة رجعية وفي غير الموطأ تقع
 واحدة بآئنة خلافا للاحناف وكذا الوقال انت طالق وبائن
 او انت طالق شعوبان او انت طالق نبائن او انت طالق طلقة
 تملكى بها نفسك وكذا الوقال انت طالق على ان لا رجعة الى عليك
 وكذا الوقال ان طلقك واحدة فهي بآئنة او ثلث ثم طلقها
 وكذا الوقال ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال قبل دخولها
 الدار او بعد دخولها جعلته بآئنا او ثلاثا وكذا الوقال متى
 تزوجت عليك فانت طالق طلقة تملكى بها نفسك او انت
 طالق اكثر او اكثر بالثناء او انت طالق مرارا او الوفا او لكوكا او لا
 فنيلا ولا كثير اقل الطلاق او عامة الطلاق او احب له او
 لو نين منه او اكثر الثلث او كبير الطلاق او طلقك اخر الثلث
 تطليقات او اخر ثلاث تطليقات او انت طالق كل التطليقة
 او كل تطليقة او عدد التراب او عدد الرمل او عدد الاشجار
 او عدد الايام او عدد الحصى او عدد القطر او الرمل او الريح او التراب
 او عدد الجبال او السفن او البلاد او العباد او عدد شعر ابليس
 او عدد شعر بطن كفى او ظهر كفى او ساقى او ساقك او فرجك

او عدد دما في هذا الخوض من السماء او عدد نجوم السماء تقطع
 في جميع هذه الصورة واحد رجمية ولو قال لست لك زوج
 اولست لي بامرأة او قالت له لست لي زوج فقال صدقت او قال
 والله لست لك زوج اولست لي بامرأة او سئل هل لك امرأة
 فقال لا لا يقع ثقب ولو قيل للزوج الست تطلقها فقال بلى
 تطلق لا ينعم ولو قالت له انا امرأتك فقال انت طالق كان
 اقرارا بالنكاح وتطلق ولو علم انه حلف ولم يدر بطلاق او بغير
 لما قالوا شك اطلق ام لا ولو شك اطلق واحدة او اكثر يني على
 اليقين والا فلي الاقل وقيل على الاكثر احتياطاً ولو طلق المنكوة
 بكاح فاسد ثلثه تزوجها بلا محلل ولو قال لمن رجمته
 غير المدخول بها انت طالق يا زانية وجب عليه الحد
 ولا لعان ولو قال انت طالق يا زانية انشاء الله وجب اللعان
 ولم يقع الطلاق ولو قال لها انت طالق واحدة واحدة وواحدة
 او انت طالق وطالق او انت طالق انت طالق انت طالق
 بانتهى بالاولى ولا يبقى للزوج حق الرجعة بخلاف الموطوءة
 حيث تقع واحدة رجمية ولو قال انت طالق ثلثا متفرقات
 او ثنتين مع طلاق اياك تطلقها واحدة وقم واحدة فلكم لو قال
 نصفاً واحدة او واحدة ونصفاً او واحدة وعشرين او واحدة
 وثلثين او واحدة مع عشرين او ثلثين او مع اثنتين ولو ماتت

الموطوءة وغيرها بعد الايقاع قبل تمام العدد وقت واحدة وقال
 الاحناف لغا وكذلك لو مات الزوج واخذ احد فمه قبل
 ذكر العدد ولو قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة واحدة او
 قبل واحدة او بعد واحدة يقع واحدة باثنية ولا تلحقها
 الثانية وكذا في الموطوءة عند اخلاف الاحناف وكذا في قوله انت
 طالق واحدة بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او معها
 واحدة او انت طالق واحدة واحدة ان دخلت الدار وان
 دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة سواء كانت موطوءة
 او غير موطوءة خلافا للاحناف في الموطوءة ولو علق الطلاق بشهر
 قبل ما قبل قبله رمضان فيقع في ذي الحجة ولو قال بعد ما بعد بعد
 رمضان فيقع في جمادى الاخرى ولو قال قبل ما بعد قبله رمضان
 او قبل ما قبل بعد رمضان او بعد ما قبل قبله رمضان فيقع
 في شوال ولو قال بعد ما قبل بعد رمضان او بعد ما بعد قبله
 رمضان او قبل ما بعد بعد رمضان فيقع في شعبان ولو قال
 لنسائه الا ربع بينكن تطليقة طلقت كل واحدة تطليقة
 وكذا لو قال بينكن تطليقتان او ثلث او اربع او خمس او ست
 او سبع او ثمان فصاعدا ولو قال لا امرأتين غير مدخولتين او
 مدخولتين امرأتين طالق امرأتين طالق وقال نوبت واحدة منهما
 غير صرحت اليها وان نوسن مبهمه اخرجت بقرعة والا طلقتا كما

خلافاً للاحناف فانهم قالوا لو كانتا غير مدخولتين لا يصدر
 ولو مدخولتين فله ايقاع الطلاق على احد لهما ولو قال امرأتى
 طالق ولم يسم وله امرأته معروفة طلقت امرأته فان قال
 لى امرأته اخرى واياها عينت لا يقبل قوله الا ببينة ولو كان
 له امرأتان فقد مر الحكم فيهما ولو كان له امرأتان فخطبهما
 وقال احدكما طالق فيقع على من نوى ادعى من اقتضت قرينة
 لتخصيصها وان نوى واحدة مبهمه اخرجت بقراءة وان لم يفر
 شيئاً فله خيار التعيين ولو كان اسم من وجبه طالق او اسم امته
 حرة فناداهما يا طالق ديا حرة لا يقع الطلاق ولا العتق الا اذا نوى
 الطلاق او العتق ولو قال لامرأته هذه الكليته طالق او لعبد هذا المحل
 حر طلقت وعتق كما لو قال انت طالق او انت حر وعنى به الاخبار كذا
 وقع قضاء الا اذا شهد على ذلك وكذا المظلوم اذا شهد عند
 استحلاف الظالم بالطلقات الثلاث انه يحلف كاذباً بصدق قضاء
 وديانة ولو لم يشهد صدق ديانة لا قضاء ولو قال فلانة طالق
 واسمها كذلك وقال عينت غير هادين ولو غيره صدق قضاء و
 ديانة وعلى هذا لو حلف لدانيه بطلاق امرأته فلانة واسمها
 غيره لم تطلق ولو قال انت طالق على امرأته مذهب تقع واحدة
 رجعية كما لو قال انت طالق فى قول الفقهاء او فلان القاضى او الفتى
 ولو قال لساء الدنيا او لساء العالم طالق لم يطلاق امرأته الا اذا

لوزي طلاق امرأته بخلاف نساء المحلة أو الدار أو البيت أو القرية
 أو البلدة وكذلك العتيق ولو نادى زوجته يا مائة طالق قيت
 واحدة مرجعية خلافا للحنابلة ولو قالت لزوجهما طلق فقال
 فعلت طلقت فإن قالت نردني فقال فعلت لا يقع الطلاق
 الثاني خلافا للاحناف وكذلك لو قالت طلقت طلقني أو قالت
 طلقني وطلقني فقال طلقت أو فعلت ولو قالت طلقت نفسي
 أو أهدت نفسي فقال اجزرت ولو زوى الطلاق في الثاني وقع ولو قالت
 اخترت نفسي فقال اجزرت لا يقع ولو قال بين احتسابه من كانت
 امرأته عليه حراما فليفعل هذا إلا من كان من كانت امرأته مطلقة
 فليفعله ففعله واحد منه لا يقع شيء ولا يكون فعله اقرا أميرا منها
 أو طلاقا وكذلك لو قال لجماعة كل من له امرأة مطلقة فليصدق
 بسيداه فصدقوا لا يقع شيء وقال الفقهاء أبو الليث طلق ولو كانت
 جماعة من الرجال يتحدون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا
 فامرأته طالق ثم تكلم الخالف طلقت امرأته ولو تكلم فريق فلا تطلق امرأته

معنى امرأة الغير
 لأن حلقه وتلقية
 لا يوش على غير ١٢ سنة

باب الكليات

سأيه الملاقاة بدنيهما من نية الطلاق اتفاقا وقع في كل واحد أو
 مرجعية ولو زوى ثلاثا إلا في غير اندخول بها فواحدة بائنة وقال
 جمهور الأصحاب من أن إتيانها يقع به الطلاق وإن نالها وقالوا

انه يقع بها الطلاق عند اقضاء الحال ايضا كما ذكرنا في الطلاق او
 الغضب ومن الفاظ الكنايات انت خلية اديرية او قد ابرأتك اوبائن
 او بنة او بنة او حرة او جعلك على غار بك او تزوجي من شئت او تفر دهي
 او جعلت للامزاج او لا سبيل لى عليك او لا سلطان لى عليك
 او اعتقتك او غطى بغيرك او تقنى او انت حرام او امرتك ببيدك
 او الحقى باهلك او اختارى او وهبتك لاهلك او قد خلوت منى او
 است مبرا او انت الجرح او لا صاحبة لى نيك او اخرجى او اذهبى او
 ابرو لى وجهه مبرا او ذهبي عني او ذوقى او تخزنى او خيلتك لوانت
 مخلاة او انت واحدة او لمست لى بامرأة او اعتدى او استبرئ
 او اعتزلى او ما بقى شئى او ما بقى من الاصال والتعلق بينى وبينك
 او انقطعت الزوجية او تقطع خيط الزوجية او اغناك الله او ان الله
 قد طلقك او اطلقك والله امر احلك منى اجرى القلم او لفظ فراق وسراج
 وسراج او توى او تخزنى او انتقلى او غر بى او اعزبى او سرحتك
 او فارقك او انا برئى من طلاقك او خليت سبيل طلاقك
 او شئت النكاح او انت على كائنة او كلهم الخنزير او حرام كالماء
 او انت مطلقة بالغفيف او اطلقتك او انت اطلق من امرأة فلا
 دهي مطلقة او انت طالق ولو قال لها هذه الكلمات ثلاث
 مرات متلا اختارى اختارى اختارى او اعتدى او اعتدى
 اعتدى لا يقع الا واحدة ولو قال الثلاث ولو قال لها اختارى فقالت

اخترت نفسي وقت واحدة رجعية وقيل واحدة بائنة فلو قالت
 اخر تلك لم يقع شيء وقيل ان اختارت زوجها تقع طلاقه رجعية
 وان اختارت نفسها مثلت ولو قال امرت بيدك او اختارني
 فقالت قبلت لم يقع شيء كما لو قال لا جنية امرا اتي بيدك
 فقالت قبلت ولو قال من هذه الكلمات شيئا في حالة الغضب او
 حال الخصومة او اذا سألت زوجها طلاقها وقال له امر به طلاقا
 صدق عندنا ديانته وقضاء خلا والاحناف والحنابلة ولو طلقها
 واحدة بعد الدخول فجعلها ثلث لم يصح كما لو طلقها رجعية فجعلها بائنة
 او ثلاثا لان الطلاق البائن لا يكون الا ما وقع قبل الدخول عندنا
 وفي الموطوءة يصير الرجعي بائنا بعد مضي العدة لا غير اما الخلع
 فهو نكاح الفاسد واجب الفسخ وكذا الطلاقات الثلاث رتبة
 من حر وشتان من عبد واحد رجعي عندنا خلا والحنابلة في الثلاثة
 المذكورة وكذا لو قال في العدة الزمت امرأتي ثلاث تطليقات
 بتلك التولية او الزمتها تطليقتين بتلك التطليقة ولو قال ان
 طلقتي فهي بائن او ثلاث ثم طلقها يقع رجعيا ولو قال ان دخلت
 الدار فانت بائن ثم قال ان كلمت زيدا فانت بائن ثم دخلت الدار
 ثم كلمت زيدا الا تقع الا واحدة رجعية وتحسب العدة منذ
 وجود الشرط الاول ولو قال ان فولت اذن الخلال الله على حرام ثم
 قال كذلك كما امر اخر ففعل احدهما ثم فعل الثاني فلا تقع الا واحدة رجعية

نعم لو فصل الثاني بعد معنى العدة لغاد كل فرقة هي قسم لا يقع الطلاق
في عدتها وكل فرقة هي طلاق يقع الطلاق في عدتها والطلاق الصريح
يلحق الصريح اذا كان بطريق السنة والا فلا كما لا يلحق البائن اما
الطلاق على مال فهو قسم في الحقيقة فيجب المال ولا يكون طلاقا
ثانيا ولو قال اربعة طرق عليك مفتوحة ونوى الطلاق يقع
عندنا وقال الاحناف لا يقع الا اذا قال خذي اى طريق شئت

باب تفويض الطلاق للفاظ التفويض ثلثة تخيير وامر بيد ومشيئة
فلو قال لها اختارى او امرت بيدك بنوى تفويض الطلاق او أطلق
نفسك فلها ان تطلق في مجلس علمها به مشافهة او اخبارا وان
طال يوما او اكثر مالم يوتيه ويمضي الوقت قبل علمها مالم تقم او تميل
ما يعطوه لانه تملك لا وكيل فلا يصح رجوعه وقيل هو وكيل
فلا يتقيد بالمجلس فيكون الخيار في يدها ابدا حتى يفهم او يطاها
ثم اختلفوا في انه هل يفتقر وقوع الطلاق الى نية المرأة اذا قالت
اخترت نفسي او شئت نكاحك فقال ابو حنيفة لا يفتقر وقوع الطلاق
الى نيتها اذا نوى الزوج وقال احمد والشافعي لا بد من نيتها
اذا اختارت بالحنائية فان قالت اخترت نفسي او قبلت
نفسى وله ترم الطلاق لم يكن طلاقا وقال اهل الظاهر من اصحابنا
لا يقع به طلاق سواء اختارت نفسها او اختارت زوجها ولا اثر
للتخيير في وقوع الطلاق ولا تطلق بعد المجلس في قوله امرت بيدك

او اختار من الا اذا اراد مني شئت او متي ما شئت او اذا شئت
 او اذا ما شئت فلا يتقيد بالمجلس اما قوله طلق ضرثك او قوله
 لا جنبى طلق امرأتى فهو تركيل فيصير جوعه عنده ولا
 يتقيد بالمجلس وفي قوله طلق نفسك وضرثك كان تمليكا في حقها
 وتركيل في حق ضربها الا اذا علق الطلاق بمشية الوكيل فيصير
 تمليكا لا تركيلا فلا يصح فيه الرجوع والنزول بينهما في خمسة
 احكام نفى التمليك لا يرجع ولا يعزل ولا يطل مجنون الزوج بتقيد
 بالمجلس لا يعقل فيصير تفويضه لمجنون وصبي لا يعقل بخلاف التوكيل
 فهو لو جن بعد التفويض لم يقع وجلس القائمة وانكاه القاعد
 وقعد المتكئة ودعا اكلاب او غيره للمشورة اودعاء الشهود للاشهاد
 اذ لم يكن عندها من يدعوه ولم تحل عن مكانها وايقات دابة
 هي راكبتها لا يقطع المجلس ولو اقامها او جاعلها ولو مكره بطل
 اختيارها لتمكنها من ان تقول اخترت نفسي فلما لم تقل نكاحها
 رضيت بسقوط الاختيار والفلان لها كالبيت وسير دابتهما
 كبيرها حتى لا يتبدل المجلس بسير الفلان ويتبدل بسير الدابة
 لا حاضته اليها الا ان تجيب مع سكوتها او يكونا في محل يقودها الحال
 فانه كالسفينة فاذا قال لها اختارى وقالت اخترت نفسي او اختار
 نفسي او اخترت الطلاق وقعت واحدة رجبية ولا تصح فيه
 نية الثلث كما في انت بائن او امرت بيدك ولا تقع الثلاث

ولو نهاها الزوج عند ناد ولو قال لها اطلق نفسك فقالت انا طالق ادا
 اطلق نفسي لم يقع لانه وعد عالم يتعارف او تنوى الا نشاء ذكر النفس
 او الطلاق واذا اختير في احد كلاميهما شرط ويشترط ذكرها
 متصلا فان كان منفصلا فان في المجلس صح والا لا ولو قال اختاري
 اختياري او طلقت او اختاري املك وقالت اخترت وقع فان ذكر
 الاختياري كذا ذكر النفس اذا التاء فيه للوحدة وكذا ذكر التظليقة
 وتكرار لفظ اختاري وقولها اخترت ابني وامي واهلي او اكله واج
 يقوم مقام ذكر النفس والشرط ذكر ذلك في كلام احد هما ولو قالت
 اخترت نفسي وزوجي او نفسي ولا بل زوجي وقع نعم لو عكست لم يقع
 كما لو عطفته باو او قال لها اختاري فقالت اطلقت نفسي باهله
 او امرائها التخياري فاخترت ولو كرر اختاري ثلاثا فالت
 اخترت اختياري او اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة لا يقع
 الا واحدة خلافا للاحناف كما لو قالت طلقت نفسي او اخترت
 نفسي بتظليقة ولو قال لها امرتك بيدك في تظليقة واختاري
 فاختارت نفسها طلقت رجمية وكذا لو قال امرتك بيدك
 لتطلق نفسك او حتى تطلق كما لو جعل امرعا بيدها ولو لم تفصل نفقة
 اليها وقال تطلق نفسك متى شئت فلم يبل فطلقت ولو قال لرجل
 خير امرأتي فلا تخياري لها ما لم يخيروها بخلاف اخبرها بالخيار ولو
 قال لها انت طالق ان شئت واختاري فقالت شئت واختارت

وقعت واحدة خلافا للاختلاف ولو قال اختارى اليوم وغدا
 اتحد وكذا اختارى اليوم واختارى غدا ولو قال اختارى اليوم
 او امرت بيدك هذا الشهر خیرت في بقية ما دان قال اختارني
 يوما او شهرا ان ساءة التكلم الى مثلها من الغد والى تمام ثلثين
 يوما وجعل لها على راس الشهر خیرت في آخره وقيل في الليلة الاولى
 ويومها ولا يبطل الخيار الموت بلا عرض بل بمضى الوقت علمت ادلا
 والامر بالميد كالاختيار واذا قال لها ولو صغيرة امرت بيدك
 او بشرك او فمك او لسانك وذو الثلث فقالت في مجلسها اخترت
 نفسي بواحدة او قبلت نفسي او اخترت امرى او انت على حرام او منى
 بانى اذ انا منك بانى او طالق وقعت واحدة وكذا لو قال ابو الصغيرة
 تبلى بها واعزتك طلاقك وامرت بيد الله ويدك او امرى بيدك
 تان امرت بيدك وذكر اسم الله للتبرك ولو قال امرت بيد الله
 لا يقع شئ ولو طلقت نفسها ثلثا لا يقع الا واحدة واتحاد المجلس
 وعليها ذكر النفس وما يقوم مقامها شرط فيه ايضا فلو جعل امرها
 بيدها ولم تعلم بذلك وطلقت نفسها لم تطلق وكل لفظ يصلح
 للزواج منه يصلح للجواب منها وما لا فلا فلو قالت انا طالق او طلقت
 نفسي وقدم اموالها قالت طلقني فلا يقع الا لفظ الاختيار خاصة فانه
 ليس من الفاظ الثلاث ويصح جوابا منها ولو قال لها امرت بيدك
 فقلت طلق نفسي واحدة او اخترت نفسي بتطليقة وقعت

واحدة رجمية ولا يدخل الليل في قوله امرت بيدك اليوم بعد غد
 فان ردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك اليوم فكان امرها بيد
 بعد غد ولو طلقت ليلا لم يصح ولا تطلق الا مرة ولا يدخل الليل
 في امرت بيدك اليوم وغدا وان ردت في يومها لم يصح في الغد
 وهكذا لو قال امرت بيدك اليوم وامرت بيدك غدا ففصل
 امران ولكن ليس لها ان تطلق نفسها الا واحدة ولو قال امرت بها
 الى اس الشهر فقالت اخترت زوجي بطل خيارها في اليوم ولها
 ان تختار نفسها الى آخر الشهر ولو طلقتها ثم فرض امرها اليها فان
 كان التفويض بعد الرجعة ثبت ولا يلغو ولو تلحقها على ان امرها
 بيد صاحب وقيل لا يصح واختلف في انه اذا دعت جعله امرها بيد
 هل سمع دعوتها فتقبل نفسه وقيل لا الا اذا طلقت نفسها بحكمه لا امر
 ثم ادعته فسمع وان قالت الزوج طلق في المجلس بلا بينة
 وانكر الزوج فالقول لها مع اليمين ولو جعل امرها بيد ها ان ضربها
 بغير حناية فضر بها ثم اختلفا فالقول له لانه منكرو تقبل بينتها
 على الشرط المنفي كذا اقل الا حفاف والظاهر ان يكون القول لها
 لا منها منكرو الحناية والزوج بيد عيها ولو طلب اولياؤها طلقها
 فقال الزوج لا عيها ما تريد مني افعل ما تريد فخرج فطلقها ابوها
 لم تطلق ان لم يرد الزوج التفويض والقول له فيه وقيل لا تطلق ولو
 فزى التفويض ولو جعل امرها للرجلين وطلق احدهما لا يقع

ولو قال لها اطلق نفسك ولم يوافقوا في واحدة او اثنتين في المرة
 او اقامة او ثلاثا في المرة وقعت واحدة رجعية وكذلك لو قالت
 ابنت نفسي او اخترت نفسي وقيل لا يقع باخترت نفسي ولا يملك
 الرجوع الرجوع عن التفويض في الانواع الثلاثة اي في اختاري
 وامرك بيدك واطلق نفسك وتقيد بالمجلس الا اذا زاد
 من شئت او اذا شئت او مني ما شئت او اذا ما شئت ولو قال لرجل
 ذلك او قال لها اطلق ضرتك لا يتقيد بالمجلس ولذا الرجوع وقيل
 لا يصح هذا التوكيل ولو زاد بعد ان شئت شئت فيشقيذ ولا يرجع
 لصير ومرتة تملك ولو قال لرجل اطلقها ان شاءت لم يصير وكلا
 ما لم تشا فان شاءت في مجلس عليها اطلقها في مجلسه لا غير
 ولو قال لها اطلق نفسك ثلاثا او اثنتين فطلقت واحدة وثبت
 ولو قال للوكيل اطلق اثنتين او ثلاثا بالف درهم فطلقتها واحدة
 لا تقع ولو قال لها اطلق نفسك واحدة فطلقت ثلاثا او اثنتين
 لا يقع شيء وقيل تقع واحدة ولو قال لها اطلق نفسك ثلاثا ان
 شئت فطلقت واحدة لا يقع شيء وكذا في عكسه وكذا لو امرها
 بعشر طلاقات فطلقت ثلاثا او اربعة فطلقت بضعها او ثلثا
 ولو امرها ببائن او رجعي ففكست في الجواب واحدة رجعية وقال
 الاخاف يقع ما امر الزوج ويلغو وصفها هذا اذا لم يكن معلقا
 بشيئها فان علقه بشيئها ففكست لم يقع شيء ولو قال لها انت طالق

ان شئت فقلت شئت ان شئت انت فقال شئت ينوي الطلاق
او قالت شئت ان كذا لمعدوم اي لم يوجد بعد كان شاعا بي
او ان جاء الليل وهي في النهار بطل الامر وان قالت شئت
ان كذا الامر قد مضى وتحقق وجوده كان كان اي في الدار
وفيهما او ان كان هذا اليل وهي فيه مثلا طلقت ولو قال
لها انت طالق متى شئت او متى ما شئت او اذا شئت او اذا ما شئت
فردت الامر لا يبرئ ولا يقيّد بالمجلس ولا تطلق نفسها الا
واحدة وليس لها تفريق الثلاث في كل ما شئت خلافا للاحناف
ولو طلقت بعد زوج اخر لا يقع وان لم تطلق نفسها وهي عند
الزوج الاول ولو قال لها انت طالق حيث شئت او اين شئت
او كيف شئت تطلق واحدة رجبية ولو شاءت بائنة او
ثلاثا ونواة الزوج وكذا ان قال كم شئت او ما شئت لها ان
تطلق واحدة رجبية في مجلسها وان ردت ارتدت وكذا
لو قال لها طلقي نفسك من ثلاث ما شئت او اختاري من
الثلاث ولو قال لها انت طالق ان شئت وان لم تشأ طلقت
في الحال ولو قال ان كنت تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت
تبغضيه فانت طالق لم تطلق ولو قال لهما اشد كما احب الطلاق
او اشد كما بغض الله طالق فقلت كلنا اشد حبالة او اشد بغضا
لم يقع والتعلق بالمشية او الامر اذ الرضا او المحبة يكون تليكا

فيقيد بالحبس كما مرث بيدك بخلاف التعليق فيفسد
فصل في التعليق فيه مذهب عام لا صوابنا أهل الفقهاء وذهب
 انه اذا حلف بالطلاق فلا يوجب ذلك الحلف الطلاق انما عليه
 كفارة يمين وهذا مذهب شيخ الاسلام ابن تيمية فلا يحتاج
 الى التفريعات التي ذكرناها في هذا الفصل اما على مذهب الجمهور
 والائمة الاخرية اذا حلف طلاق زوجته على وجود فعل مستحيل
 عادة كان صدعت السماء او شاء الميت او شاءت البهيمة او طرقت
 فان طالق لم يطلاق وان علقه على عدم وجوده كان له تصدق
 السماء وان لم يشأ الميت او ان لم ينظر الشاة فان طالق طامس
 في الحال كما لو قال انت طالق ان لم ارجع عبدى فمات العبد وان
 علقه على فعل غير المستحيل كان له ان يشتر من زيد عبدا فان
 طالق لم يطلاق الا بالياس مما علق عليه الطلاق وهو موت العبد
 او اعتقه ماله او كان هناك نية او قرينة تدل على الفور او
 يقيد بمن كقول اليوم او الشهر فعمل بذلك ويصح التعليق مع
 تقدم الشرط بصريح طلاق كان دخلت الدار فان طالق وكما
 الطلاق مع قصده كان دخلت الدار فان خلية وينوي
 بلفظ خلية الطلاق ويصح التعليق ايضا مع تأخره بصريح وبكناية
 ويشترط لصحة التعليق وقوع الطلاق ان ينويه قبل فراغ التلفظ
 بالطلاق وان يكون الشرط متصلا لفظا او حكما فلا يضر لو عطس ونحوه

من كلفه او سأل
 او جثا او ثقل لسان
 او امسك فم ١١ مائة

بين شرط وحكمه او قطعه بكلام منتظم كانت طالق يار انسية
 ان تمت او ان تمت يار انسية فانت طالق ويضربان قطع التعليق
 بسكوت بين شرطه وحكمه سكوتا يمكنه فيه الكلام او كلام غير
 كقولها انت طالق سبحان الله ان تمت وتطلق في الحال وان يكون
 التعليق بعد الشر وبع فلو قال لا جنبية ان ترز وجهك فانت طالق
 او ان دخلت الدار فانت طالق ثم ترز وجهها ودخلت الدار
 لا تطلق نه لا فالاحضان في الاضافة الى الملك فقالوا وقال لا جنبية
 ان نكحتك فانت طالق ثم نكحها تطلق ايضا وكذا لو قال ان نكحت امرأة
 فهي طالق او كل امرأة امرز وجهها فهي طالق ثم ترز وجهها لا يقع الطلاق
 عندنا خلافا للاحناف والفق كالطلاق الا ان تعليقه بالملك صحيح
 فلو قال لعبد غيره اذا اشتريتك فانت حر او كل عبد اشتريه
 فهو حر فيعتق اذا اشتراه وقال بعض اصحابنا لا يصح تعليق العتق ايضا
 بالملك فلا يعتق العبد فيما ذكرناه ولو قال لمرز وجهه ان كان السماء
 فوقنا فانت طالق طلقت في الحال ولو قال انت طالق لو دخل الجبل
 في سحر الحيات لا تطلق ولو قالت لمرز وجهه يا سفله يا خبيث يا شيطان
 فقال ان كنت كما قلت فانت طالق لانه في حكم التجيز كان كذلك
 او لا ولو قال انت طالق ان بغيس ذكر الشرط يلغى ولو قال لا جنبية
 ان دخلت الدار فانت طالق او ان ترزت زيدا فانت طالق
 ثم ترز وجهها ودخلت الدار او ترزت زيدا يلغى بالاقا عندنا

وعند الاحناف جميعاً ويكفي لو قال كل امرأه اجمع معها في فراش
 ادا طاهافني طالق فتزويج لم تطلق وكذا لو قال كل جاريت طاهافني مرة فاشترى
 جاريت فوطيها المتفق وكذا لو قال انت طالق مع تكاخي اياك او مع تزويجي اياك
 او مع موتي، وموتك ولو قال لنز وجهه مرة كانت او امة انت طالق ثلثا
 شو قال في الطهر الثاني بعد الرجعة انت طالق ان دخلت الدار
 يصح التعليق عندنا ما عند الاحناف يبطل تجيز الثلث للحرة
 والثنان للامة تعليقه للثلاث وما دونها الا المضافة الى الملك
 فلو قال لا جنبية كلما تزوجتك فانت طالق ثم تزوجها وطلقها
 ثلث فهذا التجيز لا يبطل التعليق عند الاحناف اما عندنا
 فالعقود قبل النكاح باطل من اصله ولو تزوجها ثاني مرة بلا تحليل
 عندنا او بعد التحليل على مذهب الاحناف لم يقع الطلاق
 ولو قال لنز وجهه كلما تزوجتك فانت طالق ثلثا ثم طلقها ثلاثا
 ثم تزوجها بعد التحليل او بدونه فكذا عندنا وعند الاحناف
 لان التعليق يبطل بزوال الحل عندنا ولا بزوال الملك فلوعلق
 الثلاث او ما دونها بدخول الدار ثم خرج الثلاث ثم نكحها
 بعد التحليل يبطل التعليق فلا يقع بدخولها شيء ولو كان نكح ما
 دونها لم يبطل ويقع المعلق كله وقال محمد يقع بقية الاول وعندنا
 نزول الحل يبطل التعليق فلا يقع بعد التحليل شيء اما لو لم يقع التحليل
 وازال الملك فقط لم يوقل لامرأته انت طالق ان دخلت الدار

ثم طلقها واحدة ومضت العدة وتزوجت برجل آخر ثم
رجعت عند الزوج الأول ودخلت الدار فتطلق واحدة أخرى
ولا يبقى للزوج عليها إلا الطلاق الواحد ولو علق واحدة ثم عجز
ثنتين على طريق السنة ثم نكحها بعد زواج آخر ثم وجد الشرط
فلا محل له رجعتها خلافاً لابي حنيفة وابي يوسف وهل يطل
التعليق بلحاق الزوج مرتداً بدار الحرب أم لا فيه قولان وطل
نفوت محل البركان كملت فلاننا ودخلت هذه الدار فمات
او جعلت بستاناً ولو قال الزوجته أمة ان دخلت الدار فانت
طالق ثلث فعتقت قد دخلت له رجعتها بالافتاق عندنا وعند
الأحناف أما عندنا فلو وقع الطلاق الواحد وأما عند الأحناف
فلان طلاق أمة عتده ثنتان فكانه علق ثنتين وإذا وجدت
الشرط كانت حرة فيكون للزوج ثلث تطليقات ثنتان منها
وتعتاق بقيت واحدة والفاظ الشرط ان المكسورة وإذا ما
وكل وحكما ومتى وصته ما ولو من ولو قال لا تزواج به من دخل
منك الدار فهي طالق ولو دخلت واحدة مراراً لا تقع إلا واحدة
وقال الأحناف طلقت بكل مرة وفي كل ذلك إلا لفاظ تخل اليمين
إذا وجد الشرط مرة إلا في كل ما عند الأحناف فإنه يخل بعداً
عندهم وعندنا لا يقع في كل ما طلاق آخر إلا إذا وجدت الشرط
ثاني مرة في طهر لا دخل فيه وتخلت الرجعة ولو قال كل امرأة تزوجها

فهي طالق يلغو عندنا أما عند الأحناف فيقع الطلاق إذا انكح
 امرأة أما لو نكحها ثانيا فلا يقع عنده أيضا وكذلك لو قال كلما دخلت
 الدار فانت طالق فلا يقع الطلاق الثاني عندنا إلا إذا وجد الشرط
 في طهر ولا يحل فيها وتخلت الرجبة وعند الأحناف يقع بكل دخول
 طلاق إلى ثلاث تطليقات ثم إذا قررت رجبت به رجل آخر ثم رجبت
 عند الزوج الأول فوجدت الشرط فلا تطلق بالاعتقاد وكذلك
 لا يقع الطلاق عندنا بقوله كلما تزوجت فانت طالق وعند
 الأحناف يقع الطلاق بكل تزوج ولو تزوجها بعد نكاح آخر
 ولو نكحها سبعمائة بعد سبعمائة تزوج ولو قال لموطأته كلما طلقتك
 فانت طالق أو كلما وقع عليك طلاق فانت طالق تقع واحدة وعند
 الأحناف تقع في الأولى ثنتان وفي الثانية ثلاث ودروالملك
 من نكاح أو يمين لا يبطل يمينه ولو بائنا أو باعه ثم نكحها أو اشتراه
 فوجدت الشرط صدقت رعتها ببقاء التعليق بقاء محله أما لو أن
 الملك بائنا أو يميناً بطل التعليق كما مر لأن التحليل
 يبطله يمين بعد وجود الشرط مطلقا لكنه إن وجد في الملك
 طلقت يمينه إذا من حلق الثلاث بدخول الدار فحيثه عند
 الأحناف بائنا واحدة وبعد العدة تدخلها فتحلل اليمين
 فينكحها أما استباح إلى هذه الحيلة لأنه لا يقع بوجود الشرط
 إلا تطليقة واحدة وإن اختلفا في وجود الشرط سواء كانت شبهة أو

عدمية ولا تبينة فالقول له مع اليمين ولو علق طلاقها بدم وصول
 ففقتها إياها فادعى الوصول وانكرت فالقول له بغيره نقول لها
 أما إذا برهننت الزوجة فتقبل بينتها على الشرط وإن كان نفيا
 كان له تحجج صهر في الليلة فانت طالق تشهدا البنا لمرحمتك
 قبلت وطلقت ولو قال لها إن لم أجامدك في حيضت فانت
 طالق للمنة ثم قال جامدك وانكرت ولا تبينة فالقول له
 وقال الأحناف إن حائضا فالقول له لأنه يملك الاستثناء والإلزام
 لا يعلم وجوده إلا منها صدقت باليمين ومراعاة لنبأ الله اختلص
 كحيف ولو قال إن حضت فانت طالق وفلائة فقالت حضت وكذب
 الزوج صدقت باليمين وطلقت هي فقط فان صدقتها أو علم وجود
 الحيض طلقتا جميعا فان كان الحيض قائما لم تطلق على الرجح وكذا
 في قوله إن كنت تحبين عذاب الله فانت طالق وفلائة أو عبدة
 حر وفي قوله إن حضت لا يقع الطلاق برؤية الدم بل إذا طهرت
 من الحيض وقال الأحناف يقع من حين رأت إذا استمرت ثلثا
 وفي غير الموطأة يقع الطلاق برؤية الدم إذا كان دم حيض يرب
 ولو تزوجت باخر في ثلاثة أيام صح ولومات فيها فأنها للزوج
 الثاني وقال الأحناف إنها للزوج الأول لأن أقل الحيض عندهم
 ثلاثة أيام وعندنا لا أحد لا تله كما مر ولو قال إن حضت حيضة
 أو نصفها أو ثلثها أو سدسها لا يقع بالانقاف حتى تطهر ولو قال لها

ان صمت يوماً فانت طالق تطلق حين تقرب الشمس من يوم صومها
 كما في قوله ان صمت خلافاً للاحناف ولو قال لها ان ولدت غلاماً
 فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق ثنتين
 فولدتهما ولم يدر الاول او درى لا تقع الا واحدة وقال
 الاحناف تقع واحدة قضاءً او ثنتان تنزهاً ومضت العدة بالثا
 وكذا لو ولدت غلاماً وجارية ^{او غلامين وجارية}
 وقال الاحناف ان لم يدر الاول في الاولى تقع ثنتان قضاءً
 او ثلاث تنزهاً وفي الثانية واحدة قضاءً وثلاث تنزهاً ولو قال
 ان كان حملك غلاماً فانت طالق واحدة وان كان جارية ^{ثنتين}
 فولدت غلاماً وجارية لا يقع شيء وكذا لو قال ان كان ما في بطني
 غلاماً لمخللات ما لو قال ان كان في بطني فتقع واحدة عندنا
 وعند الاحناف تقع الثلاث ولو علق طلقها لم يلقحها حتى يظهر
 بقول النساء العارفات للحبل وجريان الحيض على وفق العادة انما
 لم تكن حاملاً وقت اليمين نحو حملت بعدة فيقع الطلاق بمجرد
 الحبل وان اشتبه الامر لا تطلق حتى تلد لاكثر من اربع سنين
 من وقت اليمين وقال الاحناف لا تطلق ^{مطلقاً} حتى تلد لاكثر
 من سنتين من وقت اليمين ولو قال ان ولدت ولداً فانت طالق
 او حرة فولدت ولداً ميتاً طلقت وعقت ولو قال لام ولد لا إن
 ولدت فانت حرة فولدت عقت وانقضت عدتها ولو علق العتات

اذ الطلاق بشيئين كان جاء زيدا وبكر فانت طالق احرع يقع
 المعلق ان وجد الشرط الثاني في الملك والا لا ولو علق طلاق
 من زوجته بالوطي حنث بالدخول ولا يصير مراحعا باليث بعد الدخول
 الا اذا خرج شره ارجح ثانيا ولو قال لزوجته ان نكحت فلانة عليك
 ففي طالق شر نكحها والقديمة في عدة البائن لم تطلق المحبد يده
 ولو في عدة الرجعي او لم يقل عليك طلقت ولو قال لها انت طالق
 انشاء الله متصلا وقع الطلاق عند امانا احمد بن حنبل
 وقال الاحناف صح الاستثناء ولو وقع الطلاق وان قال ان شاء
 فلان صح الاستثناء اتفاقا وكذا ان كان الفصل متنفسا وسعال
 ارجئه او عطاس او ثقل لسان او امساك فمراو يكون الفصل
 بفصل مفيد لتاكيد او تكميل او جدد او طلاق او نداء
 بخلاف الفاصل اللغو كانت طالق للخبر على انشاء الله فيبطل
 الاستثناء ويقع الطلاق اتفاقا ولو قال انت طالق رجعي انشاء الله
 يقع الطلاق لانه فاصل غير مفيد وكذا لو قال بائن لغير الموطوءة
 اما لو قال للموطوءة فلا يقع اتفاقا بين الاحناف اما عندنا
 فكان الطلاق الواحدة للموطوءة رجعي ابدأ ولا يمكن ان يكون بائنا
 واما عند الاحناف فكانه فاصل تليي وكذا لو قال رجعي اباينا
 وينبغي ان يكون الاستثناء مسموعا بحيث لو قرب شخص اذنه
 الى فمه سمع فيسمع استثناء الاصح وقيل يكفي له اسماع نفسه

وان ماتت قبل قوله انشاء الله لا يقع الطلاق وان مات الزوج
يقع ولو اراد الطلاق المنجز فخرج من لسانه انت طالق انشاء الله
وقع الطلاق وقال الاحناف صح الاستثناء ولم يقع الطلاق
ولا يشترط التلفظ بالطلاق والاستثناء فلو تلفظ بالطلاق وكتب
الاستثناء موصولا او عكسا ازال الاستثناء بعد الكتابة وقع
وقيل لم يقع ولا يشترط العلم بمعناه حتى لو اتى بالمشية جاز
معناه يقع عندنا خلافا للاحناف ولو حلف على شيء بالطلاق
فاستثنى له الغير طائفاً صحته لا يصح الاستثناء ويقع الطلاق وما
افق به الشيخ الرمي الشافعي بعدم الوقوع غير صحيح عندنا ولو شهدا
بالمشية والزوج لا يذكرها ان كان بحال لا يدري ما يجري
على لسانه لغضب او نحوه جاز له الاعتماد عليهما ولو ادعها الزوج
وانكرتها الزوجة ولا بينة فالقول قوله مع اليمين وقيل لا يقبل
الابينة وعليه الفتوى عند الاحناف وقيل ان عرف بالصلح
فالقول وحكم من لم يوقف على مشيته كالاعتس والجن والملئكة
والجدار والهماس كذلك اعني كالعليق بمشية الله ولو شرع
كان شاء الله وشاء ابووك لا يقع حتى يشاء ابوها ولو قال لها انت طالق
الا ان يشاء الله او ان لم يشاء الله او اذا شاء الله او ما شاء الله او
ما لم يشاء الله وقع وقيل لا يقع ولا يقع في قوله انت طالق لو لا ابووك
او لو لا حسنتك او لو لا اني احبك ولو قال لها انت طالق ثلثا وثلثا

ان شاء الله وقعت واحدة كما في قوله انت طالق دباثن انشاء الله
 واحدة رجعية وكذا لو قال ان شاء الله انت طالق خلافا لما في سب
 ولو قال ان شاء الله فانت طالق لا يقيم اتفاقا ولو قال انت طالق
 بمشية الله او بارادته او بحبته او برضاه تطلق وقيل لا تطلق وان
 اضاف الى العبد كان تمليكاً فيقتصر على المجلس وان قال بامره
 او بحكمه او بقضائه او باذنه او بعلمه او بقدرته يقع في الحال
 اضيف اليه تعالى او الى العبد وان قال ذلك باللام يقع بالمفاد
 العشرة كلها وان كان ذلك جرت في ان اضاف الى الله تعالى
 يقيم وقيل لا يقع في الوجوه كلها الا في العلم فانه يقع في الحال
 وكذا القدره ان نوى بها ضد العجز وان اضاف الى العبد
 كان تمليكاً في الامربع الاول تعليقا في غيرها ثم العشرة
 اما ان تضاف لله او للعبد والعشرون اما ان تكون بباء
 او لام او في فهي ستون وفي كل منها ثلث صور انه تلفظ بالطلاق
 وكتب الاستثناء موصولا او عكسا او انزال الاستثناء بعد الكتابة
 فهي مائة وثلاثون ولو قال لها انت طالق كيف شاء الله
 تطلق رجعية ولو قال لها انت طالق ثلثا الا واحدة او انت
 طالق ثلثا الا شتين او الا ثلثا تقع واحدة رجعية خلافا للاحناف في الاول
 والثالث وكذا لو قال انت طالق ثلثا الا واحدة وواحدة ولو قال ثلثا
 طواق الا زيب وعمره وهند وهن الكل لا يقيم شي ولو قال انت طالق عشرين

او سبعا او ثمانية تقع واحدة خلا فالاحناف في الاخيرين
 وكذا لك في قوله انت طالق عشر الاجمسا والاثلثا والا واحدة
 وانت طالق عشر الا سبعا الا ثمانية الاسبعة خلا فالاحناف
 في الاخير ولو قال انت طالق واحدة الا نصفها او ثلثها او ربعها
 او قال انت طالق ثلثا الا نصف تطبيقه تقع واحدة خلا فا
 للاحناف في الثاني وكذا في قوله انت طالق الا واحدة ولو سألت
 المرأة الطلاق فقال انت طالق خمسين طلقة فقالت المرأة
 ثلاث تكفيني فقال ثلث لك والبواقي لصواحبك وله ثلث نسوة
 غيرها تطلق كل واحدة منهن تطليقة وقال الاحناف تطلق
 المخاطبة ثلثا غيرهما اصلا ولو قال ان دخلت الدار فانت
 طالق وان دخلت الدار فانت طالق وان دخلت الدار فانت
 طالق فدخلت واحدة وعند الاحناف ثلثه ولو قال ان سكنت هذه البلدة
 فامسك طالق او انت طالق فخرج فور الخلع امراته ثم سكنها
 قبل الاستبراء لم يظن خلا فالاحناف في الثانية ولو قال لها
 ان ترجمتي وان ترجمتي فانت طالق او قال انت طالق ان
 ترجمتي وان ترجمتي او قال ان ترجمتي فانت طالق
 وان ترجمتي ثم رجمتها لا يقع عندنا شيء ولو ترجمتها من
 خلا فالاحناف ولو قال ان غبتك عنك اربعة اشهر وامسك
 بيدك ثم طلقها اذا خلت فاعتدت فترجمت ثم فادست

للاول ثم غاب اربعة اشهر فلما ان تطلق نفسها ولو قال
 لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم نسيت ودخلت تطلق
 لان النسيان لم يقع من الزوج اما لو نسي اجمعاً او نسي الزوج
 فلا يقع كما اذا دعاها للوقاع فانت فقال متى يكون فقالت غداً
 فقال ان لم تفعل في هذا المراء غدا فانت طالق ثم نسيها حتى
 مضى الغد لا يقع شيء وقال الحنابلة ان فعلته او فعله ناسيا
 للحلف او جاهلاً وجوز الحنث بفعله او جاهلاً انه الفعل المحلوث
 عليه من حلف لا يدخل دار زيد ثم دخلها جاهلاً انها دار زيد
 وتم الطلاق وعكسه مثله كان لم تفعل كذا وان لم افعل كذا
 ولم تفعله هي او لم يفعله هو نسياً او شياً ولو حلف لا ياتيها فأتى
 فجاءت فجمعت ان مستقيضاً حثت والا لا ولو قال ان لم شئك
 من الجماع فانت طالق ثم جامعها فان اشركت لا تطلق والا
 تطلق ولو قال لها ان لم اجامعك الف مرة فانت طالق فهذا
 يحل على المبالغة لا على العدد الخاص قالوا سبعون مرة كثير فان
 جامعها سبعين مرة لا تطلق ولو قال ان وطئت فيحل على جماع
 الفرد فان فوى الذود من بالقدم حثت به ايضاً ولو كان له ثلاث
 نسوة احد لها جنب والاخرى حائض والثالثة نساء فقال
 اخشكن طالق طلقت النفساء ولو قال اخشكن على الحائض
 ولو قال اطهر كن فعلى الجنب ولو قال لا خير لي اليك حاجت فقال مرانه

طالق ان لم اتضها فقال هي ان تطلق امرأتك فلا تخرا ان لا يصدر
 ولو قال لأصحابه ان لم اذهب بكم الليلة الى منزلي فامرأته طالق
 فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم العدوا والعسس فحبسهم
 لا يمنث ولو قال لها ان خرجت من الدار اكلابا في فخرجت لحريقها
 ادخانت الهدم والفرق او السبع او الحية او اللص او العدو فخرجت
 لا يمنث ولو قال لها ان خرجت بغير اذن او اكلابا في اذني اذن
 لك فانت طالق فاذن لها ولم تعلم فخرجت طلقت لان الاذن
 هو الاذن ولم يعلمها اذ اذن لها وعلمت وخرجت شر خرجت ثانيا بلا اذن
 طلقت ما لم ياذن لها في الخروج كلما شاءت وان قال ان خرجت
 بغير اذن فلان فانت طالق فصارت فلان وخرجت لم تطلق وان قال لها
 ان خرجت الى غير الحمام بلا اذن فانت طالق فخرجت اولاً للحمام شر
 بدأها غيره طلقت وان قال لزوجته انت طالق الا ان يشاء
 من بد فالطلاق موقوف فان ابى مزيد المشية او جن او مات وقع
 الطلاق اذن ولو قال لها ان رأيت الهلال عيانا فمرأته في اول او
 ثاني او ثالث ليلة وقع وان رأته بعد هال لم يقع لانه يمتنع بعدها
 فمرأه ولو قال لها ان فعلت كذا او ان فعلت كذا فانت طالق
 ففعلته او فعله هو مكرها او مجبونا او مني عليه او نائم لم يقع
 ولو حلف لا يرجع ثم رجع لشيء نسيه لا يمنث وكذا في قوله ان لم
 تحي فلان اذن لم تردى ثوبى الدعة فانت طالق فجاء فلان من جانب

بنفسه اذا خذ الشوب قبل دفعها لا يحنت وكذا ان قال ان لم اذم
اليوم الذي على الى راس الشهر فانت طالق فابراة
قبل الشهر بطل اليمين ولو حلف ليخرج من ساكن داره اليوم والا
فكذا والسكن ظالم فان لم يمكنه اخر احبه حنت وقيل يبرز على
التلفظ باللسان بقي ما يكتب في التعاليق متى نفذها او تزوج
عليها او ابرأته من كذا او من باقى صداقتها نولد فمهما الكلى هل
تبطل تعليق البراءة الظاهرة لا التصريح بهم بصحة براءة الاسقاط
والرجوع بما دفعه ولو حلف بالله انه لم يدخل هذه الدار
اليوم ثم قال امرأته طالق ان لم يكن دخل اليوم لا تطلق ولو
قال ان لم يدخل هذه الدار اليوم فامرأته طالق ثم حلف
بالله انه لم يكن دخل اليوم تطلق ولو اخذت من ماله درهما فاشترت
به لحما وخلطه اللحم بدرهما وقال زوجها ان لم ترديه
اليوم فانت طالق فاخذت درهما غيرا وردته الى الزوج
لا تطلق وقال الاحناف حيلته ان تاخذ كيس اللحم وتسلمه
للزوج ولو ضاع عن اللحم فما لم يعلم انه اذيب او سقط في البحر
لا يحنت ولو حلف ان اكن اليوم في العالم ادى في هذه الدنيا
فامرأته طالق في حيلته ان يجلس ولو في بيت حتى يمضي اليوم انتقلى
ما قال الاحناف اما عندنا فيحنت ولو حبس وقال الاحناف
لو حلف ان لم يخرج من بيت فلان عندنا فقيد ومنع حتى يمضي الغد

حنث وكذا في ان لم اخرج من هذه المنزل فكذا فقيده وان
 لم اذهب بك الى منزلي فاخذها ففتربت منه اذ ان لم
 تحضري الليلة منزلي فكذا ففتربت منها فلو قال لا
 اسكن فاعلق الباب او قيد لا يحنث تأويل الاصل انه متى عجز
 عن شرط الحنث حنث في العدمي لا الوجودي ومفاد الحنث
 فيمن حلف ليؤدين اليوم دينه والا فامرأته طالق فجز لفقره
 وفقد من يقرضه والظاهر عندنا الحنث مطلقا سواء كان
 الشرط عدميا او وجوديا **فصل** في الشك في الطلاق لا
 يقع الطلاق بالشك فيه او فيما علق عليه وان كان عدميا بان
 قل ان لم ادخل الدار يوم كذا فزوجتي طالق ومضى اليوم وشك
 هل دخل الدار فيه او لا وقيل الورع التزام الطلاق من حلف
 لا يا كل ثمرة فاشتبهت بغيرها واكل الجميع الا واحدة **فصل**
 ومن اوقع بزوجته كلمة وشك هل هي طلاق او ظهار لم يلزمه
 شيء وان شك من له زوجة هل ظاهر منها او حلف بالله تعالى
 لمزومه بالحنث ادنى كفارتيهما لانه اليقين **باب** طلاق ^{بعض}
 يثبت الارث لكل من الزوجين في الطلاق الرجعي ولا يثبت في
 الطلاق البائن الا اذا اتهم الزوج بقصد حرمانها الميراث ويقال
 الغاير والمترم بان طلقها في مرض موته او علق في مرضه على ما لا
 غنى له من ثمنها كالصلوة المفروضة والزكاة والصوم المفروض او عقلا كما لا كلى والنوم او علق

فيه ليس منه كلام
 عند الحائض وقتئذ
 الاضاحات الله منه
 ١٢

في الصحة وحدث في المرض او اقر في مرضه انه طلقها سا بقا في حال
 صحة او وكل في صحته من بينهما حتى شاء فابانها في مرض موته وقذفها في صحته
 او لا عنها في مرضه او الة منها فترث في الجميع حتى انقضت
 عدتها قبل موته ما لم تتزوج بالآخر او ترث فان ترثت زوجت رجلا
 غيره لم ترث من الاول ابانها الثاني او لا وكذا لك ان ارثت
 عن الامام ولو اسلمت بعد ان ارثت والمراد بالمريض
 من غالب حاله الهلاك بمرض او غير بان اصابة مرض عجز
 عن اقامة مصالحه خارج البيت كعجز الفقيه عن الاتيان
 الى المسجد وعجز المدرس عن الاتيان في المدرسته والتدريس
 وعجز السوقي عن الاتيان الى مكانه والمرض في حقها
 ان تعجز عن مصالحة اهل البيت ومقارفة انما لو قدرت
 على نحو الطبخ والكس دون صعود السطح لم تكن مريضة وقيل
 المرض المعتبر المضي اليه لصلوته قاعدا اما المقعد المفلوج
 والمسلول اذ ابتاول ولم يقعد في الفراش كالصبي وحد النظار
 سنة وقيل المفلوج والمسلول والمقعد مادام يزاد حكا المريض
 وكذا في حكم المريض من بارز رجلا اقوى منه او قدم
 ليقتل من قصاص او رجما او بقي على لوح من السفينة او
 انترسه سبع وبقي في فيه وانيابه فلا يصح تبرؤه الا من الثلث
 فلو ابانها طائفا بالارضا بما دهي من اهل الميراث علم باهليتها الم لا

كان اسلمت او عتقت ولم يسلم ترث ولو اكرهته على الطلاق
 او رضيت به او اختلعت او اختاربت نفسها ببلوغ او عتق او جب او
 عنة او نحوه من العيوب لا ترث ولو اكرهت على رضاها او جامعها
 ابنه او ادخلت ذكر ابي الزوج او ابنه في فرجها ترث وكذلك
 ان وطئ الزوج حماة لان حرمة المصاهرة لا يثبت عندنا بالزنا ولكن
 ان ترث ولو صح من مرضه ذلك لا ترث ولو مات بعد مرض
 آخر قبل الصحة من المرض الاول او قتل في حالة المرض ترث
 وان الى في صحته وبانت به في مرضه مات لا ترث ولو كانت
 كتابية او مملوكة وقت الطلاق شر اسلمت او عتقت لا ترث ونحو
 لو طلقها او لم يطلتها فطاعت او قبلت ابن الزوج خلافا للاحناف
 ولو كان الزوج محصورا بحبس او في صف القتال او قائما بمصلحة
 خارج البيت مشتكيا من العمد او مجرما او مجوسا بقصاص او مرجوم
 لا ترث لعدم غلبة الهلاك والحامل لا تكون فارة الا بلبسها
 بالمخاض اى المطلق وقال الاحناف ان علق طلقا بفعل اجنبى
 اى غير الزوجين ولو ولدها منه او بحبي الوقت والتعليق والشرط
 في مرضه او علق طلقا بفعل نفسه وهما في المرض او الشرط فقط
 ورثت ونحو غير هذا لا ترث وفيها ستة عشر صورة لان التعليق
 اى بحبي وقت او بفعل اجنبى او بفعله او بفعلها وكل وجه على اربعة
 لان التعليق والشرط اما في الصحة او المرض او اعد هما ولو قال لنزو

عنه فلو طلقها في مرضه
 وقد كان سيد عالم فتقها
 قبله او كانت كتابية
 فاسلمت ولم يعلم به فانها
 ترث وكان قارا او غيره

ان لم اطلقك اذ ان لم اترج عليك فانت طالق فلم يفعل حتى
 مات ورثته ولومات هي لم ير ثبها الا اذا ماتت في عدتها ولو قل
 لها في صحته ان شئت انا وفلان فانت طالق شعر مرض نشاء الزوج
 والاجنبي الطلاق معا وشاء الزوج شعر الاجنبي شعومات الزوج
 او شاء الاجنبي فلا شعر الزوج تترث عندنا في الصور كلها لان مشية
 الزوج وقت في المرض وان كان التعليق في الصحة فكانه طلقها
 في مرضه خلا للاختلاف في الاول والثاني ولو تصادقا في المرض
 مرض الموت والزوجبة على ثلث في الصحة وعلى مضي العسر في
 شعر اقر لها بدين او عين او اوصى لها بشئ فليها الاقل منه ومن الميراث
 لمكان التهمة وقتت من وقت اقراره ولومات بعد مضي العدة
 وقال الاختلاف لومات بعدة فليها جميع ما اقر او اوصى ولو لم يكن
 بمرض موته صح اقراره ووصيته ولو كذبته لم يصح اقراره ولو
 ادعت عليه مريضانه ابا ينفأخذ وحلف القاضى بخلف شعر وقتت
 ومات ترثه ولو صدقته بعد موته وقل الاختلاف لا ترث ولو قتت
 بعد موته ولو طلقت ثلثا بامرها في مرضه شعر اوصى لها او اقر فان
 لها الاقل ولو قال صحح لامرأتيه احدكما طالق ثوبين في مرضه
 الذي مات فيه في احدتهما صار قارا بالبيان فترث منه كما
 لو علق في حالة الصحة تعليقا بهما وحنث مريضاً فبينه في احدتهما
 ولو قال لامته انت حرة غدا وقل الزوج انت طالق بعد غدا كان قاراً

علمه بسلام المولى او لم يعلم خلافا للاختلاف فى الاختيار ولو علق الزوج
 المريض الطلاق بعنفها او مرضه كان فارا بالانفاق ووطاقت^{بعض}
 غير المدخولة نعمات تراث عند نامالم تزوج باخر ولا تراث
 عند الاختلاف اما الزوج فلا يرثها بحال ولو باشرت المرأة سبب
 الفرقة وهى مريضة بان ارتدت او اختارت نفسها فى خيار البلوغ
 او العتق وماتت قبل انقضاء عدتها وراثتها الزوج وكذا لو طاعت
 ابن الزوج او اباه او قبلتهما او ادخلت ذكر احد هما فى فرجهما
 بخلاف وقوع الفرقة بينهما بالجب والعنة واللعان فانه لا يرثها
 وقيل يرثها فى العدة ولو ارتدت فى صحتها فلا يرثها وراثته ابن
 ارتدت فامتناع فى معنى مرض موته فترثه مطلقا سواء ارتدت فى
 صحته او مرضه ولو ارتد امعان اسلمت هى ورثته وكلا لا ولو
 اسلم امعان تراث احد هما الاخر ويبقى النكاح على حاله ولو قال اخر امرأة
 اتردجها طالق فنكح امرأة اخرى نعمات الزوج طلقت الاخرى
 عند الموت فترث وقيل عند الزوج فلا يصير فارا ولا تراث ولو
 طلقها فى مرضه فترث لها اذا تزوجت فان طالق ثلثا
 فتردجها فى العدة ومات فى مرضه ترثه وقال الاختلاف لا ترثه
 ولو كذبها الورثة بعد موته فى الطلاق فى مرضه فالقول لها
 كقولها طلقنى وهونائم رقاوا فى اليقظة ولو طلقها فى المرض ومات
 فى العدة او بعد العدة فالمشكك من منافع البتة له اما لا ترثه

مع ما لم ماتت بعد
 انقضاء العدة فلا يرثها
 ١٣

باخر وقيل لومات بعد العدة فالمشكل لو ارث الزوج ولو طلق الفاذار
 كن معه وانقضت عدتهن ثم تزوج اربا سواهن ورث منه المأوى السلوة

بَابُ الرِّجْعَةِ

وهي إعادة زوجته المطلقة طلاقا غير بائن الى ما كانت عليه
 قبل المطلق من غير عقد ومن شرطها ان يكون الطلاق
 غير بائن من استوفى عددا طلاقه او طلقها وهي غير مدخولة
 لا يجوز له الرجعة وان يكون النكاح صحيحا لان الرجعة إعادة للنكاح
 فاذا انحل بالنكاح لا يحل بالرجعة وان يكون الطلاق بغیر عوض
 لان المطلق بالعوض في حكم الخلع وهو منسوخ للنكاح فلا تجوز الرجعة
 بعده وان تكون في العدة ولو كررت الرجعة فلا تقم الرجعة
 في غير المدخول بها اذ لا عدة عليها وتقم بالقول بخبر اجعتها ^{حيث} اذرا
 ادر جدتها ادر جعتك ادر تجعتها ادر تجعتك ادر امسكتها ادر
 امسكتك ادر امسكتها ادر امسكتك ادر ديتها ادر ديتك اواعدتها
 اواعدتكم بلانية لانه صريح ولا تقم بانك عندى كما كنت اوانت
 امرأتى كما كنت بلانية لانه كناية وكذلك تقم بالفعل مع الكراهة
 اى بالوطى ولو فى الدبر او التقبيل او المس وقيل لا تقم الا بالوطى وقيل
 لا تقم الا باللفظ ولا يشترط لهما الاستهاد بل يستحب وقيل يشترط
 كذلك يستحب الاستهاد على الطلاق وسئل عمران بن حصين عن الرجل

يطلق امرأته ثم يقع بها ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها
فقال طلق لغير سنة دراجم لغير سنة ولا يخرج المطلقة الرجعية
عن بيتها بغير اذن الزوج وان ماتت في العدة يرثها الزوج وهي ترثه ان
ماتت في العدة ويجوز لها الخرج لحاجة او ضرورة شديدة تلجأ اليه و
لها النفقة والسكنى ولا يحل لزوجهما اختها ولا الخامسة وهي في العدة اما المطلقة ^{المثلث}
فيجوز لها الخرج بلا اذن زوجها ولا نفقة لها ولا سكنى ويجوز للزوج
ان ينكح اختها والخامسة وهي في العدة ولا تقسم بقولتيكهما
او تزوجهما او بتزوجهما في العدة ولو ادعى الوطى بعد الدخول وانكحت
فله الرجعة لا في عكسه ولا تقسم مع الكراهة من الزوجة باختلاف
او في حالة النوم او الجنون او العتة وتقسم بهزل ولعب خطاه ونسيان
ولو قال ابطلت رجعتي او لا رجعة لي فله الرجعة بلا عرض ولو سئمت
فهل يجعل زيادة في المهر فيه قولان ويتجمل المثلث بانقضاء العدة
في الطلاق الرجعي ولا يتأجل برجعتها وقيل يتأجل وندب اعلامها
بها كان لا تنكح غيره بعد العدة فان نكحت فارق بينهما وان دخل
كان النكاح الثاني ناسدا فان دخل الزوج الثاني فعليه مهر المثل
وتعود بعد العدة الى الزوج الاول بلا اعادة النكاح وندب الاشهاد
بعد نكاح ولو عيد الرجعة بالفعل وندب عدم دخوله بلا اذنها عليها
لمتأهب وان قصد رجعتها لان الرجعة بالفعل مكرهة كما مر
ولو ادعى انها بعد العدة فيها بان قال كنت راجعتك في عديتك

فصدقته صح بالمصادقة والا فلا يصح وكذا اقام بينته بعد العدة
انه قال في عدتها قد راجعتها او انه قال قد جامعها او انه قال
هي صارت امرأتى كما كانت او شهد ابلسها وتقبيلها ولو قال
في العدة لمز وجتها كنت راجعتها امس وكذبته فانها تقيم كانه
يملك انشاء الرجعة بخلاف قوله لها راجعتا يريد الانشاء فقالت
محبيبة له قد مضت عدتي فانها لا تقيم ولو سكت ثم اجابت صحت
ولو اختلفا في مضي العدة ولا بينة فالقول لها مع اليمين فان تكلمت
عن اليمين تثبت الرجعة ولو قال زوج الامة بعد العدة راجعتها
فيها فصدقه السيد وكذبته الامة ولا بينة او قالت مضت عدتي
وانكر الزوج والمولى فالقول لها ولو كذب به المولى وصدقته الامة
فالقول لها وقيل القول له ولو قالت انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض
كان له الرجعة ثم انما تقتبر المدة ولو احيى اما في الحمل فلا يقبل قولها
الا بالبينة ولو حرة وتنقطع الرجعة بالفعل بعد الحيضة الثالثة ^{للحرة}
وبعد الحيضة الثانية للامة فلو فرطت في الفسل عشرين سنة
تقيم الرجعة قبل الاغتسال او التيمم عند عدم الماء ~~كذلك~~ اقال
امامنا احمد بن حنبل اما بقية الاحكام من قطع الارث والطلاق
واللعان والنفقة وغيرها فتحصل بانقطاع الدم في الحيض الاخير
وقال الاصناف تنقطع الرجعة اذا ظهرت من الحيض الاخير لشرع
ايام وان لم تغسل او يمضي وقت صلوة ولا قتل لا تنقطع حتى تغسل

او يفيض وقت صلوة اذ تيمم عند عدم الماء ونقلى فان اغتسلت سورحاً
 مع وجود الماء المطلق انقطعت الرجعة ونقلى وتزوج وقال الا حائض
 لا نقلى ولا تتزوج احتياطاً لان سور الحمار مشكوك عند شهر
 وعندنا طاهر مطهر ولو عاد حيضها الاخير وعرفت انه دم حيض فله
 الرجعة اذا لم تتحلل بينهما مدة الطهر المعتادة وقال الا حائض
 اذا لم يجاوز العشرة ولو كانت المرأة محتاجة او مجنونة او معتوهة
 فنقطع الرجعة بانقطاع الدم من الحيضة الاخيرة وتتقطع رجسة
 الحاصل بوضع الحمل ولو ولدت سقطا او سقط حملها وتتقطع رجسة ال^{بيته}
 والتسفيوة اذا مر الشهر الثالث من وقت الطلاق للحررة والشهران
 للامة ولو اغتسلت ونسيت عضواً او اقل من عضواً نسيت المضمضة
 اذا لا تنفسا ف لا تنقطع الرجعة ولو طلق حاملاً منكر او طيها
 فراجعت بما قبل الوضع قبل ان يولد لا قبل من ستة اشهر من وقت الطلاق
 او ستة اشهر فصاعداً من وقت النكاح الى اربع سنين صححت رجعت
 السابقة ولو جاء بولد لا قبل من ستة اشهر من وقت النكاح لا تقم
 الرجعة وتثبت ظهر رجعتها على الوضع لا ينافي صحتها قبله كما صححت
 لو طلق من ولدت قبل الطلاق منكر او طيها فلو ولدت بعدة
 فلا رجعة لغيره الا بعدة ولو خلا بها بشراً انكر الوطى فوطئها لا يملك
 الرجعة ولو اقر به وانكرته فله الرجعة ولو لم ينجل بها فلا رجعة له
 فان طلقها فراجعتها والمسئلة قبلهما اي انكر الوطى بعد الخلوة

فجاءت بولد لا قتل من اربع سنين من وقت الطلاق صحت جعته
 ولو قال ان ولدت فانت طالق فولدت فطلقت فاعتدت
 ثم ولدت اخر بطنين يعني بعد ستة اشهر ولو لاكثر من عشر
 سنين مالم تقر بانقضاء العدة لان امتداد الطهر لا غاية له
 الا الاياس فهو اى الولد الثانى رجعة لانه يجعل العلوق بوطنى
 حادث فى العدة بخلاف ما لو كان بطن واحد اى تلد الولد الثانى
 لا قتل من ستة اشهر فلا تثبت الرجعة ولو قال لها كلما ولدت
 فانت طالق فولدت ثلاثة بهطون تقع الثلاث والولد الثانى رجعة
 فى الطلاق الاول كما مر وتطلق به ثانيا وكذا الولد الثالث رجعة
 فى الطلاق الثانى وتطلق به ثلثا وقتد للطلاق الثالث بالحيفض
 لانها من ذوات الاقراء مالم تدخل فى سن الاياس فبالاشهر
 ولو كان ابطنين يقع ثنتان بالاولين لا بالثالث لا تفصل العدة
 به وقال اما منا احمد بن حنبل تفهم الرجعة قبل وضع ولد متاخر
 اذا كانت حاملا باكثر من واحد والمطلقة الرجعية تتزين لزود
 اذا كانت الرجعة مرجوة والا فلا يحرم التزين فى عدة الوفاة
 ولا يخرج الزوج المطلقة الرجعية من بيتها مالم يرشدها على رجعتها
 فتبطل العدة هذا اذا صرح بدم رجعتها فلو لم يصرح كان السفى رجعة
 دلالة والطلاق الرجعى لا يحرم الوطى عند الاحناف وقال مالك والشافعى
 واحمد فى رواية يحرم فلو وطئها فلا عقرب عليه لكن تكره الخلوة بهما

ان لم يكن من قصد المراجعة وكذا المراجعة بالوطى ويشب
 القسم لها ان كان من قصد المراجعة والا قسم لها فاذا صارت المطلقة الرجعية
 بائنة بمضى العدة فيجوز لها ان ينكحها بعد العدة بعد الطلاق الاول والثاني لا بعد
 الطلاق الثالث في الحره والامة حتى يطأها غيره في القبل بنكاح
 صحيح مع الاقتصار ولو بجنونا دائما او مضي عليه او مقطوع الخصيتين
 دون الذكر او ادخلت ذكره في فرجها مع انتشاره او كان الواطئ
 له ميان عشر او لم يزل ادخلها اجنبية ويكفي في هذا الوطئ
 تقييب الحشفة كلها او تقييب ثدريها من مقطوع الحشفة ويكفي ايضا
 وطئ محرم لمرض او ضيق دت صلوة وفي مسجد وفي حال منيها
 نفسها بقين مهر حال وقصد اضرارها بالوطئ لنبالة ذكره وضيق
 فرجها فيحصل التحليل بذلك كله ما لم يكن وطئها في حال الحيض
 او النفاس او الاحرام او في صوم الفرض او في الدبر او بنكاح باطل
 او فاسد يشبهه او بملك يمين وان كانت امة فاشتراها فطلقتها
 ثلث التحلل له حتى تنكح رجلا غيره ويطأها ولو نكح عبد بلا اذن سيده ووطئ
 مطلقة الثلث قبل الاجازة لا يحلها حتى يطأها عبدة ومن لطيف
 الحيل للتحليل ان يتزوج مملوك مراهق بشاهدين فاذا دالج
 يسلكه بها فيبطل النكاح ثم تبعثه لبلد اخر ليبيع فلا يظهر امرها
 ولو طلقها ثلثا ثم ارتدت ثم سببت وعادت الى دار الاسلام
 فوطئها سيدها لا يحل لزوجه الاول وكذلك لو طأها اولادها

عنه وعند الاحناف
 لا يجوز لو كان الوطئ
 له ميان عشر ١٣ منه

عنه وقال الاحناف
 لو وطئ الزوج الثالثة
 في حاله الحيض او النفاس
 او الاحرام يشب التحليل
 ١٣ منه

ودفعت التفريق شعرا تدست ثم سببت وملكها من وجهها فلا تحل له
 حتى يكفر او يكذب نفسه وان كانت المطلقة ثلثا صغيرة لا توطأ مثلها
 لم تحل للاول وان ادعى الثاني وطبها لان تيقن الوطى في المحل
 المعين شرط للحمة فان كانت توطأ مثلها حلت وان افضاها ولو كانت
 المطلقة ثلثا مفضاة لا تحل الا اذا جلت ليعلم ان الوطى كان
 في قبلها كما لو تزوجت بحبيب اى ما قطع ذكره كله فانها لا تحل
 حتى تحبل لوجود الدخول حكما ولا يثبت التحليل بموت الزوج الثاني
 عنها قبل الوطى ولو اوجلم الزوج الثاني بمساحدة اليد تثبت الحمة
 لان المعتبر دخول الحشفة باى طريق كان ولو وطبها وهي نائمة
 او منى عليها لا تثبت الحمة لعدم ذوق العسيلة بخلاف ما اذا كان
 الزوج الثاني نائما او منى عليه كما مر والنكاح بشرط التحليل باطل
 لا تثبت به الحمة وسئل ابن عمر عن ذلك فقال كلاهما زان وقال
 الاحناف مكروه وتثبت به الحمة لصحة النكاح وبطلان الشرط فلا
 يجبر على الطلاق ومن لطيف الحيل للتحليل الذى ذكره الاحناف
 هو ان يقول ان تزوجتك وجامتك او امسكتك فوق ثلاث فانت
 طالق ولو خافت ان لا يطلقها تقول تزوجتك نفسى على ان امرى
 بيدى ولو اضر الزوج التحليل فى نفسه ولم يتلفظ به يكون ما جازا
 عندهم شرعا لو اهذا كله فرع صحة النكاح الاول حتى لو كانت
 بلاولى بعارة المرأة او بلفظة او بحضرة فاسقين شر طلقها ثلثا

واما ادخلها بالزوج ويرفع الامر الى القاضي الشافعي فيقضي بطلاق
 النكاح ثم يترى وجهها ثانيا ولو قال الزوج الثاني كان النكاح
 فاسدا ولم ادخل بها وكذبت فالحق لها في وجود الوطى
 وابطاحتها للزنى والقول قوله في تنصيف المحرم اذا لم يقر بخلوها ولو قال الزوج
 الاول ذلك فالحق له ولا يحمل له نكاحها لانه مقرر على نفسه بترجيها
 عليه فان عاد فالكذب نفسه وقال قد علمت صدقها دين فيما بينه
 وبين الله تعالى ولو قال ما اعلم انه اصابها لم تحرم عليه بهذا الزوج
 الثاني يهدم الثالث كما ماد وفيها يعني اذا طلق الرجل زوجته
 ثلث وانقضت عدتها وترجعت بنكاح صحيح ثم طلقها الثانية
 بعد ان وطئها وعادت لزوجها الاول فانها تقود على طلاق ثلاث
 باجماع اهل العلم ونوطئها دون ثلث وانقضت عدتها وترجعت
 من اصابها او من لم يصبها وبانت منه وعادت الى الاول فمذهب
 اهل الحديث والحجامة انها تقود اليه على ما بقى من طلاقها وقال
 الاحناف عادت بثلاث لوجرة وبثنتين لو امة وقال ابن الهمام ^{عليه}
 علماء الحنفية ان الحق مذهب اهل الحديث وبه قال محمد بن الحسن
 الشيباني تلميذ ابي حنيفة ولو اخبرت مطلقة الثلث بمضي عدتها
 وعدة الزوج الثاني والمدة تحتمله له ان يصدقها ان خلد ^{عليه}
 ظنه سدا منه ولو تزوجت بعد مدة تحتمله ثم قالت نعم تنقض عدتي
 او ما تزوج ما حرى بعد ق ولو قالت طلقني ثلثا ثم ارادت تزويج ^{نفسها}

منه ليس لها ذلك اصرت عليه او الكذب نفسها وقيل لها ذلك
 ان الكذب نفسها وصدت بها الزوج ولو طلقها من وجهها ثلثا ثم
 اراد وطئها من غير تحليل ولا تقدر على منعه من نفسها فلها
 مثله ان لم تقدر على حيلة اخرى كالرفق الى القاضي او الحاكم ولا
 تقتل نفسها وقبل لا يجوز لها قتله بل نصبر لان الاثم على الزوج
 لا عليها اذا كانت مكرهة مجبورة ولو شرب الله طلقها ثلثا فلها
 التزوج بالغير للحليل ولو كان غائبا وقيل ليس لها ذلك لادبائه
 ولا شيء ولو لم يقدر ان يتخلص عنها بعد الطلقات الثلاث لكونها
 حرة ونحوه كما يحل لزوجها وسبب عدم جهدها ولو قال بعد
 الطلقات الثلاث انه كان طلقها واحدة من قبل وانقضت عدتها
 وبعثته فله ان يتزوج من غير تحليل ولو طلقها ثلثا او اثنتين
 قبل الدخول وقت واحدة باثنتي عشرة يوما من غير تحليل وعدة

باب الايلاء

هو امتناع عن دطي الزوجة فجعل الله فيه مدة اربعة اشهر
 فاذا مضت فاما ان يفئ ذكفر عن يمينه واما ان يطلق فان امتنع
 من ذلك بحبسه الحاكم حتى يطلق او يفئ فان امتنع من ذلك طلقها
 الحاكم طلقه ان طلبت المرأة الطلاق وقيل يفسخ النكاح وقيل
 يطلق طلقه او ثلثا وتقع بالايلاء طلاق رجعية عندنا وقيل تقع

طلاقه بأئنة ولو آلى لا قل من اربعة اشهر او اربعة اشهر فهو
 ايلاء لنوى كما ورد في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
 آلى من نسائه شهر الا ان المرأة ليس لها استحقاق المطالبة
 للنفي او الطلاق الا بعد مضي اربعة اشهر ولا ايلاء الشرعي ان يحلف
 انه لا يبطأ زوجته ابد او مدة تزيد على اربعة اشهر وهو الذي
 يبحث عنه في هذا الباب وقال ابو حنيفة الا يلاع لا يكون
 لا قل من اربعة اشهر واربعة اشهر فما زاد ايلاء فاذا مضت الاربعة
 الا شهر ولم يف فبرها طلقت طلاقاً بائناً فلو آلى احد من امرأته
 الى شهر ثم اذا مضى الشهر آلى منها الى شهر ثم الى شهر ثم الى شهر
 يكون ايلاء عندنا ولو لمرة واحدة حق المطالبة بالنفي او الطلاق
 عند القاضي او الحاكم اذا مضت الاربعة الا شهر ولم يبطأها
 وعند الاحناف لا يكون هذا ايلاء وان لم يبطأها الى سنين وهو
 حرام كالظهار ويصح من زوج يقدر على الجماع فيصح ايلاء الذم
 وفائده المطالبة بعد اسلامه اما بالغيثة او بالطلاق فلو كان
 عاجزاً عن الوطى لم يرض لا يزوجي برأته او لجب كامل او شلل لا يصح
 ايلاءه لان الجماع لا يطلب منه وقال امامنا احمد بن حنبل
 مشروطه خمسة آلى على محليته المرأة يكونها منكوحة وقت تنجيز الايلاء
 والزاني ان يحلف الزوج على ترك الوطى في القبل فان تركه
 ابتدويمين له يكن مولياً غير انه ان كان قادراً على الجماع

ولم يجامعها الى اربعة اشهر من غير سفر ولا عذر فيكون للمرأة
 حق المطالبة بالجماع او الطلاق عند القاضي او الحاكم الثالث ان يحلف
 بالله تعالى او صفة من صفاته فلو الى بنير اليمين بالله كالطلاق والعقار
 والصدقة وغيرها من العبادات لا يكون موليا الا اذا قصد
 الاضرار بها وقال ابو حنيفة يكون موليا اذا لم يمكنه قربان الا
 بشئ مشق كقوله ان قربتك فعلى حج او عبادة حرامته حرة
 اذ انت طالق او على مائة ركعة او مائة ختم او اتباع مائة جنازة ونحوها
 سواء قصد الاضرار بها او دفعه عنها كالمرضع والمریضة
 او عن نفسه اما لو قال فعلى صلاة ركعتين فليس بمولي عنده ايضا
 الرابع ان يحلف على اكثر من اربعة اشهر الخامس ان يكون من زوج
 يمكنه الوطى ولا فرق لو تكلم بها او فويها او حلف في حالة الرضا او ^{للقضب}
 ولا يمين ان تكون الزوجة مدخولا بها ولا وقال مالك لا يكون
 موليا الا ان يحلف حال الغضب او يقصد الاضرار بها فان كان
 الاصلاح والنفع فلا ويلاء العبد والحرم سواء عندنا وقال مالك
 ويلاء العبد شهران حرة كانت زوجته اذ امته وقال ابو حنيفة الاعتبار
 في ذلك بالنساء فمن تحته امة فشهران حرا كان او عبدا ومن تحته
 حرة فاربعة اشهر حرا كان او عبدا ومن الى بدون اربعة اشهر
 اعتزل حتى ينقضي ما وقت به وان وقت بالشرها خير بعد مضيتها
 بين ان ينفى او يطلق وقال ابو حنيفة اذا مضت اربعة اشهر وقت عليها

صلقة بائنة وتحسب المدة من حين يميسنه ويحسب عليه من شدة
 فيها الحبس واحرام ومرض ونحو ذلك لا عذر لها الصغر وجنون وبها
 واحرام ونفاس ومرض وحبس بخلاف مبيص والفاضة الايلة سرية
 وكناية فالصريح كما لو قال والله او بعظمة الله او بجلاله وكبريائه
 لا اقر بك لغير حائض ولو قال وعلم الله وعغضب الله لا يصح ازيادة
 وكما لو قال والله لا اقر بك ولا اجامعك ادلا اطالك او لا اغتسل
 منك من جنابة الى مدة تزيد على اربعة اشهر او ابدا ولو لحا نض
 والكناية لقوله لا امسك لا اتيك لا اغتالك لا ارب فر استنب
 لا ادخل عليك ومن الموتد نحو حتى تخرج دابة الاربع او الدجبال
 او ينزل عيسى بن مريم او يظهر المهدي او تغرب الشمس من مغربها
 او يدخل الجمل في سم الحياط فاذا حلف بالله او بصفة من صفاته
 وقر بها في المدة حنث ووجب الكفارة وفي غيره وجب الجزاء سقط
 الايلة وان لم يقر بها الى اربعة اشهر يوقف المولى كما مر ولو ادعى
 الزوج الوطى بعد مضيتها لا يقبل قوله الا بينة ويسقط الحلف لو كان
 موقتا لو كان موبدا وكانت طاهرة وقت الحلف فلو قال لها والله
 لا اقر بك ابدا فلم يقر بها الى اربعة اشهر وطلقها الزوج او الحاكم
 بعد مضيتها بطلب المرأة ثم نكحها ثانيا بعد المدة او راجعها ثم قر بها
 تحجب الكفارة ولو طلقها الزوج بعد مضى المدة او الحاكم ثم تزوجت
 برجل آخر ثم عادت عند الزوج الاول فتعود على ما بقى من طلاقها

ولو قال والله لا اقر بك شهرين وشهرين ويوماً بعد هذين الشهرين
 صح الايلاء لا في قوله شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين خلافاً
 كما في حنيفة ولو قال والله لا اقر بك شهرين نحو ملك يوماً وساعة
 ثم قال والله لا اقر بك شهرين او قال شهرين بعد الشهرين الاولين
 لم يكن مولياً لكن ان قال بعد الشهرين الاولين ووطيها اتحدت الكفارة
 والا فتعددت ولو قال والله لا اقر بك سنة الا يوماً لم يكن مولياً للحال
 بل ان قربها وبقى من السنة ما ين يد على اربعة اشهر صار مولياً
 ولو حذفت سنة لم يكن مولياً حتى يقر بها فيصير مولياً ولو قال والله
 لا اقر بك سنة الا يوماً اقر بك فيه لم يكن مولياً ابداً وكذلك
 لو قال وهو بالبصرة والله لا ادخل مكة وهي بها ولو آلى من المطلقة
 رجباً صح لبقاء الزوجية ويبطل بمضى العدة ولو مضت مدة الايلاء
 قبل مضي العدة فلها المطالبة عند القاضي كما مر ولو آلى من مبانة او
 اجنبية نكحها بعد ذلك لا يصح ولو اضافته الى الملك نكحها ولو طيها كافر لليمين
 لا يمتنع ولو آلى من غير المدخولة ثم طلقها بطل الايلاء لكن ان تزوجها
 ثانياً ثم طيها في مدة الايلاء كافر لليمين فقط ومن عجز عن احقيتها
 عن الوطى لمرض او صغر او رفق ادجبة او عنة او مسانة لا يقدر على
 قطعها في مدة الايلاء او حبسه او حبسها ونشوزها فيجوز فيه بالسنة
 نحو قوله فئت اليها ادرى اجبتك او ابطلت الايلاء او رجعت عما قلت
 اما لو قدر على الجماع في المدة ففيده الوطى في الفرج فان وطئ في غيره

كد بلا يكون فيثا ومفاده اشتراط دوام البعز في الفم اللساني
 من وقت الايلاء الى مضى مدته فلوا الى وهو صحيح ثم مرض لم يكن فيثا
 الا الجماع ولو قال لا امرأته انت على حرام فقد مر حكمه في باب الطلاق
 ولو كان له امر بعة نسوة وقال امرأتى على حرام دفوزى واحدة منهن ^{مبه} يلى
 كفارة واحدة للظهار او كفارة واحدة لليمين كما مر وقيل تطلق
 كل واحدة منهن اما لو لم ينو واحدة منهن فلا ظهر وقوع الظهار
 مع كل امرأة ومثله لو قال حلال الله او حلال المسلمين على حرام
 ووزى امرأته وقيل انه ينعى كل امرأة ولو قال انت على حرام الف مرة
 يكون ظهارا واحدا او عليه كفارة واحدة لليمين وقال الاخناف
 يقع طلقة واحدة ولو طلقتا واحدة ثم قال لها انت حرام وقم واحدة
 وعليه كفارة الظهار او اليمين ان راجعها ولو قال انت حرام انت
 حرام مرتين او ثلث مرات او قال حلال الله عليه حرام ثلث ^{١٠٠}
 فعليه كفارة واحدة لليمين او كفارة واحدة للظهار في الاول
 ولو قال لهما انتما على حرام فبلى ثم كفارتان في اليمين او الظهار وحش
 برطكل ولو قال والله لا اقر بكما لم يحث الا بوطينهما ولو قال والله
 لا اقر بك ثلثا في مجلس ان نوى التكرار اتحدوا الا فلا يلاء واحد
 واليمين ثلث وكذلك ان تعددت المجلس وتحسب مدة الايلاء
 من القول الاول **تنبيه** يستحب له ان يعف امته بان يطأها
 او يزوجهما باخر ولو قال ان وطيتك الى سنة فانت طالق ثلثا

مهمل يكون موليا ام لا وعلى القولين هل يمكن من الايلاج فيه وجهان
 احدهما انه لا يمكن منه بل يحرم عليه كالصائغ اذا اتقن انه لم يبق
 الى طلوع الفجر الا قدر ايلاج الذكرك دون اخر اجه حرم عليه الايلاج
 والثاني انه لا يحرم عليه الايلاج وهذا ظاهر نص الشافعي فانه قال
 لو طلع الفجر على الصائغ وهو بمجامع ما خرج به مكانه كان على صومعه
 فان مكث بغير اخر اجه انظر ويكفر وقال في كتاب الايلاء ولو قال ان
 وطيتك فانت طالق ثلثا وقف فان فاء فاذا غيب المحشفة طلق منه
 ثلثا فان اخرجه شرا دخله فعليه مهر مثلها وهو تدل على الجواز
 كما لو قال لمرجل ادخل دارى ولا تقصرا استباح الدخول لوجوده عن
 اذن ووجب عليه الخروج لمنعه من المقام فالخروج وان كان
 في زمن الخطر يكون مباحا لانه ترك كذلك هذا المولى يستقيم
 ان يوجب ويستقيم ان يذرع ويحرم عليه استدامة الايلاج وقال
 اصحابنا اهل الحديث كيجرم عليه الوطى ولا تطلق عليه الزوجة
 بل يوقف ويقال له الامر الله امان يفيء واما ان يطلق فان فاء لم يقع
 به الطلاق وان لم يفيء الزمر بالطلاق وهذا مذهب من يرى اليقين
 بالطلاق لا يوجب طلاقا وانما يجزئيه كفارة يمين وهو قول اهل الظاهر
 واختاره شيخ الاسلام ابن تيمية وقلت الظاهر عندنا انه ان فاء وقع
 طلاق واحد وان لم يفيء فذلك بناء على وقوع الطلاق الواحد
 اذا طلق ثلثا على خلاف اسمه وقد مر بيان من قبل فتذكر

باب الخلع

هو جائز ان كرهت المرأة صحبة الزوج ولا يمكنها القيام بآداء حقوقه
وحرام اذا اذاهما منع بعض حقوقها حتى تفجر وتقتلع نفسها او مكرهه
بلا سبب فالخلع باطل في الصورة الثانية ويرد عليها ما لها نافذ في
غيرها وقيل نافذ في الصور كلها مع الكراهة في الثانية والثالثة
فاذا خالع الرجل امرأته كان امرها اليها ولا ترجع اليه بحرية
ويجوز بالقليل والكثير ما له ويجوز ما صار اليها منه فلا يجوز للزوج
ان ياخذ منها الاثر ما صار اليها منه وقيل يجوز ان ياخذ منها
زيادة على ما اخذت منه ولا بد من التراضي بين الزوجين على
الخلع او المرام الحاكم مع الشقاق بينهما وهو فسخ وليس بطلاق وقيل
طلاق ليس بفسخ ورجح شيخنا ابن القيم الاول والشوكاني في بعض
تأليفه الثاني وفي بعضها الاول فاذا كان فسخا فيجوز في حالة الحيض
ولا ينقص به عدد الطلاق ان رجعت الى زوجها الاول وعدت الحائض
حيضة واحدة اذا لم تكن ايسة او حاملة ولا انشهر للايسة ودفع
الحمل للحاملة وقيل عدته عدة الطلاق وفردط الخلع سبعة الاول
ان يقع من زوج يصح طلاقه وان يتوكل فيه مسلما كان او ذميا بالغيا
او ميمنا بعقله رشيدا او سفها حرا او عبدا والثاني ان يكون على عوض
معلوم ومن وجه قليل كان او كثيرا وان يكون العوض ممن يصح تبرعه

من اجنبى ادم من زوجة لكن لو عضلها بان ضرها بالضرب والتضييق عليها
 او منها حقوقها من القسوة والنفقة ونحو ذلك ظلم المختلعة لم يصح الخلع
 والعوض مردود الزوجية بحالها وان ادبها الشئزها او ثمر كها ان رضا
 تخالفت لذلك صح الخلع ولم يحرم وقال الحنابلة يصح الخلع على عوض
 مجهول كعلى ما يبدوها او بينهما من دراهم او متاع فان لم يكن
 فله ثلثة دراهم او ما يسمى متاعا كالوصية الثالثة ان يقع منجزا
 فلا يصح تقليق الخلع على شرط كان بذلت لى كذا ان فقد خلعتك
 الرابع ان يقع الخلع على جميع الزوجية بان يقول خلعتك او خلعت
 زوجتي كما ان يقول خلعت نصفك او ربك او ثلثك او خلعت
 نصف زوجتي او ربها او ثلثها الخامس ان لا يقع حيلة كاسقاط يمين
 الطلاق لان الحيلة خداع لا تخل ما حرم الله تعالى خلافا للاحناف
 قال ابن عقيل من اصحابنا يستحب اعلام المستنق بمذهب غيره ان
 كان اهلا للرخصة كطالب الخلع من الربو فيرده الى من يرى
 التحميل للخلاص منه والخلع بد تقليق الطلاق السادس ان لا يقع
 بلفظ الطلاق بل بصيغته الموضوعة له فلا يصح الخلع بمجرد المال
 وقبوله من غير لفظ من الزوج السابع ان لا ينوى بالخلع الطلاق فتمت
 وفرت الشرط المذكورة كان الخلع فسخا بائنا لا ينقص به عدد
 الطلاق ووصيغته الصريحة لا تحتاج الى نية وهي خلعت وفسخت
 وفاديت والكناية باريتك وابرأتك وابستك فمع سوا الخلع

وبذل العوض يصح بلائيه ولا بد منها ويصح بكل لغة من اهلها
كالطلاق ولو خالها وهي في الغدة يجوز له ان يتزوجها فيها كالفدية
ولا يجوز الخلع في النكاح الفاسد ولا بعد البينونة او الردة ولو قال
خلعتك ناويا لا طلاق تقع واحدة مرجعية بلا عوض ولو قال
خالعتك اذا خالعتي ولم يسع شيئا فقبلت لا يصح الخلع حتى يبين العوض
وقال الاحناف انه خلع مسقط حتى لو كانت قبضت المهر ردت به
ولو طلق على مال فهو ليس بخلع بل يجوز له الرجوع ولا يجوز للزوج
الرجوع عن الخلع قبل قبولها ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس
وكذلك لا يقتصر قبولها على مجلس عليها خلافا للاحناف وصح رجوعها
قبل قبول الزوج وصح شرط الخيار لها ولو اكثر من ثلاثة ايام ويشترط
في قبولها عليها بمعناه وطرف العبد في العتاق على مال كطريقها في الخلع
وطرف المولى فيه كطرف الزوج في الخلع وقال الاحناف يصح الخلع
بلفظ البيع والشراء والطلاق والمباراة فلو خلعها ثم قال له انوزبه الطلاق
ان ذكر بدلا لم يصدق ولا يصدق في لفظ الخلع والمباراة بخلاف
لفظ بيع وطلاق اما عندنا فلا يصدق في لفظ الطلاق ويصدق في
الباقى لعدم صحة الخلع بدون ذكر العوض ولو اكرهها الزوج على قبول الخلع
لا يصح الخلع وقيل تطلق بلا مال ولو هلك بدل الخلع في يدها
قبل دفعه او سجن فليها قيمته لو البذل قيميا بمثلها او مثليا ولو خلع
بغير اخذ خنزير او ميتة او غيرها مما ليس بمال لا يصح الخلع ويقع الطلاق

مجانا لو طلقها به وقال الاخفاف يقع الطلاق البائن في الحلم ايضا مجانا
 ولو سميت حلا لا كهد الخلل فاذا هو خمر رجع بقيمته عليها لو نرض كونه
 خلا سواء علمه او لم يعلم وقال الاخفاف ان علم فلا شيء له ولو خالعت على
 عبد ابن لها على براءت من صمانه لم تبرأ وعليها تسليمه ان قدرت
 والا قيمته ولو قالت لمز وجها طلقني بالالف ادعى الف فطلقها واحدة
 لمز منها الالف ودقت واحدة رجعية وقال الاخفاف وقم في الاولى
 بائنة بنحو الالف وفي الثانية رجعية مجانا ولو قال لها طلق نفسك
 ثلثا بالالف ادعى الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع شيء ولو قال لها
 انت طالق بالالف ادعى الف قبلته في مجلسها لمز منها الالف ان لم تكن
 مكرهة ولا سفيرة ولا مريضة ولو نكاح امرأته احدكما طالق بالالف
 درهم والآخرى بمائة دينار طلقا بخير شيء ولو قال انت طالق عليك
 الف درهم طلقت مجانا وكذلك لو قال لعبد انت حر وعليك
 الف درهم يعتق مجانا وان لم يقبل ولو قال طلقتك على الف
 فلم تقبلي فقالت فاقول له يمينه بخلاف بعت طلاقك امس على
 الف فلم تقبلي وقالت قبلت فاقول لها وكذا لو قال لعبد انت كذلك كقول
 لغيره بعت منك هذا العبد بالالف امس فلم تقبل وقال المشتري قبلت
 فان القول للمشتري ولو برهنا اخذ بينهما ولو ادعى الحالم على مال وهه
 تنكر فلا يصح الحالم ولا يفسخ النكاح وقال الاخفاف يقع الطلاق باقرارة
 والدعوى في المال بحالها فيكون القول لها وكذلك لو ادعت الخلع على مال

وهو بينكم وفاقا بينا وبين الاحناف ولو انكر الخلع ادا على شرط او
 استثناء ادا ان ما تبضه من دينه او اختلعا في الطوع والكراهة او قالت
 كان بغير بدل وقال الزوج ببدل فالقول له خلا فالاحناف في الاخير
 ولو ادعت المحر ونفقة العدة وانه طلقا وادعى الخلع ولا بينة فالقول
 لهما وقال الاحناف القول لهما في المحر وله في النفقة ولو خلع امرأته
 على عبد لا جنبي اذ لهما دهرهما مختلف قسمت قيمته على اسميهما
 وان استوى مهرهما والعبد لهما مناصفة فلا حاجة الى التقسيم
 بل العبد يكون بدلا للخلع ولو قال خلعتك على عبد ودفعت على تفرقها
 ولم يجب شيئا وتسقط المباشرة في الخلع كل حق لكل منهما على الاخير
 مما يتعلق دقيما بالنكاح حتى لو ابا نفا شر نكحها ثانيا بمهر اخر فاختلعت منه
 على مهرها برئ عن الثاني لا الاول ومثله المتعة ولو اختلعت على ان لا
 دعوى لكل على صاحبه شرعا ع ان له عليها كذا من القطن ص لا خفصا
 البراءة بمقوق النكاح ومن حيث ان الخلع عندنا نسخ فلا نفقة ولا سكنى
 المختلعة خلا فالاحناف اما الطلاق على مال فلا يسقط المحر ولا يبرأ
 الزوج بقولها ابرأك الله وقيل يبرأ ولو شرط البراءة من نفقة الولد
 ان دقا وقتا كسنة صح ولزم والا لا وقيل لو كان الولد رضيعا صح
 وان لم يوقت وترضه حولين بخلاف الفطيم ولو تزوجها ثانيا ادهرب
 او ماتت او مات الولد رجع ببقية نفقة الولد الا اذا شرطت براءتها
 ولو اختلعت على نفقة الولد فلها مطالبة بكسوته الا اذا اختلعت عليها ايضا

ولو نطيماً فيصم مع الجهالة كاجارة الظئر على الطعام والكسوة ولو
 خالته على نفقة ولده شمر امثلاً وهي مسرة نطالبت به بالنفقة
 يجبر عليها ويحق نفقة شمر على ذمتها فينظر ميسرها فاذا اليسر تياخذها
 ولو اخلعت على ان تمسكه الى البلوغ صح في الاثني الا الغلام ولو تزوجت
 باخر فلزوج اخذ الولد وان اتفقا على تركه كانه حق الولد وينظر الى
 مثل امسأله لتلك المدة فيرجع به عليها ولو خلع الاب صغيرته
 بمالها او مهرها صح ونزح المال على الاب من ماله وكذا الكبير الا
 اذا قبلت فيلزمها المال ولا يصح من الام ماله لتتسلم المبدل ولا يصح
 الخلع على صغير اصلاحه من ابيه ولو خالعت المرأة بمالها او بغيرها وهي
 غير شديدة فيعطى للزوج ما صار اليها منه كالزيادة ولو خالعتها
 الاب على مال ضاماله صح والمال عليه كاخلع من الاجنبي بلا سقوط
 مهر وقال الاحناف حيلة سقوطه ان يجعل بدل الخلع على اجنبي بقدر المهر
 ثم يحيل به الزوج من له ولاية قبض ذلك منه وان شرطه اي الزوج
 الضمان عليها اي على الصغيرة فان قبلت وهي من اهله بان كانت
 تعقل ان النكاح جالب والخلع سالب وجب المال عليها وان لم تقبل
 او لم تعقل لا يصح الخلع وان قبله الاب لزمه بدل الخلع عن ماله ولو شرطت
 واجازت جاز بالاتفاق ولو قال الزوج خلعتك فقبلت المرأة وبويعت
 مالا لا يصح وقال الاحناف طلق وبيع عن المهر المؤجل لو كان عليه
 والاردت عليه ما ساق اليها من المهر المؤجل وخلع المريضة يستبرأ

من الثلث فله الاقل من ارثه وبدل الخلع ان خرج من الثلث
 والا فالاقل من ارثه والثلث ان ماتت في العدة ولو يودها اذ قبل
 الدخول فله البديل ان خرج من الثلث والا فالثلث ولو اختلفت المكاتبة
 لزمتها المالك بعد العتق ولو باذن المولى ولو اتمه وام الولدان باذن المولى
 لزمتها المال للمحال فتباعد الاممة وتسق ام الولد والمدرسة ولو باذن فبؤد
 العتق ولو خلع الاممة مولاها على رقبته ان تزوجها حرا صح الخلع وان
 تزوجها مكاتباً او عبداً او مدبراً صح وصارت امة لسيد الزوجه فلا
 يبطل النكاح اما الحر فاذا ملكها بطل النكاح فتكون الزوجه امة له
 وقال الاخفاف اذا بطل النكاح بطل الخلع فكان في تصحيحه ابطاله ولو
 قال خالعتك على الف قاله ثلثاً فقبلت صح ولزمها الالف فقط وقال الاخفاف
 طلقت ثلثاً بثلاثة الاف ولو قال لها انت طالقين اربعاً بالف فقبلت طلقت واحدة
 رجعية بثلاث الالف وقال الاخفاف طلقت ثلثاً بالف وان قبلت الثلث لم ^{تطلق}
 ولو قال انت طالق على دخولك الدار توقفت على القبول ولو قال
 علي ان تدخل الدار توقفت على الدخول وقيل توقفت
 فيها على الدخول ولو قال خلعتك او خالعتك واحدة بالف وقالت
 انما سألتك الثلاث فلذلك ثلثها يصح الخلع ولزمها الالف وقيل لزمها
 ثلث الالف ولو خالعتها على ان صداقتها الولد اذ لا جنين او على ان ^{تسك}
 الولد عنده صح الخلع وبطل الشرط ولو قالت اختلفت منك فقال
 خالعتك وقعت واحدة رجعية ولو قالت ابرأتك من المحرم شرط الطلاق

الرجعي فطلقها رجيا وقعت واحدة رجعية ولو قال لها انت طالق
اليوم رجيا وغدا اخرى رجيا بالف وقعت واحدة رجعية للحال
ولا يقع شيء غداً ولا يلزمها شيء ولو قال لصغيرة ان غبت عنك
اربعة اشهر فامرتك بيدك بعد ان تبرأ في من المهر فوجب الشرط
فابراًته وطلقت نفسها لا يسقط المهر ولو اختلفت بمرها على ان يطيبها
عشرين درهما او كذا امناً من الأمر صح ويجب بدل الخلع على الزوج
ولو اختلفت بشرط الصك او بشرط ان يرد اليها اقمشتها فقبل المهر حرم
حتى يكتب الصك او ترد الا قمشة ولو طلق بعد الخلع متصلاً ومنفصلاً
لا يقع الطلاق ولو خالها على رضاع ولدها سنتين فان مات قبل ذلك
يرجع عليها بالقيمة للدة ولو خالها بعد الدخول على مال غير المهر فلا
يسقط المهر بل يلزمه اداؤها وان خالها قبل الدخول فهل يلزم عليه
نصف المهر يسقط المهر بالكلية فيه قولان **باب الظهار**
كان الظهار في الجاهلية طلاقاً فابطله الله سبحانه وهو حرام واثني عشر
دهوقول الزوج المسلم المكلف المختار لامرأته انت على كظهر أمي
او ظاهرتك اذ انت مظهرة او انت الظهار او نحو ذلك او تشبيهه جز
من اجزاء المرأة بجزء من اجزاء الام نحو فرجك كفرج امي او بطنك
كبطن امي اما قوله انت على كظهر اخوتي او كظهر بنتي او خالتي او عمتي او تشبيهه
جزء منها بجزء من محارمه غير امه فليس بظهار عند المحققين
اصحابنا وقال الخنابلة هو ان يشبه امرأته او عضواً منها بمن يحرم عليه من رجل

او امرأة كامه واخته و بنته وكذلك يكون مظاهرا اذا شبه امرأته
 بذمكم او بعضومنه ولو بغير العربية فن قال لزوجه انت اريدك
 او وجهك او اذنك على كظهر امي اريد امي او بطن امي او كظهر ابني
 او عني او خالي او كظهر زيد او يد زيد او انت على كف لانة الاجنبية او كظهر
 اخت زوجتي او عمتها او خالتها صار مظاهرا وقال الاخناف هو تشبيه
 المسلم بزوجه ولو كتابية او صغيرة او مجنونة او تشبيه ما يعبر به عنها
 من اعضائها كالراس والرقبة او تشبيه جزء شائع منها كالنصف والثالث
 والرابع محرم عليه تايبدا فلو شبه باخت امرأته او بمطلقة ثلاثا او بمشركة
 لا يكونظهارا عندهم نعم قولهم محرم يتبادل الذكر والانثى فلو
 شبهها بفرج ابية او قرينة كان مظاهرا وقال بعضهم ان من شرط
 الظهار كون المظاهر به من جنس النساء حتى لو شبه بظهر ابية او ابنة
 لم يصح وكذلك يشترط لصحة الظهار عندنا ان يكون فيه لفظ الظهار
 او المظاهر او ما يشق منه كالظهر او تشبيه جزء من اجزاء المرأة بجزء
 من اجزاء امه فلو حرم وطئها عليها لم يكنظهارا او كذلك قوله انت
 على كالدم والخنزير والخنزير والغنمية والنميمة والزنا والربو والرشوة وقتل
 المسلم ليس بشئ وقال الاخناف والحنابلة يقع به ما نواه من طلاق اوظهار
 اويمين وان لم يتوسعا فالاية عند الاخناف وظهار عند الحنابلة واما
 قوله انت على حرام او ما احل الله لي حرام او الحل على حرام فقد مر ببانه
 من قبل ولو قال انت على كامي او مثل امي او انت معي مثل امي او كامي او انت

منى كفى انزل امي فهو ظهار منقاد قال الحنابلة ان ترك الكرامة او المحبة فلا يكون ظهارا
 كقوله انت امي او انت مثل امي دون ان يقول على ارضى او منى او منى او يقول
 على الظهار او يلزم معنى الظهار فلا يكون مظاهرا بعد الا قال اصلا
 وقال الحنابلة ان دوى الظهار اذ كان هناك قرينة تدل عليه يكون
 مظاهرا ولو قال انت على كظهر امي ودوى به طلاقا او يمينا لا يكون الا
 ظهارا ولو قال نصفك على حرام ادر بعدك او ثلثك ادر وجهك ادر
 رقبتهك ادر فظهرت فهو اما لغو اما يمين يجب فيه كفارة اليمين وليس
 بظهار ولا طلاق ويصح توقيت الظهار ولا يصح ظهار الذمي وقيل يصح
 ولا ظهار السيد عن امته الا عند ملاك ويصح ظهار العبد ويكفر
 باصرم فغنى ولو حرم طعامه او شرابه او لباسه او امته فهو لغو ولا تنفى عليه
 وقيل عليه كفارة اليمين بالحنث وهو الرجم فاذا اظهر الرجل يحرّم عليه
 الوطى ودواعيه حتى يكفر وقيل لا يحرم دواعي الوطى كالقبلة واللس بشهوة
 ويسب لا يحرم الوطى قبل التكفير اذا كان بالاطعام ورجحه الشوكاني
 والسيد شوان وطى في الظهار قبل الكفارة فليس عليه الا الاثم وكفارة
 واحدة وكذلك ان وطىها قبل معنى الوقت في الظهار الوقت وعلة وجوب
 الكفارة هو العود فنقول ان العود هو قوله ثاني مرة انت على كظهر امي
 ولا تجب الكفارة الا اذا اعد قوله هذا وهو قول اهل الظاهر من
 اصحابنا وقيل العود هو اداة الوطى فيلزم اخراجه الكفارة عند العزم
 عليه وقول الشافعي هو مجرد اسما لها بعد الظهار زمانية مع لقوله

مع وكذا اظهار الصبي
 الجنين والناتج والسكوت
 والبرسم والنفي عليه والكسرة
 والدي لا ينعهم صفة ١٢٣

انت طالق فتمت لو يصل الطلاق بالظهار لن منه الكفارة والمختار انه
 الوطى فاذا اراد الوطى لن منه اخراج الكفارة قبله وتظهر ضرورة الخلاف
 فيما اذا مات أحد الزوجين بعد الغرم على الوطى او طلق بعد الغرم هل
 تستقر عليه الكفارة ام لا ولو ظاهر امرأته شو طلقها ومضت الدقة
 شو تزوجها ثانيا واراد ان يطأها فلا تستقط عنه الكفارة وعليه
 اخراجها ولو قال لا جنبية ان نكحتك فانت على كظهر امي او ان
 تزوجتك فانت كذا فهو لو وقال الا حنات نعم اضافته الى سبب
 المالك ولو قالت لن وجه انت على كظهر ابى او امي او انا عليك كظهر امك
 فهو ليس بشى با لا تفاق فلا حرمة ولا كفارة ولو ظاهرها شو وطئها
 قبل الكفارة فلا يعود ثانيا قبل الكفارة ولو عاد ثانيا او ثالثا شو ولا
 تجب عليه الا كفارة واحدة وقيل عليه كفارة اخرى بكل وطى وللرأى
 ان تطالبه بالوطى وعليها ان تمنعه من الاستمتاع حتى يكفر وعلى القاضى
 الزامه به دفولا ضرر وعزا بحبس او ضرب الى ان يكفر او يطلق فان قال
 كفرت صدق ما لم يعرف بالكذب وتعلقه بمشية الله تعالى لا يبطله
 بل يؤكد فيقع الظهار حالا ولو علقه على مشية غيره فيكون معلقا ^{بمشيته}
 ولو نكحها من غير ولى او شهود او فضول بلا امرها شو ظاهر منها شو اجاز
 ندم يصح الظهار ولا تجب الكفارة ولو قال انتن على كظهر امي فهو ظهار
 منهن وكفى لكل واحدة وقال مالك واحد يكفيه كفارة واحدة وهو
 الصحيح كما فى الآية ^{بما} لا يكره من الظهار من امر امرأتين او مجالس او مجالس

فعلية كفارة واحدة لكل خلا فاللحنا في الاخير فهو اذا اخرج
الكفارة ثم ظاهرها ثانيا مرة فوجب كفارة اخرى بالاعتقاد ولو قال
لا جنبيه كلما تزوجت فانت على كظهم امي فهو لغو عندنا خلا فاللحنا
ويجب عندهم بكل تزوج كفارة ولو قال انت على كظهم امي كل يوم
او في كل يوم حرم عليه قربانها لئلا ايضا ولا يجب الا كفارة واحدة
خلا فاللحنا في الثاني ولو قال كظهم امي اليوم يبقى الظهار اسلم
غروب الشمس لا بعده ولو قال كلما جاء يوم صار مظاهرا ظهرا
اخر مع بقاء الاول غير انه تكفيه كفارة واحدة لكل ولو قال انت
دخلت الدار فانت على كظهم امي فوجدت الشرط يصح الظهار فوجب
الكفارة ولو قال كلما دخلت الدار فانت على كظهم امي يتكرر ويتكرر
الدخول غير انه تكفيه كفارة واحدة لكل فاذا اخرج الكفارة دخلت
بعده تجب عليه كفارة اخرى وهكذا ولو قال انت على كظهم امي
رمضان كله درجب فهو ظهار واحد ويصح تكفيره في رجب وفي
رمضان لا في شعبان فان اخرج في رجب يسقط عنه ظهار رمضان
ايضا ولو قال انت على كظهم امي الا يوم الجمعة فيصح تكفيره في غير يوم الجمعة
لا فيها **فصل** في الكفارة وهي لا تسقط عن المظاهر بحال كسائر
الكفارات غير كفارة رمضان فهي تسقط بالعجز فاذا عسر وكفر عنه
غيره جاز صرف كفارته اليه والى اهله وهله يجوز اذا كان فقيرا له
هيال وعليه زكوة يحتاج اليها ان يصرفه الى نفسه وعياله قيل لا

لعدم الإخراج المستحق عليه لكن للإمام إذا الساعي أن يدفع من كونه اليه
 بعد قبضها منه ولا يجوز له أن يسقطها عنه وإذا اذن السيد لعبده
 في التكفير بالعتق هل له أن ينتقل عن الصيام اليه فيه قوله نعم ثم إذا قلنا
 أن له ذلك فهل له أن يعتق نفسه فيه قولان أيضاً وكفارة النظر إن
 يعتق رقبة مومنة ولا يجوز عتق رقبة كافرة وقيل يجوز وهو قول أبي حنيفة
 وأهل الظاهر من أصحابنا فإن لم يجد فعليه صيام شهرين متتابعين
 فإن لم يستطع الصوم لكبر أو مرض لا يرجى برؤه أو لقوة الشهوة و
 وعدم المكان المحصر عن النساء فليطعم ستين مسكيناً بأن يطبخ كل
 مسكين مداً من تمر أو تمر أو شعير وقيل نصف صاع من تمر وقيل
 صاع من تمر ويجوز أن يطعم ستين مسكيناً غداء وعشاء من غير تليث
 حب أو تمر وسواء أطمعهم جملة أو متفرقين وقيل يكفي إطعام ستين
 مسكيناً غداء وعشاء فقط ويجوز أن يؤكلهم الخبز أو الهريسة أو أي
 طعام شاء أو يقسمه عليهم ويشترط كونهم مسلمين أحراراً أو لواناً
 ويجزي دفع الطعام إلى صغار المساكين ولو لم يأكل الطعام وهل يجوز
 أن يطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً قال الجمهور أنه لا يجوز وقال
 أبو حنيفة أنه يجوز وقال شيخنا ابن القيم إن وجه غيره لم يجز وأما إجازة
 وهذا الصحاح لا قال وقال أما ما أحمد بن حنبل في رواية عنه
 أنه لا يجوز في الكفارة غير ما يجوز في الفطرة ولو كان ذلك فوات
 بلدة ولا يجوز في الكفارة أن يهدي المساكين أو يشيهم بخلافنا

عنه وقيل الإجازات
 لا يجوز إلا الصوم ولو
 افترق سبيل هذا وأطعم
 ولو بأسرة أو دماً أهلية
 للتكفير ١٦٠ مسنة

نذر اطعامهم ولا تجزئ القيمة ولا تجزئ العنق ولا الصوم ولا الاطعام
 الا بالنية وهوان بنو ذلك من جهة الكفاية لثوان كفر بالصيام
 فلا يحل له المسيس ليلاً ونهاراً حتى يتم صيام شهرين متتابعين فان ولى
 في اثانها ولو ناسيا او انظر بلا عذر يستأنف ولا ينقطع التسابع بصوم رمضان
 وينقطع بصوم غيره وكذلك لا ينقطع بالنظر في الايام المنهيمة كيوم العيد
 وايام التشريق وكذلك بالنظر لعذر كمرض او سفر وقال الاحناف
 ينبغي ان يصوم شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان وايام نهي عن
 صومها فان انظر بعذر كسفر ومرض او غيره او طيها فيهما ليلاً
 او نهاراً عامداً او ناسياً استأنف الصوم ولا الاطعام ان وطىها في خلافه
 ولو اثنى نصفى مرتبتين لم يكن معقار رقبة وقيل يجزئيه وقيل
 ان تملك الحرية في الرقتين اجزأه والا فلا فانه يصدق عليه انه حر
 رقبة اى جعلها حرة بخلاف ما اذا التكل الحرية قال شيخنا
 ابن القيم هو اصح الاحوال ويلزم في الصيام تبييت النية من الليل
 لكونه واجها وينبغي ان تكون الرقبة سالمة من العيوب المضرة في العمل
 ضرر ابين كى وشلل يد او رجل او قطع احد منهما او سبابة او دسلى او ابرام
 من يد او رجل او خنصر او بنصر من يد ويجزئ مدبر وصغير ولو كان ضعفا
 ولد له او اعرج عرجا يسيرا او مجبوب وخصى وعنين وغنق راعى
 اخرس تفهم اشارته واعور ومهون ومديون وموهر ولا يجزئ
 عتق الاخرس الا هم ولو فهمت اشارته ومن جنونه مطبق وكذلك

عنه وقال الاحناف انه
 فداهم وقاتلهم
 واطاعهم قبة التواء
 عكسه او اطعمهم غداين
 او عشائين او عشاء وقوس
 او اشبه بهم حاشى طرايم
 في خبز شعير ولا ذلة ولا شغل
 خبز ولو اباهم مسكينا واطاع
 على الطاهر في يوم واحد
 عن رومة ذلك فقط ذلك
 اذا ملكه الطاهر بدفاعة
 في يوم واحد ١٣ منه

لا يجوز عتق الجنين ولا الزمن ولا المقفد ولا المرتد ولا المستدق
 وقال الاخناف يجوز عتق المرتدة والرقاء والقرناء ومقطوع الاذنين
 وذاهب الحاجبين وشعر الحية وراس ومقطوع انف او شفتين
 ان قدر على الاكل واعمش ومقطوع احدى يديه وحدى جلبيه
 من خلاف ومكاتب له يود شيئا وكذا يجوز شلاء القريب بنية الكفارة
 واعتاق نصف عبدة شر باقية ولا يجوزئى فائت جنس المنفعة كالانثى
 ويجوز ان يعقل ومريض لا يبرجى برأه وساقط الاسنان والمنقطع يدا
 او ابعها مائة او ثلث اصابع من كل يد او رجلا او يد ورجلا من
 جانب واحد ولا يجوزئى مدبر وام ولد ومكاتب ادى بعض بدله ونحوه
 نفسه واعتاق نصف عبد مشترك شر باقية بعد ضمانه او بصف
 عبدة عن تكفيره شر باقية بعد دحى من ظاهر منى فان كان له عبدة
 وهو يحتاج اليه لخدمته او قضاء دينه فلا يجوز له التكفير بالصوم لانه
 واجد للرقبة الا ان يكون زنا وان كان له دار للمسكونه وليس له
 دار غير ها فلا يجب عليه بيعها الشراء الرقبة ويكفى له الصوم ولوله مال
 وعليه دين مثله ان ادى الدين او الاجزاء الصوم والا ففيمه ثلث
 ولوله مال غائب انتظرة ولو عاينه كفارتان وفي ملكه رقبة فصام عن
 احد لهما ثم اعتق عن الاخرى له يبرجى وبكسبه جائز والتميرات ثمانية
 وخمسون يوما بالهلال والافستون يوما وقد روى الترمذى في مسنده
 الاخير منها الزمه العتق وانتهى يومه ندبا ولا قضاء وانظر وان صار نفلا

ولو امر غيره ان يطعم عنه عن ظهاره نفعل الفيز ذلك صح وله
 ان يرجع على المظاهر سواء صرح بالرجوع او سكوت خلافا للاحناف
 في الاختيار ويجوز الاباحة في طعام جميع الكفارات وفي الفدية لصوم
 ومبانية حج وجاز الجمع بين اباحة وتملك دون الصدقات والعشر
 والحر وعبد من ظهاري من امر اثنين ولم يدين واحدا بواحد صح
 ومثله الصيام اربعة اشهر او اطعام مائة وعشرين فقيرا وان حررهما
 رقبة واحدة ادصام عنهما شهرين صح ان يجعله عن واحد منهن
 وله وطى التي كفر عنها دون الاخرى وكذا الحر من ظهار وتتل خلافا
 للاحناف ولو اطعم ستين مسكينا كل اصا عا بدفعة واحدة عن
 ظهاريين او اربع ظهارات صح عن واحد وعن اطار وظهار صح
 ما اعتبر في اليسار والاعمار وقت التكليف ولو اطعم مائة وعشرين فقيرا
 غدا او عشاء فقط لم يجز عند الاحناف الا عن نصف الاطعام فيعيد
 حتى يسين منهم الفداء او العشاء ولو في يوم اخر اما عند بعض اصحابنا
 فينبغي في الكفارة اطعام ستين مسكينا غدا او عشاء كما مر من قبل
 ولا يجوز اطعام فطيم ولا مشعوان بل ينبغي اقل من اقل ان يكون مراهقا
 لذا اقل الاحناف اما عندنا فيجوز اطعام من ياكل الطعام ولو كان
 صغيرا واذا لم يقدر المظاهر على اطعام ايضا يجوز للامام ان يعينه من
 صدقات المسلمين بان كان فقيرا لا يقدر على الصوم وله ان يهرق منها
 لنفسه وعياله واذا كان الظهار موقتا فانه انقضاء الوقت

صح بان يطعم ثلاثة ارباب
 وذلك الحب او التمسك بالثلاث
 الا ان يطعمهم القيمة وعن
 الاحناف جاز دفع القيمة
 ١١٨

فإذا وطئ قبل انقضاء الوقت يكفر كما مر وصيام العبد في الظهار شهران بالاتفاق

باب اللعان

إذا رمى الرجل زوجته الحية بالزنا في قبل أو دبر ولم تقر بذلك فإن رجع عن رميه فعليه حد القذف إن كانت محصنة أو التعزير إن كانت غير محصنة إلا أن يقتبح البينة أو يلحق وصفته أن يعطى الإمام أو لا كل واحد من المتلاعنين عند إرادة الشرح في اللعان ويقول له عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ثم إن لم يسلم أحد منهما قول الآخر ومن مائة اللعان فيقول الزوج أربع مرات أولاً أشهد بالله أنه من الصادقين فيما رميته به من الزنا ويشترى لي راء ولا حلافة لأن تسمى أو تنسب إلا مع غيبتها ثم يري في الخامسة ولن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ثم تقول الزوج أربعاً بعد الشهاد بالله أنه من الكاذبين فيما رما في به من الزنا وتشترى إليه إن كان حاضراً في المجلس وإن كان غائباً عنه سمته ونسبته ثم يري في الخامسة وإن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ثم يفرق الحاكم بينهما ويحرم عليه أبا ويحلق الولد بأمه فقط ومن رماها به حد حد القذف وكذا من رمى ولدها فإن نقص لفظ ما ذكر ولو أتيا بالأكثر وحكم حاكم به أو بدأت به أو قدمت الفضي أو بدلتها باللفظ والخط أو قدمت اللفظ أو بدلتها باللفظ أو أباد أو بدل لفظ الشهاد باتسم أو حلف أو أتى به قبل القاءه عليه أو بلا حضور حاكم أو أثبت أو عالج من

عنه فإن أقرت فبها
حد الزنا ١٢٠ سنة
عنه هذا قول الأئمة
الثلاثة وعند أبي حنيفة
يجهل اللعان ولا عنت
قبل الزوج ١٢٠ سنة

علماء الدين اذ يغير العربية ممن يحسنها اذ ما من لا يحسن العربية فلا بأس
 ان ينطق بترجتها لفظا بلسانه ولا يلزم تعليم العربية ان يحجز عنها
 اذ علق اللعان بشرط اذ عديمت مولاته الكلمات لم يصح لانه مخالف
 للنص وسن تلاحظهما تيا ما بحضرة جماعة وليس ان لا ينقصوا عن اربعة
 لان الزوجة ربما تقدر زوجهما فيشهدون على اقرارها عند الحاكم
 وليس ان يكون العادة في الاوقات والاماكن للعقوبة ففي مكة
 بين الركن والمقام وفي المدينة عند منبر النبي صلعم وفي بيت
 المقدس عند الصخرة وفي سائر البلد ان عند منابر جوامعها
 وتقف الحائض عند باب المسجد وفي الزمان بعد العصر وليس ان
 يأمر الحاكم ان يقوم مقامه رجلا يضع يده على فم الزوج وامرأة
 تضع يدها على فم الزوجة عند الخامسة ويقولوا ان الله فاعيا الموجبة
 وعذاب الدنيا الهون من عذاب الآخرة وشروط اللعان ثلاثة الأول
 كونه بين زوجين ولوقبل الدخول مكلفين ولو قسيتين او فاسقين او ^{مسيئين}
 او محددين في قذف او احدى ^{ال}لثاني ان يتقدمه قذفها بالزنا
 ولو في دبر كقولها زنيته او يا زانية او رأيتك تزني وان قال يا فاجرة
 او فاسقة او ملعونة او وطئت مكرهة او ائمة او شبهة فلا لعان ^{لثالث}
 ان تكذب الزوجة الزوج في قذفه اياها ويستمر تكذيبها الى انقضاء
 اللعان وتثبت بتمام تلاعنها اربعة احكام الأول سقوط الحد عن
 الزوج ان كانت الزوجة محصنة او التعزير ان كانت غير محصنة ^{الثاني}

مع وضد الاضافات يشترط
 ان يصلح لاداء الشراطة
 على السلوك فانه هو اللعان و
 الصغير والكبير ^{ال}اللعان
 عنه فالكافر يجوز له ان
 عند مالك لا يجوز وكذا
 عند ^{ال}الحنفية ^{ال}اللعان

الفرقة بين المتلاعنين ولو بلا فعل الحاكم يعني ولو لم يفرق الحاكم
بينهما الثالث التحريم الموبد ولو كانت امته ناشراها بعد الحكم
المرام انتفاء الولد عن الملاحن ويعتبر لتفعية ذكره صريحا في النكاح
كاشهد بالله لقد نرثت وما هذا ولد يـ هي تقول اشهد بالله
لقد كذب وهذا الولد ولده ولا يرد ما اعطاها الزوج قبل النكاح
المراد انه ان كان صادقا فالمل لها بانه استحل فرجها وان كذب
عليها فهو ابعد عنه ويجب اللعان بنفي الولد منه او من غيره اي من
زوجها السابق كما يجب بر ميرها بالزنا وان كانت امه لغوي الزوج وقد
يجب اللعان برؤ امته بالزنا ولا بنفي ولدها منه فان كانت امرأة
سرقاء او عذراء لا يجب اللعان بل يحذف الزوج وحد القذف ولا يشترط
للعان النكاح الصحيح بل يكفي مطلق النكاح ولو بشبهة لانه كان للمحقق
النسب وقال الاحناف شرطه كون النكاح صحيحا لا فاسدا ولو كذب الزوج
نفسه بعد اللعان فيحد حد القذف ويبطل اللعان ولا يجوز له ان
يتزوجها ثانيا مرة ولو اكدت الزوجة نفسها فتحد الزوجان ولا تعود
الى الزوج الاول ابدا وهكذا الحكم في نفى الولد وان مات الولد وان
قد نكح الزوج في عدة الطلاق الرجعي فحكمه ما ان قد نكحها وهي في نكاحه
ويصح اللعان لنفي الحمل قبل وضعه ولا يحتاج ان يقول ما هذا الحمل منه
ولا يحتاج ان يقول قد استبرأ ثم اقبل وقيل لا يصح وقال شيخنا ابن القيم
ان الحمل اذا كان سابقا على ما رماها به وعلما انها نثت وهي حامل منه

فيه فان قد فعل بالان
فقد لا يحسن ولو يتوقف
نسب الولد سواء جاز
لستة اشهر او اقل منه
معه وقال مالك والشافعي
واحد في رواية اهلنا
فرقة مؤبدة لا تزفع
جبال وعند الاحناف
يجوز ان يتزوجها ايام

فالولد له قطعا ولا ينتفى عنه بلعانه ولا يحل له ان ينفيه عنه وان لم يعلم
 حملها حال زناها الذي قد قد فيها فلن جاءت به لا قتل من ستة اشهر
 من الزنا الذي سماها به فالولد له ولا ينتفى عنه بلعانه وان ولدته
 لا كثر من ستة اشهر من الزنا الذي سماها به فاما ان يكون استبرأها
 قبل زناها اوله يستبرئها فان استبرأها انتفى الولد عنه بجره اللعان
 سواء نفاه او لم ينفه ولا بد من ذكره عند من يشترط ذكره وان لم
 يستبرئها ففهيما امكن ان يكون الولد منه وان يكون من الزنا فان نفاه
 في اللعان انتفى والا حق به لانه امكن كونه منه ولم ينفه واللعان
 يمين لا شهادته ودفرة اللعان فسم للشك عندنا فلا ينقص به عدد الطلاب
 وقال ابو حنيفة طلاق بائن وقال مالك هو تحريم مؤبد ولو انكر الزوج
 اللعان يحد حد القذف ولو انكرت الزوجة تحد حد الزنا وقيل
 تحبس حتى تقر او تلعن ولو امتنعا جسادا الصحيح انه اذا امتنع الزوج لا تحبس
 الزوجة لعدم وجوبه عليها واذا قذفت الرجل امرأته برجل بعينه
 فهو لا عنها سقط الحد عنه لهما ولا يحتاج الى ذكر الرجل في لعانه وان لم
 يلعن فعليه لكونا احدهما حد وقيل يلعن للزوجة ويحد للاجنبي
 وقال الشافعي يحد لكل واحد حد فان ذكر المقذوف في لعانه سقط
 الحد وان لم يذكره فعلى قولين أحدهما يستأنف اللعان ويذكره
 فيه فان لم يذكره حد له والثاني انه يسقط حده بلعانه كما يسقط حد
 الزوجة بخلاف ما لو قذفت الأجنبية بالزنا برجل سماه فقال ذنابك فلا

او تزنيته به فيجب عليه حدان بالاتفاق واذا الاعنها وهي حامل وتوفي
 من حملها استوفى عنه ولم يحجج الى ان يلاعن بعد وضعه خلا فلا يبي حنيفة
 حيث قال لا يلاعن لنفيه حتى تضع ولو استحق الحمل وقذفها الزنا فقال
 هذا الولد مني وقد تزنيته يحد ويلحق به الولد ولا يمكن من اللعان وقيل
 يلاعن وينفي الولد وقيل يلاعن للقدت ويلحقه الولد والمنصوص عن
 امامنا احمد بن حنبل انه لا يصح استلحاق الولد كما لا يصح نفيه
 فاذا انتفى الولد لا يدعى ولدها كلاب ولو بانتهى زوجته منه ثم آها
 تزني في العدة فليس له ان يلاعن وكذا ان ظهر بها حمل بعد طلاقه
 وقال كنت استبرأ أنتما بحضرة وقال الشافعي ان كان هناك حمل او ولد
 فلان يلاعن والا فلا وقال مالك له ان يلاعن مطلقا ولا سكنى ولا
 نفقة للملاحنة وهي تراث من ولدها وهو يرثها وتقع الفرقة بحجر
 اللعان ولا يعتبر نفرين الحاكم ولا يسقط صدق الملاحنة بعد الدخول
 فلا يرجع به عليها ويلزمه نصف المهر ان وقع اللعان قبل الدخول و
 قيل يسقط بالكلية كما في الفسخ لغيرها قبل الدخول ادوات شرط
 شرطه فانه يسقط كله ولو اشترى زوجته من سيدتها قبل
 الدخول بطل النكاح ووقعت الفرقة فهل يسقط المهر بالكلية
 او ينصف فيه قولان وكل فرقة قبل الدخول فحي من قبلها كرهتها
 وارضاها من يفسخ ارضاعه نكاحها ونسخها الاعسار او غيبته
 يسقط المهر بالكلية وكذلك يسقط المهر بالكلية اذا نسخت لعيب

في الزوج قبل الدخول وانتفاء الولد يحصل بلعان الزوج وحده
 وان لم تلعن عن هي صرح به شيخنا الاسلام بن تيمية ولو وجد رجل رجلا
 مع امرأته فقتله وادعى عند القاضى انه وجد لامرأته احرمة
 قتل ولا يقبل قوله فان اعترف دلى المرأة بهذا اسقط القصاص
 وكذا لك من اطلع في بيت قوم من نقب او شق في الباب بغير اذنهم
 فنظر حريمه او غورة فلهم خذوه وطعنه في عينه فان انقضت
 عينه فلا ضمان عليهم ولو طلقها قبل اللعان فلا يسقط عنه اللعان
 لبقاء حكمه في العدة فان مضت العدة ثم تزوجها وطالبت
 الزوجة باللعان وجب عليه خلا فالاحناف فيما اذا طلقها بائنا
 قبل اللعان ولو زنت بعد وجوب اللعان او ارتدت او وطئت
 بشبهة لا يسقط اللعان وقال الاحناف يسقط ويسقط بموت شاهد
 القذف وغيبتهما ونسقه او ارتداده اذا انكره الزوج ولا يسقط
 لو عي الشاهد ولو قال له زوجته زنت وانت صبوية او مجنونة وهو
 اى الجنون معلوم فلا لعان بخلاف زنت وانت ذمية او اممة او منذر
 اربعين سنة وعمرها اقل حيث يتبلاثمان ولو زالت اهلية اللعان
 بعد اللعان قبل التفريق فلا يضر وتقع الفرقة خلا فالاحناف ولو تلعنا
 فتاب احدهما يحكم الحاكم بالتفريق ولو لم يحل احد او لا يجيب
 الا منتظرا لتوكيله ولو لم يفارق الحاكم بعد اللعان حتى عزل او مات فلا
 حاجة الى ان يستقبله الحاكم الثاني لان الفرقة تقع عند نابحر واللعان

خلا فالأخانات ولو اخطأ الحاكم ففرق بينهما بعد وجود الأكثر من
 كل منهما لم يصح تفريقه ويعيد اللعان كما لو فرق بعد وجود الأقل
 وكذا لو فرق بعد لعانه قبل لعانها وحرم وطئها بعد اللعان ولو قبل تفريق
 الحاكم ولو مات الولد المنفى عن مال فادعى نسبة حد للقذف ولو قذف
 غيرها بعد اللعان وحد أو صدقته أو زنت كما يجوز له أن ينكحها ثلثي مرة
 خلا فالأخانات ويصح لعان الآخر من وقد نه إذا كان يعلم الاستبراء فيهم
 الكفاية ويعلم ما يقوله وقل الأخانات كاللعان لو كانا آخرين أو أحدهما
 لولا إذا طرأ بعد اللعان ولو قبل التفريق فلا ينفو ولا يصح التلاعن بالكتابة
 إلا إذا كان أحدهما الآخر من أمالوقد فيها بالكتابة وجب اللعان ولذا إذا
 قذف غير زوجته أو أمته بالكتابة وجب حد القذف ويصح نفى الولد
 وجب اللعان لو نفاه بعد التحنية أي بعد سبعة أيام من حين الولادة
 أو بعد ابتلاع أدوات الولادة ولو نفى أول التوأمين وافر بالثاني حد وان
 عكس لا عن والنسب ثابت فيهما ولو جاءت بثلاثة في بطن واحد نفى الثاني
 وافر بالأول والثالث لا عن وهو بنوه ولو نفى الأول والثالث وافر بالثاني
 يحد وهو بنوه كموت أحدهم ولو مات ولد اللعان وله ولد فادعاه
 الملاعن أن ولد اللعان ذكر أيشبث نسبة إجماعاً وإن أنثى لا تستغناؤه
 بنسب أبيه كذا روى عن أبي حنيفة وقال صاحباً لا يثبت نسب الأنثى
 أيضاً ولا قرأ بالولد الذي يعرف قطواً أنه ليس ولده غير جائز إجماعاً
 وكذا نفى الولد باختلاف اللون أو الهيئة ما لم يتيقن أنه ليس بولده

كما اذا ولدت لأم قبل من ستة أشهر من حين الوطء وسقط اللعان
 بوجه ما اذ ثبت النسب بالآخر ارا بطريق الحكم لم ينتف ابد اقلو نفاذ ولم
 يلاعن حتى قد فيها اجنبي بالولد فحد فقد ثبت نسب الولد ولا ينتفي بعد
 ذلك ولو نفى نسب التوأمين ثم مات احدهما عن توامه وامه واخ الام
 فالامارت ثلثا فزاد والام السدس وللأخوين الثلث والباقي مير
 عليهم وبه علم ان غيرها يخرج به عن كونه عصبة لانه لو كان عصبة لاستحق
 الثلثين واذا انتفى النسب عن ولد الملائنة انتفى في كل الاحكام و
 قال الاحناف ببقاء في كل الاحكام الا في حكمين الامارت والنفقة حتى
 لا تصح دعوة غيره الثاني وان صدقه الولد الا ان يكون ممن يولد مثله
 لمثله او ادعاه بعد موت الملاعن وثمره الخلاص تظهر في مسائل
 كثيرة فنقد زنجور شهاد ولده الملائنة وبالعكس وصوف الزكوة
 من كل الى الآخر ولا تخم فر وع الولد على فر وع الملاعن بغيره او هم
 يقولون بخلاف ذلك والله اعلم **مسائل متفرقة**
 مما يتعلق بعبود الرجل او المرأة قد بينا اكثرها من قبل والآن نذكر
 ما بقى منها من لم يقدر على جماع زوجته الكبرى او سمى فحكمه حكم العيين
 يعني ثبت فيه خيار الفسخ للمرأة ولو كانت رتقاء فلا خيار لها لكونها امة
 من جهتها واختلوا في انها اذا وجدت ذكر يوصفها احد بحيث لا يمكنه
 ادخاله داخل الفرج هل له الخيار ام لا الصحيح ان لها الخيار في هذه الصورة
 وان كانت زوجة المحبوب امة فخيار الفسخ يكون لمولاها وان كانت صغيرة

فينتظر بلوغها وقيل لوليها خيار الفسخ في الحال ولو جب بعد وصوله
 اليها مرة او صار عينا بعده فيحصل لها الخيار ويفرق الحاكم بينهما
 ان طلبت الفرقة غير انه لو جمل للعنين لسنة ولا يوحد للمجبور خلافا
 للاختلاف ولو جاءت امرأة المحبوبة بولد ولو تعلم بحبه فلا عنه ثبت نسبه
 ثم اذا علمت فلها الفرقة ولو ولدت بعد التفريق الى اربع سنين وادخله ثبت نسبه
 وكذا في العنين واذا اجل العاقص للعنين سنة فمضان وايام حيضها منها وكذا
 حجه وغيبته لا مدتها وغيبتها ومرضه ومرضها ويحل من وقت القضاء ما
 يكن صبيا او مريضا او محرما بعد بلوغه وصحته وحرمانه ولو مظهر لا يقدر على
 الفتح اجل سنة وشهر ولو كانت الزوجة مجنونة فللقاضي ان يفسخ طلبها من نفسه القاض
 وهذا الخيار على التراخي لا الفور فلو وجدته عينا او مجبورا ولو تخاصم
 زمانا طويلا لم يبطل حقها وكذا الوخاصمة ثم تركته مدة فله
 المطالبة ولو ضا جمعت تلك الايام كما لو رعت الى قاض فاجله سنة
 ومضت السنة ولم تخاصم زمانا ولو تزوج الاولى او امرأة اخرى عالمة
 بحاله فلا خيار لهما وقيل لهما الخيار ولو تراضيا اي العنين ورجته على الكا
 ثانيا بعد التفريق صح وله شق راق امته وكذا ان رجته وهل تجوز الرجعة الحرة
 على هذا ام لا فيه قولان ولو تزوجته على انه حرا وسق اوقاد على المهر النفقة فبان
 انه رقيق او على انه بن فلان فاذا امو لقيط او ابن زنا كان له الخيار

اب العبد

هي تر بص من فارقت زوجها لو فات دخل بها اولا او حياة ان دخل
 بها فالمفارقة بالوفات تمتد مطلقا سواء كان المتوفى يولد لمثله
 اولا يطمأ مثله دخل بها اولا فان كانت المتوفى عنها امرأه حاملة من
 الميت ولو كان عبد افدت بها حتى تقع كل الحمل حرة كانت او امة
 ولو لم تطهر من نفاسها بفصل او تيمم لكن ان تزوجت في مدة النفاس
 حرم وطبها حتى تطهر فلو ظهر بعض الولد فهي في عدة حتى ينفصل بآ
 ان كان الحمل واحدا وان كان اكثر فحتى ينفصل باقي الاخير وقيل عدتها
 ابد لاجلين فاذا وضعت قبل مضي اربعة اشهر وعشر لم تنقض عدتها
 حتى تمضي اربعة اشهر وعشر واذا انقضت لاربعة الاشهر وعشر
 ولم تضع لم تنقض العدة حتى تضع وان لم تكن حاملا منه فان كانت
 حرة فعدتها اربعة اشهر وعشر ليال بايامها وعدة الامه المتوفى
 عنها زوجها نصفها اربعة اشهر وعشر ليال بخمسة ايام بالفاق
 الائمة الاربعة الا ان ابن حزم والشوكاني واهل الظاهر من اصحابنا
 اختاروا ان عدة الامه كعدة الحرة والمفارقة بالحياة لا تقتد
 الا اذا وطبها زوجها فان طلقها قبل الدخول فلا عدة عليها فان كانت
 مدخولا بها وكانت حاملا فدت بها بوضع الحمل كله كما مر وان لم تكن
 حاملا فان كانت تحيض فدت بها ثلث حيضات ان كانت حرة او مبغضة
 وان كانت امة فدت بها حيضتان ولا تقتد بحيضة طلقت فيها حتى تاتي
 بثلاث حيضات كواصل بعد ها ان كانت حرة او مبغضة وثنتين بعد ها

عنه انما لم يفرق في المدة اذا
 وضعت حلقته او مضطه بها
 ابو حنيفة واحمد في الظاهر
 روايتهم لا تنقض عدتها
 بذال ولا تصوير ام ولد
 قال مالك والشافعي في
 ابد قوليه تنقض عدتها
 بذال ولا تصوير ام ولد
 يد قال احمد في السر والجمهور
 وعندنا ان العدة تنقطع
 بسقوط الحمل ولكن ازمة
 لا تصير ام ولد به وهو
 الاطهر ١٣ منه

ان كانت امة وان لم تكن من تحيض بان كانت صغيرة او بالغة ولم ترضها
 ولا نفاسا اعني الضميمة او كانت مستحاضة ناسية لوقت حيضها ^{طه} او مستحاضة
 مبتدأة او كانت ايسة وهي من يشمت من الحيض وان كان لها اثر يورث
 ونحوها وقيل من بلغت خمسين سنة وقيل ستين وقيل اثنين وستين
 وقيل من يشمت اقاربها من النساء فعد بها ثلثة اشهر ان كانت حرة و
 شهر ان كانت امة وقيل شهر ونصف وقيل ثلثة اشهر واستاء
 العدة من الساعة التي فارقتها فيها فلوزارقتها نصف الليل او نصف النهار
 اعتدت من ذلك الوقت الى مثله ومن كانت تحيض وانقطع حيضها العدة
 ولم تبلغ سن الاياس فعد بها ثلثة اشهر وقيل ان لم تعلقها اسفله
 تنثر بها تسعة اشهر ثم تعد عدة اشية وان علمت ما سر فيه من مرض
 او رضاع ونحوه كفاس فلا تنزل متروكة حتى يعود الحيض فتعد به وان
 طال الزمان او قصير ايسة فتعد عدة اشية فالمعتدات سبعة
 الاولى الحامل وعدتها من موت وغيره من طلاق او فسخا الى وضع
 الحمل كله الثانية المتوفى عنها زوجها بل احمل منه الثالثة ذات الانزال المفارقة
 في الحياة الرابعة من لم تحيض المفارقة في الحياة الخامسة المنقطعة
 وقد بينا عدة كل منهن من قبل السادسة عدة المختلعة ومن فسخا حائضا
 بخلع او لوان او ارتداد او عنة او حب او عيب ونحوه فعد متزاوية
 ان كانت من تحيض والا فاشهر ان لم تكن حائضا السابعة امة العتود
 فنذكر عدتها في ما يورث الموتى عنها وجهات اثنا عشر وجها وان مات

قبل الدخول ولها الصداق كاملا اذا كان مستقيا وهو المثل اذا لم يكن
 مستقيا وهو يثبت خريصا الربيعة بموت الام كما ثبت بالدخول بها فيها
 ثلاثه اعتد المتوفى عنها زوجها في منزلها الذي توفي زوجها وهي فيه
 او حيث بلغها خبر الموت والمبتوتة اعتد حيث شاءت فلمتوفى عنها زوجها
 السكنى وهو حق على ورثة الزوج الى انقضاء العدة فلو حوّلها الورثة او طلبوا
 منها الاجرة لم يلزمها السكنى وجاز لها التحول حيث شاءت وقيل
 الى اقرب المساكن الى مسكن الوفاة وتقدم به على الغرماء وعلى الميراث
 وقيل ان كانت حائلا فلا سكنى لها وان كانت حاملا فلها السكنى وتقدم
 به على الورثة والغرماء ويكون من راس المال ولا تباع الدار في دينه
 بيما يمنعها سكنها حتى تنقضي عدتها وان تذر ذلك فعلى الوارث
 ان يكثرى لها مسكنا من مال الميت فان لم يفعل اجبره الحاكم وليس
 لها ان تنقل عنه الا لضرورة وان اتفق الوارث والمرأة على نقلها
 عنه لم يجز وكذلك يجب السكنى المطلقة الرجعية **فصل** وان
 وهي الاجنبى بشبهة او نكاح فاسد او زنا من هي في عدتها ائمت عدة
 الاول سواء كانت عدته من نكاح صحيح او فاسد او من وطئ شبهة ماله
 تحمل من الثاني فتستقضى عدتها بوضع الحمل قبل ان تنقضي عدة الاول ولا
 يحسب من عدة الاول مقامها عند الثاني وللزوج الاول ان كان
 طلاقه رجعيار جعتها في التهمة ثم اعتد للثاني وان وطئها عمدا من
 غير شبهة من ابائها في عدتها منه فكل اجنبى اى تتم العدة الادس

صحح عدة الوفاة
 في منزل الذي مات
 زوجها وهو ساكنة
 فيه سواء كان الزوج
 او باجارية او باجارية
 تطوع الورثة باسكانها
 فيها والسلطان واجب
 وان انتقلت الى غيره
 لم يملك البودالية ماله
 يتعدى ان تدعى ورثته
 الى خلعها منه وتنفق
 العدة بمضى الزمان
 حيث كانت لان المكان
 ليس نكاحا لفساد الامانة
 لا ينيل

ثم تبدأ العدة الثانية للزنا وان وطبها بشبهة استأنفت العدة
من اولها ومن وطئت زوجته بشبهة ثم طلقها اعتدت له ثم تتم
للبشبهة وتعدد العدة بتعدد الوطء بالشبهة كما بنى وقال الاحناف
لاعدة من زنا الزنى فيها الا حرم على زوجها فلاة لوطى وجها امرأة الغير
وطبها علما بدين الله وقال بعض الاحناف لو زنت المرأة لا يقر بها
زوجها حتى تحيض كاحتمال علوقها من الزنا وان كانت أشبه فلا بأس
ان يقر بها بخلاف ما اذا لم يعلم حيث تحرم على الاول الى ان تنقضى العدة
وه تفقه لعدتها على الاول ويحرم على زوج الموطوءة بشبهة او زنا ان
يطأها في فرج ما دامت في العدة **فروع متعلقة بحجب**
عند الاحناف على ام الولد عدة الطلاق اذا اعتقها زوجها عدة الوفاة
اذا مات عنها سيد بالحيض ما لم تكن محرمة عليه بان كانت متزوجة بغيره
او كانت في عدته اما عندنا فلا يحجب عليها الا الاستبراء بحضنة وان كانت
حاملًا فتوضع الحمل وقيل عدتها وفاة سيدها اربعة اشهر وعشرون
شهرًا وخمسة ايام وحجب العدة في النكاح الفاسد بعد الوطى وكذا
حجب العدة على من خوفه لغير زوجها اذا طئت وحجب على رلى الصغيرة
اذا طئت لغير زوجها ومات عنها وان تزوجت الاختان باخوين ثم زنت
مروجة كل منهما الى الآخر خطاء فالحاصل الحسن ما قال فيه ابو حنيفة
انه يطلق كل منهما زوجته ولاعدة عليها ثم ينكحها الآخر فتبقى موطوءة كل
منهما عندنا وهذا يدل على كمال فراسته وتفقهه رحمه الله ورحمة وسعة

وعدة الثانية التي هي تحت مسلم كعدة المسلمة ولومات مولى
 ام ولد وزوجها ولو يدرى الاول تقيد باربعة اشهر وعشر اذ يامد
 الاحياء ولا توث من زوجه لعدم تحقق حريتها ووه مودة وعدة الممثلة
 والمنكحة بالنكاح الموقت حيض واحد اشهر وقيل ثلاث حيض او
 ثلاثة اشهر ووضع الحمل ان كانت حاملتين ولا تجب عليها عدة الوفاة
 اما عدة الشابة المستطهر فثلث حيض الى ان تبلغ سن الاياس
 عند ابى حليفة وقال مالك تنظر الى سنة اشهر فان لم تحض فتعتد
 بثلاثة اشهر تعد بها تسعة اشهر وقال الاصبغ ان عدة ممتدة
 الحيض سبعة اشهر وتحسب الشهور بالاهلة لو وقع الطلاق او الموت
 في الغرة والا قبل الايام يعني ثلاثين يوما لكل شهر وتحسب العدة من وقت
 الطلاق او الموت وان لم نعلم الزوجة بهما ولو كان الزوج رضيعا
 وماتت تحب عدة الوفاة على زوجها لان وقعت الفرقة بالفسخ بينه
 وبين زوجها سواء وقعت بعد الخلوة او قبلها ولو تزوج جلي من زنا
 ندخل بها ثم مات او طلقها فتعد بالوضع اى بزوج جميع حملها كما مر
 وخرج اكثر الولد لا تحلها الا زواجه ولا عبرة بخروج الراس ذات
 سقط حملها وخلقت الاعضاء فهو في حكم الوضع والا لا تنقض العدة بها
 ولو خرج راس الولد من المباشرة لا قتل من اربع سنين ثم باقية لاكثر
 منه لا ينبت نسبه ولو كان زوجها الميت صغيرا غير مراهق وولدت
 لاحمل من نصف حول من موته انقضت عدتها وقيل لا تنقض عدتها ولو

بل باربعة اشهر وعشر وان جملت بعد موت الصبي بان ولدت
 لنصف حول فاكتر فعدت باربعة اشهر وعشر اجماعا ولا نسب في
 حاله اذ لاماء للصبي فحيتت نسبة من المراهق احتياطا ولومات
 في بطنها ينبغي بقاء عدتها الى ان ينزل او يمضى على الحمل اربعين وامرأة الفار
 تراث من زوجها ولو كانت في عدة الطلاق الباش او مضت عدتها
 كما مر من قبل وقال الاحناف عدتها بعد الاجل وان اعتقت الامة
 في عدة الرجعي فتعد عدتها كالمرة ولو اعتقت في عدة الموت او الطلاق
 الباش فلكعدة الامة وقد تنقل العدة ستا كامة صغيرة سنكوحة
 طلقت رجعا فتعد بشهر ونصف فحاضت تصير حيضتين فاعتقت
 تصير ثلثا فامتد طهرها لاياس تصير بالاشهر فعاددها تصير بالحض
 فاعت رجعا فتصير اربعة اشهر وعشر او كانت الزوجة ايسة فاعتت
 بالاشهر ونحو عاددها على مهرى عادتها او جملت من زوجها بطلت عدتها
 ونكاحها استأنفت بالحض وقيل ان رأت قبل تمام الاشهر
 انفتك لا بعد هاد هو الصحيح فالنكاح جائز وتعد في المستقبل بالحض وان
 كانت الزوجة صغيرة فاعتدت بالاشهر ثم حاضت قبل تمام العدة
 فتستأنف العدة بالحض انما لا بعد تمام العدة بالاشهر وان رأت الحيض وهي
 حبل فاعتد به بل تعتد بضع الحمل ومن حاضت حيضة او اثنتين ثم
 ايسست فانها تستأنف العدة بالشهور وعدة ام الولدان زوجها سيد
 ثومات زوجها اطلقها هي ييسست بايسة ولا حامله بالحض وان كانت

ايسة فبالاشهر وان كانت حاملة فبوضع الحمل كذا قال الاخناف وعندنا
 لا يجب عليها الا الاستبراء بمحيضة ان كانت حائلا وان كانت حاملا
 فبوضع الحمل وكذا العدة على مدبرة ومعتقة ولو طلق امرأته شوكر
 واقيمت عليه بنية وقضى القاضى بالفرقة فالعدة من وقت الطلاق لا
 من وقت القضاء وفي الطلاق المبرم من وقت البيان ولو شهدا بطلانها
 شوكر ادام عدلا فبوضع بالفرقة فالعدة من وقت الطلاق لا القضاء
 بخلاف ما لو اقر بطلانها منذ زمان والفتوى على انها من وقت الاقرار
 نفيا لثمة المراضعة ان كذبته في الاستناد اذ قالت لا ادري ولها
 النفقة والسكنى وان صدقته فذلك غير انه لا نفقة ولا سكنى ولا كسوة
 لها ولو طلقها شوكر اقام مهر ما نالها فاقامة معها قدر جدة ولا تنقص
 عدتها سواء كان منكر المطلق او مقرابها ومبدأ العدة في النكاح
 الفاسد بعد التفرق من القاضى او من احد علماء الدين او المتاركة اى
 اظهار العزم على ترك وطئها شوكر وطئها بعد العدة حراما ولو طئها
 في العدة فلا يحسد لعروض الشبهة ويدخل في المتاركة الطلاق وانكار
 النكاح ولو حصر بقا ولا لا يجوز العزم لو مدخولة والا فيكفى تفرق الابوين
 والحلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة عند الاخناف ايضا وعندنا
 لا توجب مطلقا ولو كان النكاح صحيحا والطلاق فيه لا ينقص مدد العدة
 لا زنا نسيم ولا يفتقد في بيت الزوج ولو قالت مضت عدتي والمدة تنقضي
 وحسن بها الزوج قبل قولها مع حلفها من الاخناف والا لا يفتقد المدد

ثلثة حيض عند هم ستون يوما وليطهين اربعون يوما وعندنا الاخذ
 لا قبل فيقبل قولها باليمين مطلقا ولو تكلم بكلمة صحيحة معتد بها ولو من فاسد
 وطلقها قبل الوطء فعليه نصف المهر ولا تجب عليها ابتداء العدة
 خلا والاحكام ولو كانت ذمية تحت ذمي مات عنها او طلقها المخرج
 العدة عليها اذ اعتقدت ذلك ولو كانت الذمية حاملة نكذ ذلك
 الا اذا اراد المسلم ان ينكحها فلا يجوز له نكاحها الا بعد وضع الحمل وقيل
 تعتد بوضعه مطلقا اما الذمية التي طلقها مسلما ومات عنها فتعتد
 وكذا لا تعتد مسبية اخرقت بتبائن الدارين الا الحامل فلا يصح
 تزوجها الا بعد وضع الحمل كحرية خرجت اليها مسلمة او ذمسية او
 مستأمنة نحو اسلمت او صار ذمية الا الحامل ولو ادخلت منه
 في فرجها ان ظهر حملها تعتد والا فلا ولو ولدت ثم طلقها ومضى سبعة
 اشهر فنكحت اخرها يصح اذ المهر تخفى فيها ثلث حيض وان لم تكن حاضت
 قبل الولادة لان من لا تحيض لا تحبل ولو طلقها ثلثا ويقول كنت طلقها
 واحدة ومضت عدتها فالقول قوله مع اليمين وكذا لو حكم عليه بوقع الثلث
 بالينة بدد النكاح وبرهن انه طلق قبل ذلك بددة طلق ومضت
 عدتها فيقبل خلا والاحكام ولو اخرها ثقة ان تزوجها الغائب
 مات او طلقها او اتاها منه كتاب على يد ثقة او بالوسطه وهي تيقنت
 ان الكتاب كتابه فلا بأس ان تعتد وتزوجه باخر فان جاء الزوج
 الاول حيا فلا حق له عليها ولو ولدت فالاولاد للثاني وكذا اذا انكر طلاقها

ولو قاله امرأه لرجل طلقة من دحي ادمات عنى وانقضت عدى فلا باس
ان ينكحها ويكفها اذا اتي رجل بامرأه وقال هي امي او اها تابع في
السوق فيجوز له ان يشترها ويطأها ولا يلزم منه السؤال بانه من اين جاءت
وكيف جاءت عنده ولو شكت في وقت موت زوجها اقتد من وقت
تسليمه به احتياطاً ولو قال الزوج انها اغرتني باقتضاء العدة وكذبته
في مدة تحمله لم تسقط نفقتها وجاز له نكاح اختها ولو ولدت لاقبل من
اربع سنين واكثر من ستة اشهر ثبت نسبه ولو يفسد نكاح اختها
فترة ولو مات كذلك اختها للعدة اما لو ولدت في اقل من ستة اشهر فسد نكاح اختها ولا
تورثه لو مات **فصل** في الاستبراء هو واجب في ثلثة مواضع لا اكثر احدها املك
الرجل او كان المالك طفلاً او زوج من انواع المملوكات فوطئها بغير كراهة او ثيباً او سبية
او لم تحض حتى ولو كان ملكها من طفل او امشي او كان بايعها قد استبرأها
او باع او وهب امته ثم عادت اليه بنفسه او عيب او اقاله او خيار او غيره
كبيع او هبة ولو قبل فزفها عن المجلس على لائح وجبت انتقل الملك لمحل
استمتع بها ولو بالقبلة حتى يستبرأ ثم اقبل ان كانت عذراء او علم براءة
رحمتها بان حاضت عند البائع ثم باعها عقيب الحيض ولو يطأها ولو محرماً
عز، ملكه او كانت عند امرأه وهي مصونة او اشترها من محبوب اذ ذى حمراً
فلا استبراء عليه قال شيخنا ابن القيم القول الجامع في ذلك ان كل امة
امن عليها الحمل فلا يلزم نيرب الاستبراء وكل من غلب على الظن كونها حاملاً
او شك في حملها او ترد فيه فلا استبراء لازم فيها وكل من غلب الظن

منه وقبل اذا استبرأ
البائع الامانة وهو المشتري
انفذ الاستبراء فانها
يجوز في الاستبراء البائع من
استبراء المشتري
منه وقال شيخنا ابن القيم
عنه انه لا يفسد نكاح
الوطئ قبل الاستبراء ولو كان
لا يجم الاستمتاع بالسبية
بغير الوطئ قبل الاستبراء
وهو الرابع منه

يسرأة ثم رجها لكنه مع الفلن الذائب يجوز حصوله ففيه قولان أحدهما الردم
 الاستبراء والثاني سقوطه فان كانت صغيرة لاوطأ مثلاً لايجب استبراءها
 بالاتفاق وان كانت تطيق الوحي اذ كانت ائمة ففيه روايتان قال صاحب
 الجواهر يجب الاستبراء في الصغيرة اذا كانت من قارب س الحمل كبت ثلث عشر
 اذ اربع عشرة وان كانت تطيق الوحي فقط دون الحمل كبت تسع وعشر ففيه
 روايتان ايضا ويجب الاستبراء فيمن جازت س الحيض وله تبليغ سن
 اليأسه مثل ابنة العربيين والخمين وامالتى قدت عن الحيض ويشت
 فهل يجب فيها الاستبراء او لا يجب فيه روايتان ويجب استبراء المكاتبه اذا كانت
 تصرون شوخرت فرجعت الى سيدها وقيل لا يجب الثاني اذا ملك امه
 ودطيها ثم اراد ان يزوجه او دطيها ثم اراد ان يبيها قبل الاستبراء
 فيجوز عليه تزويجها او بيعها قبل الاستبراء وقيل يجوز بيعها الا تزويجها فلما خالف بان زوجه
 او يبيعها قبل استبراء ابيها البعده والنكاح وان لم يطأها لجاز البيع والنكاح قبل الاستبراء الثاني
 اطاعت امتد ان كان يطأها قبل استبراء امها او مات عنها اذا عتق ام ولد له
 او ماتت عنه لم يملكها الاستبراء بنفسها ان لم تستبرأ قبل ويحصل استبراء الحمل
 بوضع الحمل ولستبرأ من تحف بيمينه كاملة وقيل بطهر كامل ويحصل استبراء
 بالجماع ولا يجوز الوطأ مثلاً والبراءة التي لم ترحيقاً بشهر واماً استبراء
 ان يزوجها او يبيها قبل ثنتين عدم حملها وهو المجمع وقيل
 ان يزوجها او يبيها قبل ثمانية اشهر تسعة للحمل وشهر للاستبراء وفي رواية
 ان يزوجها او يبيها قبل ثمانية اشهر تسعة للحمل وشهر للاستبراء وفي رواية

مع ذلك المشككة
 منها ما لا يلزم
 الاستبراء على الباع
 دفعة واحدة
 على ما في الدليل
 من قوله تعالى ولا يقبل
 منكم الله شيئا
 حتى تصوموا

خلافا لابي حليفة فانه قال يجب الاخذ اذ على المطلقة البتة بالخصال التي
 تجتنبها الحادة احدى الطيب ويدخل فيه المسك والزعفران
 والعود والعنبر والكافور والمند والغالية والزباد والرمهرية والبخور والقطر
 وانواع الطيب الا تكلزية وغيرها اذ ادهان الطيبة كدهن البان
 والورد والكادي والبنفسج والياسمين والمياه المتصرفة من ادهان
 الطيبة كماء الورد وماء القرنفل وماء نهر الناربج فهذا كله طيب
 وتأينتها الزينة في بدنها فحرم عليها الخضاب بالحناء والنقش والتقليل
 والتطييط والتخيط والجمرة والاسفيداج وتغيير الوجه وحفنه وتنفيه
 والكحل فلا تكحل ولو ذهبت عيناها لاليل لا تها راو هو قول شيخنا ابن حزم
 وقال جمهور العلماء ان اضطرت الى الكحل بالامد تداد الزينة فليها
 ان تكحل به ليل لا تسجد بها راو كذلك لها ان تكحل على وجهها
 صبر اليل لا تنزعها بها راو اما الكحل بالتوتيا والعنبر روت ونحوها فلا بأس
 ولا تمتنع من جعل الصبر على غير وجهها من بدنها وكذلك من تعليم الاطفال
 وتنق الابيط وحلق الشعر المذوب الى حلقه ولا من الاغتسال
 بالمسدر والامتناط به وتألتها زينة الثياب فلا تلبس ثوبا مصبوغا
 وهذا يعصم المعصفر والمنع عن وسائل المصبوغ بالاحمر والاسفر والاختفر
 والازرق الصافي وكل ما يصنع للتحسين والتزيين في لفظ من الحديث
 لا تلبس المعصفر من الثياب ولا الممشق ولها ان تلبس ما استبرأ من الثياب
 على وجهه ولم يدخل فيه صبغ من خرا او قرا او قطن او كتان او صوف او وبر

عنه هو شئ عجل من
 الرماح الا ادهان
 الوجوه ووجوه البان

عنه وقل الاحاد
 يحرم عليها الامتناط
 بغير الاسنان
 اما الواسط الاسنان
 فلا حرم ١٢ منه

ادشرا وصيغ غزله ونسج مع غيره كالبرود اليمانية وما لا يبراد بصيغه الزينة
 مثل السواد وما صنع لتتجم اديستر الوسخ كالمصبوغ بالطين الملتاف او الطين
 الاحمر من ذلك تلبس كل ثوب من البياض وقال ابو حنيفة لا تلبس ثوب
 عصبي ولا خز وان لم يكن مصبوغا اذ المراد به الزينة وان لم يزد تلبس
 الثوب المصبوغ الزينة فلا بأس ان تلبسه ولذا اشكت عنها الكحلست
 بالاسود وغيره وان لم تشك عنها لم تكحل اما المطلقة الرجبية واحدة
 او شتين فهي تترين وتمسوف لعله ان يرابعها واما المطلقة الثلث فتجنب
 الطيب والزينة عند احمد ولا دليل عليه وقال شيخنا ابن القيم المنوع
 من الثياب ما كان من لباس الزينة من اي نوع كان فاذا كان الابيض
 والبرود والحمر والريجة العالية الاثمان ما يبراد بالزينة لا رفاعهما
 وتراعي جودتهما كان يولي بالنسج من الثوب المصبوغ وقال شيخنا ابو محمد
 بن حزم تعذر الله بغيره واسكنه جوارحه انها تجتنب الثياب المصبغة
 بغيره وبياح لها ان تلبس بعد ما شاءت من حر او بر او صف من لونه الذي
 فيه صبغ وصوف البحر الذي هو لونه وغير ذلك وبياح لها ان تلبس المنسج
 بالذهب والحلي كله من الذهب الفضة والجوهر والياقوت والزمر وغيره
 فهي خمسة اشياء تجتنبها الكحل بضرورة او غير ضرورة ولو ذهبت عيناها
 رايلا ولا تها را او الثوب المصبوغ مما يلبس في الرأس والجسد اعلى من
 سوء في ذلك السواد والخضرة والحمر والصفرة وغير ذلك الا العصب وحده
 ومن ثياب موشاة قمل في اليمن فهو مباح لها والخضاب كله حرام ولا مشاط

عن هذا قول مخالف للحاش
 الصحيح الاثوب عصبوه
 ما صنع غزله قبل نسج
 وتلبس به بيت نصيب
 الثياب المصبغة
 عنه قال الخليل له الملبس
 الثوب الابيض ولو كان
 حر او بر او صف من لونه الذي
 خلفه فلا يبراد بغيره
 ان المرأة اذا كانت حرة
 الحلقه لا يبراد بها ان
 تغير نفسها في عدة الزينة
 ولا ينسجها

حاشا للشرع بالمشط فقط فهو حلال لها والطيب كله الاثنيان تسط
 او اظفار عند طهرها وتعقيد ابن القيم بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس
 الحلى وتضييفه هذا الحديث كابر اهيع بن طهمان غير صحيح فانه ثقة
 من رواة الصحيحين وثبت من عائشة وعن ابن عمر وام سلمة النبي عن لبس
 الحلى اما النقاب فتباح لها وكذلك البرقع اذا دلل على النبي وقال الاضاح
 يباح لها كل ما ذكر بدور او ضرورة اذ الضرورات تبيح المحذورات ولا بأس
 بأسود وان رق ومنصفر خلق لراحة له ولا حداد على صغيرة ومجنونة وكافرة
 الا اذا بلغت الصغيرة في العدة لزومها الحداد فيبقى انتهى والمعتد تحريم
 خطبتها المعتبرة الوفاة بتعريض كاريذ الزوج وانت شابة تعلم للزوج
 او ارجو من الله تعالى ان تيسر لي امرأة صالحة يحوز الخرج لمطلقة البائن
 من بيتها نفار او كذا المعتدة الوفاة وقال ابو حنيفة لا تخرج معتدة زوجي
 وبائن من بيتها اصلا ومعتدة الموت تخرج ليلاد نفار او تبين اكثر الليل
 في منبر لها اما المطلقة الرجعية فلا تخرج من بيت زوجها الا باذنه اجماعا
 وقال صاحب الفقيه يجوز خروج معتد البائن لاصلاح ما لا بد لها منه
 كزراعة ولا وكيل لها ولومات الزوج وهي اثر في غير مسكنها عاذا
 اليه فور اذ تعتد فيه ولا تخرج منه الا ان يخرج جبر او ينهدم المنزل
 او يحذف انهدامه او تلف مالها او لم يجد كراء البيت ولو لم يكفها
 نصيبها من الدار اشترت او اكثر ما يكفها ولا بد من ستر بين الزوج
 وبين المطلقة البائن لئلا يحتل بالاجنية وان صان المنزل عليهما او كان

الزوجه فاسقاً فخرجوه الى محبوسه الحاكم عليه ورحم ان يجعل القاضي بينهما
 امرأة ثقة تترزق من بيت المال قادرة على الحيلولة بينهما وفي المحبوس الأقل
 الحيلولة بستر ولو فاسقاً فبأمرأة ولهما ان يسكنوا بعد العدة في بيت واحد
 اذا لم يلتقيا التقاء الاضواء ولم يكن فيه خوف فتنة ومثل شيخنا الاخنا
 عن زوجين افرقوا لكل منهما ستون سنة وبينهما اولاد متعددون عليهما
 مفارقتهم فيسكنان في بيت ولا يجتمعان في فراش ولا يلتقيان التقاء
 الاضواء هل لهما ذلك قال نعم كذا قال الاخنا قلت هذا فاسد
 لان النبي صلى الله عليه وسلم عن الخولة بالاجنبية ولو مات الزوج ودعي في طريق
 الحج فقال ابو حنيفة يلزمها الاقامة على كل حال ان كانت دون بلد او
 ما يقارب به وقال الثلاثة ان خافت فوات الحج بالاقامة لقضاء العدة جاز
 لها السفر ولو ابانها ادعيات غيرها في سفر غير سفر الحج ولو في مصر وليس بينها
 وبين مصر هامة سفر رجعت ولو بين مصرها مدته دين مقصدها اقل
 مضت ولو كانت مدة سفر من الجانبين فتحتمل الاقرب مسافة فان
 استوت ولا يعتبر ما في ميمنة وميسرة وكانت في مفازة خيرية
 بين الرجوع ومضى معها الى اولاد الوالد احمد لتعقد في منزل الزوج كذا
 حرم بما يصلح للاقامة وبينه وبين مقصدها مدة سفر او كانت في مصر
 او قرية تصلح للاقامة تعقد ثم وجدت محرماً ما ولا تخرج محرماً ان كان
 وان كانت من اهل البادية الذين لا يقيمون في محل واحد فتستقل معهم
 ان تضررت بالملك في المكان الذي مات فيه زوجها او ابانها فيه

والأول ليس للزوج المسافرة بالمعتمدة ولو من رحي والمطلقة الرجعية
 تمنع عن مفارقة زوجها في مدة السفر ان وقع الطلاق في الصحراء وكنت
 مدة السفر بينه وبين مقصدها ووطنها بخلاف المطلقة الباشنة
 ولو طلب الزوج من القاضي ان يسكنها بخراة لا يجيبه وانما تقتد
 في مسكن المفارقة ولا يمنع معتدة نكاح فاسد من الخروج وقيل لمنعها
 لتحصين مائه كجذوة دام ولدا اعتقها **باب** في ثبوت النسب أكثر
 مدة الحمل اربع سنين وقال الاخناف سنتان واقلمها ستة اشهر اجماعا
 وجرمات ثبوت النسب اربعة الفراش والاستحقاق والبيينة والقافة
 والثلاثة الأول متفق عليها وكذلك اتفقوا على ان النكاح يثبت به
 الفراش واختلوا في السرى فجعله جمهور الاممة موجبا للفراش وقال ابو حنيفة
 لا يكون الاممة فراشا بل ولد ولدته من السيد فلا يلحقه الولد الا
 اذا استلحقه فيلحقه حيث نزل بالاستحقاق لا بالفراش فما ولدت بعد ذلك
 لحقه الا ان ينفيه ويطلق قوله باستحقاق النبي صلعم الولد من مته ولم يثبت
 قط ان هذه الاممة ولدت له قبل ذلك ولا سئل النبي صلعم عن ذلك
 ولا استفصل فيه والمستحق ان لم يقر به جميع الورثة لم يلحق بالمقر الا ان
 يشهد امره اثبات انه ولد على فراش الميت واذا استلحق ولدا من امته
 فيلحقه ما بعده وان لم يستأنف الاقرار وقيل لا بد من اقرار مستأنف
 واختلف الفقه في ان يعارض به الزوجية فراشا على ثلثة احوال أحدها انه
 نفس المته وان علم انه لم يجتمع بهما بل وطئها عقبيه في المجلس وهذا

مذهب ابي حنيفة والثاني انه العقد مع امكان الوطى وهذا مذهب
 الشافعي واما الثالث انه العقد مع الدخول المحقق لا امكان الشك^ك
 فيه وهذا اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية قدس الله روحه وهو المختار
 عند اصحابنا اهل الحديث وكذلك الاممة لا تكون فراشا الا بالوطى
 وقال بعض المتأخرين من المالكية ان الاممة التي تشتري للوطى تقير فراشا
 بنفس الشراء والبيع ان الاممة والحرمة لا تقير ان فراشا الا بالدخول
 فالفراش من اقوى الدلائل لثبوت النسب ولا عبرة تشبيهه بنير صاحبه
 اما الاستحقاق فقد اتفق اهل العلم على ان لا يجب ان يستحق فاما المجد
 فان كان الاب موجودا لم يورث استحقاقه شيئا وان كان معدوما فهو
 كل الورثة صحا اقراره وثبت نسب المقر به وان كان بعض الورثة
 وصدق ذلك فلا يثبت نسبه الا ان يكون احد الشاهدين فيه
 والحكم في الاخ كالحكم في المجد سواء والاصل في ذلك ان من حاز المال
 يثبت النسب باقراره واحدا كان او جماعة وهذا اصل مذهب احمد
 والشافعي واما لا يلزم النفي للنسب حمل امته وطبعا الميت بنفي الورثة لان
 الحمل من الورثة فلو جيم الورثة على نفيه والحاق النفي صلى الله عليه وسلم
 بمن معه باقراره عبدا ما كان لاجل ان سودة لو تنكر نسبه فاجر
 سكونها ورضاها بمنزلة اقرارها فاستحقاق احد الاخوة غير كاف لثبوت
 النسب اذا كان الآخر دون منازعين له اما استحقاق الآخر والمجد او غيرهما
 مما نسب من وقر به مورثهم لحقه يثبت نسبه اذا لم يكن هناك منازع

فان نازح بعض الورثة فيه لم يثبت النسب وهذا لا قرار اقرار خلافه
وهو من ذهب اجمد والسافعي فلا يشترط عدالة المستحق بل ولا اسلامه
وقيل اقرار شهادة وهو قول المالكية فتعين فيه اهلية الشهادة
اما البينة فهو ان يشهد شاهدان بانه ابنه اذ انه ولد على فراشه
من زوجته او امته واذا شهد بذلك اثنان من الورثة لا يلتفت
الى انكار بقية الورثة ويثبت نسبه وهذا اما لا يخلع فيه اما القافة
فحكى رسول الله صلعم وقضاءه باعتبار القافة والحق النسب برأ
ثبت في الصحيحين من حديث عائشة وفيه من النبي صلعم بقول القائف
ولو كانت كما يقول المنازعون من امر الجاهلية كالكهانة ونحوها لما سربها
ولا اعجب بها ولو كانت بمنزلة الكهانة وقد صح عنه دعوى من صدق كان
وثبت اعتبار الشبه عنه صلعم في حديث الملاعة وهو عين القافة
وتضى عمر في امرأته وطبها رجلان في طهر وقال القائف قد اشتركا
فيه جميعا ان الولد بينهما وكان على يقول هو ابنتهما وهما ابواه ميراثه
ويرثهما وانكرت الحنفية القافة ويقول اهل الحديث تنكر علينا الحنفية
القول بالقافة وتجعلها من باب الحدس والتخمين مع انها الحق ولد المشرقي
من في اقصى المغرب مع القطع بانهما لم يتلاقا فانه عين وتلقى الولد با
مع القطع بانه ليس ابنا لاحدهما ولو الحقته القافة بثلاثة يلحق بثلاثة عندنا
احمد بن حنبل وكذلك عند ابي حنيفة لكنه لا يقول بالقافة فهو يلحقه
بالمدعيين وان كثر واو قال السافعي لا يلحق الولد بابوين ولا يكون للمرجل

وقال ابو حنيفة يثبت
على القافة ميراثا على نصيبه
من الثروة ولا يورث على نصيبه
الورثة المالكين ١٢٠ م

الاب واحد ومنه المحقة القافة باثنين سقط قولها وقال محمد لا يلحق
 بالكثرة من ثلاثة وقال ابن حامد بالكثرة من اثنين والمولود من الزنا لا يثبت
 نسبه من الزاني ولو ادعى له ولم تكن والدته الولد فراشا لحد وقال السخري
 بن راهويه ان المولود من الزنا اذا لم يكن مولدا على فراش يدعيه صاحبه
 وادعى الزاني الحق به وقال شيخنا ابن القيم ان القياس الصحيح يقتضي صحة
 هذا القول ونفى على ابن ابي طالب في الجماعة الذين دفعوا على المرأة في طهر واحد
 ثم تأنر عوا الولد بالقرعة وجعل الولد لمن قرع وعليه ثلث الدية لصاحبه
 فذكر ذلك لابي صلعم ففتح حتى بدت فاحذله وهذا قول قديم
 للشافعي وجعله الشوكاني مذهب اهل الحديث في الدرر وما لا امام احمد
 فقال حديث القافة اربع عندى من هذا وثبت من حديث علي ابن
 احمد همدان بالقرعة في النسب والثاني فريحي من خرجت له القرعة
 ثلثي دية ولدا لصاحبه وصار هذا لمن التفت عبد ابنته وبين شر يكن
 لدنائه بحجب عليه ثلث القيمة وقد يقال لا تقارض بين هذا وبين حديث
 القافة بل ان وجدت القافة تعين العمل بها وان لم توجد قافة او اشكل عليهم
 تعين العمل بالقرعة **فصل** اذا التزوجة الرجل بولد بعد نصف
 سنة منذ وقع الاجتماع بها (او امكن عند الامام احمد) الى اربع سنين ولو كان
 الزوج ابن عشر سنين لحقه نسبه وقال الامام احمد ولو مع غيبته فوق اربع
 سنين فصاعد احق الى عشر سنة ولا ينقطع الامكان عنده عن الاجتماع
 بحض قال الامام احمد ومع هذا لا يحكم ببلوغه ولا يلزمه كل المحرم

ولا تثبت به عدة ولا رجعة وإنما الحقن الولد به حفظا لانساب المسلمين
واحتميا طأ وان لم يكن كونه من الزوج كما لو انت بدون نصف سنة منذ
اجتماعهما اذ تزوجا عند ابى حنيفة وعاش او انت به لاكثر من اربع سنين
منذ ابا نهما اذ فارقه احوالا فوضعت نفق وضعت آخر بعد نصف سنة
او علم انه لم يجمع بهما من الزوجية كما لو تزوجها بحضور جماعة ولا فرق بين
ان يكون مع الجماعة حاكم او لا ثم ابا نهما في المجلس او مات الزوج في المجلس
او كان بين الزوجين وقت عقد مسافة لا يقطرها في المدة التي ولدت
فيها الكثر في تزوج بمغربية نحو مضت ستة اشهر وانت بولد لم يلحقه
(خلافا لابى حنيفة كما مر) وكذلك لو كان الزوج لم يكمل له عشر من السنين
او قطع ذكره قال الامامان يثبت نسب ولد معتدة الرجعي وان ولد
لاكثر من اربع سنين مالم تقرب بغير العدة كما يقال امتداد طهرها
وكانت الولادة رجعة لوفى الاكثر منها او تمامها الا في الاقل كما يثبت في
ميتة وجاء به بطلان من ميتين من وقت الطلاق او الفقرة مالم تقرب
بغير العدة وان تمامها لا يثبت الا بدعوته وان لم تصدقه المرأة وقيل
يشترط تصديق المرأة الا اذا ولدت توأمين احدهما الاقل من سنتين
والآخر لاكثر الا اذا اقلهما فيثبت ان ولدته لاقل من ستة اشهر من وقت
النسب - ولو لاكثر من سنتين من وقت الطلاق ويثبت نسب ولد المطلقة
ولو رجعها المراهقة المدخول بها وكن امير المأخوذة غير المقرة بانقضاء عدتها
اذ لم يذبح عجلان ولدت لاقل من تسعة اشهر من طلاقها والا فلا واثبت

جلا في كبرى ما خترتها بالبلوغ وبثبت نسب ولد معتدة الموت لا قبل زوالها
 من رقتة اذا كانت كبرى ولو غير مدخول بها اما الصغيرة فان ولدت
 لا قبل من عشرة اشهر وعشر ايام ثبت والا فلا ولدت الكبرى او المراهقة
 بمضيها بد اربعة اشهر وعشر ولدت الستة اشهر لم يثبت واما الأمومة
 فلها انقض وان ولدت معتدة الموت لاكثر منها من وقت الموت لا يشهد
 ولو لمعا فكلما لاكثر وكذا المقررة بضيها ولا قبل من اقل مدته من وقت الاثراد
 ولا قبل من اكثرها من وقت الفراق والا لا يثبت انتهى ما قال الاحناف وهذا
 حكمة مبنى على ان مجرد العقد موجب عندهم لقبول النسب ولا يشترط
 الاجتماع ولا الدخول عندهم اما عند اصحابنا اهل الحديث فلا يثبت النسب
 الا اذا ولدت لا قبل من اربع سنين من وقت الدخول وان انكر الزوج الزوجة
 وادعتها فثبت بحجة تامة وقيل بالقابلة فقط وقيل برجلى وكذلك ثبت
 بجعل ظاهر او اقرا بالزوج به وكذلك بتصدق بعض الورثة عند الاحناف
 فثبت عندهم في حق المقرين وانما يثبت في حق غيرهم ان تعرفوا ب
 الشهادة بهم بان شهد مع المقر رجل اخر وكذا الصدق المقر بقية
 الورثة او سكتوا رضاء تسليمها وهو من اهل التصديق فثبت النسب
 ولا ينفع الرجوع وهل يشترط لفظ الشهادة او لا فيه ولان ولو ولدت
 فاختل في المدة قتلت المرأة تكفى منذ نصف حول وادعى الا قبل
 والقول لها مع اليمن والداد ابنه ولو قال ان تكتمها فهي طالق فنكحها فولدت
 لنصف حول او اكثر منذ نكحها الزم منه نسبه ولا يقع الطلاق عندنا خلافا

للاخفاف ولعلق طلاقها بالادعاء تطلق بشهادة امرأة ولو اقر
 مع ذلك بالحبل اذ كان ظاهرا طلق بلا شهادة ولو قال لامته ان
 كان في بطنك ولد فعومي فشهدت امرأة بالولادة فعومي ام ولده ان
 جاءت به لا قبل من نصف حول من وقت مقلته ولا كثر منه لا ولو قال
 هذه حامل مني ثبت نسبه الى اربع سنين حتى ينفيه ولو قال لغيره
 هو ابي دعاء المقر فقالت امه انا امرأته وهو ابنه يرثه فان جعلت
 حريتها او ميتها لم ترث وكذلك ان قال وارثه انت ام ولد
 ابي اذ كان صغيرا او قال كنت نصرانية وقت موته ولم يعلم
 اسلامها وقتها او قال كانت له زوجة اخرى وهذه امة لا ترث
 وهل لها من المثل ام لا فيه قولان ولو زوجه امته من عبدة فجاءت
 بولد فادعاه الولي لم يثبت نسبه وهل يعتق الولد ونقصير الامتياز ولذا
 قالت الاخفاف نعم ولو ولدت امته الموطوءة له ولد النصف سنة
 او اكثر الى اربع سنين يثبت نسبه منه ولو قال خرت اولها انزل ولا يجوز
 على دعوته خلا والاخفاف لان ادعى استبراء بعد الوطى بمحضة ويحلف
 على الاستبراء ثم ولد للنصف سنة بعدة ولو كانت الامة مشتركة
 بين اثنين فاستولمها واحد ثم جاءت بولد لا يثبت النسب بدون الدقة
 ولو تزوج مفرجة بغير قيمية وبينهما مسافة سنة فولدت لستة اشهر
 منذ تزوجها لا يثبت النسب عندنا وقل الاخفاف انه يثبت لتصور
 كرامة واستحوا ما نحن عجيب لان احكام الشريعة كلها تبني على العادة

لأعلى خرقها ولو نكح أمه فلعقلها فاشترى لها فولدت لأقل من نصف حول
 منذ شربها لزومه كما وولدت لنصف حول إذا كثر إلى أربع سنين
 وكذا الواعقها بعد الشراء فلو باعها فولدت لأكثر من الأقل مذبلها
 فادعها لا يثبت نسبته منه إلا إذا صدقة المشتري ولو مات عن أم ولد
 أو اعتقها فولدت لزوج أربع سنين لزومه ولا كثر لأكثر من زوجة أم ولد
 فولدت لأقل من نصف حول من حين الوطى وأدعياء فالولد للمرأة
 وإن لنصف حول إذا كثر فالولد للزوج ولو تزوجت بلا إذن السيد فالولد
 للمرأة في كل حال وتزوجت معتدة بائن فولدت لأقل من أربع سنين
 مذبانة ولا أقل من الأقل مذتزوجة فالولد للأول لفساد النكاح
 الآخر ولو كثر منها مذبانة ولنصف حول مذتزوجة فالولد للثاني
 ولو كثر من نصفه لم يلزم الأول ولا الثاني والنكاح صحيح ولو
 لأقل من أربع سنين ونصفه فالولد للزوج الثاني إن لم يعلم ببقائه عند
 الزوج الأول ولو علم به تزوجها فالتكاح فاسد والولد للزوج الأول
 ولو نكح امرأة فجاءت بسقط مستتين الخلق فإن كلاً ربة أشهر فنسبه للثاني
 وإن كلاً ربة أكروماً فنسبه للأول وفسد النكاح ولو نكح كافر مسلمة فولدت
 منه لا يثبت النسب منه ولا تجب العدة لأنه نكاح باطل ولو زنى
 بأمة فنجبت فتر وجهها فجاءت بولد لنصف حول إذا كثر نسبته منه
 وفي الأقل لا وقال الأصناف يثبت لو ادعاه ولو تزوج مسلمة بمحرمة
 فولدت أولاداً فلا يثبت نسبها منه بطلان النكاح وعند أبي حنيفة

يثبت ومن اعتق امة اقر بوطيها اوبلع من اقر بوطيها فولدت له
دون نصف سنة من حين عتقها اولد دون نصف سنة من حين
بيعها لحقها اي الحق للعتق او البائع ما ولد به لان اقل الحمل ستة اشهر
فاذا انت به ولد ونها وعاش علم ان حملها كان من قبل عتقها وقبل بيعها
حين كانت غراشا والباع باطل لانها صارت ام ولد له حتى ولو كان
استبرها قبل ان يبيعها وان ات به لنصف سنة فالشر لحق الولد للشرعي
ويشيع الولاية في النسب اجماعا ما لم ينتف عنه كابن ملاحنة فولد شرعي
من غير قرشية ادا مة قرشي بخلاف ولد قرشية من غير قرشي فانه
لا يكون قرشيا وكذا اولد فاطمي من غير فاطمية ادا مة يكون فاطميا
وسيد الاولد فاطمية من غير فاطمي ويتبع الولد امة في الحرية
وكذا في الرق الامع شرط بان يشترط زوجه امة على سيدها
عند تزويجها ان ما تاتي منه بولد يكون حرا اذ مع غرور بان يتزوج
امراة على انها حرة فتبين امة فان ولدها في الصور بين يكون حرا
ويتبع الولد في الدين خيرهما اي خير ابويه دينا فلو تزوج مسلم حرة
كتابية او تسري مسلم بامة كتابية فالتدة منه يكون مسلما واذا تزوج
كتابي حرة بحوسية او تسري بامة بحوسية فالتدة منه يكون كتابيا
ويتبع الولد في غير النكاح والذكوة والاكل اخيهما اي اخبت
الابوين فالملع لم يحرم الاكل لمعينه لا خبت ابويه وهو الحمار الذي هو محرم
دون اطيبيهما الذي هو الفرس المباح الاكل **فصل** في الحضنة

اذا افترق الابوان فالأولى والأحق لحضنة الولد والرضاع أمه ما لم تزوج
 باجنبي عن الولد وان تزوجت بغير م منه فبقية أحقيتها على حالها
 ثم الحالة ثم الأب وقيل ثم الأب ثم الحالة وقيل ثم الحالة ثم أمها
 الأم القرى فالقرى ثم الأب ثم يعين الحاكم من رأى فيه صلاحاً
 من أقارب الصبي هذا مذهب أهل الحديث قررنا الشكوك في
 في الدرد وقيل ثم أمهات الأب القرى فالقرى ثم الجد ثم أمها
 ثم الأخت لأبوين ثم الأخت لأم ثم الأخت لأب ثم الحالة لأبوين
 ثم الحالة لأم ثم الحالة لأب ثم أمهات كذلك ثم حالات أمه ثم أخوات
 أبيه ثم عمات أبيه ثم بنات أخوته وأخواته ثم بنات أمه وبنات
 ثم لبنات العصباء الأقرب فالأقرب فتقدم الأخوات ثم بنوهم ثم
 الأعمام ثم بنوهم ثم أعمام الأب ثم بنوهم ثم أعمام الجد ثم بنوهم
 وشروط كون العصبية محرماً ولو برضاع ونحوه كما صهره لا يثبت بلغت
 سبباً وهذا مذهب الحنابلة وقال شيخ الإسلام ابن تيمية يقدم
 أقارب الأب على أقارب الأم فالأخت من الأب أم من الأخت
 لأم ومن الحالة وخالة الأب أم من حالة الأم وقال مالك الحالة أولى
 من الأخت لأم والأخت لأب والأخت لأم أولى من الأخت لأب وقال
 الشافعي الأخت للأب أولى من الأخت لأم والحالة وقال الأصناف
 الأحق بالولد أمه ثم بعد الأم بان ماتت أو لم تقبل أو اسقطت
 حقها أو تزوجت باجنبي أم الأم وان علمت عند عدم أهلية القرى

بان كانت فاجرة غير مأمونة اذ لم تقبل اذ استقلت حقها اذ
 تزوجت باجنبي ثم اصاب الاب وان علت بالشروط المذكور اما ام اب
 الام فتؤخر عن ام الاب بل عن الحالة ايضا ثم اخذت لاب وام شو
 لام ثم اخذت ثوبت لاخت لابون ثم لام ثم لاخت لابون ثم لك اي لابون ثم لام
 ثم لاب ويقل ثوبت لاخت لام ثم لاخت لك ثم بنت لاخت لابون ثم بنت لاخت
 قاضي خان وصاحب البحر ثم الهات كذلك ثم خالات الام كذلك
 ثم خالات الاب كذلك ثم عمات الامهات والاباء بهذا الترتيب
 اعني تقدم عمه الام لاب وام على عمه الام لاب وام وتقدم عمتها
 لام على عمتها لاب ثم العصابات بترتيب الارث فيقدم الاب
 ثم الجد ثم الاخ السقيق ثم الاب ثم بنته كذلك ثم العم ثم بنوه
 واذا اجتمعوا فالادع ثم الامن ثم اذ الويلين عصبه فلذوي الارحام
 فيدفع الاخ لام ثم لابنه ثم العم لام ثم لاخت لابون ثم لام فان
 تساوا فاصلحهم ثم ادر عنهم ثم الكبرهم ولاحق ولدهم وعمه
 وخال وحالة اذا كان الصغير انثى بلغت سبعا لعدم المحرمية وان صارت
 ام مرتدة سقط حقها لانها تحبس وكذلك ان كانت فاجرة فجورا
 بضيع الولد به كنز ناء وغناء وسرقة ونياحه وتركة صلوة وفي القبية الام
 احق بالولد ولو ميدنة السيرة معروفة بالفجور ما لم يقل ذلك ولا حضنا
 لمن فيه رفق ولا فاسق ولا كافر على مسلم ولا المجنون ولو غير مطبق
 ولا المعتوه ولا لطفل ولا عاجز عنها كاعلى وزمن ولا الضعيف البصر

مع طهر يذكر حاله
 الاب والابن على اصله
 يحل بعد النكاح
 كذلك اذا اجتمع ولد الام
 وولد الخالة فيقدم
 ولد الخالة على ولد الام
 ١٢ منه
 عنه كان كل امتداد
 ام ولد ام ولد امتداد
 مكاتبه ولدت مرة او
 الولد قبل الكسابة
 لا يشترط ان يكون
 يولي ان كان كاس
 احل رقيقا كاس
 ١٣ منه
 مع وقت الاحداث
 الحاشية لا يرد
 عوصه اسلوا له
 مع غير ام
 وقد روي لاب

يمنع من كمال ما يحتاج اليه المحضون من المصالح ولا لمبروص او محذور
 ولا حضنة لأمه أو متزوجة باجنبي من المحضون من ز من عقد ولو رضى
 الزوج وقتئذ زال المانع من كفر أو فسق أو روق أو تزويج ولو بطلاق زوجي
 ولو تنقض عدتها أو اسقط الاحتق حقه من راقه عاد عاد الحق له وان
 ابت الأم ان تربيته مجبانا أو الحلال ان الأب معسر والعمة تقبل ذلك
 ولا تمنعه عن الأم قبل اللام اما ان تمسكه مجبانا أو تدفعه للعمة
 وهل يرجع العم والعمة على الأب اذا ليس قبل فعم والعمة ليست
 بقيد والحكم كذلك لو قبلت الأجنبية ان تربيته مجبانا ولو تزوجت
 أم صغير في البوة باجنبي وأرادت تربيته بلا نفقة مقدرة أو أراد
 وصيه تربيته بها فالأمر للوصي والأولى له ان لم يعرف فيه ضررا
 ان يدفعه الى أمه إبقاء المال ولو تزوجت باجنبي وطلبت تربيته
 بنفقة والتزمه ابن عمه مجبانا ولا حضنة له فله ذلك ولا تجبر من
 له الحضنة عليها لما لا تجبر الأم على ارضاع ولدها الا اذا عينت لها
 بان لا يأخذ ثدي غيرها أو لم يكن للأب ولا للصغير مال فان كان لها
 أو لأحدهما مال وهي بائنة أو في عدة الطلاق البائن وطلبت الأجرة
 يجب على الأب اداء أجر تربا بالمعروف ولو رضيت امرأة أخرى
 بأرضاء مجبانا من غير أجرة أو طلبت أقل مما تطلب أمها أو طلبت
 زيادة عن المعروف فللاب ان ينزع الولد منها ويعطيه من تطلب
 الأجرة بالمعروف أو تنزع بالأرضاء وإذا اسقطت الأم حقها

مع أو تربية الولد الصغير
 اذا كان ذكرا أو أنثى
 لا قبل من سبع سنين أو أكثر

صار مستكملة او مترددة فينتقل الى الخالة ولا تندرج الحاضنة
 على ابطال حق الصغير حتى لو اختلعت على مال واشترطت ان تترك
 ولدها عند الزوج مع الخلع وبطل الشرط لانه حق الولد ولذلك
 ان لم يوجد غيرها او وجد وامتنع عن القبول تجبر ولها الاجرة بالمعروف
 وتحق كل حاضنة اجرة الحضانة غير اجرة الامراض والنفقة تصحقها
 المبسوطة بعد الفصال ايضا وقيل اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة لاب
 الصغير ويلزم على الاب سكنى الولد والحاضنة ان لم يكن لها مسكن
 وكذلك اجرة الخادم ان احتاج الصغير اليه ومؤنة الحضانة في مال
 المحضون ان كان له مال والا فله من لزمه نفقته والحضانة كالزوجة
 ولو سكنت الحاضنة عند المخض للولد يسقط حقها وفي القنية
 لو تزوجت الام باخر فامسكت ام الام في بيت السراب فلا لب اخذ
 ولو امسكت الخالة ونحوها في بيت اجني عازبة فالظاهر السقوط قبل
 لا يسقط حقها لان الاجني لا يكون مفضلا للولد بخلاف زوج الام
 واذا وقت المرأة البائنة او الرجعية للام من الزوج الثاني يعود
 خلافا للاختلاف في الرجعية والقول لها في نفى الزوج وكذا في تطليقه
 ان ابهته لان عينته وان اراد احد الابوين السفر ويرجع فالقيم
 من الابوين احق بالحضانة وان كان للسكنى وهو مسافة قصر فالاب
 احق اذ لم يرد مصارعة الام او اشتراعا الولد منها فاذا اراد ذلك لم
 يجب اليه وان كان دونها فالام احق كذا قال الحنابلة وقال اهل الحديث

ان الام بل الاجنبية الحاضنة والمرضعة ان تذهب بالولد الى سكنها
وعليه كان العمل في عهد رسول الله صلعم والعصاة وحيلة السقط
ذهبت بالنبي صلعم الى وطنها واجابوا عن هذا ابانه كان برضه
والوالدين ولا منازعة فيه واذا بلغ الصبي سبع سنين عاقل خبير بين البرية
فيكون عند من اختاره منها فان اختار اباه كان عنده ليل ولا نهارا
ولا يمنع من زيارته امه ولا تمنع هي من زيارته اختار امه كان عند
ليل ولا كان عند ابيه نهارا يؤدبه ويعلمه وان عاد فاختار الاخر نقل
اليه نوحان اختار الاول رد اليه وهكذا ابد كما يتبع ما يشتهي من
المأكول واذا بلغت الاثنى سبعا كانت عند ابيها وجوبا الى ان تنسج زوج ونسجها
الاب ومن يقرر مقامه من الانفراد ولا تمنع الام من زيارتها ولا تمنع هي
من زيارته اما ان لم يخف الفساد ويكون المحزون ولو انشى عند امه مطلقا
صغيرا او كبيرا ولا يترى المحزون بيد من لا يصونه ويصلحه فينتقل عنه
الى من يليه وقال الاحناف الحاضنة اما غيرها الحق بالام حتى يستقر
عن النساء وقد روي بسبع سنين ولو اختلفا في سنة فان اكل وشرب
ولبس واستغنى وحده دفع الى ابيه ولو جبر والام والحدة الحق
بالصغيرة حتى تحيض اي تبلغ ولو اختلفا في حضاها فالقول للام وقيل يعلم
بسنها ويعمل بالغالب وقيل ما لك الحاضنة الحق بالام حتى يعتلم ربا
حتى تنسج زوج ويدخل بها الزوج وغير الام والحدة الحق بالصغيرة حتى تشقى
وقد روي بسبع وقيل احدى عشرة وعن محمد بن الحكم في الام والحدة

ع
لا يزال ابنا

كذلك وبه يفتي اتقى ما قال الأخناف ولا تسقط الحضانة بتردج الصغير
 مادامت لم تبلغ سبع سنين وقيل مادامت لا تصلح للرجال ولو قال
 امرأة هذا البنك من اخي وقد ماتت أمه فاعطته نفقته فقال صدق
 لكن أمه لم تمت وهي في منزلي وإراد اخذ الصبي يمنع حتى يعلم القائل
 أمه وتحضر فتأخذ لانه اقر بانها خالته ثم ادعى حقيقة غيرها وادعى محتمل
 فان احضر الاب امرأة وقال هذا اختك وهذا ابني منها وقالت
 الخالة لا بما هذه اختي بل ماتت اختي ام هذا فالقول للرجل والمرأة التي
 ويدفع الصبي اليهما كزوجين بينهما ولد فادعى الزوج انه امه وامه بل
 من غيرها وعكست فقالت هو ابني لا منه حكم بكونه ابنا لهما وكذا الوقالة
 الخالة هذا البنك من اخي الميتة فقال بل من غيرها فالقول له ياخذ
 الصبي منها وكذا الواحضر امرأة وقال ابني من هذه لا من اختي وكذا
 الخالة وصدقت له المرأة فالاب ادعى به ولاخيار عند الاخناف بل
 مطلقا ذكر الادلة وهذا القول مخالف للحديث الصحيح من ان النبي صلى
 خير غلاما بين ابيه وامه فلا يعتد به وحمله على البالغ فقالوا انه بعد البلوغ
 يخير بين ابويه وان اراد الا تفر ادله ذلك وهذا التاويل فاسد لان
 في رواية النسائي فجاء بابن صغير له يبلغ فاحبس النبي صلعم الاب
 ههنا والام ههنا ثم قال خير وقال الاخناف اذا بلغت الجارية مبلغ
 النسايمان بكر اخبرها الاب لنفسه الا اذا دخلت في السن واجتمع
 لها امر اي فتنكر حيث اجبت حيث لا خوف عليها وان ثيماء لا يضمها

الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها فلا تلجأ ولا ية الضم لا تغيرهما
 كما في الابتداء والغلام اذا عقل واستغنى براه ليس للاب ضم له
 نفسه الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فله ضم له دفع فتنة او عار او تآثر
 اذا وقع منه شيء ولا نفقة عليه ان لم يكن عاجزا عن الكسب الا ان
 يتبرع والمجد بمنزلة الاب فيما ذكر وان لم يكن لها اب ولا جد ولكن
 لها اخر ارفع من ذمهما ان لم يكن مفسدا وان كان مفسدا لا يمكن
 من ذلك وكذا الحكم في كل عصبة ذي ربح محرم منها فلا يجوز ضمها
 لابن العم وكذا الابن العمة والحالة والخال فان لم يكن لها اب ولا جد
 ولا غيرهما من العصبات اركان لها عصبة مفسد فالنظر فيها
 الى الحاكم فان كانت مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى والا وضعها
 عند امرأته امينة قادرة على الحفظ بلا فرق في ذلك بين بكر وثيب
 واذا بلغ الذكور حد الكسب يدفعهم الاب الى عمل ليكتسبوا ويرجع
 وينفق عليهم من اجرتهم بخلاف الاناث ولو كان الاب مبدرا
 يدفع كسب الابن الى امين كما في سائر الاملاك وليس للطلقة
 اياها بعد عدتها الخ رجبا بالولد من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت (ولو
 لم يكن بينهما تفاوت بحيث يمكنه ان يبصر ولده ثم يرجع في نهاده
 لم يمنع مطلقا) الا اذا انتقلت من القرية الى المصر وفي عكسه لا نظر
 الولد بتخلقه باخلاق اهل السواد الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنها
 وقد نكحها ثم اى عقد عليها في وطنها ولو قرية في الاحصاء ادار الحرب

الا ان يكون مستامين وهذا الحكم في الام المطلقة فقط اما غيرها كجدة
وام ولد اعتقت فلا تعد على نقله لعدم العقد بينهما الا باذنه كما يمنع الاب
من اخراجه من بلد امه بلا رضاهما بقيت حضنتها فلواخذ
المطلق ولدا منها التز وجها جائز لما ان يسافر به اذ لو كان له من
ينتقل الحق اليه بعد هاهنا الحالة الا ان يعود حق امه ويجوز للاب
اخراج الولد بعد تزوجه امه الى مكان يمكنها ان تبصر ولدها كل يوم
لكن جانب بلدة الى جانب آخر واذا سقطت حضانة الام والحالة
واخذ لا الاب لا يجبر على ان يرسله لهما بل ايهمما ارادت ان ترا
لا منع من ذلك ويجوز له اخراجه بعد تمام الحضانة الى سفر ولو بعيدا
ولو خرج بالولد ثم طلقها فطالبت به اذ ان اخراجه باذنها لا يلزمه
رده وان بغير اذ ينفالزمه كما لو خرج به مع امه ثم ردها فطلقها
فعليه رده انتمى ما قال الاضاف بتغيير يسير واذا خير الوثنين ابيه وامه
ولو نخترا احد هما واخترهما جميعا اترجح وكذا
اذا اجتمع مستحقوا الحضانة ولو اترجح احد منهم يورع اوسن كما مر

باب النفقة

هي الطعام والكسوة والسكنى ونفقة الغير على الغير تجب باسباب ثلاثة
زوجية وقرابة ومالك فتجب للزوجة (بنكاح صحيح فلو بان بطلانه
مرجع بما اخذته من النفقة وكذا في الفاسد اذا عوين النفقة بحكم القاض)

فانتقلت لدار أبيها ان لم يكن نقلها بحجة ونحوها فلها النفقة كما
لا يلزمه مداواتها ويخاطب الزوج بقدر وسعه والباقي دين
ليس به ولو موسرا وهي فقيرة لا يلزمه ان يطعمها ما يأكل بل ينكح
وعليه اي على الزوج مؤنة نظافتها من دهن وسدر واشنان
وصابون وما يمنع الصناعات ودفن ماء الشرب والطهارة من
الحديث والنجث وغسل الثياب ودفن المشط واجرة القعدة والمصلحة
واجرة كس الدار وتطفيها لاداء عمله واجرة طبيب ودفن طيب
وحذاء وخضاب ونحوه وان اراد منها تزينها به او اراد منها فطما
كريمة واني بما يريد منها التزين به او بما يقطع المراجعة الكريمة
فيها استماله من اجله وعليه اي على الزوج لها خادم اذا كانت
تخدمها ثمها كالموسرة والصغيرة وكذلك تلزمه مؤنسة
او بنت او ديت برب مائة سنة يمكن مخوت او خيال عن الجيران
او بواعد ومخات على نفقها منه ولا يلزمه اجرة من يؤم
زوجته المريضة بخلاف رقبته المريف الذي لا يمكنه الرضوخ
بنفسه ولا نفقة لم تدة ومعدلة موت وبائن ومنوحة باطل
وعدته وامة لم تبوء وصغيرة ليست باهل للوطى او الخدمة
او الموانسة والخارجة من بيته من غير حق وهي الناشئة فليس لها
النفقة حتى تقوم ولو بعد سفره وان ادعى نفوزها وانكرت او ادعى
انها اخذت بغيره فثقتها وانكرت فالقول قولها يمينها وتسقط بالشور المفوض

على ما في من
وقال الشوكاني من
اصحابان الداء
لحفظ الروح فاشبه
النفقة قال السيد
مد الحق في المطامير
الدائم واجرة الطبيب
بما منه

لا السدانة في الاصح كالموت ولو لم يخرج عن بيته لكن منعت
 من الوطء لم تكن ناشرة بل أئمة ان منعت بلا عذر ولو كان
 المنزل لها فمنعته من الدخول عليها فهي كالخارجة ما لم تكن
 سألتها النقلة ولو كان فيه شبهة كبيت السلطان فامتنعت
 منه فهي ناشرة لعدم اعتبار الشبهة في زماننا بخلاف ما
 لو خرجت من بيت الغصب أو بيت الذهاب اليه أو السفر مع
 أو مع اجنبى بعته لينقلها فلها النفقة وكذا الواجرات نفسها الارضا
 صبي وزوجها شريف ولو خرج وقيل تكون ناشرة لأنها ارادت
 جلب العار على الزوج ولما لم تنفسها بالليل دون النهار
 أو عكسه فلا نفقة وكذلك لو تزوج من المحبوبات التي تكون
 بالنهار في مصاحبها وبالليل عنده فلا نفقة لها الا اذا كانت
 قابلة أو معدرة في كسبها ولو كانت الزوجة مجبوسة ولو ظلا
 فلا نفقة لها الا اذا حبسها هو بدين له فلها النفقة وكذا لو قدر
 على الوصول إليها في الحبس حبسه مطلقا وكذلك لا نفقة لمريضه
 لم تزت اى لا يمكنها الانتقال معه أصلا وان لم تمنع نفسها ^{مقصورة}
 كرها وحاجة نفلا لامه ولو محرم ولو معه فله نفقة الحضرة
 لأن نفقة السفر ولا الكراء ولو امتنعت المرأة من الطبخ والخبز
 ان كانت من لا تخدم أو كان بها علة فعليه ان ياتىها بطعام مهيا
 الا بان كانت من تخدم نفسها وتقدر على ذلك لا يجبر عليه

ما حاجة المراض
 فلها النفقة على الفل
 الرأى قوله قال بالوطء
 من الكسبان ولذا ان
 امرت فزينة
 أو موقوف في ذمتها
 يستنهرها ١٢ منه

ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك ولا تجبر على هذه الاعمال ان اكره
ويجب على الزوج ان يطعم وان يثوب ويطبخ لكونه زوجة وقدس ومغرفة
وكذا اسائر اذات البيت كحصر ولبث وطنفسة ومريرو بساط لكل
واجرة الحمام والفساد واجرة الغالبه على من استاجرها من زوجة
او زوج ولو جاءت بلا استيجار قيل عليه وقيل عليها وقرض
لها الكسوة في كل نصف حول مرة لتجد الحاجة حراً وبراً فان
بليت الثياب قبل المدة فلا تعد من الزوجة تجب عليه الكسوة الثا^{نية}
والا لاذ هذا المعسر ما للموسر فتجب الكسوة عليه على ما جرت به عادة
مثلها من الموسرات تختلف الكسوة كما يختلف باليسار والاعباسار و
 باختلاف العادات والرسوم والبلاد وشدة الحر والبرد واختلاف
الفصول والاهوية وبالجملة المراجع فيها الى ما يتعارف بين ناس
امثال الزوج والزوجة والواجب عليه دفع الطعام المطبوخ في اول
كل يوم الى زوجته وخادمها فلا يجوز تاخيرها عنه ويجوز له فعل ما تنفق
عليه من تبخيل او تاخير عن وقت الوجوب بان يرسل الغذاء او لا
شوا المشاء ويجوز دفع عوضه من الحبوب والغلات والنقود ان تراضيا
والرسوم في زمانه مع النقود وسمونه المصروف فيدفع الزوج ويحضره
زوجته كل يوم عند المساء لليوم الاقبي ولا باس ان يعطيها مصرونها
لشهر في اول كل شهر او لسنة في اول كل سنة ان تراضيا ^{بذلك}
ولا يجبر عليه ان لم يرض به ولا يملك الحاكم اذا ترفع اليه الزوجان

ان يفرض عوض القوت جوباً لادراهم الا بتر اخيرها فلا يجبر
من امتنع منها قال شيخنا بن القيم اما فرض الدراهم فلا اصل له
في كتاب ولا سنة ولا نص عليه احد من الائمة قلت هذا متجه
مع عدم الشقاق وعدم الحاجة فاما مع الشقاق والحاجة كالغائب
مثلاً فيتوجه القرض وكذلك في بلادنا الحاجة داعية الى فرض الدراهم
لكونه معروف بين الناس والعرف في هذه المادة ادعى ان يتمسك
به اذا لم يشك فيه الشارع عنه وفرض الحاكم عوض القوت دراهم
ليس بلا حرم ويجب لها الكسوة والغطاء والوطأ ونحوهما في اول كل عام
وقال الخنابلة في اول الصيف كسوة وفي اول الشتاء كسوة وقال
الاحناف تتراد في الشتاء جبة ودر وال وما يدفع به اذى حر وبرد
ولما افادوا واحد هان طلبته لانها ربحا تعزل عنه ايام حضرا
ومرضها وقال محمد كسوة السنة درعان ونحوهما ان وملحفة ومزاد
في بلادنا انما ان وبالحجة المرجع فيها الى العرف وتملكها بالقبض
كما يملك رب الدين الذي يقبضه فلا بدل على الزوج لما سرق
منها من ذلك ادبلي وقالت الاحناف اذا بلبلا تعد من الزوجة
فعليه الكسوة الثانية كما مر وتملك التصرف فيما قبضته من الواجب
لها على الزوج من نفقة وكسوة على وجه لا يضر بها ولا ينهك بدنها
من بيع وهبة وغير ذلك كسائر مالها اما اذا عاد ذلك اليها بضرر في
بدنها لنقص في الاستمتاع بها فانها لا تملكه لتفويت حق زوجها بذلك

وان انقضى العام والكسوة التي قبضتها لذلك العام باقية فعليه كسوة
 للعام الجديد ولو احدى اليها الكسوة لم تسقط كسوتها وكذلك لو اهدى
 اليها طعام فاكلته وبقي قوتها الى الغد لم يسقط قوتها فيه ^{مجلس} مجلا
 ما عون ونحوه وان قبضت كسوتها من زوجها ادل كل عام ثوبان
 الزوج قبل انقضاء العام او ماتت الزوجة قبل انقضاء العام او بائنا
 قبل انقضائه فلا يرجع عليها بشيء وقيل يرجع عليها بقسط ما بقي من
 العام كما لو دفع اليها نفقة مدة مستقبله تخدفع شيء مما تقدم قبل ^{مضيها}
 وان اكلت موه عادة او كساها بلا اذن منها ادمن دليها الكسوة المقدرة
 في الشرع سقطت عملا بالعرف وعنه ادعت انه تبرع بذالك الحبل
 ولا يسقط نفقة الزوجة بمضي الزمان ويسقط نفقة القريب
 فاذا غاب الزوج عن زوجته مدة ولو ينفق عليها بغير الزم نفقة الزمان
 الماضي ولو لم يقر صراحا كره على الاصح وللزوج الانفاذ عليها بنفسه
 ولو بعد فرض القاضي الا ان يظهر للقاضي عدم انفاذه فيفرض له
 بطليها مع حضرتها وبامره يعطيها ان شكت مطلدا ولو كان
 صاحب مائدة لان لها ان تاكل من طعامه وتأخذ ثوبا من كمره
 بلا اذنه اى ما يملكها فان لم يعط فرق القاضي بينه وبين امراته كما سياتى
 وقيل يحبسها ولا تسقط عنه النفقة وله ان يدفعها في كل شهر اى
 كل مدة تناسبه كيوم المحرم وسنة لاهقان وله الدفع كل يوم كما
 نها الطلب كل يوم عند المساء لليوم الا ترى ولها اخذ كليل بنفقة شهر

مسحون الاضراب بيت
 قالوا لا بد من النفقة والكسوة
 المجلد بيت اطلاق عملها
 الزوج او ابوه ولو تأخرت
 نفقة قلت هو كما صح عندنا
 لقوله قالوا ولا تأخذوا مما
 آتيتهم من ثبات الآية منه

والشرفا من فيمنه وقس سائر الديون عليه ولو كان له من شهر
 كذا البند وقع على الأبد وكان الولد يفلأبدا ولو كان عليها دين لمزوجهما
 فطلبت القصاص منه يثبت للقاضي ردول من ماله ما أصابها إلا جرحا
 لسقوط النفقة بالموت ليهودين ضيعت بخلاف سائر الديون ولو
 اجرت دارها من زوجها وهما يسكنان فيه وجب كراءها على الزوج
 وقيل لا كراء عليه ولو دخل بها في منزل كانت فيه باجرت على
 به عدا سنة فقالت له أخبرتك بأن المنزل بالكراء عليك الأجر
 فهو عليها لأنها العاقدة ومعهما ما سكنت فيه إجارة في دفع
 أدمال يتيم أو مدد للاستقلال فالإجارة عليه ولو قهرت على نفسها
 فله أن يرفعها للقاضي لما تكل ما فرض لها خوفا عليها من الهزال فانه
 يضره كماله أن يرفعها للقاضي للبس الثوب أو التزين لأن الزينة حقها
 وقال الأصناف ليس عليه خفها بل خف امرأته وهذا عجيب إذا المرأة
 أيضا تحتاج إلى مشي لحاجاتها ويباح لها الخروج للحوائج كما مر فكيف
 تمشي بلا خف وبلا خف والموسم في بلادنا ليس النعل للرجال والنساء
 جميعا فعلى الزوج النعل والخف لزوجته كما لا مبرأ ولو كان لها امتعة
 من فرش ونحوها لا يسقط عن الزوج ذلك بل تجب عليه قال صاحب
 البحر وقد رأينا من يامرها بفراش استعتراله ولا ضيافة جبر عليها
 وهذا حرام كنع كسوتها وقال صاحب الدر لو زنت اليه بلا جهاز
 يلحق به فله مطالبة الأب بالنقد إلا إذا سكت وعليه فلوزنت اليه

لا يحرم عليه الاستماع به وفي الاحتياط موت كثرة المحرم لكثرة الجهاد
 وقلة عقلته ولا شك ان العرف كالشرط فلا يحرم عليه الاستماع
 بامتعتها التي حذرت بها وكلام صاحب الدرر غير مقبول وكلام صاحب البحر
 صحيح لان الجهاد ان شرط فيه التفصيل فللزوج المطالبة والا فلا حق له
 في المطالبة وللاب ان يحجز بنته بما يشاء وبما ينشئ له والجهاد ملك
 للمرأة كالزوج والنص في ملك الغير بلا اذنه مما ينهى عنه الشارع
 قال عليه الصلوة والسلام لا يأخذ احدكم عصا اخيه ولا عبدا ولا حادا
 فلا يجوز للزوج استعمال ما حذرت به الا برضاها ولو لم يكن من النفقة
 لكل يوم او لكل شهر فيكون حكمه باقيا مادام النكاح الا لما عكس كالشهر وغيره
 ويصح الاتراء عن النفقة عندنا قبل الفرض وبعدة وقال الا حذاف الا براء قبل
 الفرض باطل وبعدة يصح مما مضى ومن شهر مستقبل حتى لو شرط في العقد ان
 شون من غير تقدير الكسوة الشتاء والصيف لم يلزم فلها بعد ذلك طلب
 التعويض مما وضعا ليس لها ذلك لان الشرط واجبته لا يفاء بمشغلق كما امر واذا
 حكم القاضي الحنفى او الشافعى في حادثة ثم تراجع الى قاض اخر فلا يجوز
 له نسخه باختلاف المذهب وقيل له نسخه اذا خالف الحديث الصحيح
 وبه يفتى ولا يجوز عندنا تقليد قاض مقلد بل يجب كونه مجتهدا فليس
 للمجتهد ان ينسخ حكم قاض اخر مجتهد مما يسوغ فيه الاجتهاد وله
 ان ينقض حكم القاضي المقلد لان المقلد لا يصح قضاءه فلما اذ لنا
 حكم القاضي النص الصريح وجب نقضه لانه لا طاعة لمخلوق في

معصية الخالق ولو قدر كسوته اذ راهم ورضيت وقضى فهل لها
ان ترجع وتقلب كسوة قماش الجواب نعم وقيل لا ويجب النفقة لحاد
المملوك لها والمستاجر الذي لا مثقل له غير خد مترا فلو لم يخذ منها
فلا نفقة له ولو جاءها بخادم لو يقبل منه الا برضاها فلا يملك اخراج
خادمها بل ما زاد عليه ان لم تكن محتاجة الى اكثر من الواحد لو حرة
لا امة وكان الزوج موسرا لا معسرا او القول له في العسار الا
ان عرف له مال فتولها ولو برهننا في غيرها الى دوله او لا لا يكفي
خادم واحد فرض عليه لحاد مدين او اكثر اتفاقا ولو عينته زنت اليه
بخدم كثير استحققت نفقة الجميع وان كانت من الاشراف ولا يفيها
خادم واحد فرض عليه نفقة خادمين فما زاد ان كان موسرا وعليه
الفتوى وقال صاحب السراجية من الاحناف ان لو يكن الخادم مملوكا
للزوجة فلا يلزم على الزوج استيجارها بل عليه ان ياتيها بالحوادث
من السوق وعندنا يلزم عليه الاستيجار ان طلبت الزوجة وكان
موسرا الان بعض الحواجح لا يقضه بالذكور وتستجى النساء من قضاء
بالذكور سيما من الزوج وعنه اعسر الزوج بنفقة المعسر او كسوته
او اعسر ببعض نفقة المعسر او ببعض كسوته او اعسر بالسكنى او صار
الزوج لا يجد النفقة الا يومادون يوم فلها الفسخ نور او مترا خيا بقضاء
القاضي او عالم من علماء الدين ولا يصح الفسخ الا بطلبها او امر الحاكم
ولها المقام معه مع منع نفسها عنه وبدونه ولا يقدر الزوج حينئذ

فللزوج ان يبيع زوجته عنهما ان رضى به فعليه اعدادة لها
 اه الا فبرئ من الحشيش فلا يجب اعدادهما على الزوج بالاتفاق
 ولو كانتا لها اهاء بنهما وقيل يجب عليه اعداد الاثنيون لان
 الناس يختلطون في خريص قليلهما اما لا يسكر وهي تستعمل دواء في
 اكثر الامراض وادراكات تاكليها دواء برأي الطبيب الحاذق فيجب
 اعدادها على الزوج وهو الرابع ولو قضى القاضى بنفقة الا عسار شوايس
 فحاجته قضى بنفقة يسارة في المستقبل لا لما مضى من الزمان
 وقيل يقضى مما مضى من زمن اليسار وفي عكسه يقضى بنفقة العسا
 وقيل بالابدية ولو صالحت زوجها على نفقة كل شهر على درهم
 ثم غلا السعر او ثبت انهما لا تكفيها زيدا وكذا يجوز للقاضي
 ان ينقصها او يرفع وقيل لا يجوز النقص ولو رخص السعر اذا كانت
 الدرهم متعينة ولو قال الزوج لا اطيق ذلك فلا يسمع قوله لانه
 صالحها عليها والمصالحة تدل على الرضاء الا اذا تغير سعر الطعام
 وعلم القاضي ان ما دون ذلك يكفيها ولو صالحها عن نفقة كل شهر
 على مائة درهم يلزم اداءها الا ان يكون فقيرا فيلزم نفقة
 المثل والنفقة دين فلا يسطر برور الزمان خلافا للاحناف حيث
 قالوا انها لا تنير دينها الا بالقضاء والرضاء وبسببها ترجع بالنفقة
 ولو من مال نفسيها بلا امر قاض ولو اختلفا في المدة فالقول له والبيتة
 لها ولو انكرت انفاقه فالقول لها يمينها **فصل** لا تسقط النفقة

الجواب نعم كما في كسوتها ونفقة الأئمة المنكوحة ولو زوجها عبد
 أما تجب التوبة بان يدفنها إلى الزوج ولا يستخذم مهادنوا يستخذ
 للمولى أو أهله أو بها مبد الطلاق لأجل انقضاء العدة
 لا قبله سقطت بخلاف حرمة شرب فطلعت رجعيا فوات
 وفرض النفقة قبل التوبة لا يحكم **فصل** في حبسها للسكن
 في بيت خال من أهله سوى طفله الذي لا يفيق الجماع وامته وام ولد
 وأهلها ولو ولد لها من غير لا يقدر حالهما وكفى بيت منفرد من
 دار له خلق وموافق لكيف ومطعم ويشترط ان لا يكون فيه
 احد من احواء الزوج يوذيهما ولا باسان كان احد منهما في الدار
 وان كانت له اكثر من زوجة فكل منها مطالبتة ببيت من دار واحدة
 لانها تتأذى بالاجتماع مع الضرورة والصحيح انه ليس لها المطالبة الا ببيت
 واحد ولو في دار واحد ويوم الزوج باسكانها بين جيران صا
 بحيث لا تشتت وحش فالبيت بلا حجير ان ليس مسكنا شرعا الا ان
 ياتى لها بمونس كما مر ولا يمنعها الزوج من الخروج الى الوالد في
 كل اسبوع مرة ان لم يقدر على اتيانها ولو اذها من ادم ايضا
 او اذها من ادم مرة واحدة فعليهما تعاهدا او تعاهدا ولو كافرا
 او كافرة وان ابى الزوج وكذا الايمنهما من الدخول عليها
 في كل اسبوع وغيرهما من المحارم في كل سنة مرة وكذا الايمنهما
 من الخروج اليهم في كل سنة مرة فيجوز لها الخروج لزيارة والده

مع قال في التوبة
 اقتل أهل البيت
 في السكنى للثقة
 من الزوجة تقال
 بالحنيفة لا يحكم
 لها قبل جث
 لها من قال الك
 لها من قال الك
 لها من قال الك
 قولان كالمدايين
 ١١٨

في كل اسبوع ولغيرهما من المحارم في كل سنة ولو بلا اذن الزوج
 ولا يجوز للزوج منع المحارم من التحديث معها وورد بيتها متى شاء
 بشرط ان لا يدخلوا بيتها الا في كل سنة مرة واحدة ان يهيم
 من اليكسونة عندها ومن زيارة الاجانب وغيره او لا بد من اذنها
 في الوكائم والضيفات وله منعها عن الغزل والكتالة وكل عمل
 تبهر عالاتجنيدها خلفوا فيها اذا كانت قابلة او مفسلة فتسبل في المنع
 وقيل لا وهذا الاختلاف بعد ما قبضت المحرمات بالمجمل وفيه
 ليس له المنع بالاتفاق وكذا ان لم يكن هناك قابلة او مفسلة
 ويجوز لها الخروج للخصومة عند القاضي لقبض الدين في غيره
 او حاجة اخرى ضرورية ولو بلا اذن الزوج وكذا للصلوة الى
 المساجد وكذا التعلم علوم الدين وكذا السماع الوعظ الا بان تحجب
 فتنة وكذا اللسوال عن النازلة اذا امتنع زوجها عن سوالها وهي
 محتاجة اليه ويجوز له المنع عن دخول الحمام الا للنساء امر بوضوء
 ولو كان جائزا بلا تزويج وكشف عورة غيره احد وانظر حديث
 النفقة بانواعها الزوجة الغائب والمفقود وطهارة زوجه الاكبر
 الزمن وبنته مطلقا كبيرة كانت او صغيرة اذا لم تكن متزوجة
 ذات نفقة من الزوج وابويه فقط فلا تفرض لملوكه وناخيه ولا تفرض
 عنه دينه وتفرض النفقة لما من مال الغائب ولو كان من غير
 جنس حقهم فتباع ارضه وعقاره لذلك خلا لا للاحناف سواء

كان ذلك المال عندهما وعند من يقر بالامانة او الدين
 رضى بالزوجية ومقر ابة الولاد ولوانفق الامين او المديون او الاجنب
 ليه اخر من الناصر بنية الرجوع فله الرجوع خلا لا الحان حيث
 ذالوا لانفق الامين او المديون بلا فرض القاضي ضمنا للمال ولا رجوع
 به بل قول امره في الدفع للنفقة لا المديون الاجبيته واقاربها
 ويتوزع القاضي اذ سمع بالمال والن زوجية او قرابة الولاد فرضها ولو علم
 باحد ههما الخبيث مذمرا بالآخر ولا يمين ولا يمينه هنا لعدم الخصم
 ويجب ان ياخذ منها نفقيا بما اخذته في الاصح وقيل يستحب ان ينفق
 ان يحلفها معه احتياطا وكذا اكل اخذ نفقة ان الغائب لم يعطها
 النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة بائنة فان حضرو الزوج ^{هه}
 انه او انها النفقة طولبت هي او كفيلها بردها اخذت وكذا ولو لم يزوج ^{هه}
 ونكحت وان اقررت طولبت فقط ولو اقامت المرأة بيته على النكاح
 او القريب على النسب والمدعى عليه غائب فتفرض النفقة وقيل لا
 ولو ادعت المطلقة لرجعية امتداد الطهر فليها النفقة مالم يحكم
 بانقضاء المدة مالم تدع الحمل فاذا ادعته فليها النفقة الى اربع ^{سنتين}
 من وقت طلاقها ولو مضت اربع سنين ثم تبين ان لا حمل فليها
 رجوع عليها وان شرطه لانه شرط باطل وقيل له الرجوع ولو صا ^{لها}
 على نفقة المدة ان بالاشهر صح وان بالحض لا بالجمالة وقيل
 يصح في الحالين لان الجمالة لا تصرف في الصلح وتجب النفقة لام ولد ^{لها}

من مولاها من كل ماله اذا توفي عنها لمولاها باب نفقة الاقارب
يجب على الوالد المورس ولادة المعسر والعكس فيجب على الابن نفقة الاقارب
اذا كان مورس او محسرا معسران ويجب على السيد لمن يملكه ان يطعمه
وما يحل ويلبسه مما ليس ولا يجب على القريب لقريبه الا من باب
صلة الرحم ومن وجبت نفقته وجبت كسوته وسكنانه وقال الحلي
يجب على القريب نفقة اقاربه وكسوتهم وسكناهم بالمعروف مثلاً
شرط الاول ان يكون واقراً لا مال لهم ولا كسب الثاني ان يكون
غنياً بماله او كسبه وان يفضل عن قوت نفسه ومن وجبت درقيقه
بومه وليلته وكسوته وسكنى لامن راس المال وثمان ملك وآلة
عمل الشرط الثالث ان يكون المنفق وارثاً لهم بخلاف كاخيه لاه
او نصيب كابن عمه لا يرجم كخالة الا الاصول والفروع فيجب لهم
حتى ذي الرحم منهم مطلقاً اي سواء يجب الغني منهم معسر كجد
معسر واب معسر لثني فانه محجوب عن جده بابه المعسر قبلزم الغني
نفقة ابية المعسر وجدة المعسر ولو محجبه معسر كمن له جد
فقير مع عدم ابية الذي هو ابن الجد فان ابن الابن ليس محجوب
عن الجد مع عدم الاب واذا كان للفقير ورثة دون الاب نفقته
عليهم على قدر ادراتهم الاب ينفر ديهما لجد واخيهما سواء دام جد
او ابن وبنت الا ما وجدته وبنت ارباعاً وجدته وعاصب غير اب
اسد اساً على هذا احساب النفقات ولا يلزم المورس منهم مع

من كان مؤثرا لا
 على نفسه كلفه فمضى
 فمضى ولم يبق له
 عليه القريب من
 على الجاهل الذي
 من كان مؤثرا لا
 على نفسه كلفه فمضى
 فمضى ولم يبق له
 عليه القريب من
 على الجاهل الذي

فقر الآخر سوى قدر ارادته فقط كن له امران احدهما موسر والاخر
 محسر فلا يجب على الابن الموسر الا نصف النفقة ومن قدر على الكسب
 وكان بحيث اذا اكتسب فضل عن كسبه فضل للمراعاة اجبر
 على الكسب لنفقة من تحب عليه نفقته من قريب وزوجة المرأة
 على نكاحه وكذلك يجبر من قدر على الكسب لنفقة نفسه ويحرم
 عليه السؤال فان سال الناس مع ذلك عز وبما رواه الامام ومن
 لم يجد ما يكفي الجميع بدأ بنفسه من وجهته فزوجه فولده فابيه فامه
 وقيل فامه فابيه فولد ابنه فجداه فاخيه ثم الاقرب فالاقرب
 فيقدم اب على ابن ابن وجد على اخ والمستحق النفقة ان ياخذ
 ما يكفيه من مال من يجب عليه بلا اذن ممن هو عليه ان امتنع
 من دفعها لمن وجبت له كزوجة وحيث امتنع منها زوج او قريب
 وانفق اجنبى بنية الرجوع عرجع كن قضي دينه بنية الرجوع عليه
 ولا نفقة مع اختلاف الدين اى نفقة القرابة ولو كان عمودى النسب
 على الاصم لانهم لا يتوارثان فلم يجب لاحدهما على الآخر نفقة
 بالقرابة كما لو كان احدهما رقيقا لا بالولاء لثبوت ارثه من عتيقه
 مع اختلاف دينيهما ويجب على السيد نفقة مملوكه ولو كان ابقا
 اذ ابن امته من حر وكسوته ومسكنه سواء كان المالك غنيا او
 فقيرا او متوسطا ما لم يكن للرقيق صنعة يتكسب بها او كانت صنعة
 يتكسب بها ولكن مشغولا بخدمة العلى عن الاكتساب ويجب تزويجه

عني قلت هذا هو قول
 الاحناف وهو الصحيح
 لقوله من اجل
 رجل من اب قال
 ثم قال امك ثم قال
 امك ثم قال امك

هذه اما نفقة الزوجه
 فوجب ولو كانت كاتبة
 كما في هذا عند الحنابلة
 وقال الاصفهاني لا نفقة
 الزوجه الا باصول
 والفرد مع مملوك او مملوكا
 الذي يبيع لا يجوز بيع

ان طلب ان يرى وجهه غير امة يستمتع بها سيد عا لو كانت ذكرا
 بشر طه وله ان يسافر بعيد لا المتزوج وله ان يستفد منه بنارا
 ويجب عليه تمكينه من الاستمتاع بها لئلا وعليه اعفان المستم
 اما بوطيرا او ترميها او يبعها ويحرم عليه ان يضربه على وجهه
 او يتم الربوة ولو كافرين او يكلفه من العمل ما لا يطيق ويجب عليه
 ان يريحه وقت القيلولة ووقت النوم ولتأدية الصلوة المفردة
 ومن مداواته ان مرض وقيل يجب ان يطعمه من طعامه
 ويلبسه من لباسه ولا ياكل العبد شيئا من طعام سيده بلا اذنه
 وله ان يسيد تقييده ان خاف عليه من الاباق والبيع في
 هذه الحالة احب وله تأديبه على فراشه الله تعالى من الصلوة والصوم
 وعلى ما اذا كلفه ما يطيق فامتنع من امتثاله كسلا او اباة او ابن وعجز
 انصافه على سيده واصناد المرأة على زوجها ولانسان تاديب
 زوجته وولد له ولو مكلفا بضرب غير مبرح قال شيخنا ابن الجوزي
 قدس سره معاشر الولد باللطف والتاديب والتعليم واذا احتج
 الى ضربه ضرب ويحمل على احسن الاخلاق ويحتسب سيئها فاذا اكبر
 فالحذر منه ولا يطلعه على كل الاسرار ومن الخلط ترك تزوجه
 اذا بلغ فانك تدري ما هو فيه بالكنت فيه نصنه عن الزلل علجلا
 خصوصا البنات وايالك ان تروى وجه البنت بشيخ او شخص مكره
 واما المملوك فلا ينبغي ان تسكن اليه بحال بل كن على حذر ولا

عنه اي من جنس طاعة
 ويلبسه وليس له ان
 ان يلبسه الخياط من
 لباس غالي الثمن فيلزم
 عليه ان يلبس عبدة
 منه او ما لا يكره لنفسه
 فيلزم منه ان يركب عبدة
 منه وان كان مستحبا
 لا شك في استحبابه
 وكان الاذن الخفاري
 يغسله منه

تدخل الذاد منهم مراهاقا ولا خاد ما فانهم رجال مع النساء وضلع
 مع الرجال ودرهما امتدت عين امرأة الى غلام محقر ولا ينرم السيد
 سبع رقيقه ذكر احسان ادا بنيه مع قيامه بجفوه كما لا يجب عليه طلاق
 زوجته مع القيام بما يحب اليه ولو غضبت **فصل** وعلى مالك
 البهيمة الطواقيها وقيتها فانها تنع اجبر فان اسبغ اجبر على سيرها
 ارجاها ترسا واذبحها ما كانت فوسكل ويحرم من غيرها وتحميلها مشقا
 ومن فعل كذلك يغزر ربها اماله الامام ويحرم سلبها ما يضر ولدها
 وضربها فم وجهها ووجهها فيه ويجوز الومس في غير الوجه ويكره خض
 وجزم غرقه وناصبته وذب وتلق جرس ويزجر على فرس ويجز
 ذمها ان كانت لا تقوى كل راحتها بالادعي الصلوب والمتالم بالامراض
 الصعبة ويجوز استنعم الهل في غير ما خلقت له كبقر الحلي وركوب
 وفرس الجرعيلة والى وتمر لحوت ونحوه ويباح بخفيف ردود الفرس بالشمس
 اذا استكمل وتدخين الزنا بغير البعوض فان لم يندفع غرورها
 الا باحراقها جاز وكذلك في اذن النمل والقمل ان لم يندفع ضررها
 بخير الحرق والا فليس له اذ يحرم **فروع متعلقة** وخاصة
 الام في نفقة الاولاد الصغار اباهم فضرها القلص وامر بدفعها
 للائام والموت شئت خيانتها سيدفع لها صياحا ومساء اريام من ينفق عليهم
 ويحرم صلحها عن نفقتهم ولو بزبادة يسيرة تدخل تحت التقدير وان
 لم تدخل حرمت ولو على ما لا يغيره يزيدت ولو ضاعت رجعت بنفقة

دون حصتها ولو كانت للولد اب معسر وكانت امه مرسدة فتؤمر
الام بالانفاق وتكون ديناً على الاب ولا نفقة على الحر لاولاده من الامة
ولا على العبد لاولاده ولو من حرة وعلى الكافر نفقة ولدة المسلم عند
الاحناف لا عند النكاح وقال الاحناف يجب نفقة الولد الكبير على ابيه
ان كان بحيث يلحقه العار للنكس وهذا غير صحيح عندنا فان النكس
ليس بعار ولا نيباء ولا ولياء كاذب اكلهم متكسبين بافواح الحر والمصابيح
وقالوا هكذا ان كان ولده الكبير طالب علم لا يتفرج للكسب لكن افتى ابو حنيفة
بعد ما الطلبية من ماتنا وقال بعضهم ان كان مشغولاً يوم الدين تجب
نفقة على الاب والا فلا قالوا وعليه نفقة من وجبة ابيه وام ولده ولوله
زوجات فعليه نفقة واحدة يدفعها الاب ليوزعها على من رغبنا
لا تجب عليه نفقة من وجبة ابيه ولا ام ولده الا لو تبرع فله الاجر قالوا
اما نفقة من وجبة الابن فعلى ابيه ان كان صغيراً فقير الا من منا ويحجب
الاب على نفقة امرأته ابنته الغائب ولدها مكنتها الام على نفقة الولد
لترجع بها على الاب وكذا الابن على نفقة الام ليرجع على زوج امه
وكذا الاخ على نفقة اولاد اخيه ليرجع بها على الاب وكذا الابن اذا
غاب الا قرب ولو قال لاحد انفق على او على عيالي او اولادي نفعل
يرجع بلا شرطه وكذا اكل ما كان مطالباً من جهة العباد كدين وجنات
ومؤمن ماله ولو قال من اخذ من السلطان المصادرة لم ير جل خالصه
ودفع المأمور مالا مختصه رجع عليه وليس على الام ارضاع الولد

الا اذا عينت فيجب سيما اذا كان الزوج معسر او كذا الظاهر اذا عينت
 تجبر على القاء الاجارة ويستاجر الاب من ترضعه عند الام لان الحضنة
 لها والنفقة عليه ولا يلزم الظاهر الملك عند الام ما لو عيش ترطى العقد
 فلها ان تذهب بالولد الى بيتها او قريبها ويجوز للاب ان يستاجر امه
 او منكوحة من ماله او مال الصغير وكذا الاستيجار المعتدة الرجعي ويجوز
 استيجار معتدة البائن كاستيجار منكوحة لولد من غيرهما وهي
 احق بارساع ولدها بعد العدة اذ لم تطلب زيادة على المهر
 ولو زيادة على ما اتخذت الاجنبية او تبرعت الاجنبية فتكون اجرة
 الحضنة للام سوى اجرة الارض صاع ولو طلبت زيادة عن المهر دون
 واستاجر غيرها فاجرة الارض صاع للرضعة واجرة الحضنة للام وللر^{ضيم}
 النفقة والكسوة فان ارضعت الام المطلقة البائنة بلا عقد اجارة فلها
 اجرة الارض صاع وحكم الصلح كالاستيجار وفي كل موضع جاز الاستيجار
 ووجبت النفقة لا تسقط بوث الزوج بل تكون اسوة للفرعاء وللأب الصغير
 ان يسرق من مال ابنه الموسر ما يكفيه ان ابى ولا قاضى ثم ولا
 اشردوا خلف من وجب عليه النفقة ومن له النفقة في اليسار والسأ^ل
 فالقول لمنكر اليسار والبينة مدعيه ولو كان معسرا وله زوجة
 ولن زوجته اخ موسر اجبر اخوها على نفقتها ويرجع به على الزوج اذا
 ايسر ويجبر الابعد اذا غاب الاقرب ولو قال الابن لابيه انفقت
 مالي دانت موسر وكذبه الاب حكم الحال يوم الخصومة فلو برهن

فيئة الابن اذ لم يوجب نفقة سبي على شقيق اذ مقتضى لى وبالطبع فاضل
 اهل القبلة لا يضر في وجوب النفقة واصحابنا لا يفرقون اسدا من
 اهل القبلة ولو كان رافضيا ساء بالشيخين وقيل من يسبب الشيخين
 فهو كافر ولو قضي بنفقة غير الزوجة ومضت مدة شهر سقطت
 لما مضى ونفقة الصغير كنفقة الزوج لا تسقط بمضى الزمان وحذا
 ان استدان غيرهما بامر قاض ولو اكل اطفاله من مسئلة الناس
 فلا جرم لامهم ولو اعطوا شيئا واستدانوا شيئا او نفقته من ما
 راجعت بما ارادت فلو مات الاب او من عليه النفقة بعد الاستدانة
 فهي دين ثابت في تركته ولو امتنع من نفقة القريب بعد رما يراه الاما
 وقيل يضرب ولا يجبس ولا يصح الامر بالاستدانة لمرجع عليه
 بعد بلوغه ولو اوصى لاحد بمدة عبده فبلى الموصى له نفقته
 ولو امتنع المولى عن نفقة عبده فهي في كسبه ان قدر عليه والامرة
 القاضى ببيعه وقيل يبيعه القاضى ولا ينفق عليه مولا لا يجوز له ان
 ياكل او ياخذ من مال مولا قدر كفايته بل امر ضاه ان كان عاجزا
 عن الكسب او لم ياذن له فيه والا لا كما لو قتر عليه مولا لا ياكل منه
 بل يكتب ان قدر ونفقة المبيع على البائع مادام في يده وحذا
 نفقة العبد المخصوب على الغاصب الى ان يردده الى مالكه فان
 طلب الغاصب من القاضى الامر بالنفقة او البيع لا يجيبه لانه
 مضمون عليه ولكن ان خاف القاضى على العبد الضياع باعه

القاضي لا الغاصب وامسك منه للملك ولوتاخرج في عبد اودابة
 في ايديهم ايجازا على نفقته الى ان يقضيا احدهما ولو طلب المردع
 او الاخذ الا بقر او احد شريكه عبد غاب احدهما من القاضي
 الامر بالنفقة على عبد الوديعة ونحوها فلا يجيب بل يجرى وينفق منه
 اربيعه ويحفظ ثمنه لمولاة والنفقة على الاجر والراهن والمستعير واما
 كسوته فعلى المير وتسقط بعته ولو لم يترك بيت المال ولو كانت الذاة
 مشتركة بين اثنين فامتنع احدهما من الاتفاق اجبره القاضي ويؤمر
 بالبيع او بالاتفاق ولا يجبر في غير الحيوان الا اذا كان فيه شريك خفي
 ضرورة فان كان العبد مشتركا فامتنع احدهما انفق الثاني ورجع عليه
 وقيل لو انفق الشريك على العبد في غيبة شريكه بلا اذن الشريك
 او القاضي فهو متطوع وكذا الخيل والزرع والوديعة والقطعة والدار المشتركة
 اذا استرمت ولو تزوج بالحبارية ودخل بها الزوج
 ثم طلقها او مات عنها او دفنتها على الاب

كتاب العتق

افضل الرقاب انفسها ويجوز العتق بشرط الخدمه ونحوها ومن ملك
 راحه عتق عليه ومن مثل مملوكه فعليه ان يعتقه والا اعتقه الامام
 او الحاكم ومن اعتق شركا له في عبد ضمن لشركائه نصيبه بعد التقو
 ان كان موسرا او الا عتق نصيبه فقط واستسعى العبد ولا يصح شرط الولاة

لغير من اعتق ويجوز التذبير فيعتق بموت مالكه واذا احتاج المالك
 جاز له بيعه ويجوز مكاتبته المملوك على ما يؤد به فيصير عند الوفاء
 حراً ويعتق منه بقدر ما سلم وقيل لا يعتق شيء منه حتى يوفى
 مال الكتابة غير انه اذا كان عنده مال ما يفي للكتابة فليعتق مولاه
 عنه والصحيح انه عبد مابق عليه درهم واذا اعجز عن تسليم مال الكتابة
 عاد في الرق ومن استولد امته لم يحل له بيعها وعققت بموته او بتخييره
 لعتقها **فروع متعلقة** لو كان عبد بين ثلاثة لواحد
 والاخر ثلثه والاخر سدسه فاعتق صاحب النصف والسدس ملكهما
 معاً في زمان واحد فعليهما قيمة حصته شريكهما بالسوية على كل واحد
 نصف قيمة حصته شريكه وقال مالك يعتق ح كله وعليهما قيمة الشقص
 الباقي بينهما على قدر حصتهما من العبد ويكون لكل واحد ولأهله
 مثل ذلك ولو اعتق عبده في مرضه ولا مال له غيرهم ولو تجز
 الورثة جميع العتق فيقرع ويعتق من خرج اسمه بالقرعة وقال ابو حنيفة
 يعتق من كل واحد ثلثه ولو اعتق عبداً من عبده لا بعينه فله ان يخرج
 احدهم بالقرعة ولو اعتق عبداً في مرضه ولا مال له غيره وعليه
 ديون تستعرقه فلا ينفذ العتق وقال ابو حنيفة يستسعى العبد في قيمته
 فاذا اداها صار حراً ولو قال لعبده الذي هو ابر من سنا هذا ابني
 فلا يعتق بذلك ولو كان اصغر منه سنا فذلك وقال ابو حنيفة يعتق
 ولا يشب نسبه في الاول ولو قال هو لئله ونوى العتق يعتق وولد المدبرة

لا يكون مدبرا واذا استدعى العبد سيده الى الكتابة على قدر قيمته
او اكثر وجمعت كتابته على المولى وقيل ندمت وتكره كتابة الامه
الغير المكتسبة ولا تصح الكتابة الاجنبة واقلها نجان واذا امتنع المالك من الوفاء وبسبب
مال يلقى به عليه لا يجبر على امر او اهل يكون للسيد الفسخ وقيل ان كان له مال اجبر
على الاداء وان لم يكن له مال فلا يجبر على الاكتمال بالاتفاق ويجوز على السيد بعد قبض جميع
مال الكتابة ان يدفع للمالك ربع مال الكتابة وقيل يستحب ويصح
فسخ الكتابة باقتامها ويجوز بيع رقبة المالك ولا يكون البيع نسخا
لكتابة فيقوم المشتري فيه مقام السيد الاول وقيل لا يجوز بيعه
ولو كاتب امته وشرط وطبها في عقد الكتابة لا يجوز ذلك وقال احمد
يجوز ولو تزوج امه غير لا فاولادها ثم ملكها لتصير ام ولد ويجوز بيعها
ولا تقب بموته وقال ابو حنيفة نصين ام ولد ولو اباع امته وهي حامل
فذلك ولو استولد جارية اميه لتصير ام ولد له وعليه قيمتها لاجيه
دعى قيمة الولد قولان وقال احمد لا تلزم قيمتها ولا قيمة ولداها وقال الشافعي
يلزمه قيمتها وهي ما وهب للسيد اجارة ام ولد لا قليل نفود قليل كذا اذا
عققت امته وزوجها عبد فلها الخيار لا اذا كان حرا وقيل لها الخيار مطلقا

كتاب الايمان والندوة

وهي جمع اليقين بمعنى القوة وشرعا عبارة عن تقوية الخير بذكر الله تعالى
او اسحق اسمائه او صفته من صفاته فلا يدخل فيه التعليق وقيل عبادة

عن عقد قوى به حزم الحالف على الفعل او التراكى فيدخل فيه التعليق
والحق ان التعليق ليس بيمين كانه يلزم فيه الجزاء اذ اوجب الشرط
ولا يلزم بالبحث فيه كغارة القسم والقصد ههنا باليمين ما غير الكفار
المذكورة في ارباب الله فلا يتعد اليمن الا بالله تعالى نحو والله وبالله
وتالله وايه الله او باسم من اسمائه واصفاته من صفاته كعن الله وقد
وجلاله وكبريائه وملاكوته وجبروته وعظمته وغضبه ورضائه
درحمته ومحضته ومنعه وعطائه وعلمه والرحمن الرحيم والقدير الازلي
وحائق الخلق ورازق العالمين ورب العالمين والعالم بكل شئ والحي الذي
لا يموت والعائد بالغيب وعلم الغيوب والاول الذي ليس قبله شئ
والآخر الذي ليس بعده شئ ومقلب القلوب ومخرج الميت من الحى
ومخرج الحى من الميت ومولم الليل في الزهار وبالعكس ونحوه مما لا

عه
وله في البصيفة
وعلم الله عينا
١١٢ مباح

عه وقال الا حلف
ان الحلف بالاسماء
للتشبهة كاليمين
والرحيم ايضا يمين
سواء عرفت الحلف
به او لا ١١٢ در ٢٤

يجمع به غير الله نعم واما ما سمي به غير الله تعالى واطلاقه ينصرف الى
الله تعالى كالغضب والرحيم والرب والولى والرازق فان نوى به الله
او خلقه كان يميناً وان نوى به غير الله فليس بيمين لانه يستعمل في
غيره لا قال تعالى فان رجع الى ربك فارزقه منه بالمؤمنين رزق رحيم
والولى الممتق وله عرش عظيم وان قال يميناً بالله او سحاً بالله او
شهادة بالله كقوله احلف بالله او اشهد بالله ادا قسم بالله انعقدت
اما قوله اشهد او اتسم او احلف فقط فان نوى اليمن يكون يميناً
وان نوى الاخبار فلا وقيل ليس بيمين كاعزم وعزمت عليك فانه ليس

يؤمنون بالاتفاق ولو قال وحق الله ارجح الله يكون يمينا وقيل لا يكون
 يمينا ولو قال لعمر الله او اسم الله فهو يمين وقيل ان له يؤفليس بشيء
 وتعتقد اليمين بالقرآن وبكلام الله وبالصحف وبسورة من القرآن
 وآية منه وبالتوراة والانجيل والزبور وغيرها من كتب الله وقيل
 لا تعتقد ثم اختلفوا في قدر الكفارة فيها فقال مالك والشافعي ثلث
 كفارة واحدة وعن احمد روايتان احداهما كفارة واحدة والثانية
 تلزم بكل آية كفارة قال صاحب النبل لا تسقط طهرة التوراة والانجيل
 والزبور وغيرها من الكتب السماوية بكونها منسوخة المحكوف فائدة ذلك
 ان تكون كالأية المنسوخ حكمها من القرآن ولا يخرج بذلك عن
 كونها كلام الله تعالى واذا كانت كلامه فهي صفة من صفاته كالقرآن
 انما قلت قد مر من قبل ان فقهاء الاحناف لم يجزوا من التوراة
 والانجيل والزبور وغيرها من الكتب السماوية للحدث والتخريف السبيل
 لا تزيلي حرمتها لان اكثر ما فيها الى الآن كلام الله تعالى وكما من علمنا
 انكر واوقع التخريف اللفظي فيها ويجزم الحلف بغير الله تعالى
 اي بغير اسمائه وصفاته كالحلف بالاقلياء والاشياء واللعبة ولا كفارة
 فيه اصابه الى الله كقوله ومخلوق الله او مقدسه او معلومه او لعبته
 او رسوله ادلا كقوله والنبى واللعبة فلا تعتقد اليمين في الحالتين ولا كفارة
 في الحلف بغير الله مطلقا قال السيد من اصحابنا انتهى امنا وفتح
 كان على قصد التعظيم للمحلف باسمه كالحالف بالله يقصد بذكره

ع
 اما قوله الحق مصفا
 باللام فهو يمين صدقيه
 الاحناف يرا منه

التعظيم دون ما كانت العرب تستعمله وتؤكد به كلامها من غير ذلك
 التعظيم وقد ورد في الحديث اقله دأبيه ان صدق فالحلف
 باسم غير الله تعالى على اعتقاد تعظيمه بحيث يكون الحنث مع ذكره
 موجبا للعقوبة في الدنيا والاخرة شرعا وبغير هذا التعظيم مكره
 لاجل المشابهة اما الحلف باللات والعزى فان قصد تعظيمهما
 يكفر به لان ادنى التعظيم للاصنام كفر وان لم يقصد فلا يكفر لكنه
 ينبغي ان يقول بعدة لا اله الا الله كما ورد في الحديث وكذلك لو
 حلف بالشمس او القمر او البقر او الحية او الفرد مما يعبد المشركون
 اما لو حلف بالكعبة او بالنبى او بالولى وقصد التعظيم ايضا لكن لا
 كتعظيم الله تعالى فلا يكفر بل يكفر لا وان قصد تعظيم الله
 تعالى بحيث يفهم انه يلزمه الكفارة ان حنث او يستحق العقوبة في
 الدنيا والاخرة فيكفر ايضا وقد رأيت بعض الجاهلة من اهل الهند
 والاغفار انهم لا يبالون بالحلف بالله تعالى ان كذبوا او حنثوا
 ويحترزون من اللذب والحنث اذا حلفوا بولى من اولياء الله تعالى
 كشيخنا عبد القادر الجيلانى او حلفوا بمرشدهم وشيخهم فهذا
 كفر وشرى بالاعتقاد وهما رواية عن امامنا احمد بن حنبل انه
 لو حلف بنبينا صلى الله عليه وسلم منعقد يمينه فان حنث لم يمت
 الكفارة وقال الثلاثة لا يمتنع ولا كفارة عليه وللمذكور في كتب
 الحنابلة ما وافق قول الثلاثة وهو الصحيح ولو قال بعهد الله وميثاقه

وامانته اذ دمت فلا تعتقد به اليمين والحلف بالامانة ممنوع بالحديث
وكذلك تحريم الحلال على نفسه فان فعله فهو لغو وقال مالك الشافعي
لو قال وعهد الله وميثاقه وامانته فهو يمين ولو حلف بالله تعالى
ورفع الهاء ونصبها او حذفها كما يستعمله الاثر الكي ينعقد به اليمين
وكذا او اسم الله كحلف النصراني وكذا ابسم الله عند محمد بن حنبل
بله بكسر الهمزة اذ السر الهاء وقصد اليمين ولو قال ان فعل كذا فهو
يهودي او كافر او نصراني او مجوسي او فاشهد به اعلى بالمضمر انية
او شريك الكفار او عابد صليب او عابد غير الله او يعبد الشريك
او لا يراه الله في موضع كذا او يستحل الزنا او الخمر او ترك الصلوة او
الصوم او الزكوة او الحج او الطهارة او هو برئ من الاسلام او القرآن
او الصحف او كلام الله او من النبي صلى الله عليه وسلم فلا تعتقد
به اليمين ولا كفارة عليه بل هو لغو وقائله ارتكب محرما بل يخاف
كفره ان حنت وينبغي ان يقول لا اله الا الله ويتوب وقيل هو يمين
فان فعل ما نفاة او ترك ما اثبته فعليه كفارة يمين وقال احمد بن حنبل
هو ليس بيمين ولكن تجب فيه كفارة يمين وكذا في تحريم الحلال
عنده فمن قال طعاعى او هذا الطعام على حرام او كالميتة او الدم وخوخة
او علق التحريم بشرط مثل ان اكلت كذا فحرام او ان فعلت كذا فحرام
لم يحرم ولكن عليه كفارة يمين ان فعل عذبة وعذبا نيا شاعرا قائله
ولا تجب فيه الكفارة ولو قال عصيت الله تعالى او انا عاصي الله تعالى

مع وقال الاصناف
يكفر بحشة وفي التثنية
الامانة حالها بخلافه
فغيره واختلف في كونه
والاصح انه لا يكفر حوا
على مضامير او ان
كان عندك في اعتقاده
انه يمين وان كان جاهلا
وعنده انه يكفر في الحلف
بالغيب او بامانة الشك
في التثنية يكفر بيمينه
لمضاه باللفظ بخلاف
الكاف فان لم يصح
بالتحليل لانه ترك حلفه
عنه وكذا عند الاصناف
لان تحريم الحلال يمين
عندهم الا اذا علقه
بان قال ان اكلت من
هذا الطعام فهو على
حرام فلكل لا تجب الكفارة
عندهم ايضا لان

اوستقبل وهي رواية عن احمد وعندنا كل ذلك لغوا مؤخذة
 فيها سواء كان على ما مضى اوستقبل احوال الراجح كونها على امر
 مستقبل ممكن فلا كفارة على ما مضى كاذبا عالمابه وهي الغموس بل ان
 تعمد الكذب فخر ام وكبيرة من الكبائر والافلاحي عليه وقال الشافعي
 يكفر في الغموس ايضا ولو حلف على الحال عامدا كاذبا اذ اقال
 لشيء يرى من بعيد والله انه اسد وهو يعلم قطعا انه ليس باسد فهذا
 ايضا بين الغموس لا كفارة فيه بل يا سحر اذ قال لزيد والله انه قاتل
 وهو يعلم قطعا انه ليس بقاتل اذ قال والله هو في الدار ويعلم قطعا
 انه ليس فيها اذ قال والله انه حجر ويعلم قطعا انه ليس بحجر اذ قال والله
 ماله على الف عالما بخلافه والله انه بكر عالما انه غيره وانما سميت
 غموسا لانها نفس صاحبه في النار ولو حلف على امر غير ممكن في
 المستقبل نحو والله ما اموت اذ لا تطالع الشمس اذ لا يجيء الليل فهو
 ايضا غموس فالبحث في هذا الباب عن المنعقدة المشروطة بالشرط
 المذكورة فيجب فيه الكفارة لا غير الخامس الحنث لان من لم يحث
 لا كفارة عليه وهو يكون بفعل ما حلف على تركه او ترك ما حلف
 على فعله بشرطه ان لا يكون مكرها عليه ولا جاهلا فلو قال لا ادخل
 دار فلان ثم ادخل فيها مكرها لا يحث وكذا لو دخلها جاهلا بان
 دار فلان خلا لا لاحتاف فعندهم يحث بفعل المحلوف عليه
 مكرها او مغى عليه او مجنونا ولو قال والله لا يشرب نبيذ الخمر فشربه

مكرها عليه لا يحنث وكذا لو قال والله لا ادخل دار فلان فدخله
 ناسيا او ساهيا وعند الاحناف يحنث ولو حلف ان لا يحنث ثم نسى
 وحلف ان لا يكلم زيدا فكلمه فعندنا لا يحنث فيه الا كفارة واحدة
 وعند الاحناف تجب فيه كفارتان وقال الاحناف تعليق الكفر
 بالشرطين وان اعتقد الكفر به يكفر ولا وعندنا لا يكفر مطلقا بل يا
 وعليه التوبة ولو كرر اليمين على شئ واحد او على اشياء وحنث فان كانت
 على شئ واحد ونفسه بازاد على الاول التاكيد فهو على ما نفس
 ويلزمه كفارة واحدة وان اراد بالتكرير الاستيناف فهو ايمان
 وعليه كفارتان سواء اتحدت المجلس او تعددت وان كانت على اشياء
 مختلفة فلكل شئ منها كفارة وعن احمد روايتان أحدهما كقول أبي حنيفة
 انه لكل يمين كفارة والثانية ان عليه كفارة واحدة في الجميع وقال الاثنا
 لو قال غنيت بالثاني الاول ففي حلفه بالله لا يقبل وبسجدة او عرفة يقبل
 ولو قال هو يهودي هو نصراني فهو ايمان وكذا الله والله او الله
 والرحمن او الله والرحمن ولو قال والله الرحمن فهو يمين واحد وعندنا
 ان كان هذا اليمين على شئ واحد ونفسه التاكيد فهو يمين واحد
 والا فيمينان وقال الاحناف وقال بجماقي وحياتك او حياة راسي
 او حياة راسك او براسي وراسك ان اعتقد وجوب البرنية
 يكفر قال الرازي لا ان الرامة يقولون ولا يدينون فقلت انه شرك
 وعن ابن مسعود لان احلف يا زيدا كاذبا احب الي من ان احلف بغيره

عن وقال لهما احد
 بن حنبل لو منعت
 في الحب يمين بالله
 فافقوا في كونه كفارة
 واحدة او على افعال
 مختلفة كقولهم والله
 لا اكلب والله لا تشرب
 والله لا ابيت ١١١

صدقة اتقنى ما قالوا أنا أقول قول العامة يجيؤني ادبراسي ادبراسي
 ان كان عادة في عرض الكلام فلا بأس به دعاية ما في الباب ان يحكمكم
 ونقل عن كثير العلماء انهم قالوا العري اما لو قال احدى لك بالاعتقاد الذي
 ذكره الاحناف فلا مشك في كونه كفر او شركا تاملا لان الحلف بالله
 شرك اصغر وقد قد مناعن الامام احمد انه لو حلف بالنبى صلى الله
 عليه وسلم فتعقد اليمين ولو كان شركا وكفرا ما حكم الامام احمد بالتعق
 والله اعلم وقال الاحناف ينبغي ان لا يقسم بصفة لم يتعارف الحلف بها
 من صفاته تعالى كرحمته وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه
 ولعنته وشريعته ودينه وحدوده وصفته وسبحان الله ونحو ذلك
 يعنى لا اله الا الله والله اكبر والحمد لله ولو حلف بعرضه وسموته وارضه
 وشمسه وقمره وحق رسوله وحق ايمانه وحق قرانه او صومه او صلوة
 او بنفس الصلوة والصوم والحج فلا تنقذ وتنقذ بقوله لعن الله وبقائه
 وايه الله وعهد الله ووجه الله وسلطان الله ان فوى قد رته وعيثاته
 وذمته وهل يكفر بقوله الله يعلم اذ يعلم الله انه فعل كذا ولم يفعل كذا
 كاذبا قال الزاهدى قال اكثر العلماء نعم وقال الشنقى الاصم لا اله الا الله
 ترويح الكذب دون الكفر وكذا الوطى المصحف قائلة لك لانه
 لشره ينج كذبه لا اهانة المصحف قلت وطى المصحف كفر كل حالة لانه
 اهانة للقران واهانة الانبياء والقران او الحديث كفر بالاتفاق
 هذا اذا قصد الاهانة اما اذا لم يقصد الاهانة فما قال الشنقى صحيح لكنه

ارتكب كبيرة عظيمة وتجب عليه التوبة ولو قال اشهدك واشهد
 ملائكتك فان نوى اليمين يكون يمينا وان نوى الاخبار فلا وقيل
 لا كفارة فيه وفي قوله اشهد الله لا فعل كذا ابل يستغفر الله ولو قال
 ان فعلت كذا فلا الله في السماء فهو لغو ويستغفر الله ان حث قيل
 يكون يمينا ولا يكفر ولو قال انا بريء من شفاعته الرسول فليس عين بالاثبات
 لان منكرها مبتدع لا كافر وكذا لو قال فصلوني وصيامي لهذا الكافر
 او فصومي لليهود وقيل ان الاخيرة بين ان اراد به القرابة لان اراد
 به الثوب ولو قال وحقا وبحي متة وبحي متة شهد الله وبحي متة الله
 الا الله وبحي رسول الله او الايمان او الصلوة وعذابه وثوابه
 ولعنة الله وامانته وان فعله فعليه غضبه او مخطئه او لعنة او هو
 نران او سارق او شارب خمر او اكل ربا ولا يكون قسما وقيل ان تعوذ
 الحلف بالاقوال المذكورة يكون قسما وقيل لا الحلف انما يباح لله عز وجل
 لا يكفر مستحله كدم وخنزير وميتة فالعقيل باكله لا يكون يمينا وما زنا
 ابد الا كفر بالعقيل به يمين قلت الكفر باللسان ايضا يباح في حالة الاثم
 قال الله تعالى اذعن الكفرة وقلبه مطمئن بالايمان الا ان يراه بالكفر الكثير
 القلبي فالصحيح ما ذكرنا ان العقيل بالكفر ونحوه ليس بيمين ولا تجب فيه الاية
 اذا حث ولو اراد بقوله حقا اسم الله فيمين على المذهب الصحيح وحرث
 القسم الواو والباء والتاء ولام القسم وحرث التنبيه وهنزة الاستفهام
 وقطع الف الوصل والميم المكسورة والمضمومة وقد تفرج عنه ايجازا

مع كونه لله وباللغة
 واليد يوم الله يوم الله
 المنة

كقول الله بنصيبه والحلف في الاثبات لا يكون الا بحرف التأكيد وهو
 الهمزة والفتحة كقوله والله لا افعلن كذا او والله لقد فعلت كذا امقرونا
 بكلمة التوكيد في النفي يكون بحرف النفي حتى لو قال والله افعلن
 هكذا اليوم كانت يمينه على النفي وتكون لامضرة كانه قال لا افعلن
 هكذا افلروا قال والله اضرب اليوم زيد الا يجث بعدم الضرب نية
 لا نه مثبت لفظا وصفي معنى والله اعلم **في جعل** ان حلف على امر لا
 يجوز فعله كذا الكلام مع ابدية او قتل فلان اليوم يجب عليه ان يجث
 ويكفر عن يمينه وان حلف على امر راي غيرهما خيرا امناه فليأت
 الذي هو خير ويكفر عن عينه ويمكن ان يكون الحنث واجبا في هذا **فيما**
 وان حلف على امر يباح فعله فترك الحنث ادنى لقوله نعم واحفظوا
 ايمانكم وان حلف على امر يجب فعله فالحنث حرام كما اذا سجد على
 بر الوالدين او ترك شرب الخمر ونحوه ويكره ان يجعل الحلف مائة
 عن البر والتقوى كما قال الله نعم ولا تجعلوا الله عرضة لايامكم ان تبؤوا
 واستقوا وتصليوا بين الناس **في الحنث** تقع اليمين على نية المستحلف فلا
 ينفع الى الف توريته ولا توليه اذا قصد ابطال حق المستحلف ويكون
 انما ان كان النية تلف ظاهرا انتفع على نية الحالف وتنفعه التريز
 فلا انهم عليه بل يجب التورية لاستتلاف المسلم من الهالك وان
 في زوال السرار عليه بعد امكانه حنث اعدم الوفاء وان كان الحالف
 عينا وقتما فعله تنجز والام يجث حتى يمس من فعله تلف الحلف

عه اذا قال ان يجث
 ويجب الحنث في التريز
 لا في اليمين الرقبة
 اما الطاعة فحنث في
 اخراجها في يوم
 عه وانه ليس به
 ان لو لم عليه
 في كذا في الحلف
 في كذا في حنث
 انه لا يجهل به

او موت الخالف او نحوهما ومن حلفت بالله تعالى لا يفعل كذا ان شاء
 الله تعالى او ليفعل كذا ان شاء الله تعالى او قال والله لا فعل كذا
 ان اراد الله تعالى او الا ان يشاء الله اتصلا بالاستثناء لفظا
 او حكما المجتث فعل المحلوف عليه او ترك فعله بشي طمان يتصد
 الاستثناء قبل تمام المشي مسته فاحلف غير قاصد الاستثناء نحو
 عرض له الا تشاء بدني ابي من العيين لم ينفعه ذلك لعدم قصد
 له او لا لو اراد المجرم بهيئته نسق لما نه الى الاستثناء من غير قصد
 او كانت عادة جارية به فخرى على لسانه من غير قصد لم يصح ويثبت
 وقيل لا يثبت مطلقا اذا اتصل الاستثناء ولو شك في الاستثناء وعلمه
 فالاصل عدمه ويزن بين الياس ان شاء منصرف لا ايمنا واستدل
 بقوله لا تخزن قريشا ثم مكث ثم قال ان شاء الله وفيه ما فيه
 كفارة العيين على التمييز بين الاطعام والكسرة والعق فقط
 فيغير من حيث العيين بين ثلثة اشياء اطعام عشرة مساكين من
 جنس واحد كقمر او من اجناس كا طعام خمسة برا وخمسة تمر او كقمر
 اي نوع من الطعام سواء من نوع الارض مصرع مطبوخ او غير مطبوخ وسواء
 ابا من لهه الاطعام او لكلهم اذ اباح الخمسة وملاي خمسة والكل راسم ولا
 يشترط ان يكون من نوع واحد او عشاء بل يكفي اطعامهم في وقت واحد
 بادم او بغيره اذ ادم خدام وعشاء ولو اطعم مسكينا واحدا عشر ايام
 انه لا يجزئ الا عند ابي حنيفة وقال مالك يطعمه كل مسكين مائة

لا تقطع بيمينه
 او على او عطاس او
 على او ثواب ١٢ مسند
 عسقل الاخوان
 يقطع بالاستثناء
 الفصل كل ما قلن
 القوم عباد قادمين
 وبسبب الاجناس
 ولو بالامر والنهي كقوله
 شدي بعد عودتي
 ان شاء الله لم يصح
 ولا عند هذا الفاء
 الا في سبب
 الا في سبب
 الا في سبب
 الا في سبب

س ط ل ا ن بالبعد ادى دية يثيئ من الادم فان اقتصر على مد اجره اذ قال
 ابو حنيفة ان اخرج برائته صاع وان اخرج شعير او قراف صاع
 وقال احمد مد من حنطة او رقيق ومدان من شعير او قراف او رطل
 من خبز وقال الشافعي لكل مسكين مد وقال امامنا احمد من حنبل
 يشترط ان يطعمه عشرة مساكين ^ع مسكين احراما او اسونهم ^ع درهم
 للرجل ثوب خبز قد صلونه المكثرة فيه وللمرأة درع وخمار خمرها
 صلونها فيه ما وقال الاحناف بما يصلح للاوساط ويتنفع به فوق ثلثة
 اشهر ويستتر عامة البدن فلو مجوز والسر اديل فقط ويجوز عندنا
 ان يكسوه من اى صنف شاء سواء كان من القطن او الكتان او الصوف
 او الشعر او البر او الخز او كسوا النساء من الحرير لان الله امر بكسوتهن
 ولو بعين جنسا فافى جنس كساهن منه خرج به عن العهد لا يوجد
 الكسوة المأمور بها ولا عتيقا مالم تذهب قوته فان اطعم المسكين
 بعض الطعام وكساه بعض الكسوة او اعتق نصف عبدا
 او اطعم خمسة او كساه او اطعم وصام وكسا البعض لم يجز
 وقال صاحب البايهج لا يطعم خمسة وكسا خمسة قال ابو حنيفة واجد
 يجزئ وقال مالك والشافعي لا يجزئ واختار السيد من اصحابنا
 قول مالك والشافعي انه لا يجزئ بل ادى القيمة فهل يجزئ او لا يجزئ
 فيه قولان ^ط اذ عتق رقبة وجفت وقال السيد من اصحابنا يجزئ
 عتق الرقبة الكافرة ايضا وقال صاحب المباحج اجمعوا على انه

عنه وروى قال الاحناف
 وقال بعضهم يجزئ اداء
 الكفارة الى الذي امنه

عنه ولو دفعها الى
 مسكين صغير يقضها
 وليه جاز وهل يجزئ
 لصغير له يطعم الطعام
 قال الثلثة نعم وقال
 احمد لا

لا يجوز في الاعتاق الا رتبة مومنة قلت هذا خطأ صريح فان الاحناف
 يجوزون في كفارة اليقين اعتاق رتبة كافرية ويجزئ الصغير والكبير
 والذكر والانثى اتفاقا ولا يجوز اعتاق الحمل وام الولد والمكاتب فان عجز
 عن العتق والاطعام والكسوة صام ثلثة ايام متتابعة او متفرقة وقال
 امامنا احمد بن حنبل صام ثلثة ايام متتابعة وجوبه لان في قراءة ا
 وابن مسعود فصيام ثلثة ايام متتابعة وهذا اذا لم يكن له عذر في
 ترك التتابع من مرض او غيره ولا ينسقط وجوب التتابع ولا يصح
 ان يكفر الرقيق لغير الصوم وعكسه الكافر فانه يكفر بغير الصوم ويجزئ
 ان يخرج الكفارة قبل الحنث او بعده اى يكفر ثم يحنث او يحنث ثم
 يكفر لو ردهما في الحديث وقال الوصيفة لا يجوز الكفارة الا بعد
 الحنث وقال الشافعي لا يجوز تقديمو الصيام ويجزئ تقديمو غيره وتنسقط
 النية لصحة الكفارة ولو ادى الكل جملة ادم تبادله بنو شيعة لم تصح
 يكفي العجز عن العتق والاطعام والكسوة وقت الاداء حتى لو ذهب ماله و
 سلمه نحره ام نحره رجع بهيته اجزاء الصوم ولا تحيل بالهبة لاجزاء الصوم
 لا تنسقط عنه احد الثلثة كما لا تنسقط الزكوة بالتحيل بالهبة نحو الرجوع
 بباي اشور امله عندنا ولو صامت للكفارة وحاضرت قبل اتمام الصوم الثاني
 بينهما الزستيناد حلا فالاحناف وكفارة الفطر لا تستأنف فيهما
 نفاق ونشرط ان يراى العجز الى الفراغ من الصوم ولو صام الممس
 يرب نحره الى فراغه ولو باعته اليسر ولو بعت مورثه مؤسرا لا يجوز له

سجد اعلو هذا
 الحجة انما هي على هذا
 الاثنية فلا كفارة
 في سببها والظاهر
 في ما ذكره من تحصيل
 وقال الشافعي
 في الحنث ما احسنه

الصوم ويستأنف بالمال ولو صام ناسيا للمال لم يحجز وقيل اجزأه
 ولو كان عند ما نسي مستغرق بالدين فيجوز له الصوم ان ادى الدين
 قبل اخراج الكفارة اما قبل اداء الدين هل يجوز له الصوم ام لا
 فيه قولان والاصح عدم الجواز ولو نسي كيف حلفت بالله او بطلاقة
 او بصوم كاشيخ عليه الا ان يتذكر ولو حلفت مسلما شعرا وتدا والعيان
 بالله ثم اسلم ثم حنث فنجب الكفارة عليه وقال الامراء لا كفارة
 عليه اصله ولو نذر الكافر بالهرق بة دنا سلم يان منه ايفاء نذر وقيل
 لا يجب عليه الايفاء النذر المالى وقيل لا يلزم منه شيى وانما نذر الاحناف
 ولو قالت الزوجة لمن وجهها انت على حرام او حرمتك على نفسي فهو باع
 لا يجب عليها شيى سواء طارعته في الجماع او اكرهه او قال الاحناف
 كفرت كذالك او قال لقوم كل حكمه على حرام او كلام الفمراء او اهل البيت
 اذا اكل هذا الرغيف لم يحرم ولو حلف والله لا اكله لم يحث الا
 بان يكلمه كلهم وكذا الواحدة الا اكل هذا الرغيف لم يحث الا اذا
 اكل كله الا اذا لم يكن اكله في مجلس واحد ولو حلف لا يكلمهم
 فلا تاد ولا تادونى احد هسا ولا يكلم اخوة فلان وله اخ واحد يحث
 ولكم واحد منهم الاول وحكم اخاه في التانى ولو حلف
 بالطلاق ان ازاد من زوجته لا يطلعون من بيته فطلع واحد منهم
 لا يحنث ولو قال كل حلى او حلال الله او حلال المسلمين على سراء
 او اغنام يلزمه فهو على الطعام والشراب ويكون لغوا الا اذا اوى امرأته

رقة: مرحله الاختلاف فيه وقال الاخوان تبين امر الله ولو اكره بن جميعا
 بلائيه وان فوي ثلاثا مثلث وان لم تكن له امر الله وقت اليين سواء
 نكح بها او لا فيدين فبكرى با حمله وشر به لو يمينه على ات ولو بالله
 على ما يشاء من ولايات له امر الله وقت زانان بلا حدة فاكل فلا كفارة
 في النذر وهو مكر ولا ياتي بخير ولا يرد قضاء ولا يعيم الا
 بالغول وحكماء عتار اذا ثبت في وجه الله ولا يدان يكون قربة
 ولا نذر في وصية الله ومن النذر في المعصية ما فيه مضالفة للثبوت
 بين الاول: مضالفة بين الوترتين الفة فما شرعه الله وصه النذر
 على القبور على ما له اذ ثبت به الله كالنذر على المساجد لتزخر
 او على اهلي نواصي ليستعينوا بذلك على معاصيهم ومن ارجب
 على نفسه نذر لو بشره الله لم يجب عليه وكذلك ان كان ما
 شرعه الله وهو لا يطيقه من نذر نذر ^{المستعصية} او كان معصية او
 لا يطيقه عليه كفارة يمين ولو نذر نذرا لم يكره بلفظ الدف او المشي الى بيته
 او الركوب على فرسه او ليس ثوبه وجب الرفاء به او كفارة يمين وقال
 ابو حنيفة لا شيء عليه وقال السانعي حتى يخالف لمنه كفارة يمين وان
 كان لا يلزم منه ذل ولا حياء نذر لاهر مكر ولا يوفه ويكفر كفارة يمين
 وان نذر لاهر منذ وص فوجد اوجب الرفاء به فان لم يقدر عليه
 لاهر كفارة يمين ومن نذر بقربة وعومش راف شها لم يرد
 الرفاء ولا ينفذ النذر الا من التلت فلو حلف الرجل بيمينه ما له

[illegible]

او كل ماله ارقال ماله في سبيل الله فليبه اخر اج ثلث ماله
 ولو جعل ماله في رباح الكعبة ان كلهم ذاقوا سبة نيكفر كفارة يمين
 خلا فالابي حنيفة في الثاني والثاني في الاول واذا مات الناذر بغير
 ففعل ما عنه ولداه اجر اكل ذلك وان كانت صلوة او صوما او حجبا وكذلك
 يكفر عنه وليمه اما بالصوم عنه او الاطعام من تركته ومن نذر ذبح
 لم يلزمه شيئا عند السأفي وقال مالك والرحيفة يلزمه ذبح شاة
 وعن احمد روايتان كل ذ هبيل رعدنا عليه كفارة يمين وكذا
 لو نذر ذبح نفسه ولو نذر ذبح عبد له لم يلزمه شيئا عند الثلاثة وعن
 احمد روايتان احد لهما ذبح نذرا والاخرى كفارة يمين كان هبيل
 المحدث ومن نذر الجمل من ماله الوفاء به عند الثلاثة وعن احمد روايتان
 احد لهما القول لهما والاخرى وجوب الكفارة لا يجزئ وعندنا يجزئ
 فان لم يطقه كفر كفارة يمين ومن نذر الصلوة في المسجد الحرام تيمم
 فعلها فيه وكذا مسجد المدينة ومسجد الاقصى خلا فالابي حنيفة
 اما لو نذر الصلوة في غيرها وهو بعيد على مسافة الف صر فلا يوجب به
 ويكفر كفارة يمين وان كان دون مسافة الف صر فيجب الا يذبح
 والكفارة ولو نذر ان يذبح فليؤتيه جوارا او ان يذبح او ان يذبح او ان يذبح
 مسافة الف صر في الايمان ان قال احد ما ان لا يذبح به من كفارة
 الثالثة فله من ماله الف وثلث انه يجزيه بين الايمان والذبح
 اجم واظهره والله يقول رب اجمع انه يؤتي به ان نذر من يذبح به من كفارة

والله و صلوة في غيره يكفر وان كان ادون مسافة القصر قبله من الزمان
ان نذر من يارثه قبل النبي صلوة في غيره في غير بينهما اذا نذر صوم يوم
او عدة مما يجوز فيه الصوم فانظر بعد رمضان وقيل لا يلزم التمسك
واذا نذر صوم عشرة ايام سجد وجوبها متتابعة ومتفرقة بالاتفاق
ومن نذر ان يصوم ليلة من الداء التي لم يكن له نية في حج ولا غيره يلزم
القصد في نذر يوم وقيل لا يلزم منه شيء ومن نذر الحج او العمرة ما
يجوز له ان يركب به في كفارة يمين وقيل ان يلزم منه المشي من ديرة
اشهر وان نذر ان يصوم ليلة من الداء التي لم يكن له نية في حج ولا غيره
يلزم منه نذر في قال ساء ما الذي يلهي الفاسق النذر ستة اشهر من الداء
كقوله الله على ناره من اكل من كفارة يمين ونذر ان قال على نذر ان
يقول كذا اشهر فله ونذر في الحج به بخصه فان كل من نذر ان لو اصابه
اي شيء كان هذا ان نذر في الحج او الصوم سنة او عدة الى صدقة في غير
من العمل به انما ينفذ ونذر قول مباح كقوله لله على ان اركب جارية
في غير ما يراه نذر في شيء كركبها لا في وجوبه من اكل نذر به من اكل
منه من ان يكفر ولا يراه فان فعله فلا كفارة عليه ولا في حصية كسر
او وجوب يوم الطهارة من يوم حيض او نفاس او ايام التمثيل في غير يوم الوفا
او في يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم
من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم
من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم
من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم من يوم

وكذا الصلوة في ثوب حرير والطلاق من الحيض ونذر الصوم ليلة
 العيد لا ينعقد ولا كفارة لانها ليست زمنا للصوم ونذر تبرر
 كصلوة وصيام ولو واجبين واعتكاف وصدقة وحج وعمرة وعيادة
 من يقرب شهود بمجازة بقصد التقرب من غير ان يعلق ذلك
 بشروط او يعلق ذلك بشرط حصول نعمة يرجوها او دفع نقمة يخافها
 كقوله ان شاف الله من يقرب او سلم مالي فغلب كذا فهذا يجب الوفاء
 به قال شيخنا ابن تيمية فيمن قال ان قدم فلان اصوم كذا هذا انذر
 يجب الوفاء به مع القدر رتبة ولا اعلم فيه نزاعا الثاني التزام طاعة
 من غير شرط كقوله ابتداء الله حين صوم شهر فيلزم الوفاء به في
 قول الكس اهل العلم الثالث نذر طاعة لا اصل لها في الوجوب
 كالأحكام وعيادة الا يقرب فيلزم الوفاء به عند عامة اهل العلم
 وقوله صلعم من نذر ان يطبخ الدهن فليطبخه رآه البخاري يجرى
 انما يجب ما نذر لا ان الصدقة ونحو ما نذر من طاعة فليل
 حرج بشرطه اعلق عليه لو حوز سببه وهو النذر كانه اشارة الى
 وقال الشيخ النذر المقتضى اداءه كالمندرج تحت امر الله تعالى
 والشيخ فلا نذر من طاعة الله فليطبخه رآه البخاري يجرى
 في نذر طاعة الله فليطبخه رآه البخاري يجرى
 في نذر طاعة الله فليطبخه رآه البخاري يجرى
 في نذر طاعة الله فليطبخه رآه البخاري يجرى

اجماعا ويصير في المصالح ما يعرف ربه ومن الحسن صرفه في نظيره
 من المشرع وفي لزوم الكفارة حلائق قلت ومن نذر المعصية نذر
 الزيت او الحلواء او الشموع او الرءاء او الخيمة المقبور ولاصحابها
 والعوام مشغولون بذلك في زماننا ومن انكر عليهم في طعنونه وخصمه
 ويسبونه والى المشتكى من صديقه هو وصنيعه مشاخصه ومن سدد عليهم
 وعلى ائمه علماء السوء من خرج الفتنة وفيهم نقود وقال الاحناف
 من نذر نذرا مطلقا او معلقا بشرط كان من جنسه واجبا او فرض
 وهو عبادة مقصودة ووجد الشرط لزم الناذر كصوم وصلاة وصلة
 ودفع واعتكاف واعتاق رقبة وحج ولو ماشيا وله يلزم الناذر
 ما ليس من جنسه واجبا او فرض كعبادة مريض وتضييع جنازة
 ودخول مسجد او مسجد الزمولى على الله عليه السلام او الاضحية وراى
 صاحب البحر المنذر ان ينادى ان لا يكون معصية نذاته فيخرج نذرا
 يوم يوم النحر ولا يكون واجبا عليه قبل النذر (فلو نذر
 بعبادة الايمان لم يلزمه شيئا) يبرها ان لا يكون ما التزمه الا على ما كان
 او ملكه لغيره لا يلزمه ان يصبر في الف والتمسك بالامانة امره لا امره
 من رضى صاحب الدين ان لا يدرى استحلال الكور فلزمه الصوم او
 واعتكاف او غيره من اجاب التقدمة من الاحكام نذرا لنفسه
 الا ان ينادى في يوم يوم النحر ولا يكون واجبا عليه قبل النذر (فلو نذر
 بعبادة الايمان لم يلزمه شيئا) يبرها ان لا يكون ما التزمه الا على ما كان
 او ملكه لغيره لا يلزمه ان يصبر في الف والتمسك بالامانة امره لا امره

عنه خراج الذنوب فكيف
 الميت ما استند
 عنه وهو نذر في نفسه
 ثلث المائدة في حرمته
 كنية في ملكه في
 ما نذر في نفسه لا يدرى
 ما نذر وهو في النحر

بنزد در الله تعالى شریطهون منه الاغنیاء فلا تؤدی نذر هر و تجب علیهم
 الاعادة ولا یجوز دفع طعام النذر اذ الحلواء او النقدا الی هاشمی والا الی
 من یلک المصاب کالنزکوة صحیح به الاحناف و لو نذر التبیحات
 دهر الصلوات لزومه الوفاء خلافاً للاحناف و لو نذر ان یصلی علی النبی
 صلی الله علیه وسلم کل یوم کذلک لزمه وقیل لا ولواء الحزب بشرط
 المعصية لقوله ان زیت بفلائة فلی صوم شهر اذ ان شرب الخمر
 یجوز و لو نذر ان لا یفایء بالنذر وقیل یوفی امریکفر لانه نذر بظا
 یرین بمنه و لو نذر مکلف بقیة رقیة فی مملکه و فی بده و ان لم یرین امر
 ولا یجوز الا حکم علی الایفاء و لو قال ان برئت من مرضی هذا اذ یجوز شاة
 اذ جعلی شاة اذ یجوز لزمه الایفاء خلافاً للاحناف و انما ان الذبیح عبادة
 نذر البیوع صلیت عن الله من ذبح لغير الله الا اذا ساراه و الله یدق
 بالجملة انما یلزمه بالاثاق و لو قال لله علی ان اذیح جز در او انفسد فی
 بالجملة و ان یجوز مکانه سبع شیاه جاز و کذلک الو نذر ان ذبح و فی القنیه
 و لو قال ان ذهبت هذه العلة علی کذا فذهبت ستر عادت ذلک لزمه
 شیخی و نذر فقراء مکة جاز الصرغ الی فقراء غیره و لو نذر نذر
 بمشقة در اهر من الخبز فتصدق بغيره جاز ان یرى العلة و لو
 بشبهه و نذر صوم شهر معین لزمه صومه متتابعاً فان حضر لغيره و
 حرم علیه الا نظار و لزمه استیفاء الصوم مع کفارة من لغوت
 المحل و ان صام قبل مجئ الشهر المعین لم یجوز الا کماله ما مضی

رمضان الذي بعده وان افطر منه يوما فاكسر لعذر بني على ما
 مضى من صيامه ويكفر نفوات التتابع وقال الاحناف ان افطر فيه
 يوما فاضاه وحده وان قال متتابعا بلا لزوم استقبال ولو نذر صوم
 شهر مطلقا ونذر صوما متتابعا غير مقيد بزمن لزمه التتابع
 في صومه المطلق والمتتابع فان افطر بغير عذر لزمه استينافه
 ولا شيء عليه اى لا كفارة وان افطر لعذر خير بين استينافه ولا شيء
 عليه اى لا كفارة وبين البناء ويكفر نفوات التتابع كفارة يمين وان نذر
 صلوة فركعتان قائما القامر ويجزئ من نذر صلوة جالس ان يمسكها
 قائما لانه اتم افضل مما نذر ولا ولو نذر بالف من الله وهو يملكها
 لزمه ثلث ما يملك خلا لا الاحناف لو قال مالي في المساكين صدقة
 ولا مال له يصح اتقاؤه لو حصل المال بعده لا يجب عليه شيء ولو
 نذر ان تصدق بهذه المائة يوم كذا على زيد تصدق بمائة اخرى
 تبطل او بعده على فقير اخر جائز ولو نذر صياما بلا عدد لزمه ثلثة
 ايام ولو نذر اطعام الفقراء نيطعه ثلثة وقال لو قال على نذر ولم يرد
 عليه كفارة يمين فان بوس صياما بلا عدد لزمه ثلثة ايام ولو وصية
 بمائة حشرة مساكين وعندنا لا يجب عليه الا كفارة يمين مطلقا
 نذر خمسين جمعة لزمه بوسه بوسه بوسه فان مات تبطل اى
 رخصته بل خير بين ولا شيء عليه ولا يلزمه الوصية بالاقوى
 منه الوصية في نية الموتى ان يبرأ اذا لم يحصل الخمين

جملح الايمان

الاصل ان الايمان مبناها على العرف عند الاحناف. المميز ما يحتمل اللفظ
وقال المتأني مبناها على الحقيقة النورية وقال مالك على الاستعمال القرا
وقال امامنا احمد بن حنبل مبناها ابد على النبوة فيرجع في الايمان الى
نية الخائف ان لم يكن ظالما فان كان ظالما في نية الظلوم كما
درد في الحديث ويشترط مع ذلك ان يكون اللفظ احتملا للنية والافلا تبنى
النية مثلا لو قال احدا سقني مويه ونوس به الطلاق لا يقع الطلاق
فان كان اللفظ احتملا للنية يتعلق يمينه بما فو اء دون ما لفظ به فن دعي
لعدم ارجح لا يعتد به لم يحث اذا اعتدى بنذاعة غيره ان قصد لا
بما يتماص الحلف به ومن حلف على انسان لا يشرب له ماء من عطش
ديته اذ السبب قطع منته حث باكل خبز لا واستتارة دا بته
وكل ما فيه منة لا باقل كقعوده في ضوء نارة او حلف لا يدخل دار
فلان وقال نويت اليوم قبل منه ذلك حكما لان ذلك لا يعلم الا
من جهته واللفظ يحتمله فلا يحث بالدخول في غير ذلك اليوم الذي لو اء
ومن حلف على امرأته عن اربابان قل والله لا حدث. ايتك تدخلين
دار فلان ينوي منعها فدخلتها حث ولو لم يرها لمخالفتها بته بعد امتناعها
ومن حلف لا ياكل ثم الحلاوته حث بكل حلوه فحلفت اعتقته بته اسود
فيحتمل وعدة فان لم ينو شيئا رجع الى سبب اليمين وما هي مما لا بد ان

لان عين المحلوف عليه باقية كحلفه لا لبست هذا الفصل فصار ثوبا
 فان عدم النية والسبب والتعيين رجع الى ما تناوله الامم وهو ثلاثة
 شرعي فعر في تلغوي واليمين المطلقة على فعل شئ من ذلك او على تركه
 تنصرف الى الموضع الشرعي لان ذلك هو المتبادر الى الفهم سند
 الاطلاق لان الشارع اذا قال صل نعين عليه فعل الصلوة المشتملة
 على الافعال الملوحة الا ان يقترن ذلك بكلام يدل على امراد منه الموضع
 اللغوي فكذا يمين المحالف وتتناول الصحيح منه اى من الموضع الشرعي
 لانه ممنوع من الفاسد باصل الشارع فلا حاجة الى المنع من غير اليمين
 فمن حلف لا ينكح او حلف لا يبيع او حلف لا يشتري او الشرارة شراء
 والتولية شراء والسلم والصالح على مال شراء فعقد عشاءا فانا
 من نكاح او بيع او شراء لم يثبت لان البيع اذا عطف لا ينادر ^{أما}
 بذليل قوله نداء احل الله البيع وحرم الربوا وانما احل الصحيح من البيع
 ويفاس عليه ما سواه من العقود لان حلف لا يبيع فحجافا سدا اقال
 في شرح المنهي ده ققضى ما تقدم ان من حلف لا يبيع او لا يشتري
 فبايع او اشترى به شرط خيار انه يحنث لانه بيع صحيح لكن لو نذر
 يمينه بمنع الهبة كحلفه لا يبيع الخراد لا يبيع الخ ثم باعه حيث يشاء
 ذرارة اتخذ ذلك يمينه على عقد صحيح والخلف على الماضي والمستقبل
 ان ذلك سدا لان ما لا ينادر الا ما هو في المستقبل لا ما هو في
 الماضي فان عدم الشرعي فالإيمان بمنها العرف والرواية

مجاز حتى يطلع حقيقته كالأية فابغا في العرف للزيادة وفي الحقيقة
 للجمل الذي يستحق عليه فمن حلف لا يظلم أمراً أو أمته حث
 بما عهدها لان هذا هو المعنى الذي ينصرف اليه اللفظ في العرب
 وكذا اذا حلف على ترك وطى زوجته صار مرياً او حلف لا يظلم
 فلان اذا حلف لا يمنع فداً في دار فلان حث بدخولها ركباً
 او ما يشاهد او منة فلا يظلم ظاهره سلفه ارادة الامتناع من
 زواجه فهو كالأمر الذي لا يظلم له انما في معنى كالتى صفة كانت
 من قبل لان المدة قد مرر اي بين الامتناع تأجيله اذا حلف
 لا يظلم في دار افداً حاله في المستقبل لا في الماضي بل في المستقبل
 او ما يشاهد لا يظلم له انما في معنى كالتى صفة كانت
 اذا كان المدة قد مرر في ذلك الوقت اسماً بوجه اوله ويب وضع
 الناس ودخل البيت بقوله صلى الله عليه وسلم رئيس البيت الميامر واد
 الجود قد وفيرة ودخل البيت الميامر واد الجود قد وفيرة
 من عليه حقيقة وعرفه تعالى والله جميل لا من بيوتكم سكنوا جميل
 من جلود الايام بيوتكم النعمة في معنى بيت المنع وعلم ما تقدم انه
 قد بدخل صفة انما في معنى كالتى صفة كانت
 من كالتى صفة انما في معنى كالتى صفة كانت
 من كالتى صفة انما في معنى كالتى صفة كانت

من كالتى صفة انما في معنى كالتى صفة كانت

من كالتى صفة انما في معنى كالتى صفة كانت

لوجود المقصود بالضرب وان ضربها بعد موتها **سيرة** من
 لا يستمر الریحان نشم ورد او بنفسج او ياسمين او زنبقاو نسرينا
 او زجسا او لايشم ورد او بنفسج انشده عنها ماء الور او لايشم
 طيبا نشم نباتا بجمه طيب كالخراحي حنث فان عدم العرف رجع
 الى اللغة فمن حلف لا ياكل لحمًا حنث بكل لحم كلحم السمك حتى بالمحرم
 من اللحم كالسنة والمخزير وكالفهد والذئب والتمر والعقاب والصفر والحية
 والنفار ونحو ذلك لا بما لا يسمى لما يعي ان من حلف لا ياكل لحمًا لا يحنث
 باكل ما لا يسمى لما كاشم ونحوه كخ وكبد وكلية وكمرش ومصرات و
 طحال وقلب والية ودماع وقانصة وكارع ولحم راس ولسان لان
 اطلاق اسم اللحم لا ينادل شيئا من ذلك ولان بيع الرأس سمي
 راسه **الاحكام** لان كلامهم ذكرنا منفرد عن اللحم بالاسم والصفة
 ومن حلف لا ياكل لبنا فاكله ولو من لبن آدمية او صيد حنث لان
 الاسم يتناول حقيقة ومع فاسواء كان حليبا او رابا او مائا او مجمدا
 لان الجميع لبن لان اكل زبد او سمن او كشكا او مصلا قال في القاموس
 المصل والمصالة ما سال من الاقط اذا اطلعت ثم عصرت حتى ولا ياحدا
 راسا ولا يبيته حنث بكل راس وكل بيض حتى براس الجراد وسفيه
 لان دية حية حنث به **سمي** الراس والبصير فحنث بد ومن حلف
 لا ياكل فاسد حنث بكل ما يتفله به حتى بالبصير لانه ينضج ويبتلى
 ان كان راسا فسمي الراس ولو اكل كل قرص من جري كلبه وعاد في راسه

وسفرجل ونفاح وكثري دخوخ وشمش وزعر وسابض واترج وتوت
 ونين وموز وجيز ولوياسا كصوب وعباب وجوز ولوز وبندق وفنق
 وعمر دربيب ولجاص ونخها لان يابس ذلك لا يخرج به عن اسم الفاكهة
 لا باكل القثاء والخيار لان ذلك من الخضرة فلا يجت بهما من مضاف
 الا باكل فاكهة ولا ياكل الزينون لانه لا ينفكه باكله وانما المقصود
 ريبه والزعرور الاحمر والاس وسائر شجر بري لا يستطاب كثر القثاء
 والعفص وباذجان وكرنب ولا باكل ما نال من كجزر ولفنت
 وفجل وقلقاس ومأة ونخوة ومن حلف لا ينفك عن فاكهة بعد المرار
 او حلف لا ينعش فاكهة بعد نصف الليل او حلف لا ينعش فاكهة
 بعد نصف الليل لم يجز له ترك له شيء من الفاكهة
 من بعد طلوع الفجر الى الزوال والعشاء ما خذ من الفاكهة
 من قبل الغروب الى نصف الليل والسحور ما خذ من الفاكهة
 من نصف الليل الى طلوع الفجر ومن حلف لا ياكل فاكهة
 هذه السجرة منست باكل ثمرتها ولو واحد لا ينفك عن فاكهة
 من بعد او حلة لان الثمرة هي المنبادرة الى الدهن فيجوز باكل الثمرة
 من غير ان ينعش من اثناء اناء لانها منرا ومن حلف لا ياكل من هذه
 الثمرة منست باكل ثمرتها لا ينفك باكلها من لبنها ولدها
 من بعد ان ينعش من اثناء اناء لا ينعش من هذا البذر او حلف
 من بعد ان ينعش من اثناء اناء لا ينعش من هذا البذر او حلف

حث لانهما ليسا بالآلة للشراب والشراب منهما في العادة انما يكون
 بالاعتراف اما ببدن او بائنا غيرهما فيجعل على ما جرت به العادة في
 الشراب فيحتمل بوجوده لان حلف لا يشرب من هذا الا اناء فاعلم
 منه وشراب فانه لا يحتمل لان الاناء آلة للشراب فحقيقة الشراب
 منه ان يكرع منه واذا صاب منه في اناء وشراب منه لم يكن شرابا
 منه ولو حلف لا يلبس الثياب اذ لا يركب الدواب حث بركوب
 دابة وليس ثوب وكذا لو قال لا يركب دوابه اذ لا يلبس ثيابه فغير
 ذكر العدد فلا يحتمل اذ لا يبر الابن ومن حلف لا يدخل دار فلان
 اذ لم يركب دابة اذ لا يلبس ثوبه حث بتأجيله فلان لم يركب
 من دار ودابة وثوب لان ذلك ملك لسيده اذ باجره فلا بد
 ان يستأجره فلان لان الدار نضاف الى ساكنها كما نضاف الى
 مناسمها لقوله تعالى لا يخرجون من بيوتهم وقوله تعالى وفيه
 ومن الاضافة للاختصاص وساكن الدار يخص بها مكات اضافتها
 ليس بمحجج وهي مستعملة في العرف ولا يحتمل بالاستعارة اي لا يحتمل
 ان دار استأجرها فلان على الاصح اذ ركوب دابة استأجره
 على الاصح وليس ثوب استأجره فلان لانه رحلت مناد
 فاعلم ان حلف لا يدخل مسكن يريد بيتا مستأجرا
 من بيت يسكنه يريد لانه لا يملكه لذي لا يسكنه
 من بيت مستأجره من بيت يسكنه انما احتج بكونه كل بيتا

لان ذلك نكسرة في سياق النفي فتعم لفعله المحلوف عليه حتى
 بقوله له تنح او اسكت او يزجرك بكل لفظ في الاصح لان ذلك كلام فيدخل
 فيما حلف على عدمه لا سلام من صلاة صلاها اما ما نص عليه
 ومن حلف لا تكلمت فلانا فكا تبه اور اسلم حنت على الاصح ما
 ينو متاهته لا اذا ار نبح عليه في صلاة كان فيها اما ما لم يحلف
 ففتح عليه اى الحلف لم يحث وان حلف لا بدأت ولا بكلام فتتبعها
 مواجحت لان مفسو يمينه ان لا يوجد كلامه بعد ان قبل كلام
 فلان فاذا اكلمه مؤلفه لا يوجد كلامه فبطل الحث و من حلف
 لا ملك له لم يحث بدین له لان الملك يختص بالاعيان من الاموال
 ولا يحرم الدين لان الدين اسما متعين للملك بقبضه ومن حلف
 لا مال له ادخله لا يملك ما لا تحت بالدين وبما لا غير زكوى وبضائمه
 لم يياس من عودته وبمقصود منه لان المال ما تناوله المتأخر
 عادة لطلب الربح ما خوذ من الميل من يد الى يد ومن جانب
 الى جانب فيشمل ذلك غير ما يجب فيه الركوة من المغرور به يرد
 لان غير المغرور اموال وقال عمر رضى الله تعالى عنه اصبحت امرئ
 يخبى له اصب بالافطه هو النفس عندي منه وه حلف ليضرب
 مائة فجمعه اذ ضربها خربة واحدة بتر في يمينه لانه
 مائة تكا لوجاهه ان حلف يضرب مائة فجمعه اذ ضربها
 مرة واحدة واولم به لان الطاهر من هدي ان اذ به

ضربه بالسوط مائة ضربة ليتكرار الله بتكرار الضرب ومن حلف لا يمكن
هذه الدار او حلف ليخرج من هذه الدار او حلف ليخرج منها
اي من هذه الدار لمنه الخروج بنفسه واهله ومتاعه المقصود
فان اقام فوق من يمكنه الخروج فيه عادة ولو خرج حذو فان
لم يجد مسكنا ينتقل اليه او لم يجد ما ينقل متاعه ادابت زوجته
الخروج معه ولا يمكنه اجبارها لخروج وحده لم يجت وكذا حكم
البلد اذا حلف ليخرج منها او ليخرج من منها الا انه يخرج وجه
وحده اذا حلف ليخرج منه لانه اذا حلف ليخرج من هذه
البلدة تناولت يمينه الخروج بنفسه لان الدار يخرج منها
صاحبها واليوم مرات في العادة فظاهر حاله انه لو ورد الخروج للمقاتل
واما اراد الخروج الذي هو الثقل والخروج من البلد بخلاف ذلك
ولا يجت بعوده فيها اذا حلف ليخرج او ليخرج من الدار ومن
البلد وخروج ثمر عاد لان يمينه على الخروج وقد خرج واخلت
يمينه بفعل ما حلف على فعله ومحل ذلك ما لم تكن له نية اذ يكن
هناك سبب يقتضي هجران ما حلف على الرجوع منه بحيث
بعوده والسفر القصير سفر يبر به من حلف ليسافر ويب ويثبت به
من حلف لا يسافر قل في الفرع والسفر القصير سفر
ليسافر به ولهم نقل الاثر من اقل من ان يكون
لا تقصر فيه الصلوة وفي الارستلان بقية الاحكام

وحذ النزم اليسير يعني الله يجر به من حلف ليما من ويحنت
 به من حلف لا ينام ومن حلف لا يستخدم فلا تار جلا كان او
 امرأه عبد اكان او حراً المخدمه الذي حلف انه لا يستخدمه
 والمخالف سالت حنت لان افراد لا على خدمته استخدم امرأه
 ولهذا يقال فلان يستخدم عبداً اذا خدمه وان لم يامر ومن
 حلف لا يبيت ببلد كذا كذا مشق مثلاً او حلف لا ياكل ببلد كذا
 فبات اذا اكل خارج ببيان البلد لم يحنت وفعل الوكيل كالوكل
 فمن حلف لا يفعل كذا افوكل فيه من يفعله حنت لان الفعل
 يضاف الى من فعل عنه ولهذا قال قدم محققين رؤسكم
 ومقتصرين وقال تعالى ولا تتلقوا رؤسكم وانما المحالون غيرهما
 واذا الضيف فعل الوكيل الى الموكل حنت لوجود المحلوف عليه
 وكذا اذا حلف لا يضرب عبداً فضرب بامرأه يحنت وان
 حلف انه لا يبيع زيدا فباع من يعلم انه يشتره له حنت

مَنْ أَكَلَ الْيَمِينَ عَلَى صَوْلِ الْأَخِي

عَنْ مَرْثَاهُ: مَنْ أَكَلَ حَسَنَ كَتَبِ الْأَخِي لَا لِحَاجَتِهِ فِي إِدَاءِ الْكُفَا
 رِهَا يَسْقُدُ بِخَفَرِ الْحَالِفِ وَالْخُرُوجِ عَنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ أَوْ لِي
 نَمَتْ غَارَةً إِلَى أَصُولِ الْأَخِي لَا عَلَى أَصُولِ الْخَالَةِ
 نَمَتْ غَارَةً إِلَى إِدَائِهِ أَنْ حَلَفَ لَا يَهْدِمُ بَيْتَ الْأَخِي حَتَّى يَهْدِمَ بَيْتَ
 الْعَلِيَّةِ

الا بالنية وعند مالك يمحت لان الله قد يقول ان اذهبن البيوت
 لميت العنكبوت وان حلف لا ياكل لحا لا يمحت باكل السمك وعند
 مالك يمحت ولو حلف لا يجلس على فراش او بساط ثم جلس على
 الارض لا يمحت وعند مالك يمحت لقوله تعالى وجعل لكم الارض فراشا
 وقوله تعالى والله جعل لكم الارض بساطا ولو حلف لا يتنشق تحت بناء
 لا يمحت بالمشي تحت السماء وعند مالك يمحت بقوله نعم والسماء بناء
 ولو اعطى على غيره وحلف ان لا يشتري له شيئا بفلس ناشري له
 بدرهم او اكثر شيئا لم يمحت لكن حلف لا يخرج من الباب او لا يقصر
 سوطا او يبعد بينه اليوم بالف فرج من السطح وضرب بعصا وغدي
 سيف اشتراه بالف لم يمحت لان العبرة لهوم اللفظ لا لهوم الغرض
 ولو حلف لا يشتريه بعشرة حنت لو اشترى بأحد عشر بخلاف البيع
 قلت هذا موافق لما ذهب اليه الحنابلة كما مر ولو حلف لا يدخل
 بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة للنصارى او الكنيسة لليهود
 او الدهليز او الظلة التي على الباب اذ لم يصلح البيتوتة لا يمحت
 ويمحت لو دخل الصفة اى الايوان ولو حلف لا يدخل دارا لم يمحت
 بدخولها خربة لا بناء فيها اصلا وفي هذا الدار يمحت ان صارت
 صحن اى اود بنيت دار اخرى بعد الانهدام وان جعلت بعد الانهدام
 سنانا او مسجدا او حماما او بيتا او غلب عليه الماء فصارت دفرا لم يمحت
 وان بنيت دارا بعد ذلك كهذا البيت وكذا بيتا بالاولى هدم او

عم
 اما على اصول الحنابلة
 فيمحت لان الاعطاء
 للنية وغرض التكلم
 ان لا يتنشق تحت البناء

بنى بيتا اخر ولو بنقضى الاول ولو هدم السقف دون الجيطان فدخله
 حنث في الميعن لانه المنكرو ولو حلف لا ياكل من هذا الرطب فاحله
 فمر المرء بحنث خلا فالحنث ابلة كما مر وكذا لو قال لنز وجته ان دخلت
 هذه الدار المتصلة بدار فلان فانت طالق ثم دخلت بدار وال
 الاتصال لا يقع الطلاق ولو اشار الى الدار ولم يسم بان قال هذه ^{حنث}
 بدار خولها على اى صفة كانت كهذه المسجد فحنث ببقائه
 مسجد الى يوم القيامة ولو زيد فيه حصته فدخلها المرء بحنث ^{يقول} ما لم
 مسجد بنى فلان فيحنث وكذلك الدار ولو حلف لا يجلس الى هذه
 الاسطوانة او الى هذا الحائط فهدمها ثم بنى او ولو بنقضها او لا
 يركب هذه السفينة فنقضت ثم اعيدت فحنث بها المرء بحنث
 كما لو حلف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم برأه فكتب به لان غير
 المبرى لا يسمى قلم بل انبوا فاذا كسر لا فقد زال الاسم وهذا لاهل
 العرب اما اهل الهند فيقولون لعير المبرى فلم ايضا فيحنث والواقف
 على السطح داخل عند المتقدمين لا عند المتأخرين ودون الكمال
 اجل الحنث على سطحه سائر وعده على مقابلة وقال ابن الكمال ان كان
 البناء من بلاد العجم لا يحنث قال مسكين وعليه الفتوى قال
 حسب النعمان ان نفي على شجرة واقعة في الدار او حائط احنث وعلى
 الدار ما حزين لانه الظاهر قول المتأخرين في الكل لانه لا يسمى داخل
 في الدار ^{نكته} فخر سره ابا وضاعة لا يتنفع بهما اهل الدار ودخل فيها

فلا يجتنب قل وعلم اطلاقه مسجد ولو فوقه مسكن رلا لو مسجد ^{خلفه} اذ
لو يجتنب لانه ليس بمسجد و هو قيد الدخول بالباب حث بالحادث
ولو بقية الا اذا عينه بالاستمرار والوافى بقدر ميه في طاق الباب
اي في عتبة التي يجتنب لو اغلق الباب كان خاير جلا يجتنب وان كان
بعكسه يجتنب لو اغلق ^{حجرا} داخل حث في حلفه لا يدخل ولو كان
المحلول عليه الخروج انعكس التمسك ولكن في المحيط حلفه لا يخرج فوقي
شجرة مضار بحال لو سقط سقط في الطريق لم يجتنب وهذا الحكم
المذكور اذا كان الحالف واقفا بقدر ميه في طاق نيا ب ولو وقف
باحدى رجليه على العتبة ورجل الاخرى فاب استوى الجانبان
او كان الجانب الخارج اسفل لم يجتنب وان كان الجانب الداخل
اسفل حث وقيل لا يجتنب مطلقا وهو الصحيح ودوام الركوب واللبس
والسكى كالاتناء فيجتنب بكمته ساعة لا دوام الدخول والخروج الترتب
والتطهير لان الضابطان ما يتد فلدوامه حكم الاستدعاء والافلا
وهذا الواليمين حال الدوام اما قبله فلا فلو قال كلما ركبت فاست
طالق او على درهم ثور كبر ودوام لمن مته طلفة ودرهم ولو
كان ركبا لمزمه في كل ساعة يمكنه النزول طلبة ودرهم قلب في
عرفنا لا يجتنب الا بابتداء ^{سما} في الفصول كلها وان لم يمسو
وهو المختار ولو حلف لا يسكن هذه الدار او البيت او المحلة او الحارة
خرج وبقى متاعه واهله حتى لو بقي وتراخذ منه ادمكنا صحت واعتبر

محمد فنقل ما يقوم به السكني وهو ارفق وعليه الفتوى قاله العيني ولو انتقل
 الى سكة او مسجد على الاوجه وهذا الوجه بالعربية ولو بالفارسية بـ
 بنجر وجهه بنفسه كما لو كان سكانا يتجاءر وكما لو ابت المرأة النقلة وغلبته
 او لم يمكنه الخروج ولو بدخول ليل او غلق باب او اشتغل بطلب دار
 اخرى اذ دابة وان بقي اياها اذ كان له امتعة كثيرة فاشتغل بنقلها ^{بنفسه}
 وان امكنه ان يستكرى دابة لم يحنث ولو نوى التحول ببدنه دين
 وعند الشافعي يكفي خروجه بنية الانتقال بخلاف المصنف والبلد
 والقرية فانه يبر بنفسه فقط وقيل يحنث بخروج نفسه فقط اذا كان
 اهله ومتاعه في الدار وحلف لا يسكن فلا تسلكه في عرسه دار او هذا
 في حجرة وهذا في حجرة حنت الا ان تكون دار الكسرة ولو تقاسماها ^{بخط} باحدا
 بينهما ان عين الدار في يمينه حنت وان نكرها لا ولو دخلها فلان غضبا
 ان اقام معه حنت. علم اولاد ان انتقل فوالا كما لو نزل صنيفا وكذا
 لو سافر الحالف فسكر فلان مع اهله به يفته لانه لو يسلكه حقيقة ولو
 قتل المسالمة بشيء من ثمنه اعادة لعدم امتدادها بخلاف الاقامة ^{وي}
 قلت هذا غلط والصحيح لا يحنث اذا سلكه شيئا او في خزائن القتلى
 حلف لا يضر بها فضر بها من شيء في الاصل
 المسجد ان حمل واخرج مختارا او بغيره من ربه لم يحنث
 ولو ارضيا بالخروج في الاصح ومنه لا يدعي انشاء ما دسأ
 واذا لم يحنث بدخوله بلا امره ولو بزلق وهبوب ريح وجمع دابة ^{بينه}

لعدم فعله على المذهب الصحيح وقيل تحل ولا يحنث في قوله لا يخرج
الا الى جنازة ان خرج اليها قاصدا عند انفصاله من باب داره مشى
معها ام لا ثم اتى امر اخر لما في البد ابع ان قال لمن وجتها ان خرجت
الا الى مسجد فانت طالق فخرجت تريد المسجد ثم بد اليها امر فذهب
لغير المسجد لم تطلق ولو حلف لا يخرج او لا يذهب او لا يروح الى مكة
فخرج يريد هاشور جع عنزا قصد غيرهما لم لا يحنث اذا جاوز عمران ^{بصره}
على قصد هان بينه وبينها مدة سفر والا حنث بمجرد انفصاله ولو حلف
لا يخرج من فلاح العالم الى مكة فخرج معه حتى جاوز البيوت بڑ ولو حلف
لا يخرج من بغداد فخرج مع جنازة والمقابر خارج بغداد حنث وفي
لا ياتيه الا يحنث الا بالوصول كما مر والفرق لا يخفى كما لا يحنث لو حلف ان
لا اتى امراته عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت ثمه حتى مضى العرس
لا فيها ما انت العرس بل العرس اشبه ولو حلف ليا تتيه بهوان ياتي منزله
او حادثة لقيه ام لا ولو لم يات به حق مات احد عما حنث في اخريات
وكذا اكل يمين مطلقة اما الوقتة فيعتبر اخرها فان مات قبل مضيه
فلا يحنث ولو ارتد ولم يحنث ابطلان يمينه بالله بمجرد الردة اما
لو كان يمينه بالطلاق فلا يبطل بالردة بل يقع الطلاق ولو حلف ليا ^{تتيه}
عند ان استطاع ففي استطاعة الصحة لانه المتعارف فيه يتم على رفع
الواقع كمرضاة سلطان او جنود او سيار فان روى بها الفدية المصهرة
المقارئة للفظ صدق ديانة لا قضاء وعند صدق ديانة وقضاء لان ^{اللفظ}

اذا شغل بالوضوء للصلاة المكتوبة او اشتغلت بالصلاة المكتوبة لانه عند
 شرعاً كذا عرفاه ركب العبد الماذون والمكاتب ليس لمواكاة في
 حق اليمين الا بشرطين اذا لم يكن دينه مستغراً وقد نواه في حنبل
 ولو حلف لا يركب فاليمين على ما يركبه الناس عرفان فرس ونبل و
 حمار وجل فلا يحث بالركوب على الفيل الا في الهند وكذا بالركوب على
 المركب الدخاني والعجلة ولو حمل على الدابة مكرها فلا حث كحمله لا يركب
 فرسان ركب برذونا وبكسه ولو بالفارسية او الهندية لاسب اليهود اجم
 بكل حال ولو حلف لا يركب مركبا حث بكل مركب سفينة او محملاً او عجلة
 او دابة سوى الآدمي ولو حلف لا يركب حيوانا او دابة فلا يحث بالركوب
 على الآدمي او الكافر **فصل** اليمين في الاكل والشرب واللبس الكلام
 الاكل ايصال ما يحتمل المصغ بفيه الى الجوف كخبز وفاكهة مضغ
 ادلاو الشرب ايصال ما لا يحتمل المصغ من المائعات بفيه الى الجوف
 ماء وعسل ولبن وشراب وسأى وقهوة فايصال الماء بالانف او بالزبد
 ليس يشرب ولو حلف لا ياكل بيضة حث ببلعها ولو قال لا ياكل عبد
 مثلاً لا يحث بمصه لان المص نوع ثالث ولو عصية واكل فتراه حث
 لكن في يهذيب القلاحي حلف لا ياكل سكر لا يحث به في غير هذا
 يحث في الذوق فعل الفحلج ومعرفة الطعم **فصل** في اليمين في الشراب
 وكل احد يحل وشرب ذوق ولا عكس ولو قصص به روزه حث
 لا يذوق الماء لا يحث ولو عني بالذوق الاكل لم يصرف الا بغيره

ولو حلف لا يأكل من هذه النخلة أو الكرمة أو الألب تقيد حنثه
 بأكله من ثمرها يحنث بالعصير واللبس لا بالدبس المطبخ ولا
 بوصول غصن منها بمنجزة أخرى كما يفعل في بلادنا كالشجار الألب و
 يحنث بأكل الطلع أو الخلال أو البلع أو اليسر أو الرطب أو التمر
 منها وإن لم يكن للشجرة ثمرة تنضج يمينه إلى ثمرها حنث إذا اشتري^{به}
 ما كولو^ا كله ولو كل من عين النخلة أو الألب لا يحنث وإن نواها
 لأن الحقيقة مهور^ة وفي المحيط لوفى^ا كل عينها لم يحنث بأكل ما
 يخرج منها وينبغي أن لا يصدق قضاء لتعيين المجاز فان قلت درق^{الكر}
 دكد ودرق التمر المهدى مما يؤكل عرفا فينبغي حرث اليمين^{لعيته}
 قلت أهل العرب أغايا كلونه مطبوخا وفي الشاة والبقر^ة يحنث
 باللمح خاصة كاللبن والسمن والتريب والمخيض لا تنهما ما كولاتا
 فتعتقد اليمين عليهما ولا يحنث في حلفه لا يأكل من هذا اليسر
 أو الرطب أو اللبن بأكل رطبه وثمره وشيرازه أو راسبه بخلاف
 لا يكلم هذا الصبي أو هذا الشاب فكله بعد ما شاخ أو لا يأكل هذا
 الحمل فأكلم بعد ما صار كبشا فانه يحنث وأصل أن المحلوف
 عليه إذا كان بصفة داعية إلى اليمين تقيد به في المعرف والمنكر
 فإذا زالت زال اليمين وما لا حقيقة داعية اعتبر في المنكر دون المعرف
 وفي المجبتي حلف لا يكلم هذا المجنون فبرأه هذا الكافر فاسلم لا يحنث
 لأنها داعية وفي لا يكلم رجلا فكلهم صبياحنث وقيل لا كلام^{صبي}

و كلفوا بالعتالة بعد البلوغ يدعى شابا وفتى الى ثلثين فكل الى
 خمسين فشيخ بعده كما لا يحث في لا ياكل هذا العنب فصا در بيبا
 او لا ياكل هذا اللبن فصا رجبنا او لا ياكل من هذه البيضة فاكل
 فرخها او لا يذوق من هذا الحمر فصا ر خلا دم من زهر هذه الشجرة
 فاكل بعد ما صار لوزا او شمشا بخلاف حلفه لا ياكل تمرا فاكل حبسا
 لانه تمر مضت وان ضم اليه شي من السن او غيره ولا اصل فيما
 اذا حلف لا ياكل معيننا فاكل بعضه ان كل شي ياكله الرجل
 في مجلس او يشربه في شربة فالحلف على كله والا فقل بعضه وكذا
 لا يحث لو حلف لا ياكل سيرا فاكل رطبا او لا ياكل عنبا فاكل زبيب
 بخلاف جوز ولوز فان الاسم يتناول الرطب واليابس فيهما ولو حلف
 لا ياكل رطبا ولا يسرا حث باكل المذنب ولو حلف لا يشتري رطبا
 فلا يحث بشرائه لباسا بس فيها رطب ولو حلف لا ياكل لحم فلا يحث
 باكل مرقة او سمك الا اذا اذاهما وكذا لو حلف لا يجلس على وتجلس
 على جبل وكذا في لا يركب حيوانا لوركب اسنانا واللحم يعمر لحم الانسان
 والميتة والكلب والخنزير والكرش والرية والقلب والطحال في
 عرب العرب لا في عرفنا فيبقى في كل بلد وقوم على عرفهم وفي الخانية
 ر س ولا كان لحم في يمين الاكل لا في يمين الشراء وفي لا ياكل من هذا
 لشهارة يقع على كراهته وعند مالك على لحمه ومن هذا الكلب يقع على صيده
 لحمه وتبين على لحمه لانه حلال عند البعض وان كان هذا القول

شاذاً نقله الحافظ في الفتح ولا يبيع البقر الجاموس ولا يحنث بأكل الفئ هو الأصم
 ويحنث في لا يأكل لحماً يأكل لحم الطيور والدواب ولو حلف لا يأكل شحمها
 فلا يحنث بشحم الظاهر بل بشحم البطن والأمعاء وقيل لبشحم الظهر
 أيضاً لأن فصل الشحم عن اللحم نحو أكل اللحم واليمين على شرا ما الشحم
 وبيعته كهي على أكله حكماً وخلاً فاد الشحم يبيع الشحم المحرم كشحم الخنزير
 والميتة إلا أن نوى الشحم الحلال ولا يحنث بالية في حلفه لا يأكل
 أو لا يشتري شحمها أو لحماً لا ينافع ثالث قلت في عرفنا يحنث لأنه شحم
 ولا يحنث بخبز أو دقيق أو سويق في حلفه لا يأكل هذا البرأ بالضم من عينها
 لو مقلية كالبليلة في عرفنا ما لو تضمها فلا حنث ^{فيه} إلا بالنية وفي النهر عن
 الكشف المسئلة على ثلثة أوجه أحدها أن يقول هذه الحنطة ويغير إلى
 صبرة والحكم فيه ما ذكر الثانية أن يقول هذه بلاد كره حنطة فيحنث
 بأكلها كيف كان ولو نية أو خبز الثالثة أن يقول حنطة فيحنث
 بأكلها ولو نية لا يحنث الخبز قلت هذا في عرفنا ما في عرفنا لو قال لا يأكل
 من هذه الحنطة فيحنث بأكل دقيقها وسويقها وخبزها وأكلها مقلية
 ونية في كل حال ولو زرعها لم يحنث بالخارج وفي هذه الدقيق حنث
 بما يتخذ منه كالخبز ونحوه كعصيدة وحلوى لا يفسد في الأصم والخنزير ما
 أعند أهل بلد الخائف فالشاي بالبرد اليمنى بالذرة والطبري بجنز
 الأرز وبعض أهل القرى بالشعير قلت في بلادنا أهل وسط الهند بالبر
 والركن بالذرة والبنغال بجنز الأرز فلو دخل بلد البر واستمر لا يحنث

الا شعير او الذرة لم يحنث الا بالشعير او الذرة ولو حلف لا ياكل
 من خبز ولا مائة انصرف الى الخابزة التي تصريده في التنوير او تضعه على النار
 لا لمن عجنته وحياته المضروب او الوضع ومنه الرقاف والقطائف لا للثريد
 او بعد ما دقه او فته لانه لا يحمي خبزا وحش في لا ياكل طعاما من طول
 فلان ياكل خله او زينه او ملحده ولو بطعام نفسه لا لو اخذ من يبيده او ما
 فاكل به خبزا قلت هذا في عرف العرب اما في عرفنا فلا يحنث باكل خله
 او زينه او ملحده او سلاخته او لونه او كانه لا يحنث الا انتهى طعاما واكل
 الطعام يحل على عرف كل بلد او قوم ففي البلاد الجنوبية من الهند
 يقولون الطعام للحرز خاصة لا للخبز وفي وسط الهند يطلق على الخبز
 والارز كليهما في لا ياكل سنا فاكل سوفا ولا ينية له ان يحنث وعصر
 سائل السمن حنث والا لاذكذا واكل اذا ما خلط فيه السمن او ارز الحلو
 بالسمن واللحم ربلو وفي المبداء لا ياكل طعاما فاضطر لميته فاكل لم
 يحنث والشواء والطبخ يقعان على اللحم المشوي والطبخ بالماء هذا في
 مصر ويحرم اما في عرفنا فاسم الطبخ يقع على كل مطبوخ بالماء ولو بود
 او زبت او سمن وفي الشهر الطام يحرم ما لو حلف على دجه التطعم والتد
 كحون ودايمة لكن في عرفنا لا الراس ما يباع في مصر الحالف والفاهمة
 وانه يبيع والخبز وحب السكر والمشمس والاكاب والكارسة
 والارجح والخبز والحبيب والنوت والجاموس والفالسفة والفسق والتين
 والخرخ والسلم والذباب والسفرجل والناجيل والبرقال والنازح والحب

من هذا ابن اهل السنة
 او ما سجد في حنث
 من الخبز ما سجد

والرمان والرطب والتمر والزبيب واللوز ونحوها من فاكهة كل بلد وقال
 البخليفة العنب والرمان والرطب ليست بفاكهة وخالفه صاحباه والجلوى
 ما ليس من جنسه حامض فيجث باكل جنين وعسل وسكر هذا في
 عرفهم اما في عرفنا فلا حث في فانيد وعسل وسكر لانها لا تسمى جلوى
 قال صاحب البحر الحلوى والمحلولة واحد اما في بلاد الهند فالحلوى
 عبارة عما يطبخ من دقيق او فاكهة او بيضة مع السمن والسكر والادام
 ما يصطح به الخبز اذا اختلط به كحل وزيت ودمج لذوبه في الفم فيحصل
 الاختلاط بالخبز لا اللحم والبيض والخبث وقال محمد هو ما يدكل مع الخبز
 غالبا وبه يتقن فما يدكل وحده غالبا التمر وزبيب وجوز وعنب وبطيخ
 وبقل وسائر الفواكه ليس اداما الا في موضع وكل تبعا للخبز غالبا اعتبارا
 للعرف وفي البدائع الخبز رطبة فاكهة ويايسة اداما ولو حلت لاياكل
 لحما والاخر بصلا والاخر فلفلا يطبخ حوصفيه كل ذلك فاكهة فيجثوا
 الا صاحب الفلفل لانه لا يؤكل الا كذا اذ هذا ان وجد طعمه ويزاد
 في الزعفران رؤية عينه وفي كاي اكل لبنا فطبخه باردا لا ينظر الى فلا
 فنظر الى يده او رجليه او اعلى راسه لم يجث والى راسه وظهره بطونه
 حث وفي المس يجث بمس اليد والرجل ولوعرض عليه الجير انقل انهم
 جبهه حالفوا و قيل لا وهو الصحيح وقرع عليه ان ما يبع من الزواجر في
 المحار ان الساعد ببول اللزج قليلا فيقول لا يصح على الجير وقرع
 استعمال المتراشف الذي يقصد به الشبهة ودمت خاص وقرع

الى رمال الشمس، القشبي منه الى نصف الليل وقيل بعد صلاة العصر الى نصف الليل
 السحر هو الكل بعد نصف الليل الى طلوع الفجر وهناك طعام آخر في بلادنا يسمى
 الفطور وهو قهوة من طلوع الفجر الى ارتفاع الشمس ولا بد في كل زمان ياكل اكثر من نصف
 السبع الا الفطور ثلثا لئلا يكون ما يتغدى ويتعشى ويستحرج يعطيه اهل بلد
 عادته حتى لا شيع بترب اللبن يحنث البدوء ولا المحصرى ولو قال
 ان اكلت او شربت او لبست او فكت ونحو ذلك فبذى حر ولا ي
 معيماى حيزا اولنا او قطنا او زينب لم يصدق اصلا فحنث باى شئ
 اكل او شرب وقيل يدين كما لو ذى كل الاطعمة او كل مياه العالم
 حتى لا يحنث اصلا كنية بمحمل كلامه ولو ضم طعاما او شربا او قوبا
 وقالى عنيت شيئا دون شئى دين ولا اصل ان السية انما تصح في
 المفوظ الا في ثلث مفيدى في فعل الخروج والمسالك وتخصيص الجنس
 كحشية او عرسه لا الصفة كومية او بصرية دنية تخصيص العام بخاصة
 اجماعا ولو قال يا امرأة اتر وجهي طالق ثم فلا فويت من بلد كذا
 لا يصدر ذمها او كذا من غصب درهم انسان فلما حله له الخصم
 عاما اوى حيا به يفتى خلافا للخصاف وفي الوالدية متى حلف ظالم
 واحذير لانه ما من فلا يباس به وقالوا السية للحالف لو بطلاق ادعتا
 وكذا بانه ... لم يوا وان ظالما لم يستحلف ولا تعلق للقضاء بالصهادة
 في اليمين بانه لو حلف لا يشرب من شئى يمكن فيه الكرع نحو دجلة
 او ظر ب محموله ان يدينه على الكرع منه حتى لو شرب من نهر اخذ منه

لو يحنث وفي البحر عن الظهيرة الكراع لا يكون الا بعد الخوض في الماء لكن
 في القفستانى عن الكشف انه ليس بشرط ولو قال لا يشرب من ماء دجلة
 فيحنث بغير الكراع ايضا وفي ما لا يثاقى فيه الكراع كالبئر والجنب يحنث
 بالشراب بلا ماء مطلقا سواء قال من البئر او من ماء البئر ولو تكلف الكراع
 في ما لا يثاقى فيه ذلك لا يحنث في الاصح لعدم العرف واما ان تصور البئر
 في المستقبل شرط انعقاد اليمين وبقيتها ولو بطلاق نفى لا شر من ماء هذا
 الكون اليوم ولا ماء فيه اذ كان فيه ماء وصب في يومه قبل الليل
 اذ اطلق يمينه عن الوقت ولا ماء فيه لا يحنث سواء علم وقت اليمين
 ان فيه ماء او لا في الاصح لعدم امكن البرهان اطلاق وكان فيه
 ماء نصب حنث لوجب البر في المطلقة كما فرغ وقد فات بصبه اما
 الموقوفة ففي آخر الوقت وهذا الاصل فر وعده كثيرة ومنها ان يعطى الصبح
 عند اقامت كذا لا يحنث بحضها كبر في الاصح ومنها ان لو تردد
 دينار الذي اخذت به من كيسي فانت طالق فاذا الدينار في كيسه لو تطلق
 لعدم تصور البر ومنها ان لو تعيىنى صداقك اليوم فانت طالق وقال
 ابو هان دهبتيه فامك طالق فالحيلة ان تشتري منه بخرها او باملغوا
 وتقبضه فاذا مضى اليوم لم يحنث ابو هان لعدم الهبة ولا الزوج لمعجزها
 عن الهبة عند الغروب لسقوط المهر بالبيع ثم اذا ارادت الرجوع ردت
 بخيار الروية ومنها لو حلف انه يقتل زيد اليوم نمات زيد قبل مضى
 اليوم ومنها لو حلف يا كل هذا الخبز اليوم فاكله الكلب ادر حل آخر

تبلى الليل او حلف انه لا يطي ريدا الا لا يضرب به اذ لا يكلمه الا ان
 ياذن خالد فمات خالد ثم اعطى ريدا الاضرب به اذ كالمه فلا يجنث
 وكذلك لو حلف ان نام في هذه الليلة في هذه البيت فامراته
 طالق وقد طلع النجم وهو لم يعلم به ولو قال والله لا يصعدن السماء
 او ليقلبن هذا الحجر ذهبا حنث للحال لا يمكن البر حقيقة شوحيث للعجز
 عادة ولو دقت اليمين لو حنث ما لم يمض ذلك الوقت ولو قال لامراته
 ان لم اخرج الى السماء هذه الليلة فامت طالق ينصب سدا ثم
 يخرج الى سماء البيت لان السقف ايضا سما. ويحكى الحكم لو حلف
 ليقطنن فلانا عاما لم يموتن اذ يمكن تتلمن بهما احياء الله فانه لا يجنث
 وان لم يكن عالما بموته فلا يجنث كانه عطف يمينه على حياته كانه يمينه لا يتصور
 كمسئلة الكون وكقوله ان تراكمت من السماء فعبدهم عز لا يزالتك
 لا يتصور في غير المقدور ولو حلف لا يكلمه فلانا ولا هو نائم فايقطعه
 حنث فلو لم يوقظه لم يجنث وهو المختار ولو مسنيق طانث لو حنث يسمع
 بشرط انفصاله عن اليمين فلو قال موصولا ان كلمتك فامت طالق
 فاذهبي اذ واذهي لا تطلق ما لم يرد الاستيناف ولو قال اذهبي طانث
 لانه مستانف ولو قال يا حائط اسمع اذ صنع كذا وكذا وقصد اسمع المحل
 عليه لم يجنث وكذا في كل ما كان فيه توجيه الخطاب الى غير المحل عليه
 كما لو قال لزوجته ان ستكوتن الى اخيك فامت طالق فلما جاء اخوها طانث
 صبيها لا يفهم ما تقول وشكك في دجها انه فعل كذا وكذا لا يقع الطلاق

عن النجاشي والداري ١٢١٢

فقرأ القرآن أو سمع في الصلوة أو غيرها لا يحث وقيل يحث خارجها
 وقيل لا يحث مطلقا حتى بقراءة الكتب في عرفاء والقاء الدرس
 على التلاميذ ويحث بالشعر لأنه كلام منظوم ولو حلف لا يقرأ القرآن
 اليوم يحث بالقراءة في الصلوة أو خارجها ولو قرأ بالبسملة فإن نوى
 ما في العمل حث والإلا ولو حلف لا يقرأ سورة كذا أو كتاب فلا
 لا يحث بالنظر فيه وفهمه به ^{يفته} ولو حلف لا يكلم فلا في اليوم
 فيحث إن كلمه في ذلك اليوم إلى غروب الشمس وبعدة لا يجلي قوله
 يوم اكلمه فلا فإنه ينعمل الليل والنهار لأنه بمعنى الوقت فإن نوى النها
 صدق ولو قال ليلة اكلمه فلا فإنه يعمى الليل خاصة لعدم استمرا
 في مطلق الوقت ولو قال إن كلمته إلا إن يقدم زيد أو حتى أو إلا إن ياذن
 أو حتى ياذن فلذا فكلمه قبل قدومه أو قبل أذنه حث ولو بعدهما
 لا يحث وإن مات زيد قبلهما سقط المحلف ولو قدم الجزاء أو قال
 أمر أنه طالق إلا إن يقدم زيد لم تكن الغاية بل للشرط فلا تطلق ^{معه}
 وتطلق بونه كما لو قال لعبدك والله لا أكلمك حتى ياذن لي فلا أو قال لعز
 والله لا أفارقك حتى تقضي عني حتى أو حلف ليوفيه يوم مات فثبت
 قبل الأذن أو برئ من الدين أو حصل إن الحالف أمر أجعل يمينه
 غاية وفاتت الغاية بطل اليمين معها وكلمة ما زال وما دام وما كل غاية
 ينتهي اليمين بها فلو حلف لا أكلمك ما دام زيد بمحاري فخرج منها
 رجع ففعل لا يحث لأنها اليمين ^{بأنه} لا أكلمك هذا الطعام من

وفي السراج توقف الامام في اربعة عشر مسئلة ونقل لا ادرى عن الا
 الاربعة وغيرهم بل عن النبي صلعم وعن جابر بن عبد الله ايضا والايام وايام كثيرة
 والشهور والسنون والجمع والازمنة والاحايين والدهور عشرة
 من كل صنف ففي لا يكمل الا ازمنة خمس سنين وذكرها ثلثة ولو حلف
 لا يكمل عبدا او عسكيا فلان اذا لم يركب دوابه ولا يلبس ثيابا ففعل
 بثلاثة من احوال وان كان له اكثر من ثلثة من كل صنف والاولا
 وتصحنية الكل ولو كانت يمينه على ارجائه او اصدقائه او اخوانه او حيث
 ما لم يكمل الكل ولو لم يكن له الاخ واحد فان كان يعلم به حنت والا
 والاهلعة والقياب والساء تقع على الواحد اجماعا لا تصح المهر العهد
 ان امكن والا فالجنس ولو نوى الكل صح **فصل** في الممين في الطلاق
 . العتاق الاصل فيه ان الولد الميت ولد في حق غيره لا في حق نفسه
 والا اول اسو لفر دلم يتقد منه غيره والاخير للفرد الا الحق والوسط
 لفردين العدد بين المتساويين وان المتصف باحد لا يتصف باخر
 للثنائي ولا كذا لك الفعل ادمه كان الفعل الثاني غير الاول فلو
 قال اخر تزوج استزوج فالتى اتزوجها طالق طلقت المتزوجة مرتين
 لانه جعل الاخر وصفا للفعل وهو العقد وعقد هاهو الاخر فلو تزوج ثانيا
 ثم طلقها ثم نكحها فالنكاح الاول اول والثاني اخر ولو قال اخر من في ط
 ثم تزوج امرأته اخرى ثم طلق الاولى ثم نكحها ثم ماتت الردية ثم
 الثانية لانها الاخرى لا الاولى التي نكحها مرتين قلت عندنا من الحديث

عنه اي ما لا يثبت الا
 ولا يوصف فاليام كثيرة
 وسنن كثيرة ونحو
 لا تجزى على ثلثة اربع عشرة
 ٤٠٣/١٢

لا يقع في جميع هذه الصور الاطلاق واحد كما عرفت في كتاب الطلاق
ولو قال اول عبد اشتريه حر فاشتري عبد اعترق ولو اشتري عبد بين
معاثا اخر فلا اعترق احد الا فان زاد كلمة واحدة عتق الثالث وكذا لو
قال اول عبد اسود اشتريه ادا اول عبد اشتريه بالبدناني وكان العبد
الثالث اسودا واستتره بالبدناني ولو قال اول عبد اشتريه واحد فاشتري
عبد بين ثم اشتري واحد الا يعنى الثالث للاختمال وقيل هو واحدة
ولو قال اول عبد املكه فهو حر فملك عبد ا ونصف عبد عتق الكمال
وكذا الشيا بخل لا في المكسرات والوزونات فلو قال اول صاع
من الدراش ثريه فهو صدقة ثم اشتري صاعا ونصفا لا يلزم منه شيء
ولو قال اخر عبد املكه فهو حر فملك عبد انما الحالف لم يعتق بخلاف ما
لو قال اول عبد املكه ولو اشتري عبد اثم عبد انما الحالف عتق
الثاني مستند الى وقت الشراء فيعتبر من كل المال لو اشترى من الصحة
والا فمن الثلث وعليه فلا يصير فارا الوعلق البائ بالآخر خلافا لما قيل
عند الامام عليه نصف المهر لا شتباة الدخول والنصف لا تجزى الطلاق
قبل الدخول وتكون عند نقاب الحيض ولا تحدد ولا حثرت وعندهم ابيع
الطلاق عند الموت وقتة نديا عبد الاجلين وتمرث واما الوصية فلا يخفى
انها لا تقيده في الميراث من غير شرط وكذا اثلث الخمسة وهكذا ولو قال لها
او و فقامت طالق من حيث بالولد الميت ولو سقطا مستبين الخلق وانه
لا يرد في ميراثه ميراثا اخر حيا عتق الحى واحدة الشارحة

اسم الخبر ساو صدق ليس للبشر به علم فتكون من الاول دون الباقي فلو
قال كل عبد بشر في فهو حر فبشره ثلثة متفرقون عن الاول حفظ
وان بشره مع اعتقاده تكون بكناية في رسالة ما لم يزم المشاهدة فتكون
كالحدوث ولو ارسل بعض عبده عبد اخر اذ ذكر الرسالة عن المرسل
والا المرسل والبشارة لا فرق بينهما في الباء وعددها بخلاف الخبر ما
يختص بالصدق اذا كان مع الباء وبدنه يعبر بالصدق والكتب
كالخبر فيها ذكر ولا اعلام لا بد فيه من الصدق كالبشارة **قاعدة**
النية اذا قارنت علم الحق الاختيارية كالشراء مستلزام لصدق المتفق كامل
صح التكفير والا لا يصح شراء اسية للكفارة لا شراء من حلف بعقده ولا شراء
مسئولة بنكاح علق عقبتها عن كفارتها بشرائها بخلاف ما اذا قال لقنه
ابن شريك فانت حرة عن كفارتها يمسى فاشترها كالتباعد ودصية
ناويا عند قبول بخلاف امرت وعن لقوله ان تسريت امة فحر حرة من
تسراها دهر في ملكه حين حلفه ولا تفتن من اشترها فترها واشتت التسرى
بالفحصين والوطي بشرط الا يوسف عدم الغزل ولو قال ان تسريت امة
فانت طالق او عبدى حر تسرى بمن في ملكه او من اشترها بعد التعليق
صحت وعق لوجود الشرط بلا مانع لصحة تعليق طلاق النكوحه باى شرط
مجان وعدم صحة تعليق الحرية بغير الملك اذ الاضافة الى الملك ولو قال
كل مملوك لى حر عن عبده وممدره وامهات اذ لا دله وان قال
ويب المذكور فقط يمدد **قاعدة** لا يقتضاء له كناية الا بالنية وكذا لعق البعض

مع خلاف الامر
لانه خبري لا مسمي

وقال ابن الهمام في كل مرفوق لي حريق المكاتب لا ام الولد الا بالنية
 ولو قال هذه طالق او هذه دعدة طلقت الاخير ^{الاول} ^{السين} وخير في الاول
 وكذا العتق والاحتراد ولو قال هذه طالق او هذه دعدة وطالقان او قال
 هذا حر او هذا هذا اذ لا يفتق احد ولا تطلق بل يخيران اختيار الاجاب
 الاول عتق الاول دعدة وطلقت الاول واحد وان اختيار الاجاب
 الثاني عتق الاخير ان وطلقت الاخير تان ولو حلف لا يسكن فلان ما فر
 المحالف فسلكن فلان مع اهل المحالف حدث عند لا عند الثاني والفتوى
 على قول الثاني ولو قال لعبد لا ان لم تات الليلة حتى اضربك فكذا
 فاني فله يضرب به حدث عند الثاني لا عند الثالث والفتوى على قول الثالث
 ولا يجوز للمخاطب الشرط باليمين المعقود بعد السكوت وبه يفتى ^{على} ^{اليمين}
 في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها الاصل فيه ان كل فعل يتعلق
 بحقوقه بالمباشر كبيع واجارة لا حنث بفعل ما مورة وكل ما يتعلق بحقوقه
 بالاجرة ككناح وصدقة وما لا حقوق له كعياراة وبراءة قضاء يحث بفعل
 وحكمه اية نأله سفير ومعتبر يحث بالمباشر لا بنفسه لا بالامر اذا كان
 ممن يياشر بنفسه في البيع والهبة بوضو والشراء والسلام والاقالة
 باليمن اسبق والتعاطي والاجارة والاستيجار والصالح عن مال مع الاقرار
 بالهبة والخدمة وضرب ^{المالك} الوالكين فلو حلف لا يبيع او لا يشتري شعر
 باع او اشتري وكسبه لا يحنث وكذلك لو حلف لا يجر وله مسنولات
 اجرتها اشراؤه واعطته الاجرة كتر كها في ايدي الناس وكأخذ اجرة ^{شعر}

قد سكن فيه بخلاف شهر لم يسكن فيه وان كان الحالف ذا سلطان لكان
 شريفا ولا يباشر هذا الا اختيار بنفسه حنث بالمباشرة وبالا مباحضا
 وان كان يباشر مرة ويفوض اخرى اعتبر الاغلب وتبيل يعتد به
 السلعة فلو ما يشتريها بنفسه لكان حنثا ولو لم يسلل ولا حنث
 ويحنث بفعله ونفعه لى ما يبرأه في النكاح والطلاق والعناق الواقفين بكلامه وجده
 بعد اليمين لا قبله كعقوب بدخول دار الخلع والكتابة والصالح عن الكاس
 او دم محمد والهبة ولو فاسدة والصدقة والقرض والاستفراض وان لم
 يقبل وضئ العبد والزوجة والبناء والحياطة وان لم يحسن ذلك
 والذبح والايداع والاستيداع والاعارة والاستعارة وقضاء الدين
 وقبضه والكسوة والحمل والهدم والقطع والقتل والشركة وضرب
 الولد الصغير والتسليم والشفقة والاذن والنفقة والوقف والاضحية
 والحبس والتغزير للحاكم والبيع والوصية والموالة والكفالة والقضاء والشماعة والاقتران
 والتولية ويشترط في جميعها ان يخرج الوكيل الى الخارج مخرج الرسالة والا
 فلا حنث الا انكاح والتكفين الا اذا اراد السردوس التملك اذا كان الام
 متصلا بفعل تجري فيه النيابة كبيع وشراء واجارة وحياطة وصياغة
 وبناء اقتضى امره لا يحصر به فلم يحنث في ان بعت لك ثوبا ان باعه بغير امر
 ملكه او لا وان دخل الام على عين او على فعل لا يقبل النيابة كاكل شرب
 ودخول وضرب الولد اقتضى ملكه فحنث في ان بعت ثوبا ان باعه بغير امر
 وكذلك ان اكلت لك طعاما او شربت لك شرايا اقتضى ان يكون الطوام

والشراب ملك المخاطب وكذا قوله ان احكمت طعاما لك وان نوى
غيره صدق في ما فيه تشديد عليه قضاء وديانة ودين في حاله وضو^{الولد}
لا يتصور فيه حقيقة الملك بل يراى الاختصاص والفرق بين الديانة
والقضاء لا يتأتى في اليقين بالله لان الكفارة لا مطلب لها ولو قال ان بعته
او ابتعته فهو حر فعقد عليه بيبا بالخيار لنفسه حنت ولو بالخيار لغيره
لا وان اجيز بعد ذلك في الاصح كما لو قال ان ملكته فهو حر وانما قيد
بالخيار لانه لو قال ان بعته فهو حر ثم باعه بيبا صحيحا بالخيار لا يعنى لزوال
ملكه وينحل اليقين المحقق الشرط ويحت الحالف في المستثنين بالسبح
والشراء الفاسد والخوف لا بالباطل ولو اشترى مدبرا او مكاتباً
لم يحنت الا باجازه قاض ومكاتب وعندنا يحنت لهمة بيع المدبر والمكاتب
ولو قال لامته ان بنت منك شيئاً فانت حرة فباع نصفها من زوج وله^ت
مسءل من ابسها لم ينع عتق المولى ولو من اجبي وقع ولو حلف لا يتزوج
امرأة او هذه المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد وكذا لو حلف لا يصلى او لا
يتزوج او لا يحج ولو كان في الماضي كما تزوجت وما صمت او ان كنت تزوجت
او صليت او صمت فهو عليهما فان عوفي به الصحيح صدق ولو حلف ان لم
يخرج هذا الرمس وكذا فاعتق امة برقيقه ندبها اسطلقا او اسنولدا الزمة
ست وعدنا لا يشتر في التدبير وروى ان ما جعلك فانت حرة فزاد^{ست}
في وعدنا لا يشتر في التدبير وروى ان ما جعلك فانت حرة فزاد^{ست}
ويعتق ولو قال ان بنتك تزوجت عتقها كل امرأة الى طالق طلقت

المحلفة وقيل لا وهو الصحيح وفي الذخيرة ان في حال النض طلق
 والا لا وقيل له انك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة لي فهي طالق
 لا تطلق هذه المرأة ولو قال لهن لم تصبي هذه في هذا الصحن فانت
 طالق فكسرتة اذ ان لم تذهب فتأخر بهذا الحمام فانت طالق فطار الحمام
 طلق ولو قال لحرمة ان تزودي فاعبدي فزوجتي حنت ولو حلف
 لا يتزوج باللوثة فعقد خارجا لا يثبت ذلك الود ولا تجوز وعقد خباء اول قول ان تزوجت
 فبما فهي كذا انطلق امرأتها وتزوجها تاليا لا تطلق وقيل بطلاق ولو حلف لا يتزوج بيات
 فلا في وليس له بنت لا يثبت بمن ولدت له بعد اليمين وقيل يثبت وكذا
 في الولد لو قال لا يسكنكم ولد ريد والمنكحة تدخل تحت المنكحة والمعرفة
 لا تدخل تحت المنكحة فلو قال ان دخل هذه الدار احد فكذا الدار
 او غيرها فدخلها الحالف حنت لمنكحة ولو قال داري ودارك لا
 حنت بالحالف لغيره وكذا لو قال ان مس هذا الراعي احد واشار
 الى راسه لا يثبت الحالف بمس كانه مضى به خلقه فكذا معرفة
 اقر من المعرفة بالاضافة وتدخل المعرفة تحت المنكحة النية وفي العلم
 كان كلف غلام محمد بن احمد احد فدخل الحالف له موكد انك
 لجوان سمعت العلم في موضع المنكحة فلم يخرج الى الغيب من عموم
 المنكحة وفي الاشارة المعرفة لا تدخل تحت المنكحة الا المعرفة في
 الحرام فدخل في المنكحة التي هي موضع الشرط كان داري هذه
 امدا فانت طالق فدخلت فيها طلق ولو دخل هو لم يمين ويجب حج او عمة

ما شيا من بلد إلا في فوله على المشى إلى بيت الله أو الكعبة داراً قد ما ان كبر
 ولو أراد ببيت الله بعض المساجد لم يلزمه شيء وعندنا يجوز له الركوب
 كما مر ولا شيء بعلى الخروج أو الذهاب إلى بيت الله أو المشى إلى الحرم
 أو إلى المسجد الحرام أو إلى باب الكعبة أو ميراجها أو الصفا أو المروة
 أو من دلفة أو عرفة لعدم العرف ولا يفتق عبد قتل له أن له أحج العام
 فانت حرثو قال حججت وأنكر العبد وأتى بشاهدين فشهد بالخروج لأضحية
 يكون له تقبل وقال محمد يفتق ويرجعه ابن الهمام ولو حلف لا يصوم
 بصوم ساعة بنية وإن افطر لوجود شرطه ولو قال لا أصوم صوماً أو يوماً
 بصوم يوم وعندنا لا يحث في الصورتين إلا بصوم كامل شرعي ولو حلف
 ليصوم من هذا اليوم وكان بعد أكله أو بعد الزوال صححت اليمين وحث
 للمحال وهو كما لو قال لا سأأته إن لم يقضى اليوم فانت كذا فحاضت من ساعته
 أو بعد ما صلت ركعة فإن اليمين تصح وتطلق في الحال وحث في الإصلي
 بركعة بنفس السجود بخلاف أن صليت ركعة فانت حر لا يفتق إلا بأداء
 شفع لتحقيق الركعة فإن تكلم قبل أداء الركعة الثانية لا يفتق وعندنا يفتق
 لأن صلوة الترتيب ركعة واحدة فهي صلوة كاملة وفي لا يصلي صلوة
 بشفع وإن لم يقعد وعندنا بركعة بخلاف لا يصلي الظهر مثلاً فإنه يشترط
 الشاهد وحث في لا يؤم أحد أباً قد أقوم به بعد شروبه وإن قصد
 لا يؤم أحد العدم اشتراط النية في الإمامة في غير صلوة الجمعة ويصدق
 ديانة فقط إن نزل وإن أشهد قبل شروعه أنه لا يؤم أحد لا يحث مطلقاً

لا ديانة ولا قضاء و صح الاحتداء به ولو في الجمعة استحسانا وعندنا لا يصح
 الاحتداء به في الجمعة وتصح في غيرها لما كان الاحتاء لوامهم في صلوة الجنازة
 او سجدة التلاوة لعدم كمالها بخلاف النافلة فانه يحث وان كانت
 الامامة في النوافل منها عزرا قلت يحث عندنا بالامامة في صلوة الجنازة
 ايضا لانها صلوة قال الله تعالى ولا تفضل عليهم والامامة في النوافل جائزة
 عندنا مطلقا كما مر وعند الاحناف يجوز بشرط عدم التداعي ولو قال
 بعد لا ان صليت فانت حر فقال صليت وانكر المولى لم يعتق ولو
 قال لمزوجه ان تركت الصلوة فانت طالق فصلتها قضاء طلقت
 وعندنا ان تركتها عدا طلقت ولو نامت عزرا او نسيته فصلت حين
 الاستيقاظ او التذكر لا تطلق ولو حلف كايوم اخر صلوته عن وقتها وقد نام
 او نسي وقضاها لا يحث لحديث فان ذلك وقتها ولو حلف لا يتوضأ من
 الرعاف فرعف ثم بال ثم قضا يحث لان الطهارة وقعت منهما
 كذا قال الاحناف وعندنا ان اعتقد بان يلزم الوضوء من الرعاف
 يحث والا كما لو حلف انه لا يتوضأ من القبلة او من الذكر ثم بال
 ثم قضا ولو حلف ليصلين هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة ويجامع امرأته
 ولا يفلس محيلته ان يصلي الفجر والظهر والعصر جماعة ثم يجامعها ثم
 ثم يفلس اذا غربت الشمس ويصلي المغرب والعشاء جماعة فلا يحث
 عندنا يحث الا اذا راح الى محل يجرد الماء فيه فيقيم بقية الصلوات
 ولو حث لا يحج فحجنا فاسد الا يحث ويحث اذا وقف بعرفة وقيل

اذا طاف اكثر الطواف الفرض ولا يحث في العمرة حتى يطوف
 اكثرها ولو قال لمز وجته ان ليست من مغز ذلك فهو هدى لراى صدقة
 ان صدق بملكه فملك الزوج قطنا بعد حلفه فخر لته ونسج ولبس
 فهو هدى عند ابى حنيفة وله المصدق بغيره بملكه لا غير بشرط
 صاحبها ملكه يوم حلفه قال صاحب الدرر نقل عن النهر ويقى بقوله ما
 في ديارنا لا نزالنا نزل من كنان نفسرها او قطرها بقوله في
 الديار المرومية لغز لها من كنان الزوج ولو حلف لا يلبس من مغز لها
 فلبس ثلثة مئة لا يحث عند الثاني وبه يفتى وقيل يحث كما اذا
 قال لا يلبس ثوبا من نسج فلان فلبس من نسج غلامه لا يحث
 اذا كان فلان يعمل بيده والا حث كما حث بلبس خاتم ذهب
 ولو رجلا لانص او عقد لولو عا در برجد او ز مرد ولو غير مرصع في
 حلفه لا يلبس خليا المعروف ولا يحث بخاتمه فضة بدليل حله للرجال
 اذا كان مصوغا على هيئة خاتمه النساء بان كان له نص فحيث
 هو الصحيح ولو كان موهبا ذهب ينبغي حنثه به كالحال وسوادان
 كانتا من فضة قلت يحث عند ثلثة كل ما يسمي خليا بالعرف
 ولو كان خاتمه فضة بنص او برقص وفي بلادنا سمي الحلقة ولو
 من فضة خليا ولو حلف لا يجلس على الارض فجلس غوا حائل منفصل
 كرسى او خشب او سرياد جدار او سباط او حصير او حلف لا ينام على
 هذا الفراش فجعل فوقه اخر نائم عليه او لا يجلس على عذ السرير فجعل

فوقه سرير اذكر سياثو جلس عليه لا يجث كما لو اخرج الحشون من الفراش
 اداخرج الظهارة والبطانة منه ثم جلس على الحشو ولو قال لا يجلس على
 فراش او على سرير حث مطلقا الا اذا جعل الكرسي فوق الفراش او جعل
 الكرسي فوق السرير ثم جلس عليه ولو حلف لا ينام على الواح هذا السرير
 او الواح هذه السفينة فغرض على ذلك فراث لم يجث ولو جعل على
 الفراش فراشا او جعل على السرير بساطا او حصيرا حث كانه يذبحه
 وجالسوا عليه بالعرف ولو حلف لا يمسي على الارض فمضى عليها لم ينع
 او وقف او مضى على اجبار او حص حث وان مضى على بساط او ماء
 لا يجث ولو قال ان رجته ان تمت على ثوبك او فراشك فانت طالق
 اعتبر اكثر بدنه **فصل** باليمين في الضرب والقتل وغير ذلك
 الاصل هذان ما شارك الميت فيه المحي يقبض اليمن فيه على الحالتين
 الموت والحياة وما اخص بحالة الحياة وهو كل فعل يلزم ويولم ويغفر
 ويسر كتم وتقيل تقيد بها فلو قال ان ضربتك اذ كسوتك او كلمتك
 اذ دخلت عليك اذ قبلت تقيد كل منها بالحياة حتى لو علز بها طلاقا
 او عتقا لم يجث بقولها في الميت او عندك اذ لك الا في التقبيل فانه يجث به
 في الحياة وبعد الممات كان ابا بكر قبل النبي صلعم بعد موته وقال طبت
 حيا وميتا بخلاف الغسل والحمل والمس والباس الثوب كالحلف لا يغسله
 او لا يحمل فلا يتقيد بالحياة ولو حلف لا يضرب نرجنه فمد شعره بها
 ادخنها اذ عضها اذ قرصها ولو هان حاجث (والصحيح انه لا يجث ولو فعل

هذه الامور مما زاحا والقصد ليس بشرط في الضرب وقيل شرط
وهو لا ظهر واما الايلا فشرط ويمكن في جمعها بشرط اصابة بدنه
كل سوط ولو حلف ليضربن او ليقتلن فلانا الف مرة فنفى على الكثرة
والمباغنة كحلفه ليضربنه حتى يموت اذ حتى يقتله اذ حتى يتركه لاحيا
ولا ميتا محمول على شدة الضرب ولو قال حتى يعيش عليه اذ حتى
او مبكى فعلى الحقيقة وفي بلاد الهند يقولون اضربك حتى تتذكر ما
شربت من لبن املك في اليوم السادس من ولادتك فممن ايضا
محمول على شدة الضرب ولو حلف ان لم اقتل زيد ا فكذا وهو ميت
ان علم الحالف بمرته حنث والا لا ولو حلف لا يقتل فلانا بالكونفة
وضربه بسواد الكوفة ومات بها حنث ولو قال لا يقتله يوم الجمعة
فمخراجه يوم الخميس ومات يوم الجمعة حنث وبكسه اى ضربه بكوفة وموته
بالسواد لا يحنث لان الاعتبار زمان الموت ومكانه بشرط كون الضرب
والجرح بعد اليقين ولو قال ان لم تاتني حتى اضربك فكذا فهو على اتيانه
ضربه اذ لا ولو قال ان رايتك كاضربه فمحمول على التواخي ما لم يوافقه ولو
قال ان رأيتك فله اضربك مراة الحالف وهو يرضى لا يقدر على الضرب
حنث ولو قال ان لقيتك فله اضربك فراة من قدره اذ هو يضربه
او يحنث والشهر وما فوقه ولو الى الموت بعد زمانه اذ هو يضربه
في ليقضين دينه اذ لا يحمله الى بعيد اذ الى قريب اذ هو يضربه وقسم
كالقريب والجل كالبعيد وهذا بلائيه وان كان يضربه او يعيد

مد لا معينة فعلى ما اؤتمنت ودين في امانه تخفيف ويصدق قديراً
 وقضاء في امانه تشديد ولو حلف لا يملكه ملياً او طويلاً ان نوى شيئاً
 فذلك والا فله شهر ويوم وقيل على شهر وكذا اذا يوماً
 احد عشر وبالواحد وعشرون وبضعة عشر وثلاثة عشر ولو حلف
 ليقضين دينه اليوم ففقه بنهرجة او زوالا وسحقه للغير لا يحسن ويتق
 المكاتب بدفعها ويحس لو قضاها صاصاً او سقوة وسطر اخش لانيهما
 ليسا من جنس الدر اعم ولذا لو تجوز بهما في صرفت وسلم لم يجز
 ونقل مسكين ان البنهرجة اذا غلب عشر الدر بخذ واما السقوة
 فاخذها حرام لانها نحاس او صاص وبيبر المديون في حلفه لم يرب
 الدين لا تقضين مالك اليوم بجاء به فلم يجد به ودفع للقاض ولو في
 مخرج لا قاض له حث وكذا ايسر لو وجد به فاعطاه فلم يقبل فهو ضم
 بيمينه ثم لم يد له لو اراد قبضه والا لا يبر ولو حلف ليجودن في قضاء
 ما عليه لفلان باع ما للقاضي بعبه وورفع كافر اليه وكذا ايسر البيع
 ونحوه ما يحصل المقاصة فيه بالدين لان الدين تقضى بائناً لها
 وجبة اذ ادين الدين منه ليس بقضاء وحسب عد ولا يحسن لو كانت
 اليمين موقوفة احد امكان البر مع هبة الدين ويحس لو مطلقة ولو
 ليقضين يذعد انقضاء اليوم او حلف ليقضين فلا راعدا فوات
 اليوم او حلف ليقضين في هذا الرخيف عد اذا حله اليوم لم يبر
 ايام امكان البر ولو حلف ليقضين دين فلان وامر به بائناً عامراً

كذا في كتاب
 على ما في المتن

نقبض برهان قضيه منه متبرع ولا يبرر ولا يحلف لا يفارق غيره حتى يستوفى
 فبعد بحيث يراى او يحفظه فليس بمفارق ولو نام او غفل او شغل
 انسان بالكلام او منعه عن الملازمة حتى يهرب غيره لم يحنت ولا حلف
 بطلائعها ان يعطيها كل يوم درهمها فربما يدفع اليها عند العروب
 او عند العشاء قال اذ الحيل يلوماد لئيلة عن دفع درهم لم يحنت
 ولا حلف لا يقبض دينه من غيره درهمها ودرهمه هو قضيه
 لا يحنت حتى يقبض حقه قبضا متعرقا لوجود شرط الاحت وعتو قبض
 الكل بصفة التفريق ولا يحنت اذا شذبه بتفريق ضرورى كان فضله
 كله بوزنين لانه لا يجد تفرقا مادام في عمل الوزن ولو قال لا ياخذ
 ماله على فلان الا جملة او اجمعا فنزك منه درهمان ثم اخذ الباقى
 كيب شاء لا يحنت وهو الحيلة في عدم حنته في المسئلة الاولى
 كما لا يحنت من قال ان كان لى امانته او غيرا سوى امانته فكلنا
 ان كان يملك مائة او دوسمها وحنت بالنزادة لو ما فيه الزكوة والا لا
 ولو نزل النقص فلا يحنت بوجود اجناس فيها الزكوة ولو قال امرأته
 كذا ان كان له مال وله عرض وضياح ودور لغير التجارة ثم
 دخل حلفه لا فعل كذا اتركه على الا بد فلو فعل المحلوف عليه حنت
 وانحلت يمينه فلو فعله مرة اخرى لا حنت عليه ولا كفارت له في كل ما
 دلو قبد هاب وقت كوالله لا افضل اليوم فضى اليوم قبل فعل تركنا
 ان هلك المولف او المحلوف عليه لتحقق العدم ولو حن الزكوة

حث عند اخلاص احمد ولو حلف ليفعلن بزمرة ولو قيد هابوت
 فمضى قبل الفعل حث ان يقع الامكان والا بان وقع الياس بموته
 او بوفت المحل بطالت يمينه ولو حلف وال ليعلمه بكل داعر دخل البلد
 فقيد حلفه بقيام ولايته وينبغي تقييد يمينه بغور علمه واذا سقطت
 لا حث ولو ترفع بلا حث الى منصب اعلى من جنس منصبه السابق
 ولم يبدل الى موضع اخر واليمين باقية لمز يادة تملكه كالحلف
 رب الدين غريمه او الكفيل بامر المكفول عنه الا يخرج من البلد الا
 باذنه تقييد بالخروج حال قيام الدين والكفالة ولو حلف لا يخرج امرأته
 الا باذنه تقييد بحال قيام الزوجية بخلاف لا يخرج امرأته من الدار
 ولو حلف ليهب فلان فوهبه لله فله يقبل بزوج كذا اكل عقد تبرع
 كحاربه ووصية واقرار بخلاف البيع والاجارة والصرف والسلام
 والنكاح والرهن والخلع ونحوها حيث لا يدرى بقبول وكذا في طر النفي
 اعنى لو قال لا يهب فوهب يثبت بجرم الايجاب وان لم يقبل الوهب
 والاصل ان عقود التبرعات بازاء الايجاب فقط والمعادنات بازاء
 الايجاب والقبول وما وخضرة الوهب له شرط في الحث فلو وهب
 الخالف لغائب لم يثبت اتفاقا ولو حلف لا يشترى بجانا شتم وردا او يسجد
 لا يثبت ويمن الشعر يقع على الشعر المقصود فلا يثبت لو سلف لا يغتم طيبا
 فوجد ريمه وان دخلت المرأة الى دماغه ويثبت في حلفه لا يشترى
 بنفسه او دردا بشراء در فمعا الادهنهما ولو حلف لا يشترى فزوجه

عهده على تليق وانه
 بزمرة

فضولي فاجاز بالقول او بالفعل ولو بالكتا به تحت وقيل لا يحث باللفعل
 وبه يفتي قلت عندنا يحث في الحالتين ولو زوجه فضولي ثم حلف
 لا يتزوج لا يحث بالقول ولا بالفعل ولو قال كل امرأة تدخل في
 نكاحي او تصير حلالا لي فكذا افاض نكاح فضولي بالفعل لا يحث بخلاف
 كل عبد يدخل في ملكي فهو حر فاجاز به بالفعل حث اتفاقا ولو حلف
 لا يطلق فاجاز طلاق فضولي قولا او فعلا فهو كالنكاح غير ان سوق الحر
 ليس باجازة لوجوده قبل الطلاق ولو قال لامرأة الغيران دخلت
 دار فلان فانت طالق فاجاز الزوج قد دخلت طلقت ومثله في عدم حثه
 باجازته فعلا ما يكتبه المؤلفون في التعليقات من نحو قوله ان تزوجت بامرأة
 بنفسى او بركلي او بفضولي او دخلت في نكاحي بوجه ما كن زوجة طالق ان قوله او بفضولي التمسك
 على قوله بنفسى وعامله تزوجت وهو خاص بالقول واذا نسي باب الفضولي لوزاد حث
 نكاح فضولي ولو بالفعل فلا تخلص اذا كان المعلق طلاق المتزوجة فيرجع
 الاحرار الى شافعي او الى الحاكم العامل بالحديث ليتفسخ اليمين المصافة
 ولو حلف لا يدخل دار فلان شمل المملوكة والمستأجرة والمسلمة تنزلة
 ولا جدار تكون سكنها لا بطل بق التبعية فلو حلف لا يدخل دار فلانة
 قد دخل دارها دون وجهها ساكن بها لم يحث ولا يحث في حلفه ان
 لا يدخل داره له دين على مفلس او على غني على اموالها كان على غني غير مولى
 فيحث وتقال لغيره والله لتفعلن كذا فهو حالف فان لم يعلم المخاطب
 احسب ما يريه مستحلا ولو قال لغيره اقسمت عليك بالله او لم يقل عليك

حصة وفيه حديث طليم
 ان امرأته اهدت اليها
 ثوبا في طين فاكلت منه
 وبقى بعضه فقال
 اقسمت عليك الا اكلت
 بقية فقال يا رسول الله
 ابريها فان اكلت
 ونحوه في حديث عباس
 واني بكر وسمعت عباس
 وجوب ابراء كل المسلم
 او تدب بالامر ان المسلم
 حرم او اخر

لتفعلن كذا فالحالف هو المبتدئ ماله ينزك الاستفهام ولو قال عليك عهد الله
 ان فعلت كذا فقال نعم فالحالف الجيب ولو حلف لا يد حل فلان دأمره
 فيمينه على النهي ان لم يملك منه والا ففعل النهي والمنع جميعا فاذا انقصر
 على احدهما بحث ولو اخرج دأمره نحر حلف انه لا يتركه فيها بر بقره اخرج
 ولو قال لا يدع ماله اليوم على غريمه فقد منه للقاء حلفه ولو قيل له
 ان كنت فعلت كذا فامرأتك طالق فقال نعم وقد كان فعل
 طلق ولو قال امك طالق فهو لغز ولو قال الفضيلى امرأة زيد طالق او عبد
 حر وعليه الشئ لبست الله ان فعل كذا وقال زيد في جوابه نعم
 كان حالفه ولو ادعى عليه فحلف بالطلاق ماله عليه شئ فبرهن بالمال
 وقضى القاضى بثبوت دأمره حنث وان كانت الشهادة شهادته زور
 وعندنا لا يحث اذا كانت زورا ولو حلف ان فلا كأمريض وهو عندنا
 خير مريض وعندنا مريض لم يحث الا ان ينوي ما عند الناس ولو حلف
 لا يعمل معه في القصاره مثلا تفعل مع شريكه حنث ومع عبده لا
 الماذن لا ولو حلف لا يترك ارض فلان فترك ارضه بينه وبين غيره ^{حنث}
 لان نصف الارض شئ ارضه بخلاف لا دخل دار ولا دخل الشئ كذا لو يكن الفدان ^{مكافاة}

كتاب الحدود

هو جميع حد و الحدود المنع و شرع عقوبة مقدرة و جبت عقاب الله في معصية
 المنع من الوقوع في مثلها و هي مطهرة من الذنوب اذا اتمت على المذنب

فصل في حد الزنا ان كان بكرا احراقا قلابا
 ولو غير مسلم جلد مائة و بعد الجلد يغرب عاما و كذلك الزانية الموصوفة
 بما ذكر وان كان ثيبا راي متنز و جانبكاح صحيح و دخل بالزوجة جلد كما
 يجلد البكر ثم يرمي حتى يموت و كذلك الزانية الموصوفة بما ذكر فلو كانت
 مملوكة لا يرجع بل يجلد نصف جلد الحر و يجدد سيدة او الامام و يلحق
 اقراره مرة و يستحب التزويج للاستبaths و اما الشهادة فلا بد من اربعة
 رجال عدول و لا بد ان يتضمن الاقرار و الشهادة التصريح بالبلوغ الذي
 في الفرج و يسقط الحد بالاستبaths المحتملة و بالرجوع عن الادوار و لو حال
 اقامة الحد و يكون المرأة عذراء او رتقاء و يكون الرجل مجبورا او عتيا
 و تحرم الشفاعة في الحد و بعد المرافعة الى الامام او الحاكم و يحضر للمرجع
 الى الصدر و لا تزعم الجلي حتى تضع و ترضع و لدهان له و يجدد من
 فيؤخر جمعها الى الفطام و من لاط بدكر قتل ولو كان بكرا و كذا ان
 المفعول به ان كان مختارا او يجدد الزنا من نكح بغيره و دعي مع الزانية
 بالفرج او يقتل تعزيرا او يعز من نكح بهيمة و يجوز للامام ان يقتل ان
 راي في قتله مصلحة و لا تقام الحد و في المساجد و لا تنسقط بالتقدم
 و العار بان في مرض او ضعف يخاف منه الهلاك بالجلد يكتفى
 بغيره و يترك في مائة شمر اخ ضربة واحدة او باطراف الثياب و قتل
 عليه الحر متعز قابض و من معه تلف النفس فانما بدية سبع امان
 بغيره انما تترك حتى يبصر اهلا للتحمل او يموت و كذلك ان فيه و كان

احدهما محصنا والاخر غير محصن فيجلد من كان غير محصن ويرجم
 المحصن وفيل كالحريم اجم احدهما واذا ملكنت المرأة العاقلة من نفسها محبونا
 فوطيرا او بالعكس فيجب الحلل العاقل منهما ولو رآى على فراشه امرأة نظرها
 نرجسته فوطيرا او نادى اعنى نرجسته فاجابته امرأة اجنبية فوطيرا وهو يظن
 انها نرجسته شعر بانته اجنبية فلا حد عليهما وقال ابو حنيفة عليها الحد
 فان شهد ثلاثة بالزنا يحدون كلهم حد القذف ويشترط جمع الاربعة
 الشهود في مجلس واحد فان شهدوا متفرقين فهو قذف وعليهم الحد
 خلافا للشافعي ولو شهد اثنان منهم على انه نأبها وهي مطاوعة وحران
 انه نأبها وهي مكرهة فلا حد على واحد منهم ولو شهد اثنان انه نأبها
 في هذه الزاوية واثنان انه نأبها في زاوية اخرى فتقبل الشهادة و
 يبطل قول وقيل لا تقبل ولو حكم الحاكم بشهادة ثمانية ان الشهود فسقوا
 في شواهدهم فلا ضمان عليه وقيل عليه ضمان ما حصل من اثر
 الامر فان رجمه فدينه في بيت المال والمرأة الحرة اذا ظهر لها حبل
 ثمرتها لها وكذا الاثمة وتقول الكرهت او وطئت بشبهة فلا حد عليها
 رجمت بالزنا فتحد **فصل** في حد شرب الخمر وهو كل مثرب
 خمر سئل فليس له وكثيره حرام وليس بخمس عندنا خلافا للائمة الا ربعة
 فرس - مسكر مكلفا مختارا اقليله او كثيرا يجلد على ما يراه الامام
 يجلد في اقل او اكثر الاربعة ثمانية ولو بالنعال والايدى واظراف
 كفى في اربعة مرات او شهادة عدلين ولو على النقي وقنله في الرابعة

منسوخ وقال بعض اصحابنا من اهل الظاهر يقتل في الرابعة ومن استحل
الحمر فهو كافر والنبيذ حلال عندنا وكذا العصور اذ لم يشدد ولم يسكر و
قال امامنا احمد بن حنبل اذا مضى على العصور ثلثة ايام صار محرما وحرم
شربه وان لم يشدد ولم يسكر وقال الثلثة لا نصير محرما حتى تشدد وقد
بالزبد وكل شراب اسكر كثيرا فقليله حرام ويسمى محرما في شره الحد
سواء كان من عنب او من بيب او خبطة او شعير او ذرة او اوار او عسل
او لس او سكر ونحو ذلك نيا كان او مطبوخا و حد السكر ان يخط في
كلامه خلاف معادته وقيل السكر ان من لا يعرف السماء من الارض
ولا المرأة من الرجل وقيل من استوى عند الحسن والقبيح وان افتر
بشراب الحمر ولو وجد منه ريحها يجد وقيل لا يجد فان وجد منه الريح
ولو يفر لا يجد وقال مالك يجد ومن عض بقلعة ولو يجد غير خمر جاز له
ان يسيفها بالخمر وهل يجوز شراب الحمر للضرورة كالعطش والتداوي
قال مالك و احمد لا يجوز وقال ابو حنيفة يجوز للعطش للتداوي للثافي اقول صحها ان لا يجوز مطلقا والثاني يجوز
القليل للتداوي والثالث يجوز للعطش ما يقع به الرء اما دوح الخمر الذي يسمى الكحل فهو حرام اتفاقا
لانه مسكر لكنه ليس بخمر فاواع الطيب لا تنكيزية والادوية التي
تخلط به لا يابس باستعمالها وشرابها لا تنكيزية خمر اذ ذلك محل الخبز
بما في خلط عجينة الخمر لانه يفسد بالطبخ ويحترق وقال صاحب الدرر اكل النبيج
والخشيش والافيون حرام لكن حرمته دون حرمته الخمر ولو سكر باكلها
لا يجد بل يعز وقيل البيع مباح لانه خشيش اما السكر منه حرام قال في البهر

هو التحقيق ويشترط منه ان قليل الاثيون بحيث لا يسير مباح سيما
 اذا استعمل دواء براى الطبيب الحاذق قلت وكذا لك التنبأ واستدل
 المحرمون بحديث نفى عن كل مسكر ومفتر ولا شك ان التقوى هو
 الاجتناب من هذه الاشياء المشبهة والله اعلم **فصل** في حد القذف
 من رمى غيره بالزنا يجب عليه حد القذف ثمانون جلدة ان كان حرا
 وان كان عبدا فالاربعون جلدة وقال ابن حزم من اصحابنا ان العبد
 والحرة سواء ورجحه السيد وهو الاظهر ويشترط ان يكون القاذف عاقلا
 بالغاً مختاراً ليس بالولد للحد ودف وان علا ولا سيداً للحد ودف وان يكون
 المعد ودف حراً مسلماً عاقلاً بالغاً عفيفاً عن الزنا فان كان المعد ودف
 غير محصن مزر القاذف وان كان صغيراً لا يحد ولا يؤطأ مثله ولا يجحد ولا
 حتى يمين ويطلب بالحد لان الحق في حد القذف للادنى بورت عنه
 وبسقط جعوبة وعود اثره ان مات او دفنت ميساً فان عفا بعض الورثة
 سقط الحد ويعز رد يثبت ذلك باقرار القاذف مرتين او بشهادتين
 انزاله يثبت له يقبل شهادته اذا سفي من الكافور فان جاء بعد القذف
 باربعة شهود سقط عنه الحد وكذا اذا اقر المعد ودف بالزنا او اذا رد
 جماعة يحد بعد واحد او فیل لكل واحد حد او من اجمدا ان دافعو
 بكلمة واحدة اذيع عليه حد واحد وان بكلمات فلكل واحد حد وفسر
 ان طلبوه متفرقین حد لكل واحد وهو حد واحد والحد واحد
 الطاهر ملحق بالصریح وقال ابو حنیفة وانشأ في لا يحد به ولا يحد به

قال السيد من اصحابنا ان المراد من رمى المحصنات المدحوي في كتاب الله
 هو ادعاء القاذب بلفظ يدل لغة او شرعاً او عرفاً على الرمي بالزنا ويظهر
 من قرائن الاحوال ان المتكلم لو يرد الا ذلك ولو يات بتاويل مقبول
 يصح حل الكلام عليه فهذا اوجب حد القذف بلا شك ولا شبهة وكذلك
 لو جاء بلفظ لا يحتمل الزنا ولا يحتمل احتمالاً مرجوحاً او قرينة اراد الرمي بالزنا
 فانه يحجر عليه الحد اما اذا عرض بلفظ محتمل ولو تدل قرينة حال ولا مقال
 علم انه قصد الرمي بالزنا فلا شيء عليه لانه لا يسوغ ايلامه بمجرد الاحتمال
 استوفى في هذه الحالة الفاظ القذف تنقسم الى صريح وكناية والصريح
 بامسيوكة يا ميسوث يا راسي يا عاهل او قد ريت او ربي من جارك
 او يا الوطى ولست بولد فلان او لست لابيك قذف لانه وكناية زنت
 يدك او رجليك او يدك او يدك يا نظيف يا عفيف يا مخنت
 يا قحبة يا فاحشة وقد فضحت روجك وعطيت او نكست راسك
 وجعلت له فرساً او علمت عليه او لادامر اغيرة وامسدت فراشه
 ونعربني يا نطى يا قارسى يا رومي باحلال بن الحلال وما يعرفك النسا
 بالزنا او ما اتا برا او ما اس زانية او سمع من يفتن شخصاً فيقول له
 صد من او صدقت مما قلت واحبرني فلان انك ريسنا واشهد
 فلان انك ريت فان ارد بهذا الا لفاظ حقيقة الزنا احد والآخر شحني
 ولو قال للمقذوف انت عبد فقال بل انا حر فان كان ظاهره اية القاذف
 متاج الى بينة على قوله فان لم يات بها حد وان كان معبراً بالفرد ذكر

انه عتق يحتاج الى البيئته وان جهل امره ولا يجد **فصل** في التحريم
وهو ثابت في المعاصي التي لا تزجب حد الحبس او ضرب او مصادرة
بحال ادفع ادرك كلام ادشتم بما لا فحش فيه او زجر اذ مرث اذن او نظر بؤ
عبوس ولا يجاذر في الضرب عشرة اسواط ويجوز الحبس مع التهمة
وهكذا يجوز حبس من كس ونخشى على المسلمين من موته واضرار
بهم لو كان مطلقا ولا يغزو لا ينفقه ما يهصد ما يقود وبغير رمن
عقل على حسب راي الامام والتعزير من محووف الله كما يجتاج في اقامته
الى مطالبة ويعزير المسلم لو قد اف كاد او لا يعزير الوالد جقوق ولده وبغير
الولد جقوق والد له فاذا استأتمنا يعزير الوالد وان تشاتم غيرهما عز
ومن ادطر في رمضان بغير عذر عز روقيل يجوز قتله ولا باس بنسب
وجه من يستحق التعزير والمناذاة عليه بذمبه ويطاوع به مع صر به
وشاهد الزور يضرب ظهره ويحلق راسه ويسخه وجهه ويطاوع
في الجامع والاسواق والجمامع ويطال حبسه ويجرم حلق لحية و قطع
طرفه وجرحه ومن الالفاظ الموجبة للتعزير قوله بغيره يا كذا يا فاسق
يا فاجر يا شقي يا كلب يا حمار يا هيش يا رايضه يا حبيسة ^{حبس} يا
المرج يا عدو الله يا ظالم يا كذاب يا خاثر يا شارب الخمر يا مخنث
يا فزبان يا قواد يا دغوث ويعزير من ذل يذم يا حيا ارحم
او من مسلما وعز كل مرتكب ملة او مودة مسلمة بغير حق بقول الفعل
و لا رثي من انتقل من الخنعية الى السامعية او بالعكس ومن اد

التعزير في ذلك فهو جاهل لا يحظه من العلم وكذلك لا يعز
من عمل برخص المذاهب او لفق نعم يعز من اعان ابا حنيفة او الشافعي
او غيره مما من المجتهدين والمحدثين والسمعت الصالحين وائمة الدين
وكذلك من اعان اهل الحديث او اذا هم يقول او فعل ^{شيء} وكذلك
من منع عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم مثل رفع اليدين عند الركوع وعند
الاعتدال او الجمهر بامرين او زجر من فعلوا ما نهوا عنه وكذلك من ادب
تقليد مجتهد معين من المجتهدين في جميع المسائل وطعن تاركه وكذلك
من منع المسلمين على اختلاف مذاهبهم عن دخول المسجد والصلاة
فيه او عن المسجد لطائفة منهم **فصل** اذا ادب الحد على
المريض فان كان رجلا او غيره الاحامل تضع كما هو وان كان سجدا
احر حتى يبرأ وقيل لا يورث مطلقا وهل يضرب في الحد التعزير قائما
او قاعدا قال مالك يضرب قاعدا وقال ابو حنيفة والشافعي قائما وعن احمد
راويان وهل يجرد الصحيح انه لا يجرد الا من قرب يمنع العا الضرب ويضرب
جميع البدن الا الوجه والفرج والراس وقال مالك يضرب المظهر
وما قاربته وقال ابو حنيفة اسند الضرب التعزير يشهد الحد الحزب فحد القذف
شعر الحد الزنا والصحيح انه على السواء في كل حد وتعزير ولو عزر والامساك
بثلاثة فاحتمان عليه والاب والمعلم اذا ضربا الصغير نادى
ومات قال مالك راجد لا ضمان وقال ابو حنيفة يجب الضمان **فصل**
في حد السرقة من سرق مكرها مختارا من حرز ربع دينار وثلاثة اشهر

عما قيل جعله الاجتهاد
اهل الحديث اذهب
ليس لهم مذهب اذهب
وهما يمين او منكر الا الدنيا
وغنى ١٢ منه

او ما يبلع منه اليه نطعت كصفه اليمنى ويجعل في الاثر امر من واحد وقيل
 لا يشب الحد الا باقره امرتين ويندب تلقين السقط ويجسم موضع القطع
 ويعلن اليد للفظوع في عنق السارق ويستقط بعضوا المسروق عليه
 قبل السبلوغ الى السلطان لا بعد ولا تنقطع في شره ولا فاكهة ولا كثر
 ماله ولا الجرمين اذا اكل ولم يتخذ خبيثة ولا كان عليه ثمن ما
 حمله مرتين وضرب نكال وليرى على الخائن والمنتهب والمخلس قطع
 وقد ثبت القطع في مجحد العارية ويقطع سارق الخطب والخشب
 ان بلغت قيمته نصابا وقيل لا يقطع الا في الساج والابنوس
 والصندل والقنا واذ اشتركت جماعة في سرقة فصل لكل واحد منهم
 نصاب وجب على كل واحد منهم القطع والا فلا قطع على احد منهم وقيل
 عليهم القطع اذا بلغ مجموع ما سرقوا نصابا واشتركت اثنان في نقتل دخل
 احدهما فاخذ المتاع وفادله الاخر وهو خارج الحرز او ربه به اليه فاحد
 فالقطع على الداخل دون الخارج وقيل لا تنقطع عليهما ولا اشتركت جماعة
 في نقتل ودخلوا الحرز واخرج بعضهم نصابا ولم يخرج الباقي شيئا
 ولا عاودوا في الاخراج لا يقطع الا من اخرج وقال ابو حنيفة واحد يجب
 الفطخ على جماعتهم ولو نقتل رجلان حرز او دخل احد هما فرب
 المتاع الى النقتل وتركه فادخل الخارج يداه واخرجه من الحرز فليهما
 الفطخ جميعا وقال ابو حنيفة لا تنقطع عليهما وقال مالك يقطع الذي اخرجه
 فوروا حرز او ادخل الذي فربه لا حتى يهوى ولا للشافعي قولان الصحيح انه

يقطع الخرج خاصة وان نقب احدهما فدخل الآخر وارجح المال
 فيقطع الداخل ويعزى الآخر للشاقي قولهم اصصهما لا يقطع ولو سرق
 صغير لا يخرجه لا يقطع ولو سرق مصحفا لا يقطع وقال مالك و التاسعة
 يقطع ومن شرب يقطع يد الا ان بلغ من الكفن ربع دينار وقال ابو حنيفة
 لا يقطع ومن سرق من ستر الكعبه ما يبلغ قيمته نصا بالقطع وقال الشافعي
 واحمد يقطع ولا يقطع احد الزوجين بسرقة مال الآخر وان كان محمولا
 يقطع اذا سرق من حرز خاص للمسروق منه ولا يقطع الولد من والد او اب
 فيما سرقه من مال اذ لا يقطع بالانفاق واختلفوا في الولد اذا سرق من مال
 ابويه او احدهما فقال الثلاثة لا يقطع وقال مالك يقطع وهل يقطع الا^ب
 بسرقة بعضهم من بعض قال ابو حنيفة لا يقطع من سرق من ذي^ب حرز
 محرم كالاخ والعهد والمالك والشافعي يقطعون وهو مدني^ب
 وانفقوا على ان يكره عنهما من ذهب لاصناف عليه واختلفوا فيما^ا
 سرقه قال ابو حنيفة واحمد واصحاب الحديث لا يقطع وقال مالك^ب
 يقطع واحتملوا في سرقة من اجماع شيئا وعليها حافظ فقال ابو حنيفة ان^ب
 لم يقطع وان سرقه قال الشافعي واحمد واصحاب الحديث يقطع^ب
 ومن سرق مالا من مسجد او مدرسة او بيت معروف وان لم يكن^ب
 حافظا لم يقطع واربعان او مكان الما لم يقطع ومن سرق
 عدلا وجائنا ونسحقا نخسطة طمخ قال ابو حنيفة لا يقطع ومن سرق العين
 المسروقة من السارق فلا يجب عليه النكاح^ب شئى وقال ابو حنيفة ان كان^ا

قطع له يعطع الثاني وقال مالك يعطع كل منهما ولو ادعى السارق
 انما احده من الحرز ملكه بعد قيام البينة على انه سرق نصا با من حرز ولا يقطع
 ونيل يعطع ولا يسمع دعواه وقيل يقبل قوله اذا لم يكن معروفا بالسرقة
 ويسقط عنه القطع وهل يوقوف القطع على مطالبة من سرق منه الصحيح
 انه لا يوقف وميل يوقف ولو قتل رجل رجلا في داره وقال دخل
 على ليا من مالي ولم يدفع الا بالقتل فلا تؤد عليه اذا كان الداحل
 معروفا بالعدا ولا تغلبه القود ونيل عليه الفضايل الا ان ياتي ببينة
 ولو سرق من المخم وهو من اهله فلا يقطع ولو كان من غير اهله قطع ^{لصير}
 الله له اذ اسرفت من حرز فيها القطع وفي جميع ما يتول في العادة ولو سرق
 نهدا بآية كد ستر اء اذهب اوارت ادخول سقط القطع عند ابي حنيفة
 حذو لستة سواء كان قبل الترافع او بعد الاصح انه لو ملكا قبل
 الترافع سقطا فطع والا لا ولو سرق مسلون من مال ذي ادمستان نصا
 من حرز ^{نسخ} قل ابو حنيفة لا يقطع ولو سرق المستامن او المواعيد وجب
 عليهما الله طع وقال ابو حنيفة لا يقطع عليهما ^{تقطعت} وللتنافي قولان ومن سرق
 يد لا اليمنى وان عاد قطعت رجلاه اليسرى بالاتفاق فان عاد قال ابو حنيفة
 واحده في حد واحد او اتيه لا يقطع اكثر من يد ورجل بل يحبس وقال
 مالك والتنافي يقطع في الثالث يسرى يديه وفي الرابعة يمنى رجليه
 والرواية الاخرى عن احمد ثمان سرق خامس مرة يحبس ونقطع كل واحد
 من الطرفين وتقسم فاذا لم يكن ^{يكن} له الطرف المستحق نطعت ما بعده

فان كان اسهل قطع ذلك الصور المستحق ولو كان اسهل وقال المتأخرون
 من سرق ويبيعه سلاعه وقال اهل الخبرة انما اذا قطعت وحسنت وقادما
 فانها لتقطع وان قالوا لا يرقا فيؤدي الى التلف فيقطع ما بعد هاء ولو غلط الفاعل
 فقطع اليسرى عن اليمنى مجزئ ذلك وقال الشافعي واحد عليه المدة وفيه
 وجوب اعادة القطع قولان للشافعي اصحهما يجب وعن احمد روايتان والسارق
 لا يجوز ضربه حتى يعترف بالسرقة ومن فعل ذلك من الوليس والقبطيته عز
 قراره شديد اذ قيل يجوز في رمانا لقلبه الضماد لو سرق آلات النهر
 والمشرط ونحو ذلك فلا يقطع ومن سرق ويبيعه اليسرى سلاعه اذ مقطوع الاجزاء
 او رجليه اليمنى مقطوعة اذ سلاعه لم يقطع بل يحبس **فصل** في حد الناجب
 هو احد الانواع المذكورة في القراب القنل او الصلب او قطع اليد والرجل
 من حلاق او ثقي من الارض والنفى الحبس او التعريب او الطلسم للتعزير
 فيفعل الامام منها ما ارى فيه صلاح الكل من نطح طريقا ولو في المصر
 اذا كان قد سبق في الارض سداد اسواء قتل او لم يقتل اخذ المال
 او لم يأخذ وقيل اذا قتل تطاع الطريق واخذ امواله قتلوا
 او صلبوا واذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا او لم يصلبوا واذا اخذوا
 المال ولم يقتلوا قطع ايديهم وارجلهم من حلاق واذا اخذوا السبيل
 ولم يأخذوا اموالهم من الارض ومذهب الشافعي في صفة الصلب
 انه ينسل وينسل ويصل عليه ثوب يصلب ثلاثا ثم ينزل ويد من ذنب
 يصلب حيا ثم يطعن حتى يموت مصلوبا وقال ابو حنيفة لا يعسل ولا يصلب

يسحق القتل حد هو الحرب في أي الكافر الساكن في دور الحرب يعمور
للمؤمن قتله واخذ ماله بالأسلحة طريقاً يمكن والمرئى المندة وقيل لا تقتل
المرئى بل تحبس ^ط والساحر ^ط والساب ^ط لله أو لرسوله أو لنبياؤه أو للاسلام
أو للكتاب أو السنة ^ط والطاعن في الدين ^ط والمرئى ^ط بعد استنابتهم والرائي
المحصن واللوطن مطلقاً والمحارب أي قاطع الطريق والاستنابة ان
يقول له ارجع الى الاسلام ولا تقتلك وهي واجبة كما وجب دعاء اهل
الحرب الى الاسلام قبل الشروع في قتالهم والمرئى من يظهر الاسلام
ويطعن الكفر ويعتقد بطلان الشرائع واختلف اهل العلم في قبول ذنبه
والحق القول ولو ان قوماً اظهروا اى الخوارج وتجنبوا الجماعات وكفروا
بالمسلمين يحل قتلهم وهو قول امامنا احمد بن حنبل ويدل عليه قوله صلعم
فان لم يفتوهم فاقتلوهم واثبتهم كما قتلهم قتل عاد ولذلك
فضل سيدنا علي الخوارج مع انهم كانوا يصلون ويصومون ويقرأون
القرآن ومن قال ان النبي صلعم خاتم النبيين ولكن مع هذا الكلام
انه لا يجوز ان يسمى احداً بعد النبي اما معنى السبوة وهو كون الانسان
محبوباً لله تعالى الى الخلق مفترض الطاعة معصوماً من الذنوب
ومن نيفاً عن الخطاء فهو موجود بعد الان فيض المبدأ الفياض لا ينقطع
ذلك هو المرئى وقد ظهر في بلاد فارس جل ادعى
بهية والوحى وكونه متيل المسيح عليه الصلوة والصلوة فضل افضل
كثيراً من الناس وهو وان مات ولكن انبأه الى الان موجودون وهم

كلهم من ناذقة وكفار وظهر قبله رجل هو قلب الشريعة
 ظهرها بطنها وكسر نطاقها وقتل اوراقتها اول تاويلات القرامطة والباطنية
 وهو ايضا مات واتباعه الى الآن يوجدون في كل بلد من بلاد الهند هم
 ايضا من ناذقة وكفار جل سعيهم تقليد اعداء الاسلام في اللباس والطعام
 وتحقير سنن سيد الانام عليهم السلام من الله العزيز العلام الى يوم القيام

كتاب الجهاد

وهو فرض كفاية اذا قام به من المسلمين من فيه كفاية سقط الحرج عن الباقين
 وقيل ان يقوم به البعض هو فرض عين على كل مكلف فان لم يقوم
 به احد او قام البعض وليس فيهم كفاية وامتنع الباقون من شركتهم
 واءانتهم اغوا كلهم بتركه وهكذا يجب على من استنصره الامام
 ان يضره ويتعين ذلك عليه وعرفه ابن كمال يانه بذل الوسع في القتال
 في سبيل الله مباشرة او معاونة بمال او راي او تكثير عواداو غير ذلك ومن
 فواجبه الرباط وهو الاقامة في مكان ليس وراءه اسلام اعني حفظ حدود
 اسلام ومراقبة الاحداء عليها وجمع القوة لذيها من الالات الحربية والجو
 وجميع الجهاد مع كل امام براكا او فاجر او لا يجوز الجهاد من غير امام
 وكذا لا يجوز اثاره الفتنة للمسلمين القاطنين تحت امان الكفار
 المستأمنين في بلادهم والفتنة التي وقعت سنة ٢٢٤ الهجرية في بلاد الهند
 ما كانت جهادا شرعيا لانه لو يكن هناك امام والذين اثاروا

هذا الفتنة كانوا كلهم مستأمنين في بلاد المخالفين
 تحت إيمانهم ومثل هذا الفتنة لا يسمي جهاداً بل فساداً
 يوجب الأثم والله لا يحب الفساد والجهاد مع شراً تطه
 ومع إخلاص النية يكفر الخطايا كلها إلا الدين والحق به حقوق
 الأديسين ولا يستعان فيه بالمشركين إلا بضرورة ولا تجب على الجيش
 طاعة أميرهم إلا في معصية الله وعليه مشاورة قومه والفرق
 بينهم وكفهم عن الحرام والنصح لهم ويشوع للأمام إذا أراد غزوا
 أن يؤمر به بغير ما يريد ولا يذن في العيون والجوايس ويستطيع الأ^{خيه}
 ويتب الجيش ويعلمهم آداب الحرب وقواعدها ويتخذ التريبات
 والألوية ويعتيا الآلات الحربية أحسن ثقيماً العدو وتجب الدعوة
 قبل القتال إلى أحدهم ثلاث خصال الإسلام أو الجزية أو التسليم
 وهذا إن لم تبلغه الدعوة ولا تجب لمن تد بقتلهم وذبح قوم
 إلى الوجوب مطلقاً وقوم إلى عدم الوجوب مطلقاً ويجرم قتل النساء
 والأطفال واليتيم والفقير للمقاتلين إلا لضرورة أو بلا قصد وكذلك
 يحرم المشقة والفرار من الزحف إلا إلى فئة إلا إذا كانوا أكثر من
 الضعف ولا يربح إلا الهلاك ويجوز تبئيت الكفار والخدياع والأكاذيب
 معهم في الحرب لا تلت العهد وكسر الصلح من غير إعلام **فصل**
 وما غنمه الجيش كان لهم أربعة أخماس والخمس يصفه الإمام
 في مصارفها يعين الله والرسول ولذم القرية واليتامى والمساكين

وابن السبيل واعداد آلات الجهاد والحرب وسدد ثغور
 المسلمين ونحوه ويعطى للفارس من الغنمة ثلثة اسهم وللراجل سهمان
 ويستوزع في ذلك القوي والضعيف ومن قاتل ومن لا يقاتل
 من الجيش ويجوز تنفيل بعض الجيش وللإمام الصفة او شيئا
 يختار لا قبل الخمس من مآل الغنمة من عبد او امدة او فارس
 او سلاح وسهمه كاحد لجيش قلت وهل تكور الجمهوريه في الدنيا
 من محاصرات من جمهوريه الاسلام فان الامام كان عندهم
 مثل سائر الناس وكان المسلحون كلهم جنود الله تعالى
 من غير مشايخه ولا ميامنة ولا تسانمة تقطى الجوزة زماننا وهكذا
 كان المسلمون في صدر الاسلام ومذتركوا هذا الطريق وسلكوا سبيل
 الدخايل الظلمة وهجروا قواعد الجمهوريه وقوا انبياءها لو ادضعفوا
 وغلب عليهم العدو ودهر الى الاثن زاثون غافلون تاركون لكتاب الله
 وسنة رسوله والى الله المشتكى من صنيعهم ويرضخ من الغنمة لمن حضر
 مع المقاتلين من النساء والعبيد ولا يسهر له ويؤثر المولفين ان راس
 في ذلك صلاحه ومصلحته واذا رجع ما اخذه الكفار من المسلمين كان
 للملكة ذاهل الحرب لا يكون بالغبلة شيئا من اموال المسلمين ولصاحبه اخذ لا قبل
 القسمة وبعد هاد قيل ان وجب لا قبل القسمة فهو احق به وان وجب لا بعد القسمة
 فلا يخذله الا بالقيمة وقيل لا يخذله مطلقا ويخص به اهل
 المغانم ويحرم الاستفاح بشيء من الغنمة قبل القسمة الا الطعام والفاكهة التي

يخشى فساد هاد العلف والخطب ونحوه وكذلك يجوز أكل الأبل والبقر والغنم إذا
احتاجوا إليه وأكلوا منها بالمعروف على قدر الحاجة وكذلك الغلات والمحاصيل
والثمار ويحرم الغلول ومن جملة الغنمة الأسارى ويجوز للأمام قتلهم واسترقاقهم
والمن والعداء إغتيار ما ساروا فيه مصلحاً وعن الحسن وعطاء لا يقتل الأسير بل
يتخير بين المن والعداء وعن الحنفية لا يجوز المن أصلاً لا بقدر أو لا بغيرة
وعن مالك لا يجوز المن بغير إذن أو هذه أكله بعد أن يشحن في الأرض ويكون قوة
الكفار وأما قبله فلا يجوز إلا القتل ويجوز استرقاق العرب وقتل الجاسوس
وإذا أسلموا الجاسوس قبل القتل فلا عليه حرز أمواله وإذا أسلم عبد الكافر
صار حراً وإذا أسلم من المفتوحة أمرها إلى الإمام فيفعل الأصح من
قسمتها أو تركها مشتركة بين الغانمين أو بين جميع المسلمين أو قسمه بعضها بين المسلمين
وجعل بعضها للزرائب وأعدا لأت الجهاد والصرف في المصالح العمومية
للبلاد والمسلمين ومناجزة الكفار وفتح ديارهم وتوسيع دائرتهم الإسلامية
ويعطى منها الرخائن للعلماء والقضاة والوعاظ وأهل الخدمات من
المسلمين ومن أمته أحد المسلمين صار أصداً للرسول كالمؤمن فلا يخشى
بالعهد ولا بحبس البرد ويجوز مهادنة الكفار ولو كرهوا قتلهم ولو بشرط
دلى أجل أكثر من عشرين سنة إذا اجتهد الإمام وذو الرأى من المسلمين
فعرّفوها النفع للمسلمين ولم يخافوا من الكفار مكيدة ولا خداعاً ويجوز تأييد
المهادنة بالجزية ويجوز أخذها من جميع الكفار من اليهود والنصارى
والجوس والمشركيين العرب والعجم وقيل لا تؤخذ إلا من كفار العجم وقيل

لا يؤخذ من أهل الكتاب ولا يؤخذ من أهل الأوثان والمجوس وقال
 أبو حنيفة لا يقبل من العرب إلا الإسلام أو السيف والحرية على النساء ^{الصبا}
 وإما قدرها فمفوض إلى رأي الإمام وأقله دينار على كل بالغ في كل سنة
 وميل إلى الموسر أربعة دنانير وعلى المتوسط ديناران وعلى الفقير دينار
 يأخذ من أموال تجارة اليهود والنصارى والمجوس والمشركين ما يصلح لهم
 ومن عقن الذممة فيأخذ العشر أو دونه كل ذلك مفوض إلى
 رأي الإمام وكذلك يأخذ من تجارهم المستأمنين في بلادنا
 ما فيه مصلحة وقيل يأخذ مثل ما يأخذون من تجارنا إذا راحوا
 في بلادهم للتجارة وتنع المشركون وأهل الذممة من اليهود والنصارى
 عن السكوة في جزيرة العرب وقيل في المجاز خاصة يجب على الإمام
 إخراج الأكراد عن جزيرة العرب وقيل يجوز دخولهم فيها للتجارة وكذلك
 في الحرم وقال الشافعي لا يدخلون الحرم أصلا إلا بأذن الإمام وإذا جاوروا
 من دار الكفر إلى الإمام وهو في الحرم فلا يarden في دونه بل يخرجهم إجماع
 إليه أو يبعث من يسمع رسالته وكذلك لا يدخل الكفار من مجازير
 مساجد المسلمين إلا بأذنه **فصل** البغاة من المسلمين إذا حاربهم
 مسلمين للمواجات غير متمنعين من تادية ما يجب تاديد عليه ترواؤا
 مع تكرير الموعظة لهم وأقام الحج عليهم وترغيبهم ونحوه على
 متاهة الأكراد ولا يشترك في جملة المسلمين فإن جاهروا بالعصيان وخدعوا
 أو سبوا أو حاربوا إلى المسلمين أو أنكروا أشعار الإسلام وحركوا فبقيت عليهم

مع يجوز دخولهم
 فيها بالإذن ولا يقيم بها
 الكذب قائم السفر

حتى يرجعوا إلى الحق ولا يقتل أسيرهم ولا يبيع مدبرهم ولا يجار على حجرهم
 ولا تقنم أموالهم وطاعة الأئمة واجبة الكافي معصية الله ولا يجوز الخروج عليهم
 ما انفكوا الصلوة ولم يظهروا كفر الإباحة ولم يخلو بمصالح المسلمين ولم ينفقوا
 أموال بيت المال في غير مصارفها الشرعية فإذا فعلوا شيئا من ذلك وجب
 الخروج عليهم وعز لهم ويجب الصبر على جورهم وعليهم الدوام من
 المسلمين وكعب يد الظالم وحفظ ثروة الإسلام وقربة إلى أصل والائتام
 وإشاعة الإسلام وتدريب المسلمين بالشرع في الأبدان والأديان والأموال
 وتفرغ من أموال الله في مصارفها لا في لذائذهم وتعيشهم وعدم الاشتغال
 بما فوق الكفاية بالمعروف والمبالغة في إصلاح السيرة والسيرة ومتابعة
 سيرة الخلفاء الراشدين المهديين **فروع متعلقة لا يخرج**
 الجهاد إذا كان فرض كفاية إلا ما ذكره أبو زيد أما إذا كان فرض عين
 كان هجوم الكفار على بلاد المسلمين أو عجزت جنود المسلمين عن معارضة ^{صحتهم}
 فيخرج بلا إذن أبيه وكذلك يخرج العبد بلا إذن سيده ولا يجوز
 أكل أموال أهل الحرب إذا وجدها المسلمون ولو يكسبها خراجها
 إلى دار الإسلام وخافوا عودها إلى الكفار متدحج المحرمات ويجوز المباح
 وتكسر السلاح وتسلم البارود وتلقى النقود في البحر ولا يقتل الرهبان
 وأصحاب الصوامع والعيان والمقعدون إلا أن يكون لهم رأي وتدريب
 وإدريس المشركون بالمسلمين فأصاب أحد من المقاتلين مسلما فلا دية
 ولا كفارة وقيل تجب الكفارة وليس تجب إلا لا يباينهم في الحرب إلا باذن ^{مع}

ولا يحمل وطى جاريه من السبي قبل القسمة فان فعل فلاحد عليه ولايثبت نسب
الولد بل يكون مملوكا ويرد الى الغنمة وقال مالك هو زان مجد وقال الشافعي
واحد يثبت نسب الولد ولاحد عليه وعليه قيمتها والمهر يرد ههنا في الغنمة
وهي نصير ام ولد عند احمد وقال الشافعي لا دلونذ بعير من دار الحرب
الى دار الاسلام او دخل حربى بغير امان يكون فيئ المسلمين ولا يجوز احداث
بيعة ولا كنيسة للكنيسة في دار الاسلام ويجوز لهم ترميمها ان تقدمت او صغفت
و يخدم من الحربى العتق اكل ما ارادى الامام حكمه انجر ودخل دار
الاسلام ولو نسي سنة من بنى ادم اراد اعنبر المضاب في ذلك الحربى خمسة
دنانير والذمى عشرة ولا يسافر بالمصحف الى ارض العدو وقيل لو كان
الجيش مما يومر عليه فلا كراهه ويسحب ان لا يقتل في الحرب اصله
ويشعله لاجل ان يقتله غيره ولو قتله مهادر ولو تصد الاصل ولا يمكن
دفعه الا يقتله حار له قتله قال الاحناف يميز الدمى عن المسلمين في زينة
ومركبه وسرجه وسلاحه فلا يركب خيلا ويركب سراجا كالكف ولا
يعمل بسلاح ويظهر الكيىج وينع من لبس العمامة ومن زنا ولا يرسم
والتياب الفاخرة والمختصة باهل العلم والشراف ويحرم تعظيمه
ونكره مصافحته ولا يبدأ بسلام ويضيق عليه في المرور ويجعل على
ذارة علامة واذا اراد شراء دار في مصر لا ينبغي ان تتاع منه ولو
استنرى يجبر على بيعها من المسلم استنى واذا سب الذمى النبى صلعم والقرآن
او دين الاسلام انتقض عهده وحل قتله دافى ابو السعود في بكر اليهودى

قال بشر النضر في ان نبكم عيسى ولدنا بقتله لسه الانبياء صلوات
الله عليهم اجمعين **فصل** قال صاحب الدر المنثور انه لا يفتى بتكفير
مسلم ما كان محل كلامه على محل حمل حين ادكاره في كفره خلاف
ولو كان ذلك راية ضعيفة فلا تكفر احدا من اهل القبلة
كالجهمية والرافضة والخوارج والمعتزلة والكافر بسب النبي صلعم
او من الانبياء يقتل احدا ولا تقتل توبته انتهي قلت الصحيح قبول توبته
كما لو سب الله تعالى ومن ابغض النبي صلعم ادا ابغض سننه ولو من
سنة الرائد كفر دار قد وجب فده الا ان ينوب عنه بعض الاحياء
بقتل من ذكر عند حديث نبوي فقال اكل احادية النبي صلعم صدق
يعمل بها لانه كفر بسب استغفها منه الا تكرارى وتايها بالجماعة الستين بالنبي صلعم
واما من سب الشيخين ادسب سيدنا على فتقبل توبته ولا يكفر ويضل يكفر ولا تقبل توبته

كتاب اللقيط

هو طفل يجد لا يعرف نسبه وكارقة (طرح في شارع او غيره طرحة عليه خوفا من البيعة
او فرارا من محقة الرية) والقاطه ولا نفاق عليه فرض كفاية (بضيقه انحر ومحرزها)
وقيل ان غلب عليه ظنه هلاكه ولو رفعه ففرض كفاية ولا يفتد وب ويحكم بالاسلمة
بحرته الا ان يوجد في اهل الحرب ولا مسلم فيه او فيه مسلم كساجر
واسير فكافر رقيق لان الدار لهم وان اكثر المسلمين فسد لم اوس
بلد اسلام كل اهل اهل ذمة كافر وان كان بها مسلم يمكن كونه

فسلم وينفق عليه مائة ان كان فان لم يكن من بيت المال فان لم يكن
 بيت مال او تقدر الاخذ منه اقترض على بيت المال الحاكم فان تقدر
 فعلم من علم بحاله والا حق بحضانه واجد ان كان حرا مكلفا امينا
 عدلا ولو ظاهر او ميراث اللقيط وديته ان قتل لبيت المال ان لم يكن له
 وارث كغير اللقيط لانه مسلم لا وارث له فكان ماله وديته لبيت المال
 فان كانت له زوجة فلها الربع والباقي لبيت المال وان كانت
 لفيطة لها زوج فله النصف والباقي لبيت المال وان كان له بنت
 او ذور حركت بنت او ابن بنت اخذ جميع المال لان الرد وذا الرحم
 مقدم على بيت المال ويخير الامام في عمدين اخذ الدية والقصاص
 وان قطع طرفه عمدا انتظر بلوغه ورسد الان يكون فقيرا فيسلم
 الامام العفو على ما ينفق عليه منه وان ادعى اللقيط احدا انه ولده
 ويكن كونه منه من ذكر او انثى الحق به وان كان ميتا وثبت نسبه
 دارته منه وان ادعا اثان فالأثر ما قدم من له بينة فان لم تكن او برهنا
 عرض على القافة فان الحقته بواحد لحقه وان الحقته بالجميع
 لحقهم وفيل يقرع وان ادعا اكثر من واحد اشكل امره على القافة
 صانع نسبه ويكفي في ذلك قائف واحد وهو الحاكم فيكفي مجرد خبره
 ومنه حكم الحاكم حكما لم ينقض بخالفة غيره له وكذلك لو الحقته
 بواحد نخر عادت بالحقته بخبره لا يلحق بخبره وان اقام الأخر بينة انه ولد له حكم له به وسقط
 تول القائف وشرط ان يكون القائف مكلفا ذكر اعد لاحرامه بالانصاف

كتاب اللقطة

من وجد لقطة فليعرف عفاصها ودكاها وعددها فان جاء صاحبها
 دفعها اليه والا عرف بها حولا ويجوز له صرفها ولو في نفسه وبصين مع
 مجئ صاحبها ولقطة ملكة امتد تريا من غيرها ولا باس بان ينتفع ^{المليقظ}
 بالشيء المحفوف بالعصا والوسط والحل والدرهم ونحوها بعد النحر ^{به}
 ثلثا او ثلثة ايام ووجد سيدنا ^{عليه السلام} دينارا في السوق فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 حرفة ثلاثا نفعل فلم يجده احد ايعرفه فقال كلدان ان كان الشيء ^{الحقير}
 مأكولا كتمر وثمره وفاكهة ورعيه وبطخة حلواء فلا يجب العرب به
 بل يجوز اكله في الحال ولننقط صالنا الدواب كالبعوض والعلم الا ان
 لا يجوز التقاط بل يستتركها لانه ان يجد هار بها قال في المراج والحيوان
 المنه من صفار السباع فتوة او عدد او طير ان وجد بمرة واحدة والناض
 التقاطه للتملك وان وجد بفريضة فالاصح جوار الساطة للتملك وما لا يبيع
 من اكله لا يجوز التقاطه في العربية والمعارضة ولا مرة عمد ابي حنيفة يبرار
 يكون بهيمة او غيرها واخلفوا في ان الاصل ترك اللقطة او اخذها
 فقال احمد تركها افضل ومن ابي حنيفة رايان الاخذ افضل والترك
 افضل وعن الشافعي فolan احدثهما وجوب الاخذ والثاني هو اصل
 ولو اخذها شخر دها الى مكانها قال ابو حنيفة اذا اخذها ليردها الى
 صاحبها ولا ضمان والا فمن وقال الشافعي واحمد يصح بكل حال الا ان يكون

رادها الى موضعها بادن الامام او نائبه فلا يصح منها وقال مالك ان اخذها
 بنيتة الحفظ شمردها ضمن دان اخذها من زدد ابين اخذها وتركها
 فلا ضمان عليه ولو وجد شاة في بلاد لا يملك بقر بها شيء من العمران
 وخاب عليها فله الخيار عند مالك في تركها او اكلها ولا ضمان
 عليه والبقرة كالشاة وقال الشاذلي في اكلها الزمده الرمان و
 حكم النخلة في الحرم وغيره سواء عند مالك وقيل لا يلتفت لصفة
 الحرم بل يجب تركها فلو اخذها الملتفت لغيرها ما دام مفيا في الحرم واذا
 خرج سلمها الى الحرم وليس له ان ياخذها للخليك وقالت الخالبة
 ان القطعة على ثلثة اقسام ^{تسم} يجوز النفاطه ويملك به وتسم لا يجوز النفاطه
 ولا يملك بتغر يفيه وتسم يجوز النفاطه ويملك بتغر يفيه الاول ما لا
 همه اوساط الناس كسوط در عيف ونحوهما هذا يملك بالنفاط
 ولا يلزم تغر يفيه لكن ان وجد ربه دفعه له وجوبان كان بافيا
 والا لم يلزم منه شيء ومن ترك اياها ترك اياها بمهلكة او فلا لا ^{عها} لا يملك
 او لجره عن علفها ملكها اخذها وكذا ما يملك في البحر الخفيف
 السمعية حوا من العرف الثاني في الضوال التي تمتنع من صفاء السباع كالابل
 والبقر والحيل والبعال والحمر الاهلية والظباء والطير والصيد فيحرر
 النفاطها ويضمن كالعصب ولا يردل الضمان الا بدفعها للامام او نائبه
 او بردها الى مكانها باذنه ومن كتم شيئا منها او فامت به بينه متلف
 لزمه قيمته مرتين وان تبع شيئا منها او فامت به فطرده او دخل سريره او

فآخرجه لو يضمه حيث لم ياخذة الثالث كالذهب والفضة والمتاع
 وما لا يمتنع من صفات السباع كالفنم والفصلا والجماجيل والارث
 والدجاج والمريض من الابل ونحوها كالصغير فهذه لا يجوز التقاطها
 لمن وثق من نفسه الامانة والقدره على تقرر بفها ولا تضل مع ذلك
 تركها وهذا ثلثة انواع احدها ما التقطه من حيوان مأكول كالفصيل
 والشاة والدجاجة فيلزم منه خير ثلثة امور اكله بقيته او بيعه
 وحفظ ثمنه او حفظه وينفق عليه من ماله وله الرجوع بما سبق على مالكه
 ان وجد ان نوى الرجوع والا فلا فان استوت الامور الثلاثة في
 نظر الملتقط خير الثاني ما التقطه مما يخشى فساده ببقيته كالخبث والخضر
 والفواكه فيلزم منه فعل الاصلح من بيعه وحفظ ثمنه من غير
 اذن حكمه وقيل ان كان يسيرا فيبيعه كاله ويرفع الكثير للحاكم
 او اكله بقيته او تجفف ما يجفف فان استوت الثلاثة خير لثالث
 باقى المال كالامان والمتاع ويلزم منه التعريف في الجميع فور انه راو
 كل يوم مدة اسبوع شرعا مدة حول وتقر يهر بان يبادى عليها
 في الاسواق وابواب المساجد من ضاع منه شيء او نفقة او ذكرونها
 لا حرم فيقول من ضاع منه ذهب او فضة او دنانير او دراهم او ثياب
 ولا يصنفها بالاتفاق واجرة المندس على الملتقط فادع فيها حولا كاملا
 ولم يخرس في ملكه فهو احليه غنيا كان او فقيرا ولقطه الحرم
 على لقطه الحل فيتصرف فيها باسواء بشرط صافئها لربها اذا جاء ووصفها

ويحرم نصره فيها بعد التعريف حتى يعرف وعاءها ووكاءها وعفاصها
 ويعرف قدرها وجنسها وصفها وادمتها وصفها طال البراءة الممنوعة فيها
 والنماء المنفصل بعد حول التعريف يكون ملكا لو اجد هاد ان تلفت لم تقدر
 في حول التعريف ولم يفرط له يضمن وان تلفت بعد الحول فله يضمن
 مطلقا وان ادركها سر بها بعد الحول مبيعة او موهوبة له يكن له الا البدل
 ومن وجد في حيوان نقد او درة او عنبرة فلفظة لواحدة يلزمه تعريفه
 ومن استيقظ من نوم او اغشاء فوجد في ثوبه او كيسه ملكا لا يدري من
 صرة فهو له ولا يبرأ من اخذ من نائم شيئا الا بتسليمه له بعد انتباهه
 وكذا ملك السامعي انتهى قال في الدر حطب وجد في اذن له فبها
 فلفظة ولا فلاح للاحدة ولو مر بها ساقطه على اثمجار فلا بأس بالسلول ولا يجوز له

كتاب الآبق

هو ان يتربا اتفاق ولا تقبل صلونه الى ان يرجع الى مولاه بصير الحديث
 قال الاحناف احدى مرض ان يخاف ضياعه ويحرم اخذ له لنفسه ويندب
 اخذ له ان قوي عليه والا فلا فان ادعاه اخر دفعه اليه اذ برهه واستقر
 منه بكفيل ان شاء ويجعله بالله ما اخرجته عن ملكه فوجه وان لم يبرهه
 واقر العبد انه عبد او ذكر المولى علامته وحليته دفع اليه بكفيل
 قال الحنابلة وله المحالبة دينا اذا اشاعه في رعاها سواء رده من داخل المهر
 او خارج فزبت المساواة او بعدت وسواء كان الراد رجلا او قسيسا

اوذا امر حر وان مات السيد قبل وصول المدبر دام الولد عتقاً ولا شيء
لرادهما فان انكر الولى اباقه عتاقه حياه حلف الا ان يبرهن الاخذ
سواء اقر او على اقرار الولى بذلك فان طالبت المدعى باعده القاضى ولو
عليه يكافؤ رد يحفظ ثمنه لصاحبه وامسك عن ثمنه ما انفق عليه منه
وان جاء مدعى و برهن او علم دفع باقى الثمن اليه و نهى مالك المولى ^{ببعده} نقض
ولو زعم مدعى بيرة او كتابه ١٠ استيلاذها المولى يصدق في نقضه الا ان يكون
عنده ولد من هذا برهن على ذلك ^{ثبت} عند نايب قض البيع اذ ثبت انها
ام ولد له ولا يققض في المدبر والكاتب الا ان الكاتب يفتى مكاتباً بما
بقى عليه عند المشتري والمدبر يصير عبد الا غير ١٠ يرد اختلف في الضال
قيل اخذ الا افضل وقيل تركه ولو عرفت بيده فايصاله اليه اولى

كتاب المفقود

من فقد ولم يعلم خبره انه حي او ميت سواء انقطع خبره بسبب ظاهرة
المهلك كالمفقود بين الصفيين او مسافر او راكب بحر ام لا فتر بص
نزد جته اربع سنين منذ انقطع خبره وهو قول امامنا مالك بن ^{نفس}
واخبار اهل الحديث ثمان بضررت وطلبت من القاضى او عالم
من علماء الدين فسمح النكاح فيسمح وعتد عدة الوفاة ثم لها ان تترج
باخر وقال ابو حنيفة تشر بص الى موت اقران الزوج او الى تسعين او الى
مائة و عشرين سنة وهذا مما لا يمكن العمل عليه والعجب انه جوز الفسخ ^{لعدة} با

والتاسعة جواز الفسخ بالاعتسار ولو عجز راس في هذه الحلة مع ان الاعتسار
 بامر أمة المفقود اشد من الاعتسار بامر أمة العنين فلو تزوجت ماخرتوقدم الاول
 فان لم يدخل بها الثالثة فحق الاول وان دخل بها فهو للثاني ووجب عليها
 دفع المصداق الاول وهو قول الامام مالك رحمه الله وقيل يبطل نكاح
 الاول بكل حال وهي للثاني وقيل انها الاول بكل حال وقال ابو حنيفة
 يبطل العقد الثالث وهو الاول فان كان الثاني دخل بها وعليه
 عمر الشئ ونعتد منه وترد الى الاول وقال احمد ان لم يدخل بها
 الثاني فحق الاول وان دخل بها فالاول بالخيار بين ان يدفع المصداق
 ويأخذها منه وبين تركها واحذ المصداق الذي اصدقها قال ابو السعود
 احد المفتيين من الاحناف نقلا عن القيسية لو افسخ حنفي بذهب
 مالك في امرأة المفقود حين الصدرة فلا بأس به ودايم الحبس عددا
 سلكه حكمه المفقود لانه لا يخرج من خلاصه فالت الخاتمة المفقود قسمان الاول
 من انقطع خبره لغيبته ظاهر السلامة كالسر والخروج للخارجة والسيادة
 وطلب العلم انتظر تامة تسعين سنة مئذ ولد وان فقد ابن تسعين سنة
 اجتهد الحاكم في فقد يرمد استطارة الثاني من انقطع خبره لغيبته
 ظاهره الهلاك كن فقد مئذ اهله كن يخرج الى الصلوة او الى السوق
 لشرائه شيئا او الى حاجة فريضة ثم لا يعود اذ في مهلكة كدرب الحجاز او من
 بين الصعيين في حال الحرب او غرقت سفينته ومجاوتم وغرق اخرون
 انتظر تامة اربع سنين مئذ فقد ثم يقسم ماله في المالين فان قدم

بعد الفسمة اخذ ما وجد لا بعينه ورجع الباقي على من اخذ لا فان ما
 مورث هذا المفقود في نزع من انتظاره اخذ كل وارث اليقين اى
 ما لا يمكن ان ينقص عنه مع حياة المفقود ودفع له الباقي حتى يتبين امره
 او تنقضي مدة الا انتظار ومن اشكل نسبه فكالْمفقود انتم وقال الاخنا
 هو ح في حق نفسه فلا تلحق عرسه غيره ولا يقسم ماله ولا تنسخ اجارته
 ونصب القاضي من ياخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه لكنه ليس بخم
 فيما يدعي على المفقود من دين ووديعة وشركة في عقار او رهن ومحو دانه
 لا يملك الخصومة ولا يبيع القاضي ما لا يخاف ضادة في نفقة ولا في غيرها
 بخلاف ما يخاف ضادة وينفق على عرسه ورسبه ولاداهم اصوله و
 مردعه ولا يهرق بسبه وبنها ولو بعد مضي اربع سنين وميت في حق غيره فلا
 يدع من غيره ولا يسخي ما ادعى له اذا مات الموصي بل يدفع قسطه الى
 موت افرانه في بلد لا فان طهر قبله حيا فله ذلك وبعد يحكم بموته في
 حين ماله يوم علم ذلك فتعتمد مرسه الموت ويقسم ماله بين من يرثه
 بالحق ويحكم بموته في حق مال غيره من حين فقد لا فيرد الموقوف له الى من
 يرث مورثه عند موته ولو كان مع المفقود وارث يجب به لم يعط سببا
 وان انقض حقه به اعطى اقل النصيبين ويوقف الباقي كالمحل قالوا ليس
 للقاضي تزويج امه غائب ومجنون وعبد هما وله ان يكاتبهما ويبيعهما ويبيع
 هما

كتاب الشركة والمضاربة

الناس شر كماء في الماء والناز والكلاء وقيل في الملع ايضا فلا يجوز لاحد
منع الآخر من هذه الاشياء واذا امتزج المستحقون للماء كان الاحق به ^{على} الا
فلا على ميسكه الى الكعبين ثم يرسله الى من تحته ولا يجوز منع فضل الماء
لمنع به الكلاء وهو ان يتغلب رجل على عين او داء فلا يدع احد اليسقى منه
ما يشيه الا بالاجرة فانه يفصى الى بيع الكلاء المباح وقيل يحرم بيع الماء الفاضل
عن حاجته لمن اراد الشرب او سقى الدواب ولا يلزمه بذل ما فضل
عن حاجته لزرع قال محمد ايما رجل كانت له بئر فليس له ان يمنع الناس
منها ان يستقوا من راسها ما لم يردوهم وتخلهم فله ان يمنع ذلك
والاجرة ان يحمي بعض المراضع لمرعى دواب المسلمين في وقت الحاجة ولا يجوز
ذلك لغيره لان فيه نخيسة على الناس واضرار بهم ولم يثبت عن
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم شي صراحة في جواز الشركة بل جميع ما
فيه آثار عن الصحابة وقد وقع اجماع من بعضهم على جوازها من يجوز تصرفه
وقسمها الفقهاء على انواع احدى اشراك العنان وهي ان يشترك اشنان
ذاكر في مال يتجران فيه ويكون الربح بينهما او بينهما مجسب ما يتفقان
او يتفقون عليه بشر وطهار اربعة الآ ولا ينبغي كون راس المال من
المتوزين المضروبين الذهب والفضة ولو لم يتفق الجنس فيجوز ان يذيع
واحد ذهباً والاخر فضة الثاني ان يكون كل من المالين معلوما فان اشتركا
في مال مختلط بينهما شائع عقد الشركة ان علما قدر ما لكل منهما من
التأثير بحضور المالين فلا يحرم على غائب ولا على مال في الذمة ولا ينشترط ^{خلطهما}

ولا ان تكون ابدى الشر يكتن عليهما ولا يشترط الاذن في التصرف الرابع
 ان يشترط الكل واحد منهما جزء مشاعا معلوما من الربح ولو متقا ضلعا
 لتفادتهما في قوة الحدق سواء شرط الكل واحد منهما او بجاهل قد راعاه
 ادا قل او اكثر فمضى فقد شرط من هذه الشروط الاربعة المذكورة نفى فاسدة
 وحيث فسدت الشركة والربح على قدر المالكين في شركة عنان ودرجة
 لا على ما شرط المالكين بربح كل واحد منهما على صاحبه باجرة نصف عمله
 وكل عقد لاضمان في صحيحه لاضمان في فاسده الا بالعدي او التعريط
 كالشركة والمضاربة والوكالة والوديعة والرهن والهبة والصدقة
 وكل عقد لازم يجب الضمان في صحيحه يجب الضمان في فاسده
 كبيع واجارة ونكاح وزر و لكل من الشر يكتن او الشر يحل وان يبيع مال
 الشركة ويشترى ويأخذ ويعطى ويطالب ويخاصم ويعمل كل ما فيه
 حظ للشركة قال النووي في من اصحابها يجوز الاشتراك في النفود و
 التجارات ويقسم الربح على ما تراضيا عليه والمراد بتقسيم الربح هو تقسيمه
 مشاعا ولو متفاضلا كما امر ولا يجوز تعيين الربح كواحد على مائة ولو عين
 ففسد الشركة التماس في الاصول الخمسة المضاربة دشمني فراضا ايضا
 وه ان يدفع ماله الى اخر ليتجزئ فيه ويكون الربح بينهما بحسب ما يعقنان^{عليه}
 بشرطهما ثلثة احوال ان يكون راس المال من النقدين المضروبين ولا
 يقيم الشركة ولا المضاربة منقرضة وه الفضة التي لو ضربت لا يمشوشة
 غشا كثيرا ولا بفلس ولو نافقة اما عندنا فمفسد بفلس ان كانت نافقة لثاني

وحيت فصف والمال عرض عرضي ربه باخذ لا قومه ودفع للعامل حصته
 من الربح وان لم يرض باخذ العوض فعلى العامل بيعه وقبض ثمنه
 لان عليه رد المال ناضا كما اخذ لا منه ذهبا او فضة والعامل في
 المضاربة أمين يصدق بيمينه في قدر راس المال وفي قدر الربح
 وعدمه وفي الهلاك والخسران لم تكن لرب المال بينة تشهد
 بخلاف ما ذكره العامل حتى لو اقر عامل بالربح شهادته تلتفاد خصما
 قبل قوله في ذلك ويقبل قول المالك بيمينه في قدر ما شرط للعامل
 فلو قال شرطت لي نصف الربح وقال المالك بل ثلثه فالقول قول الما^{لك}
 بيمينه الثالث من الاوضاع الخمسة شركة الوجوه وهي ان يشترك اثنان
 لمال لهما في ربح ما يشتريانه من الناس في ذمهما بجاهيهما ولا
 يشترط لصحة اذكر نصف ما يشتريانه ولا قدره ولا مدة الشركة فلو
 قال احدهما لآخر ما اشترى بت من شئ فينأ وقال الآخر كذلك صح^{العقد}
 ويكون المالك لما يشتريانه بجاهيهما كما شرط ويكون الربح بينهما
 كما شرط من تساوي وتفاضل والخسارة على قدر الملك فعلى من يملك
 فيه الثلثين ثلثا الوضعية وعلى من يملك فيه الثلث ثلث الوضعية
 ويخوذلك سواء كان الربح بينهما كذلك ولو يكن الرابع من الاوضاع
 الخمسة شركة الابدان وهي فوعان احدهما ان يشتركا فيهما يتحملان
 بايديهما من المباح كالاحتشاش والاحتطاب والاصطيا^{استقاء} والاعطاش
 واستلصص على دار الحرب والثاني ان يشتركا فيما يتقبلان في ذمهما من العمل

كسج وتصارة وخطا وصياغة ودباغة ويطالبان بما يتقبله احدهما
 ويلزم منهما عمله ولكل طلب اجرة وتلفها بالقر يطيب يد احدهما مضمونة
 عليهما المتخالف من الانواع الخمسة شركة المفارضة وهي ان يفرض
 كل من الشريكين السلي صاحب شرا وبيعوا في الذمة ومضاربة ^{كبر} رتبة
 ومسافرة بالمال وارتقاء وضممان ما يرى من الاعمال وهي الجمع بين عدان
 ووجه وايدان ومضاربة ويصح دفع دابة او دفع عبد او دفع ائنة كقرينة
 وقدر والة كحراثت وتوزيع ومنخل وغربال لمن يعمل به جزء من اجرته
 ونقل احمد بن سعيد عن احمد بن محمد بن دفع عبد في اي رجل لمكتسب عليه
 ويكون له ثلث ذلك اذا ربحه فجاز ومثله في الصحة مياطة ثوب وسمج
 غزل وحصاد ورع ورمصاع قن من لا معلومة واستيفاء مال وبناء دار
 ونجر باب وطحن فنجح بمشاع منه فان دفع ثوبه الى خياط ليفعله
 قصانا شريبيعيها وله نصف ربحها بحق عمله جائز لكن لو دفع اليه الثوب
 ونحوه بالثلث او الربع وجعل له مع ذلك درهما او درهماين لم يصح
 وما روى الدار قطن عن ابني صلعم انه نفى عن عسب النخل وعن نفير
 الطحان لا ينافي ذلك لانه اذا قدر له قفيز لا يدرى الباقي بعد القفيز
 كما هو فتكون المنفعة مجهولة وكذلك لا يصح لوعين الرمح بالدرهم
 اي العامل يعطى لرب المال درهم معلومة في كل ستمائة سنة
 بازاء الرمح كانه عذر في بما لا يربح غير المسمى وربما يقع الخسران فلو شرط
 مثل هذا انفسد الشركة والمضاربة كما بينا من قبل وهل هو بلام لا

الطاهر انه رب ولا اهل من ان يكون هذا الربح الذي حصل بمثل تلك الشركة
 او المضاربة ما لا يشتبهوا اهل عصرنا قد ابتلوا بهذا اقا طلبة هم يشتركون
 في البنوك والشركات التجارية والربوبة ويعينون الربح لانفسهم
 والحق انه لا بد منه في هذا الزمان لان المعاملات الدولية الكبيرة والتجارية
 لا تمشي بدونها فلا يعطى احد مالا خطيرا للدولة الا بالربح المعين فان لم نجد
 فبعله عليها العدو ووسطل حكمه الاسلام فتضطرب الامماله لاحد
 القدير بالربح المعين كاستراء البنادق والاقواب واعدا لان الحرب التي لا بد
 منها في زماننا وبسببها الملايين من النفود اما في الزمان السالف المسلمون
 كانوا لا يجتمعون الى امثال تلك الاموال الخطيرة لان حربهم كانت
 بالسيوف والرمح والسهم اما في زماننا فقد اخترعت للحرب آلات جديدة
 ينبغي لا تستعملها بدل الاموال الخطيرة وقد تقرر في الشرع ان الضرورات
 تنبيح المحذورات فاذا حانت حكومة الاسلام والى الحكومة الاسلامية
 بغلبة العدو ولم يحصل لها مال الا بالربح المعين فيجوز لها ان ياخذ ذلك
 المال من البنوك او من الاشتراكات التجارية بالربح المعين وكذلك
 اذا دعت لاحد ضرورة شديدة وخاف ضياع الاموال لعقد الامانة
 فيجوز ان يبدل في البنوك والاشتراكات التجارية ويشترط درهم
 سخامة من الربح سيما اذا كان اصحاب البنوك والاشتراكات
 كفارا كما في زماننا فان اخذ الربح المعين عن خوف من اخذ
 من المسلمين ولد لك جور بعض اصحابنا استراة النبك فوث الذي

يحصل الربح فيه مسمى على كل سنة ارضهم والحق انه مال استنبه
فمن لم يكن له ضرورة فلا يحل له اخذ المال بهذا الطريق وتلك
الكلمات وان كانت ثقيلة على اذان بعض المعاصرين من اخواننا
ولكن لو عرفوا مصالح الدول والبوليتيكية لا تقفوا بنا فيما ذكرنا والله الوفيق
للصواب وتصحيح واجازة متاع او غزو بدابة مدة جزء معلوم من ربحه
اى ربح المتاع وجزء من سهم الدابة ويصح دفع دابة او مغل او نحوها
كعبد دامة وطير لمن يقوم بهما مدة معلومة كسنة ونحوها بجزء منها
اى من غير اكرج وسدس والنماء الحاصل منه ملك لهما كانه نعام
ملكهما ولا يجوز ان كان جزء من النماء كالدر والنسل والصوف
والعسل وللعامل في هذه الصورة اجرة مثله قال السيد من
اصح بنانا هذه الاتي اى القى وقعت في كتب الفروع لاختراع من الشركة
في المفاوضة والعتان والوجوه والابدان لو تكن اسماء شرعية ولا لغوية
بل اصطلاحات حادثة مخدرة ولا مانع للرجلين ان يختلط مالهما
وينجز انما هو معنى المفاوضة المصطلح عليها لان للمالك ان يتصرف
في ملكه كيف يشاء ما لم يستلزم ذلك التصرف محرمات الشرع
بمخرجه واشتراط اسواء المالكين وكونهما نقدا واشتراط العقد في هذا
لغير ما يدل على اعتبار بل مجرد التراخي بجمع المالكين والاتجار بهما
كأن ذلك لا مانع من ان يشترى الرجلان في شراء شئ بحيث
يكون لكل واحد منهما نصيب منه بقدر نصيبه من الثمن كما هو

معنى شركة العنان اصطلاحاً وقد كانت هذه الشركة ثابتة في أيام النبو
 ودخل فيها جماعة من الصحابة فكانوا يشتركون في شراء شيء من الاشياء
 ويدفع كل واحد منهم نصيباً من قيمته وتبولى الشراء ^{ههنا} احد ^{ههنا} ههنا او كلا
 واما اشتراط العقد والخلط فلم يرد ما يدل على ان يارب ومكس لك
 لاياس ان يوصل احد الرجليين الاخرين يستدين له مالا ويتجر فيه
 ويشترى كافي الربح كما هو معنى شركة الوجوه اصطلاحاً ولكن لا وجه ما ذكره
 من الشروط وكذلك لاياس بان يوصل احد الرجليين الاخرين في
 ان يعمل عنه عملاً استوجر عليه كما هو معنى شركة الابدان اصطلاحاً
 ولا معنى لاشتراط شرط في ذلك انتهى بلفظه وادان شاجر الشركاء
 في عرض الطريق كان سبعة اذرع ولا يحل لاحد ان يمنع جارية من
 ان يفر ذخيرة في جداره من ضار شر بيه كان للامام عقوبة بفلح شجرة
 او بيع داره **فروع متعلقة** من اقسام الشركة ^{مطلب} شركة
 وهي ان يملك اثنان فصاعداً عينا منقولاً بآراء اربيع او هبة او غيرها
 او حفظ الثوب هبته الربح في دارهما وكل من شركاء المالك
 اجنبي في مال صاحبه فصم له بيع حصه ولو من غير شريكه بلا اذن
 الا في صورة الخلط والاختلاط اما في غير المنقول فلا يصح سعيه لان لشريكه
 حق الشفعة ولو كانت الدار مشتركة بين رجلين فباع احدهما بيتا
 معبناً او نصيبه من بيت معين فلا خزان يبطل البيع اما لو باع حصته
 من غير تعيين جاز ولو كانت الدار مشتركة بين رجلين فباع احدهما

بيتا معينا أو نصيبه من بيت معين ولا يخرج ان يبطل البيع اما لو باع حصته
 من غير تعيين جاز ولو كانت الدار مشتركة بين رجلين فباع احدهما
 نصيبه من البناء دون الارض لم يجز اما لو مع الارض جاز وفي الفتاوى
 شجرة بين قوم باع احدهم نصيبه مشاعا والشجرة قد انشئت اوان ^{قطعها}
 حتى لا يصير المشتري والشرعاء القطع جازا للشرى ان يقطع لا لملايس
 في النعمة ضرر هذا في الشجرة التي يكون القطع فيها مقصودا كالساج
 والافانوس اما الشجرة المثمرة فحكمها غير ذلك في النوازل باع نصيبه من
 الشجرة بلا ارض بلا اذن شريكه ان اوان قطعها جاز البيع لانه لا يتضرر
 المشتري بالنعمة وان لم يبلغ مسد لتضرره بها ولو باع بناء بلا ارض
 على انه بمنزلة للشرعاء البناء فالبيع فاسد اما الانفاغ بالشيء المشترك
 بعينه شريكه في بيعه وادامه ارض بنتفع بالكل ان كانت الارض
 ينفعها الزرع ولا لا بخلاف الدابة ونحوها فلا يركب دابة مشتركة الا
 باذن شريكه ولا يلبس الثوب المشترك الا باذن شريكه اما الخادم ^{مخد}
 من خدمه في يومه ويغذوه بوما لم يوزع شريكه ونحوها لها اية عند بابانها كذا في مشتركة
 سكن في بعضها تملك وفي البعض الآخر اذا ارضا على ذلك او كعدين مشتركين
 يستودم احد عما بعد او الآخر اخر او كذا ابنين مشتركين يركب احدهما على
 احدهما او كذا في على الآخر او بين مشتركين يلبس احدهما احدهما والآخر
 الآخر حلا فالاحكام في الاخيرين ولو اصابها في غفل او تنجر ان باحد
 نحد عما شراها من جانب وشريكه من جانب اخر او في شاة ان ياخذ احدهما
 لبن ضرر والآخر لبن اخر لم يجز ولو سكن احدهما الشريك

مشقة بنسبة الآخر فلا يلزم عليه الأكل لمشرىكه. إيس الشريك الآخر
 ان يطالب به بأنه يمكنها مثل الأول لكنه ان طلب في المستقبل ان
 يعاين شرىكه بحاج فيه ولو كانت للكراء وتبطل الشرقة بموت
 أحد الشرىكين ولو حكما وبانكاره وبفسخ أحد ههما وبجونه. طبقا ولا يجوز له
 ان يزكى مال شرىكه بغير اذنه فان اذن كل فاديا معا وجهل ضمن
 كل نصيب صاحبه وتقاصا او رجوع بالزيادة وان ادا متعاقبا كان الضمان
 على الثاني ان علم بأداء صاحبه. الا لا كما مور بأداء الركوة او الكفارة
 اذا دفع الفقير بعد اداء الآخر بنفسه ولو اشترى أحد المتفاوضين امة
 باذن الآخر ليطاها ففي له بلائشي وللبائع اخذ كل ثمنها ومن اشترى عبد
 مثلا وقال له اخر اشركني فيه فقال قبلت صحه ولو قبل النص ولم يره
 نصف الثمن ولو قال اشركني فيه فقال نعم ثم لقيه اخر وقال مثله
 واجيب بنعم فان كان المقاتل عالما بمشاة ركوة الأول فدفعه وبعه وان لم
 يعلم فله نصفه ويخرج العبد من ملك الأول ولو قال لاحد ما اشتريت
 اليوم من انواع التجارة فهو بيني وبينك فقال نعم جاز ووتقبل ثلثه
 ثم تلاعه بعد خمسة ايام فله كل الآخر ولا يتو ولا يخرج من الاضافه لثلاث
 ولائشي الآخرين والقول لمشرىكه بيمينه اذا كانا فانقض المال وعلى المدعى البينة
 ولو برهن الورثة على المغاوضة لم يقبل حتى يبرهوا له كان مع الحي في حجة الميت
 ولو برهوا على الارث والحي على المغاوضة قضى له بنصفه ولو تصور
 أحد الشرىكين في البلد والآخر في السفر واراد القسمة وقال دو اليد

استقرضت الغنا والقول له ان كان للمال في يده ولوشراكر ما باعوا
 ثمرته ودفعوا لأحد هـ ليحفظه فذنه في التراب ولم يجد حلف
 فقط ولا ضمان عليه لأنه كان امينا ولودفع لأخر ما لا اقرضه نفسه
 وعقد الشراكة في الكل فشرى امتعة فطاسر ^١ ما اقرضه
 ان لم يصبر لنقد ^٢ انت المتاع بقيمة الوقت لا بما شري ولو بينهما متاع
 على دابة في الطريق سقطت فكثري احدهما بقيمة الآخر فاما من خلا
 المتاع او نقصه رجع بحصته ولو كانت الدابة مشتركة فقال البيطار
 لا جد من كيهما فكواها المحاضر فانت الدابة لم يضعن ولو كانت الدار
 مشتركة فسلكن فيهما احدهما وخربت ان خربت بالسكنى ضمن
 طاحم مشترك قال احدهما صاحبه عمره فقال هذه العماراة تكفيني لا ارا
 بهما ترك فعمرهما العير رجع ولوانفق على عبد مشترك او ادى خراج كرم
 مشترك رجع على شريكه بانفق خلا والالتفات ولا يجبر الشريك
 على العماراة الا اذا تضرع ربه كما شريك اخر ولو تكن القسمة كبرى نهر
 وممر قناة وبرود ولا ب وسفينة معينة وحائط لا يقسم اساسه
 دحام وخان وطاحون فان كان الحائط تحتل القسمة ويبني كل واحد
 في نصيبه السارة لم يجبر ولا اجبر وكذا في كل ما لا يقسم ولو
 زرع بلا اذن شريكه فدفع له شريكه نصف البذر ليكون الزرع
 بينهما قبل النبات لو جبر وبعد لا جاز وان اراد قلعه بقاسم
 فقلعه من نصيبه ويضمن الزارع نقصان الارض بالقلع والانداس

إذا انهدمت فلب في احد هما العارية فان احتمل القسمة لا جبر وقسم والابن
 شراجه الى ان يسترد نصف ما نقد في عمارتها ولو باع شريك^{شخصه}
 للآخر بلا اذن شريك حاضرا فيمعد الخلط والاختلاط والعقار جائز شر
 الشريك ولو باع حصته من حرس وابتاعها الاجنبي شوهها كالفرس وكان
 البيع بلا اذن الشريك فان يثاء واخذوا الشريك او المشتري ان سلم اليه
 البائع ولا فعله البائع والآخر كل شريك حصته من الحمام لآخر واذن
 واحد منهما للمستاجر في قهقهة هاد بناها فخرها ولا خروج على الشريك الآخر
 ولو حصل الاب والابن بالحرفة ما لادله كيب عدد هما مال من قبل
 فالمال كله للاب ان كان الابن في عياله وكذلك في الردين
 يكون المال كله للرجوع ان كان حرفة الزوجة غير حرفة الزوج تكون لها
 ما اكتسبت بحر فترها ولو كان لرجلين دين على آخر من سبب واحد
 يكون مشتركا بهما فان استوفى احد منهما شيئا فالآخر يكون مشاركا^{لله}
 فيما استوفى ولو كان من سببين مختلفين فليس مشتركا فما استوفى
 احدهما لا يشارك فيه الآخر - تجل مشترك بين اثنين محل عليه احدهما
 فسقط في الطريق فخره ان كان بحيث يرجي حياته ضمن والا فلا وعرة
 غيره يصمن مطلقا ولو كان الطعام مشتركا كالدرهم مشترك
 فانفق منه الشريك الحاضر بقدر حصته فلا باس ولو سكن الشريك
 دارا فلا يقدر احد هما ان يمنع الآخر من الصعود على السطح ولو اتجر احد من الورثة في
 التركة المشتركة - ارجح فالرجح له ولو قال لاحد من الورثة ارجح مني فليس له نصيب في التركة

واربح الف ربح حكمة المستم من وائس للقرض شيئا منه لانه ما عقد
عقد مضاربة واما الفرضه وكل فرض هو مسجود عهد ولولا المضارب
امين في مال المضاربة فان هلك ذلك ففان سلبه ولا خسارة قالوا من
حبل الضمان ان يقرضه اذ لا اذ ربحها شرب بعقد شركة عنار بالذهب
وما اقرضه على ان يعمل له الربح بغيرها ان يعمل المستقرض فقط فان لك
والقرض عليه وقالوا ان المستقرض اذا ابرأه اذ ابرأه اذ ابرأه اذ ابرأه
وشركة الربح وغصب ان الف وان ابرأه اذ ابرأه اذ ابرأه اذ ابرأه
تاريخه ان فسدت فلا ربح له ما ربحه من الربح بل له اجر مثل عمله
ربح اذ لا ولا يراى على المشرى في الربح اذ ابرأه اذ ابرأه اذ ابرأه اذ ابرأه
فلا يتبطله اذ ابرأه اذ ابرأه اذ ابرأه اذ ابرأه اذ ابرأه اذ ابرأه
ودفع المال الى اخر مع ذلك اذ ابرأه اذ ابرأه اذ ابرأه اذ ابرأه
وذا ابرأه اذ ابرأه اذ ابرأه اذ ابرأه اذ ابرأه اذ ابرأه اذ ابرأه
لذلك تاريخ الربح الا عشرة اذ ابرأه اذ ابرأه اذ ابرأه اذ ابرأه
ولوفيه فسادها لا يديه كى رايان فديعه المضارب وقيل القول فيه
للمضارب لانه مدح الصحة ويملك المضارب في المضاربة المطلقة
التي لم تقيد بمكان او زمان او نوع السبع ولو فاسد انقضى ونسبة متواترة
والسراء والتوديع يلزمها والسفر بزيادة او الانقضاء ولو ابرأه اذ ابرأه
ولا تقيد به المضاربة ويملك الا اذ ابرأه اذ ابرأه اذ ابرأه اذ ابرأه

والاستيجار ولا احتيال بالثمن مطلقا فلا استاجر ارضا بيضا ولين رعيها
او غرس بها جاز ولا يملك المضاربة والشركة والخلط بمال نفسه الا باذن
او قول رب المال اعمل برائك ولا اقراض ولا استدانة وان قيل له
ذلك مالم ينص للمالك عليهما فيملكهما وان استدان كانت شركة
وجوه وحينئذ لو اشترى بمال المضاربة ثوبا وقصر بالماء او حمل بماله
وقد قيل له ذلك فهو متطوع لانه لا يملك الاستدانة بهذه المقالة
ولو قصر بالنشأ فحكمه كصبيغ كما لو صبغه احر فثريه بما زاد الصبيغ وحمل
في اعمل برائك كالخلط وكان له حصة قيمة صبغه ان بيع
وحصة الثوب ايضا في ما الهاد ولو لم يقل اعمل برائك لم يكن شركيا
بل غاصبا ولو صبغه اسود فذلك وقيل ان السواد نقص فلا يدخل
في اعمل برائك ولا يملك المضارب بخاد ربلدا او سلعة او دفت او ثمن
عينه المالك فان فعل ضمن وكان ذلك الشراء له وكذلك
لا يملك تزويج قبة من مالها ولا شراء من يعتق على رب المال بقراءة
او يمين بخلاف الوكيل بالشراء عند عدم القربينة المقيدة
للوكيل عند ذلك لا يملك شراء من يعتق على المضارب اذا كان
في المال ربح فان فعل وقع الشراء لنفسه وان لم يكن ربح صح للمضاربة
فان ظهر الربح بزيادة قيمته بعد الشراء عتق حظه ولم يضمن نصيب
المالك لحظه لا بصنعه وسعى العبد المعنى في قيمة نصيب رب المال
ولو اشترى الشريك من يعتق على شريكه اذ الاب او الوصي من يعتق

على الصغير نفذ على العاقد وما ذروا إذا تروا من يعتق على الولي صح
 وعشق عليه أن لو يكن مستقر قبالدين والاولى كان مع مضارب
 الف بالنصف فاشترى أمه فولدت ولد أصبا وبالله فادعاه موسى نصبا
 قيمته وحده الف وخمسة مائة نفدت مدعوته فعق وسقى لرب المال
 في ألف وربعه أن شاء المالك أو اعتقه أن شاء ولرب المال بعد
 قبضه الفقه من الولد تقيمين المدعى ولو مضرا (لأنه ضمان تلك) نصف
 قيمتها وحمل على أنه زوجهما شراهما ^{بطل} منه ولو صار تيممتها
 الف والنصف صارت أم ولد للمضارب وضمن للمالك الفادر بعه ولو سيرا
 فلو مضرا فلا معاوية عليها لأن أم الولد لا تنق **فصل** في المضارب
 تضارب مضارب المضارب بلا إذن المالك لم يضمن بالدفع ماله
 يعمل الثالث ربح أو لا وإن ضاع قبل العمل فلا ضمان وكذا لو غصب
 من الثالث وإنما الضمان على الغاصب فقط ولو استهلكه الثاني
 أو دهبه فالضمان عليه خاصة فإن عمل خيبر رب المال أن شاء
 ضمن الأول راس ماله وإن شاء ضمن الثاني فإن أذن ودفع ^{لثالث}
 وقد قيل ما رزق الله فيننا نصفان فلي ذلك النصف وللأول السدس
 الباقي وللثاني الثالث ولو قيل ما رزق الله بكاف الخطأ
 فللثاني ثلثه والباقي بين الأول والمالك نصفان مثله ما ربح
 من سبي أو ما حان لك فيه من ربح ولو قتل له ما ربح من بيننا
 نصفان ودفع بالنصف وللثاني النصف واستويا فيهما ولو قيل

ما رزق الله على نفسه او ما كان من فضل الله فينا نصفان
من ربع النصف فلما ملك النصف والثاني كذلك ولا يبقى الا اقل
ولو شرط الثاني في نفسه ضمن الاول للثاني سدا وان شرط للمالك
ثلاثة واعيد للمالك ثلثه على ان يحمل معه وشرط لنفسه ثلثه
صح ولو عقد للماذون مع اجني وشرط عمل موكلا لم يصح ان لم يكن
عليه دين والا صح واشترط عمل رب المال مع المضارب ومفسد وكذا
اشترط عمل المضارب مع مضاربة او عمل رب المال مع الثاني ولو
شرط بعض الربح للمساكين او للجمع اذ في الرقاب لم يصح الشرط ويكون
لرب المال ولو شرط البعض لمن شاء للمضارب فان شاء انتمسه او لم يرب
المال صح الشرط والا لا ينقل المضاربة بئوت احد هما ولو حق للمالك
مقتضا وان عاد ليقفه مسلما والمضاربة على حالها بخلاف الوكيل ولو اراد
المضارب فتح على حالها فان مات او قتل او لحق بدار الحرب ومكنت
بطلت ولو اراد المالك فقطقتصرفه موقوف وينعزل بغير اهله ان
علم به والا لا ينعزل فان علم بالنعزل والمال عروض باعها فله ان يبيعه
في ثمنها ولا يملك المالك فتحها في هذه الحالة بخلاف احد الشريكين
اذا فتح الشريكة وما لها امنعه صح افتراقه في المال ديون ورجح يحجب المضارب
على اقتضاء الديون والا لا يجبر ويؤمر بان يوكل للمالك عليه فالوكيل
بالبيع والمستبضع كالمضارب وما هلك من مال المضاربة يصرف الى
الرجح فان زاد الهالك على الرجح لم يضمن وان قسم الرجح وبقيت المضاربة

ثم هلك المال او بعضه تراءى الربح لياخذ المالك برأس المال وما فضل
 ظهر بينهما وان نقص الوضمن وان تميم الربح ونسخت المضاربة شعر
 عقد احدهما هلك المال امرين ادا رقت المضاربة لا تقصد به رفع كل
 المال او بعضه الى المالك بضاعة لا مضاربة وان اخذ بغير امر
 المضارب وباع واشترى بطلت ان كان رأس المال نقدا
 وان صار عرضا كما اذا سافر فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه وكل ما
 يحتاجه عادة في مالها وان عمل في المصروف نفقته في ماله وياخذ
 المالك قدر ما انفقه المضارب من رأس المال ان كان ثمة ربح
 فان استوفاه وفضل شيء اقتسماه وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه وان
 باع المتاع مرابحة حسب ما التفق على المتاع من الخلل واجرة السمسار
 والقصار والصباغ ونحوه مما اعتيد ضمه ويقول البائع قائم على ذلك اذ عدا
 بضم الهمزة رأس المال ما يوجب زيادته فيه حقيقة او حكما او اعتادة الخ
 لاما انفقه على نفسه مضارب بالنصف شره بالفه ازاو باعه
 بالفين وشرى بهما جبد افضاعا في يده قبل فقد هما المائتين العبد
 حزم المضارب ربعهما والمالك الباقي ويصير ربع العبد ملكا للمضارب
 خارجا عن المضاربة ومال المضاربة امانة وبينهما ثواب وباقيه لهما
 ورأس المال القان وخمسة ولكن راجع على الفين ولو بيع بضعفهما
 فخرستهما الثلثة الا ربع والربح منهما يبيزهما ولو شرى من ربح المال بالفين
 عبد اشر الا بنصفه راجع بنصفه ولو شرى بالفه اعبلا فقتته القان

فقتل العبد رجلا عطا ثلثه ارباع الفداء على المالك ورابعة على
المضارب والعبد يخدم المالك ثلثة ايام والمضارب يوما
اشترى بالفها عبدا وهلك الثمن قبل الدفع لم يضمن
بل دفع المالك الف الف اخر من شهر وشهر راس المال جميع ما دفع الفان فقال
دفعته الى الفادرجحت الفادوقل وقال المالك دفعته الفين فالتقول
للمضارب ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الرج فالتقول
لرب المال في مقدار الرج وايهما اقام البينة تقبل واذا اقام
فالبينة بينه ورب المال في دعواه الزيادة في راس المال وبينه المضارب
في دعواه الزيادة في الرج معه الف فقال هو مضاربة بالنصف
وقد رج الفادوقال المالك هي بضاعة الفول للمالك وكذا قال المضارب
هي قرض وقال رب المال هي بضاعة او ودعية او مضاربة فالتقول لرب
المال والبينة بينه المضارب واما لو ادعى المالك القرض والمضارب
المضاربة فالتقول للمضارب وان اقام بينة رب المال ادلى لاني اكثر
اثباتا واما الاختلاف في النوع فان ادعى المضارب العموم والاطلاق
وادعى المالك الخصوص فالتقول للمضارب لمتسكه بالاصل ولو ادعى
كل نوعا فالتقول للمالك والبينة للمضارب ولو وقت البيات قضى
بالمتاخرة والا فبينة المالك ولو دفع الوصي مال الصغير الى نفسه مضاربة
جاز بشرط ان لا يجعل لنفسه من الرج اكثر مما يجعل لامثاله ولو مات
المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عاردينه في تركته

وكن الورع والمستقيم لا يهتم صاروا بالجهيل مستهلكين ولو دفع المضارب
 شيئا للعاشر لم يكن عنه ضم ونيل لا يضمن وكن الورع ولو شرب
 بالهما متاعا فقال: انا مسكه حتى اجدر به عاكثا او اراد المالك بيعه
 فان في المال ارجح اجبر على بيعه الا ان يقول للمالك اعطيك راس المال
 وحصرك من الربح فجبر المالك على قبول ذلك وفي البوار به دة ابيه
 الفاضلها عبة ونصفها مضاربة فملك يضمن حصته الهبة لآخرها
 لم نفع لكونه متاعا والصحح انه لا ضمان مطلقا **كتاب الوقت**
 هو حبس ملك الشيء للوائف او لله تعالى والتصدق بالمنفعة فالدول كما
 حبس خالد اذ راضه واعند دة في سبيل الله والناسي كما وقف عمر
 ارضا يجبر على ان لا يباع ولا يوهب ولا يورث في الفقراء وذوي القربى
 والرقاب والصيف وان السبيل لا يحتاج على من وليها ان ياكل منها المعزوف
 ويطلع غير ممنول فلو ائف ان يجعل غلامه لامي مصروف شام مما فيه قربا
 دة من دة مشلا على اطلاقه من الحيوانات المحترمة فلو ائف عليه السلام
 في كل كبد رطوبة اجر ومثل هذا الوقت على من يخرج القذارعة والقدي
 من المسجد او يرمع ما يورث المسلمين في طرقتهم ولشوى عليه ان ياكل منه
 المعروف والوقت ان يجعل نفسه في دقة كسائر المسلمين ولا يصح الوقف
 على لا رداد المكن فيه قرابة او صغار اعطاء البعوض الورع يمكن وقف على
 ذكره ورثته دون ان ائفهم او وقف عليهم لمجدة نقاء المال في ذم ربه وعند مخرجه
 عن ملك الواقف اما اذا كانت فيه ربة كن وقف من لا يورث على ان ياكل

عنه ذكر في هذه القصة
 ثلث دة في هذه القصة

بطلان علو الدين او تمسك بالصلاح والتقوى او جعل فيه نصيبا للفقراء
والمساكين او جعل اخره لهم فيصح بالانفاق قال ابو حنيفة لا يتم الوقف حتى
يكون اخره على جهة الانقطاع وقال مالك واحد لو وقف على قوم ولم يجعل
اخره للفقراء والمساكين صح الوقف واذا انقض القوم الموقوف عليهم برأسه
الفقراء وانما الذين ولا يصح الوقف من كان له ولا غير مكلف وقيل يدوم وقف
الذي بشرط ان يكون النية ان يوقف بحيث يانفع به مع ابناؤه وبناته وبناتهم
وقف الاول والمثروب ويصح وقف المشاع وكل ذلك وقفت به
امواله وفيها ما يصح فيه وما لا يصح فيه فيصح فيما يصح فيه ويبطل فيما
لا يصح فيه ون قال وقفت ارضاً من اراضي المملوك الى فيصح بجزء قوله
شعاليين اليد ويصح باشارة واما وسكل لفظ يدل عليه ولا يشترط
بيان المصروف وتخصيصه فلو وقف شيئاً لله تعالى ذلك صح فيه
كل ما عداه من الفقراء والمساكين المجاهدين وقاتل اسلم والمسلمين
ومجوها فان عين المصروف يجوز له صدقة فيه والاشغال الى عياله
القراب وماذا انزل المصروف المعين فالمرجع الى قصد الواقف او قصد
المصرف الى المماثل فزواله لا يبطل الوقف كما اذا وقف على الغناء والبر
في العمل المعين يجوز نقله الى الفقراء والوافدين في محل اخر انما
في المثل الاول وان كان قصد الله اذ العريق هدا المصروف
فيكون المصروف الى ما يشاء لا يصح الوقف ويعود اليهم وادب التمسك به
فلا بد من صدقة في ماثل ما قد نه عليه ابقاء للوقف واستمراره

ويصح الوقف على نفسه مع الفقراء والمساكين اما بدو منهم لا ولو وقف
على اولاده فلا بد من خل اولاد الاولاد فيه فان قال وقف على اولادى
نحو اولاده حر يقتصر على طبقين فلا بد من خل فيه اولاد اولاد الاولاد ولو
قال على انا ربى يحل على العرف ولو قال على اقرب فالاقرب يعتبر
بالاخر ب نسب الى الواقف ثم من يليه واذا وقف الشيء لله تعالى
مع تعيين المصروف خرج الشيء الموقوف من ملكه وجبست حبسا
مربدا في ملك الله تعالى ان لم يرد العود الى ورشته اذا زال المصروف
او لم يصرح به فلا يعود بزواله بل يصرف في مصرف مماثل لما عينه وان
جعل موقفا بقاء المصروف او نواه لا يصح الوقف ولا تكفى القرينة لخرج
الشيء عن ملكه كما لو وضع مصحفا في المسجد او المدرسة لا يخرج عن ملكه
بغير الدلالة حتى يعلم خروجه عن ملكه بقوله وقفته او بنيتة ومن هذا
القبيل نصب الجسر وتعليق الباب والقناديل وتكفي النية للخروج فلو
اقطع الخشب او شري شيئا بنية الوقف صح وتصير موقفا لان الاعتبار
في الاعمال النية دون الالفاظ ويصح الوقف على المسجد ولو قبل بنائه
او تكميله وينجز بعد تكميل بنائه ويصير المسجد مسجدا اذا ارضى باخيه
بكونه مسجدا ولا تشترط له الالفاظ المخصوصة ولا تنوية جميع الناس فيه
بل المسجد الذى سواه لنفسه واهله واهل قرية مخصوصة حكمه كحكم
سائر المساجد نعم المسجد الذى تكثر فيه الجماعة الصلوة فيها افضل
من المسجد الذى تقل فيه الجماعة واذا خرب المسجد بان لم يبق هناك

من يصلي فيه يجوز نقل عمارته والتمه دأقانه لعمارة مسجد آخر وجب
تحريره أو كلاً من غلات الأوقاف على المتولي فإن لم تكن في عاصمة لتعير كاله
غير ما يمكن منه أما توسيعه عند الحاجة فلا بأس به وإن كان مخالفاً
لغير من الواقف لأنه حصص الآخر لنفسه وبعد التوسيع يكون الآخر مشتركاً
بينه وبين آخر وكذلك إذا زاد البناء فيه لخدمة أو حاجة كالظلة
ودورها ما تزين المحراب والرخفة ويحدهما فلا يجوز لأن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال من أشراط الساعة ما
أن يتباهى الناس بالساجد أما تسريح المسجد بقدر الحاجة فجائز
فيصح الوقف لتسريحه ودلاية الوقف أو كلاً الواقف أو للمتولي من جهة فقد ما
على الحاكم والامام ودلاية الوقف عليه مقدمة على دلاية الواقف فإن
لم يكن الواقف ولا المتولي من ولا الوقف عليه أو لم يكن الموقوف عليه
صالحاً للولاية فالولاية للامام والحاكم وإن ظهر المتولي غير أمين فلا ماسم
أن ينزع الوقف منه تنجزاً ثاب وصار عادلاً أميناً تعود الولاية إليه
فإن عين الامام متولياً من غير توقيت لا يبطل قلبه بمرت الامام ويجوز
للمتولي الوقف البيع والشراء والأجارة وكل ما فيه مصلحة للمال
الموقوف ولا يجب عليه الضمان إلا بالجهالة والتفريط وتصرف الغلات
أو لا في اصلاح الوقف وما يقم منها فيما بينه الواقف والوقف على الوقف
له حكم الوقف ولو تصرف أحد غلات الوقف مثلاً اذن المتولي فهو غاصب
وعليه الضمان فإذا اخذ المتولي منه الضمان فيصرفه في مصالح الوقف

او المصارف التي بينها الواقف ولايجل دلى الامة الموقوفة الا بالشكاح
 ومن باع شيئا موقوفا لم يصح بيعه ويجب عليه الاسترجاع فان تلف فبشر
 المتولى عوضه ويصرفه فيما امر وان صار الشيء الموقوف بحيث لا يستفيع به
 يجب على المتولى ان يبيعه ويشتري بتملكه شيئا يستفيع به ^{لا يشترط} جرد التوا
 الواقف ولو وقف الشيء ^{بشرط} لا يصح له الرجوع فيه قبل الموت ولا
 الرجوع على الوصية في صحة الرجوع نعم اذا خالف فيه الورثة فينفذ
 من الثلث ولا يصح الوقف لاجل الغرار عن قضاء الدين بل يقضى دينه
 انما من ماله ثم لو فضل شيء منه ينفذ من ثلثه وقفه **فروع متعلقة**
 من وضع ملا في مسجد او مشهد لا يستفيع به احد جاز وقفه في اهل
 الحاجات ومصالح المسلمين ومن ذلك ما يوضع في الكعبة وفي مسجدة
 صلى الله عليه واله وسلم قال في حاشية الشفا اما اموال المساجد فان
 كانت كالا مال التي يقفها الواقفون عليها يحصل من غلاتها
 ما يحتاج اليه من عمارة ونحوها وما يتوزع من يحيرها بالصلوة والبتارة
 وتدر يس العلوم فلا شك ان هذا من اعظم القرب ولايجل تسليم
 ان ياخذ منه شيئا وان كان لاجل الامور التي هي مجرد الرخوة
 او لهاهاة والمكافاة فهو من اضاعه المال بل من وضعه في مواضع الله
 فيكون اخذها وصرفه في مصالح المسلمين من باب القيام باجابين
 احدهما انتهى عن المنكر والثاني توفي اضاعه المال المنهي عنها بالدليل
 الصحيح اما وضع الخى في الكعبة والدراهم والدينار والخواهر النفيسة ^{عليها}

اد في المسجد النبوي او غيره من المساجد او على قبر النبي صلى الله عليه وآله
ان يكون فاعله من الكافرين الذين قال الله عز وجل فيهم والذين
يكذبون الذهب والفضة الخ ولا يرى على من اخذها ليصرفها
في مصالح المؤمنين او يدفع بها مفسد هم باسا او يرد ما يدل على
المنع انتهى قلت بل يوجب ويثاب اخذها وصار فيه في مصالح المسلمين
وكذلك الوقف على القبر لرفع ملكها والبناء عليها او تزئينها او غيرها
او التبرع عليها او حولها في كل سنة (وتسميه العامة العرس) او فعل ما يجلب
على اثرها فتنة كالاجتماع حولها مثل العيد والتغني والتأني والترديد
كما يفعله بعض الفقراء والتلاعب بالاعصاب واجماع النساء الموسسات
والمغنيات وانشاد الاشعار الخ غير ذلك باطل قال انسيد مما يجلب
الفتنة على اثرها وضع السنور الفايفة ونصب الاحجار والجواهر النفيسة
وتعليق القناديل عليها وغيرها فان هذا مما يوجب ان يعظم صاحب ذلك
القبر في صدر زائريه من العوام فيقتصد فيه ما لا يجوز ويفعل له من الهدايا
والمسجدة والعبادة والدعاء مما لا يجوز لغير الله تعالى فكان هذا الامر
مما يدعوى المشرك وهكذا اذا وقف للنهر او الذبح عند المنور مما يبر
مخالفة لما جاء من الشارع اما اذا وقف على الطعام من يقد الى ذلك القبر
فهذا هو واقف على الواقد لا على القبر وبالجملة فالوقف على القبر مفسد
عظيمة ومنكوب كبر الا ان يقع على القبر مثلاً لاصلاح ما انفد من
عمارتها التي لا اشراف فيها ولا رفعة ولا تزيين فقد يكون لهذا وجه صحة

وان كان غير القبر اوح الى ذلك انتهى قلت قال صاحب الدر من
الاختلاف وحاز الوقت على القبور الكلفان ومراعاة هوى اذكره السيّد
لان ستر حج القبور وتزينها ورفع بناطحات النخيل الله رسوله عنه فلا يجوز
الوقت للعصية وهذا ظاهر لا يخار، عليه قال، الاختاف من شرائط
صحة الوقت ان يكون معلوما من غير الامتلاء بالمكان ولا مضافا لاداة وقتا
ولا بخيار شره ولا ذكر موه اشتراط بيعة وصرف ثمنه لحاجته فان ذكره
دخل وقفه وفي الفتح لو وقف امرئ فقطل او مات ادارت المسلم
به اوقفه ولا يصح وقف مسلم او ذمي على بيعة او ساري قبل او بعد
البيع عليه لانه قريب حتى قال علي بن ابي طالب من اسلم من ولده او اتقى
الى غير ذلك وانه فلا يشيئ له من شرط، على المذهب وملك الواقف
يزول عن المذنب باحد امور اربعة باخر ازمعبد كما سيجي اوبقضاء القا
المولى من قبل السلطان لا المحاكم قلت عندنا لا يشترط لزوال الملك
فيه ما قاله القاضي بل تكفي نية الواقف او قوله لما روي قال صاحب ابني حنيفة
رواه في الفتوى (واو سلم الواقف) فثبت الى المتولى ثم اظهر الرجوع فيصح
بوجه عدم عمد ابني حنيفة كما عدا ناكدا ان يقضي له اذ لا يملك الواقف فيلزم
انفاقا وقتب في ابنته في الوقت بلا عدي لانه من حقوق الله تعالى
ثم هل القضاء بالوقف قضاء على النافذة فلا يسمع فيه دعوى ملك اخذ
وقف اخر ام لا فسمع فيه فزاد الفرقى على الاول وقيل على الثاني
او بانوت اذا علق به كذا مذهب ففوت حارسى على اذا الصريح انه

كوصية فترم من الثلث الموت لا قبله ولو ارثته وان ردوه لكنه يقسم
 على الثلثين بين جميع الورثة على السوية مادام الموقوف عليه حيا فاذا مات
 صار كلها للنسل فاذا انعدم النسل انصرف الى الفقراء (قلت صدنا
 لا يجوز ان يوقف المضار ببعض الورثة فالوقف على الوارث دون اخر باطل
 عندنا الا ان يقف على جميع الورثة) ^{أو} بقوله وقفنا في حياتي وبعد وفاتي
 مؤبدا فانه جائز لكن عند ايجافه مادام حيا هو نذر بالتصدق بالخلة فعليه
 الوفاء وله الرجوع ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث (قلت هذا الوقف
 لازم عندنا ولا يصح له الرجوع ولو بامر قاض غنيا كان او فقيرا ديه قال
 صاحبنا ابي حنيفة وعليه الفتوى) ولا يتم الوقف حتى يقبض ^{عط} وانما نقل
 المتولى لان تسليم كل شيء بما يليق به ففي المسجد بالافراذ وفي غيره بصب
 المتولى وتسليمه اياها (قلت اما عندنا فلا يشترط تمام الوقف في المسجد اذ
 بل يكفي مجرد نية الواقف ان يهدى لله مسجد فاذا فرغ من هذا اصرح به ثم الوقف
 وكذلك لا يشترط التسليم الى المتولى فليحفظ) ^{عط} وقيل فلا يجوز وقف
 مشاع يقسم (قلت اما عندنا فيجوز وقف المشاع كما تقدم وهو قول ابي يوسف فكذا
 وقف مشاع غير محتمل القسمة فانه يجوز الاتفاق) وسعي لصحوة الوفاء بحول آخره محمد قرنه لا تقطع ولا
 السابغ عند ابي يوسف ويشترط عند محمد وافق اكثر الا حضاف ناول او يوس
 واذا وقت الوقف بشهرا وسنة بطل اتفاقا وعليه فلو وقف على رمية اصب
 على غيره مؤبدا لورثة الواقف ديه يفتى وجزم في ايامه بصحة الموت ^{صد} مع اتفاقنا
 (على قول ابي يوسف) فاذا تم الوقف ولم يملك ولا يملك ولا يملك

ولا يرهين فبطل شرط واقف الكتب الرهن ولو سكنه المشترع او الميراث
شعوبان الله وقف او مال صغير لم يره منه اجر المثل ولا يفسد الوقف بين
الموقوف عليهم بل يمتثلون وقال محمد واليوسف يقسم المشايخ اذا كانت
القسمة بين الواقف وشريكه اسالك اول الواقف الاخر اذا نظره ان اختلفت
جهة وقفها والا فلا حاجة الى القسمة ولو وقف نعمت عفا عن كماله فالقاضي
يقسمه مع الواقف وبعد موته لو رثته ذلك جفر زال القاضي الوقف من الملك
ولهم بيعه ولا يجوز القسمة بين الموقوف عليهم اجماعا لان حقهم ليس في
العين وفيل يجوز ولو سكن بعض الموقوف عليهم ولم يجد الاخره وصفا يملكه بعد
فليس له احره ولا له ان يقول انا استعمله بقدر ما استعمل لان المهايأة انما تكون بين الموقوفين
واستعمل كل واحد بالغلبة بلا اذن الاخر لم يره اجر حصته شريكه ولو تقا على سكنها ما تجلس
الملك المشترى ولو معد الاجارة ولو بعضه ملك وبعضه وقف فيجب حكمه في المصـ
يزول ملكه عن المسجد والصلى بالافر از يقول جعلته مسجدا او بنيت
عندنا وعند الثاني بشرط عهد الصلوة فيه بجماعة وقيل يكفي واحد ولو
اراد نقص المسجد وبناءه احكم من الاول جاز ولو كان الباقي من غير
اهل المحلة وقيل ان الباقي من اهل المحلة لهم ذلك والا لا واذا جعل
تحت المسجد سردا بالمصالحه جاز مسجد القدس وكذلك لو جعل لتدويرها
او جعل فوقه بيتا وجعل باب المسجد الى طريق وعزله عن ملكه وقال ابو
لا يكون مسجد ادله بيعه ويورث عنه كما لو جعل وسط داره مسجدا واذا
للصلوة فيه حيث لا يكون مسجد الا اذا شرط الطريق ولو بني فوق المسجد

بين الامام لا يصح له من المصالح اما لو تمت المسجد به ثم اراد البناء من
 قبله لم يصح ذلك لو قصدت فاما منع الواكف من هذا النوع من باب
 التمسك بحجب عدمه ولو سلم على حد من المسجد ولا يجوز اخذ الاخرة منه
 ولا ان يجعل شيئا منه مستقرا ولا سكنى ولو خرب ما حوله واستغنى عنه
 يبقى مسجد عند الامام والثاني ابدال الى قيام الساعة يعق لا يعود ملكه الى
 ورثة الواكف من غير وصاء بحيث لا يمكن التصرف فيه او وصاء ما حوله ففسد
 ولا يصح فيه يجوز نقل غماره اليه مسجد اخر وبه يفي وقال محمد بن يوسف
 الى الباقي او من شئت منه في الخلف المذكور حشيش المسجد وحصى
 مع الاستيفاء منهما ذلك الرباط والبيراذ العريضة بهما فيصرف
 وقف المسجد والرباط والبير والموض الى اقرب مسجد او رباط او بير
 او موض اليه ولو وقف ضيقة على الفقراء وسلمها التولى ثم قال وصيه
 اعط من غلتها فلا تكد او فلا تكد الوصية لخروجه عن ملكه ولو اتحدوا
 في جهة وقيل من سقم بعض الوقوف عليه بسبب خراب احد الوقفين جاز
 للمالك ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه كما فيهما كشيء واحد وان
 اختلف
 احدهما بان في رجلان مسجدين او رجل مسجد او مدرسة وقف
 عليهما او قافلا يجوز له ذلك ولو وقف العقار بقرى والركن صح وكذا وقف
 الات الزراعية مع ارض او بقعة (خلا لا لاهفاف) وجاز وقف القن على
 مصالح الرباط ووقفه ومجاريه في مال الوقف ولو قتل عبد الاقرب فيه بل
 يجب قيمته على النقاتل كما صح وقف مسجد منقول وغيره ان وقال ابو يوسف

في حق من
 وقفه
 في حق من
 وقفه

صح وقف منقول فيه قائل للناس كفاً وقد ومن بل ومنهم من قال
 ومكيل وموزون فيباع ويدفع منه مصاربه او بضاعة فعلى هذا الوقف
 كرا على شرط ان يقرضه لمن لا بد له ليرزعه لنفسه فاذا ادركت احد
 مقدارها شعاقرضه لغيره وهكذا ايجاز وفيها وقف بقرعة على ان ما خرج
 من البعها وسحبها للفقراء ايجاز وكذلك جاز وقف قدر وجارته وثباتها
 وصحفت وكتب وثياب وما يتامل الناس بها الا لا يجرى وقف ما
 لا يتامل فيه من المنقولات وفي العزارية جاز وقف الاكسية على الفقراء في
 اليوم شاة ثم يرد بها بعدة وفي الدار وقف مصحفا على اهل مسجد لقرآن
 القرآن ان يحصون جاز وعندنا يجوز مطلقا وان وقف على المسجد
 جاز ويقرأ فيه ويكون محصورا على هذا المسجد وبه حرم انه لا يجوز قتل
 كتب الا اذا قاف من محالها ثم لو وقف على طلبة العلم في جوان نقله اثره
 ويبدل من غلة الوقف بغيره وان لم يشترطه الواقف ثم ما هو اقرب لهارة
 كما مام مسجد ومدارس مدرسة يعطون بقدر كفايتهم ثم السراج والسباط
 كذلك الى اخر المصالح وتقطع الجهات العارية ان لم يخف ضررين فان
 خيف كادام وضطرب وفرش قد موافعوا الشر وطلمهم واما الناضر
 والكتب والحجاري راي المصالح فان حملوا من العارية فلم اجرة عملهم
 لا الشر وط ووصرف الناضر لهم مع الحاجة الى التعمير ضمن وهل يرجع
 عليهم الغناض لا وما قطع للعارية يسقط راسا يعني لا يكون دينا على الوقف
 ولو شرط الواقف تمديد العارية ثم الفاصل للفقراء والمستحقين انهم الناضر

المسالك قدر العماراة كل سنة وإن لم يحتج له لأن ولوزاد الشئ حاقا على اجر
 المثل يضمنه وقيل ضمن الكل لوقوع الاجارة له والشعائر الضرورية بعد
 العماراة اشتراطها الواقف امر لا امام وخطيب ومدبرين ووقاد ورافض
 وموزن وناظر وثمان زيت وقناديل وحصر وما موضوع وكلفة نقله للمضاعة
 كما مباشر وشاهد وشاهد وجاب وخازن كتب فتقدمهم في دفتر الحساب
 ليس بشرعي ويقع الاشتباه في بواب ومر فلاح قال صاحب الدرر لا ترد
 في نقد يوجب وبمر فلاح وخادم مطاوعة "ر" من المدرس مدرس
 المدراسة اما مدرس الجامع فلا لانه لا يعطى لغيره بخلاف المدرس
 حيث تعطى بالكلية بقدره وهل ياخذ اجرة ايام البطالة كعبد رمضان
 وينبغي المحاققة بطلان القاضى واختلافها والاصح انه ياخذ لانها الاستراحة
 ولو كان الموقوف دارا فجارته على من له السكنى ولو متعدد دامن ماله كامن الغلة
 اذا عزم بالغنم ولم يزد في الاصح يعني انما تجب العماراة عليه بقدر الصنف التي
 وقفها الواقف ولو ابي من له السكنى ان يخرج لغيره عمرها لكانها اجراها
 لكانها منه او من غيره وعمرها باجرتها كعماراة الواقف ولم يزد في الاصح الا ايضا
 من له السكنى ولا يجبر الا على العماراة ولا تصح اجارة من له السكنى بل
 المتولى والقاضى ثم ردها بعد التمييز الى من له السكنى رعاية للمحققين
 ولا عماراة على من له الاستقلال لانه لا سكنى له فلو سكن هل تلمسه
 الاجرة الظاهر لا عدم اعائدة الا اذا احتيج للعماراة فياخذها المتولى بغيرها
 ولو هو المتولى ينبغي ان يجبره القاضى على عمارتها ما عليه من الاجرة فان لم يفعل

نصب متولي البعيرها ولو شرط الواقف غلظت له ومؤنتها عليه صحا وهل
يجوز على عمارتها الظاهر نعم وقيل لا قال صاحب الدرر ولو لم يجد القاضى
من يستاجرها لم يرد ولا دخل في انه يخيرة بين ان يبيعها او يردّها او رثّة
الواقف قلت فلو كان هو الوارث في حياها رث في قتلى قاضى المصلحة
مأنة بين اسبب الله او رثته الوارث اذا العقر او الصحيح انه يستبد له ويشترى
بثمنه وتقاخر ولا يردّه الى ورثته الوقف كذلك اذا خرب الموقوف
ولم يبق صالحا للاحتفاع فانه يبيعه القاضى ويشترى وتقاخر ما يصلح
للاحتفاع وصرف الحاكم والمتولى نقضه او ثمنه ان تعد رعايته عينه الى
عمارته ان احتاج ولا حفظه لاحتاج الا اذا خيف ضياعه فيبيعه ويمسك
ثمنه للحاجة ولا يقسم النقض او ثمنه بين مستحق الوقف ولو جعل الباقي شيئا
من الطريق مسجد الضيقة ولو بغير الممارين جاز كعكسه وجاز لكل احد
ان يترفيه سوى الكافر لا الجنب والحائض والدواب ولا يجوز لاحد غيره
ان يجعل شيئا من المسجد طريقا حتى للامام والمالك نعم جاز لهما ان
الطريق مسجد او لوضاق المسجد على الناس فتؤخذ ارض ودار وجان
بجنبه ولو كرّها وكذلك ارض الوقف بحكم القاضى ولو جعل الواقف نفسه
وليا جاز بالاجماع وكذا لو يشترطها لاحد فالولاية له ثم لو صيحه ان كان ولا
فلما كره وينزع عن اواقف وجواز ثقب من غيره او غير مأمون او عاجز او اد
ظلم به فليس كشر بخر ونحوه اد كان يصرف ماله في الاكيميا وان شر
عدم نزعها وان لا يترعه قاض ولا سلطان لمخالفه لحكم الشرع فيبطل

كالوصي الغير المأمون فلو سكت عن متولى الواقف ما موانع تصح تولية غيره
 ولو دلالة القاضى والحكم وان لم يكن متوليا من الواقف يجوز له عزله ونصب
 غيره للقاضى ولو بالظهور بخيانة وفسق ويجوز للقاضى الآخر نصب المعزول
 ثانياً عند ذلك يجوز الواقف عزل المتولى مطلقاً ولو جعل خلة الوقت
 مدة لا حرة ثم بعد ذلك للمفقر ايجاز وجاز شرط الاستبدال الى به ارضا اخرى
 او شرط بيعه ويشترى بتمنه ارضا اخرى اذا شاء فاذا فعل صارت الثانية
 كالاولى في شرائطها وان لم يذكرها تهلا يستبدل بها بالثمة وما الاستبدال
 بدون شرط الواقف له وللمسالكين فلا يملكه الا القاضى بشرط بعض خروج
 عن الانتفاع بالكلية وكون البديل عفاً والاستبدال قاضى الجنة المفسر
 بذي العلم والعمل وفي التمهيد المستبدل قاضى الجنة والنفس به مطمئنة
 فلا يخشى ضياعه ولو بالدرهم والدنانير وكذا الوشرط الواقف عدم
 الاستبدال الى يجوز للقاضى استبدال بالشرط المذكورة وكذا يجوز له
 ضم مشارف الى الناضر وان نص الواقف على عدمه كما يجوز له ضم
 الى الرضى وكما يجوز استبدال الواقف العاص الا فى اربع وهي ان يشترط
 الواقف الاستبدال او ان يفصلاً خاصاً ويجزى عليه الماعى لا يوق
 صالحة للمراعاة فلتولى باخذ منه الضمان ويشترى به ارضا اخرى او ان
 يفصلاً خاصاً ولا يبنه فهو بمنه ثمن الكمر ثم ويشترى به ارضا اخرى
 ووقوف كما وقعت ارضين احد باعطاء ارض اخرى ايجاد او فريه المأمون
 ارض الواقف عوضها ولم يكتب الواقف فى كتاب الوقف ان العزل والنسب

رواية الحاكم عن برودة
 من قاضى في النار
 وقاضى في الجنة فقد اضر

وسائر التصرفات، من يتولى من اولادها ولا يداخلها احد من القضاة والاهل
وان داخلهم فيه فعليه لعنة الله في هذا الشرط باطل والواقف لو اراد ان
المتولى يعمل كيف شاء راعى فساد مسدده، منه يجهل من ولا يداخله احد من
حكام الشرع فهو له يكون بنفسه كانه اراد شرطه ان لا يداخله احد من القضاة
لشرع جيب الغزو باطل ولا يفي على ما تعرضت له وقف البناء بدون الارض مع
الولايات الارض مملوكة لغيره وقيل لا يصح اذا كانت الارض مملوكة لغيره اما اذا
كانت الارض موقوفة على ما عين البناء فيصح اتفاقا وان الارض لجهة اخرى
ففيه فلا بد الصحة لكل ابن بغيره عن وقف الاستجارة بدارض فاجاب
بمعنى لو الارض وقف لغيره واقف مسئل ايضا عن البناء والغراس في الارض
المحتكرة بل يجوز بيعه ووقفه على غيره ووقف العين المرهونة او المستجارة فقل
قلت فيه تفصيل وهو انه اذا وقفه العين للمستجارة فلا تجل الاجارة بل
اذا مضت مدة الاجارة او مات احد من العاقدين نصرت في مصالح
الوقف والشيء المرهون انما يصح وقفه اذا ترك المرهون ملكا يكفي لفداء الرهن
فان لم يترك ما يكفي له يباح الشيء المرهون وبطل الوقف
وان كان المرهون حيا يجزى القاضى للفك ان كان موسرا وان كان مسكرا
يبطل الوقف وفي النزاع لا يجوز وقف البناء في ارض عارية او اجارة اي
لا يستعير والمستاجر واما حكم الزيادة في الارض المحتكرة ففي النية حاوت لرجل
في ارض وقف فابى وياحبه ان يستاجر الارض باجر المثل ان العماره لو رقت
تستاجر بالقرع فابى صاحب المحاذات امر برفع العماره وتجر لغيره ولا يترك

مع الحائز
المساكن بالارض المحتكرة
ما عين امرها على كل
سنة او شهر فكون هذه
الاجارة دائمة فلا يقدر
رب الارض ان ينزعها
من يد المستاجر او يترده
ما دام يردى الاجار لغيره
كما هو المرسوم في بلادنا
يسوغه مدعيه

في يد ملك القضاة الجوال في هجره ارض به وفيه لوزيد عليه ان اجارته مستأجرة
فمنع هذا من الشهر ثمران صور رفع البناء لغير رفع وان لم يرضى رفع او
بملكه القير رضا المستاجر فان لم يرضى تبقى الى ان يخلص ملكه بقي لواجارته
مساهمة او مدة طويلة الظاهر انه لا تقبل الزيادة دفعا للضرر عليه ولا ضرر
على الوقت لان الزيادة انما كانت بسبب البناء لا لزيادة في نفس الارض
واما وقف الاقطاعات على البحر لا يجوز الا اذا كانت الارض مواتا او ملكا للامم
فاقطعها رجلا قالا واغلب اوقاف الامراء وبعضها موقوفات يعبدونها
مسترة او صريحة من وكيل بيت المال قلت في بلاد نابض الاراضي مملوك
ملك لا يخذ الحكومة من صاحبها شيئا فهذا يجوز وقفه بلا خلاف اما الاراضي
الخارجية فان كانت مملوكة للحاكم واعطاها الرجل بالاقطاع مثل هذا الاقطاع
في البلاد انشئت حققا دائما لقاض الارض وهو يحصل المنافع في كل سنة بعد
اداء الخراج الى الحكومة فهذا ايضا يجوز وقفه اما الاراضي التي اعطاها الحاكم
من بيت المال على وجه الشارعية اي الوظيفة فلا يجوز وقفها لانه لم يملكها
وانما ملك منافعها نعم واشترأها من بيت المال جاز وقفها ولو وقف السلطان
اراضي بيت المال صح الوقف ولا يقدر من بعده من السلاطين على
فسخه وقيل هذا فيما اذا فتح عنوة لا فيما فتح صلحا البقاء ملكا لها
قبل الفتح ولو اطلق القاض يبيع الوقف غير التسجيل لو ارث
الوقف ببيع صح وكان حكما بطلان الوقف لعدم تسجيله
حتى ابعده الواقف او بعضه او رجع عنه ووقفه لجهة اخرى

وحكمه الثاني قبل الحكم بلزوم الأول صح الثاني لوقوعه في محل الاحتياط قلت
 اما عندنا فالوقف لا يحرّم في كل حال سواء محل اذ لا يصح البيع ولا الرجوع ولو
 حكم القاضي بطلان حكمه باطل الاحتياط والوقف لا يحرّم على كل حال ولو اطلق القاض
 البيع لغيره اي الغير الوارث لا يصح بيعه لانه اذا بطل عاد الى ملك الوارث
 وبيع مال الغير لا يجوز قلت هذا على اصول الاختلاف اما عندنا فالبيع غير صحيح
 في الحالين كما امر قال الاختلاف اما الوقف المسجل واقتطع ثوبه واراد اولاد
 الواقف ابطاله فقد منع القضاء من استماع هذه الدعوى قلت اذا كان الوقف
 مسجلا اي مثبتا في دفتر القضاء فلا يملك في ثوبه ان كان الدفتر محفوظا ^{من مضط}
 بحسب القواعد فلا يسمع دعوى الورثة لا بطلاله ولو كانت الشهادة على الوقف ^{منقطعة}
 لتمام الزمان ولو سمع مثل هذه الدعاوى لا يجزى الى فساد كبير وبطلت عا
 الاوقاف والوقف في مرض موته كسبة فيه من الثلث مع القبض فان خرج من ^{الثلث}
 ارجازة الوارث نقد في الكل ولا يطل في الرائد على الثلث ولو اجازة ^{البعض}
 جاز بقدر ما يبطل وقف مريض ومريض مديون يدين محيط
 بخلاف صحيح وقبل الحجر فان شرط وفاؤ دينه من غلته صح وان لم يشترط يورث
 من الفاضل عن كفايته بلا شرط ولو وقفه على غيره فغلته لمن قبله له قلت
 الظاهر عندنا ان من وقف فرائع قضاء الدين لا يصح وقفه ولو كان
 صحيحا انا قد التصوف اما في المرض فبطلت اولى فيقضي دينه اذ لا ثم ما بقى
 ينفذ منه الوقف ان كان صحيحا وان كان مريضا فن الثلث ما بقى كما امر واما
 قيدنا بالمحيط لان غير المحيط اذا كان مريضا يجوز فيه الوقف في ثلث ما بقى

بعد الدين وله ورثة والافق كله فله بامها القاضى ثم ظهر مال شرعى به
 ارض بدلهما وقف المرحون فامسكه جازان مات عن مال فحق ببدل المرحون
 فكذا اذ كى بطل الوقف وسئل ابو السعود عن وقف على اولاده وهرب من
 الدين هل يصح فاجاب لا ينبغي للقاضى ان لا يسجله عقد ارض ما شغل بالاد
 والوقف على ثلثة اوجه مال الفقراء او للاخياء او نحو الفقراء ويستوى فيه الفريقان
 كى باطوخان ومقابر وسفليات وقناطر ومساجد وطواحين وطست لا يحتاج
 الكل لذلك بخلاف الادوية والمستشفى للمرحون لغنى بلا تقدير او تنصيص ^{خل} فيد
 الاختيار بغير الفقراء ولو اقر وقف صحيح وبانه اخرجه من يده ووارثه يعلم ^{فه} بخلاف
 جاز الوقف ولا تتم دعوى وارثه ومن وقف ثمارا تدر العباد بالله بطل ^{تفهم} الوقف
فصل يراعى شرط الواقف في اجارته فلا يقدر المتولى ان يزيد فيها
 الا باذن القاضى والقاضى اذا راي فيه مصلحة يزيد وينقص فلو اهل الوا ^{وقف}
 مدتها قيل بطل الزيادة للمتولى وقيل بقيد نسبته مطلقا وبها اى بالسنة
 يفتى فى الدار وبثلث سنين فى الامراض اما الاجارة الطويلة مثل اجارة
 مائة سنة فى الامراض او الاجارة الدائمة فلا يقدر عليها المتولى اما القاضى
 اذا راي فيها مصلحة او زيادة للفقلة ونفعاً للمساكين الرقوق عليهم فلا بأس
 ان يميزها وقيل لا تصح الاجارة الدائمة مطلقا وفيه كلام سيحى فى كتاب
 الاجارة ان شاء الله تعالى ويوجب باجر المثل فلا يجوز بالا قتل ولو هو المستحق
 الا بنقصان يسير او اذا لم يرغب فيه الا بالا قتل فلو رخص اجرة ^{العقد} بوج
 لا يفسخ العقد للمزوم الضرر ولو زاد اجرة على اجر مثله فكذا اعلى الصريح الى

انقضاء عهد الأجاراة وقيل يعقد ثانياً به وهو ليس صحيحاً فإنه المسمى والمستاجر الأول
 أول من غيره إذا قبل الزيادة ولو كانت الزيادة تقسم بينهما لا تغتبر لهما أو الموقوف
 لا يملك الأجاراة ولا الدعوى لو غصب منه الوقف الاستوائية أو اذن قاض ولو كان
 الوقف على رجل معين وعلى يملك السككن من يستحق المربع الصحيح لا دليل نفع
 والموقوف إذا أجرة المتولى بدون أجر المثل لزم المستاجر تمامه كالأجر
 صغير صغير بدونه فإنه يلزم المستاجر تمامه ولو أفسس المستاجر فتوجد الو^{ضعية}
 من المتولى واللقب والقاضي يقدر أن يعثر لهما من الولاية أن ظن خيا^{تسهما}
 في مال الوقف والصغير وفي الاشتباه عن القضية أنه القاضي يأمر المستاجر
 بالاستيعاد بأجر المثل وعليه تسليم ردد السنين الماضية ولو كان المتولى سائ^{مت}
 مع قدرته على الرفع للقاضي لا غرامة عليه وإنما على المستاجر وإذا ظفر الناظر
 بالساكن فإنه أخذ النقصان منه فيصوفه في مصروفه قضاءً وديانةً ولو أجر
 الغاصب ما ضاعه مضمونة من مال وقف أو يتيم أو معد للاستغلال فعلى
 المستاجر المسمى بالأجر المثل وعلى الغاصب رد ما قبضه لا غير قلت وأما عهدنا
 فعلى الغاصب رد ما قبضه وضمن ما وقع من خسارة المالك بالخطأ في أجر
 المثل، وينبغي بالصفتان في غصب حقار الوقف وغصب منفعه والتلف لهما أو
 سكن بلا إذن أو أسكنه المتولى بلا أجر كان على الساكن أجر المثل ولو غير معد
 للاستغلال به يفتى بصيانة الوقف وكذا أضاف مال يتيم وكذا يعق بكل ما هو
 النفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه ومضى قضى القاضي بقيمة الوقف شري بها عقار^{آخر}
 فيكون دقاً بدل الأول والذي تقبل فيه الشراة تحسبه أمور منها الوقف

والطلاق والعنق وهلال رمضان والنسب وحل الزنا والشرع ولا يلزم
والظواهر حرمة الصاهرة والرضاع يفي وكان الوقف على معينين هل تقبل
بلاد عوى فيه قولان وقيل ان هو حق الله تقبل والا لا بالدعوى وقيل تقبل
مطلقا وهو الاظهر لانه يؤول الى الفقهاء نعم يشترط الدعوى الثبوت لا استحقاق
فلو كان له مستحق ولم يرد له شيء من الغلة ونصرت كلها للفقراء
ويشترط في دعوى الوقف بيان الواقف ولو نذر بما وقيل لا يشترط وعليه الفتوى
وقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال والشهادة بها
لا ثبات اصله وان صرحوا بالسمع حفظ الاوقاف القديمة عن الاستهلاك
بخلاف غيره ولا تقبل بالشبهة لا ثبات شرائطه ويرجع فيها الى دفاتر القضا
وسجلات الحكومة وهي كافية لا ثبات اصل الوقف والشرائط كليهما وبيان
المصرف من اصله وبعض مستحقه وكذا بعض الرثة ينتصب خصما عن
الكل اي اذا كان دفت بين جماعة وواقفه واحد فلو احدى منهم ادعى
الدعوى على واحد منهما ادعى عليه وقيل لا ينتصب فلا يصح القضاء الا بقدر
في يد الحاضرين وهذا اذا كان الاصل ثابتا والا فلا ولو اشترى المتولى بالوقف
دارا لا تلحق بالمانزل الموقوفة فيجزعها في الاصح ولو مات المورث والا مام
ولم يتركها لغيره من الوث سقط كالفاس وقيل لا يسقط لانه كالاجرة
وقل في الفقيه انه يورث بخلاف رزق القاضى قلت اما في بلادنا فزق القاضى
ايضا بعد الاجرة واذا مات ولم يترك وظيفته فيعطى ما بقي من وظيفته
او رتبته وهذا هو العمل به عند جميع الناس والقضاء وان كانت عبادة فحكمه

صحت في الاشهاد
ثالث لعمد زاده عليه
صاحب الدار بانهم كل الز
بشاشا في دوجه
احد الزمادة لا تقبل
بيضا الا في بيضا الك
يكذا بعض الاقليات
مستأدين يثبت
الاختصاص لكل كذا
ولذا الامانة والقود
دور في مطالبه اذ الز
النظر لعدم عن طريق
المستقلين ١٢ منه

حكم الاذان والاقامة وقد بينا من قبل ان حالة المسلمين في هذا الزمان اقتضت
 جواز اشترائها كخبره على هذا المأثور لفقد بيت المال وعدم وجود الامام العلوي
 المتبع للشرع فلا حلين عصرنا مشغولون في الذاث وذو حفظ النفس ويعدون
 اموال بيت المال ملكا يسهمون وجد همهم فيفقونها كيف شاؤوا واين شأنا حتى بهم
 بينوا فيها في العواضات والكمينة من المشركين واهل الاستحقاق من علماء المسلمين
 وفضلهم كاد ان يوفوا جوعا وفقرنا الله وانا اليه راجعون ولعل على الامام اذا وقف
 فلم يستوف الاجرة حتى مات اذ اجرها المتولى سقط وان اجرها الامام لا
 اقل عندنا لا يسقط في الحالين ولو اخذ الامام الغلة وقت الاذراك واد
 قبل تمام السنة لا يسترد منه غلة باقية السنة فصار كالجزية وموت القاض
 قبل الحول ويجعل للامام غلة باقية السنة لو فقيرا وكذا الحكم في طلبه العلم في
 المدارس والغبية المسقطه للعلوم المقضية الغرض نعيته الزائدة على
 ثلاثة شهور فان لم يزد عليها فحق معفوة مغفورة رقت اما عندنا فالغبية ان
 كانت باذن الحاكم فلا تصرف مطلقا وكذا باذن المتولى ان اجاز له الحاكم لا عطاء المر
 واما ان كانت بلا اذن وبلا اطلاع المتولى فغيبته الى ثلاثة ايام تسقط المعالوم
 وتوجب الغرض ولا يجوز للفقيرة ولا للقاضي ولا للمدرس الاستنابة باقتدارهم
 بل ينبغي لصحة الاستنابة ايسار المتولى او الحاكم وقيل يجوز لهم الاستنابة ولو استخفوا
 السيوطي رسالة في هذا اسمها الضيابة في جواز الاستنابة وكفاية نصب المتولى
 الى الواقع ثم لو صبه ووجله وصيا على امر الوقف كان وصيا لكل شي حالنا
 لرجي يوسف اقلت وهو المختار عندنا ولو جعل النظر لرجل ثم جعله كخبره وصيا

مهذا اذا اخذت من الدار
 قبل تمام الحول فغيبات
 قبل تمامه لا يسترد دانية
 الجزية المستنابة

كاتناظر من ماله يخصص فلو وجد كتابا وقف في كل متولى وتاريخ الثاني متأخر اشتركت
 وتبيل المتولى من تأخر تاريخ توليه ومن تقدم تاريخه فيبعد معز ولا وإن كان
 تاريخهما واحد اشتركان وطالب التولية لا يولى (لما ورد في الحديث ان من
 طلب من العمل لا يستعمله وهذه قاعدة شريفة فيرا من المصالح ما لا يقدر ^{على} ولا
 الا المشروط له النظر لانه مولى فيريد التنفيذ شعرا ذامات المشروط له بعد
 صوت الواقف ولم يوص الى احد فولاية النصب للمحاكم والقاضي لا المستحق ^{وقف} الو
 لاية لا ولاية المستحق الا بتولية كما من وما دام احد يصلح للتولية من اقارب
 الواقف لا يجعل المتولى من الاجانب ولما اراد المتولى اقامة خبره مقامه في حيا
 صحته ان كان المتوفى له ابناء من اعمامه ولا يملك عرله الا اذا كان الواقف جعل تقويض
 والعزل والامان فوض في صحة لا يصح وان في مرض موته صح وينبغي ان يكون العزل والتفويض
 الى غير ذلك اجماع وان فرارنا انناظر اجبنا بالشروط نعم من بعده جعل الاستطاعة الى الحاكم فعمل
 اذا فوض النظر لغيره لا ثم مات ينتقل الى الحاكم ان فوض في صحة فنعم وان في مرض
 مرتبه فلا مادام المفوض له باقيا لقيامه مقامه ولو شرط مرتبة الرجل معين
 ثم من بعده لا فقرء ففرغ عنه لغيره ثم مات فينتقل الى الفقراء ويجوز ^{وقف} الح
 عزل الناظر مطلقا بلا حد راو هذا وكذا يجوز له عزل المدرس والموزن
 والامام الذين ولا هم الواقف ولو لم يجعل ناظر افضيه القاضي له يملك
 الواقف اخراجه ولو عزل الناظر نفسه ان علم الواقف والقاضي صح والا
 لا وفيما لا يجوز عزل الامام والمدرس والموزن الا اذا خابوا الى ستة اشهر
 بلا حد رواه الصحيح ما ذكرنا من قبل انه يجوز له عزلهم مطلقا ولو باع دارا ثم

بآءها المشتري من آخر ثم ادعى الى كنه وقتها وقال وقف على له نصيب فلا
 المشتري لان الجلف يسترب على صحة الدعوى فاذا بطل الدعوى فلا حلف على
 المدعى عليه ولو اقام بينة او حجة شرعية كسجل الحاكم والقاضي قبلت فيبطل
 السبع ويؤد الثمن على المشتري الاول وهو على الثاني ويلزم امر المثل فيه
 لا في الثالث واسحق وليس للمشتري حبسه بالثمن والباقي للمسجد او لى من
 القوم ينصب الامام والموزن الا اذا عين القوم اصلح من عينه الباقي ويصح الوقف
 قبل وجود الموقوف عليه ولو وقف على اذ لا يزيد ولا يدل له او على مكان هياكله لبناء
 مسجد او مدرسة صح وتوصف الغلة الى الفقراء الى ان يولد لمزيد او يبنى
 المسجد او المدرسة ولو وقف على مدرسة يدرس فيها المدرس مع طلبة
 فدرس في غيرها التحذر التدريس فيها فنصرفت له لا للفقراء واذا وقف
 على اصلاح نهر فاستغنى عنه لخراب البلد فلو كمل الامام نقله لا صلاح نهر اخر
 هو قوله لا صلاح نهر مملوك وقيل يجوز الثاني ايضا قال في الدرر دار كبرى
 فيها بيوت وقف بيتا منها على عتيقه فلان والباقي على ذريته وعقبه ثم اهل
 حثافته قال الوقف الى العتقاء فهل يدخل فيهم من خصفه بالبيت فيه قولان
 لكن في الخاتمة اوصى امرجل بال الفقراء والمرضى له محتاج فهل يعطى من نصيب
 الفقراء احتلوا فيه والاصح نعم لا بشرط انه في الفقراء وكذا الواصى بنصف
 خارج ارضه لا قاربه وبنصفه الثاني للفقراء ثم صاروا فقراء يجوز ان يعطى
 من نصيب الفقراء لهم وقبل لا يجوز في الصورتين ولو استاجر دارا موقوفة
 فيها اشجار ثم جعل له الاكل من الظاهر انه اذا لم يدل على شرط الواقف فياكل

لما في الحادى غرس في المسجد اشجار اشتران غرس في سبيل الله فلكل مسلم
أكله والاعتباع كاصلاح المسجد وقال الفقهاء ان شرط الاوقف كنص الشارع
اى في المفهوم والدلالة وجوب العمل بعلم العامل خدمة وظيفته اذ تركها
لمن يعمل والا ثم لاخذ الوظيفة من غير عمل لا سيما بما يلزم بتركها تعطيل الكل كمن درس
المدرس فعلى عبارة الاوقف ان كانت مفقورة لا تخفى التحصيل والتداول فان
كانت محتملة غير العقر في المراد فعل على القرينة وان كانت مشتركة او مجملة فيسأل
عن الاوقف لو كان حيا وان مات فالرجع فيه الى القاضى او الحاكم والحاكمية (الوظيفة
المعينة) في الاوقاف لها شبهة الاجرة في زمن المباشرة والحل للاعتناء وشبهه للصلة فلو مات
او عزل لا يسند المصلحة وشبهه الصدقة لتصح اصل الوقف فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء
وكبره اعطاه نصا بلفظ من وقف الفقهاء الا اذا وقف على قضاء قرابته وليس للقاضى
ان يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الاوقف ولا يحل المقر الاخذ الا النظر على الوقف
باجر مثله والصحيح انه ان وقت ضرورية لا يجوز للقاضى تقرير الوظيفة لمجرد ذلك ولا
اجازته للمقرر لها وكذلك يجوز الزيادة من القاضى على معلوم الامام والمدرس والمؤلف
والخطيب اذا كانت في غلة الوقف سعة ويرى فيها مصلحة ونقل عن المبتلى انه يجوز لسلطان
الاسلام مخالفة الشرط اذا كان غالب جهات الوقف قرى ومزارع فيعمل بامرءه وان
غايه شرط الاوقف لان اصلها البيت المال ويصح تعليق التقرير في الوظائف فلو قال
القاضى ان مات فلان او شغرت وظيفة كذا انقضى قرنتك فبرأحه وليس للقاضى
عزل الناظر بحج شكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا عزل الوصى والناظر
اذا اجر اسنا فافرب ومال الاوقف عليه لم يضمن بخلاف ما اذا فرط في خشب الوقف

عنه رد وقف على من يرضى
صحة كل لا يجوز الاوقف على
بفساد ولا يحل قطع
النظر في ذلك بغير تصوير
على الفقهاء فيكون ولا على
ممن يقطع عند هذا يخبرهم
فيكونه باطل للكتاب

حتى ضاع ضمن وكذا اذا ضاع فرش المسجد بان احلته الارضة اد ضاعت
 الكتب الموقوفة بتفريط الناظر عليها اي ضمن لو كان يعمل بالاجر ولا يجوز الاستدانة
 على الوقف الا اذا احتيج اليها المصلحة الوقف كعمارة شرع بذر في جز بشرطين الاول
 اذن القاضي فلو بعد منه يستد بن بنفسه الثاني ان لا يتيسر اجارة العين في
 الصور من اجرتها والاستدانة القرض او الشراء منسيئة وهل للمتولى شراء عقار
 فوق قيمته ثم بيعه للعمارة وتكون الزيادة على الوقف الجواب نعم والصحيح انه
 لا يجوز له القاء الزيادة على الوقف بل يعطى من ماله ولو اقر بارض في يد غيره
 انها وقف وكذبه الغير غير ملكها صارت وقفاً وان ذكر الواقف شرطين متعلقين
 بعمل بانتهاء زمنهما عندئذ لا نه ناسخ الاول والوصف بعد المعطوف او المعطوفات
 يرجع الى الاخير عند الاحتباب والى الجميع عند الشافعية لو بالواو ولو بشرط فالى
 الاخير اتفاقاً فلو قال وقف على اولادى واولاد اولادى واولاد اولادى
 المذكور ينصرف المذكور الى البطن الثالث لا الى البطن الاول والثاني وعند
 الشافعية ينصرف الى الكل قلت قد علمت سابقاً ان مثل هذا الوقف المضار
 لا يقع عندنا اصحاب الحديث ومن وقف حال صحته على اداة تقسم على
 ذكوره وان انهم بالسوية ومتى ثبت بطريق شرعى وقفية مكان وجب نقص
 البيع ولا اشع على البائع مع عدم علمه والمتولى اجر مثله على المشتري ولو بنى المشتري
 او خرس فذلك لهما فليس لك مهرهما بالافق للوقف وفي البرازمية انما
 يرجع بقيمته البناء على البائع بعد نقضه ان سلم المشتري البائع وان مسكه
 لم يرجع بشئ بخلاف ما لو استحق المبيع فانه يرجع فيه المشتري بقيمة البناء القائه

ذل وانقطع ثبوت المصروف لمستقدم الزمان اتبع ما في دواوين القضاة والمحكام والا
 فمن برهن على شيء حكمه به والا صرف للفقراء ما لو يظهر وجهه بطلانه
 وجهه شرعي فيعود يملك واقفه او لوارثه او لميت المال ولو وقف السلطان من
 بيت المال عام اجاز ولو جهة خاصة فظاهر كلامهم انه لا يصح ولو شهد المتولى
 مع اخر بوقف مكان كذا على المسجد فظاهر كلامهم قبولها ولا تلزم المحاسبة بكل
 علم وليكتفى القاضي منه بما يحال لومعه وفابلا مائة ولو متعاهي برة على التعيين و
 بالتفصيل شيئا فشيئا ولا يحسبه بلي يجب دية ولو اتهمه يحلفه ثوان ظهري
 ضمانته يزره وياخذ من ماله بقدر ما خان ولو ادعى المتولى الدفع الى المستحق
 قبل قوله بلايين وقيل ان ادعى الدفع من غلة الوقف في وقته كاد لاداة واو
 اولاد قبل قوله وان ادعى الدفع الى الامام بالجامع اراشدوس في المذرا والنجاب
 ونحوهم لا يقبل قوله كما لو استاجر شخص البناء في الجامع باجرة معلومة فمات
 تسليم الاجرة لم يقبل قوله ولو اجر القيم المتولى ثم عزل فقبض الاجرة القيم المتولى
 في الاصح وهل يملك المعزول مصادقة المستاجر على التعمير قبل نفيه وقيل لا يرجع
 صاحب المدة الثاني وليس للمتولى اخذ زيادة على ما قد رآه الواقف اصلاحا سواء
 كان بقدر اجر المثل او دونه او فقه ويجب صرف جميع ما يحصل من غامر وعوائد
 شرعية وعرفية نصارت الوقف الشرعية ويجب على الحاكم ان يرضى برده الزينة
 على الراشعي غب الذم الشرعية وان لم يعين الواقف اجرة المتولى يعطيه القاضي
 اجر المثل ولو وقف الفقراء قرابته لم يستحق مدعيها ولو وليا الصغير الا ببينة
 على فقره وقرابته مع بيان سببهما فاذا قضى له استحقه من حين الوقف لو شرط

السكنى لزوجه فلا تتركه بعد وفاته ما دامت حيا فماتت وتزوجت وطلقت
 ينقطع حقها بالتزويج قلت وكذا الوقت على اموات اولاده الا من تزوج او
 على بنى ذل من الامم خرج من هذه البلدة فخرج بعضهم شرعا عادات على بنى ذل
 من اشتغل بتعلم العلم فترك بعضهم الاشتغال بالتعلم فاشتغل به فلا يشي له
 الا ان شرط الله لوعاده فله ولو قضى القاضى بدخول ولد البنت بعد مضي سنين
 والغلة موجودة فله من حين الوقت ولو مستهلك فله غلة الا على الا ما مضى ولو وقف
 على بنيه وله ولد واحد فله النصف والباقي الفقراء ولو وقف على ولده فله الكل
 ويجوز للتولي نسخ الاجارة قبل اخذ الاجرة ان اجره بنفسه وكان خبر التولي
 ولو اجر متولى اخر اجر القاضى فلا يجوز له النسخ وهل يجوز الاجارة بغير معين
 فيه قولان اما بالنقد فيجوز بالاجماع والمستاجر غرس الشجر لا اذن الناظر اذا امر
 بغيره بامر من وليس له حفر الخوض ونحوه الا لا اذن وبإذن الناظر وان شئنا لو خيرا
 والا كما وما بناه مستاجرا او غرسه فله ما لم يزوج بالوقف والمتولى بناءه وجرسه
 للوقف ما لم يشهد قبله انه لنفسه ولو اجره لانه لم يخرج كعبد لا قيل يجوز لاجنه
 وهذا الواضح بنفسه فلو القاضى صح كذلك الوصى بخلاف الوكيل ولو وقف على
 اصحاب الحديث لا يدخل فيه مقلد مجتهد معين كالحنفي والشافعي والمالكي
 والحنبلي لان اصحاب الحديث هم الذين يعلنون بالحدیث والقرآن اساسا
 من غير توسط المجتهدين ولا يرضون بان ياتى اليهم الاحزاب او السوابع او الخوا
 او المالكية بل اذا مثل عنهم ايش مذهبكم يقولون انهم مجتهدون وقيل
 يدخل فيه من لا يحب تقليد مجتهد معين في جميع المذاهب ائله واذا وجب له الية

من الكتاب أو السنة على خلاف ما قال المجتهد فيختار لا بطيب النفس وبترى
 قول المجتهد فإنه كاهل الحديث والأحكام والشوايع فيما سبق كانوا من هذا الباب
 أما في عصرنا فقد ولدت القياسة الأحكام والشوايع جردا على تقليد أمتهم
 وأعرضوا عن الكتاب والسنة سيما وأعداء أصحاب الحديث في اليوم
 ويل لهم. ^و يرى أيش عجيبون حين يدرون ينيرهم صلى الله عليه وآله وسلم
 على الخوض يوم القيامة ويسألهم من هو الذي اتبعتموه فحينئذ لا منجى لهم
 ولا ملجأ ويتبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا فائتمروا بأنفسهم يلغونهم ويظلمونهم
 ويقولون لهم ما قلنا لكم انكم اتبعوا نابل أو صينا كمر مرة بعد أخرى بأنكم لا
 تقلدوا أحد أوخذوا الأحكام من حيث أخذنا من الكتاب والسنة ويقولون ^{حقيقة}
 خائفنا مقتداً إنا بنى صرح لهم انكم إذا وجدتم قول مخالف للحديث فاطروا
 على المجتهد وكذا يقول الشافعي ومالك وأحمد بل يزيد أبو حنيفة باقى إنا المرتبة
 بترك قولى بالخبر المرسل والضعيف حتى يقول الصحابي فباي وأبي يا رسول الله
 أنا بريء من هؤلاء الأحناف وهم براء مني أفعلى ما بهم ما شئت فانهم مجرمون
 ولا تنافع لهم ولا منفع حينئذ وهناك يعرفون ثمرة هذا التقليد الباطل والمنتهى ^{عنه}
 ولكن لا ينفعهم الندم إذ ذاك ولو شرط نظارة الوقت للارتداد فالأمر شديد
 من أوداده واستوبأ شتر كابه ولو شرطها الأفضل أو لادمة فاستوبأ في الفضيلة والتقوى
 فلا تنفعهم ولو أحدهم ادعى ذلك الخاطيء بأمر الوقت ومصالحه فهو أوسل
 ذا من خيانتة والصحيح أنه يقدم الأورع لقوله تعالى إن المرء كفو عند الله فأما
 وكذا الأمر طارئ شديد هو ولو ضم الغاضق لتقيم ثقة أى ناظر حسبته على ^{صلى}

ان يستقل بالنصرت الخواص لا واذا اختلفا والمرجع الى القاضي وقيل ان ضم
 اليه لحياته لم يستقل به الا ذاك فذلك وليس له اثر فيه الا معروف بل الحفظ فقط
 وليس للمولى ان يستدين على الوقت للعارضة الا باذن القاضي اذ هي كالدولما
 المتولى والجب ان يعين من يعلم الغيلة انبه في حبانة ولا يثبت له صدق قايما
 ولا يجوز الرجوع عن الوقف ولو غير مسجل لكن يجوز تغيير الوقف عليه اشترط
 كالمودون واكمام والخطيب والدرس ان لا يصير الى الحد ما تمهده ولو شرط
 النظارة لنفسه ما دام حيا ثم ولد له فلان ما اشترط بعد الا لا ينفك الا بشد
 من اولاده والهاء تنصرف الى الابن لا لوالده اى ضمير بعدة واولاده ذلك
 في المسائل الثلث آتوها وقف على يزيد وبنوه والهاء لم يعرف فقط فثبت
 وقف على ولدى ولدى الذكر فالذكر يرجع ويد اولى فثبت له الثلث
 وقف على بنى يزيد وحمه ولم يدخل بنوه لان لفظ بنى ارب الى بنين
 هو الصحيح قلت هذا عند الاختلاف اما عند انصرف لفظ بنى الى بنين فثبت
 كليهما ولو وقف على البنين او الاخوة تدخل فيه البنات او الاخوات ولو وقف
 على الذرية يدخل فيه ولد الابن وولد البنت ولو وقف الوقف على الذرية
 من غير ترتيب فيقسم بالسوية بين من علو من سفلى من غير تفضيل بعض
 على بعض والذكر واللات سواء وينقص النصفة في كل سنة او اقل او اقل
 ولو وقف على اولاده ثم على اولاده او اقل يد فيه واولاد البنات وقيل لا
 اختار الاختلاف ولو قال بنى اولادى او اقل بنى او اقل بنى يد فيه
 الاثبات والذكر كله ولو قال وقف على ابائى تدخل فيه الامهات وان عوب

والجدات الفاسدة والصحيحة كلهن قال صاحب الدرر وما يكثر وقوعه ما لو وقف
على ندرته مرتبا وجبل من شرطه ان من مات قبل استحقاقه وله ولد قام سقما
لويبقى حيا فعمل له حظ ابية لو كان حيا ويشترك الطبقة الاولى اخي السبكي بالمشار
وخالفه السيوطي في هذه الخالفة ولجبة (قلت عندنا ما افق السبكي هو صحيح) ومن وقف
على اولاده المذكور دون الائمة فهذا الوقف باطل كما مر ولو وقف على عقبه
يكون لولده وولد ولده ابد اما تناسلا من اولاده المذكور دون الائمة الا ان
يكون ازا واجه من ولد ولده المذكور فكل من يرجع منه الى الواقف بالآباء
فهو من عقبه وكل من كان ابوه من غير المذكور من ولد الواقف فليس من عقبه
(قلت العقب عندنا يحرم اولاد المذكور والائمة جميعا فان ذى المذكور فقط لم
يصح الوقف ويسمي في الاوصياء انه لو اوصى لاله وجنسه دخل كل من ينسب اليه
من قبل ابائه ولا يدخل اولاد البنات وانما الواصية الى اهل بيتها او جنسها
لا يدخل ولدها الا ان يكون ابوه من قومها قلت الامل والجنس عندنا يعم اولاد
البنات) ولو وقف على نفسه وولده ونسله وعقبه وجبل ريعه لنفسه ايام حيوت
ثم دثرها عند ابي يوسف ولم يخرج عندنا حتى يجعل اخرة للمفقراء ولو وقف
على ولده فهو مشاعل الذكر والامثله ولكن يختص بالصلي فلا يدخل ولد الولد
فان انتفى الولد الصلي يكون للمفقراء ولا ولد الولد الا ان يكون حين الوقف
صلي فيختص بولد كجمن ولو اثنى وولد البنت دون من دونها من البطون
وقبل دون ولد البنت ايضا ولو زاد البطن الثالث وولد ولدي فيكون له
الوقف وبعد الفقراء وقيل يعمر نسله ويستوى الا بعد ولا قرب كما قال ابتداء

على اوكادى بلفظ الجمع او على ولدى وادكا وادكاى الا ان يذكر ما يدل على التثنية
 مثلا يقول الاقرب فلا اقرب او على اوكادى نحو على اوكادى وادكاى وادكاى وادكاى
 وسماهم فوات احد هم صون نصيبه للفقر او على امرأته وادكاى نعمات لهم
 يختص ابنها بنصيبها اذا لم يشترط رد نصيب من مات منهم الى ولده ولو
 قال على ابني او على اخوتي دخل الاثبات ولو قال على بناتي كادى خلى البنون رقت
 عندنا الوقت يكون باطلا اذا كان للبنون ولو قال على بنى ولده بنات فقط او
 قال على بناتي وله بنون فقط فالثلاثة للمساكين ويكون وقف منقطع فان حدث ما ذكر
 حلا اليه ويدخل في قسمة الغلة من ولد ولد من نصف حوله من طلوع الغلة لا اكثر
 الا اذا ولدته جبانته او ام ولده المعتقة بدون اربع سنين لثبوت نسبه بلحق
 وطهرها فلو قبل فلا احتمال حلقه بعد طلوع الغلة رقت عندنا يدخل في القسمة
 من ولد قبلها او بساعة وتقسيم بينهم بالسوية ان لم يرتب البطون ان قال المذكور
 مثل حظ الاثنيين فكما قال وان قال للاثنتي مثل المذكورين لا يصح الوقت ولو قال
 على ولدى ونسلي ابداءا وكما مات واحد منهم كان نصيبه نسله فالغلة للجميع ولده
 ونسله جميعهم وميتهم ونصيب الميت ولده ايضا بالامرت عملا بالشرط ولو قال
 على من مات منهم من غير نسل كان نصيبه لمن فوقه وله يكون فوقه احد او سكت
 يكون راجعا لاصل الغلة لا للفقراء ما دام نسله باقيا ونسلي اسم للولد ولده
 ابداءا وان شق والعقب الولد ولده من المذكور دون اية اثاره وعندنا يوصى
 الذكور والا ناث كما امر الله وجنسه واهل بيته كل من يراسبه الى اقصى اب
 في الاسلام وقرابته وارحامه وانسابه كل من يراسبه ونسلي اب له في الاسلام

ومن انما انما ابنها
 من غيرة فلا حظ له
 في الوقت ١٣ منه

من قبل ابيه سوى ابيه ولد له صلبه فانه لا يسمون خرابة اتفاقا وهذا
 من علامتهم اسفل عند الجنيفة والى يوسف حلا فالحمد فندد هم منها
 رقلت عندنا قول محمد هو الصحيح وبه يفتى والعياذ والحشم كل من عليه نفقته
 وان موكل في بيته وان قيد بعفرا ثم يعتبر الفقير وقت القسمة وقال الحنا
 وقت وجود العلة وهو المحرز لاخذ الركة فلو تاخر صرفها سنين لعار فراققر
 المعنى واسنقى الفقير فيعطى كل من كان فقيرا وقت القسمة ولو قيد بصلواتهم
 اوبا لا قرب فالا قرب او الا حوج ولا حوج اول من جاد مرة منهم او بمن سكن
 مصر فقيد الاحتجاج به عزرا بستره فلفظ اخر كتاب الوقف والحمد لله اولادوا

تمّ الجلد الثاني من نزل الأبرار

وسيلوه الجلد الثالث ان شاء الله

تعالى

توبين المؤلف في احدى وعشرين من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٢٨ الهجرية



خاتمة الطبع

الحمد لله الذي شرح صدر العلماء لفهم معاني الآثار - ونور قلوب الفقهاء
 بمصاحح صنته الاخبار - والصلوة والسلام على مشكاة النبوة التي ختمت بها
 الدار - وعلى آله واصحابه الذين سعدوا ببلوغ المرام ونيل الاوطار - وبعد فله
 الحمد على ما استتب بفضل وعونه طبع هذا البحر الزخار - اعني به المجلد الثاني من
 نزل الابراس - من فقه النبي المختار للعامة الهمام الذي تقدي بانارة فضلاء الاقطار
 ونهتدي بانوار علماء الامصار - عيون آية شان المولى وحيد الزمان
 الحيد راآء على المطب بنواب وقاروا زجرك لا زال كوكب فضله ساطع الانوار مادامت
 الشمس طالعة في النهار - بالمطبع العام سعيد المطابع الذي عمل ادارته
 بنارس على يد مدبرة المتوكل على الملك الجبار - محمد ابي القاسم
 هفاعنه العزيز الغفار - وفاح مسك ختامه وبدل بدو تمامه في شهر
 ذي الحجة سنة الف وثلثمائة وثمان وعشرين في هجرة النبي عليه الصلوة
 والسلام ما اذيعت اسرار وغرد طير في الاسحار +

فهرس ما في هذا المجلد من الابواب

باب	صفحة	باب	صفحة
مسائل متفرقة	٤٢	كتاب النكاح	٢
البدعات المروجة في الزواج	٤٥	فصل في رضا العاقدین	٤
كتاب الوضاع	٤٧	فصل في تعیین الزوجین	٤
كتاب الطلاق	٨١	فصل في الاستهاد	٨
السنة في الطلاق	٨٣	فصل في الولی	٩
الطلاق الصريح	٨٤	فصل في التویل	١٠
باب الکنايات	١٠٣	فصل في خلوات الزوجین من الموانع	١١
باب تعویض الطلاق	١٠٤	فصل في الکفاءة	١٢
تعليق الطلاق	١٠٣	فروع متعلقة	١٢
الشك في الطلاق	١٢٨	المهرات	١٩
باب طلاق المراض	١١	محم الزانية على الزانی	٢٣
باب الرجعة	١٣٣	فروع متعلقة	٢٥
باب الايلاء	١٣١	في الشروط في النكاح	٣١
تنبيه	١٣٦	اليوب المشبهة للخييار	٣٨
باب الخلع	١٣٨	لا يثبت الخیار في عيب نال بعد العقد	٣٠
باب الطهار	١٥٥	في نكاح الکفار	٣٢
كفارة الطهار	١٥٩	في المهر	٣٤
باب اللعان	١٦٣	فيما يتعلق بالمهر	٣٩
مسائل متفرقة	١٤١	فيما يمسك الصدق	٥١
باب العدة	١٤٢	اذا اختلفا في قدر المهر	٥٢
ولي بشبهة	١٤٥	من زوجت بلاء مهر	٥٣
فروع متعلقة	١٤٧	لا مهر في النكاح الناسد	٥٤
في الاستبراء	١٨١	فروع متعلقة	٥٣
في الاحداد	١٨٣	نكاح الفضولي	٩١
باب ثبوت النسب	٢٠٨	القسم بين الزوجات	٩٢
اذا اشتد بولد بعد نصف سنة	١٩١	الوليمة	٤٠

حد السرقة	٣٠٣	في الحضانة	١٩٢
حد المحارب	٣٠٨	باب النفقة	٢٠٣
فيمين ليحقق القتل حدا	٣١٠	لا تسقط النفقة بالطلاق الرجعي	٢١٤
كتاب الجهاد	٣١١	السكنى	٢١٩
ما غنمه الجيش	٣١٢	نفقة الأقارب	٢٢٢
حكم البغاة	٣١٥	نفقة البهائم	٢٢٥
فروع متعلقه	٣١٦	فروع متعلقه	٢٢٨
تكفير المسلم	٣١٨	كتاب العتق	٢٢٩
كتاب اللقيط	٢٢٠	فروع متعلقه	٢٣٠
كتاب اللقطة	٢٢٠	كتاب الأيمان والنذور	٢٣١
كتاب الآبق	٢٢٣	شرط وجوب القارة	٢٣٦
كتاب المغنود	٢٢٣	ان حلفت على امر لا تجوز فعله	٢٣١
كتاب الشراكة والمضاربة	٢٢٤	اليمين على نية المستحلف	٢٣٢
فروع متعلقه	٢٢٣	كفارة اليمين	٢٣٢
المضارب بضارب	٢٢٤	في النذر	٢٣٤
كتاب الوقف لا يصح الوقف	٢٢٥	جامع الأيمان	٢٥٣
على الأولاد	٢٢٥	تنبيه	٢٥٤
فروع متعلقه	٢٢٩	تنبيه	٢٥٤
يراعى شرط الواقف	٢٢٢	مسائل اليمين على أصول الأختان	٢٤٢
في إعادته	٢٢٢	اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام	٢٤٩
		اليمين في الطلاق والعناق	٢٨١
		قاعدة	٢٨٣
		اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة	٢٨٣
		اليمين في الضرب والقتل	٢٩١
		كتاب الحدود	٢٩٤
		حد الزنا	٢٩٨
		حد شرب الخمر	٢٩٩
		حد القذف	٣٠١
		التعزير	٣٠٣
		الحد على المربيع	٣٠٣

تمت

الماس

یہ قسمتی سے اس جلد میں بجا اغلاط اور تحریفات طبع واقع ہوئی ہیں اور اکثر مقامات میں تخریبات طبع سے
حروف پڑے نہیں جاتے اسلئے ناظرین باطلین پہلے سب اغلاط حسب محنت نامہ ہذا درست فرمائیں
پھر کتاب کا مطالعہ کریں اور طلبہ کو پڑھائیں

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲	۱۰	بترکہ	بترکہ	۲۶	۱	لین الٹ	لا تلمس لک
۴	۱۳	وخاف	اوخاف	۲۷	۵	درجۃ	درجۃ
۸	۵	بترکہ	بترکہ	۲۸	۱	لم یکن	لم یکن
۳	۲	العرب	العرب	۴	۷	تطلقین	تطلقین
۵	۳	اخلا	اخلا	۲۹	۲	موضعہ	موضعہ
۱	۱۰	للہو	للہو	۵	۵	نیثہ	بنیثہ
۲	۱۳	اذا جری	اذا جری	۷	۷	لا نھما	لا نھما
۵	۵	حبثا	حبثا	۸	۸	لو نھما	ولو نھما
۷	۷	او ملکک	او ملکک	۱۳	۳۰	والشرۃ	والشرۃ
۷	۷	لعدم	لعدم	۱۵	۳۱	تتنصر	تتنصر
۱۶	۱۶	فستوی	فستوی	۱۸	۳۲	اشترط	اشترط
۱۷	۱۷	منہا للناہدین	منہا للناہدین	۳	۳۲	مر نتمہ	مولیتہ
۱۸	۱۸	الجل	الجل	۱۶	۷	و یجعلون	لا یفہم یجعلون
۵	۷	قبلتھا	قبلتھا	۷	۳۳	ہو التحريم الجمع علیہم	ہو التحريم الجمع علیہم
۹	۹	عطیۃ بیع	عطیۃ بیع			الجمع علیہ	
۱۶	۱۶	تعیینھا	تعیینھا	۱۲	۳۵	حاضر	حاضر
۱۸	۱۸	ثبثیا	ثبثیا	۲	۳۶	ان عقد	ان عقد
۹	۹	من قال	من قال	۱۸	۳۷	اذا بلغ	اذا بلغت
۱۱	۱۱	حاجۃ الی یجدید	حاجۃ الی یجدید	۵	۴۱	المولی	المولی
۷	۷	ان شاء	ان اشار	۳	۴۳	فیہا	فیہا
۱۷	۱۷	ین داووقا	یل ذکر دو قعا	۱۰	۴۳	واسلم	ولوا سلم
۱۹	۱۹	اتقا	اتقا	۱۰	۴۶	لو امرت	لو امر قد ا
۱۱	۱۱	دوا یا	دو لیا	۱۲	۴۹	یتعین	یتعلق
۱۸	۱۸	والمصاہرۃ	و کذا المصاہرۃ	۲	۵۲	لو یقتل	لو یقتل
۱۲	۱۲	مملک	مملک	۳	۷	التي لا مانع	التي لا مانع
۲	۲	لومرنت	لوفرننت	۵	۵۳	علی تراخی	علی تراخ
۳	۳	اعنی الاماۃ	اعنی زوجۃ الامام	۱۵	۷	ادکان	ادکان
۱۹	۱۹	بیع	بیع	۵	۵۳	والمبغضۃ	والمبغضۃ
۱۳	۱۳	کامل الحرۃ	کامل الحرۃ	۸	۵۵	بائر	لسانہ
۱۳	۱۳	مبغضۃ	مبغضۃ	۱۸	۵۶	امارہ صیت	اما اذا صیت

٥٤	١٢	الأزلال	الأذلال	١١٣	١	يغيرها	يغيرها
٥٨	١٣	أولا لفين	أولا لفين	١١٥	١٤	فانت طاق	فانت طاق
٥٩	٨	أوصاء	أوصاء	١١٤	١٣	عندة	عندة
٦٢	٢	أذ تزوج	أذ تزوج	١١٨	٢	عنت	عنت
٦٥	١٤	كالعسل التي	كالعسل التي	١١٣	١٣	عنت	عنت
٦٤	٣	ونفى عنه	ونفى عنه	١٢٠	١٢	طلاتها تطلق مجملها	طلاتها تطلق مجملها
٦٠	٩	إن كان	إن كان	١٢١	١٢	لمحى يظهر	لمحى يظهر
٦٠	٥	ذلك ففعله كان	ذلك ففعله كان	١٢١	١٢	بائن	بائن
٦٠	١٤	ودضية	ودضية	١٢٣	٤	بالفاظ	بالفاظ
٦٠	١٨	شد خية	شد خية	١٢٤	١٤	في الأدل	في الأدل
٦٠	٢	مشواخ	مشواخ	١٢٤	١٨	والثالث	والثالث
٦١	٢	إن الطعام	إن الطعام	١٢٤	٢	شاعى	شاعى
٦٠	٩	أود حل	أود حل	١٢٤	٩	الاستعا	الاستعا
٦٣	١١	ليشد	ليشد	١٢٥	١١	إن مستيقضا	إن مستيقضا
٦٣	٣	الفشاء	الفشاء	١٢٤	١٢	بدا	بدا
٦٤	١٥	أمن غيره	أمن غيره	١٢٤	١٩	جانب الآخر	جانب الآخر
٦٤	١٣	وأخواته	وأخواته	١٢٤	٥	نقدتها	نقدتها
٦٤	١٩	أولمة	أولمة	١٢٩	٢	وقدتها	وقدتها
٦٨	١٣	تنتشر	تنتشر	١٢٩	٣	أولا عنها	أولا عنها
٨١	٩	ولوقال	ولوقال	١٣٢	٢	أولم عنه	أولم عنه
٨٢	٦	وليس	وليس	١٣٥	٦	لوسكت	لوسكت
٨٢	٦	فالأوليان	فالأوليان	١٣٦	١٨	الرجعة	الرجعة
٨٤	٩	قادر ابتهايد	قادر ابتهايد	١٣٨	١٠	بقض	بقض
٩٤	١	به نيته	به نيته	١٣٣	١٢	الأصلح	الأصلح
٩٤	٤	عنيت	عنيت	١٣٣	١٣	المولى	المولى
٩٨	١٣	حيضك	حيضك	١٣٦	٢	أربعة	أربعة
١٠٠	١٢	وكذا وقال	وكذا وقال	١٣٨	١٤	إن يوكل	إن يوكل
١٠١	٢	أدا كثره	أدا كثره	١٣٩	١٨	وصيغته	وصيغته
١٠٣	٥	واحدة رجعية	واحدة رجعية	١٥١	٥	طلقتي ثلاثا باله	طلقتي ثلاثا باله
١٠٣	١٠	طلقتها	طلقتها	١٥٣	٢	الأغلام	الأغلام
١٠٥	١٤	الكلية	الكلية	١٥٤	٣	نظها بجي	نظها بجي
١٠٥	١٤	الحرج	الحرج	١٤٢	١٤	بالعنة	بالعنة
١٠٤	١٤	بالعفيف	بالعفيف	١٤٢	١٨	اللجنة	اللجنة
١١٠	٥	شيئا	شيئا	١٤٥	٢	لا يلزم تعلم	لا يلزم تعلم
١١٠	٥	ووجله لها	ووجله لها	١٤٥	٥	محفة	محفة
١١٢	١٤	وقت واحدة	وقت واحدة	١٤٠	٨	ولا إذا	ولا إذا
١١٣	١٤	وإن كنت	وإن كنت	١٤١	١٥	ما في	ما في

البهيمة	البهيمة	٥	٢٢٥	لا الفوس	لا الفوس	١٠	١٤٢
حلبها	حلبها	٤	"	مبعضه	مبعضه	١٤	١٤٣
وحى	وحى	١٢	"	"	"	١٩	"
واسره بدفعها	واسره بدفعها	١٤	"	كما ثبت	كما ثبت	٢	١٤٥
للأم	للأم	١٤	"	طلقة	طلقت	١٥	١٨٠
لا يتفرغ	لا يتفرغ	٤	٢٢٦	مسبية	سبية	١٠	١٨١
بدفع	بدفع	١٩	"	استماعها	استماعها	١٣	١٨١
ابقاء	القاء	٢	٢٢٤	دون النكاح	دو النكاح	١٢	١٨٢
يعذر	يعذر	٩	٢٢٨	ان تحدا	ان تحدا	١٨	١٨٣
تنازع	تنازع	١	٢٢٩	والكاذى	والكاذى	٥	١٨٣
بتجيزه	بتجيزه	٩	٢٣٠	لفظ	لفظ	١٤	١٨٥
كل واحد	كل واحدة	١٣	"	نهارا وتبيت	نهارا وتبيت	١٢	١٨٤
من تقوية الخير	تقوية الخير	١٨	٢٣١	معتدة	معتد	١٢	"
مختلفة	مختلفة	١٠	٢٣٨	الشكوك	الشكوك	٢	١٨٩
في كل حالة	كل حالة	١٤	٢٣٥	خلافه	خلافه	١	١٩٠
كثير العلماء	كثير العلماء	٣	"	للبنى صلح	لبنى صلح	٨	١٩١
اثواب	الثوب	٨	٢٣٠	اذ اولدت	اذ اولدت	١٠	١٩٣
لا يجزئ	لا يجزئ	١٩	٢٣٢	فادعاه	فادعاه	١١	١٩٣
عنده	عنده	٢	٢٣٥	تمردت	تمردت	١٥	"
نذر تبرر	نذر تبرر	٢	٢٣٩	فادعاه	فادعاه	٢	١٩٥
فمن قال	فمن قال	٤	"	ولو تزوجت	ولو تزوجت	٨	"
يطع الله	يطع الله	١٢	"	نكاح	النكاح	٩	"
نذورا لله	نذورا لله	١	٢٥١	مستبين	مستبين	١٢	"
ولا الى	ولا الى	٢	"	الكرش نسبة	الكرش نسبة	١٤	"
او قال لا يبيع	ولا يبيع	٤	٢٥٣	امه	امه	١٠	١٩٤
ونحوه كخ	ونحوه كخ	٨	٢٥٤	بارضا	بارضا	١٤	١٩٩
وكارع	وكارع	٩	"	شبر	شبر	١٩	"
غير يرى	غير يرى	١٩	"	الراب	السراب	١١	٢٠٠
لا يملكه	لا يملكه	١٨	٢٥٩	ومعتدته	وعدته	١٤	٢٠٤
او بجره	او بجره	٢	١٠	المترقات كغيرها	المترقات	١٠	٢٠٨
لم يحنث	لم يحنث	-	"	حلفت	حلب	٩	٢١١
كما حلفت	كما حلفت	١٨	"	يفرضها	يفرضها	١٢	"
هو القلة	هو القلة	١١	٢٦١	للدهقان	للدهقان	١٨	"
وخرج	وخرج	١٣	"	لس النعل	لس النعل	١٢	٢١٢
لسا من	لسا من	١٤	"	وقضى به	وقضى	١	٢١٣
لنؤا نر	لنؤا نر	٦	٢٦٢	غنية	عيسه	٨	"
مفان	مفان	١٥	٢٦٣	الشرط	الشرط	٨	٢١٩
عد مثله	عد مثله	٣	٢٦٥	فاذا كبر	فاذا كبر	١٥	٢٢٢

فلا يجد	فلا يجد	١	٣٠٣	ضيقا	ضيقا	١٢	٢٤٢
بمال	بمال	٣	"	لا يركب ما يركب	لا يركب ما يركب	٨	٢٤٩
من معرفته	من معرفته	٥	"	لأكل	لأكل	٢	٢٤٠
لا يفهم ما يقول	لا يفهم ما يقول	٢	"	صوت البعير	صوت البعير	٩	٢٤٠
عزرا	عزرا	٩	"	والخيز	والخيز	١٢	٢٤٢
تغيره	تغيره	١٢	"	خبين	خبين	٣	٢٤٢
منكر	منكر	١٨	"	فانين	فانين	٢	"
نصا عدا	نصا	١٩	٣٠٣	إدما	إدما	١١	"
يعفو	يعفو	٣	٣٠٥	ليسمونه	ليسمونه	٢	٢٤٥
ناوله	ناوله	١٢	"	كل ضحان	كل ضحان	٣	"
عادوا	عادوا	١٥	"	كما فرغ	كما فرغ	١٠	٢٤٢
تقطع	تقطع	٣	٣٠٨	الدينار	دينار	١٣	"
تقلوا	تقلوا	١٥	"	ولم يعلم	لم يعلم	٨	٢٤٨
يموت	يموت	٢	٣٠٩	برضاة ولم يعلم	برضاة ولم يعلم	٩	"
الصلوة والسلام	الصلوة والسلام	١٨	٣١٠	والأطهار	والأطهار	١٣	"
فتت	فتت	٢	٣١١	الديه ولو	الديه ولو	١٩	"
أذل	أذل	"	"	من الدين فسقط الدين	من الدين	١٤	٢٤٩
والطعام	والطعام	٢	"	صم الطلان	هذه الصوم	١٨	٢٨٢
وتبل	وتبل	٨	"	ثم أخرجيا	ثم أخرجيا	١٩	"
الوالدين	الوالدين	٥	٣١٢	يغتص	يغتص	٢	٢٨٣
والضعيف	والضعيف	١	٣١٣	ان اشتريك	ان اشتريك	١٢	"
واللأمام	واللأمام	٢	"	ويثبت	ويثبت	١٣	"
سلوا	سلوا	١٠	"	مدبرة	مدبرة	١٨	"
ولصاحبه	ولصاحبه	١٥	"	مكاتبه	مكاتبه	١٩	"
الحاسوس	الحاسوس	٢	٣١٤	سكنوا فيه	سكنوا فيه	١	٢٨٥
الأصلح	الأصلح	٩	"	ولدت	ولدت	١١	٢٨٧
كالنومين	كالنومين	١٢	"	لا يزوج	لا يزوج	٢	٢٨٤
والمشركين	والمشركين	١٩	"	بنيت	بنيت	٨	٢٨٨
العجم	العجم	"	"	لاضربته	لاضربته	١٢	٢٩٢
سراى	سراى	٨	٣١٥	حضرة	حضرة	١٥	٢٩٥
جزيرة	جزيرة	١١	"	اداجرت	اداجرت	١١	٢٩٢
وشأنهم	وشأنهم	١٤	"	فلا تخلص له الا	فلا تخلص له الا	١٢	"
تخبر بعضهم	تخبر بعضهم	١٤	"	نيرم	نيرم	"	"
والأشراك	والأشراك	١٨	"	ليفسخ	ليفسخ	١٣	"
وخيف	وخيف	"	"	لا يتركه	لا يتركه	٢	٢٩٤
السلام وتركها	السلام وتركها	١٩	"	يحضر	يحضر	١٠	٢٩٨
فلا تفر	فلا تفر	٣	٣١٨	اهتوت	اهتوت	١٥	٢٩٩
والكافر	والكافر	٥	"	غص	غص	١١	٣٠٠

وان اقامها	فاذا اقامها	٤	٣٣٣	اد ابيض	اد ابيض	٤	٣٣٨
المضارب	المضارب	٨	٥	على ذوى الرحم	هذا الرحم	٨	٣٣٩
ربح	لربح	٣	٣٣٥	كالغضب	كالغضب	١٤	٣٣١
مضادا	مضاد	١٤	٥	حاكم	حكم	١١	٣٣٢
الى	الى	١١	٣٣٦	له المعالجة	له المعالجة	١٨	٣٣٣
صار	صار	٣	٣٣٩	انتقص	انتقص	١٧	٣٣٤
اليق الجبر والثواب	لذبح والنوا	٣	٥	من بعدهم	من بعدهم	١٢	٣٣٥
الشيء بعد موته	الشيء بن موته	٥	٥	احضر	احضر	٣	٣٣٦
يحيى قياسه	سبح به سه	٤	٥	في قدر ثمنه	في قدر ثمنه	١٣	٥
فيكون	فيكون	١٤	٥	فيها	فيها	١٤	٣٣٧
واقف	واقف	١٤	٣٥٠	ذمهما	ذمهما	١٩	٥
ترئنها	ترئنها	٣	٣٥١	مشتها	مشتها	٣	٣٣٨
بالا تفاق	الا تفاق	١٥	٣٥٢	آلات	آلات	٥	٥
وكذلك	وكذلك	١٢	٥	وتفهم	وتفهم	٥	٣٣٩
لكن لا يلزم	لكن لا يلزم	١٥	٥	لما ذكره	لما ذكره	٤	٣٣٠
ويؤدل	ويؤدل	١٧	٣٥٣	عقوبته	عقوبة	١١	٥
ملكه	ملكه	٤	٣٥٣			١٩	٥
الى الباني او من تته	الى الباني او تته	٨	٥	*	ولو كانت الدار مشتركة		
دنى الخلاصة	دنىها	٣	٣٥٥		بين رجلين فباع		
ومر ملاقي	ومر فلا تے	٤	٣٥٤		لحدهما		
لا تردد	لا تردد	٤	٥		بياعين او بضعه	١	٣٣٥
من ملاقي	من فلا تے	٤	٥	*	من بوعين فلا تے		
مطهر والماد من	مطهر اللون	٥	٥		يطلب البيع اما لو باع		
المدرس	المدرس				حجته من غير تعيين		
لنفقة	لنفقة	٩	٥	وان اديا	وان اديا	٤	٣٣٧
هو او امرارة دنى	هو او امرارة دنى	٣	٣٥٤	تطلب رب المال	تطلب ال	٣	٣٣٨
ما يبيع اسداله	ما يبيع اسداله	٥	٥	ما اقرضه	ما اقرضه	٥	٥
لشع وشروط الخالفة	لشع وشروط الخالفة	٣	٣٥٩	لنضه اخذ	لنضه اخذ	٥	٥
خنة	عموة	١٧	٣٦٠	ربوا	ربوا	٢	٣٣٩
ولا تسهم	دكا تسهم	٩	٣٦٢	نفذت	نفذت	٣	٣٣١
بسمته	لنسمته	١٧	٥	ومثله	ومثله	١٤	٥
تفدنا	تفدنا	٧	٣٦٣	افترقا	افترقا	١٧	٣٣٢
بالسهم	بالسهم	٤	٣٦٣	ولا تقصد	لا تقصد	٣	٣٣٣
اجازة	اجازة	١٧	٣٦٥	يضم	يضم	١٢	٥
الاخاوان	الاخاوان	١٠	٣٦٩	غرم	غرم	١٥	٥
كل	كل	٥	٣٦٠	المصايف لونه مضاعف	المضاربة	١٧	٥
يحيى	يحيى	٤	٥	ثلاثة	ثلاثة	١	٣٣٣
يحيى	يحيى	٥	٣٦٤	معها الفان	الفان	٣	٥
يحيى	يحيى	٤	٣٦٧				

من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين

الحمد لله على توفيقه لطبع

المجلد الثالث

من

نزل الأبرار

من

فقه النبي المختار

للاذرع البارع المحدث المجتهد المولوي وحيد الزمان المجيد رآبادي
باهتمام العبد الأسى محمد ابى القاسم حمد البنا رسى مشر

في مطبع سعيد للطابع في بلد بنارس

سنة ١٣٢٨ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب البيع

هو مبادلة المال بالمال والمعنبر فيه مجرد التراضي بقول أو فعل ولو بشارعة
هو كاد على النطق أو بكتابة أو معاطاة من الجانبين أو من البائع ومن المشتري
وشروطه الرضا فلا ينعقد إذا وقع هن لا أو ياك كراهة بغير حق والرضا فلا يصح بيع
المخزون والسكران والمأثوم والمبروم والمنقضي عليه والسفيل المحجور ولكن ابيع المميز والسفيه
الغير المحجور ما لم يردن وليهما أو يكون للبيع مالا فلا يصح بيع الخمر والليتة والخنزير
ذات الضمام والدم وعصب الفحل وحمل حرام حمل يصح بيع الكلب أم لا
فيه قولان والاصح جوازها إذا احتاج كلب صيد في غيره لا وكذا لا يصح بيع السنونو
فبين نصح ولا يجوز بيع نصل الماء يجمع به فضل الكلاء وما يقع غرر وحبل الحبل
وكون المبيع ملكا للبائع وقت العقد فلا يصح بيع الفضولي ولو اجب لزوم
وقيل يصح إذا اجبر كالسكاح الفضولي وكون المبيع مقدرا للتسليم فلا يصح

بيع العبد الابن والجل الشارء ولو من قادر على تحصيلها وكذا بيع السمك
 في الماء والطير في الهواء ومعرفة الثمن والمثلن للمعاقد من اما بالوصف او بالشا
 هذا
 حال العقد او قبله يسير وكونه منجزا فلا يصح معلقا بالعقد اذا جاء راس الشهر
 او بعتا ان رضوا زيد او بعتا ان دخلت الدار وفيل يصح ان قلنا او قال
 احدهما ايمت او قبلت ان شاء الله ومن باع مملوما ومجبر لا له يتعذر عليه
 صح في العلوم بقسطه من الثمن وان حذر بمعرفة المجهول ولو بين من المعلوم
 فالبيع باطل **فصل** لا يصح بيع الناذية والملازمة ولا بيع ما في الضرع
 ولا بيع المغانم حتى تقسم ولا بيع التمر على الشجر اى المحاضرة حتى يظهر صلاحه
 ولا بيع الزرع حتى ينمو ولا بيع الصوت على الظهر ولا بيع السمن في اللبن ولا بيع
 المحاقلة والظن ابنة والمعاومة والعربون ولا بيع العصير الى من يتخذة خمر او الكالى
 بالكالى ولا بيع ما اشتراه قبل قبضه وقيل يجوز في العقار وقيل يجوز في غير الطعام
 وردي عن السلف بيع الصكوك قيل ان يقبض ما فيها ولا يصح البيع والشراء
 في المسجل ولا بيع من ثمنه الجمعة بعد نداء الذي عند المنبر وكذا الوتقيات
 وقت الصلوة المكتوبة ولا بيع البيض والجوز ونحوهما المتعار ولا بيع السلاح في الفتنة او
 لاهل البغي او قطاع الطريق اذا علم البائع ذلك من مشتريه ولا بيع امة او غلام لمن
 يعرف بالوفاة وقيل يجوز بيع الامة لمن عرف بالوفاة في الدبر وكان الاختلاف فيه وكذا
 في بيع الامة المغنية او بيعها لمن يعلمها الغناء ولان امان يشتريها لغنا فلا يجوز بيعها
 له اتفاقا ولا يصح بيع قن مسلم كافر الا اذا اعتق عليه بالقرابة ولا بيع على بيع الله
 لقوله من اشترى شيئا بشربة اعطيك مثله بشربة وكذا شراء على شر او المسلم

كقوله لمن باع شيئا بسبعة مئذى فيه عشرة وكذا اقتراضه على اقتراضه وانما به
 على انما به وكذا المساقاة والمزارعة والمجالة ونحوها فخرم ولا تقض اذا سبقت
 للغير وكذا يحرم السوم على سوم المسلم مع الرضاء الصريح من البائع اما المزايعة
 في المثلثة فانما تارة اتفاقية ويجوز بيع الصحف وقال المجادلة حرام اما بيعه كافر
 فحرام اتفاقية وكذا بيع الاممة التي يطأها قبل استنساها ولا يصح التصرف
 في المقبوض بعد فاسد ويضمن هو وزادته كغصوب ولا يصح كاستثناء
 في البيع الا اذا كان معلوما ومنه استثناء ظهر المبيع الى مقام معلوم
 بان يمثل البائع عليه او يركبه لا يجوز النزاع بين المحارم ولا ان يبيع حاضر
 لمباد وكذا لا يحل التناجش وتلفه الركبمان والتسديد ويجب وضع
 الجواح ولا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا بيعتان في بيع
 وكذا بيع ماله يضمن وبيع ماله عند البائع الا في بيع السلف والسلم **باب**
 الشر وط في البيع يجوز اشتراط عدم الخداع فيثبت الخيار لمن اشترطه
 سواء غبن او لم يغبن والشر وط في البيع فمان صحيح كالحرم وفاسد مبطل
 للبيع فالصحيح كشرط تأجيل الثمن او تأجيل بعضه او رهن او ضمن معين
 او شرط صفة في المبيع ككون العبد المبيع كاتبا او فحلا او عسكرا او
 بوسلما او كون الاممة المبيعة بكر او خميص والدابة همالة
 او لونا الحاملا والفهد والكلب والبارى صيود او الطير مصوتا والبيداء ناطقا
 والسبيل متكلا فان وجد الشر وط لم يحرم البيع الا في الشرط
 الفسخ او ارض فقد الصفه ويصح ان يشترط البائع على المشتري منفعة

على
 بيعه ماله او
 نيلهم بالهندية
 ١١

ما باعه كالركوب على الدابة والمحل عليها الى موضع معين وسكنى الدار شهرا
 او اقل منه او اكثر وخذ مئة العبد مدة معلومة غير وطى ودوا عيه ويصح
 ان يشترط المشتري على البائع حل ما باعه الى محل معلوم للبائع او تكسيرة
 او ضيافته او تفصيله والفاقد المبطل شرطان في بيع المذكور في الحد
 وهو ان يقول بعتك هذا باللف ان كان ثلثا او بالغين ان كان شبيهة
 وتجب له ان يقول بعتك ثوبه بكذا او على قصارته وخطاطته
 وقال الشيخ ولى الله من اصحابنا معنى الشرطين ان يشترط حقوق البيع
 ويشترط شيئا خارجا منها مثل ان يهبه كذا الا يثقف له الى فلان
 او ان يحتاج الى سبعة لويبيع الا منه وكذا بيعتان فيبيعة وصفتان في
 صفة وهو ما ذكرنا الا ان يقول بعتك عبدى هذا بعشرين دينارا
 على ان تبني جارا بيتك وكذا شرط سلف او شرط فرض او اجارة
 او شرط اوصاف للتمس والكل داخل في بيعتان فيبيعة المعنى عنه
 وكذا كل ما كان في معنى ذلك مثل ان يقول بعتك على ان تزوجني
 بعتك او على ان ازوجك ابنتي او لتنفق على عبدى او دابتي او على
 حصتي من ذلك قرصا او مجانا ولو شرط المشتري على البائع انه اذا
 نفق المبيع والاحر دلا او شرط البائع على المشتري ان لا يبيع المبيع
 او لا يهبه او لا يعتقه وان اعتقه فالاولاه او شرط البائع على المشتري
 ان يفعل ذلك او شرطه عليه وقت المبيع والشرط باطل والمبيع
 صحيح بشرط العتق فانه صحيح ويحبر المشتري على العتق ان اباة فلان متنع

المشتري من العتق اعتقه حاكم عليه ومن باع ما يزرع كالمزروع وثوب
 على انه عشرة فان اكثر اقل صح البيع ولعل الفسخ الا ان المشتري
 اذا اعطى الزائد بلا عوض فلا فسخ له لان البايع نراذله خيرا وان اتفق
 على امضاءه لمشتري بعوض جاز وان بان اقل فالبيع صحيح والنقص على البائع
 والمشتري الفسخ وله امضاء البيع بقسطه من الثمن برضا البايع والا فله
 الفسخ وان بذل المشتري جميع الثمن لم يملك البايع الفسخ وان اتفقا على
 تعويضه عند جاز وان باع صبرة على انها عشرة اقفرة او زبرية تحديد
 على انها عشرة ارطال فبانت احد عشر فالبيع صحيح والزائد للبائع مشاعا
 ولا خيار لمشتري وان بانت تسعة فالبيع صحيح وينقص من الثمن بقدره ولا خيار له

باب الخيار

منه خيار المجلس ويثبت للمتعاقدين من حين العقد الى ان يتفرقا
 عرفا بايد ايهما فلو حرج بينهما جاز ان يرداء ونحوه او ثاملا لم يعد تفرقا
 ليقا لهما بايد انهما محل العقد وخيارهما محال له ولو طالت المدة ولا يسقط
 التفرق بالاكراه او التفرع من عدد او وسيل او ناس هذا الخيار مالم
 يتبايعا على ان لا خيار لهما او يسقطا بعد العقد فان اسقطه احدهما
 بقي خيار الاخر وينقطع الخيار بموت احدهما كجمونه وهو على خياره
 اذا افاق ولا يثبت الخيار لولميه وان خرس قامت اشارته مقام نطقه
 وتجزئ الفرقه من المجلس خية الاستقالة وقالت الخالبة تحرم ومن خيار الشرط

وهو ان يشراط او احدهما الخيار الى مدة معلومة فيصح وان طال
 لكن يحرم تصرفهما في الثمن والثمن في مدة الخيار وينقل الملك في البيع الى
 المشتري من حين العقد سواء جعل الخيار لهما او احدهما فيحصل
 في تلك المدة من الثمن المنفصل كالكسب والاجرة ^ع فلينقل له ولو ان الشرط
 للبائع فقط ولا يفترغ فسخ من يملكه الى حضور صاحبه ولا الى رضاه فان
 معنى ز من الخيار ولو يفسخ صار البيع لازما ويحط الخيار بالقول بالفعل
 كصرف المشتري في البيع وقف او هبة او سوم او بيع او لس بشهيرة و
 ينفذ نصوده ان كان الخيار له فقط ومنه خيار الخالبة فيثبت لمن اشترطه
 الى ثلاثة ايام وهو خيار الغبن وقالت الخالبة فيثبت ولو لم يشترط اذا كان
 الغبن خارجا عن العادة وهو ان يبيع ما يساوي عشرة بمائة او يشتري ما
 يساوي ثمانية بعشرة و كذا ر ش مع الامساك للبيع ومنه خيار التدليس
 وهو ان يبيع البائع على المشتري ما يزيد به الثمن كصرفه للبائس في الزرع وتجهيز
 الوجه وتوريد الشعر فمن اشترى ثيابا مصراة او بقرعة او ناقة فهو غير النضر
 بعد ان يجلبها ان رضى بها امسكها وان مضطربا ردها و ردعها صاعدا من
 ثمنها شرا وان لم يوجد الثمن و قيمته او ما يقرض اضيان عليه ويعزم ^{ليس} بالتدليس
 في كل بيع ويثبت للمشتري الخيار حتى ولو حصل التدليس مع البائع بلا قصد
 وان دلس البائع المبيع بما لا يزيد به الثمن كتبسيط الشعر او علم المشتري بالتدليس
 لو كان له خيار كما لو اشترى معيба يعلم عيبه والواجب على البائع ان يبين
 العيب ومنه خيار العيب فلما وجد المشتري بالاشتراك عيبا يحمله خريص

ع
 اما الغناء المنقول
 فهو تابع للبيع
 احسن

ر والمبيع بمائة المتصل لا المنفصل وعليه اجرة الرد ويرجع بالثمن
 كماله على البيع وبين امسأله ويلخذ الا حش ويتعين الا حش اذا تلف
 المبيع عند المشتري ما لم يكن البايع علمه بالعيب وكتمه فلا يسأل على المشتري
 فلو دلس وكتم العيب مع علمه وتلف المبيع بغير فعل المشتري كما لو مات في ذ
 على البايع ويرجع المشتري عليه بكل ما دفعه له وخيار العيب على
 التراجي يعني لا يطل بالتأخير ولا يسقط الا ان وجد من المشتري ما
 يدل على رضاه كتصر فيه عالما بعيبه باجارية او اعارته او خذ ذلك
 او استعمله لغير تجر به كالوطي والحمل على الدابة ولا يفتقر الفسخ الى حضور
 البايع ولا الى حكم حاكم والمبيع بعد الفسخ امانة بيد المشتري لكن
 ان قصر في ردته حتى تلف ضمنه وان اختلفا عند من حدث العيب
 مع الاحتمال والبيبة فالقول قول المشتري يمينه وان لم يحل الاول اقل قبل وعنه خيارا فلف في الصفة
 فان وجد المشتري ما وصفه او فقهه قبل العقد فمن يبر مقتير اذ الفسخ ويجلف المشتري ان اختلفا
 بيمينه خيار الخلف في قدر الثمن فاذا اختلفا في قدره ولا يمينه

والقول ما يقول البايع وقيل اذا كان منكرا غير مدع وقيل حلف البايع
 ما بعته بكذا او ما بعته بكذا ان لم يحلف المشتري ما اشتريته بكذا او انما اشتر
 بكذا ان لم بعد التخالف ان رضى احد هما بقول الآخر او ارجح القابل نكل
 احد هما عن اليمين وحلف الآخر اقر العقد في اصورتين وان لم يرض
 بقول الآخر بعد التخالف فتيقاسحان وينسخ البيع بفسخ احد هما بعد
 التخالف ظاهر او باطنا فان نكلاصر ففهما الحال وكذا اذا اختلفا للتو اجران

في قدر الاجرة ومنه خيار من باع قبل وصول السوق لان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال ان ثلثا انسان فابتاعه فصاحب السلعة
 فيها بالخيار اذا ورد السوق ومنه خيار الردية فمن اشترى شيئاً رهينة فله
 رده اذا رآه **فصل** لا يملك المشتري المبيع قبل القبض ولا يصح نفيه
 فيه عند اصحابنا اهل الحديث وقالت الحنابلة يملك المشتري المبيع مطلقاً
 بمجرد العقد ان لم يكن فيه خيار ويصح نفيه فيه قبل قبضه وان تلف من
 ضمانه الا المبيع بكيال او وزن او عدد او ذرع فانه يكون من ضمان بائعه حتى
 يقبضه مشتريه ولا يصح نفيه فيه يبيع اوصية او رهن قبل قبضه وان تلف
 بائعاً رهينة قبل قبضه الفسخ العقد وان تلف بفعل بايع او اجني خير المشتري
 بين الفسخ ورجع بالثمن كاملاً او الا بمصاء ويطلب من التلف بمبدله والتمن
 كالتمن في جميع ما تقدم وبه افتى بعض اصحابنا اهل الحديث ويحصل قبض
 المكيل بالكيل والوزن بالوزن والعدد بالعدد والذرع بالذرع بشروط
 حضور المستحق او نائبه فان ادعى القابض بعد ذلك نقصان ما كتاله او اترنه
 او عدله او ذرعه او ادعى انها غلط فيه او ادعى البائع زيادته او يقبل قولهما
 واجرة الكيال والوزن والعدد والذراع والنقد على البازل واجرة النقل
 على القابض ولا يضمن ناقص حاذق امين خطأ سواء كان متبرعاً او باجراً
 وتسن الاقالة للمنادم من بايع ومشتريه ليست يباعل فسخ فتصح قبل القبض
 وبعد نداء الجمعة ولا خيار فيها ولا شفعة ولا يحث بهما من حلفه لا يبيع
باب الرد هو من الكبائر بخلاف وهو على نوعين احدهما

ر بولدين وهو ان يشترط القضاء نائداً على اصل الدين وثانينهما ربيع
 فيحرم بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير
 والتمر بالتمر والمخ بالمخ الا مثلاً بمثل يدايد ويحرم الفضل والنسأ عند
 اتحاد الجنس في هذه الاشياء الستة فقط وفي غيرها من الملكيات والمزونات
 جاز التفاضل دون النسأ سواء كانت الاجناس متحدة او مختلفة هذا هو
 قول المحققين من اصحابنا اهل الحديث ورجحه صاحب السبل والشوكا
 والسيد وقال الاخرون يلحق بهما ما يشاركهما في العلة وهي الجنس والطعم وقيل
 الجنس والتقدير بالكيل والوزن والاعتقالات وقيل الجنس وجوب الزكوة
 وقيل الجنس والتقدير بالكيل والوزن فان اختلفت الاجناس جاز التفاضل
 بالاتفاق اذا كان يد ايدي ولا يجوز بيع الجنس من هذه الاشياء الستة بجنسه
 مع عدم العلم بالتساوي كبيع صبي من عمر بصيرة منه جزا فادان صحبه غيره
 وقيل يجوز ان صحبه غيره وكذا لا يجوز بيع حلي او سقاية او ائمة من ذهب او فضة
 بجنسه متفاضلاً ولا يجوز اخذ الفضل بدل الصنعة وقد لام ابو الدر داء معاوية
 على القول بجوازه وشكا عنه عمر فكتب عمر اليه ان لا يبيع مثل ذلك الا بمثل
 بمثل وزن او وزن ولا يجوز بيع الرطب بما كان يابساً وكذلك بيع الكرم بالنبيذ
 لا لاهل الثريا ولا يبيع اللحم بجنس من جنسه وقيل بخير جنسه ايضاً وقيل
 يباح ويجوز بيع الحيوان باثنين او اكثر من جنسه ولا يجوز بيع العينة والمختار
 في زماننا حوازل الناس لا يقر بوجوب في هذا الزمان قرصاً حماً بغير
 ذلك في حوازلها قضاء لحاجات المسلمين وجوز بعض الاحناء ان يطأ الروا

عند الضرورة لا اخذها وكذلك قال بعضهم لا يربون للسلاح والحربي
 في دار الحرب فان كانت بلاد الهند دار حرب فيجوز اخذ الربو عندهم من
 الكفار لا من المسلمين ونصوص حرمة الربو عامة ولا دليل على التخصيص
 وقد قال سيدنا عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قبض عنا ولعيين لنا في الربو يا شافيا
 فذموا الربو والريبة فالتقوى هو الاجتناب عن سائر انواع الربو وما فيه شبهة
 واجاز بعض اصحابنا اخذ الاموال بالربو الذي لا سلامية عند الضرورة
 لان الضرورات تبيح المحذورات والزمان زمان لا يعطى فيه احد درهما
 لاحد الا بالمنفعة فلوما اخذت الاموال بالربو عند استيلاء الكفار لاجل
 اعداد ادوات الحرب تهلك الدولة الاسلامية ويهلكها مشقوى الكفار على
 المسلمين ويجعلونهم كالعبيد وهذا اخر عظيم بياح لاجل النجاء منه الضرر
 الخفيف والله اعلم **فصل** من باع او وهب او رهن او وقف دارا
 او اقر او اوصى بها تاول ارضها بعدتها الجوامد وبنائها وسقفها ودرجها
 وفناءها ان كان لها فناء وما كان متصلا بها المصلحة كالسلايم والرفوف
 المسطرة والابواب المنصوبة وحلقها ورجي منصوبة والنواحي المدفونة وما فيها
 من شجر وعرش لا كغزاد حجر مدفونين ولا السلايم والرفوف الغير المستقر
 والابواب الغير ولا خشاب والحجوز والغير المتصلة والاشجار المنصوبة في
 الاواني من الفخار او غيره وكذا المنفصل عنها الجبل ودلو وبكرة وقفل وفريش
 ومفتاح ورجي وسائر متاعها المنفصلة وان كان الباع ونحوه ارضا دخل بها
 فيها من غراس وبنائها ما فيها من زرع لا يحصد الا مرة كبر وشعير ويصل

وسمسم وارزو دخن و ذرعة و فجل و قوم و لفت و جزر و نخوة و ينفى للبائع الى
ادل وقت اخذها بلا اجرة مالم يشترطه المشتري لنفسه وان كان يحز
صرة بعد اخرى كرتبة و بقول او تنكر ثم ثمة كقضاء و باد بخان او ينكر اخذ زهرة
كورد و ياسمين فلا حصول من جميع ذلك للمشتري و الجنة الظاهرة و اللقطة الآخرة
للبائع و عليه قطعها على الفور و اذ بيع شجر الخمل بعد تشقق طلعها فالثمر للبائع
مالم يشترطه المشتري متروكا الى اول وقت اخذها و كذا ان بيع شجر ما
ظهر من غنب و تين و نوت و رمان و جوز و جزر اظهر من ثمره كشمش
و نقاح و سفرجل و لوز و خوخ و اجاص و انب اخرج من الكمامه كورد و ياسمين
و زجس و بنضج و قطن و ما بيع قبل ذلك فالمشتري و لا يدخل الا حرض تبعا
للمشجر اذ ابيع الشجر فاذا اباد الشجر فلا يملك غرس شئ مكانه ولا يصح بيع الثمرة
قبل بد صلاحها ولا بيع الزرع قبل اشتداد حبه و صلاح بعض ثمره شجرة
صلاح الجميع فوعر الذي في البستان فصلاح البلح ان يحمر اذ يصفر و صلاح
العنب ان يتحول بالماء الحلو و صلاح بقية الفواكه كالرمان و الشمش و الخوخ
و الجوز و السفرجل و الكتب طيب اكلها و ظهور نضجها و صلاح ما يظهر
فما بعد ثم كالقضاء و الخيار ان يוכל عادة و صلاح الحب ان يشتد اذ يبيض و ما
تلف من الثمرة قبل اخذها فمن ضمان البائع مالم يتبع مع اصلها اذ يوزن المشتري اخذها على

معلوما الى اجل معلوم فان كان المالك موجباين فلا يجوز لانه بيع الكالى
 بالكالى وقد نفى عنه فلا يلخذ في السلم الا ما سمع او راس ماله عند
 حلول الاجل ولا يقضه فيه قبل قبضه ويصح السلم بلفظ البيع واشترط
 لجوازه المحالبة بسبعة احمدها ان يكون المسلم فيه مما يمكن انضباط صفاته
 كالملك والحزون والمذروع والعدود من الحيوانات ولو كان آدميا
 فلا يصح في العدود من الفواكه ولا في ما ينضبط بالقول والجود والروس
 والاحجار والبيض والجوز والرمان والانب والحب والبطيخ والقتاء
 ونحوها واذا في المختلقة رؤسا وادسا طاقما ونحوه الثاني ذكر جنسه
 ودوعه بالصفات التي يختلف بها الثمن خاليا ويجوز لرب المسلم ان يلخذ
 ما دون ما وصف له ومن غير دوعة من جنسه الثالث معرفة قدره بمعنى
 الشرعي فلا يصح ان يسلم في مكيل وزنا في موزون ككيل الرابع ان يكون
 في الذمة الى اجل معلوم له وقع في العادة كشم ونحوه الخامس ان يكون
 مما يوجد غالبا عند حلول الاجل السادس معرفة قدر راس مال المسلم
 وانضباطه فلا يكفي مشاهدته ولا يصح بما لا ينضبط كجوهر ونحوه السابع
 ان يقبضه قبل التفرق من مجلس العقد ولا يشترط ذكر مكان الوفاء لانه
 يجب بمكان العقد ما لم يعقد بيرة ونحوه فيشرط قال السيد من اصحابنا
 قد شرط في السلم حاجة من اهل العلم شرطا ليريد علمه دليل
 والصحيح ان شرط السلم تعيين جنس المسلم فيه وكونه معلوما بكيال
 او وزن وكونه الى اجل معلوم فهذه ثلاثة شروط ولو زيد الدليل على اشتراط

ولا يصح اخذ رهن او كفيل بمسلم فيه وان تعذر حصول المسلم فيه او بعضه
خير برب المسلم بين صبر الى ان يوجد فيطالب به او منعه ويرجع ان فيمنع برأس
ماله او بدله ان تعذر ومن اراد قضاء دين عن غيره فالبى ربه لو يلزم بقبوله

باب القرض

يصح بكل عين يصح بيعها الا بنى آدم ويشترط علم قدره ووصفه وكون المقرض
يصح تبرعه ويتم العقد بالقبول ويمالك ويلزم بالقبض فلا تملك المقرض استرجاعه
ويثبت له البدل حالا فان كان ستقوما يرد قيمته وقت القرض وان كان
مظليا يرد مثله ويجوز ان يرد افضل منه او اكثر ان لم يكن مشروطا بل يندب
لان النبي صلى الله عليه وسلم استقرض سمانا ابل ثمانية سنو فله وقال خيركم احسن
ويجوز قرض المملوك كقرض الحر عدد او الحيز عدد او رد عدد او لا قصد زيادة
ولا جودته ولا شرطهما وكل قرض حر نفعا بالاشراط فهو حرام كان يسكنه دارة
صحانا او خيما او يغيره دابته او كتابه او يقضيه خيرا منه او يزارعه على ضيعة
او ان يستعمله في صنعة ويعطيه انقص من اجرة البثل ونحو ذلك فان فعل ذلك
ادبثا منه بالشرط او تخلف خيرا منه بلا مواطاة حاز وفي كتب الحنابلة يعفى في
الذهب والفضة الرجحان في القضاء اذا كان يسيرا ولو اهدى له هدية
بعد الوفاء او علم منه الزيادة لشهرة منعا او كرمه جاز ذلك ومضى بذل المقرض
او الغاصب ما عليه بغير بدل القرض او الفصب ولا مؤنة حمله لزم ربه بقوله
صح احسن البذل والطريق والا لا واختلفوا في السفينة فقولنا ما كرمه

وقيل حرام لأجل التفاضل ولو خلط فيها جنسا آخر مثلا أخذ سفجة واحدة
 درهم واحد أعطى تسعين درهما والفلوس لأحد عشر درهما جاز بالافتراق ولذا
 حكم النبي أن المروج في عصرنا وإجازتهما لبعض الضرورة وقال إن الفضا
 إجماع الحمل والمؤنة وكذلك إجازة عقد البنيك لأجل استخلاص المسلمين من
 مظالم المشركين حيث يأخذون منهم الربوا أضعا فامضاعفة ويهلكونهم
 وجوزوا أن يأخذ البنيك على كل مائة درهما ونصف درهم من المستقر^{ضمين}
 لأجرة الكتاب وأهل الحساب حيث إن الأعمال بالنيات فلا تدخل هذه الزيا^{دة}
 في المنفعة المحرمة المنصوصة في الحديث الضعيف كل قرض جر منفعة فهو ربا
 واختلفوا في براميسرى فوط اعنى ما يطون الحكومة ويأخذون منها الربح
 على كل مائة في كل سنة والصحيح عدم جوازها لكونه ربوا اللهم إلا أن تنجر الحكومة
 فيه فيكون كالضاربة الفاسدة بتعيين الربح كما مر في باب المضاربة
 وكذا حكم الاشتراك في المجالس التجارية المعروفة في زماننا فإنها
 تعين الربح على كل مائة واختلفوا في بيع الوفاء وصورته أن يبيع العين
 بالثمن على أنه إذا رده عليه الثمن إلى أجل معلوم رده عليه العين فإن لم يرد الثمن
 ومضى الأجل فيكون العين للمشتري والمختار جازية فهو بيع موقوف قبل
 مضي الأجل ويجل للمشتري الانتفاع به وقيل رهن فتعني زوائد
 ما بعد مضي الأجل فتصير البيع بائنا ويجل للمشتري التصرف فيه بالبيع والهبة

كتاب الكفالة والضمان

يصح ان تجيز او تعليقا ووقيتا من يصح تبرعه ولرب الحق مطالبته ^{من} الضامن
 والمضمون معا وايهما شاء لكن لو ضمن ديننا الى اجل معلوم صح ولو يطالب
 الضامن قبل مضيه ويصح ضمان عهد لا الثمن والثمن ان ظهر به عيب خرج
 مستحقا والمقبوض على وجه السوم والعين المضمونة كالغصب ولا يصح ضمان غير
 المضمونة كالوديعة ونحوها ولا دين الكتابية ولا قبض دين لو يقدّر فان قضى ^{من} الضامن
 ما على المديون يرجع عليه ان كان مأمورا من جهة ~~وكل~~ اكل من
 ادى عن غيره دينا واجبا وان برئ المديون برئ ضامنه ولا عكس ولو ضمن
 اثنان فالكثير واحد او قال ~~كل~~ واحد ضمن لك الدين كان لربته
 طلب كل واحد بالدين كله وان قال ضمن لك الدين فهو بينهما بالحصص
 ومن ضمن باحضار شخص وجب عليه احضاره والاخرم ما عليه ولا تصح الكفالة
 مبدن من عليه حد لله كحد الزنا ولا ذى كالقذف او القصاص او جيب
 عليه عزير من عزيرات الحكومة فان اخذت الحكومة كفالة النفس في
 ذلك قيل تصح ويلزم على الكفيل احضاره فان لو يقدّر لا يعزى رد لا يحل
 ولا يؤخذ ماله مصادرة وافنى بعض الناس في زماننا بانه يعزى حسب راي الحاكم
 فغير ابدنيا او ماليا لانه قد جرى به العرف والقانون المروج في بلاد الهند
 يقتضى ذلك ويعتبر برصحة الكفالة رضا الكفيل لا المكفول ولا المكفول
 له ومنه سلموا الكفيل المكفول لرب الحق بحل العقد او
 سلموا المكفول نفسه او مات برئ الكفيل ومن كفله
 اثنان فسلمه احدهما لم يبرأ الاخر وان سلموا نفسه برئ جميعا

كتاب الحوالة

هي حائزة وهي انتقال مال من ذمة الذممة ومن اصيل علمي فليحتل
 وشروط صحته خمسة أحدها اتفاق الدينين في الجنس والصفة والحلول
 ولاجل الثاني علم قدر كل من الدينين أن ذلك استقرار المال
 المحال عليه لا استقرار المال المحال به الرابع كونه يصح السلم فيه الخامس
 رضا المحيل لا رضا المحتال إن كان المحال عليه مليا والملي هو من له القدرة
 على الوفاء وليس مما لا يمكن حضوره لمجلس الحكم وإذا مطلق المحال عليه
 إذا فلس كان للمحال أن يطالب المحيل بدينه وقالت الحنابلة والسنة
 والمالكية إذا توفرت الشروط المذكورة برئ المحيل من الدين بمجرد
 الحوالة أفلس المحال عليه بعد ذلك أو مات ومعه لم تتوفر الشروط
 لم تصح الحوالة وأما ما يكون وكالة فالحال الرجوع ومطالبة محيله

كتاب القضاء

وهي تعيين الحكم الشرعي وإلا لزام به وهي فرض كفاية فيجب على الإمام
 أن ينصب بكل إقليم أو قطعة من ممالكه قاضيا وإن يختار لذلك من كان
 مجتهدا متورعا عن أموال الناس عادة في القضية حالما بالسوية وبإمرة
 بالتقوى ومخبر العدل وتصح ولاية القضاء والإمرة بمنزلة ومعلقة
 وشروط صحة التولية كونهما من إمام مسلم ولو كان ظالما إذا فسقا وإنائبه

وتعيين محل الولاية اى حدودها الارضية وتنفيذ ولاية الحكم العامة
 فصل الخصومات المالية وتنفيذ الحدود والتعزيرات راي الديوانى والفوجداد
 محل واخذ الحق ودفعه للمستحق والنظر فى مال اليتامى والمجانين والسفهاء
 والغائبين والمجرى اسفرو فلس والنظر فى الاوقاف المجرى على شروطها وتوزيع
 من لا رولى لها ولا يستفيد الاحتساب على الباعة والمستترين ولا التزامهم
 بالشرع وله طلب رزق من بيت المال لنفسه واملاكه وخلفائه وعالميه
 وكتابه من اهل الدفتر حتى مع عدم حاجة ولا تنفيذ حكمه فى غير حدود
 الارضية ويشترط فى القاضي عشر خصال كونه بالغاً عاقل ذا كرام احرام اسماً
 عده جميعاً بصير امكلاً مجتهد اقال فيخنا ابن حزم اجموعاً على انه لا يجوز
 تقليد المقلد وهو قول اصحابنا اهل الحديث وقال بعض المتأخرين يجوز تقليد
 المقلد لان عليه العمل من مدة طويلة ولا تعطلت احكام الناس
 وردة السيد بان المجتهدين يوجدون فى كل قطر ولكنهم فى زمان
 غربة فمنهم من يخفى اجتراده مخافة صولة المقلدين عليه ومنهم يحتقر المقلدين
 عن ان يكون مجتهد الضيق اعطائهم وحقارهم حرافتهم وتبليد اذهانهم
 وجود قدر انهم ودخول افكارهم وههه يعرف الفضل لاهل الفضل الا اهل
 قلت انا تعجب من الذين قالوا ان الاجتراد اختتم بالائمة الاربعة او ان الاجماع
 انعقد على تقليد كل من المذاهب الاربعة وان الحق لا يخرج عنهم
 اى دليل وجد واسم هذا من كتاب اوسنة ودعوى الاجماع على تقليد الاربعة
 غير مسلم ولو سلم فاجماع المقلدين مما لا يعتد به وهذا عدم خروج الحق عنهم

بالجملة الاجتهاد اليسر في زماننا هذا التيسير كتب الدين احسن تيسير وباب
الاجتهاد مفتوح الى يوم القيامة فكل من يعرف الكتاب والسنة واعطاه الله
فهما سايما فهو مجتهد يجب عليه ان يعمل باجتهاده فيما لا نص فيه وهو يعتقد
اجماع الصحابة عليه ويحرم عليه التقليد اما العاصي فله ان يسأل عن المفتي
حكوا الله ورسوله ويعمل به ولا يجب عليه ان يتقيد بمفتد دون مفتا ومذهب
دون مذهب هذا هو دين الله الذي جاء به رسوله ومن خالف في هذا فهو
متعصب مجادل اوسفيه جاهل وسوف يقض الله بيننا وبينه يوم القيامة
بحضرة نبيه وجيبه صلى الله عليه واله وسلم ولو حكم اثنان فاكثريهما تخضا
صالحا للقضاء نفذ حكمه في كل ما ينفذ فيه حكم من دلا الامام او نائبه ويرفع
حكمه الخلاف فلاجل لاحد نقضه حيث اصاب الحق ويحرم على الرجل الحرص
على القضاء وطلبه ومن فعل هذا فلاجل للامام ان يليه ومن دوى القضاء
فهو على خطر عظيم ومع الاصابة احرا ن ومع الخطاء اجران له بال جهل
في البحث وبين ان يكون القاضي قويا لا عنف لينا بلا ضعف حلما متانيا
متفطنا عفيفا بصيرا باحكام الحرام قبله ويجب عليه العدل بين الخصمين
في لحظة ونقطة ومجلسه ان يدخل عليه الا المسلم مع الكافر فيقدم المسلم دخولا
ويرفع جالوسا رعاية لحرمة الاسلام ويجب عليه التسوية في السماع منهما
قبل القضاء ويجب عليه تسهيل الحجاب بحسب الامكان ويحرم عليه
خذلهم شرع والهداية التي اهديت اليه لاجل كونه قاضيا وقول النسيان
في الامانة لا استجالة الغلبة اذ الامانة في وائمة وختان ونحوهما ويحرم عليه

ان يسار احد الخصمين او يضيف او يقوم له دون الآخر او يعلمه او يعلم الشهود
ويحرم عليه الحكم وهو غضبان او حاق او في شدة جوع او عطش او هم
او ملل او كسل او نفاس او برد موله او حر مزيج فان خالف وحكم في هذه الحال
صح ان اصاب الحق واشهر ويحرم عليه ان يحكم بالجهل او التردد فان خالف
وحكم لم يصح ولو اصاب الحق وسبغى له ان يوصى ^{الحوكمة} والنظار والاعوان
والعملة الذين ببابه او مجلسه بالرفق واللين للخصم والقناعة بما وظف لهم
من قبل الدولة والاجتناب عن الطمع والحرص ويجتهد ان يكونوا شيوعا
او كرموا من اهل الدين والعفة والصيانة ويباح له ان يتخذ الكتاب ويشترط
كونه مسلمين مكلفين عدولا حافظين عالمين ويستحب ان يكونوا جدي ^{الخط}
فائدة لا يجوز تقليد القضاء الكافر ولو ذميا فان قلد فلا ينفذ حكمه
على المسلمين والى الله المشتكى من ضيع بعض وكالة الاسلام في هذا الزمان
حيث يقلدون القضاء للتصاريخ والنجوى والمشرعة فهم لا يخافون الله ولا
يخافون لومة لائم وهل تكون فلاحه اشد من هذا ان النصارى لا يجوزون
قضاء القضاة المسلمين على انفسهم واهل الاسلام يولون القضاء لهم ويقبلون
قضاءهم على المسلمين فلا ادري بماذا يعذرون عند الله يوم القيمة
باب طريق الحكم وصفته اذا حضر الى الحاكم خصمان فله ان يسكت
حتى يبتدئ او له ان يقول ايكا المدعى فاذا ادعى احدهما اشترط كون المدعى
معلومة وكونها منفكة عما يكذب بها ثم ان كانت بدين اشترط كونه حالا
والصحيح انه يسمع دعوى الدين الموجل ايضا لاثبات اصل الحق وسقوطه

دعوى استقر امر الحق وان كانت بعين كفرس ونحوها اشتراط حضورها
 لمجلس الحكم لتعين بالاشارة فان كانت خالصة عن البلد او تالفة او في الذمة
 وصفها المدعى كصفات السلم فاذا التزم المدعى دعواه لا يتوجه القاضى الى الخصم
 ويسأل عنه فان اقر بما ادعاه اقرارا صالحا للقبول يقضى للمدعى بما ادعاه
 ويلزم المدعى عليه بالحق الا ان يقيم بينة يبرأ منه فان اعترف بسبب الحق
 شهدا على البراءة لم يلتفت لقوله بل يحلف المدعى على نفي ما ادعاه المدعى عليه
 من البراءة بالبراءة او الالاء وان قال الى بينة بالوفاء او الابرار او قاله بعد
 ثبوت الحق بينة او اقر او طلب المهلة امهل بحسب ما يراه القاضى صلح
 وقالت الحنابلة امهل ثلاثة ايام وللمدعى ملازمة منه فيها حتى يقيمها فان
 عجز حلف المدعى على بقاء حقه ويجوز للقاضى اذا ابدل الترخيع لسماع الخصومة
 وخاف المدعى ان يهرب المدعى عليه او يخفى او ينقل املاكه ببيع او هبة
 وطلب من القاضى ان يأخذ منه الضمانة لحقه ان يأخذ منه الضمانة ان غلب
 على ظنه صدق ما خاف المدعى منه والا فلا وان انكر الخصم ابتداء بان
 قال لم دع قرضا او ثمنما اقرضنى او ما باعنى او لا يستحق على شيئ مما ادعاه
 او لا حق له على صح الجواب فيقول القاضى للمدعى هل لك بينة فان قال نعم
 قال له ان شئت فاحضرها فاذا حضرها وشهدت عندنا سمعها وحرر عليه
 ترديد ها وان قال المدعى ان لا اقدر على احضارها يطلبهم القاضى
 وليسئل عنهم وعلى المدعى اجرة طلبهم وكرهوا ان يبيعهم ان عجزوا عن
 اسئى على حسب حالهم ان كانوا اهل جاه وثروة فان ظن الصلح فله

ان يؤخر الحكم حتى يصطلي **فصل** حكم الحاكم في رفع الخلاف ظاهر
 لكنه لا ينفذ باطنا ولا يزيل الشيء عن صفته ولو كان ذلك في عقد
 او فسخ او طلاق فان شهد شاهدان او ثلاثة فلا تنزع حكم القاضي في
 ثبوت النكاح فلا يحل للرجل ان يطأها مع علمه انها تخطل له وان وطئها
 فهو زنا لكنه لا يجب عليه الحد لمرور شبهة وقالت العبدانية يجب عليه الحد
 وعليها ان تمتنع منه ما أمكنها فان اكرهها فلا تنظر عليه دونها ويصح ان تتردد
 غيره لان ذلك النكاح كالكاح وعيب الحنفية في قوله ان قضاء القاضي ينه
 ظاهر او باطنا فاحل للرجل الوطئ في الصورة المذكورة مع علمه بانها تتردد
 وهذا قول يخالف النقل الصحيح كما انه يخالف العقل السليم وان باع حنفي
 حنبلي متروك التسمية حمدا من ذبيحة او صيد فحكم بصحته قاض شافعي
 نفذ قضاة لان هذا يختلف فيه فحكم القاضي ينفذ فيما اختلف فيه حتى لو كان
 مقلدا ففعل ما يخالف مذهبه ايضا وقال الاحناف لا ينفذ قضاءه بقلده
 مقلدا بخلاف مذهب امامه فهو محكوم اذ يجوز لكل احد من ايسر المجتهدين ان ينادي
 في بعض المسائل الشافعية وفي بعضها بالحنفية وكذلك يجوز ان يكون المراد
 مقلدا في بعض المسائل ومجتهدا في بعضها ومن فلهما يجزئ ان يفتي في ما
 يختلف فيه صح ولا يفرق المباحة بتغير اجتراده كالحكم بذلك بخلاف المجتهدين
 كالحكم بالاجتراده الى صحته فهو اى بطلانه فانه يلزمه ان يفتي
 بطلانه ومرتضى في **فصل** وتتميم الدعوى المحققة لا يبرر استقامتها

ع
 ١٠
 هذا المجتهد
 الذي قلده في الصورة
 ١٣

ونصح على خلاف المكلف وعلى الغائب مسانعة تصوره ودفعا له بما به منكره

في الكل ثم اذا قضى على غير الكلف ودرشد بعد الحكم عليه او حضر للثائب
 بعد الحكم عليه او ظهر المستتر بعد اذ فهو على حجة فان جرح البينة بامر بعد
 اداء الشهادة اذ اطلق ولو يقبل قبل الشهادة ولا بعد ها لم يقبل جرحه
 ولو يبطل الحكم وان جرحها قبل الحكم قبل تجريحه وبطل الحكم ومن كان
 دونه مسافة قصوى ظاهر التسمع الذي عوى عليه ولا البينة حتى يحضوا لا ان يمنع
 من الحضور فيقضى عليه بعد اعلامه وان وجد له مال وفي منه ولا قال المصدق
 ان عرفت له مالا وثبت عندي انه ماله وفيتك منه ويصح ان يكتب القاضى
 الذي ثبت عنده الحق الى قاض اخر معين او غير معين بصورة الدعوى
 الواقعة على الغائب بشرط ان يقر اذ لك على عدلين ثوريه فعه لهما ويقول
 فيه ان ذلك قد ثبت عندي وانت خذ الحق للمستحق فيلزم القاضى الواصل
 اليه ذلك الكتاب العمل به وقد اتفق بعض اصحابنا في عصوان هذا بلزم العمل
 على كتاب القاضى اذا كان عليه من اتومع يعرف بين الحكام والقاضى الواصل
 اليه يعرف ان الخاتم صحيحة والكتابة مسجلة يد مستط القاضى المرسل اذ لا يفي
 الاشتباه في صحته وهو المرسوم الجارى بين المحاكم العدلية (سيمونه انتقال ذكرى)

كتاب الشهادة

يحمل الشهادة في حقوق الادميين فرض كفاية واداعها عند الطلب فرض
 ومنه فكلها تندب كدائنها وقيل تجب بحرم اخذ اجرة وجعل اية ما ولو لم يتعين
 ما يملك ان يحجز عن المشى او تاذى به فله اخذ اجرة مر كوب ويحرم كتم الشهادة

إذا كانت بحق آدمي ولا ضمان ويجب الاستشهاد عند النكاح خاصة وبين
 في كل عقد سواه ويحرم أن يشهد كاهن أو يعلّمه بروية أو سماع ومن رأى
 شيئاً أبعد أنسان يتصرف فيه مدة طويلة كتصرف الملاك من نقض
 وبناء وإجارة وأحارة فله أن يشهد له بالملك والورع أن يشهد باليد
 والتصرف وكذلك إذا رأى رجلاً وأمرأة يعاشران معاشرة الزوجين ^{فيشهد}
 بالزوجة **فصل** وإن شهد أنه طلق من نسائه واحدة ونسباً

غيرها لم تقبل ولو شهد أحدهما أنه أقر له بالف وشهد الآخر أنه أقر له بالفين
 كملت بالف وله أن يحلف على الالف الآخر مع شاهد ويستحقه وإن
 شهد أن عليه الفالزيد وقال أحدهما قضاة بعضه بطلت شهادته
 لا جمل التناقض في كلامه وإن شهد أنه أقرضه الف قال أحدهما قضاة
 نصفه صحّت شهادتهما ولا يحمل لمن تحمل شهادة بحق إذا أخبر أحدهما بقضاة
 الحق أو انتقله أن يشهد به ولو شهد اثنان في جمع من الناس على واحد
 منهم أنه طلق أو اعتق أو شهد على خطيب أنه قال أو فعل
 على المنبر في الخطبة شيئاً ولم يشهد به أحد غيرهما قبلت شهادتهما
باب شروط من تقبل شهادته وهي ستة أحدها البلوغ فلا شهادة

لصغير ولو اتصف بالعدالة وقال بعض اصحابنا أنه تقبل شهادته إذا كان
 مميزاً سيما في بعض التعزيرات فإنه يعتمد فيه على شهادة الصغار أشدهما
 يعتمد على شهادة الكبار وكذلك تقبل شهادة الصبيان فيما بينهم إذا
 جرح بعضهم بعضاً الثاني العقل فلا شهادة لعمرة ومجنون الثالث النطق فلا

شهادة الآخر من الا اذا اداها بخطه وقيل تقبل شهادته اذا فهمت اشارته
 الرابع الخطأ في الشهادة لغفل ولا معروف بكثرة غلط وسهو الخامس الاكلام
 فلا شهادة للكافر ولو على مثله وقيل يجوز شهادة على مثله واستثوانه
 شهادة اهل الكتاب بالوصية في السفر من حضرة الموت من مسلم وكافر
 عند عدم مسلم فتقبل شهادته في هذه المسئلة بالاتفاق والاسف
 كل الاسف على سلاطين الاسلام في زماننا حيث جعلوا شهادة الكفار ^{المسلمين}
 سواء وتركوا قاعدة الاسلام فيقتضون المسلمين بشهادة الكفار ويوجبون
 عليهم الزنا السادس العدالة ظاهرا قالت المحنالية ويعتبر له اثبات
 الصلاح في الدين وهو اداء الفرائض واجتناب المحرم وقيل اداء الفرائض
~~والتقوى~~ على ترك السنن لا تقبل شهادته الثاني استعمال المروءة
 بفعل ما يحل به وبزينة في العادة وترك ما يدنس به ويشينه فيها فلا شهادة
 لمستهخر ورقاص ومثعب ومغفل ومترى بزي يسخر منه ولا لشاعر
 يفرط في مدح باعطاء او يفرط في ذم يمنع او يشيب بمدح خمر او امر او باهوا
 مغنية محرمة لا تقبل شهادة كاهن بشطرنج وزرد والكاهن ولا لمن يمدح عليه
 بحسرة الناس او يكشف من بدنه ما حرت به العادة بتغطية كصدرة وظهر
 ونحوه او يحدث بمباينة اهله اي نرجسه او امته او يحا ^{طبا}
 بخطاب واحتسب بين الناس ولا تقبل شهادة من يحكي المضحكات ولعن ياكل
 بالسرق شيئا كثيرا او يعترف بالسرقة كالقنعة والتفاحة ونحوهما من الاشياء ^{السيئة}
 انتهي وقال ايها اهل الحديث لا تقبل شهادة من ليس بجدل اي الفا ^{سق}

قال هذا العجب ان
 القائل قد اخطى في
 وهو انما اذا العبد
 لا دفع الوضوء بغير طه
 خلل في العبادات فلا يبيح

المجاهر اما المستور فتقبل شهادته اذا اخرج وكذا لك لا تقبل شهادة الخائن
 والعدو والمترحم والقانع لاهل البيت والقاتل وقيل تقبل شهادته اذا تاب
 وظهر صلاحه وهو الراجح واجمع على انه لا تقبل شهادة العبد لسيد ولا والد
 لولد ولا الولد لوالده ولا عليهما وكذا لا تقبل شهادة من جباله
 نفسه فلو كان شهد له رجل بشرا او ارده وشفعيها او شهد للفلس واحد
 من غرماثة بدین على رجل او شهد على رجل انه قتل مورثه وانفقوا
 على قبول شهادته الا لا يخرج لسائر الاقارب ولا جبر المشترك وقيل لا تقبل
 شهادة الاجير المشترك لمن استاجر ولا يختلفوا في شهادة احد الزوجين
 لصاحبه والمختار عدم القبول للظنة التهمة وقال السيد من اصحابنا
 القرابة ليست بمائدة لقبول الشهادة سواء كانت قرينة او بعيدة
 انما المانع التهمة فاذا كان القريب من تاخذ حمية الجاهلية ولا يرد
 عن العصبية دين ولا حياء فشهادته غير مقبولة وان كان على العكس
 من ذلك فشهادته مقبولة والاصل في المنع حديث لا تقبل شهادة اذى
 والحنة والظنة هي التهمة ولم يرد ما يدل على منع الشهادة القريب لاجل القرابة
انتهى فصل ومتى وجد الشرط بان بلغ الصغير وعقل المجنون واسلم
 الكافر وتاب الفاسق قبلت الشهادة بمجرد ذلك ولا تشترط الحرية فتقبل شهادة
 العبد والامة في كل ما تقبل فيه شهادة الحر والحر لا يشترط كون الصناعة
 غير دينية فتقبل شهادة حجام وحداد وزيبال وقمام وكناس وكباش وقراد
 وصباغ ودباغ وجملي وجزار وحائك وحارس وصائغ اذا احسنت طريقة شهادته

وتقبل شهادة ولد الزنا حتى بالزنا وبدوى وقروى ولا يشتركون الشاهد
 بصيرا فتقبل شهادة الاعشى في السموعات بما سمعه حيث تيقن الصوت و
 بما راى فتقبل عماله كذلك شهادة الاصم في البصريات وتقبل شهادة
 اهل القبلة من الخواارج والرافض واهل الاهواء كاهلهم ليسوا بفساق
 في اعتقادهم اما الخطابية التي تبسح الكذب فلا تقبل شهادتهم وقيل لا تقبل
 شهادة اهل البدع مطلقا لانهم فساق والمراد باهل البدع اهل البدعات الاعتقادية
 كالرافض والخواارج واهل القدر والاعتزال اما اهل المذاهب العملية
 كالقلدين والموالية والعريسية فتقبل شهادتهم وقيل لا تقبل ولا تقبل شهادة
 من يسجد للقبور او يطوف بها لانه فاسق اتفاقا اما من يقبلها فتقبل شهادته
 لكان الاختلاف في تقبيل القبور ومسرها قالت الحنابلة موانع قبول الشهادة
 ستة احدها كون الشاهد او بعضه ملكا لمن شهد له وكذلك لو كان زورا وجاهله
 ولو في الماضي والصحيح انه يجوز بعد الفراق وكذا لو كان المشهود له من فرقه
 وان سفلوا من اولاد البنين والبنات او من اصوله وان علوا وتقبل لباقي
 اقارب به كاخيه وعمه وابن عمه وابن اخيه واخته وخاله وابن خاله وخالته وكل
 من لا تقبل شهادته له فانها تقبل عليه لعدم التهمة الثاني كونه مجز بها نفعا
 لنفسه فلا تقبل شهادته لرقبته ومكاتبته ولا لمورثته مجروح قبل ان يملكه ولا لشرائه
 فيما هو شريك فيه ولا لمستأجره فيما استأجره فيه قالوا واستأجر انسان قصارا
 على ان يقصر له ثوبا ثم نزع في الثوب فشهد القصصار انه ملك لمن استأجره
 على قصارته فانها لا تقبل ثلث ومفادها عدم قبول شهادة الاجير الخاص

والشكوكية والصحيح عند أصحاب الحديث قبول شهادة الأجير المشكوك كما قد مرنا الثالث ان يدفع بها
 ضررا عن نفسه فلا تقبل شهادة العاجز ^{قليل} فهو قتل الخطاء ولا شراد الغرماء بجرح شهود من
 على مفلس ولا شهادة الولي بجرح الشاهد على من في حجره ولا شهادة الشريك
 بجرح الشاهد على شريكه ولا شهادة الضامن لمن ضمنه بقضاء الحق او الابراء منه
 وحلل من لا تقبل شهادته له لا تقبل شهادته بجرح شاهد عليه اكرابع العداوة
 اغير الله تعالى كفره بمسامته او غمه لغفره وطلبه له الشر فلا تقبل شهادته
 على عدوه الا في عقد النكاح الخامس العصبية فلا شهادة لمن عرف بها
 كغصب جماعة الاحناف على جماعة اهل الحديث وان لم تبلغ رتبة العداوة
 كتغصب قبيلة على قبيلة السادس ان ترد شهادته لنفسه بغير تبوء ويصيها
 او لم يرد بجرح قبل براءه بغير اذ يعيدها او ترد لدفع ضرر او جلب نفع
 او عداوة او مملكت بغيره او ذلك وقاد فلا تقبل في الجميع بخلاف ما لو شهد
 وهو كافر او غير مكلف او اخر من شؤن الالمانع واعادوها **باب** اقسام
 المشهود به أحد هال الزنا فلا بد لثبوتها من اربعة رجال عدول ظاهر باطن
 يشهدون به انهم راوا ذكره في فرجه او يشهدون انه اقر الثاني
 القود وما يوجب الحد فلا بد فيه من رجلين الثالث التعزير والنكاح
 والرجعة والمخلع والطلاق والنسب والولاية والتوكيل والقرض والرهن
 والوصية والعق والتدبير والوقف والبيع والوديعة والغصب والاحارة
 والشركة والحالة والصلح والهبة والكتابة واعارية والشفعة والامانة
 وضمانه والاحل في البيع والمنازل وجناية الخطا ونحوها فيكفي فيه رجلان او رجل

وامرأتان او رجل ويمين لا امرأتان ويمين وقيل لا يجوز في النكاح والتعزير
 والرجعة والمخلع والطلاق والنسب والولادة والتوكيل في غير المال الا شهادة
 رجلين وقيل اذا ادعى من عرفه بغير ائنه فقير ليرأخذ من الزكاة فلا بد
 من ثلاثة رجال ولو كان بحاجة حق لشاهد واحد فاقاموه فن حلفت اخذ
 نصيبه ولا يشتركه من لم يحلف الخامس داود اية وموضحة ونحوهما فيقبل
 في ذلك قول طبيب واحد وبيطاير واحد كما يقبل في داود العين قول كحا
 واحد وان اختلف اثنان قدم قول المشتك على قول الثاني السادس ما لا يطاع
 عليه الرجال غالبا كعيوب النساء تحت الثياب والاستهلال والرضاح
 والبكارة والثيوبة والحيض والبرص في الجسد تحت الثياب والرق والقرن
 والعقل والولادة فيكفي فيه امرأته عدل والا حوط اثنان **فصل** في شهد
 بقتل العمد رجل وامرأتان لم يثبت شيء وان شهد وابرة ثبت المال
 ودون القطع ومن حلف بالطلاق انهما سرقا او ما غصب ونحوه ثبت فعله
 برجل وامرأتين او رجل ويمين ثبت المال ولم تطلق زوجته ولو وجد
 على دابة مكتوب حبس في سبيل الله او على اسفلة باب داره وثقت او وجد
 حكمه **باب الشهادة على الشهادة والرجوع عنها**
 الشهادة على الشهادة اي تخلفها ان يقول اشهد يا فلان على شهادتي
 اني اشهد ان فلان بن فلان اسلم في نفسه بكذا او شهد عليه
 بكذا اذا قرع عني بكذا او يصح ان يشهد على شهادة الرجلين رجل وامرأتان
 ورجل وامرأتان على مثلهم او امرأة على امرأة فيما تقتل فيه شهادة المرأة

وشروطها أربعة أحدها أن تكون في حقوق الأديمين الثاني تعذر شهود
 الأصل بثبوت أو مرض أو خوف أو غيبة مسافة قصر ويدوم فقد رجع
 إلى صدور الحكم ففي إمكانك شهادة الأصل وقف الحكم على معانها
 الثالث دوام عدالة الأصل وعدالة شاهدي الفرع إلى صدور الحكم
 ففي حدث من أحدهم ثبته ما يمنع وقف الرابع ثبوت عدالة الجميع
 ويصح من الفرع أن يعدل الأصل لا تعدل شاهد لرفيقه وإن قال شهود
 الأصل بعد الحكم بشهادة الفرع ما شهدناهم بشيء لم يضمن الفريقان شيئا
فصل عند أصحابنا أهل الحديث المراد بالشهادة الأخبار بما يعلمه
 الشاهد عند الحكم بأي لفظ كان . على أي صفة وقع فإذا قال مثلا
 رأيت كذا وكذا أو سمعت كذا وكذا فهذا شهادة شرعية ولا يشترط
 لفظ الشهادة قال شيخنا ابن القيم ليس من اشترط لفظ الشهادة فيها دليل
 لأن كتاب ولا من سنة ولا إجماع ولا قياس صحيح وقالت الحنابلة لا تقبل الشها
 دة إلا بلفظ أشهد أو شهدت فلا يكفي قوله أنا شاهد ولا أعلم أو أرى أو أعر
 ف أو اتحقق أو أتيقن أو أشهد بما وضعت به ضلعي لكن لو قال من تقدمه فبرأ
 بالشهادة بذلك أشهد أو كذلك أشهد صح ويجوز تحليف الشهود في
 زمانها هذا لأنه من جملة التثبت المأمور به ولا سيما مع فساد الزمان وفوا
 كثير من الناس على شهادة الزور وكذلك يجوز تفريقهم للحكم إن
 رأى فيه مصلحة قال الشرحكاني من أصحابنا لقد انتفعت بتفريق الشهود
 وتوزيع سؤلهم وقبل ما تصح شهادة بعد ذلك والحاكم لا يحل له التساهل فيه

بل يجب عليه كمال البحث من كل ما يتوصل به الى كشف الحقيقة
 انتهى ولا يجوز للحاكم السوال التعليمي الذي يفيد احد الخصمين ويضر الاخر
 واذا رجع شهود المال او شهود العتق بعد حكم الحاكم لم ينقض الحكم ويضمون
 وشهادة الزور من الكبر الكبار واذا علم الحاكم بشاهد زور باقراره او بين كذبه
 يقيناً فلا ولو تاب بما يراه اصلح واذا فرغ كشميعا الوجه والجلد والحبس والتوبيخ
 والزجر وكشف الراس والصفع ثم يطيف به في المواضع التي يشهر فيها
 فيوقف في سوقه ان كان من اهل السوق او في قبيلة ان كان من اهل
 القبائل او في مسجد ان كان من اهل المساجد او في مدرسة ان كان
 من اهلها فيقل انا وجدنا شاهد زور فاجتنبوه ولا يغروا بالشاهد بتعارض
 البينة ولا يغلطو سهو في شهادته ادر جوعه ومق ادر عي شهوده قد خطا على
 واذا تعارض البينة ولم يوجد وجه ترجيح قسم المدعي بينهما وكذلك اذا امكن
 للخصمين بينة وفي حديث النساء رجليان ادعي ادا بة وجداهما عند رجل
 فاقام كل منهما شاهدين فلما اقام كل واحد منهما شاهدين نزعتم
 يد الثالث ودفعت اليهما ولا يفرق بين امرئين لان شهادتهما كشهادة
 رجل واحد قال صاحب الدر من الاضافات لا تقبل شهادة من ينفق الناس
 لا يجمعهم على كبيرة وكلام سعدى افندي يفيد تفصيلا بالاجرة
 اما المغني لنفسه لدفع الوحشة فلا بأس به عند العامة صححه العيني وغيره
 وقال لو فيه وعظ وحكمة فجاز اتفاقا ومنهم من اجازها في العرس كما حاز
 ضرب الدف فيه ومنهم من اباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا ثم

قال ولا تقبل شهادة من يبيع الغنم او يجلس مجلس الغنم او يجلس الفجور
والشوب اتقى قلت اصحابنا اهل الحديث مختلفون في اباحة الغنم
والزماير وقد ابحرهما العلامة ابن حزم مطلقا فالصحيح قبول شهادة الغنم ولو
باجرة وكذلك من ياحب بالزماير والطناير لان الرجل لا يحكم بنفسه
اذ اشتهى بامر اختلف العلماء في اباحته وحرمة وهذا وان كان ثقبلا على
اسماع بعض اخواننا من اهل العصور الكمالنا الى ان يظهر الحق لومسة لا غير

كتاب الوكالة

هي استنابة جائز النصوص مثله فيما تدخله النيابة كبيع ونكاح وشركة
ومضاربة ومساواة ومزاولة وفتح وطلاق ورخصة وكتابة وتدابير وصح
ونصومة وتفرقة في صيدقة ونذر وكفارة وفعل حج وعمرى ولا تصح نيابة
لا تدخل النيابة كصلاة وصوم وحلف وطهارة من حدث وقسم الزوجات
ولعان وايلاع وقسامة ودفع جزية ونصح الوكالة منجزة ومعلقة وموقته
وتنفذ بكل ما دل عليه من قول او فعل بشرط الصحة تعيين الوكيل
لاجله بهما ونصح في بيع ماله كله او ما شاء منه وبالمطالبة بحقوقه كلها
(اي الوكالة العامة) او ما شاء منها راي الوكالة الخاصة وبالابراء منها كلها
او ما شاء منها ولا تصح ان قال وكيلك في كل قليل وكثير ونسي هذه
الوكالة المفوضة والوكيل ان يوكل فيما يعجز عنه ولا يملك ان يعقد مع فقير
او قاطع طريق او يبيع مؤجلا او بمنفعة او عرض او بغير نقد البلد الا باذن موكله

لان اطلاق محمول
على امرين وهو ان يفتي
بأنه ان يملك من
الشفقة بين الامانة

بالجملة يجوز الحجز التصرف ان يوكل غيره في كل شيء ما لم يمنع من مانع
 وذلك كما لو وكيل في شيء لا يجوز للوكيل ان يفعله ويجوز للوكيل كموكيل
 للذي في بيع الخمر او الخنزير او نحو ذلك فان لم يجز ذلك لم يكن محلا للمثمن
 واذا باع الوكيل بزيادة على ما رسمه موكله كانت الزيادة للوكيل واذا
 خالفه في ما هو مانع او اقل غير ذلك من غير ما به صرح **فصل** الوكالة والشركة
 والمضاربة والمساواة والمزارعة والوديعة والمجالة عقود جائرة من الطرفين
 وكل من المتعاقدين منعهما وتبطل كليهما بمت احدهما
 او جهونه وبالحجر لسفه حيث اعتبر لهما الرشد وتبطل الوكالة بتفريط
 الموكل ووكيل فيما ينافيه كالجواب النكاح بخلاف الوكيل في قبوله
 او في بيع او شراء او فليغزل بفسق موكله وتبطل بفلس موكل فيما تجزئ
 فيه بدبرته ولا تبطل ببدعة وكيل الا فيما ينافيهما وتبطل بتدبيره او
 او كتابته فناد كل في عنقه وبوطيه من جهة وكل في طلاقها وبما
 يدل على الرجوع من احدهما ويغزل الوكيل بمت موكله وبغيره
 له ولو لم يعلم ويكون ما يبدع بعد الغزل امانة وان باع الوكيل
 ناقص عن ثمن المثل او بانقص عما قدر له موكله او اشترى بازيد
 من ثمن المثل او بالكثر مما قدر له صح البيع والشراء وضمن في البيع ^{النقص} كل
 وصح الشراء لكل الزائد ومن قال لو كملته بعه لمزيد فباعه لغيره لو صح
 البيع ومن امر بدفع شيء الى قصاص او حياط معين ليضعه فدفع الى من
 امر بدفعه له ونسبه فضايع لم يضمن وان اطلق المالك بان قال ادفعه

الى من يقصر ولا يخطئ بعد دفعه الى من لا يعرفه ولا رأى دكانه فضاغ ضمره
والوكيل امين لا يضمن ما تلته بيده بلا تفریط ويصدق الوكيل
بيمينه في النامب انه لو يفرط وكذللح يقبل قوله باليمين في ان اذن له
موصوله بالبيع موحدا او غير نقد السبل وان ادعى الوكيل الرد الى ورثة
الوكيل اوله وكان جعل له يقبل امان كان متبرعا يقبل ومن عليه في الادعى
فادعى انسان انه وكيل بر به في قبضه فصدقه لم يلزمه دفعه اليه فان
ادعى المطالب موته وانه وارثه لم يصدقه ان صدقه وان كذب به
حلف انه لا يعلم انه وارثه ولم يدفعه والوكيل بالخصومة في المحاكم العدي
لا يملك الاقرار ولا قبض المال المدعى الا بان يحين له موصوله لذلك

كتاب الدعوى

لا تقع للدعوى الا من جائز التصرف واذا تداعيا عينا لم يقبل من
اربعة احوال احدها ان لا تكون بيد احد ولا شو ظاهرا ولا بينة فيهما الفان
ويتناصفان وان وجد ظاهر لاحد مما عمل به الثاني ان تكون بيد احد
ففي له يمينه فان لم يجلف قضى عليه بالنكول الثالث ان تكون بيد يهما
كشئ كل مسك لبعضه فيهما الفان ويتناصفان فان قويت يد احد منهما
كحيوان واحد سابقه والاخر اكله فهو الثاني راي الرالك اد قبض واحد
أخذ بكمه والاخر لا يسه فهو الثاني بيمينه وان تنازع صانعان في الله وكا
الله كل صنعت لصانعهما متى كان لاحد هما بينة بالعين له ولم يجلف فان كان

لكل منهما بيعة وتساو من كل وجه فصار ستار شاقطنا فيفتح القان ويتماصفان
 ما يبديهما كما مر ويقترعان فيما عدا الا فن حرمت الله القرعة فهو له يمينند
 كما لو لم يكن واحد منهما بيعة هذا قول الحنابلة واباعندنا في تصان كما مر
 وان كانت العين بيد احد هما وقد اقام كل واحد منهما بيعة انما لله فهو داخل
 والاخر خارج فبيعة الخارج مقدمة على بيعة الداخل لكن لو اقام الخارج
 بيعة انما ملكه واقام الداخل بيعة انه اشتراها منه قد مت بيعة منها
 لما مرها من زيادة العلم واقام احد هما بيعة انه اشتراها من فلان واقام
 الاخر بيعة كذلك الله اشتراها من الذي اشتراها منه الاول عمل باسبقهما
 تأخر بخ الرابع ان نكون بيد ثالث فان ادعياها عليه وادعاه لنفسه ولا يبيد
 حلف لكل واحد منهما فان شكل اخذ اها منه وجعلت بينهما نصفان وقال
 الحنابلة اخذ اها منه مع بدليها وانزعها عليه وان اقر بها لهما اتسماها نصفين
 وحلف لكل واحد منهما يميننا وحلف لكل واحد لصاحبه على النصف المحكوم له
 به وان قال هو لا احد هما واجهله فصدقاه لم يحلف ولا حلف يميننا واحدة
 ويقترعان بينهما من اقرع حلف واخذها عند الحنابلة بعبدنا تقسم
 بينهما نصفان كما اذا اقام كل واحد من الخارجين بيعة والشهادة اذا خالفت
 المدعوس ابطالها فلا يحلف المدعي عليه وقيل يحلف

كتاب الاقرار

لا يجمع الاقرار الا من مكلف مختار غير هازل وفطل اقرار المكره

والخوف بالبوليس، بالفظ او كتابة لا بأشارة الامن الاخر من لكن لواق
صغيرا ومن اذن لهما في تجارتهم في قدر ما اذن لهما فيه صح وقال الحنفية
يصح الاقرار ولو هازلا فمن اقرب شي عاقل بالغا غير هازل ولا لجال عقلا او قاصدا
ولو يظهر كذب جليا فهو اقرار صالح يؤخذ به ولو لم يظهروا اقرب به وكفى مع واحد
من غير فرق بين موجبات الحد ودون غيرها ومن اكره ليقربدهم فاف
بد ينار صح ولو هازلا ليقرب لزيد فاقرب لعم وصح ولو لم يمهو ليس الاقرار
بانشاء تعليق بل هو اخبار عن ثبوت الحق في نفس الامر فيصح حتى
مع اضافة الملاك لنفسه كقوله كت ابى هذا الزيد او ثوبى في هذا العمر
ويكون المقر به الاجنبى من راس مال المقر ويصح اقرار المريض ايضا
ياخذ دين من غيره وارث لان اقرار وارث اليمين او اجازة من الوثر
والاعتبار يكون من قوله وارثا او كحالة الاقرار بالودع عاكر الرصية
فلو اقرار وارث وصار عند الموت غير وارث لا يلزم اقراره فان كذب
المقر له المقر بكل الاقرار وكان للقران يتصور فيما اقرب به بما شاء **فصل**
الاقرار لا يقبل على غير المقر كما لو اقر لاحد بانه اخوه فلا يقبل الا اقرارا على الغير
فلا يقر على الورثة الغير المقرين او ما يورث على حصته المقر والاقرار لقن غير
اقرار السيد لا اقرار للسجد او مقبرة او طريق ونحوه يصح ولو اطلق ولذا
او بهيمة لا يصح الا ان عين السبب من غصب او استيجار ويصح للحمل
فان ولد ميتا او لم يكن حمل بطل وان ولدت خيا وميتا فالحمل جميع المقر به
وان ولدت خيا فاكتر فله بالسوية وان كان ذكر او انثى كما لو اقر له رجل وامرأة

شهادته اقرارا لاجل احد
عنه فانه اقرارا على الغير
اعني بالحد هذا استثنى
المرء يقرب بينة عليه
ولا يثبت النسب
حتى كل الورثة لاجل احد

بمال ماله يغير اقرا به السبب بوجوب تفاضل كارت فيعمل به وان اقرا رجل
 اذا قرأت امرأة بزوجية الاخر فسكت او سكنت صح وورثته او ورثته وكذلك
 لو وجد ثم صدقها ان بقي الجاهد على تكذيبه حتى مات للمقر **باب**
ما يحصل به الاقرا وما يغيره من افعاليها
 فقال نعم او صدقت او انا مقر او انا مقر به او اني مقر بدعواي او مقر فقط
 او قال في جواب الدعوى خذها او اتركها او اقبضها او احرمها او اني قضيتها
 فقد اقرا بالدعوى لان قال انا اقرا ولا اتركها خذها او اتركها او احرمها او افتح
 لك فان قال المدعي اليس لي عليك كذا او قال لا اريد مني في جوابه
 على فهو اقرا برأيه لا قول نعم او لا من عاين ولا يميز بين نعم وبل وان
 قال آخر ارضيني عليك الغاف قال نعم او قال له اشتهرتوني هذا فقال
 نعم او قال له اعطني ثوبه هذا فقال نعم او سلم الي فرسي هذا فقال نعم
 او اعطني القامت الذي عليك فقال نعم او قال له هل لي اولى عليك الف فقال نعم او قال
 امهني وما اوتحتي افتح الصندوق او قال له على الف الا ان شاء الله او قال له على الف
 لا يلزمي الا ان شاء الله فقد اقرا بالالف وان علق الاقرا بشرط لم يصح سواء قد
 الشرط كان شاة زيد فله على دينار او ان جاء راس الشاة فله على كذا وان قدم زيد فله على كذا
 او اخره كقوله له على دينار ان شاء زيد او قدم الحاج او جاء المطر او له على
 الف ان ثبت من دفتر الحساب وشعر لم يثبت منه الا ان قال له اذ جاء
 وقت كذا فله على دينار فيلزمه في الحال فان فسر به باجل او وصية
 قبل ذلك منه يمينه وادع عليه بدينا فقال ان شهد به زيد

فهو صادق لم يكن مقر اذا قال له على من ثمن خمر او خمر يرا الف لم يكن
ثمن وان قال له على الف من ثمن خمر او خمر يرا له على الف من ثمن مبيع
لواقبته لم يصر الا ثمن يصح استثناء النصف قائل فيلزمه عشرة في قوله على عشرة الا ستة وخمسة
في قوله ليس لك على عشرة الا خمسة بشرط ان لا يكت ما يكتنه الكلام فيه وان لا ياتي بينه والكلام
اجنبي وبينه بصورة الاستثناء ايضا ان يكون المشتري من حبس ودفع للمشتري من
فقوله له على هؤلاء العبيد العشرة الا واحدا صحيح وبلز منه تسعة واذا
قال له على مائة درهم الا دينار او الا قوبان ثلثه المائة واذا قال له
هذه الدار اسكن هذا البيت قبل منه ذلك حيث لا بينه بما يحالف ذلك
ولو كان البيت اكثرها لان قال له الا ثلثه او نحوها كما لو قال الا ثلاثة ادباعها
لان المقربه شايع والمشتري اكثر من النصف فلا يقبل وان قال له الدار اسكن
ثلثها او قال له الدار عارية او هبة على بالثاني ولا يكون اقرارا بالدار
فيعتبر في الاخير شرط الهبة ومن باع شيئا او هب شيئا اذ اعتق عبدا
شعرا فبه اخيره لا يقبل قوله على المشتري ولا على الوهب له ولا على العبد
الذي احتقه لانه اقر على خيرة ولا يفسخ البيع ولا الهبة ولا يطل العتق
وبغرمه للمقر له وان قال غصبت هذا العبد من زيد لا بل من عمر
لزمه دفعه الى زيد وبغرم قيمته لعمر ولو قال ملكه لعمر ودغصبت من زيد
فهو لزيد وبغرم قيمته ولو قال غصبت من زيد وملكه لعمر فهو
لزيد ولا يقرم لعمر شيئا وان قال غصبت من احد هاتين منه تعيينه
ويحلف الآخر وان قال لا اعلمه نصدا فانه انتزع من يده وكانا خصيتين

وان كذا باله حلف اهما يمينا واحدا ومن خلف ابنين ومائتين فادعى
نخص مائة دينار على الميت فنصد قه احدهما وانكر الآخر لنرم كالجمل
نصفها الا ان يكون عدلا ويشهد له رب الدين بالمائة يحلف بمصلته
فيأخذها لان القضاء بالشاهد الواحد واليمين عندنا وكفون للمائة للمباينة
بين الابنين وقال الاحناف لا يؤثر اقراره على حصته غير المقر بحال الا ان
يقدم المدعى اليه **باب** الاقرار بالجل اذا قال له على شيء وشيء او
كذا ادله شيء ادله كذا اذ اصح الاقرار وقيل له فسر يا فان ابي حبس حتى
يفسر وقيل منه باقل مقول فان مات قبل التفسير لم يواخذ وارثه بشيء
ومن قال له على مال عظيم او مال خطير او مال كثير او مال جليل او مال
نفيس او عز بزاز او اراد عند الله بان قال عظيم عند الله او كثير عند الله
او جليل عند الله او نفيس عند الله او عز عند الله او قال عندي قبل تفسير باقل مقول ولو قال
له على درهم كثيره قبل بثلاثة وكذا لو قال درهم عظيمه او ذافرة
ولو قال له على كذا او كذا درهم بالرفع او بالنصب لنرم درهم وان
قال بالجهر او وقف عليه لنرم بعض درهم ويفسره وان قال له على
الف ودرهم او قال له على الف ودينار او قال له على الف وثوب
او الف ودرهم او الف وعبد او الف ومدبر او الف وتفاحة او قال له
درهم والف او دينار والف او ثوب والف او له الف الا دينا را
كان المسموع في جميع هذا الصور من جنس المعين واذا قال له على
ما بين درهم وعشر لنرم ثمانية وكذا اذا امر فها بالبان

قال ما بين الدرهم والعشرة وان قال له على من درهم الى عشرة
لزمه تسعة وكذلك لو قال له على ما بين درهم الى عشرة وان
اراد مجموع الاعداد لزمه خمسة وخسون ومن قال له على درهم قبل
درهم وبعد درهم واحد درهم واحد درهم واحد درهم واحد لزمه
ثلاثة درهم وكذلك لو قال له عندى درهم درهم درهم درهم
فان اراد التاكيد فعلى ما اراد وان قال له على درهم بل دينار
لزمه اذ لو قال له على درهم فى دينار لزمه درهم فان قال اردت
العطفت او قال اردت معنى مع لزمه اذ ومن قال له على درهم فى
عشرة لزمه درهم والى الف درهم فليس لزمه مقتضاه او ما لم
يرد الحساب ولو كان جاهلا به فليس له عشرة او لم يرد الجميع فليس له
احد عشر ومن قال له عندى ثمر فى جراب او له عندى سكين فى قراب
او سيف فى قراب او ثوب فى منديل او عبد عليه عمامة او دابة
عليها سرج او فص فى خاتم او جراب فيه ثمر او قراب فيه سيف او منديل
فيه ثوب او سرج على دابة او عمامة على عبد او زينة فى زق ونحوه فليس
ما قرأ الا ان قال له عندى خاتم فيه فص او سيف فى قراب فهو اقرار
بهما واقراره بشجرة ليس اقرارا بارضها فلا يملك غرس مكانها
واذهب ولا اجرة على ربها ما بقيت ولو قال له على درهم او دينار
درهم احد هذا ربعه **فصل** اذا اتفقا على صدور عقد وادعى
احدهما ساداه وادعى الآخر صحته فالتدليل قول مدعى الصحة بيمينه

وان ادعيا شيئا بغير غيرهما حال كونه شركة بينهما بالسوية فاقترأ احد هما بنصفه
فالمقر به بينهما ومن قتل بمرض موته هذا الالف لقطة فتصن قوا سبه
ولا مال له خيرة لزم الورثة الصدقة بجميعه ولو كان برة ويحكم باسلام
من اقر وكان ممينا او اقر قبل موته بشهادة ان لا اله الا الله
وان محمدا رسول الله ولو اقر بشئ شهادته الخطاء لحرى بغيره

كتاب الصلح

يصح من يصح تبرعه مع الاقرار والا نكار قال الشرح
من اصحابنا لعمري ثنتين المسلمين لا صلحا الحل حراما وحرم حلالا
ويجوز عن المعلوم والمجهول بمعلوم ومجهول وعن الدم كالمال باقتل
من الدية اذا كثروا مذهب اصحابنا اهل الحديث انه يصح عن انكار
ايضا لو ان يدعى رجل على اخر مائة دينار فينكرها في جميعها شتم
بصلحه على النصف من ذلك للقدر اس اليوم الدولة واندر ارج الصلح
عن انكاره تحتها وحكي في البحر عن الشافعي وابن ابي ليلى انه لا يصح
الصلح عن انكاره وهذا القول مما لا دليل عليه فاذا اقر المدعى عليه
للمدعى بدين معلوم في ذمته اذ اقر بعين تحت يده شتم صلحه على بعض
الدين او صلحه على بعض العين المدعى عليه فهو صبة يصح بلفظها ويصح
بلفظ الصلح وقال الحنابلة لا يصح بلفظ الصلح وان صلحه على عين غير المدعى
اذ ثمنها او دين في ذمته شتم بوضعه فيه ما يجوز توقيفه عنه فهو بيع

يصح بلفظ الصلح وتثبت فيه أحكام البيع فلو صلح أحد عبيد الدين يعين
واقفا في علة الربا اشتراط قبض الوضوء في المجلس فاذا اقر له بذلك نصا
عنه بنفسه او عكس فتكون هذه المصالحة تصرفا لا تباع بها شيء احد النقدين
بالآخر فيستلزم لهما ما يشترط للصرف من التفاضل بالمجلس وكذا لو اقر له بقرح
عوضه عنه شعيرا او نحوهما مملوكا يباع به نسيئة وان كان الصلح بشئ
في الدمة فانه يطل بالتفرق قبل القبض لانه بيع دين بدين
وهو منهي عنه شرعا وان صلح عن عيب في البيع بشئ معين كدينار
او منفعة كسكنى دار معينة مع الصلح فلو زال العيب سرورا او لم يكن صحيح
بما دفعه ويصح الصلح

برعما تقدم علم من دين او عين فان امكن معرفته ولم نتعد
لكثرة موجوده صولح بعض الورثة عن ميراثه من قبل فهل يصح هذا الصلح
ام لا قال اهل الحديث انه يصح لا خلاف الحديث وقال الحنابلة لا يصح ومن
قال نعم يمه اقر لي بدينى واعطيك ماله كذا او اقر لى بدينى واخذ
ماله ما شاء فاقبل منه الدين كله ولا يلزمه ان يعطيه
فصل
اذا انصر المدعى عليه دعوى المدعى او سكنته او حججه ثم صلح
صح الصلح وكان ابراء في حقه ويبيع في حق المالك ويؤن عليه كذب
نفسه منها فالصلح باطل في حقه ولا يخلو من ابراء فليت بهذا يعرف
ان صلح الامام حصر برأى على ما لا خلاف مع معاوية في مكان محليهما
في حق الحسن وباطل في حق معاوية كما لا يخفى كما لا يخفى

الفقهاء يسمونه التخليع
وهذا الصحيح شرطه
يكون التفرقة عرضا او عقلا
اما اذا كان نصبا
واعطوا نصبا او العكس
فتصح ايضا بشرط
التفاضل وكذا لا يلى
لو كان لاهبا ففرضه
وامطوا لاهبا ففرضه
حرفا الخمس اولى
غير الخمس فانما اعطوا
او اكثر ما اذا كان
عن نقد دين ونحوهما
من العروضة والعقار
فلا يصح لاحراج احد
النقدين الا ان يكون
ما اعطوا اكثر من حصته
من ذلك الجنس خزا
عن الربا وادعوا

وان الحسن بن منه بها وهذا لما صالح النبي صلعم كفار مكة بالحد يمينه
فانه كان جائرا في حق النبي صلعم وباطلا في حق الكفار وبهذا
ترزول شبهة بعض الناس ان الحسن لما صالح معاوية فصحت خلافة معاوية
كيف وقد ثبت بالنقل الصحيح ان صالح الحسن مع معاوية لم يكن مبررا له
لانه لم يسلط الا مضطرا صونا للدماء المسلمين واخذ بالخضوع للظهور بين
واهلون الشرين علما منه ان معاوية مصر على القتل وسفك الدماء
فكان من رايه تسليم الامر وحقق دماء المسلمين وليت شعري كيف
فصح خلافة معاوية مع ان النبي صلعم قال للخلافة بعدى ثلاث سنين
شربكون ملكا عضيد قال سعيد بن جهمان قلت لسيفته ان بنى امية
يزعمون ان الخلافة فيه فقال كذب بنو الزر قاله هم ملوك من شر الملوك
وادل الملوك معاوية ولان لك بلاءا قال سعد بن ابى وقاص قال السلام عليك
يا ملك ولم يقل خليفة ولا امير المؤمنين هذا مع كونه قرشيا عربيا فكيف
تصح الخلافة لتركي او افغاني او مرغل ومن ادعاه فعليه الدليل الخور
الى ما كنا بصدوده ومن قل لاخر صالحني عن الملك الذي تدعيه
لم يكن مقرا به وان صالح اجني عن منكر لا دعوى اذن المنكر له
او لا لكن لا يرجع عليه بدون اذنه ومن صالح عن دار ونحوها فبان
الغوص مستحقا او كان قنا فبان صارا يرجع بالدار ان كان باقسيا
او بقيت ان كان تافعا ومحل ذلك ان كان الصلح مع الاقرار ورجع
بالدعوى مع الانكار ولا يصح الصلح عن خيار في بيع او اجارة وكذلك

لا تقع من شفعة او حد قذف وتسقط جميعها وكذلك لا يصح الصلح مع
 مشاربها او سارق او زان ليطلق ولا يرفعها الى السلطان وكذلك مع
 شاهد ليحكم شهادته **فصل** ويجرم على الرجل ان يجري ماء
 في ارض خيرة او سطوحه بلا اذنه ويصح الصلح على ذلك بعوض
 ومن له حق ماء يجري على سطح جاره لا له يجر لجاره تعلية سطحه ليمنع
 جري الماء وحرم على الجار ان يحدث بملكه ما يضر بجاره كحمام يتأذى
 جاره بدخانها او يضر ماءه لا يملكه ولا كيف يتأذى جاره لا يبرحه او يميل
 السلي بيرة او شرطي يهاثر بها على ملكه وتؤثر في دخانه اليه وله وضعه
 من ذلك ويجرم التصرف في جدار جاره او جدار مشترك بفتح و زنة
 او طاق او باب او منسوب وند ونحوه الا باذنه وكذا اوضع خشب الا ان لا
 يكن التسقيف الا به ويجب على الجار ان ياذن لوضع الخشب على جدار
 لجاره وله ان يسند لما شرب ويستند في ظل حائط غيرة وينظر في
 ضوء سواحه من غير اذنه وحرم ان يتصرف في طريق نافذ بما يضر للمارة
 كخراج وكان او نصب وكدة وجناح وساباط وميزاب وحفر مسيل
 ويضمن ما تلحق به ويجرم التصرف بملك في ملك خيرة او هوائه او في
 در باب غير نافذ الا باذن اهله ويجوز الشريك على العارية مع شريكه
 في الملك والوقف وان هدم الشريك البناء وكان هدمه مخوف
 سقوطه فلا شيء عليه والا لزمه اعادة كما كان وان اعمل الشريك بناء حائط
 بستان اتفاقا في احداهما واهمل الآخر فالغف من غير تبرع سبب هدمه ^{شريكه}

كتاب الوديعة

يشترط لصحتها كونها من جائز التصرف مثله فلو اودع ماله لصغير او مجنون
 او سفیه فاللفظ فلا ضمانات عليهم ولا على اوليائهم ولو فرطوا وان اودعه
 احد من ضرار ضامنا ولو يبرأ الا بردة الولية ويلزم الودع بالفتح حفظ الوديعة
 في حرز مثلهما بنفسه او بمن يقوم مقامه كزوجه وعبد له وخان زنه
 وان دفنها بعد ركن حضور الموت او اراد سفره وليس السفر حفظا لها
 الى اجنبى ثقة فثلثت له يضمن وان دفنها في الكهانة او غيرها من الحرز فخرجها
 لطريقان شيئا الغالب منه الهلاك كالخريق والطوفان والمنهب لم يضمن
 وان تركها مع غشيان ما الغالب منه الهلاك ولم يخرجها او اخرجهما
 فغير خوف ضمن فان قل له مال الكهنة فخرجها ولو خنت عليها فحصل خوف
 واخرجها او لا لم يضمن وان القاه عند هجوم ناهب ودخوله اخفاء لهما
 لم يضمن وان لم يعلف البيهمة حتى ماتت ضمنها فان تعمد اعطاه
 المالك من مصروف العلف فيعلفها من عند لا الا يفوضها للقاء
 او الحاكم وهو يبيعها ان رأى فيه مصلحة ويحفظ ثمنها الودع بالكسوفان
 لم يضمن هناك قاض ولا حاكم جائز له بيعها وحفظ ثمنها **فصل**
 واذا اراد الودع السفر رد الوديعة الى ملكها او الى من يحفظ مالها كما
 عادة او الى وكيله فان تعدر ولم يحفظ عليها معه في السفر سافر بها
 ولا ضمان فان خاف عليها دفعها الى الحاكم فان تعدر فثلثت ولا يضمن مسافر
 اودع

نسألهما فتلفت بالسفر وان قد ردى المودع بالفتح في الوديعة بان كانت دابة
 مركبة لا يسقىها او ليسهل الخوف من عثر (سوس تلحس الصور)
 او اخرج الداراهم لينفقها او لينظر اليها ثم ردها او كسر ختمها او جعل كيسها
 حرم عليه ذلك وصار ضامنا ووجب عليه ردها فوراً ولا تغني امانة
 بغير عقد متجدد وكذلك بعض ان لم ينشر البستر الصور في الشمس
 حق لجسرتها السوس ومع قول المالك للمودع كلما خنت شر عدت
 اسل الامانة فانت امين فان كانت دابة واذن له المالك
 للمركوب فتلفت لا يضمن **فصل** المودع بالفتح امين لا يضمن الا ان
 قد ردى او افرط او خان ويقبل قوله بيمينه في عدم ذلك وفي انها تلفت
 او انك اذا شئت الى في دفعها للفلاح وفعلت وان ادعى الرد بعد مطلق
 بلا عذر او ادعى ورثته المرد ولو لاك المنيعة لا تبينه وكذلك
 كل امين وحيث اخروها بعد طلب بلا عذر ولو لم يكن لجلها مؤنة
 ضمن لانه يجب عليه تادية الامانة ولا يجوز من خانه وقيل يجوز له
 ان يأخذ بقدر حقه فان اكره على دفعها لغير ربها المنيعة وان
 قال عن اخره صدق الف وديعة ثم قال قبضها مني او تلفت قبل ذلك
 او قال ظننتها باقية ثم علمت تلفها صدق بيمينه ولا ضمان وان
 قال قبضت منه الف وديعة فتلفت فقال المقر بل قبضتها مني فضا من ^{اقية}

كتاب العارية

هي مستحبة من مكارم الاخلاق وهما من الطاعات وافضلها عند
 منعقد لا بكل قول او فعل يدل عليها بشروط ثلثة الاول كون الدين
 منفعيا بهما مع بقائها كاللادوس والرقيق والدواب واللباس والقرش
 والقناديل والحلج والاواني والادوات والالات وسائر الماعون
 مثل الدلو والقدر والسلم والكرسي والطاولة وغيره مما لا يتصور
 اعارة الا طعمة والامانة وعندها لکن ان اعطياها بلفظ الاعارة فحق
 على الاباحة والامتناع بها على وجه الامتلاف الثاني كون النفع مباحا
 فلا يصح ان يستعير انا من احد التقدين لياكل او يشرب فيه
 ولا حليا حرمها على رجل ليلبسها ولا فرج الامانة وقالت الامامية يجوز
 استعاره فرجها بعد ان يستبرئها بها الثالث كون المعير اهلا للتبرع
 وذكر بعضهم شرط ارباعا وهو كون المستعير اهلا للتبرع له بتلك العين
 المعارة بان يكون يصح منه قبول هبتها والمعير الرجوع في عارسته
 اي وقت شاء ولو قبل امد عينه مال العريض بالمستعير في اعارة سفينة
 الحبل او ارضا للدفن او زرع ليرجع حتى ترمى السفينة وله الرجوع قبل
 دخولها بالبحر وحتى يبل المبت ولم يبق شيء من عظامه هناك وحتى
 يحصد الزرع ولا اجرة له منذ رجع الا في الزرع من حين رجع
 الى حين الحصاد **فصل** المستعير في استيفاء النفع كالمستاجر الا انه
 لا يعير ولا يوجر ما استعاره الا باذن المالك واذا قبض المستعير العلة
 فبها امانة عند ولا ضمان عليه اذا اعلنت من غير تقدر وتقرب وجناية

وقيل مضمونة عليه بمثل مثلي وقيمة متقوم يوم تلفت لكن لا ضمان
عليه عند هذا القائل ايضا في اربع مسائل الا بالتفريط الاولي فيها
اذا استعانت المعارية وقفا لكتب علم وادرايع موقوفة على طلبته
العلم والغزاة وسلاح الثانية فيما اذا اعارها المستاجر الثالثة ولو ليت
فيها عبرت له بالاستعمال المعروف كما لو تلفت الثوب المستعار بلبس
او ذهب فخل المنشقة او القليفة او سقطت من نجوم فضة او ذهب عليها
شيء الرابع فيهما اركب انسان دابة انسانا منقطعا لله تعالى
فتلفت تحتة لم يضمن كما لو غطى ضيفه بطحان فحرق عليه فانه
لا يضمنه كرهيف ربها ومن استعار ليرهن فله رهن امين لا يضمن الا
بالتمسك او التفريط ويضمن المستعير ومن سلم لشريكه الدابة
ولم يستعملها فتلفت بلا تفريط لم يضمن وكذلك اذا استعملها
الشريك في مقابلة علفها باذن شريكه وتلفت بلا تفريط وان سلمها
اليه لربها لمصلحة وقضاء حاجته عليها فعارية ولا يجوز منع المالك
كالدلو والقدر والصحف والقدح واللعة وامثالها واطراق
الفحل وحلب المواشي لمن يحتاج ذلك والحمل في سبيل الله وكذلك
لا يجوز المنع عن احكل ما سقطت من الفواكه في بستانه لمن هو محتاج اليه

كتاب الهدية

يشترع قبولها وقيل يجب ومكافاة فاعلها ويجوز بين المسلم والكافر غير المشرک

ولا يجوز قبول هدية المشرى وقيل يجوز واختار لا السيد
 والمشركين ويجرم الرجوع فيها ويجب التسوية بين الأولاد صغيرهم
 وكبيرهم سواء كان فضل أحد منهم بطيئة فهو لا ينفذ ولا ينفذ
 فيه قولان وبكره اتفاقا ورسد الهبة لغیر ما منع شرعي حرام وقيل
 مكره لا المانع الشرعي هو ان يكون الهدية من مال حرام ^{مستحب}
 او يكون المهدى اليه من الله والولايات كالعامل والقاتل
 والمصرف والوالي لأجل كونه ذليلا لأنه نوع من الرقبة أما بقدر
 سبب الإلحاح كمن عادته يهاديه او من لا يعرف انه وال فلا
 بأس بقبوله وأما من ذلك الهدية الى من يعلم المهدى القرآن و
 قيل يجوز ومن ذلك حلوان الكاهن وهو البغي ومن ذلك الهدية
 لمن يقض للمهدى حاجة وقيل يجوز والحديث الوارد في منعه
 فيه مقال ومن ذلك ما يهدى الى القبول وقيل يجوز اسد نهرها قوله والله اعلم

كتاب الهبة

والتمبرع في حال الحيوة وهو مستحب إذا قصد بها وجه الله
 كالهبة للعلماء والفقهاء والصالحين وطلبة علوم الدين وتعتقد
 بكل قول ادفع يدل عليها وشرطها كونهما من جائز التصرف
 وكونه مختارا فلا يقع من مكره ولا يكون غير هائل وكون الموهوب
 ما يصح بيعه فلا يقع هبة فرج الجارية وكون الموهوب له يصح

تملكه وكون الهبة منجزة فلا تقع موقته لكن لو وقف ب بحر احد هما
 كاعمر بن عبد الله بن اسد الفرس او لامسة او جعلتها لك عمر بن
 اوجيا تلك او عمرى او عوفى او اعطيتكها عمرى او عمرى لم تمت الهبة
 ولغا التوقيت وتكون تلعطى له ولو رثته من بعد لا ان كان اذ لا
 المال بقوله لا تقم واذة لوقبوا من اعمر شيئا او اسقبه فهو له حياته
 ومما سجد وفي رواية من اعمر عمرى ففى المعركة حياته ومما سجد وقيل
 اذا قاتل هو لك ما عشت فاذا ماتت رجعت الى ففى عارية موقته
 ترجع الى المعمر عند موت المعمر له فان كانت الهبة بغير عوض فلها
 حكم الهدية في جميع ما سلف اى تجوز للكافر ولا تجوز الرجوع فيها
 (الا فبما يهب الولد للولد لا كما سياتى) وتجب التسوية بين الاولاد
 وان كانت بعوض معلوم فبيع فيثبت فيها الخيار والشفعة
 وان كانت بعوض مجهول فبا طلة ومن اهدى الى هدى له اكثر
 فلا بأس ويكره لاسد الهبة وان قلت بل السنة ان يكافى المهدى
 او بد محله وان علوا منه اهدى له حياء وجب الرد ولا يجوز للمشد
 ان ياخذ الهدايا والعطايا من ما يديه لانه كاخذ الهبة
 سنة في تعاليم القرآن وقد راي كثير من المريدين انهم يهدون
 مرياه وكرها ولا نظيب قلوبهم بها فمثل هذا الهدية محرمة اخذ
 يهدى امرشد فان اكلها اكل مال حرام وهو لا يصلح ان يكون
 مرشد لانه ضال بنفسه فكيف يرشد غيره **فصل** في الهبة

مجرد الإيجاب ولا تفقرا إلى القبول ولكنها تبطل بالرد وقيل
 لا تستحل إلا بالإيجاب والقبول فيصح التصرف فيه قبل القبض
 ومن اشترط فيها القبض فلا حجة له وقيل تلزم بالقبض بشرط أن
 يكون القبض باذن الواهب وقبض ما يستأول بالتنازل وقبض
 غير ذلك كالرد والذكاكين بالتخلفه وقبض ويقبض لصغير
 ومجنون وليهما أديع أن يهب شيئا ويستثنى نفقة مدة معلومة
 ويصح أن يهب امبة حاملا ويستثنى حملها كالعقوان وهبه
 وشروط الرجوع متى شاء لم تمت ولغا الشرط وإن وهب دينه لمدينه
 صح وكذلك أن أبرأ لا منه أو تركه له أو أحله منه أو ^{سقطه}
 منه أو ملكه له أو بصدق به عليه أو عفا عنه ولم يجز رد ولا لو قبل
 حلوله وتصح البراءة عين كل حق ولو كان مجهولا ولا تقع هبة
 الدين بغير من هو عليه إلا أن كان ضامنا **فصل** ولا يجوز
 بل يوجب أن يرجع في هبته ولو قبل القبض وقيل يجوز قبل انبساطها
 مع الكراهة ولا يصح الرجوع فيها إلا فيما يهب الوالد لولد له فإن فضل
 بعض الأولاد لا فيها على بعض وجب الرجوع ولا يصح الرجوع إلا بالقبض
 وقالت الحنابلة للوالد أن يرجع فيما وهبه لولد بشرط أنه لا
 يسقط حصة من الرجوع فإن أسقطه سقط وإن لا تزيد من ياداة
 متصلة كاليمين والكبر والحمل ونعلم الصنعة وإن تكون العين
 موصوفة بأقية في ملكه فإن تلفت فلا رجوع في قيمتها وإن استولت

الامانة او كان وهبها له للاستعذاف لم يملك الرجوع وان لا
 يرهنه الولد فان رهنه فلا رجوع وكذلك اذا هبها الاخر او
 افلس الولد والاب المحر ان يملك من مال ولده ما شاء مع حاجة
 الاب واعد منها في صغر الولد وكبره وسخطه ورضاه وبعلمه وبغير
 دون ام وجبر وغيرهما بشروط الآول ان لا يضره بان يكون ^{فلا}
 عن حاجة الولد فليس له ان يملك سويته وان لم تكن ام ولد
 ولا اله خرفة يكتب بها وراس مال تجارة الثاني ان لا يكون في
 مرض موت احد هما والثالث ان لا يعطيه لولد اخر والرابع
 ان يكون القتل بالقبض مع القول او النية والخامس ان يكون
 ما يملكه عيناً موجودة فلا يصح ان يملك دين ابنه ولا ما في ذمته
 من دين ولده ولا ابراً غريباً ولده ولا يملك الاب ان يبرئ
 نفسه من دين ولده والسادس ان لا يكون الاب كافراً والابن
 مسلماً وبالعكس وليس لولد ان يطالب بهما في ذمته من الدين
 من قرض او قرض مبيع او قيمة متلف او ارش جناية بل اذا مات
 الاب ووجد الولد عين ماله الذي اقرضه لابي له او باعه له اخذ
 من تركته ولا يكون ميلاً تا بل هو له دون سائر الورثة **فصل**
 ويباح للانسان من ذكر او انثى ان يقسم ماله بين ورثته على قدر
 فريضته الله تعالى في حال حيوته ويعطى من حدث له بعد القسمة
 حصته وهو باو يجب عليه التسوية بينهم على قدر ارثهم منه الا في

نفقة وكسوة فتجب الكفاية فان زوجه احد هم او خصمه بلا اذن البقية
 حرم عليه ولزوجه ان يعطيهما حتى يسندوا له التخصيص باذن البا
 قة منهم فمن له اولاد وزوجه بعض بناته فجهزها واعطاها فاعطى جميع اولاد
 مثل ما اعطاه اثنان بقسم المالك فينهر على فرض الله وان مات
 المزوجه والمختصه قبل التسوية بينهما وليس التخصيص بمرض موت
 الخوف ثبت المالك لاخذ وان كان بمرض موصيه لم يثبت له شيء
 رائد عنهم الا باجازههم والعين وقتنا نانه يصح بالتثالث كالا **جنب**
 وتحرم الشهادة على التفضيل والتخصيص **فصل** في اقله عم لا شهد
 على جور ومن كان له بر على افاقة وقلة ذمته البس فلا يبرأ
 بالتصدق بالقرامة ان يكمل كما امانا الحسن بن علي حشرنا الله تعالى
 في اخذ امه واتباعه تصدق بجميع ماله مرتين ومن كان يتكف
 الناس اذ احتاج لم يعجل له ان يتصدق بجميع ماله ولا بالكثرة **فصل**
 والمرض الغير الخوف **فصل** في الصداع ووجع الضروس والبرص والجرب
 والحجج اليسيرة تتبع صاحبها فاذا في جميع ماله كبرج الصحيح حتى ولو ضا
 مخوف ومات منه بعد ذلك والمرض الخوف كالبرص والسرسام وداء
 الجنب والرعاف الدائم والاسهال الذي لا يستمسك والفالج والقوة
 والهيشة والطاعون وكذلك من كان بين الصفيين وقت الحرب
 او كان بالهجرة وقت الهيجان او وقع اسطاعون او قدم للقتل او حبس
 او جرح جرحا مهلكا او اسر عند من عادته يقتل والمحال عند الطلاق

فكل من اصابه شيء من ذلك شق بريح رجات نفذ تبرعه بالثلث
 للاجبي فقط لا وارثه وان لم يمت فصرفه كتصرف الصحيح **فصل**
 اجموع على ان الوفاء بالوعد في اخير مطايب يهل الوفاء به
 واجب او مستحب فيه خلاف والاصح الوجوب الا اذا عجز عنه
 مرض او عيلة مما لا يقدر معه على الايفاء وخلف الوعد من
 آيات المنافق **فصل** يجوز عند ناهية اشياء بملك الواجب والشال
 بملكه ترك ذلك جسد المتاع فيه انه سم ولا يقسم خلافه والاحكام في بعض النصوص

كتاب الاجارة

هي عقد يملك منفعة مباحة معلومة مدة معلومة من عين معينة
 او موصوفة في الذمة او عمل معلوم ببعض معلوم ولو كان غير مالي
 صح كالتكاح ونحوه ففي يجوز على كل عمل له نفع منه مانع شرعي وشرطي
 مع فترة المنفعة ويكونها مباحة وكذلك مع فترة الاجارة فان لم تكن
 معينة من ذل الاستيعار انه حق الاجارة وقد استند عند اهل الحديث
 العمل فلا تصح الاجارة على الزنا والبياحه وكذا على الغناء والزمر
 عند الجمهور ومن اباهم ما تصح عند الاجارة فيهما وتصح على القسمة
 فللمسلم اجر المثل لا نصف عشر التركة ولا ربع عشرها وكذلك
 نصح ابن ابي ابي كمال العنقاع به مع بقاء عينه كالدار والحوانيت
 والظرف والاواني والآلات والادواب والادواب والمراكب البرية و

البحرية اذا قدمت المنفعة بالعمل كركوب الدابة لحد معين
او قدمت بالامد كالركوب على الكار ساعة واحدة وان طال
الامد حيث كان يغلب على الظن بقاء العين الى انقضاء مدد الاجارة
ولا تضع الاجارة الدائمة المروجة في زمانها هذا فانه يستلزم
الارض للمد ايام على اجرة سنوية معلومة وقيل تصح حد الاجارة
من الحكومة وتسمى مقاطعة لان في ابقائها منفعة للرعايا والاحتياج
الى تجديد الاجارة عند موت المستاجر او انقضاء المدد او تغير الحاكم
ولا يقدر الحاكم على اخراج المستاجر ومن يقوم مقامه من ورثته
من الارض الموجبة مادام يودي الاجرة السنوية المعينة وهذه هي المعرفة
في عصرنا هذا بين المزارعين وبين الحكومة تعادلت الحكومة
فالحكومة الفاتحة فسخ الاجارة او امضاءها وابقاها وكذلك للمستاجر
او ورثته ابقوا الارض في يد الاذركها والمستاجر في الاجارة الدائمة
يقدر ان يستاجر آخر وياخذ منه العمل ويعين له الاجرة وله عزل له ان
لم يوجرها اجارة دائمية وهكذا وهكذا اهلوجر او قيل لا يجوز له ان
يوجرها الاخر اجارة دائمية وهو المختار لان كلا جانبيه راس الرعايا
فصل والاجارة من ريان الاول على عين فان كانت موصوفة
اشتراط فيها استقصاء صفات السلوك وكيفية السبر من هملج
وغيره ويشترط في الكار ان يبين ان قائد لا فرس او فرسان
او ثور او ثوران ولا يشترط ذكر الذكور ولا الاوثى والنوع وان كانت ^{معينة}

اشترط معرفته ^{عط} أو القدر ^{عط} على تسليمها وكون المخرج ^{عط} بملكه ^{عط} نفعها وصحة
 بيعها سوى حر ووقف وام فإسند لا يصح أن يباع أو يبيع أن يجر و
 واشتماله ^{عط} على النفع المقصود منها فلا تصح في دابة من مئة حمل ولا أرض
 سبعة أزرع الثاني ^{عط} على منفعة في الذمة فيشترط ضبطها بما لا يختلف كخيار
 ثوب بصقة كذا أو بناء حائط يذكر طول وعرضه وسنكه والله من جاز
 وطين أو من لبن وطين أو من اجر وطين أو من حجارة وجص أو
 من اجر وجص ويشترط أن لا يجمع بين نقد والمدة والعمل وقيل
 لا يشترط ويجوز الجمع بينهما ويشترط أيضاً كون العمل لا يشترط أن يكون
 فاعله مسلماً فلا تصح الأجارة لأدان وإقامة وإمامة وتعليم قرآن
 وفقه وحديث ونيابة في حج وقضاء ولا يقع الأقربة لفاعله ويجزى
 أخذ الأجرة عليه وقال الشوكاني من أصح ما يجوز الاستيجار على
 ثلاثة أقران ^{عط} لا على تعليمه لقوله ^{عط} أن الحق ما أخذت عليه اجرا كتاب
 الله وأجاز بعض أصحابنا الاستيجار على تعليمه أيضاً لأنه عام يصح
 على التعليم أيضاً والمختار أن في زماننا هذا يجوز الاستيجار على الأذان
 والإقامة والإمامة وتعليم علوم الدين أيضاً فقد بيت المال وحسن
 المسلمين في حالة البوس والعقر ما يرضي لهم الأعداء وقد ورد النهي
 عن كسب الحجام ومهر البغي وحلوان الكاهن وعصب الفحل وتفسير الخطيب
 وجوز الجمهور كسب الحجام لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أجره الحجام ويجوز
 كسب الحلاق والمزين بلا خلاف وكذلك كسب الخياط

فصل في بيان ان يكرى العين مدة معلومة

او الى مساومة معلومة باجرة معلومة ومن ذلك الاضرار كالبشر ما يخرج منها
وقيل يجوز بشر ما يخرج منها وهو المختار لانه مرسوم معروف في هذا
الزمان نعم اذا اشترط ما يخرج من محل معين منها
فلا يجوز لجواز ان لا يخرج في غيره ولا يجوز للمستاجر عينا استيفاء النفع
بنفسه ولين يقوم مقامه لكن بشرط كونه مثله في الضرر او دونه فتعتبر
مماثلة سالك في طول وقصر ونقل لانه معرفة الركوب وعلى الموجر كل ما
جرت به العادة من الله الركوب كمرامه وسر حله وخراجه والجرة التي
في انف البعير وعلى الموجر القود والسوق والشيل والمط ولزم الاداء
للنزول للمحاجة وواجب كصيانة مفروضة وترميم الاراس باصلاح المكسر
واقامة المائل وتطمين السطح وتنظيف جدرانها وسقفها بالنوى
واصلاح البركة والخوض واصلاح مجارى المياه والسلا لئلا يسلط
وكل ما جرى العرف به من الله على صاحب الاراس وعلى المستاجر الحمل
كالشفوف والشبوى والمظلة والوطاء فوق الرجل وحبل القران بين
الشفين والدليل وعلى ملكه مما اودار انقرب بالباوعة والكنيف
وكس الاراس والقائمة والزبل والرماد ونحوها ان حصل بفعله كما
طرح فيها جيفا او ترابا او غيرهما **فصل** في اجارة عقد كانه
تفسخ بوقت المتعاقدين او احد هما ولا يتلف المحمول خلافا لما في
ولا تفسخ بوقت المبيع ان جاز ولا بانتقال الملك فيها نحو هبة يمين

وارث ووصية ونكاح وخلع وطلاق وصحح فليشتر لو يعلم ان المبيع محرر
 الفسخ او الامضاء والاجرة عن المدة التي المشتري ماله لها فيها المشتري
 وتفسخ بتلف كل العين الموجرة المينة كما لو استاجر عبد امان او دارا
 فلهذه من قبل مضي شئ من المدة سواء قبضها المستاجر ام لا و
 تفسخ بموت المرنض وفيه التفصيل الجارى في اجارة العين المينة
 فيما اذا مات قبل المدة وبعد مضي من منها له اجرة وتفسخ اذا
 قد راسقيا النفع ولو كان المتعذر بعضه من جهة الموجر فلا شئ له
 كما لو حوّل مالك العين المستاجرة مستاجرهما من قبل بقضاء
 مدة الاجارة او امتنع من تسليم الدابة في اثناء المدة او في اثناء المدة
 او امتنع الاجير من تكيل العمل حتى ما سكن قبل ان يحول الموجر او ما ركب
 في بعض الطريق او مما عمل وان كان تعذر النفع بالعين من جهة
 المستاجر فعليه جميع الاجرة كما لو لم يسكن للمستاجر في الدار الموجرة بعد
 او بغير عذر او تحوّل في اثناء المدة وان تعذر بغير فعل احدهما كشد
 الدابة للمجرة وهذا الدار وجب من الاجرة بقدر ما استوفى من
 النفع وان هرب الموجر وترك بهائمته وافق عليها المستاجر بينته
 الرجوع رجع على مالكها ولو يستأذن حاكم لان النفقة على الموجر
 كالمعير فاذا انقضت الاجارة باع الحاكم البهائم وفي المكثري ما ^{نفقة}
 عليها وحفظ الباقي لما لكها **فصل** الاجير قيمان خاص وهو
 من قدر نفقه بالزمان ومشتري وهو من قدر نفقه بالعمل فالخاص

لا يضمن ما تلف بيده إلا إذا فرط والمشتريك يضمن ما تلف بفعله
من تخريق أو تخريق فالحقاصر ضامن لما انسدت الثوب وكن الحائك
والخياط والصباغ والطباخ والخباز والملاح والجمال بما انسدت وة
وكذا يضمن لو انسدت وأبزلتهم أو يسقطهم عن الدابة وكن المالك ^{حاصل}
من نقص بخطائه في فعله كما لو امره أن يصنع ثوبه أحمر فصبا سوا
وكما لو امر الخياط بتفصيله قميص رجل ففصله قميص امرأة أو فط
في التفصيل واضاع الثوب ويضمن أيضا ما تلف بانقطاع حبله
الذي يشد به حماله ولا ضمان عليهم فيما تلف بحر زهره بخوسرة
أو غضب أو نهب أو تلف بغير فعلهم إن لم يفرطوا وإذا استلج انسانا
قصا باليد بحمله شاة متلا من بجها ولم يسرع عدا خصمها فان تركها
سهوا حلت ولا ضمان ولا يضمن حجام دختان وبيطار وطبيب وكثير
خاصا كان أو مشتركا إن كان حاذقا وأذن فيه مكلف أو وليه في ^{الصنعة}
ولم يقن يد إلا إذا اجتيدت يد ولو خطأ مثل أن يجاد و قطع الختان
إلى الحشفة أو إلى بعضها أو قطع في غير محل القطع أو ختن صغيرا
بغير إذن وليه ضمن سرايته وكذا لو قطع سلعته من مكلف بغير إذنه
ضمن السراية وكذا إذا لم يكن المعالج حاذقا أو عالج دابة أو انسانا فلتلف
ضمن ولا ضمان على سراح فيما تلف من الماشية إذا لم يتعد ولم يفرط في
حفظها فان فرط بنوم أو غيبتها عنه أو أسرف في ضروبها أو ضربها
في غير موضع المصروب أو من غير حاجة إليه أو سلك بها موصضا تعترض

فيه للتلف أو ساق الفرس سائق أجير إلى مسافة لا تقدر إلا فراس على طيها
 أو ساقه سوقا عنيفا على خلاف العادة ضمن وكذا لك صاحب موتركا إذا
 أجراه أجيرا يسريعا غير معروف والتلف بها أسنانا أو دابة ضمن وإذا اختلف
 في التعدي وعدمه فالقول قول الراعي والسائق وصاحب موتركا يمينه
 أن لو تكن بينة وإن اختلفا في كونه فديار جمعا إلى أهل الخبرة ولا
 يصح أن يرعى الماشية بجزء من ثمنها **فصل** تستقر الأجرة بفراغ
 العمل وبإتمام المدّة حيث سلمت إليه العين الوجرة ولا حرج له عن
 أن يتفادى ويبذل تسليم العين إذا مضت مدّة يمكن استيفاء المنفعة
 فيها ولم تستوف ويحب إعطاء الأجرة للأجير إذا فرغ من العمل ولا
 يجوز المظل فيه ويصح شرط تعجيل الأجرة وتأخيرها وإن اختلفا في
 قدرها تخالفان نكلا أحدهما الزم به ما قال صاحبه يمينه
 وإن خلفا تخالفان نكلا أحدهما الزم به ما قال صاحبه يمينه
 الأجرة فاجرة المثل والمستاجر أمين لا يضمن ما تلف ولو شرط على نفسه
 الضمان إلا بالتعدي أو بالتفريط ويقبل قوله يمينه في أنه لم يفرط
 أو أن ما استاجر لا يبق أو شود أو مرض أو مات وإن شرط الوجر عليه
 أن لا يسير بها في الليل أو وقت القائلة أو أن لا يسير بها في الطريق القلابة
 أو أن لا يذهب بها إلى الأقبال والملاعب النارية أو لا يتأخر بها
 عن القائلة ونحو ذلك مما فيه غرض صحيح فخالف ضمن ومتى انقضت مدّة
 الأجرة تسقط المستاجر يد عن العين المستاجرة ولم يلزمه الرد ولا مؤننة

كالودع بخلاف العارية وتكون بعد انقضاء مدة الاجارة امانة في
 يد لا فان تلفت من غير تقريط فلا ضمان عليه وايجار المريض جائز ولو
 بكل ماله ولو باقل من اجر المثل ويجوز استيجار الطريق للمرسل ولو
 استاجر شاة لا رضاع ولد لا اوجد فيه جاز خلافا للاحناف ويستحق القاص
 الاجر على كتب الوثائق والمحاضر والسجلات وكذا اهلته وكذا المفق على
 كتابة الفتوى لا على اداء الجواب باللسان فانه واجب عليه وقال
 صاحب الدرر لو استاجر ليكتب له نويذ الاجل دفع المهر جائز ان بين له
 قدر الكخذ والخط والمكتوب والمستاجر لا يكون خصما للمدعي الاجارة
 والرهن والشراء بخلاف المشتري وهو يوجب له والمستاجر ان يوجب
 المخرج من غير مؤجره اماما من موجه لا يجوز ولو استاجر جلا لحمل مقدار
 من الزاد فاكل منه ساء دعوضه من ساء الخيرة ولا يجوز للمستاجر
 ان يحل عليه ما زاد على المقدد اللعين الا باجارة المخرج والمستاجر والمرثمة والمشتري
 الحق بالعين من سائر الغرماء لو انعقد صحيحا ولو فاسد افسوة للغرماء ولو استاجر
 دارا او حماما او اسر ضا شمر فسكر شهرين يلزمه اجر الشهر الثاني ان كان معدا
 للاحتفال كذا الوقف ومال اليتيم وكذا الوقف اذ المالك وطالبه بالاجر فسكر كذا
 وسكره بعد موت المخرج **كتاب المسابقة** هي جائزة في السبض
 والمزاريق والطيور والرماح والاعجاس والاقدام وبكل الحيوانات كالخيل
 والابل والبغال والحمير والبقر والفيالة ولكن لا يجوز اخذ العوض الا
 في مسابقة الخيل والابل والسهم بشرط خمسة احدها تعيين المربين

في السابفة او المر اميين في المناضلة بالرؤية فيها سواء كان اثنين او
 جماعة من لا المر الكيين ولا القوسيين الثاني اتحاد المر كوين في السابفة او القوس
 في المناضلة بالنوع الثالث تحديد المسافة بما جرت به العادة المر ارجع
 علم العوض وابطاحه الخامس الخروج عن شبه القمار بان يكون العوض
 من واحد فان اخرجاه معا لم يخرج الا بمجمل لا يخرج شيئا ولا يجوز اكثر
 من واحد يكتفي بمر كوسب مر كوبيه او رسميه رسميه فان سبقا
 معا اخرجوا احد منهما اخرج به لانه لا سابق فيهما ولا شيء للمجمل ولم
 ياخذ من المجمل شيئا وان سبق احد هما او سبق المجمل اخرج زما
 اخرجاه وكذا ان سبق احد هما والمجمل معانكل المال لا احد هما
 السابق ولا شيء للمجمل والمسابفة جعالة لا يؤخذ بعوضها رهن ولا كفيل
 ولكل فتحها ما اعريظهم الفضل لصاحبه وتبطل بمرت احد هما او
 احد المر كوين ويحصل السبق في خيل متماثلة الخو براس مختلفتيهما
 وابل يكتف ولعب الشطرنج باخراج المال واشترطه على من له الهزيمة
 حرام بالافتاق وكذا اكل لعب باشرط غير الثلاثة التي قد مازكرها
 ولو تخلل مجمل بينهما **كتاب الجعالة** هي جيل مال معلوم
 لمن يعمل له عملا مباحا ولو كان مجهولا كقول من رد فقطعي ادني لي
 هذا الحائط او اذن بهذا المسجد شهر افله كذا اني فعل العمل
 بعد ان بلغه الجعل استحقه كله وان بلغه في بناء العمل استحق
 تمامه ان اتمه بنية الجعل وان بلغه بعد فراغ العمل لم يستحق شيئا

وان فتح الجاعل قبل تمام العمل لزمه اجرة المثل وان فتح العاقل ناله شيء
ومن عمل لغيره علا بآدنه من غير نقد براجرة وجعالة فله اجرة المثل **وعمل على**
لغيره بغير اذنه فلا شيء له الا في مسئلتين احدهما ان يحصل متاع غير
ولو قاتل من مهلكة بجر او فلاح يظن هلاكه في تركه فله اجرة مثله الثانية
ان يرد سقيقا ابقام من ارمد بواو ام ولد لسيد فله ما قدر في الشوارع
وهو دينار او اثنا عشر درهما سواء مرده من داخل المصروا خارج
قربت المسافة او بعدت وسواء كان يساوي للمقداس او لا وسواء كان
المراد من وجب للريق او ذار حرم وان مات السيد قبل وصول المذبح
وام الولد عتقا ولا شيء لمرادهما وكن الاشقي للامام ان رده **كتاب**
الاكراه هو شرعا فعل يوجد من المكروه فيحدث
في العمل معنى بصير به مد فوعا الى الفعل الذي طلب منه
وشروطه قدسية المكروه على ايقاع ما هدد به سلطانا او نصا او خولا و
خوف المكروه ايقاعه وكون الشيء المكروه به متلفا نفسا او عصوا او مرجبا
عما يعدم الرضا وكون المكروه متناعا المكروه عليه لحقه او لحق آخر
او لحق الشروع وحكمه ان لا يصح عقد المكروه عندنا لا بيعه ولا شراؤه ولا
نكاحه ولا طلاقه والزوج سلطان من وجته فيتحقق منه الاكراه
فان الكراه على اكل ميتة او دم او لحم خنزير او شرب خمر حل الفعل فان صبر
حتى قتل يوجب قتل ياشعر وكذلك ان اكره على الكفر بالله او سب النبي
صاعدا خص له ان يظهر ما امر به على لسانه وقلبه مطمئن بالايمان

والأفضل له التوسية فان ورث أو لم ير لا يكفر في الحالتين ولا
تبين امرأته منه ولا تجزى عليه احكام الكفر ويوجز ان صبر ولو قيل
ما الكراهية ومثله ما يحقونه نعم كامنسا صوم وصلوة وقتل صيد حرام
او في احرام اما في حقوق العباد فيرخص له لا تلاف مال مسلم او ذمي
او سبه لا يقتله او اقطع عضوه وكذلك لو اكره على الزنا لا يرضى
فان زنا لا يحد والمرأة لو اكرهت على الزنا فهل يرضى لها ام لا فيه
قولان والاصح الرخصة ولو اكره الشفيع على ان يسكت عن طلب الشفقة
نسكت لا يبطل شفيعته وكذلك لو اكره على ان يطلق امرأته فطلقها
اذا كرهت المرأة على ان تبرىء زوجها من المحرم لا يقع الطلاق ولا يصح
الاجراء وكذلك اذا اكره اهل البولييس او القاضي رجل ليقر بسرقة
او قتل او قطع طريق او جرمة من الجرائم فلا يصح هذا الاقرار ويعزى
المكرهون بما يرى الامام فيه مصلحة وقال صاحب الدر لو اكره
القاضي على رجل ليقر بقتل او سرقة فاقروقتل او قطعت يدا اقتص
من القاضي ان كان المقر موصوفا بالصالح وان متهمها فلا
كتاب الحج هو منع المالك من التصرف في ماله وهو نوعان
الاول لحق الغير كالحج على مفلس وراهن ومريض وقن ومكاتب
وهو مرد ومشتري بعد طلب الشفيع الثاني لحظ نفسه كالحج على صغير
ومجنون وسفيه ولا يطالب المديون ولا يحج عليه بدين الحجل لكن
لو اراد سفر اطويلا او اراد نقل ماله يبيع اذهبه واشتد الدين

فساد نيسته فلغريمه منعه حتى يوثقه برهن مجرب او كفيلا ملي ولا يحل دين
 موجب بجنون ولا موت ان وثق در شته بما تقدم ويجب على مدايون
 قادر و قاء دين حال فور ابطلب ربه لقوله عا مطلق الفنى ظلم وان
 مطلقا حتى شكاه وجب على الحاكم امره بوفائه فان المحبس ولا يخرج
 حتى يتبين له امره فان ثبت انه ذو عسرة وجبت تخليته وحرمت مطالبة
 وحرم الحجر عليه مادام معصرا وان سأل غر ماء من له مال لا يقى بدينه
 الحاكم الحجر عليه لزمه اجابته **فصل** وفاء الدين المحجر احكامه
 احد ما تعلق حق الغر ماء بالمال فلا يصح تصرفه فيه بشئ ولو بالعق
 وان تصرف في ذمته بشراء او اقرار صح وطولب به بعد ذلك المحجر
 وان جنى على احد شارك المجنى عليه الغر ماء الثاني ان من وجد
 عين ماثبا على المقتلس او اقرضها ياله او اعطاها لغيره اس مال سلبها او
 اجرة او لم يرض من مدتها من له اجرة فهو حق بها بشرط كونه
 لا يعلم بالمجر وبشرط ان يكون المقتلس حيا فاذا مات المشتري فالبايع
 اسوة للغر ماء سواء علم بفلسه قبل الموت فخر عليه ثمرات ادما
 فتيين فلسه وقيل البايع اولى بما باعه وبشرط ان لا يكون قد اقتضى من
 ماله شيئا كما في رواية احمد فللمشتري اذا كان قد قضى بعض الثمن لم يكن
 البايع اولى بما لم يسلم المشتري ثمنه بل يكون اسوة للغر ماء وبشرط ان
 تكون العين كلها باقية في ملكه وان تكون بحالها ولم تغير صفاتها بما
 يزيل اسمها ولم تزد في يادته متصلة ولم تقتلط بغير تميز عنها ولم يتعين بها

حق للفير كالم تضر ونحوه فنته وجد ستي من ذلك امنع الرجوع بعين الما
 الثالث انه يلزم الحاكم قسم ماله من جنس الدين وبيع ما ليس من
 جنسه ويقسمه على الغرماء بقدر ادويهم ولا يلزمهم بيان ان لا غرماء
 سواهم ثم ان ظهر رب الدين حال رجع على كل غريم بقسطه ويجب
 على الحاكم ان يترك للفلس ما يحتاجه من مسكن وخادم وقال الشوكا
 من اصحابنا يجوز لاهل الدين ان يأخذوا جميع ما يجدون معه الا مسا
 كان لا يستغنى عنه وهو المنزل (ولو كان المنزل كبيرا يترك منه بقدر المسكنة
 وبيع الباقي) وستر العورة وما يقيه البرد وليس من مقدور من يعوله
 ويجب ان يترك له ان كان تاجرا ما يتجر به وان كان محترفا ما يحتاجه
 من الاثاث ويجب له ولعاليه ادى نفقة مثلهم من ماكل وشرب وكسوة
 من ماله حتى يقسم الرابع انقطاع الطلب عنه فمن اقرضه او باعه شيئا
 علما بحججه لم يملك طلبه حتى ينفك حرجه **فصل** ومن دفع ماله
 الى صغير او مجنون او سفیه فالتلف له يضمه ومن اخذ من احد هدم ما
 ضمنه حتى يأخذه وليه لا ان اخذ لا منه ليحفظه وتلف ولم يفرط
 لمن اخذ مغصوبا ليحفظه له ومن بلغ رشيد او بلغ مجنونا ثم عقل
 ورشد انفك الحجر عنه لا قبل ذلك بجل ولو صار شيخين **فصل**
 في السبلوغ وبلوغ الذكركر بواحد من ثلاثة اما بالامضاء او بتمام خمس عشرة
 سنة او نيات شعر خشن حول قبله وبلوغ الانثى بذلك وبالحيض والرشد
 اصلاح المال وصونه عما لا فائدة فيه فن اسرف في امواله بالانفاق فيما

لا فائدة له فيه او فيما هو ممنوع شرعا يمكن للحاكم ان يحجر عليه ويمنع من
 التصرف وكذا اذا السفينة الرجل لعلته الكبر وشرع في اسراف واصناعه
 الاموال وطلب ومرتته المحر عليه فيحجب حفظ الحق الورثة **فصل**
 وولاية المملوك لما لكه ولو كان فاسقا وولاية الصغير والبالغ بسفاه وجنون
 لاجبيه فان لم يكن له اب فلو صيه تعال الحكمر فان عدم الحاكم فامين يقوم
 مقامه وشرط في الولي الرشيد والعدالة ولو ظاهرا ولجدا ولجدا ولا ابن
 والام وسائر العصابات لا ولاية له الا بالوصية ويحرم على ولي الصغير
 والجنون والسفيه ان يتصرف في ماله الا بما فيه حفظ ومصلحة وتصرف
 السفينه والصغير والجنون ببيع او هبة او شراء او عتق او دفعت او اقر او غير
 صحيح لكن قال الحنابلة ان السفينه ان اقر بعد او اقر بنسب او طلاق او قضا
 صح واخذ به في الحال وعندنا لا يصح وقالوا ان اقر بمال اخذ به بعد فك
 المحر عنه **فصل** للولي مع الحاجة ان ياكل من مال موليه الاقل من
 اجرة مثله وكفايته ومع عدم الحاجة ياكل ما فرضه له الحاكم وكذا ان اظر
 الوقف اذا لم يشترط له الواقف شيئا ولو لم يكن محتاجا ياكل من مال الوقف
 بالمعروف والضرورة وكل متصرف في بيت كالجيران يتصدق منه
 بلا اذن صاحبه بما لا يضر كسر غيف ونحوه الا ان يمنع الزوج او الزوج
 او يكون بخيلا فيحرم كصدقة الرجل بطعام المرأة **فصل** يجب
 على الحاكم ان يحجر على الطبيب الجاهل والبيطار الجاهل الذي يخاف
 منه اهلاك النفوس او اضرارها هو ويصح المحر على الغائب لكن لا يحجر ما يعلم

وكان لا يجوز الجور على الكارى المفسر والمحتكر والمفق المباحن الذى يفق الناس بغير علم

كتاب الغصب

وهو الاستيلاء عرفا على حق الغير عدوانا وهو من اجاها ويلزم الغاصب ص
 رد ما غصبه بجماعته ولو عزم على رد اضعاف قيمته ولا يحل له الانتفاع
 بالمغصوب ولا لمن يعرف انه مغصوب حتى لا يجوز الصلوة في ارض
 المغصوبة ومن دفن فيها تينش ولو بعد مدة الا اذا ارضى به رب الارض
 وان سمر الغاصب بالمساير المغصوبة با باقلعها ورددها ولا يبالى بضرورة
 كما لو غصب فصيلا وادخله دارا فلكبر وصار لا يمكن اخراجه فليقتل بها
 عليه فانه ينقض بها نأ ويخرج الفصيل وان راع الارض فليس
 له بها بعد حصدة الا الاجرة وقبل الحصد يخير بين تركه باجرة او ملكه
 بنفقة وهي مثل البذر وعوض الواحق من حرث وسقى ونحوهما
 وان غرس الغاصب او بنى في الارض الزم بقلع غرسه او بنائه حتى
 ولو كان احد الشريكين وفعله بغير اذن شريكه **فصل** وعلى الغاصب
 ارض نقص المغصوب واجرته مدة مقامه بيد الا فان تلف ضمن مثله
 ان كان مثليا فان انحور المثل فقيمه مثله يوم احواله وبقيمته يوم تلفه
 في بلد غصبه ان كان متقوما ولا يخص المثل عنده بالكيل والموزون
 بل كل ما يسهل له مثل القصة والعين ونحوهما نفو في حكم المثل لقوله
 طعام بطعام واناء باناء ويضمن الغاصب مصاغا تالفا اذا كان مباحا

من ذهب او فضة بالاكثر من قيمته او من زنه ويضمن المصاغ المحرم بوزنه
 من جنسه ويقبل قول الغاصب بيمينه في قيمة المصسوب ان لم تكن بينة
 ويقبل قوله في قدره ويضمن جنايته واللائمة بالقتل من الارش او قيمته
 وان اطعم الغاصب احدا ما غصبه حتى ولو لمالكه او قتله او دابته او اباح
 له وهو غير عال به له يرد وان علم الاكل حقيقة الحال استقر الضمان
 على الاكل فلذلك تضمن الغاصب وتضمن اكله وللغاصب اذا غرم
 للمالك الرجوع على الاكل ومن اشترى اسرا فغرس فيها او بني فيها فخر
 مفصولة او مستحقة للغير وقلع غرسه او بناؤه يرجع على البائع بجميع ما
 انفق فيه من الثمن واجرة الزارس ومصارف البناء والمستحق الارض
 قلع الغراس والبناء من غير ضمان لانه وضع في ملكه بغير اذنه فكان له قلعها
 فصل ومن اتلف ولو سهوا ما لا يحترم للغير لا ضمانه وان اكره على الاطلاق
 ضمن من اكرهه وان فتح انسان قفصا عن طائر او حمل قنارا او اسيرا او حيوانا
 مربوطا فذهب او حل وكاء نرق فيه شيء مانع فاندفق او خرج ما فيه
 قليلا قليلا ضمنه ولو بقي الحيوان او الطائر واقفين حتى نفرهما اخر فذهبا
 ضمن للمفر ومن اوقف دابة بطريق ولو كان واسعا وترك بها خولتين
 او خشبة او عمود او حجر او كيس دراهم او اسند خشبة الى حائط ضمن
 ما اتلف بذلك لكن لو كانت الدابة بطريق واسع فضررها انسان فربما
 فلا ضمان بعدم حاجة الصارب الى ضررها ومن ضوب دابة مربوطة
 في طريق ضيق فرست فمات ضمن صاحبها ومن اقتنى كلبا عقول ولو

او ماشية او اقنق حلبا اسود بهيما او اسد او دب او نمر الزعر
 تاكل الطيور والدجاج وتقلب القدر او جارجا فالتف شيئا ضمنه
 واذا اقتنى حماما او غيره من الطير فارسله نهرا فلقط حباله بضمه
 وكذلك لو حصل الاثلاث مما تقدم في بيت انسان من غير اقتنائه
 ولا اختيارا وكذلك لو دخل دار سربه (اي سرب الكلب) ^{سرب} الا
 والنمر والذئب بلا اذنه (فانه لا يضمن) ومن ايج ناسا بملكه فتعدت
 النار الى ملك غيره بتفريطه ضمن لان طرقت سريعا فعدتها ولم يقدر
 على كفها ولو ايج ناسا تسرى في العادة لكونها او في سريعا شديدا لتحمليها
 او فتح ماء كثيرا يتعدى مثله او ترك النار موحجة ونام يضمن ومن
 اضطلع في مسجد او في طريق واسع فعثر به حيوان لم يضمن ما تلف به
 وكذلك ان وضع حجر ابطين في الطريق ليطأ عليه الناس فعثر به
 حيوان او انسان لانه وضعه نفع الناس **فصل** ولا يضمن سرب
 بهيمة غير ضار بتما تلفته نهرا من الاموال والابدان اذا لم تكن يدا
 عليها فان كانت ضمن سركب الدابة وسائق وقائد قادر
 على التصرف فيها جناية يداها ونهرا وجلها وان تعدد سركب
 ضمن الاول او من حلفه ان انفرد بتدبيرها وان اشتركا في تدبيرها
 او لم يكن معها الا قائد وسائق اشتركا في الضمان ويضمن سربها ما تلفته
 ليلان كان بتفريطه وكذا يضمن مستعيرها ومستاجرها ومن يحفظها
 ومن قتل حيوانا صالحا عليه ولو كان آدميا صغيرا وكبيرا قلا او مجنونا

حرار عبد اذ افعان نفسه او ماله اذ الميند فع بغير القتل اذ اتلف
 بكسر او حر قر من ماسر اذ الله لهو كطنبور وعودا و اتلف نرد او شطر نجدا
 او صليبا او كسر اناه فضة او اناه ذهب او كسر او شق اناه فيه خر مامور باذا
 اى ما عدا اخر الخلال والذى او كسر حليا خر ما على ذكر له يتخذ لا ماله
 للنساء ولا يصلى لهم او تفت الله سحر او تغريج او تنجيد او صور خيال اذ
 اتلف كتب المبتدعة المضلة اذ كتبت اكاذيب وسخائف والقصص
 الباطلة او كتب الكفر والشوك اذ كتبت فيها احاديث روية موضوعة باطلا
 لم يثبت في الجميع قلت ومن اصحابنا من اباح المزامير والشرط مخفيض
 عنده ذال اللهها **فصل** المجالس على بساط الغير والاستصباح بمصباح
 ليس بغضب ولو غضب وثا فاصبغ او سويقا فلتة بمن فالمالك مخير ان شاء
 قصته قيمته ثوبا ابيض ومثل السويق وان شاء اخذ المصبوغ والملتوت
 او غرم ماز او الصبغ وغرم السمن ولورد غاصب الغاصب المصوب
 على الغاصب الاول برئ عن خفائه كما لو هلك الغصوب في يد غاصب
 الغاصب فلا دى القيمة الى الغاصب ولو غضب شيئا ثم غضب اخر منه
 فاراد المالك ان ياخذ بعض الضمان من الاول وبعضه من الثانى فله
 ذلك ولو غضب خر مسلم فخلها او غضب جلد ميتته فذ بغير اخذها المالك محابا
 وقال ابو حنيفة لو خلها بذى قيمة ملكه الغاو لا شيء عليه لو رغب به اخذ المالك وود ما زاد

كتاب الشفعة

سبيل الاشتراك في شيء ولو منقولاً أو الجوار في غير المنقول وقيل
 لا شفعة للجار وأما الشوكا في من أصحابنا قالت الخالبة فقبت الشفعة
 للبشونيك فيما انتقل عنه ملكه بشرط أحدها أنه مبيعاً أو موهوباً
 ببعض أو لجمعية فيما انتقل ملكه عنه بغير بيع كصدان وارث وهبة
 بغير عوض وعوض خلع وصلى عن فرد ولا فيما أخذت اجرة أو ثمناً
 في سلوا وعوضاً في كتابة الثاني كونه مشاعاً من عقار ينقسم فلا شفعة
 إذا وقعت الشفعة وصرفت الطريق وكذلك لا شفعة فيما لا يجب قسمته كحمام
 وبر وطيور وعراض ضيقة أما عند أصحاب الحديث ففيها حق الشفعة
 للخليط وكذلك في المنقول كالرحى ونحوه قالت الخالبة وأكثر أصحابنا أنه
 لا شفعة للجار في مقسم محدد ودولة فيما ليس بعقار كشجر وحيوان وبناء
 مضرد وجهر وسيف وسكين وزرع وثمر وكل منقول ويؤخذ النراس
 والبناء بمعا لأرض الثالث طلب الشفعة ساعة يعلم بالبيع ولا بطلت
 وهي التي يسميها الأصناف طلب المواثبة فإن آخر الشفعين الطلب بغير عذر
 سقطت وقال الأصناف يشترط بعد هذا الطلب طلب الاستملاء أيضاً
 وهو أن يقول للشهود أنه اشتري فلان هذه الدار وأنا شفعيها وقد كنت
 طلبت الشفعة وأطلبها الآن فأشهد وأعليه وهذا الطلب لا بد منه
 حتى لو تمكن ولو بكتاب أو رسول ولم يشهد بطلت شفעתه وإن لم يتمكن
 منه لا تبطل ثم بعد هذا الطلب طلب التصرمة وهو الطلب عند فاض
 الأربع أخذ جميع الشفعة فإن طلب أخذ البعض مع بقاء الكل سقطت

عه
 ٢٤٠ في الجار الجار
 لم يطلب الشفعة
 من له فيه جزء من

وان تلف بعضه اخذ باقيه بحصته من ثمنه والشفعة بين الشفعاء على قدر
 اصل كلهم الخامس سبع ملك الشفيع لرقة العقار فلا شفعة لاحد
 اثنين اشتريا عقارا معا وقصرت المشتري بعد طلب الشفيع بالشفعة
 باطل وقصره قبله صحيح مسقط للشفعة ويلزم الشفيع ان يدفع للمشتري
 الثمن الذي وقع عليه العقد فان كان مثلهما يدفع له مثله وان كان
 متقوما يدفع قيمته فان جهل الثمن او قدره ولا حيلة سقطت
 الشفعة وكذلك ان هجر الشفيع ولو عن بعض الثمن وانتظر ثلاثة ايام ولم
 يات به ولا شفعة في الوقت ولا يجوز ارضاء الشفيع خيار الرمية والغيب
 وان شرط المشتري البراءة منه وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن
 بصدق المشتري يمينه وان برهنا فالشفيع احق وياخذ الشفيع شفيعته
 بقيمة الخمر والخنزير ان كان البائع والمشتري ذميين والشفيع مسلما
 ولو كانا ذميين فياخذ بمثل الخمر وقيمة الخنزير فان لم يكن البائع
 ذميا فصدت البيع ولم تثبت الشفعة ولو بنى المشتري او غرس
 ياخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء والغرس وقيل يكلف الشفيع المشتري
 قلعهما الا اذا كان في القلع نقصان الارض فان الشفيع له ان ياخذها
 مع قيمة البناء والغرس مقلوعة قال الاحناف تكره الحيلة لاسقاط الشفعة بعد ثبوتها
 اما لدفع ثبوتها ابتداء فلا تكره اما عند اصحاب الحديث فالحيلة تكره
 في الحاليتين ولا يحل للمشتري ان يبيع حتى يوزن شريكه

كتاب القسمة

هي نوعان قسمة تراض وقسمة اجبار فلا قسمة في مشترك الا برضا
 الشرعاء كلهم حيث كان في القسمة ضرر ينقص القيمة كحمام ودرصنا
 وكشجر مفرد وارض بعصرها بناء او بئر او معدن وحيوان ورسخ وغلا
 وحيث تراضيا صححت ومكانت بيعا يثبت فيها ما يثبت فيه من الاحكام
 وان لم يتراضيا فذاعا احدهما اثر بركة الى البيع في ذلك او الى بيع عبد
 او بهيمة او سيف او كتاب وغلا ما هو شركة بينهما اجبر على البيع ان
 امتنع فان ابيع عليهما وقسم الثمن عليهما ولا اجبار في قسمة المنافع
 فان اقتسماها بالزمن كهذا اشهر او عاماد الاخر مثله او بالمكان كسكنى
 هذا في بيت وسكنى اخر في بيت صح جائزا غير لازم ولكل منهما الرجوع
 متى شاء لثاني قسمة اجبار وهي مالا ضرر فيها ولا ضرر دعوض وتناق في
 في كل مكمل وموزون ودار كبيرة وارض واسعة ويدخل الشجر
 تبع الارض كالاخذ بالشفعة وهذا النوع ليس ببيع فيجوز المحاكم احد
 الشريكين اذا امتنع ويصح ان تقاسما بانفسهما وان ينصبا قسما بينهما
 ويشترط اسلام القاسم وعد التمس وتكليفه ومعرفة بالقسمة واذا كان
 القاسم كافرا او فاسقا او جاهلا بالقسمة لم يلزم الا بتراضيهما واجرت له
 بينهما على قدر املاكهما وان تقاسما بالقرعة جاز ولو من القسمة
 بحج القرعة ولو فيها فيه ردا وضروا وان خيرا احدهما الاخر بلا قرعة
 وتراضيا الزمت بالتفريق وان خرج في نصيب احدهما عيب جهله
 خيرا بين فسخ او اسالك وياخذ الاخر شرا وان خبن غبنا فاحتا بطلت

وان ادعى كل ان هذا من سهمه مخالفا ونقضت القصة وان
حصلت الطريق في حصة احد معا ولا منفذ للآخر بطلت

كتاب المزاولة والمساواة

مربياتها في الاجارة وهي في الارض بان تكون الارض لواحد والبذر
والبقر والعمل للآخر او الارض والبذر والبقر والعمل للآخر او
الارض والبقر والبذر للبذر والعمل للآخر والمساواة في الاتجار وهي كالمرارة ^{حكا}

كتاب الذبايح والإطعمه والصيد

الذبايح: شرعاً مع الحيوان او غيره اذا كان مقدراً عليه وشرطها
اربعة احدها كون الفاعل عاقلاً مميزاً ولو طفلاً او امراً ولو حياً ايضاً
فلا يحل ما ذكاه مجنون او سكران قاصد الذبوة ذلوا احتل حيوان
ماكل بمجد دبيد انسان لم يقصد ذبحه فانقطع بانحكاكه حلقومه
ومرثيه لم يحل لعدم قصد التذكية ويحل ذبح الفحل والجنب والمحدث
والكتابي ولو حياً او الفاسق ولا يحل ذبيحة المرتد والمجوس والوثني والدرد
والنصيري واليمني الثاني الآلة يفعل الذبح بكل محد دحق من حجر وقصب
وخشب وعظم غير السن والظفر الثالث قطع الاوداج وقيل يكفي
قطع الحلقوم والمرى ويكفي قطع البعض منهما فلو قطع راسه حل وما ذبح
من قفاه ولو عمد ان اتت الآلة على محل الذبح وفيه حياة مستقرة

حل بذلك والآلة دمج ما صابه سبب الموت من مخنقة أو غيره
 أو اكلة سبع وما صيد بشبكة أو فخ فاصابه شيء من ذلك وانفذ
 انسان من مفلكة ان ذكلا وفيه حياة مستقرة يمكن يادتها على حركة
 مذروح سواء انتهى حالها الى ان يعلم انها لا تعيش اولاد المراد بالحيا
 المستقرة غير انك سيد لا ادر هل او طرقت عينه او مصع ذنبه
 وما قطع خلقومه او ابينت حشوته فوجد حياسته كعد مها على الاصح
 لكن لو قطع الذراع الملقوم قبل قطع الرئ لم يضران علا فقم الذكوة
 على الفور ولا يضر رفع سيدة ان اتمها على الفور وما جرى عن ذنبه وحجرا
 كواقع في بيدار وموت حتى فذ كومت يجرى في اي محل كان الرابع قول
 بسم الله لا يجرى غير هاء عند حركة سيدة بالذبح ويجزى بغير العربية
 ولو احسنها ولا يكتفى التسميع ونحوه وليس التكبير مع التسمية ولا تستحب
 الصلوة والسلام على النبي صلعم عند الذبح بعد درودها فلا تمها
 لا تناسب المقام كزيادة الرحمان الرحيم فان تركها ناسيا فلا بأس وان
 تركها جهلا او عمدا لم يضر وقيل الشافعي ان المؤمن يذبح على اسم
 الله تعالى او ليسم فان ترك التسمية عمدا ايضا خل عندة ويشترط
 قصد التسمية على ما يذبحه فلو يسم على شاة وذبح غيرها بتلك
 التسمية لم يضر اما اذا اوضح شاة لاذبحها وسمى ثم اتى السكين واخذ
 سكينه اخرى او رد السلام او حكم انسانا او استقى ماء ثم ذبح حل ومن
 ذكر عند الذبح مع اسم الله تعالى اسم غيره او ذكر اسم غيره فقط

سابع من اجل . . . ذلك في اقدار الله اي وقع فعل لان مع تعظيم
 غير الله فلا يحل ولو ذكر عليه اسم الله تعالى كن ذبح فقد دم السلطان
 او احد من العظماء وكذلك لا يحل ما ذبح على النصب اي عند
 اثبات المشركين اما لو ذبح استبشارا بفقد دم السلطان فهو كن ذبح
 الحقيقة ومن ذبح للعبة تعظيما لما اكرمتها هبت الله او لرسول الله
 صلعم فقد احل الامام النووي لكن في المزداجر لو قال بسم الله واسم محمد
 او محمد رسول الله او محمد او ذبح كتبا للكنيسة او للصليب او للموتى او
 لعيسى او مسلمة للعبة او لمحمد علي الله عليه وسلم لم يأتقر بالسلطان
 او غيره او للجن فهذا كله حرم المذبح وهو كذيرة ولو ذبح مسلم ذبيحة
 وقصد بذبحه التقرّب بها الى غير الله تعالى حرام ما تذ او ذبيحة
 ذبيحة من تد وقال صاحب الرّوض ان السلف اذا ذبح للجن صلعم
 كفر واذا كان الذبح للجن صلعم كفر فكيف الذبح لسائر الاموات
 وقال شيخنا ابن تيمية لو ذبح لغير الله متقرّ باليه يحرم وان قال فيه
 بسم الله قلت ان المذهب الصحيح هو ما قال شيخ الاسلام بقوله لعن
 الله من ذبح لغير الله ونهيه صلعم عن ذبائح الجن يدل عليه

فصل يحصل ذكوة الجنين بشذوذا امته ويستحب ذبحه وان

كان بينا يخرج الدم الذي في جوفه وان خرج حيا حيا مستقرّا
 لم يبع الا بمذبحه ويكره تعذيب الذبيحة كذبحها بالثعلب او الكلب او
 الحيوان وكسر عنقه او كسر عضو منه او تنفّسه قبل ان يهرق نفسه

فان فعل اساءوا اكلت ولا يشترط توجيه المذكي الى القبلة وقالت
 الخبابة بين توجيه القبلة ويجوز لغيرها ولو تعدى على الاصح قبل الشك في
 ليس على استقبال القبلة حين الذبح دليل لا من كتاب ولا سنة
 ولا من قياس ومن كونه على جنبه الايسر والاشراج في الذبح وما ذبح
 ففرق او تروى من علوا ووطى عليه شئ يقتله مثله لم يحل على الاصح
 وقيل يحل وما قطع من الحي فهو ميتة لا يحل اكله واذا وقع الشك
 في اللحم ان الذي ياتي بها المسلمون هل ذكر واعليه اسم الله تعالى عند
 الذبح اذ لا نيكفى ذكر اسم الله تعالى عليها حين الاكل قال السيد من
 اصحابنا ذبيحة المسلم على اى مذهب كان حتى اى بدعة وقع في
 ما يذبح عليه اسم الله تعالى وكذلك ذبيحة الكافر ايضا حلال
 اذا ذبح ذكر اسم الله غير ذبح لغير الله وانهر الدم وقرى الاوداج و
 اما ذبح الكافر لغير الله فهذا الذبيحة حرام ولو كانت مسلمة وهكذا
 اذا ذبح الكافر غيره اكر اسم الله فان اجمال التسمية منه كاهمال
 التسمية من مسلم حيث ذبح جميعا لله عز وجل ودعوى الاجماع على
 عدم حل ذبيحة الكافر غير مسلم انتهى ملخصا وقال الاحتياط لا يحل
 ذبيحة جني واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم عن ذبائح الجن وهذا الاستدلال
 يشترطه عليهم وجهه هو بعلى الاحاديث والجن ان كان مومنا
 او كتابيا فلا حائل ان ذبيحته حلال سواء مثل بصورة البشر او لا
 ثم قال الاحتياط ان قال عند الذبح اللهم اغفر لي فلا يحل وان قال

ع
 المراد بهذا الحديث الذبيحة
 للجن قال ابن عثري لا روا
 ابو اسحق وادار ابو الزبير
 ثم يخرجوا الى ابي ذر
 فذبحوا ثيهم الجن
 لم تصف ابهم فالباق
 ان كانت ذبيحة

سبحانه الله أو الحمد لله مراد به التسمية بحل ولو عطف عند الذبح
 فقال الحمد لله لا يحل ولو سعى ولو حضر النية صح بخلاف ما لو قصد بها
 التبرك في ابتداء الفحل أو فوى بها امرأ آخر فانه لا يصح فلا يحل كما
 وقال الله الكبر وادبها متبعة الموزن لا يصير مشارعا في الصلوة
فصل الأصل في كل شئ الحل لقوله تعالى وخلقكم ما في الأرض
 جميعا ولا يحرم الا ما حرمه الله ورسوله ولما كنا عنه فهو عفو فيحرم ما في الكتاب
 العز يراى الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير اى كل شئ منه وما احل
 لغير الله اى ذكر عليه اسم غير الله عند ذبحه والمنخنقة والموقوذة والمترد
 والنطيقة وما حل السبع الا ما ذكيت اى ما ادر كتم من هذه الاشياء
 وفيه حياة مستقرة فذبحتموه فهو حلال اماما صار الى حالة
 الذبوح فهو في حكم الميتة واحل لنا بالحديث ميتتان السمك والجراد
 ودمان الكبد والطحال واحل الله تعالى لنا صيد البحر سواء صاده
 مسلم او يهودى او نصرانى او مجوسى فينته البحر حلال سواء ماتت بنفسها
 او بالاصطياد وقال الاحناف انه لا يحل الامامات بسبب ادى او بالقلة
 الماء له اذن ولا عنه وامامات بنفسه في البحر او قتله جيران غير
 ادى فلا يحل وطاهر اقران والحديث اباحة ميتات البحر كلها والمراد
 منها كل ما يعيش في البحر فاذا اخرج منه كان عيشه عيش المذبوح
 كالسمك فكل ذلك حلال باذنه ولا حاجة الى ذبحه سواء يوحل
 مثله في البر كالبقر والغنم ولا يوحل كالكلب والخنزير والكل سمك

وان اختلفت الصور حتى الانسان البحرى بخلاف ما يعيش فى الماء
 فاذا اخرج دام حياته فان كان طائرا كالبط قد خرج من حلال ولا يحل
 ميتها وان كان غيرها كالضفدع والسوطان والسلحفاة وذوات السموم
 كالحية والعقرب فحرام اما حيات البحرى التى لا تدوم حياتها فى البر
 فتحل حلال وكذلك نخل الليثة وسائر الحرمات المضطر كما سياتى
 وحرم رسول الله صلعم علينا كل ذى ناب من السباع كالهر والكلب و
 الذئب والخنزير وابن آوى والاسد والفهد والغر والذئب والقرد
 وقال الشافعى يحل الضيع والثعلب وقال الحنابلة واصحاب الحديث
 لا يحل الثعلب وابن حرس وصنجاب وسمور وقتل وكذلك حرم علينا
 رسول الله صلعم كل ذى مخلب من الطير كعقاب وباز وصقر وباشق
 وشاهين وحداء ودومة وهذا قول اكثر اهل العلم وقال مالك
 والليث والاوز اعى لا يحرّم من الطير شيى وقال الحنابلة يحرم ايضا ما ياكل
 الجيف كشور وخم وفاق (عقن) ولقلق وغراب وخفاش (وطواط)
 ونسور وتحل ذباب وفراش وطيابيع وقمل وبراضيت وهدهد
 وخطاف وقنفذ ونيص دحية وحشرات كالديدان والجعلان
 ونبات وردان والخناس والاوزاع والحرباء والعقارب والحراذين
 ويحرم كل ما امر الشرع بقتله كالجراذين اذ نهى عن قتله كالنخل والنمل
 والضفدع وكذلك يحرم ما ولد بين ما كولى وغيره لا كبغل وما تجمله
 العرب ولا ذكر فى الشرع يرد الى اقرب الاشياء شبهابه بالحي زفان

لو يشبه شيئاً بالحجاز فهو مباح ولو أشبه مباحاً محرماً غلب التحريم انتهى ما
 قالوا وكذلك حرم علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحر الأسيرة
 أما الحمار الوحشي فحلال اتفاقاً ومن ذلك الجلالة قبل الاستحالة لأن النبي ^{صلى}
 نهى عن أكل الجلالة وشرب لبنها قال السيد الاستحالة مطهر فالمعذور
 إذا صار ترميماً فليست بمعدية فحق طاهر لا من ادعى بقاء النجاسة
 مع ذهاب الاسم والصفة فعليه الدليل انتهى أما الكلب والهم فيهما
 اختلاف والجمهور على حرمتيهما وقد نقل الحافظ في الفتح عن بعض الناس
 حالة الكلب وقال الشافعي مقل السنور الوحشي قلت قال صاحب المباح
 اتفق الأئمة السليمانية على تحريم كل ذي مخلب من الطير يعد وبه
 على غيره كالعقاب والنسر والرخو والغراب الأبقع والأسود وإباح ذلك
 مالك على الإطلاق وأما غير ذلك من الطير فكله مباح والمشهور أنه
 لا كراهة فيما نهى عن قتله كالخطاف والمد هذ والبوم والخفاش
 والبيضاء والطاؤس الأصم الشافعي فالراجح من مذهبه تحريمه قلت
 قد صح كثير من فقهاء الأحناف بإباحة البوم مع أنه يصيد بالمخلب
 فلعلمهم لم يعرفوا أنه يصيد والله أعلم ثم قال صاحب المباح اتفقوا
 على تحريم كل ذي ناب من السباع يعد وبه على غيره كالأسد
 والنمر والفهد والذئب والدب والفيل والهيأة إلا مالكا فإنه أباح ذ
 مع الكراهة والارنب حلال بالاتفاق خلافاً للامامية والزرافة
 لا يعرف فيها قتل قلت لا شك في حلتها كما سيأتي وصح صاحب التمهيد

وقال السبكي في الفتاوى الجليلة المختار حلها والغلب والضيق حلال
 عند الشافعي وأحمد وكذا عند مالك مع الكراهة وقال أبو حنيفة
 يكره أكلهما وقال أحمد وأصحاب الحديث كلهم بإباحة الضب وعنه
 في البرجوع سرايتمان واختلفوا في ابن آدم فقال أبو حنيفة وأحمد حرام
 وهو الأصح مذهب الشافعي وقال مالك هو مكره ولا الهرة الوحشية حرام
 عند أبي حنيفة وهو الأصح من مذهب الشافعي وقال مالك هو مكره ولا
 وعن أحمد سرايتمان أباحة والتحرير ومجرم حشرات الأمراض كالغار
 عند الأئمة الثلاثة وقال مالك بكرهته رقلته دليل على تحريم
 حشرات الأمراض إلا أن يستدل بقوله تعالى ومجرم عليهم العقاب
 فمن يستجيبها فلا يأكلها وقد أخرج أبو داود عن ملقار بن تلب قال سمعت
 النبي صلى الله عليه وسلم قال سمع لحشرات الأمراض نحر يما والقفذ حلال عند
 مالك والشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد حرام ولا بأس بأكل الخلد
 عند مالك وعند الحيات إذا ذكيت أما من حيوانات البحر فقال
 مالك يوكّل كل ما حي السوطان والصفد وكلب الماء وخنزيرة
 قال أحمد يوكّل ما في البحر إلا القساح والصفد والكوسج ويفترق
 عنه في غير السمك إلى الذكوة كخنزير الماء وكلبه وإنسانه واختلف
 أصحاب الشافعي فمنهم من قال يوكّل جميع ما في البحر ومنهم من منع
 أكل كلب الماء وخنزيرة وحيتة وفارسته وعقربيه وكل ما له شبهة
 في البر بالمأكول يوكّل والمرجح أن جميع ما في البحر يوكّل غير القساح والصفد

والحية والسرطان والسمكة انتهي ما في المباح وقال الشوكاني
 مذهب اهل الحديث حرمتها في الكتاب العزيز وحرمة معلوم
 رسول الله كذا في نأب من السباع وذو مخلب من الطير والحمر الانسية
 والجلالة والكلاب والهمر وما كان مستخبثا وما عدا ذلك ذاك فهو
 حلال والقول بكمراهة الحرم ما لا مستند له اما اكل التراب فلم
 يصح في المنع منه شيء انتهى ملتقطا قال في النيل يباح ما عدا هذا
 كسجدة الاغنام والمخيل وباقي الوحوش كضبع وذرانية وامرنب ووبر
 وديربوع وبقرة وحش وضب وثلثاء وباسة الطير كغمام ووجاج وبنغارة وراغ
 وغراب نارع ويحل كل ما في البحر غير ضفدع وحية وشمساح وكوسج وراش
 ان الكوسج حلال وهو ممكن لها خرطوم كالنشار وتحرم الجلجلة التي اكثر
 علفها الجاسة ويجرم لبها ويضها حتى تجبس فلا تأكل وتطعم الطاهر يكره
 اكل تراب ونحوه وطين واذن قلب وغدة وبصل وثوم ونحوهما
 ما لم ينضج بطبخ ويكره اكل كل ذي راحة كريمة ولو لم يرد دخول
 المسجد فان اكل كراهة له دخوله حتى يذهب ريحه ويكره اكل حب
 وليس حجر او بقال وينبغي ان يغسل ويكره ما دأب عليه كل اللحم واكل اللحم
 منتن انتهى وانفقوا على اباحة كل نوع من انواع السمك حتى الجريث والمارة
 ما هي وكذلك على اباحة غراب النزع وقالت الاخفاف باباحة العقن
 والصرد واليه مدد وحرما الطافي على وجه الماء اي السمك الذي مات
 حقا نفسه وهو ما بطنة من فوق فلو ظهر له من فوق فليس بطانة فيوكل ما

ياكل ما في بطن الطافي وحل الفاخنة والحامدة وكلا بابيل والقمري والسوي
 والزرور والعضا فير باوانعها بالافتاق **فصل** ومن اضطر جازله
 ان ياكل من المحرم ولو الى الشيع وقالوا العنابلة ما يسدر مقه
 ومن لم يجد الا ادميا مباح الدم كحربي وزان محصن فله قتله واكله
 لانه لا حرمة له فهو منزلة السباع وكذا ان وجد لا ميتا فانه
 يجوز له اكله ولا يجوز له قتل الذئبي والستام والمسلم والولومات
 من الجوع فهو مباح له ان يغصب طعام الغير في حالة الاضطرار وياكل
 منه ان لم يبط بالسؤال ومن اضطر الى نفع بمال الغير مع بقاء عينه
 وجب على ربه بذله له مجانا ومن مر بثمره بستان لا حائط عليه ولا
 ناظر فله ان ياكل منه مجانا ولو لغير حاجة ولو عن غصونه من غير
 ان يصعد على شجرة او يرميه بجر ولا يحمل شيئا من الثمر ولا ياكل من
 ثمري مجروح الا لضرورة وكذا الباتلة والحصى وكذا ازرع قاسم
 وشرب لبن ماشية على الاصح ومال العجوة العادة باكله رطبا لا يجوز
 الاكل منه كالشعير ونحوه قال صاحب المباح من مر ببستان غيره
 وهو غير محوط وفيه فاكهة رطبة فقالت الثلاثة لا يباح له
 الاكل من غير ضرورة الا باذن مالكه ومع الضرورة ياكل بشرط الضمان
 وعن احمد يباح له الاكل من غير ضرورة ولا ضمان عليه وفي رواية
 يباح له للضرورة اما اذا كان محوطا فانه لا يباح الاكل الا باذن مالكه
 بالاجماع فليت هذا في الفاكهة التي على الاشجار اما ما سقط منها فله

احله عند اصحابنا اهل الحديث املا يجوز لمان يتخذ خبثه وتجب
 ضيافة المسلم للمسافر المجتاز على الا المسلم اذا نزل به في القرى
 دون الامصار يوما وليلة وتجب ضيافته الى ثلث ليال بايامهن
 فما زاد على الثلث فهو صدقة ولا يجب عليه انزال المنة في بيته الا ان
 لا يجد مسجد الاور باطا او نحوهما يبيت فيه ولا يخاف ضرر او حر
 على المسافر ان يأكل من طعامه فوق ثلاثة ايام ولما اليهن اذا عرف
 ان اطعامه يغفل عليه ولا يباح مع كراهته والا فلو ان يأكل
 بعد ما من عنده وكان شيخنا عبد الحق البشاري بقوله الله بغفرانه
 بما يريد علينا مسافر افلكننا نصيفه بالفرح والسودر ونصر عليه بانسه يقيه
 ويأكل عندنا الا انسه اذا مضت ثلثة ايام كان يخرج الى السوق من
 غير ان يخبرنا ويلتزم بالحواج على راسه ثم يقول لمان معركم
 انكم مر واطبا حكم يطبخ طعامي وهذه الحواج كلها مهياة فنقول
 ايها الشيخ ايش هذا نحن فرحانين باطعامكم الى شهر وسنين
 فيقول لا ما اطعم من طعامكم فوق ثلثة ايام ولما اليهن **فصل**
 بباح الصيد لقاصدا ولا يكره لهوا وان كان فيه ظلم للناس
 بالهدوان على زروعهم واموالهم فهو حرام والحيران الصيد بفضل
 ما كوله من ادراك صيد البحر وجامته كافي حركه مذ بوح واتسع
 الوقت لتذكيته لم يبع الا بهما وان لم يتسع الوقت بل مات في الحال
 حل باربعة شوطا اذا كان الصائد اهلا للذكوة حال ارسال الذكوة

فان رمى ما لا وهو اصل شرا رتد بعد رميه او مات بعد رميه
 وقبل الاصابة حل اعتبار ابطال الرمي وعكسه بان رمى ما لم يرد
 او جوس شرا سلم قبل الاصابة لم يحل ومن رمى صيدا فاثبتته ثم
 رمى ما لا ثانيا او رمى ما لا اخر فقتله او دجا لا بعد ابعاده الاول لم يحل
 لانه صار مقدورا عليه باثباته فلا يجاح الا بدفعه ولم يثبت
 قيمته بعد دحا على الراي الثاني لانه اقله عليه حتى ولو ادرك
 الاول فمكوتة فلم يذكركه الا ان يصيب الراي الاول مقتله او يصيب
 الثاني مذبذبا لم يحل وعلى الثاني ارش خرق جلده لانه لم يتلف
 سوى ذلك الشرط الثاني الآلة وهي نوهان احل السلاح اى ما له حد يخرج
 كيف وسكين وسهم او يخنق كرم صاصته البندق والروح ثانيا
 من اعظم الاسلحة في زماننا او طيها والاصاصه تخنق خرقا زائدا
 على خرق السهم فلها حكم السلاح بطريق اولى النوع الثاني جارية متعلمة
 من الطيور ومن السباع اما الكلب الاسود البهيمة وهو الذي لا يباح فيه
 فهو كسائر الكلاب عندنا يحل صيده اذا كان معلما وقالت الحنابلة
 يحرم صيده لا وقتلته ويباح قتله ويجب قتل كل كلب صفور
 والطير كالبايزي والصقر والعقاب والشاهين والسميع كالفهد والكلب
 فغدير الكلب والفهد يكون بسلامة امور بان يسترسل اذا ارسل
 وبين جرائد جردا اذا المسك صيد العياكل منه وتغليظ الطير
 بالمرين بان يسترسل اذا ارسل ويرجع اذا دعى لا بمرلك الا كل فان اكل

الطير الجارح من الصيد يحل اكله ويشترط لحل ما يصيد ذرونا ب
او يغلب ان يخرج الصيد فلو قتل بعد رم او خنق لم ينج الشرط الثالث
قصد الفعل وهو ان يرسل الالة لقصد الصيد فلو سى وارسلها
لا لقصد الصيد فقتل صيد الرمح او ارسلها لقصد ولم يره
او استرسل الجارح بنفسه فقتل صيد الرمح الشرط الرابع قول
بسم الله عند ارسال الجارحة او عند رمي السلاح ولا تسقط التسمية
هنا سهوا ومارى من صيد فوق في ماء او زوى من علوا ووطى عليه
شيئ وكل من ذلك يقتل مثله لم يحل ولو مع ايجاد جرح فان وقع في ماء
وراسه خارج الماء فباح وكذلك ان كان الصيد من طير الماء او كان
التردى لا يقتل مثله ذلك الحيوان وكذلك لا يحل لورما لا يحل
وفيه سر او شارك الكلب المعلم كلب آخر او رماه مسلمة ومجوسى معا
ولا باس لوارسل المسلم كلب المجوسى انصارى فصاد او قتل وكان
معلما فاكل ذلك الصيد حلال وان لم يكن له المسلم ومثله كمثل
المسلم ذبح بشفرة مجوسى او رماه بقوسه او بنبله او ببندوقة اما لوارسل
المجوسى كلب المسلم انصارى المعلم على صيد فانه لا يوحل الا ان
يذكى ومثله كمثل المجوسى ذبح بشفرة المسلم او رماه بقوسه او بنبله
او ببندوقة اما ما صيد ببندوقة الطين فانه كالقوس ذوقه فلا يحل
وكرهه بعض التابعين وهكذا ما صيد بحصى الخذف ولو اكل الكلب
المعلم من الصيد لم يحل فانما امسك على نفسه واذا وجد الصيد

بعد وقوع الرمية فيه ميتا ولو بعد ايام في غير ماء كان حلالا ما عرفت ان او
يعلم ان الذي قتلته غير سهمه فنرماه بالهواء وعلى شجرة او حائط فسقط ميتا فانه يحل

كتاب الاشربة

كل شراب اسكر فهو حرام وما اسكر كثيرا فقليله حرام والخمر كل ما
خامر العقل سواء كان من عنب او تمر او عسل او حنظل او شعير او ذرة او
او غير هذا سواء كان نيا او مطبوخا ويجوز الانتباذ في جميع الانية ولا يجوز
انتباذ جنسين مختلفين ويجوز تخليل الخمر اما اذا صار خلا
فيصير خلا والخمر ليس بنجس بل هو حرام وليس كل حرام نجسا وكذا
سائر الاشربة المسكرة محرمة وليست بنجسة ومن قال بنجاستها فعليه
الدليل ويجوز شرب العصير والنبيد قبل غليانه وقذفه بالتراب
ومظنة ذلك ما اراد على ثلاثة ايام فالاولى اذا شرب النبذ ان يشرب
اليوم وغدا وبعد الغد الى مساء الثالثة ثم يهرق ان بقي منه
شيء واذا وقت النجاسة في شيء من المايعات لم يحل شربه وان كان
جامدا القيت وما حولها ويحرم الاكل والشرب في انية الذهب الفضة
ورخص في تضبيب الاء بقليل من الفضة عند الحاجة قال اصحابنا
جمهور اهل الحديث انه كما يحرم الاكل والشرب في ادنى الذهب
والفضة يحرم استعمالها لخواص اخرى كالدهان والاحتال والاستيعاط
وشرب الدخان قال شيخنا ابن القيم لا فرق بين ان تكون الانية كبيرة

كالصن والربدية ونحوها او صغيرة كالمكحلة والميل والامبر
 بل كما يحرم استعمالها يحرم اتخاذها لغير الاستعمال ايضا ويحرم على
 الصانع عملها ومن قدم اليه طعام في انية ذهب او فضة ولم
 يستطع الابتكار فطر يقفه ان يأخذ الطعام من الانية ويضعه
 في وعاء اخر او على الخبز او في يد الشمال ثم يأكل منه
 وكذلك اذا اراد الاكتمال افرغ المحل في شيء ثم اكل من ذلك
 السيد والشرك في من اصحابنا انكر اذا لك وقال استعمال الذهب
 والفضة في غير الاكل والشرب فيها لم يرد ما يدل على المنع منه
 ولم يثبت الا المنع من الاحسن والشرب فيها فقط ومن زعم تحريم
 غيرهما لم يقبل لا بدليل واما التحلي بهما فلم يرد ما يمنع من
 ذلك الا في الذهب للرجال اما الفضة فلم يرد شيء لمنع التحلي
 بها بل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بالفضة فالعبدوا بها كيف شئتم
فصل لا يجوز الاستدأى بالخر لان الله تعالى لم يجعل شفاءنا
 فيما حرم علينا وقال عمنها داء وليست بد واما دقيل يجوز اذا هو
 تيسر الداء والاخر واما الطبيب المخاذق باستعمالها وقال لا بد منها
 ويجوز لمن غص اذا لم يجد الماء او شيئا يسبغ به النعمة ان يشترها
 بقدر ما يدرغ النخسة اذا خاف الملاك ولا بأس بخبز
 خلطت بعجينه الخمر لانها تحرق وتذهب بالطبخ وكره شرب
 دروس الخمر والادوية نشاطه لان فيه اجزاء الخمر قال صاحب الدرر

الاحكام يحرم اكل البنج والحشيشة والكميون وجور الطبيب والتتن
 اى التبنات قلت اى دليل على حرمة هذه الاشياء غاية ما
 في الباب ان تكون مكرهة وقد عرفت من قبل ان مذهب
 الشافعية انه يجب على الزوج اعداد الحقنة لزوجته اذا كانت لها
 عادة بشرب الدخان وحديث نفى عن كل مسكر ومفترضعيف
 مع ان هذه الاشياء غير البنج والحشيشة ليست بمسكرة ولا
 مفترضة فان كان شئى منها حراما فيمكن ان تكون هى البنج والحشيشة
 لا غير بشر ذكر صاحب الدرر كلاما يشعر باحة التتن وقال قد
 كرهه شيخنا العمادى الحاقاله بالثوم والبصل قلت هذا صحيح بلا مريه
 والله اعلم **فصل** فى اداب الاكل والشرب يستحب غسل
 السيد من قبل الطعام وبعدة وتن التسمية جهر اعلى الطعام الشرا
 ويستحب الاكل ان يجلس على رجله اليسرى وينصب اليمنى او يترج
 وان ياكل يمينه بثلاث اصابع مما يليه ويصغر اللقمة ويطول
 المضغ ويمسح الصخرة بعد الفراغ وان ياكل ما تناثر منه بعد
 ازالة ما حليده من اذنه وان يفض طرفة عن جلسته ويوتر المحتاج
 على نفسه وان ياكل مع الزوجة والمملوك والخدام والاعجرا
 والاولاد ولو طفلا وان تكثر الايام على الطعام وان تاكل الجماعة
 فى صحن واحد بقدر ما تشبع لها وان يلعن اصابه قبل الغسل
 ويخلل اسنانه ويلقى ما اخرج الخلال ويكره ان يتبلعه فان قلعه ^{بلسانه}

لم يكن به بلعه ويكره نفخ الطعام ليعبر وكذلك النفخ في الشرا
 ويكره اكل الطعام ما راو باطل من ثلاثة اصابع او اكثر من ثلاثة
 اصابع او اكله بشماله بلا ضرورة او انا مع الضرورة فلا يكره ترك التسمية
 والاستقبال في الاكل اذا اضرب شرعائه والاكل من على
 الصحن او وسطها ودفن يده في الفضة وتقدب حراسه
 اليها عند وضع اللقمة فيه ويكره لمن اكل مع غيره
 كلامه بما يستقذر او بما يضحك او يحزنه واكله متكئا او مضطجعا
 او مضطجعا او اكله كثير الجحث يوزيه او قليلا جحث يضره ويضعفه
 عن اداء الحقوق والعبادات والاولى ان ياكل ثلث بطنه ويترك
 الثلث للشرب ويدع الثلث خاليا فان اكل الى النصف
 فلا بأس والى الثلثين ايضا جاز وكره ملء البطن وياكل ويشرب
 مع ابناء الدنيا بالادب والروية ومع الفقراء بالاثارة ومع العلماء بالقلم
 ومع الاخوان بالانبساط ويتعجب ان يباسط الاخوان بالحديث الطيب
 والحكايات التي تليق بالمعال ويسن ان يحمده الله تعالى اذا فرغ ويقول
 الحمد لله الذي اطعمني هذا الطعام ورزقني من غير حول مني ولا قوة
 ويدعو الضيف لصاحب الطعام بان يقول اللهم اطعم من طعمي
 واسق من سقائي وبارك في طعامه وشرابه ويفضل منه شيئا
 لا سيما ان كان ممن يتبرك بفضلته وآداب الشرب ان يكون ثلثة
 الناس ويتنفس كل مرة بعد اباضة الاناء عن فمه ولا ينفخ فيه ويشرب

باليمين قاعد اذ لو اكل او شرب وهو قائم فلا بأس والتمني منه نهي ادب
 ويعتد من الامن فلا يمن بالمشرب ويكون السقاء آخر هو شربا ويسمى
 في اوله ويحمل في اخره ويسمى الشرب من السقاء بالفم وروى ان رجلا
 شرب من في السقاء فخرجت حبة ودخلت في جوفه والكراهة تنزيهية
 وثبت انه صلعم وشرب مرة من في السقاء وكان ذلك لبيان
 الجواز او انه منسوخ باحد ايت النبي وجزم شيخنا ابن حزم بالحرمة والله اعلم
فصل قال صاحب الدرر من الاحناف اكل للغذاء والشرب
 للعطش فرض مقدار ما يدفع به الهلاك عن نفسه وما جرد عليه
 وهو مقدار ما تمكن به من الصلوة قائما ومن صومه ومباح الى
 الشبع لتزويد قوته وحرام ما فقه الا ان يقصد قوة الصوم الغد
 او لا يستحيي ضيفه ولا يجوز الرياضة بقلة اكل حتى يضعف
 عن اداء العبادة ولا بأس بانواع الغواكه وتركه افضل واتخاذ انواع الاطعمة
 سرف (قلت وموجب المرض ونحوه قوة المعدة والا صلح بحسب قواعد
 الصحة ان ياكل طعاما واحدا ويشبع منه كالحبز مع اللحم والخبز مع اللحم
 او الحبز مع التمر او الكرامز مع اذراع واحد ولا يجمع بين الحلو والمالح والحار
 والبارد والرطب واليابس بل ياكل هذا في وقت ثم ياكل
 الآخر في وقت آخر فهو ادرى والنفع لصحة وقد رايت كثيرا من الناس
 من اسباب الترففة مضدت معدتهم مع انهم شباب كونهم قد
 اكلوا الاطعمة المختلفة في وقت واحد وجرت عادتهم بذلك)

وكذا وضع الاضبار فوق الحاجة للتفاخر وسيد اقبل الطعام
بغسل ايدي الشاب وبعده بغسل ايدي الشيخ ولو
سقى ما ياكل لحمه خرافذج من ساعته حل اكله ويكره
وكره لحم الاثان ولينز اخلا فالملك ويكره الاكل بلعقة للذهب
والفضة وقطع الخبز بالسكين وحل الشرب من اناء مفضض اي مزوق
بالفضة وقيل لا يجوز بمجوة بالفضة بالاتفاق وكذلك يحل الركة
على سرج مفضض والجوس على كرسى مفضض ولكن يشترط
ان يتقى موضع الفضة ويكره الاكل في نحاس او صفر او فضة
الخرق سيما خرق الصينى هو اطيب واظهر ولا يكره في اناء رصاص
او زجاج او بلور او عقيق خلافا للشافعى وحل الاناء المضرب بذهب
او فضة والكرسى المضرب بهما وحلية مائة ومصحف بهما كما وجب له
اي الذهب او الفضة في نصل سيف او سكين او في قبضتهما
او لحام او ركباب ولم يضع يده في موضع الذهب والفضة
وكذا يجوز كتابة الثوب بذهب او فضة وفي المحتجب لا بأس بالسكين
المفضض والمخبر والركاب وعن ابى يوسف يكره الكل والخلاف
في المفضض اما المطلق فلا بأس به بالاجماع ويقبل قول كافر قال
اشتريت اللحم من كنانة او مسلم فيحل ولو قال اشتريته من مجوسى
فيحرم ويقبل قول المملوك والصبي في الهدية وخبر الكافر مقبول
في المعاملات كسنة الديارات فلو قال الكافر ذبحه مسلم فلا يقبل قوله

كتاب الاضحية

وهي مشروعة لأهل كل بيت رداً جنة عند البض وسنة عند
 الآخرين ورجح الشوك في عدم الوجوب وتجب بالنذر ويقول
 هذه اضحية الله ولا تضل الأبل ثم البقر ثم الغنم
 وأقلها شاة ولا تجزى من غير هذه الثلاثة كبقر الوحش وحمار^{حش} الوحش
 وتجزى الشاة الواحدة عن كل رجل وأهل بيته وعياله والن زيادة
 عليها للتفاخر مكرهة وذبح النبي صلى الله عليه وسلم كبشين اقربين املحين
 موجئين وقال بسم الله اللهم هذا عن محمد وأهل بيته وقرب
 الآخر وقال بسم الله اللهم هذا منك ولك عن وحداك من أمي
 وتجزى البدنة والبقر لا عن سبعة وأقل سن ما يجزى من الضأن
 ما له نصف سنة وهو المجذع من الضأن ولا تجزى ما دونه من الضأن
 ولا تجزى دون الثني من المعز أي ما كل له سنة وشرعت في التاسية
 وقيل ما كلت لها سنتان وطعنت في الثالثة والصحيح أن هذا
 الأخير للبقر والجاموس أما من الأبل فلا تجزى ما دون خمس سنين و
 أفضلها اسمها وتجزى الجاء والتبراء والخص والحامل وما خلق بلا اذن
 أو ذهب نصف البتة أو أذنه وتكره معيبة اذن تجزى أو شق أو
 قطع لنصف أو أقل وكذلك أقرن كذا في كتب المناقب وقال صحابنا
 أهل الحديث لا تجزى الأعمور والمريض والأعرج والأعرج والغنم^{الغنم} والغنم

والاذن قل فتارة العصب النصف فالكثير من ذلك وفي رواية اربع
لا تجوز في الاضاحي العوراء البين عورها والمر بضة البين مرضها
والعرجاء البين ضلعها والكسيرة التي لا تنقي اي الجفء وفي رواية
ينبغي ان تضفي باعضب القرن والاذن ونهى عن المصفرة والمستاصلة
والنحقاء والشبيعة والكسيرة وكذلك لا تجزئ الهتاء وهي التي
ذهبت ثناياها من اصلها ولا العصاء وهي ما انكسر غلاف قرنها
ولا العصباء وهي ما ذهب اكثر اذنها او قرنها ويتصدق منها وياكل
ويشخر والذبح في المصلى افضل ولا ياخذ من له اضحية من شعرة
وظفر لا بعد دخول عشر ذي الحجة حتى يضحي وتبيل وياخذ قبل
الذبح كراهة تنزيه وقيل لا كراهة **فصل** في دين غر الابل
قائمة معقولة يد لها اليسرى فيطنها بالحرية في البرد والحر
بين اصل العنق والصدر وبين ذبح البقر والغنم على حينها الا
موجهة الى القبلة ويسمى حين يحرك يده بالفعل ويكبر ويقول
اللهم هذا منك ولك فان اقتصر على التسمية اجزاء اول
وقت الذبح كالحفية وهو في تطوع ونذر ودر مرتعة وقران
من بعد صلوة العيد وقيل من بعد اسبق صلوة العيد بالبلد
لمن صلى او من بعد قدره اذن لم يصل فلا تجزئ قبل ذلك
ويستمر وقت الذبح منها اوليا الى آخر ايام التشريق وقيل الى
آخر ثلثة ايام التشريق فان فات الوقت قضى الواجب وسقط التطوع

ومن له الأكل من هذا التطوع من اضحيته ولا يأكل من هذا
 واجب ولو كان إيجابه بنذر أو تعين ويجوز لأكل من دم المتعة
 والقربان ويجب على المضحى أن يتصدق بأقل ما يقع عليه
 اسم اللحم فإن أكلها كلها ضمن قبل ما يقع عليه اسم اللحم
 ويشتبه بقليل الفقير لا طعامه والسنة أن يأكل من اضحيته
 بثلاث أو بعدى ثلاثاً ويتصدق بثلاثاً ويجرم بيع شئ منها حق من شعر
 وجلده ما ولا يعطى الجزاء بأجرته منها شيئاً وله إعطاء صدقة
 وهديّة وقال إمامنا أحمد بن حنبل إذا دخل العشر حرم على من
 يضحي أن يضحى عنه أخذ شئ من شعره أو ظفراً أو بشرته إلى الذبح
 وبزول التحريم بدج الأول لمن يضحي بأكثر من واحد ولا يمنع عليه
 النساء والطيب وبين الملق بعد **فضل** في العقيقة
 مستحبة وقيل سنة مؤكدة وقيل واجبة في حق الأب ولو
 معموه عن الفلام شاتان وعن الجارية سنة ولا تجزئ بدنة
 ولا بقرة الأكلامة فلا تجزئ فيها الاثنتان والسنة ذبحها يوم السابع
 ولا دمه فان فات فبعد له وقيل فان فات في اليوم السابع
 ففي أربعة عشر فان فات ففي إحدى وعشرين ولا تقرب إلا سابع
 بعد ذلك بل يفعل في كل وقت وكراهة لطخة أي لطخ المولد بل
 وإن لطخ رأسه بزعفران فلا بأس وقال ابن القيم سنة وينزعها
 أعضاء ولا يكسر عظمها ولحمها أفضل من إخراج لحمها نياً فطبخ بماء ولحم

ثم يطعم منها الاكلا والساكنين والمجيران (هكذا في كتب الحنابلة ولم
يحدث له دليلا في عدم كسر العظام واستقبوا ان تدفن عظامه في
محل ولا تكسر ويخلص اللحم) ومن الاذان في اذن المولود الحق ذكر اكان
اولا ثم حين يولد والاقامة في اذنه اليسرى وان يحنك بمجرة بان
بان تمضع وسيد لك بعد ادخل فيه ويفتح فيه حتى يترك الى جوفه
منها شيء ومن ان يخلق راس النمل المولود في اليوم السابع من ولادته
فان لم يفسد في السابع فبعد لا يتصدق بوزنه ذهب او فضة
ولا يخلق راس الجارية ويسمى المولود فيه والتسمية للاب فلا يسميه
غيره مع وجوده وبين ان يحسن اسمه واحب الائمة الى الله نقله
عبد الله وعبد الرحمان وكل ما اضعف الى اسماء الله المحسنة كعبد
الرحيم وعبد القادر ونحو التسمية بالثمن من اسم واحد ولا تقتصر
على الواحد اولى وتقوم التسمية بعبد غير الله كعبد النبي وعبد
الدار وعبد المسيح وعبد الكعبة وكذا التسمية بفلاح على
وعلام حسين وقيل بنون التسمية بفلاح على وعلام حين لقوله عليه السلام
وليقبل غلامى وقتاى وتكره التسمية بحرب ويسار ومبارك ومفلاح
وخير وسور وبركة ونسمة ونجيم ورباح وكذا ما فيه تركية كالنقى
والزكى والنقى والبار ومرة وامثالها لا باسماء الملائكة واسماء الانبياء
وقيل تكره الجمع بين الكنية بابي القاسم بين اسمه صلواته
الكرامة كانه في حياته صلواته بنون التوفاته وتكره التكنية

باب عيسى فان عيسى لا اب له وقيل كما تكبره وتكبره التسمية
 باسماء الكفار كفر عيون وحامان وقارون وشيطان وابليس ونمرود
 وسند ادوابه جهل وباسماء العصاة الطغاة كيزيد والوليد وعقبة
 وامثالهم وان الفسق وقت حقيقة واضحية اجزأت احد نهما عن
 الاخرى وقيل لا تجزى ورجح الاول شيخنا ابن القيم بشرط ان ينوب عنهما كما هو اصل كثر من ينوب
 بهما تحية المسجد وسنة المكتوبة وكما لو ذبح المتمتع والقارن سائة
 يوم الضحى اجزا عن دم المتعة وعن الاضحية وكما لو سجد بعد الطواف
 فرضا او سنة مكتوبة وقع عنه وعن ركعتي الطواف والله اعلم
فصل في الضيافة يجب على من وجد ما يقرب به من نزل
 من الضيوف ان يفعل ذلك وحد الضيافة كما مر الى ثلثة ايام
 وما كان وراء ذلك فصدقة ولا يحمل للضيف ان يتوكل عند لا
 حتى يهرجه واذا الحرف فعل القادر على الضيافة ما يجب عليه كان
 للضيف ان ياخذ من ماله بقدر قراءه ويحرم احل طعام الغير بخير
 اذنه ومن ذلك حلب ماشية واخذ شربة من رصه لا يجوز الا بالشر
 الا ان يكون محتاجا الى ذلك فليتنا وصاحب الابل والبقر والشاء والحيات فان
 اجابه ولا فليشرب ولياكل غير متخذ خبثه ولا يجوز الرمي على الاشجار كما مر

كتاب الخطر والاباحة

قد بينا كثيرا من ابواب هذا الكتاب في الكتب السابقة فلا يغيب ما

انما ذكر ههنا ما العرف ذكره اولاً **فصل** فيما يتعلق باللبس استد
 العورة واجب في اللباس والخلوة ومريان العورة في كتاب الصلوة ولا يلبس
 الرجل الخالص من الحرير والعقد الا جماع على حرة لبسه للرجال
 وقال عياض حكى عن قوم اباحته قال ابو داود انه لبس الحرير عشرون
 نفسا من الصباغة والرايح التخريب وكلما حقه شيئا من الثوب كان في
 الشيل ويرخص في موضع اصبع او اصبعين او ثلاث او اربع من اعلام
 الحرير وكذلك يرخص لاجل الحكة والحزب ويجوز لبس الكتان وانقطع
 والصوف والخز وان كانت نفيسة قل في الدرس ولا يلبس الرجل القطن
 من الحرير اذا كان فوق اربع اصابع الا للتداوى ولا يفتنه وكذلك
 صحيح الرافعي تحريمه اذا شده على النساء وخلفه الذوى في ذلك وحكمه
 ابن الرافعة عن بعض العلماء انه لا ينعقد النكاح بحضور الجالس
 على الحرير وروى عن ابن عباس وانس انه يجوز ان تراش الحرير واليه
 ذهب الحنفية وكثير لا يلبس الرجل المصبوغ بالصفرة ولا ثوب
 شهرة ولا ما يختص بالنساء ولا تلبس ما يختص بالرجال لان النبي صلى
 الله عليه وسلم المتشبهات والمتشبهين ويحرم على الرجال الغلي بالذهب بالفضة
 وحل يجوز للنساء الغلي بالذهب ام لا فيه قولان والاصح الجواز وروى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في يسه ولا في يمينه والكل واسع ولا يختص في السبابة
 والوسطى ويجوز في غيرهما قال صاحب الدر من الاضافات من صاحبها
 الى حنيفة لبس الحرير في الحرب ويجوز قد اربع اصابع عند التلاوة

كما حرام الثوب وظاهر المذهب عدم جمع المنفرق ولو في حمالة وكذا
 المنسوج بذهب يحل اذا كان هذا المقدار والا فلا وباس يكمل
 لادباج الرجال اي الناموسية (مصري) وكثيرا التكملة وكل القطنية
 ولو تحت الحمالة وكان لا يضرهم الجبة المكفوفة بالحرير والاصح عدم الكراهة
 كما حققه العيني لثبوت لبسها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي السراج العلم
 من الحريرة يضر مطلقا سواء كان صغيرا او كبيرا واختلف في الكيس الذي
 يعلن كذا في في عصابة الجراحة به ويجوز للرجل تزئين بيته بالديباج
 والتجمل بلوانه الذهب والفضة رقلت هذا ما لا يجوز عند اهل الحديث
 كما مر وفي القتيبة يحسن اللغفها لف حمالة طويلة وباس ثياب واسعة
 رقلت الامران في الثوب ممنوع لكل احد فقيرا او غير فقير كما يدل عليه
 الحديث وفيها لا باس بشد خمار اسود على عيني من ابريسم بعدد
 كالرمد ونحوه وفي التانار خانية لا باس بازار اعد الديباج والذهب
 وفيها عن مختصر الطحاوي لا يحكر لا علم الثوب من الفضة ويكره من الذهب
 ويجل توسد الحرير وافتراشه والنوم عليه وقال الشافعي ومالك حره
 الصحيح رقلت على مذهب ابي حنيفة يجوز الجلوس على الكرسي المكفوفة بالحرير
 واما جعله وتار الوشعار او ازارا فانكره لا بالجماع والجلوس على الغنم والحيوان
 رقلت هذا الاجماع مما لا يعتد به فان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز اللعب
 بالفضة للرجال كيف شاؤوا ويجل لبس ما سدا ابريسم ولحمة غيره لا
 حل عكسه في الحرب فقط وان خلطت اللحمه بابريس وغيره فالاعتبار بالغا

ويكره ما كان ظاهراً فز او خط منه خن وخط منه قز وكره لبس
 المعصرم والمرعفر (اي الاحمر والاصفر) للرجال ولا يكره للنساء ولا لبس
 بسائر الالوان (ولو احمر من غير المعصرم او اصفر من غير المرعفر) وكره
 بعضهم لبس الاحمر للرجال مطلقاً واستحب بعضهم ولا يشد منه
 المتحرك بذهب بل بفضة وجوزهما محمد بن حنبل في الاحتياط لان
 من الذهب لان الفضة تنقته وكره لباس الصبي ذهاباً وحراً ولا
 يكره حفظ الخرقه للوضوء والغطاء ولا التيمم بخرق يربط باصبع او خاتم
 لتذكر الشئ والحاصل ان يحل ما فعل تجبره كرا وما فعل للحاجة لا
 والتيمم المكروه ما كان بغير العربية فلا لباس بشد التمام او القلما
 على الاغناق ويجوز على الرجال سدل الازار الى ما يجاوز الكعبين
 والاحجب ان تكون الازار الى نصف الساق فان اسدرت من غير قصد
 فلا لباس **فصل** في النظر والنظر والنس والتقبيل نقد مبيان عورة
 الرجل والمرأة فلا تقيد لا قال صاحب الدر بنظر الرجل من الرجل
 ومن غلام بلغ حد الشهوة ولو امر وصبيح الوجه سوى ما بين سرته
 الى ركبته ووعند ناسوى ما تحت السرة و فوق الركبة وقيل يجوز النظر
 الى الفخذ ابضاً ومن عرسه وامتة الحلال له وطيرها الى كل عضو
 منهما ومن نحرمة الى الراس والوجه والصدك والساق والعصا
 ان امن شهوته وشهوته الى الظهر والبطن والفخذ خلافاً للشافعي
 وحكمه غير ذلك كذا في النظر اليها الحرمه وما حمل نظره حال السر

الا من اجنبية فلا يحل مس وجهها وكفيها ولو بايع النبي صلعم النساء
 بس الايدي والاشف على فقرأ عهد الزمان الضالين المضلين
 حيث عيسون ايدي النساء المريدات بل ينظرون اليهن كالمطر الى
 محارمهم ولا يتجنبن من المرشدين وهل هذا الاخلال مبين قال
 صاحب الدر هذا في الشابة اما العجوز التي لا تشفق فلا بأس بصافحتها
 ومس يد هاذا من الشهوة (قلت لا دليل على هذا) وفي حبان المس
 جاز سفر لا بها ويحلوا اذا من عليه وعليها والا فلا (قلت كلا القولان ١٠٠) الا
 دليل عليه) وفي الاشبال الخولة بالاجنبية حرام الاجل حزمة مديونة
 هربت ودخلت حربة او كانت عجوز اشوها او مجائل والخولة بالحرم
 مباحة الا الاخت رضاعا والصمرة الشابة (قلت لا دليل على الاستثناء)
 وفي الشربلية لا يكلها الاجنبية الا عجوز اعطست او سلت فيشتمها
 ويرد السلام عليها والا فلا (قلت لا دليل على منع الكلام مع الاجنبية وقد قال
 الله تعالى واذا سالتهم متاعا فاسألهم من ذرأء حجاب وقال ولا تخضعن
 بالقول وكلمت سيدتنا فاطمة ابابكر وكلمت عائشة ناسا كثيرين وكلمت
 وله مس ذلك اذا اراد الشراء وان خاف شهوته وامة بلغت حد الشهوة
 لا تقرض على البيع في انرا واحد وينظر من الاجنبية ولو كافتة الى وجهها
 وكفيها وقتيل الى المقدم والذراع ايضا اذا اجرت نفسها للخدمته والخبز
 فالوجه والكفان ليستا من العورة وكذا القدم عند الاكثر وعند هذا
 كالاخفى معها (قلت عندنا كالحرم لها) فان خاف الشهوة امتنع نظرها

الى وجهها ايضاً الا النظر والمس الحاجة كفاض وشاهد محكم ويشهد عليها
 وكذا امر بدن نكاحها ولو عن شهوة او مر ببدن شرعاً او ضلوا اثمها
 فينظر الطبيب الى موضع مرضها بقدر الضرورة وكذا يجوز النظر الى
 وختان والاخص تقليد النساء لست ادري النساء لان النظر الجنس الى الجنس
 اخف وفي القنينة يجوز كشف العورة للحمامي (قلت هذا باطل وصاحب
 القنينة مخفي) ولا يجوز النظر الى امر وصبيح الوجه بشهوة ولا الخلوة
 معه ان لم يامن الشهوة ولا مسه ولا تقبيله وتنظر المرأة المسلمة
 من المرأة كالرجل من الرجل وقيل كالرجل الحرمة والا قول اصح (والأصح
 على ساء الصند حيث يكشف عورتهم للنساء ولا يستعين) وتنظر المرأة
 من الرجل كنظر الرجل من الرجل ان امنت شهوة والذميمة من المسلمة
 كالرجل الاجنبي فما لا يحل فلا ينظر الى بدن المسلمة غير الوجه والكفين
 رقلت والذميمة من الرجل كالمرأة المسلمة الاجنبية كما مر فلا يجوز النظر اليها
 غير الوجه والكفين اما الذميات والكافرات اللائحة تتبرجن في زماننا هذا
 في الأسواق والطرق كاشفات رؤسهن وصدورهن وظهورهن و
 شديهن وبطنهن وسوقهن بل الخاذهن فان وقع النظر اليهن بغتة
 فلا جناح على الناظر وينبغي ان يفيض بصره ولا ينظر ثانياً مرة بالقصد وكل
 عضو لا يجوز النظر اليه قبل الاتصال لا يجوز بدنه ولو بعد الموت
 ووصل الشعر محرماً وكذلك الوشم والوشم وتفت الشعر من الوجه لقوله
 لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشمة والمستوشمة

والنامصة والمتنصتة والجوب والخنث والمخض والواجي في النظر إلى الأجنبية
 كالفعل فلا يتركون يد خلون على النساء وجاز عن أمته
 بغير إذنها وعن المرأة باذنها وكره تقبيل الرجل فم الرجل أو يده أو شيئاً
 منه وكذا تقبيل المرأة الرأس عند لقاء أو وداع وهذا النوع شهوة
 وأما على وجه البر والحب فجاز إذا امر الشهوة كتقبيل وجه نفيه أو عابد
 أو وسع أو تقبيل يده أو رجله وكذا إيكراه معانفته في الزنا واحد
 (أخو) لم يكن عليهما يقص أو سرداء) خلافاً لابي يوسف فإنه حرمها
 ولو كان عليه يقص أو سرداء أو جبة (أو شروان أو انكر كه) جاز بلا كراهة
 بالأجماع وفي الحقايق لو القبلت على وجه المبرجة دون الشهوة جاز بالأجماع
 كالمصافحة فإنها مأمونة وقت اللقاء بيد واحد أو بكليتي يديه
 أما المصافحة بيد صلوة الفجر أو صلوة العصر أو بعد صلوة الجمعة أو العبد
 فلا أصل لها بل بدعة مكرهة وقيل بدعة حسنة كما ذكر
 النووي في الأذكار أما المعانقة فلهما من الأمن تقدم من سفر ويجوز
 تقبيل الرجل ابنه أو بنته ولو كبير أو كبيراً على المحدثين العيينين
 لأن هذا قبلة متفق ولا بأس بها كقبلة التغطيم ولا يجوز للرجل
 مضاجعة الرجل في ثوب واحد وإن كان كل واحد منهما في
 جانب من الفراش وإذا بلغ الصبي أو الصبية عشرين يجب التفريق
 بينهما وبين أخيه وأخته وأمه وأبيهما في المضجع والغلام إذا بلغ
 حد الشهوة فهو كالفعل وعن أبي حنيفة لصاحب الحمام أن ينظر إلى

١٠
 وكذا في البيت
 بالحدوث الصحيح
 ١١

قلت قد عرفت فما هذا القول من قبل وجهه الختان قلت هذا الوجه
 باطل فان للختان ضرورا ما ليست للحماي ووصيل في ختان الكبير اذا مكه
 ان يخن نفسه قتل والا لم يفعل الا ان يمكنه النكاح من ختانه
 او شرا مجاربه خاتنه فان لم يتحمل اذية الختان لكبره او ضعفه
 فلا لباس بتركه قلت لا لباس للختان ان ينظر الى عورة الختون فيختنه ولو
 كان كبير لان الختنة من شعائر الاسلام ولا يترك الا اذا لم يتحمل
 الاذية ويخاف هلاكه ويكون في الختنة قطع اكثر العلقه والاولى قطع كلها
 ولا لباس بتقبيل يد الرجل العالم او الزاهد المنتسب او السلطان
 العادل او الحاكم المتدين على سبيل الشريك وكذا تقبيل راسه
 ولا رخصة فيه لغيرهم وفي المحيط ان لتعظيم راسه
 واحرامه مجاز وان لينيل الدنيا كسلا ولو طلب من عالم الزاهد
 ان يمكنه من قدمه ليقبله اجابه ونيل لا يرخص فيه كما يكره
 تقبيل المرأة فمما خرى او خذها عند اللقاء او الوداع وما يفعل بهما
 من تقبيل يد نفسه بعد المصافحة اذا التقى غيره لا مكروه ولا رخصة
 فيه واما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء فمكروه اجماعا وكذا ما يفعلون
 من تقبيل الارض بين يدي العلى او العظماء او السلاطين فحرام
 لانه يشبه عبادة الوثن والفاعل والراعي به اشمان فان كان
 على وجه العبادة والتعظيم كفر وان على وجه التحية لا وصار
 اشمار تلك الكبيرة وكذا سجدة التحية لغير الله كبير من الكبائر

وسجود العباداة والتعظيم لغيره كفر وشرك اما تقبيل الصنم والوثن
 او شيء مما يعبد لا للمشركون فكفر مطلقا وكذلك الامتناء والركوع
 عنده ولو كان على وجه التقية وتقبيل القبور بدل عمر مكرهة
 وكذلك الطواف بالقبور بتجديد القبر كفر وان كان على وجه التقية
 لانه من شعائر عباد القبور ولو سجد لصاحب القبر من بني اعداؤهم
 كان على وجه التقية ياشهد ان كان على وجه العباداة والتعظيم كفر
فصل في البيع كراهية بيع العذر لا يرجع الا الى خالصته ولا يكره
 بيع السرقين اى الزبل وبيع سبغها مخلوطه بتراب او رما وغلب عليها
 كما صح الاشتفاع بمخلوطها داخل الصها بالقاءها في البساطين والنسج وحااز
 اخذ دين على كافر من ثمن خر بخلات دين على مسلم لبطان ببيعة
 الا اذا وكل ذميا ببيعه فيجوز عنده خلافا لهما (قلت اهل الحديث
 متفقون لصاحبيه في البطلان) وعلى هذا اومات مسلم وترك ثمن
 خر باعه مسلم لا لجل ورشته وفي الاشباه الحرمه تنتقل مع العلم
 الا للوامرث الا اذا علم ربه وفي المجتبى مات وكسبه حرام فالميراث
 حلال ثم قال لا تاخذ بهذه الرأية وهو حرام مطلقا على الورثة
 (قلت هو مذهب اهل الحديث) ومجان تحلية الصحف وتشويره
 ونقطه اى اظهار اعرابه وبه يحصل الرفق بعد اخصوصا للعب
 وفي القنية لا باس بكتابة اسامى السور وعد الاسمى وعلامات الوقف
 ونحوها في بدعة حسنة (قلت قد سألني رجل عن كتابة الهندسة

وسط كل اية فقلت لا بأس بها قيا سا على التفسير في الاحزاب وفيها لا
 بأس بكونها اخبار ونحوها في مصنف وتفسير وفقه وتكرار في كتب
 نجوم واداب (قلت لا ادري ما المراد بالاخبار ان اراد بها الاحاديث فلا يجوز
 ان تسعمل قرايطير في الغلف والدانة وان اراد كتب القرايطير
 والقصاص و(نيوز پيرس) فلا بأس لو جعلت في كتب نجوم واداب ايضا
 ولا ادري ايضا ما اراد بكتب النجوم ان اراد بها الكتب التي فيها
 اسماء النجوم وذكر الابراج والاوراق فلا بأس ان تجعل لها غلف ودفات
 وتحفظ لانهما تنفع في سفر البحار والقفار وان اراد بكتب النجوم الكتب
 التي فيها ذكر تسخير الكواكب وكيفية معرفة الغيبات والمستقبلات
 بحر صائها واجتماعها وقدرتها في قباله للاطلاع والاحراق فصله عن ان
 تجعل لها غلف وجلود وتوضع في مكانايب والحرار يربم ويكر لا تصغير مصنف
 وكتابته بقلم دقيق يعني تنزيها ولا يجوز لف شيء في كاذب حديث او
 تفسير وفقه فخر يجوز في كتب الطب والاختراق والادوية القصص
 والاخبار وجاز دخول الذي مسجد امطلقا او كرهه مالك مطلقا وكرهه
 محمد والشافعي واحمد في المسجد الحرام قلت عند اصحاب الحديث
 يجوز دخول المسجد باذن المسلمين ولا يجوز بغير اذنهم وجاز عبادة
 بالجماع وفي عبادة الجوسي قولان وجاز عبادة فاسق على الاصح لا وسام
 والعبادة من حقوق المسلمين وجاز اخفاء البهائم قلت عند
 اهل البيت الحديث منهي عن ذلك والكتاب دام

هذا المذموم فلا القصاص حلال ولا الرزق القاض بل حرام فوق حرام
 وجاز شراؤه مالا بد للصغير ومنه وبيعه لاخ وعوده وملتقط
 وهو في حجره وجاز اجارته كالمسك فقط لو في حجره او كذا الملتقط
 على الاصح وكذا العمد عند ابى يوسف ولو اجر الصغير نفسه لم يجز
 الا اذا فرغ العمل لتخصمه نفعاً فيجب السعي وصح اجارة اب وجد وقاض
 ولو بدون اجر المثل وجاز بيع عصير عنب من يملكه ان يتخذ لا
 خمر او عند ناكيجوز بخلاف بيع امر دهن يلو ط وبيع سلاح من اهل الفتنة
 فانه لا يجوز اتفاقا وجاز حل خمر ذي بنفسه او دابة باجر وجاز اجارة
 بيت بسواد الكوفة اي قراها ليتخذ بيت نارة او كنيسة او بيعة او يباع
 فيه الخمر (انما خص بسواد الكوفة لان اكثر اهلها كانوا كفارا
 فيستفاد منه انه لا يصح اجارة بيت لذي لئك الامور في بلد الاسلام)
 وجاز بيع بناء بيت مكة وارضها بلا كراهة وكذا الاجارته واكره
 ابو حنيفة وجاز قتل العبد تخوذا عن التمرد والاباق وقبول هدية
 تاجر اما ذو نامن جهة سيد لا واجابة دعوته واستعارته دابة
 وكذا كسوته واهدائه النقدين واستخدام الخصى وقيل لا يكره
 الاستخدام بل يكره دخوله على النساء اذا بلغ خمس عشرة سنة وكذا
 اقراض بقال وغيره دراهم لياخذ منه متعرا فاما شاء والاصح
 انه لا يكره لولم يشترط حال العقد فان اودعه فلا يكره وكذا
 لو شرط ذلك قبل الاقراض شحاقرضه وصح لا اللعب بالنرد والشرط

عنه
رى الشطر
لا يفسد

واباحه الشافعي والبرهيسف (يشترط ان لا يكون فيه القمار ولا المداومة
ولا يحصل به الخلل في العبادات واداء الحقوق والا فيحرم اللعب به اتفاقا)
ذكر لا كل لهو الا ثلثة ملاعبة اهلها وتاديبه بفرسه ومناضلته لغوسه
(هذا في الزمن السابق داماني زماننا هذا افا لمناضلة بالبنادين والانتفا
ورميها على الاهدات وتدخل في اللهو المباح المصارعة والسابقة
داستعمال الملاحة كلها بل يقول ان تاديب الرجل لغرسه ومناضلته بينا
والزايده واجبة ضرورية لكي يستعد لمقاومة الاعداء) وذكر لا جعل الغل
في حق العبد وذكر لا قوله في الداء السموم بمقتل العزم من عرشك
وعن ابى يوسف لا باس به (قلت قول ابى يوسف هو المختار لوروده في
الحديث الثم هو اني اسالك بما قد العزم من عرشك وشد دابن الجوزي
في المحكم ووضع حيث ان اهل الحديث متفقون على كون ذوات الله
مقالي على عرشه فامش القباخر في هذا الداء نغم لو كرهتم الجمع بين المنكر
لعول الله تعالى على عرشه ولا عجب والعرضقة لعرشه لاله سبحانه
فلا يريد ان عزته تعالى قد دمية ينفصم من هذا الداء واحد وثما وفي
التاتار خاسية عن ابى حنيفة لا ينبغي لاحد ان يدع الله الاب به (قلت هذا
منقوض بل ما قرأ اللهم اني اسالك بمحمد بنبيك وموسى نبيك ولا باس بالتوسل
عندنا سواء كان بلا موات او بلا احياء وقيل لا يجوز التوسل بالاموات وقد
سيدنا عمر بن الخطاب صلى الله عليه وسلم يقول ابى حنيفة لا ينبغي ان يعقد
عليه) وذكر لا يصل احد على احد بلا استقلال الا على النبي صلى الله عليه

هذا
هذا
او لا فاسم

فلا يقول اللهم صل على فلان نفسه يجوز ان يقول صل على النبي صلعم و
 على آله واصحابه الوصل فلان قلت هذا ايضا منقوض بالماثور اللهم صل على
 آل بن ابي اوفى وكر لا قوله بحق رسلك وانبيائك واوليائك لانه لا حق
 للخلق على الله تعالى قلت هذا ايضا منقوض بقوله تعالى وكان خلقنا
 بضوء المومنين وورده في الاحاديث المتقدمة وانه كان حقا على الله
 ان يمد خلق الجنة نفسه لا يجب عليه سبحانه باليجاب غيره شي وهو
 قد كتب على نفسه الرحمة ويكتب ما شاء سبحانه هو الله العزيز الحكيم
 وورده الحديث في اللهم اني استأثرتك بحق اسمائين عليك ولو قال
 لا اخرجك الله او بالله ان تفعل كذا الا يلزمه ذلك وان كان
 الاولي مطلقا المختار ان قال ابن المبارك سأل لوجع الله او الحق الله
 يعجزني ان لا يعطيه شيئا لانه عظم ما حق الله وحق ما عظم الله
 وفيها قرأ القرآن ولا يفعل بموجبيه كما نحن كلنا في هذا الزمان نقرأ
 القرآن ولا نفعل عليه يرحمنا الله ويغفر لنا يثاب على قرأته من يصلي و
 يعصى وهل يكره رفع الصوت بالذكر والدعاء وقيل نعم وان يصيح اسمه
 لا يكره مطلقا بل يكره في غير ما ورد فيه الجهر عن الشارح والجهر المنفرد
 مذموم في الاذكار كلها غير الاذان وكره الاحتكار قوت البعث والجهل
 في بلد بضواهم فان لم يضرهم يكره ومثله باقي الجلب ويجب ان يامر القاضى
 اذا الحكم ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهله فان لم يبيع حرة بما يراى
 اراد عالمه وباع عليه طعامه اتفاقا ومنه المراج لو حاف الامام

على اهل بلد الهلاك اخذ الطعام من المحتكرين جهرا و فرق عليهم فاذا
 وجدوا سعة ردوا مثله ومن اضطر للمل غير له وخاف الهلاك
 تناوله بلا حر ضالة ولا يكون محتكرا بحبس غلة ارضه ويجلبه من بلد آخر
 خلا فالكاتب يوسف وعند محمد ان كان يجلب منه عادة كراهة وهو المختار
 ولا يسع الحاكمان الله هو المسموع القابض الباسط الرائق الا اذا تقدم
 الامر باب عن القيمة فقد يافحشا فيسعر بمشورة اهل الراية
 وقال مالك على الوالى التسعير عام الفلاح رقلت ان في التسعير شغل
 عظيما ولذا سخط عنه الشارح الحكيم الامير بما تنكسر به قلوب التجار
 والمجالبين فيتركون التجارة غيظا وفهما ويموت الناس جوعا وفي
 الاختيار شواذ اسعر وخاف البايع ضرب الامام لو قص لا يجل للثوى
 وحيلته ان يقول للبعي ما يجب ولو اصيل على سعر الخبز والصود وزن
 ناقصا يرجع المشتري بالنقصان في الخبز لا الصود لشهرة سعره عادة
 بخلاف اللحم (وعندنا يرجع في الشيتين) ويجب على الحاكم اختيار
 ان ان البلد ومقادير الشيايب ويعبر من يجلس فيها من التجار و
 اسباب الاسواق ويكره امساك الحمامات ولو في برجهان كان
 يضرب الناس بنظر وجلب والاحتياط ان يتصدق بها ثوبين ثوبا
 ان لم يعبر من بها او تهرب له فان كان يطيرها فوق السطح مطلقا
 على عورات المسلمين ويكسر زجاجات الناس برمية تلك الحمامات
 عن رومع اسد المنع فان لم يمنع بذلك ذبحها المحتسب واما اقتناء

الحمايات للاستيناس فباح كشراء عصافير ليعتقها ان قال من اخذها
 ففي له ولا يخرج من ملكه باحتاقه وقيل يكره لانه تضيق للمال وفي
 المختارات سبب دابة وقال من اخذها لم ياخذها من اخذ
 وجازم ركوب الثور وتحميله والكراب على الحير بلا جهد وضوب او
 ظلم للذابة اشد من ظلم الانسان في ظلم الانسان اشد من ظلم المسلم
 ويجب على الحاكم ان يكف الناس عن الظلم على الدواب والحمل عليها
 فوق طاقتها وكره الكراب على الخيل وكذا لك شد الحجر العجلات
 والكارهات كما هو للعردين في زماننا وقيل لا كراهة في شد ها
 الحجر لتعامل الناس بذلك ونعم البالوى ويستحب قلما يظا نيولا يوم
 الجمعة وكونه بعد الصلوة افضل قلت عند فاضل الصلوة افضل
 واستجوابات يبدأ بسبعة المعنى الى المختص ثم يخصصه اليسرى الى الابدان
 ويحمله بابها من المعنى وكذا لك يفعل في اصابع الرجل قال الحافظ
 انه يفعل كيف شاء ولو ثبت في كفيته شئ ولا في تعيين يوم له
 عن النبي صلعم وذكر صاحب الدر في هذا الباب حديثا موصوعا
 عن النبي صلعم فهذا من قلة معرفته بالاحاديث ويستحب حلق
 عاتقه وتنظيف بدنه باغتسال في كل اسبوع مرة والا فضل يوم
 الجمعة وجازم في كل خمسة عشر وكره تركه وساء الامر بعين وفي
 المجتبى حلق الشارب بعد عدة وقيل سنة والاولة قص الشارب
 سبعة متبدين وشفطه واحفاء الحلي ولا باس بتنع الثيب واخذ اطراف اللحية

ولا يتقصها من القبضة ومن الخضاب بالصفرية وذكره القنص
 بالسواد وقيل لا يكره (وهو المختار) وفيه نطعت شعر رأسها ثلث
 ولعلنا وان باذن الزوج وكره الحلق الرأس من غير عذر الزوج او عمره
 لانه سيما الخواارج والا فضل ان يحفظ الشعر على رأسه ويشطه
 ويد منه وقيل الحلق جائز لا كراهة فيه ولو قلتم رجل علم الصلوة
 او نحوها بعلم الناس واخرى لم يعل به فالاول افضل وقال بعض السلف
 مذكره العلم خير من احياء الميت وله الخروج لطلب العلم الشرقي
 بلا اذن والديه ولو ملتحيا واذا كانت الرجل يصوم ويصلي ويصبر الناس
 بدينه او بلسانه فذلك حرام ما فيه ليس لغيبة حق لو اخبر السلطان
 بذلك ليزجره لا لاشتم عليه وكذلك الشكوى عند القاضي وقوله
 لمن عليه الحق انه كاذب او غار او عدا ونحوه ليس بالسب الممنوع عنه
 شرعا سباب المؤمن فسوق وقتاله كفر وكذلك الاشم عليه لو ذكر مساوي
 اخيه على وجه الاهتمام ولا يكون غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه
 الغضب يريد السب ولو اخطأ به اهل قرية فليس بغيبة لانه لا يريد
 به كلهم بل بعضهم وهو مجهول فتباح غيبة مجهول ومتطاعه يقيح
 ولمصافه لا وسوء اعتقاد من يرامنه ولشكوى ظلمة الحاكم وما تكون
 الغيبة باللسان تكون بالفعل كالخاكة كان يمشى متعارجا بالخرق
 والكتابة والمركب بالمرز بغز العين والاشارة باليد وكل ما يفهم منه
 المقصود فهو داخل في الغيبة وحرام واذا اتبلغ للعتاب يكفي لمن اعتابه

عن ابن ابي شيبة
 قالون علمه ولو كذب
 على نفسه عليه ولو كذب
 واذا كان يقع العذر

والأشراط بيان كل ما اغتابه به والاستغفار منه رقلت لا بد من
الاستغفار في الحالتين والظاهر أنه لا يشترط بيان ما اغتابه به
تفصيلاً ولكن قولنا اتى اغتبتك يا اخي فاغفر لي، وصلة الرحم وواجبة
ولو كانت بسلام وخفية وهديّة ومعاونة ومجالسة ومكالمة وتلفظ
واحسان ويزور رحم غيباً ليزيد حباباً يزدور اقر بآلاء كل جمعة
ادشهم ولا يرد حاجتهم مما امكن لانه من القطيعة ويسلم المسلم
على اهل الذمة لوله حاجة اليه والاكرام وان سلم كافر عليه فيقول
في جوابه وعليكم فقط رقلت في عصرنا اكثر الحكام نصارى وكثير من المسلمين
اجراؤهم ويخمدونهم فان لم يسلموا عليهم فيضربون فالاولى لهم
حيث عد ان يقولوا لفظ سلام فقط (صاحب سلام ويريد والسلامة للمسلمين
ولا خواصهم) وفي الحديث تقرئ السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف
فهذا التعميم للمسلمين ولا يسلموا بداء على كافر وكن اعلى فاستق
معون قالوا لسلام على الذي تجبى لا يكفر ولو قال تجوسى يا استار تجبى لا
كفر لان تجبى الكافر كفر ولو قال لذنى اطال الله بقاءه وان نوسى
بقليبه لعنه يسلم او يؤدى الجزية ذليلاً فلا باس ولو قال دعاء له
وطلب الخير له بكفر او يا شرم وجم كناية دام اقباله لسلطين الكفا
وعظمائهم بل يكتب لهم صلوات الله او وفقه الحق او الاسلام و
كذلك لا يكتب للبستدعة دام فيوضه او دامت بركاته بل يكتب
هداه الله للحق ويوفقه للخير والصالح ونحوه ولا يجب رد سلام السائل

ولا من يسلم وقت الخطبة او حالة الاستخاء والاولى ان يجيب باشارة
 اليد واذا التواصر انسان يجب ان يستاذن قبل السلام ثم اذا دخل
 يسلم ولا تشويكهم قلت الاولى عند ثلث يسلم حبر او هو خارج ويقول
 اي دخل فلان ويسمي نفسه فان قيل نعم يدخل ويسلم ثانيا
 ثم يتكلم واذا سأل عنه من هو فيذكر اسمه ولا يقول انا انا كما هو عادة
 الجاهلين قالوا لو كان في فضاء فيسلم ولا ولو قال السلام عليك يا زيد
 لم يقط الغرض برد غيره ولو قال يا فلان واشار لمعين سقط ولو سلم
 على جماعة فرد واحد منهم سقط الغرض عن الباقيين والا فباعتون
 حكمهم ولو سلم على جماعة واجابت الجماعة الاخرى فلا تسقط عن الجماعة
 الاولى بشرط في الرد وجواب العاطس اسماء فلو اصم يريه تحريك شفطيه
 ويسقط عين الباقيين برد صبي يعقل ويسقط برد الجنون وفي رد الشاب
 والصبي والجنون قولان والظاهر عدم السقوط ويسلم على الواحد بلفظ
 الواحد والجمع وحذ الرد الاولى بلفظ الجمع لان مع كل مومن ملائكة
 ولا يزيد على وبركاته ورد السلام وتشيت العاطس اذا حمد الله فرض
 على الفور ويجب رد كتاب التحية كرد السلام واذا بلغ سلاما من احد فيقول
 عليك وعليه السلام ولو قال لاخر اقرأ فلانا السلام يجب عليه ذلك و
 يكره السلام على الفاسق لو علمنا والا لا كما يكره على عاجز عن الرد
 حقيقة كاكل او شرع الكسل وقارء ومستنج ولو سلم لا يستحق الجواب
 ولو قال سلام عليكم مجرم اليه لا يجب الرد الا ان كان المسلم عاميا لا يعرف

العربية ولو دخل ولم يرا أحدا يقول السلام علينا وعنه سباده الله السالمين
 ويكره إعطاء سائل المسجد إلا إذا لم يحتظر رغب الناس ويقول لمن ينشد
 الضالة في المسجد لا حمد لله عليك ولمن يبيع ويشترى فيما لا ربح الله
 يجازئك ويكره الكلام في المسجد راي من غير احتياج وضروسة والحق
 أنه لا يكره إلا إذا جلس فيه للكلام وخلف الجنازة وفي الخلافة وفي
 حالة الجماع (والحق أنه لا يكره حالة الجماع سيما بما يزيد شهوته)
 وفي المختار وعند التذكير والوعظ وقراءة القرآن فإظنك بالفناء
 عند التذكير أو قراءة القرآن الذي يعمونه وحل أو الوجد والتواجد
 ليس بشئ ولا هو ما يؤثر من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم
 بل أحدثه الفقهاء المتأخرون وللعربية فضيلة على سائر اللسان وهو
 لسان أهل الجنة من تعلمه أو علم غيره فهو ما جبر ولا يكره تطيين
 القبور وقيل لا بأس بالكتابة عليها كي لا يذهب الأثر ولا يمتحن ويكره
 تمتم الموت لعصب أو ضيق عيش أو شد لا مرض أو الخوف أو قوم في
 الفتنة والمعصية فإن كان لابد فيقول اللهم اجني ما كانت الحياة
 خيرا لي وقتني إذا كانت الوفاة خيرا لي ولا بأس بلبس الصبي اللؤلؤ
 وكذا البالغ ويكره لباس الخنثى والسوار للصبي ولا بأس بشقبة اذن
 البنت ويكره ثقب اذن الصبي وهل يجوز انخرام في الأنف لها رة ولا
 نقل في ذلك شئ عن النبي صلى الله عليه وآله وعن أصحابه وقال الخطاطي لا بأس
 به إذا كان معروفا في بلد وكرهه بعض أصحابنا مع أنه لا وجه للكره

والقياس على ثقب الاذن يقتضي الجواز وقد ثبت ثقب الاذن في
عهد النبي صلى الله عليه وسلم بحديث بلال هذا تلقى القرط وهذا تلقى النخاع
اي صدقة في حجر بلال، وبكثرة الذكر والانشاء الكتابية بالقلم المتخذ
من الذهب او الفضة او من دواك كذا لك رو عندنا لا تذكر بفلم
او دراة من فضة ولا باس بمويه السلاح بذهب وفضة ولا باس
بسرج او جوام وتغر من الذهب عند ابي حنيفة خلا قال ابي يوسف جارية
لم يبد قال بكر وحكنه من يد ببيعها حل: عمر وشراؤها وطبها بقبول قول
بكر ان الكبر راحة صدقة وان الكبر راحة كذا به لا يقبل قوله ولا يشترى
منه ولو لم يخبره ان ذلك الشيء لغيره فلا باس بشراة منه كما حل
وطي من زفت اليه وقالت النسا هي امرأتك وحل نكاح من قال
طلقني زوجي وانقضت عدتي وحكنت امه فلان اعتقني ان وقع في
قلبه صدقها قلت وحاصلها انه سمع اخبرت بامر محمل فان ثقت او وقع
في قلبه صدقها لا باس يتزوجها وان بامر مستكرها ما لم يستفسرها
ولو سال احد ما قول الشافعي يكتب جواب ابي حنيفة رقلت هذا انصب
وزيغ عن الحق بل اضلال ومخادعة نوء بالله من مثل هذا التفقه
الذي يعي الرجل ويصم ولو سال سائل ما قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه
المسئلة فهل يجوز له ان يكتب جواب ابي حنيفة ماذا يقول هذا المفسر
هذا الله تعالى الترجيع بالقرآن والاذان بالصوت الطيب طيب
ان لم يزد فيه الحروف ولم يتغن بالانغام والاعان والاكرا والبرقة

فان قل لما حسنت ان لسكوته فحسن وان بقراءته التقرن اذ فيها الخوف
 وتغنى فيخشى عليه الكفر المناظر في العلم لنصرة الحق عبادة ولا حد
 ثلثة حرام لقهر مسلم واذلاله واظهار علم وفضل ونيل دنيا او ما
 او جاله او قبول والتدكير على المنابر للوعظ والاعتاظ سنة الانبياء
 والمرسلين ولرياسة ومال وقبول عامة وفخر وجاله من خلافة اليهود
 والنصارى وقراءة القرآن بقراءة معروفة وشاذة دفعة واحدة
 مكروه فان قرأ القراءة الشاذة المروية بسند صحيح علمه لا فلا
 باس والكتب التي لا ينتفع بها يحي عنها اسواء الله وملائكته ورسوله
 ويحرق الباقي ولا باس ان تلقى في ماء جار او تدفن في الارض والله
 احسن التقيصص المكروه ان يحسن ثم يبالا حديث الموضوع
 او الباطلة التي ليس لها اصل او يعضد بما لا يتعظ به او يزيد ونقص
 في النقل اما التزمين بالعبارات اللطيفة المرققة وتشريع قواعد
 القرآن والحديث وبيان كائنها ودقائقهما فحسن وكن لك يجوز بيان
 الاحاديث الضعيفة في فضائل الاعمال ولا يجوز ذكر الموضوع بحال
 الا ان يبين وضعه واذلة الوعظ ان لا يامر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر
 بل يقتصر على القصص والحكايات فمثل هذا الوعظ ما هو واعظ
 بل هو قاص واخرج الصحابة رضي الله عنهم القصاص من المسجد
 وحذر الناس عن مجالستهم وسماع اقوالهم والوعاظ في زماننا
 اكثر هو قصاص جل وعظمهم بيان كرامات الاولياء وخوارق العادات

التي تردها العقول السليمة ولم تثبت بنقل صحيح متصل بل أكثرها كذب
 وافتراء أعادها الله من مثل هذا الوصف فهم ضالون ويضلون الناس
 والأفضل مشاركة أهل محله في إعطاء الناشئة لكن في زماننا
 أكثرها ظلم فمن تمكن من دفعه عن نفسه فمن أن أعطى فليعط من عجز
 وليس لذى الحق أن يأخذ من غير جنس حقه والدراهم والدنانير
 جنس واحد وجوز الشافعي أخذ غير الجنس أيضاً بقدر حقه وهو لا يأخذ
 رقت هذا إذا ظلم رجل وغصب منه شيئاً أو أخذ به بالادعاء طلب
 إلى الحاكم أما إذا أخذه فلا يجوز له ما ورد في الحديث لا تقن من خانك
 معلوم طلب من الصبيان اثمان الحصير فجعلها فتوى بعضها وأخذ
 بعضها له ذلك لأنه تملك من الآباء رقت هذا غير صحيح ولا يجوز
 له أخذ ما فضل عن شراء الحصر إلا بأذن أولياء الصبيان (الآباس
 بوطن المنكوحه بما ينه الأمة دون عكسه رقت هذا أيضاً
 غير صحيح لأن الأمة ترى عوراة المنكوحه ومن يقول بجواز لا ولو
 وجد ما لا قيمة له لا آباس بالانتفاع به ولو له قيمة وهو فني وله
 بجئي ربه إلى أن تقوم مدة التعريف فالتصدق به أولى ولوافقه
 على نفسه يجوز ويضمن لو به إذا جاء ولا تركب مسلمة على السرج
 أغنى للتلهي والتفريح ولو لحاجة غز واد مقصد ديني أو دنيوي
 لا بد لها منه فلا آباس به تفني بالقران وله يخرج بالحاسه
 عن قدر هو صحيح في العربية استحسن وذكر الله من طلوع الفجر

الى طلوع الشمس افضل من قراءة القرآن رقلت لا دليل عليه وقراءة
 القرآن من ذكر الله تعالى وتستحب القراءة عند الطلوع والغروب
 رقلت لا وجه لتخصيص هذا الاوقات بالقراءة ولا باس للامام
 عقيب الصلوة يقرأ آية الكرسي وخاتمة سورة البقرة والاعظام فضل
 رقلت بل قراءة آية الكرسي عقيب صلوة الغرض مندوب ورد
 فيها الحديث انه من فعل هذا فلا يمنعه من دخول الجنة الا
 الموت وقراءة الفاتحة جهرا بعد الصلوات للهممات بدعة قال
 استاذنا لكنها مستحبة رقلت لا دليل على الاستحباب وكل بدعة ضلالة
 والرسولة لا تملك بالقبض ومن شفع لرجل الى حاكم وقضى حاجته فاهل
 الى الشافع يجوز له قبول الهدية بعد قضاء الحاجة رقلت يجوز
 هذا ايضا عند اهل الحديث كما مر ولو طلب الاجرة واسد برطها
 قبل قضاء الحاجة فهو حرام بالاتفاق واختلفوا في قبول هدايا
 السلام هذه والمريدون رقلت مر يمانه من قبل ولا باس ان يعطى
 الحاكم شيئا للشعراء ولين يخاف لسانه ان راى فيه مصلحة ولو جمع
 اهل الحلة شيئا المنفقة الامام فحسن وكذلك المنفقة المودت
 ومن السحت ما لو خذ على كل مباح كالمح وكلاء وماء ومعادن رقلت
 السلاطين في زماننا لا يتركون شيئا للرعية حتى حطب الصحراء
 وكلام حاد حتى هو يبيعون العذرة ولا يستحيون وما ياخذ حاز لغزو
 وسائر لشعر ومنسوخة وحكايا واصحاب معانز وقراء وفراوكاهن

ومقامه وداشتمه وامتثالهم ولو قيل له يا خبيث وغواها حاله الردي في كل شئمة لا توجب الحد وتركه افضل (ولو ان صبرتم لهو خير للصابرين) وحكمه قول الصائغ المنطوع اذا سئل اصاكم حتى انظر فانها نفاق او حق (بل ينزمن ان يقول نعم ان تقبل الله عني) ومن له اطفال ومال قليل لا يوصى بنفل ومن صلى او تصدق يراى به الناس لا بتاب بها ولا يعاتب (قلت هذا في النوافل لان الربا لا يدخل في الفرائض) وغزل الرجل على حياء منزل المرأة يكره له ضرب زوجته على ترك الصلاة ويكره للمرأة سوز الرجل وسوزها له (قلت هذا ما لا دليل عليه ولا يجب على الزوج تطبيق الفاجرة لان النبي قال لمن شكا السيد ان نراه جته لا يؤد يد لا مس فامسكها) ولا يجوز الوضوء من الحياض المعد للشراب ويمنع من الوضوء منه وفيه والكذب مباح لأحياء حقه ودفع الظلم عن نفسه والاصلاح بين المسلمين وتخليص اخيه المسلم من هلاكة ويكره في الحمام تغيز الخادم ومن شله التنوير فينور بنفسه ومن اعتاد المراء من الجامع او يملكه الاطفال فيه فهو اشر (قلت تعليم القرآن والحديث ولولا اطفال مما لا يمنع في المسجد ويجوز من الصباح ورفع الصوت فيه) ويجوز نقل الميت بعضهم مطهرا وعن بعضهم منع ما فوق الميادين ويجوز للزوجة التمين بالكل ما يشبعها الا فوق الشعب وتعويد الحب ليس بشئ بل هو صنوع رقت هذا امر سوء في زماننا من الدر او شاة الخادعين يكتبون له ويدان

للحب والبغض والاهمال وياكلون اموال الناس بالباطل
 ويكره ان تشقى لاسقام حملها وجاز لعذر او خوف هلاك وان
 اسقطت ميتا فعلى عاقلة الام للاب غرة فان لم تكن لها عاقلة يؤخذ
 من مالها ويكره الكحل والتزني يوم عاشوراء ولا باس بالعتاد خلطا ويؤ
 وجوز بعضهم الكحل في يوم عاشوراء وينقلون فيه حديثا رملت
 هذا الحديث ليس بصحيح بل حكم عليه بالوضع وكل ما ورد في
 فضل عاشوراء فهو ضعيف لا يحتج به والكحل والتزني في هذا اليوم
 سيما النواصب فينبغي ان يمتنع عنه نعم صوم عاشوراء مندوب
 ويجوز ضرب عبيد الغير بامرة لا ضرب الاحرار ولو امر ابوهم
 ويجوز للعلم ضرب التلميذ ضرا خفيفا باليد لا بالخشبة للتأديب
 ولا يضرب فوق ثلاث ويجوز ضرب المجاني بامر القاضى العادل المشير
 واستماع القرآن افضل من قراءة الكتراجر او ثواب عبادات
 الطفل له ولا يجر اجرة التعليم قلت هذا ليس بصحيح لان امره لا يفت
 طفلها وسالت عن البني صلحهم هذا اجمع قال نعم ولك اجر ويمكن
 ان يكون الاجر له ولو الدية لان رحمة الله واسعة ودرس باقى
 القرآن او من صلوة التطوع ودرس العلم بقدر الضرورة
 اقدم واولى من الكل وقد كره العلماء والله اعلم ونحوه حين
 اختتم الدرس للاعلام وكذلك قول الحارس للاعلام الناس
 وايضا لهم لا اله الا الله وقول الداخل في المجلس يا الله للاعلام والثناء

مما لا يقصد به ذكر الله تعالى واصول الحلال عشرة ألا ولا التجار
 بالصدق والامانة الثاني الاجارة الصحيح مع تصح الموجب الثالث هدية
 المؤمن المنقذ الرابع الميراث من المال الحلال الخامس زراعة الارض
 الغير المحلولة لاجد السادس خمس مال الغنيمة اذا قسمت بالعدل السابع
 صيد البر الثامن صيد البحر التاسع السواحل عند الضرورة الشدة
 العاشر احياء الموات والله اعلم **كتاب احياء الموات**
 الموات هي الارض الخراب الدارسة التي اخرج عليها ملك لاجد
 سلم يوجب فيها الزراعة ونزع او وجد فيها اثر ملك ونمارة كالخراب
 التي ذهبت انفارها واندرست اثارها ولم يعلم لها مالك فمن
 احياسيها من ذلك ولو ذميا او بلا اذن الامام ملكه بما فيه من معدن
 جامد بظاهر كذهب وفضة وحديد ونحاس ورساس وابطان
 كحل ونورنيخ وكبريت والاخراج عليه الا ان كان ذميا فعليه الخراج
 وما اسلم اهله عليه اذا احيى الذي فيه مواتا فكاك المسلم ولا يدخل
 ما فيه من معدن جار كنفت وقار وملح بل يكون احق به رقلت هذا
 مشكل في زماننا فانهم جعلوا الارض كلها ملكا لسلطين الوقت
 ومن احيى ارضا مواتا في زماننا هذا فانهم لا ياخذون منه الخراج
 الى سنين معلومة ثم ياخذون وهذا ظلم قد ابتلى به كل سلطان
 حتى سلطان الاسلام ايضا ومن حف بئر بالسابلة ليرتفع بها كالسفارة
 والمنتجين يجفرون البئر لشربهم وشرب دوابهم ففهم احق بمائها

ما اقاموا بعد صلواتهم تكون سبيل المسلمين فان عادوا كانوا
 احق بهما من غيرهم ويجوز للامام ان يقطع من في انطاخه مصلحة
 شيئاً من الارض المستقاة المعادن او المياه او العسل **فصل**
 ويحصل احياء الارض الموات اما بمحاطة منيع او خطيرة او اجراء ماء
 لا تخرج له اجابة او عرس شجر او حفرة يبراد فيها فان اخذ مواتاً بان
 ادار حوله اجمار او توابا او شوكا او حائطاً غير منيع او حفرة يبراد
 ماؤها او سقى شجر اياها كان يترى ونحوه او ادخله ولو يركبه كالوحرث
 الارض او خندق حولها او انطعمه له الامام يحميه فلم يجز به ^{بملكه}
 بذلك لكنه اذن به من غيره وكذا اذا رقه بعدة فان عطلها
 لاحد كان له وليس للامام اخذها منه ومن سبق الى صاحبه فهو له
 كصيد وغنم ودولود ومرجان وحطب وثمر ومسك وعسل ومخل
 وطرفاء وقصب وكذا لك من سبق الى منبوز رغبة عند كنفه
 به شئ من حجر رغب عنه ونثاره في عرس ونحوه وما يترى له الحصاد
 من الزرع والملك مقصور فيه على القدر المأخوذ **فصل** قال
 الاكثاف ليس للامام ان يقطع ما لا يخفى للمسلمين عنه من المعادن
 الظاهرة كالنحاس والحل والقار والنفط والابار التي لم تملك بالاستنباط
 والسعي ويستبقى منها الناس وكذا لك لا يجوز له اقطاع الماء والكلاء
 والمحطب ونحوه فان اقطع له يكن لاقطاع حكمه بل المقتطع وغيره سواء
 وحر بهما البيوتان يكون ذراعا من كل جانب وحر بين العين خمس اشاة

ذراع من كل جانب **فصل** في اشوب هو نصيب الماء لفة
 وشوعا نوبة الاستفاح بالماء سقيا للزراعة والدواب والشفقة شرب
 بني ادم والبهائم بالشفقة ولكل حقها في كل ماء لو يمر زبانا او حث
 وبكل سقي ارضه من بحر او نهر عظيم كدجلة والفرات وفي العرب
 دنگا وجمنا واثك وكها كهر او كد او ري في الهند ولكل شق نهر
 سقي ارضها منها او لنصب الرعي ان لو يضر بالعامة لا سقي دوابه
 ان خيف تخريب النهر للزراعة ولا سقي ارضه وشجره وذرعه ونصب
 دواب ويجوزها من نهر غيره وقناته وبيوتها الا باذنه وله سقي شجره وفضو
 نزع في داره وحمل السيه بحر او وادنيه وقيل لا الا باذنه والمحرز
 في كونه وحث لا يتفع به الا باذن صاحبه ولو كانت البير والحوض
 او اسنهر في ثلاث سرجن فلان يمنع مر يد الشقة من الدخول في ملكه اذا
 كان يجد ماء بقربه فان لم يجد يقال لصاحب الماء اما ان يخرج
 الماء السيه او تتركه لياخذ الماء بشرط ان لا يكسر ضفته لان له حيث نزل
 حتى الشقة لحديث احمد المسلمون شوكاء في ثلاث الماء والكلاء والنار
 وحكم الكرم حكاه المذاهب في المال امان تقطع وتدفع السيه
 والا تتركه لياخذ فدا سايريد ولو منع الماء وهو يحاف على نفسه وراشه
 العطش كان له ان يقاتله بالسلاح وان كان محرزا في الادا في قتاله
 بغير السلاح كطعام عند المحضرة اذا كان فضل عن حاجته وكري
 نهر غير ملوك من بيت المال فان لم يكن ثم شيء يجبر الناس على كريبه

٥
 منقول من
 النسخة ١٢

ان امتنعوا عنه دفعا للضرر وحري النهر المملوك على اهله ويحجر من
 اسبغ منهم على ذلك ومؤنة كرى النهر المشترك عليهم من اعلا
 فان جاوز ارض رجل منهم برئ وقال عليهم كرى به من اوله الى
 اخرها بالحصص كما يستون في استحقاق الشفعة ولا كرى على اهل
 الشفعة وتصح دعوى الشرب بغير ارض واذا كان لرجل ارض ولا آخر
 فيها اخر واراد رب الارض ان لا يجري النهر في ارضه لم يكن له
 ذلك ويترك على حاله وان لم يكن في يد ولا لم يكن جارا فيها فعليه
 البيان بهذا النهر له وانه قد كان له مجراه في هذا النهر تسقي اراضي
 وعلى هذا المصعب في نحر او على سطح او الميزاب او المشي كل ذلك في
 دار غير لا فحكم الاختلاف فيه نظيره في الشرب بغير ارض قوم اختصوا
 في الشرب فهو بينهم على قدر اراضيهم بخلاف اختلافهم في
 الطريق فانهم يستون في ملك رقبته بلا اعتبار سعة الدار وضيقها
 وليس لاحد من الشركاء في النهر ان يشق منه نهر او ينصب عليه
 راسي او دالية او جسر او يوسع نهر النهر او يقسم بالايام وقد كانت
 الشفعة بالكرى او يسوق نصيبه الى ارض له اخرى ليس له منه شرب
 بلا رضاهم ولهم نقضه بعد الاجازة ولو ارشتمهم من بعدهم
 وليس الاجل على سكر النهر بلا رضاهم وان لم تشرب ارضه بدونه
 رقلت هذا ليس يصحح لان النبي صلى الله عليه وآله قال للزبير امسك الماء حتى يرجع
 الى المجدرك طريق مشترك اراد احدهم ان يفتح فيه بابا الى دار اخرى

ساكنها غير ساكن هذا الدار التي ملخصها في هذا الطريق بخلاف ما اذا
كان ساكن الدارين واحد احيث لا يمنع لان المار في الاخر داد وپور مش
الشرب ويوصى بالانتفاع به ولا يباع الشراب ولا يوهب ولا يتصدق به
ولا يصلح بدل خلع وصلح عن دم عمد ودم نكاح وان صححت هذه العقود
لان الشراب لا يملك بسبب ما حق لومات وعليه دين له بيع الشراب
بلا ارض فان لم يكن له ارض قيل يجمع الماء في كل نوبة فيباع الماء
الى ان ينقضي دينه وقيل ينظر الامام الى ارض لا شراب لها فيضمه
اليها فيبيعها برضاء بها فينظر بقيمة الارض بلا شراب وبقيمتها معه
فيصرف تفاديت ما بينه مالدن الميت رقلت عندنا اصحاب الحديث
يصح بيع الشراب وبعثته فلا يحتاج الى مثل هذه التطويلات التي
ربما لا تنيس ولا يضمن من ملأ ارضه ماء فخرت ارض جارة
او غرقت اذا سقاها سقيا معتادا ولا فيضمن كذلك اذا سقى في
غير نوبته ويضمن من سقى ارضه من شراب غير ما يغير اذا دخلها الا لاجنا
فان تكرر ذلك منه عزر بالضرب والحبس ايضا

كتاب الرهن

هو لغة الثبوت والمذموم وشرعا وثقة دين بعين يمكن اخذها او بعضه
منها او من ثمنها ولا يصح بدون ايجاب وقبول او ما يدل عليهما كالعاطا
يصح بشرط خمسة الاول كونه منجزا والثاني كونه مع الحق او ببدل

والثالث كون المرأه من يصح بيعه قمارا كونه المرأه ملكه او
 ماذوناله في رهنه والخامس كونه معلوما جنسه وقد روي وصفت
 وما لا يصح بيعه كالخمر وام الولد والمجهول والمرأه والاثنى لا يصح رهنه
 الا الثمره قبل بدو صلاحها والزرع قبل اشتداد حبه والقن
 دون رهنه المحرم والمرأه من الرجوع في الرهن ماله يقبضه المرأه
 فان قبضه لزم ولم يصح نظره فيه ببيع او حبه او رهنه بلا
 اذن المرأه الا بالعتق وعليه قيمته تكون رهنا مكانه وكسب الرهن
 وغاؤه رهنه كالاصل يباع معه في ذاء الدين وهو امانة بيد المرأه
 لا يضمه الا بالتفريط ويقبل قوله يمينه في تلفه وان له يفرط
 وان تلف بعض الرهن فباقيه رهن بجميع الحق ولا ينفك منه شيء
 حتى يقضى الدين كله واذا حل اجل الدين وكان المرأه قد شرط للرهن
 انه ان لم يات به حقه عند الحلول فالرهن له لم يصح الشرط قبل
 يلزمه الى المرأه الوفاء اذا ذن للمرأه في بيع الرهن او يبيعه المرأه
 بنفسه ليوفيه حقه فان ابى حبس وعز وفان احبوا عه الحاكم
 رقت مفاد هذا انه لا يصح البيع بالوفاء وقد عرفت من قبل جوازها
 في هذا الزمان **فصل** لا يعلق الرهن اسي لا يستحقه المرأه
 اذ لم يفك المرأه في الوقت المشروط والمرأه ركوب الرهن وله
 حله واسترضاع امته بدل نفقته بلا اذن المرأه ولو كان حاضرا
 وله الانتفاع به هانا باذن المرأه لكن يصير مضونا عليه بالانتفاع

وسلك هذا الجور للمرتهن ان يسكن الدار المرهونة باذن الراهن
 وبلا اذنه ايضا ليعوض نفقته في صفاءها وتغيرها وترميمها وموثقها
 واجرة مخزنه واجرة سادته من اباقة على مالكه وان انفق المرتهن
 على الرهن بلا اذن الراهن مع قدرته على استينائه فتبرج ولا
 يرجع على الراهن لگفنه ومات ومن قبض العين لحظ نفسه كمرتهن
 واجير ومستاجر ومشترو بائع وفاسد وملقط ومفترض ومضارب
 وادعي الرد للمالك فانكره لم يقبل قوله الابنية وكذا ادعي راد الوعده
 او وكيل او وصي او دلال يجعل اذا ادعو والرد وان كالدلال بلا جعل
 فيقبل قوله بيمينه قال شيخنا ابن القيم المرتهن ينتفع بالرهن
 وينفق عليه ونقد يرا لا شفاع بتقدير النفقة مما ينافي تيسير الشارح
 فتشيع الشارح الحكم القديم بمصالح العبادان المرتهن ان يشرب لبن الو^{هين}
 ويركب ظهرا وعليه نفقته وهذا محض القياس لو لم تات به المستر
 الصحيح فكيف اذا الت به المستر الصحيح **فصل** لا يصح رهن المشا^{هين}
 قال الاحناف الحيلة فيه ان يبيعه النصف بالخيار ثم يرهنه النصف
 ثم يفسخ البيع وفيه نظر لا منه لما يجزى رهن المشاع فكيف يرهن
 نصفه ولعله مفراغ على القول الضعيف في الشيوع المكاري ولا
 يصح رهن الحر والمكاتب وام الولد والاب ان يرهن بدين عليه عبد الطفله
 وصح رهن النقدين والمكيل والوزون ولو اذن الراهن للمرتهن في اكل
 الزايد فاكلها فلا ضمان عليه ولا يسقط شيء من الدين

كتاب الجنايات

جميع جناية وهي القتل على البدن بما يوجب تصاصا ادمالا والقتل
 ثلثة اقسام احدها القتل العمد وان يختص به القصاص او الدية
 فلو رثته المقتول الاختيار بين القصاص او الدية او عفو القصاص
 هما والاعفو هما انا افضل فان اختار والدية ابتداء فقيمت فلو
 قتله بعد ذلك فتلوا به وان عفو مطلقا ولم يقيد والقصاص
 ولا دية فلهما للدية والعمد ان يقصد الجاني من يعله ادميا معصوما
 فيقتله باغلب على الظن موته به وله صور متعددة احدها
 ان يجرحه بالجارحة او سلاحا كسكين وشوكة وعظم وسيف وجنبية
 وخيخ وبسند وق من الرصاص وقوب وطخيه ونحوها ولو كان الجرح
 صغيرا كشرط حمام او في غير مقتل الثانية ان يضربه بمثل
 كالعصا الكبير او بما يغلب على الظن موته به كالحجر الكبير وما يوزن
 من حديد مثل خنجر او من او محراث او معول او صاقر او تحت
 او هرا او قدوم من حديد ولو في غير مقتل الثالثة ان يلقيه
 بزيادة اسن او من او كلاب عاقرة الرابعة ان يرسل عليه الكلاب
 الضارية المفترسة الخامسة ان يلقيه في بئر او ما يفرقه او نار غرقه
 ولا يمكنه التخلص فيموت السادسة ان يلقيه من جبل او بناء عال
 بحيث يغلب على الظن موت الساقط منها السابعة ان يخنقه بيد او

ع
 او ما يغلب على الظن
 موته به

جل او يسد ثمة واقفه ونحو ذلك الثامنة ان يحبسها ويمنع الطعام
 والشراب يموت جوعا وعطشا الز من يموت فيه الاثنان غالبا
 ولا يمكنه الفرار والخروج التاسعة ان يسقيه او يوحكه سما او دواء
 مهلكا وهو لا يعلم به العاشرة ان يقتله سحر يقتل منه غالبا
 الحادية عشر ان يشهد رجلان على شخص بقتل عمد فهذا لا يحلها
 من صور قتل العمد وخالف فيه ابو حنيفة فجعل القتل بالمثل
 والسم والنار ونحوه شبه عمد ولم يوجب القصاص فيه وهذا قول
 بجحد العقل السليو ويلغظه الطبع المستقيم والقانون العقلي يوجب
 ما ذهبنا اليه فلو تم قتل جماعة قتل واحد قتلا واحدا ان صلح فكل كواحد
 منهم للمقتل ولا يجب على الجميع مع العفو عن القصاص اكثر من دية واحد
 على الجميع وان جرح واحد منهم جرحا واحدا وجرح اخر مائة فمما
 سواء في القصاص واذا امسك رجل وقتل اخر قتل القاتل
 وحبس المسك حتى يموت ومن قطع او بطل ليخرج ما فيها من القيع
 من مكلف بلا اذنه مات او قطع او بطل من غير مكلف بلا اذن وليه
 مات فعليه القود الثاني شبه العمد وهو ان يقصد لا بجناية لا تقتل
 غالبا وله مجزاه بها لكن ضرب غيره بسوط او عصا او حجر صغير او كرز
 او كحل او صفع في غير مقتل او القائل في ماء قليل او سحرة بما لا يقتل
 غالبا مات او صاح بما قل في حال غفلته مات او صاح بصغير او معقو
 على سطح فسقط مات ففي ذلك كلمة الكفاية في مال جان والدية

على عاقلة فان جرحه بها ولو كان الجرح صغيرا قتل به الثالث الخطأ
 وهو ان يفعل ما يجوز له فعله من دق ادرى صيد فيصيب ادرى
 معصوما لم يقصد به او انقلب وهو ناشو على انسان مات او يظنه
 مباح الدم مثلا ظنه كافرا حريا فاذا هو مسلما ادرى او صيدا فتبين
 ادرى ما معصوما كمن اراد قطع لحم او غيره مما له فعلة فسقطت منه
 السكين على انسان فقتلته او قتل صغيرا او مجنون
 او كان يلعب بسيفه فاصاب انسانا فقتله او يلعب بسهمه فاصاب
 رجلا فقتله ففي ذلك كله الكفارة على القاتل والدية على
 عاقلة ومن قال لا انسان اقستلني او اجرحتني فقتله او جرحه لم يلزمه
 شيء وقيل يعز ربما يراى الحاكم وهو المختار وكذا اودع لغيره كلف
 الله قتل ولهم يامره بالقتل لا يلزمه شيء وقيل يعز اذا ظهر
 فساد دينيته وهو المختار **باب** شروط القصاص في النفس وهي
 اربعة اعداها تكليف القاتل فلا قصاص على صغير ولا على مجنون ومثو
 بل الكفارة فيهما والدية على عاقلة ما الثاني عصمة المقتول
 ولو كان مستقلا منه بقتل لغير قاتله فلا كفارة ولا دية على قاتل
 حر في امر متد او من ان محصن ولو اسند مثله الثالث المكا فالا بان
 لا يفضل القاتل المقتول حال الجنائية بالاسلام ومثلا مسلم قتل
 ذميا فلا قصاص عليه او بالحرية او بالملك فلا يقتل المسلم ولو كان
 عبدا بالكافر ولو حر القول لا يقتل مسلم بكافر وخالف في ذلك ابو حنيفة

يقال يقتل المسلم بالكافر الذي ولا يقتل الحر ولو ذميا بالعبد ولو
 كان العبد مسلما ولا يقتل المكاتب بعبد ولا ولو كان ذرا سم
 محرما ولا يقتل الحر المسلم ولو ذكر بالحر المسلم ولو أنثى والرفيق كذلك
 يعني يقتل الرفيق المسلم ولو ذكر بالرفيق المسلم ولو أنثى ويقتل الإنسان
 يقتل من هو عليه منه فيقتل الكافر الحر بالمسلم الحر والذي كذلك
 فيقتل الذي الرفيق بالذي الحر الرابع من شروط القصاص ان لا
 يكون المقتول ولدا للقاتل وان سفل ولا يولد بنت وان سفلت فلا يقتل
 الاب وان حلا بالولد ولا ولد الولد ولا تقتل الام وان حلت بالولد ولا
 يولد الولد وان سفل ويورث القصاص على قدر الميراث فحق وورث
 القتال شيئا من القصاص او ورث ولد لا شيئا منه وان قل فلا قصاص
 وان كان ورثة المقتول بعضهم صغارا وبعضهم كبارا فينتظر
 بفرج الصغار لاستيفاء القصاص وقيل يجوز لكبار استيفاء ما يهدر
 ما سببه من الجنى عليه ومن قتل انسانا كما يعرف باسلام ولا حرية
 وادعى كفره او قتل شخصا في داره او ادعى انه دخل داره لقتله
 او اخذ ماله فقتله دفعا عن نفسه وانكره ولي المقتول ذلك والقول
 قول الولي بيمينه ووجب القصاص ما لمرأى بيمينته تشهد بل هو الا
 وان رأى رجلا يزعم انه قتلته وهو في ذلك الحال فلا قصاص
 عليه وان قتله بعد ان فرغ او قتله قبل ان يدخل بها فعليه القصاص
باب شروط استيفاء القصاص وهي ثلاثة احدها تكليف المستحق

فان كان صغيرا او مجنونا حبس الجاني الى تكليفه فان احتاج لنفقة
 فلولي المجنون العفو الى الدية لا لولي الصغير اذ المخرج المجنون لنفقة
 له يمكن لوليه العفو على مال فان قتل الصبي والمجنون قاتل مورثهما
 او قطعاً قاطعهما من غير اذن من الجلس سقط حقهما آتياً
 اتفاق المستحقين على استيفائه فلا ينفر ديه بعضهم دون بعض
 وينتظر قدوم الغائب وتكليف غير المكلف ومن مات من المستحقين
 فوارثه كجودان عفا بعضهم ولو كان زواجاً او زوجة او اقر
 بعفو شريكه سقط القصاص الثالث ان يامن في استيفاء لا تقديه
 الى الغير فلو لزم القصاص حاملاً له قتل حتى تضع حملها ثم
 ان وجد من يرضعه قتلت ولا لا حتى ترضعه حولين ويجرم استيفاء
 القصاص بلا حضرة السلطان او نائبه ويجوز الامام تغريم من اقتص
 بغير حضوره او حضور نائبه ولا قوداً بالسيف وقيل يجوز نبت او
 قتل القاتل ويجرم قطع طرفه بغير السكين ومن قطع طرف شخص ثم
 قتله قبل براءة دخل قود طرفه في قتل نفسه وكفى القتل على الاصح
 وقيل يجوز لوارث المقتول ان يفعل به كما هو بالمقتول وان بطش
 ولي المقتول بالجلد يظن انه قتله فلم يكن قتله واداه اهله حتى
 برئ فان شاء الولي دفع اليه دية فعله الذي فعله به وقتله والا تركه
 يعني لا يتعرض له **باب** شروط القصاص فيما دون النفس من اخذ
 بغيره في النفس اخذ به فيما دونها من الاغلا وشروطه الاربعة

أحد هـ العمد المدوان فلا تقصص في غير الثلاث في إمكان الاحتياط
 بل حيف وذلك بان يكون القطع من مفصل او ينتهي الى حد كما ان الكف
 وهو ما لان منه فلا تقصص في جائفته ولا في قطع القصبة ولا في
 كسر عظم غير سن وخرس او قطع بعض ساعد او قطع بعض عصب
 او رية او بعض وريد فان خالف فاقصص بقدر حقه ولم يمس
 وقع الموقع لم يلزم منه شيء الثالث المساءات في الاسم كالعين بالعين
 والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن فلا تقطع اليد بالرجل
 وعكسه والمساواة في النوضع فلا تقطع اليدين بالشمال، وعكس الترتيب
 مراعاة الصحة والكمال فليتم من كامله الاصابع او كامله الاظفار
 بناقة تنها رضى الجاني او لم يرض ولا تؤخذ عين حيوة بعين قائمة
 (لا يصير بها) ولا تلبس فادطق بلسان اخرس ولا عصب صحيح بعضو مثل
 من يمشي ورجل واصبع لا ذكر فخل بذكر خصى او عنين ويؤخذ ما رده
 صحيح بما رن اشل ويستنرط لجوار القصاص في الجروح انتهاءها الى عظم
 كالمرغطة وانها شمة والمعلقة وانما مسمة وسراية القصاص هـ
 وسراية الجنامية مضمومة بالترية تصربها قبل برعة ولا تؤخذ رايضا
 ومن كانت يد لا يهوى بمعلومة فقطع يد اخر اليمنى لا يقتص منه
 بل تحبب اندسة وهكذا الى ما في المتن **باب الدية** هي على العاقلة
 وحسب القصة دية الدار لمسلم مائة من الاجل او مائتا بقرة او الفاشا
 او الف دية امر او اشارة الفندس هم او ما تحل وتغلظ دية العمد

وشبهه بان يكون المائة من الابل في بطون اربعين منها اولادها ودية
 المرأه نصف دية الرجل والاطراف وغيرها كذا في الزائد على الثلث
 وفي الثلث وما دونه مثل دية الرجل وسأل رجل سعيد بن المسيب
 كم في اصبع المرأه قال عشر من الابل قال فكيف في اصبعين قال عشرون
 قال فكيف في ثلاث اصابع قال ثلاثون قال فكيف في اربع قال عشرون
 من الابل وقبب الدية كاملة في العينين والثفتين واليدين
 والرجلين والبيضتين وفي الواحدة منها نصفها وكذا في اليد كجب كاملة
 في الانف واللسان والذكر والصلب وارش الماموسة والجائفة
 ثلث دية الجنى عليه وفي المنقطة عشر الدية ونصف عشرها
 وفي الهاشمة عشرها وفي كل سن نصف عشرها وكذا في الموضحة
 وفي كل اصبع عشر من الابل وما عد هذه المسألة فيكون ارش
 بمقدار نسبتته الى احدھا تقريبا وفي الجنين اذا خرج ميتا فمقدار
 او امه اما اذا خرج حيا ثم نفى فيه الدية كاملة او القود وفي العبد
 قيمته وارشه بحسبها **باب القسامة** صورتها ان يوجب
 قتل واحد من وليه على رجل او على جماعة وعليهم لو ثبت ظاهرا والشر
 ما يئلب على القلب صدق المدعي بان وجد فيما بين قوم اعداء
 يغالطهم غيرهم كقتيل خبير وجد بينهم والعداوة بين الانصار وبين
 اهل خيبر كانت ظاهرة او اجتمع جماعة في بيت ادعى اعداؤه قوا
 عن قتيل او وجد في ناحية قتيل وشور رجل مخضب بدية

او يشهد عدل واحد على ان فلا تفتد او قاله جماعة من العبيد و
 النيران جاؤا متفرقين بحيث يؤمن قواطعهم ونحو ذلك فيسب اُبيمين
 المدعى فيحلف خمسين يمينا ويستحق دعواه فان نكل المدعى عن اليمين
 ردت الى المدعى عليه فيحلف خمسين يمينا على ففى القتل ويجب بها
 الدية المغلظة فان لم يكن هناك لوث فالقول قول المدعى عليه
 بجميعه كما سائر الدعاوى ثم يحلف يمينا واحدا او خمسين يمينا واثلاث
 اصبهما الاول فان كان المدعون جماعة قزرع الايمان عليهم
 على قدر موار يشهر على اصح القولين ويحجر الكسور القول الثاني يحلف
 بمواحد منهم خمسين يمينا وان كان المدعى عليهم جماعة وقزرع على عدد رؤسهم
 على اصح القولين ان كان الدعوى في الاطراف سواء كان اللوث او لم يكن
 فالقول قول المدعى عليه بجميعه هذا كله مذهب الشافعي واحمد وذهب
 ابو حنيفة الى انه لا يبدى اُبيمين المدعى بل يحلف المدعى عليه وقال اذا وجد قتيلا في
 محلة يختار اقام خمسين رجلا من اهلها ويحلفهم على انهم قتلوه ولا عرفوا القاتل ثم ياخذ الذئبة
 من ارباب الخطة فلان لم يعرفوا فمن سكانها كذا ذكر السيد في الروضة
 وقال الشوكاني اذا كان القاتل من جماعة محصورين ثبتت دعيه بخبر
 يمينا يختارهم ولى القتيل والدية ان نكلوا عليهم وان حلفوا
 سقطت وان التمس الامر فالدية قودسه من بيت المال **فصل**
 في الكفارة لا كفارة في المد الحض وقب فبما دونه في مال القاتل
 لنفس محرمة ولو بيننا ويكفر الزني بالصوم فقط ويكفر الكافر بالعتق

ويكفر غيرهما بعقوبة مومنة فان لم يجد يلزمه صيام شهرين
متتابعين ولا اطعام ههنا وتعدد الكفارة بقصد الفتول ولا كفارة
على من قتل من يباح قتله كزنا محص ومرد وكافر جاني
وباغ وقصاص ودفع عن نفسه او ماله او عرضه

كتاب الوصايا

فصح الوصية من كل انسان عاقل لم يعاين الموت ولو كان صبيا
مميزا او سفيا فقس بخمس ماله من قرني حيدر وهو الماله الكافي لغيره
وتكوى لفقره ورثة وتباح له ان ياكل من ثمنه ويحجب على من عيب
حق بلا بينة ويحرم على من له وارث ان ياتى به على الشك ويحرم له ان
يشترى مطلقا فاضلوا وصي لوارثه حتى لا يورثه في حاله الموت
والاعتبار يكون من وصي لوارثه ان اراد ان يورثه في حاله الموت
او لغيره لا فان امتنع الميراث له بغير موافقة الوصي او الوصي
ومن اراد حكمه بالارادة او وصيه او وصيه او وصيه او وصيه
ولو يصح الرد ومداخل في ماله من حق الوارث او وصيه او وصيه
تسبى في ذلك فهو الورثة وتبطل لوارثه بجملة استا بقرينة من يقول
ان فعل سيذلي عليه وبموت الوارث او وصيه او وصيه او وصيه
او بغير الوصية ببيان الوارث او وصيه او وصيه او وصيه
فصح الوصية بكل من له مال او مال او مال او مال او مال

مع
الوصي
من
الوصي

ويصير من في علقها وتصح للمساجد والقنابر ونحوها والله ولي سوله
 صلى الله عليه واله وسلم وتصرف هذه الوصية في الصالح العامه
 وان ادعى باحراق ثلث ماله صح وتصرف في تجوير الكعبة وتزوير المساجد
 وبغيرها وان ادعى بدفعه في الثواب صح وفي تكفين الميت
 وان ادعى برميده في الماء صح وفي عمل سفن الجهاد والمرالكب
 الحربية البحرية ولا تصح الوصية للكنيسة او بيت نارا او كتب النور
 الانجيل او ملك او ميت او حي ولا لمجهو كاحد هذين ولو وصى بثلث
 ماله لمن تصح الوصية ولن لا تصح كان الكل لمن تصح لكن لو وصى
 لحي وميت كان للحي المصنف فقط **فصل** واذا ادعى لاهل سلكه
 فلاهمل زقائه حال الوصية وان ادعى لجيرانه تنازل اربعين
 دارا من كل جانب والصبي والصغير والعلم واليا مع واليه به
 من لم يبلغ واليه من بلغ سبعة اطفال من دون سبع والمرء
 من غلب البلوغ والنتاب والفق من البلوغ الى ثلاثين سنة
 او تكمل من الثلاثين الى اربعين والشيخ من اربعين الى السبعين
 من بعد ذلك هم من ولا يجر والغرب من لا تزوج له من رجل او امرأه
 والمكر من لم يتزوج ورجل تيب وامرأة ثيبه اذا كانا
 تزوجا والتوبه زوال البكارة بالوطي ولو من غير زوج وامرأة
 النساء اللائحة فارقهن امرأتهن بموت او طلاق او رهنطه ما دون
 الصغر من الرجال **باب** احكام الوصية تصح وصية

حتى يملأ بجمع بيعة كالأبق والسارد والطير بالهواء والحمل بالبطن اللبن
 بالضريح والمعدوم كجما تحمل امته ابد الومدة معلومة اربما
 تحمل شجرة منه ابد الومدة معلومة فان حصل شيء فهو الموصى له
 الامملى الامة مكنون لم يمت يعطيهما مال الامة للموصى له يوم وضعه وتصح بنير
 مال ككلب مباح النفع وهو كلب صيد او ماشية او زرع وجرده غير الاسود
 لبهيمة وكريت متجنس لغزو مسجد وتصح بالنفقة المفردة كخزقة عبد واجرة داره وحقها
 وتصح بالبهمة كغوب ويغنى ما يقع عليه الهم فان اختلف الاسماء بالعرف والحقيقة
 غلبت الحقيقة فعلى هذا الشاة والبعير والثور اسم للذكر والانثى
 من صغير وكبير ويتناول لفظ الشاة الضان والحسان والحمل والحمار
 والبغل والعبد اسم للذكر خاصة والحجر والاقان والناقاة
 والبقرة اسم للاثنتى والفرس والريق اسم لهما والنجبة اسم للاثنتى
 من الضان والكباش اسم للذكر الكبير منه والتيس اسم للذكر الكبير
 من الغنم والدابة عرفا اسم للذكر والانثى من الخيل والبغال والحمير
باب الوصية اليه تصح وصية المسلم الى كل مسلم مكلف
 رشيد عدل ولو ظاهرا او اثني او امرأة او ام ولد او عتق الطفل
 الوصية عليه ولو عاجز او يقيم اليه قسامين معاون لا تزال يده
 عن المال ولا نظر له عنه وهكذا ان كان قوا لم يحدث به ضعف
 او رقيقا او مفضا لكن لا يقبل الا باذن سيده وتصح من كافرا الى كافرا
 عدل في دينه ويعتبر بوجوه هذه الصفات عند الوصية

والموت والوصية اليه ان يقبل وان يعزل نفسه متى شاء وتصح
الوصية معلقة كاذابليغ او حضرا او سندا او قاب من فسقه
او ان مات زيدا فمرو مكانه وتصح موقته كزيدا وصبي سنة
شوعمر وليس للوصي ان يوصي الا ان جعل له ذلك ولا نظر للمعاكم
مع الوصي الخاص ان كان كفرا **فصل** ولا تصح الوصية الا للتصديق
في شئ . معلوم بملك الوصي فعليه كقضاء الدين وتفرق الوصية
وردا الحقوق الى اهلهما والنظر في امر غير مكلف وتزويج مولياته
ويقوم الوصي فيه مقامه في الاجبار ولا تصح باستيفاء الدين مع
سراشه وارثه ومن وصي في شئ لم يصروصيا في غيره وان صوف
اجنبي الوصي به لعين في جهة لم يضمنه وظاهرا ولو مع غيبة
الوارثه ونقل ابن هاشم ^{في} وصي بدفع مهر امرأت لم ير يدفعه
مع غيبة الوارثه واذا قال له ضع تلك مالي حيث شئت او اعطه
او تصدق به علي من شئت لم يجز له ان يخل ولا يجوز له ان يخل
دفعه الى اقرار به الوارثين ولا يخل به من شئت الوصي ^{في} من مات حيا
ونحوها ولا حاكم ولا وصي فكل مسلم انخل تركته ويبيع ما يراه منها
يسرع اليه الفساد وتجهيزها منها ان كانت والاجهر بها خاضرة من
عند لا وله الرجوع بها عن يده على تركته حيث كانت فان لم تكن
فعليه من تلزمه نفقته ان لم يترك شيئا ان يؤمن الرجوع او كان
النيق ببلد ولم يبعد عنه ما يجزيه وابتاذن انسان حاكما

في تجهيزه فان له الرجوع على تركته حيث كانت او على من تلزمه
 نفقته قال الشوكاني لا تصح الوصية في معصية وهو في
 القرب من الثلث ويجب تقديم قضاء الديون ومن لم يترك
 ما يقضه دينه قضاء السلطان من بيت المال انتقم واذا اجتمعت
 الوصايا تقدم الغرض وان اخرا الوصية وان تساوت قوة قدم
 ما تقدم اذا ضاق الثلث عنها وصهر كل ذي رحم محرم من عرسه
 وخته نذر ورج كل ذي رحم محرم منه واهله نذر وخته ومن في
 عياله غير ما اليكه والده اهل بيته وقبيلته التي ينسب اليها
 ويدخل فيه كل من ينسب اليه من قبل ابيه الا اقرب
 والابيد وان اوصى لا قارب به او ذي قرابته او لذوي ارحامه
 او لذوي انساب ففي الاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم
 ولا يدخل الوالدان فيه والولد والوارث ويكون الاثني عشر فضلا
 ولو اوصى لولد فلان ففي المذكور الاثنى سواء ولو رثه فلان فلان
 مثل حظ الاثني عشر ولو اوصى بان يضرب على قبره او وصية
 باطلا وليس للوصية له بالمخدمة والسكنى ان يوجب العبد والدار
 ويجوز للوصية الاكل والرحوب بقدر الحاجة

كتاب الخنثى

هو ذكرا ومن عرى عن الاثني عشر فان بال من الذكر فعلا

وان بال من الفرج فاشق وان بال منهما فالحكم لاحسن وان استويا
فشكل هذا قبل البلوغ فان بلغ وخرجت الحيضة او وصل الى
امرأة او احتلم كما اجتلم الرجل فرجل وان ظهر له شدي اولين
او حاض او جمل او امكن وطيه فهو امرأة وان لم تظهر له علامة
اصلا او تعارضت العلامات فشكل فيؤخذ في امره بما هو
الاحوط فيقف بين صف الرجال والنساء وتباعد المرأة عن غننة من
ماله ويحكم لا ان يختنه رجل او امرأة وان لم يكن له مال
فمن بيت المال ويكواه له لبس الحرير والحل ولا يخلو به غير محرم
ولا يسافر بغير محرم وان قال انا رجل او امرأة لا عبرة به وقيل
يعتبر ولومات قبل ظهور حاله فيمهر ولو فسل ولا يجوز حال
حجته مراها غسل ميت ذكر او انثى وندب شجيرة قبل
دفع الرجل لقراب الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليها
ولس في الميراث اليقين ودفع الباقي لتظهر ذكره او انثى
فان مات قبل ظهوره اذ بلغ بلا امرأة واختلف امرته اخذ نصف
ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وقال الاحناف يعطى لراقل
النصيبين يعني اسود الحالين وقالوا نصف النصيبين فلومات ابوه
وترك معه ابنا واحدا له سهمان وللختى سهم ولومات عن عمه
وولد اخيه خنثى قدر انثى وكان المال كله للعم مسائل
شقي عرق من منخرطاه والجدي اذا غذى بلبن المختزير

فهو في حكم الجلالة ولو وجد خرفاءة خلال خبز يحيل احله
 ويخرج من الصلوة بغير الالتفات بالسلام ولو لم يقبل عليه لم ولنشر
 الثوب المبلول على جل نجس يابس او غسله رجليه ومشى على ارض
 نجسة او نام على فراش نجس ففرق ولم يظم اثره لا يجنس ولو نوى
 الزكوة الا انه سماه قرضا جاز ومن لم يخط في بيت المال كالعلماء
 اذا وجد ظفرا عليه فلما اخذ لا ديانة وان كانت عنده ودية
 ومات المودع بالكسر وليس له وارث فيصرفه في الصدقة ان
 كان غنيا وان كان معسورا فلي نفسه ولا يسلط ^{السلطان} في خزينة
 لان مصاريفها في زماننا ليست على وجه شعري ولو تلخ راس ثالا
 بالدم فاحرق الراس ونال عنه الدم فاقطع منه مرقعة جاز والحرق
 بكم الغسل ومن ههنا يعرف ان الخبر الذي خلط في عجينة الخبز
 اذا لجن واحترق الخبز حل ولو جعل السلطان الخراج لرب الارض
 جاز وان جعل له العشرة ولو عجز اصحاب الخراج عن رداة الارض
 واداء الخراج دفع الامام الامر اى غيره ليعطوا الخراج فان
 لم يجد من يستأجرها باعها للقادر واخذ الخراج الماضي من الثمن
 ودر الفضل لامر بابها ولو اختلطت الغنم المذبوحة بالميتة فان
 كانت المذبوحة اكثر تحرق واكل والا لا وايماء لا تحرس وكتابتها
 كالبيان بخلاف معتقل اللسان ولو ابتاع الصائم بضايق محبوبه
 يقضى ولا يكفر وكذا في غير محبوبه خلا لا الاحناف ومنع الامر ان يزوجها

من الدخول عليها وهو يسكن معها في بيتها شتر حكما ولو كان المنع
 لينقلها الى منزله فليست بشائرة ولو قالت لا اسكن مع امتك
 فليس لها ذلك والعقار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذي اليد
 ما لم يرهن المدعي واذا ارتاب القاضي في حكم القلعة الاول له
 طلب شهود الاصل ولو وهبت مهرها لزوجها ماتت وطالبت ورثتها
 بمهرها وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال الزوج بل في الصحة
 فالقول قول الورثة يمينهم ولو وكلها بطلانها لا يملك عز لها
 ولو قال هذا رضيعتي شرا عتقت بالخطاء وصدقته فله ان
 يتزوجها ولو عض يده انسان فزج يده وقطعت من العاض فلا شيء
 على السائر كما ورد في الحديث ولا شيء يكره من اعضاء الشاة
 وحشيت الاحناف سبعة الفرج والخصية والغدة والمثانة
 والمراساة والذكر والدم المسفوح وادخال الدم المسفوح فيها سهو
 لانه حرام بنص الآية وليس من الاعضاء ولو كانت الحشفة ظاهرة
 بحيث لو سأل انسان ظنه مخبونا فلا حاجة الى الختان ان لم تقطع جلدة
 ذكره الا بالتشديد والالء ولو ختن ولم تقطع العبلدة كلها
 ينظر فان قطع اكثر من النصف كان ختانا وان قطع النصف فادون
 لا يعتد به والختان سنة وهو من شعائر الاسلام وخصائضه
 ووقته غير معلوم وقيل سبع سنين وقيل عشر وقيل اتصالا
 اثنا عشر سنة وقيل العبرة بطاقته قال ابو حنيفة لا علم في

بوقتة ولو برده عنهما شيئا ويجوز قصد البهائم وكذا كل علاج
 فيه منفعة لها وجاز قتل ما يضر كالكلب العقور والهمزة الضارة
 في ذبيحتها ولا يضر بها ولا يحرقها ويستحب الترضيع للصحابة وكذا
 من اختلف في نبوته كذى القرنين ولقمان والترحم للتاييمين
 ومن تبعهم من الائمة الدين والسلف الصالحين ويجوز عكسه
 والاعطاء باسم النيروز والمهر جاز لا يجوز وان قصد تعظيم كافر
 ولا باس بلبس القلائد غير حرير ومن دب لبس السواد وارسل
 ذنب البعامة بين كفيه الى وسط ظهره وقيل الى شبر ويستحب
 التجميل واباح الله الزينة والستاب العالوان يتقدم على الشيخ
 الجاهل ولو اختضب لاجل التزين للنساء او الجوارى جاز ويكره لان
 ياكل متكئا وفي كتب الاحناف انه يجوز ولو اخذته الزلزلة
 في بيته ففر الى الفضاء لا يكره بل يستحب اذا اخرج من بلدة بها
 طاعون فان علم ان كل شيئ بقدر الله تعالى فلا باس بان
 يخرج ويدخل وان كان عندا انه لو خرج بخا ولو دخل بتلى
 كراهة له ذلك فلا يدخل ولا يخرج كذا في كتب الاحناف قلت
 هذا غير صحيح والفرار من الطاعون منهي عنه في الحديث وكذلك
 الدخول في بلد الطاعون ولو كان في البلدة فقيه واحد واراد
 الخروج للغزو فليس له ذلك الا اذا هجم الكفار على بلدة الاسلام
 فالجهاد يكون فرض عين على كل مسلم ومسلمة حتى العبيد والاماء

يخرجون بغير اذن من بلادهم ولو قضى المديون الدين الموحد قبل
الحلول ادمت فحل بموته فاحذر من تركته لا ياخذ من المراجعة
التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام رقلت هذا ليس بضروري
وللدائن ان ياخذ بكل الثمن نعم ان اسقط شيئاً منه فهو احسن والله اعلم بالصواب

كتاب الفرائض

هي مفصلة في الكتاب العزيز وهي ستة النصف والرابع والثلثان
والثلث والسادس فالنصف فرض خمسة فرض الزوج حيث لا فرع
وارث للزوجة وفرض البنت وحدها وفرض بنت الابن مع عدم
اولاد الصلب وفرض الاخوة الشقيقة مع عدم الفرع الوارث
وفرض الاخوة للاب مع عدم الاشقاء والرابع فرض اثنين فرض
الزوج مع الفرع الوارث وفرض الزوجة فالكثير مع عدم الفرع والثلثان
فرض الزوجة فالكثير مع الفرع الوارث والثلثان فرض اربعة البنات
فالكثير وبنت الابن فالكثير واخوات الشقيقين فالكثير واخوات الاب
فالكثير والثلث فرض اثنين فرض ولدي الام فالكثير يتولى فيه ذكرهم
وانثاهم وفرض الام ايضاً حيث لا فرع وارث للبنت ولا جمع من
الاخوة والاخوات لكن لو كان هناك اب وام وزوج اذ زوجة
كان للام ثلث الباقي فالمسئلة مع الزوجة من اربعة ومع الزوج
من ستة وللأم في الصورة الاولى ثلث الباقي بعد فرض الزوجة وهو ا

وفي الثامنة ثلث الباقي أي سلب الكل بعد فرض الزوج أي ثلاث
والسدس فرض سبعة فرض الأم مع الفراع الوارث إرمع جميع
من الأخوة والأخوات وفرض الجدّة فالكثير إلى ثلاث فقط إن تساوين
مع عدم الأم وفرض ولد الأم الواحد وفرض بنت الابن فالكثير مع
بنت الصلب وفرض الأخت للأب مع الأخت الشقيقة وفرض
الأب مع الفراع الوارث وفرض الجد كذلك إذا لم يكن للاب
فصل يبدأ من تركة الميت تجهيزه على وفق السنة

من غير تقتير ولا تمبذ يرثه تقدم ديون منه التي لها مطالب
من جهة العباد ثم تقدم وصيته من ثلث ما بقي بعد تجهيزه ودبونه
ثم يقسم الباقي بين ورثته ويجب الابتداء بذي الفروض المقدّر
كما ذكرنا وما بقى فالعصبة والأخوات مع البنات عصبة ولبنت الابن
مع البنت السدس تكملة للثلثين وحده الأخت لأب مع الأخت
كأبوين وللجدّة أو الجدات السدس مع عدم الأم وهو للجد مع من
لا يسقطه ولا ميراث للأخوة والأخوات مطلقا مع الابن أو ابن الابن
إذا الأب وفي ميراثهم مع الجد خلاف ذهب بعضهم إلى أنه يسقط
الأخوة وذهب بعض إلى أن الجد يفاقر الأخوة وترث الأخوة مع البنات
ألا الأخوة للأم ويسقط الأخ لأب مع الأخ كأبوين زولو إلّا حام يتوارثون
دهم أقدم من بيت المال فإن تراحمت أمه أيضا فالعول ولا يرث
ولد الملاحنة والزانية الأم من أمه وقرابته إذا نكس ولا يرث المولود

الا اذا استهل وميراث العتيق لمعتق ويسقط بالعصبات وله الباقي
 بعد ذوي السهام ويجوز بيع الولاة وهبته ولا وارث بين اهل ملتين
 شتى ولا يرث القاتل من المقتول **فصل** في العصبات اكر حال
 كلهم عصبات كالابن والاب والمجد والافخ وابنته والعمة وابن
 العم غير الزوج وولد الاعم وذو الرحم وليس بذى فرض ولا عصبة
 كالاولاد البنات والاولاد بنات الابن والاولاد اخوات وبنات الاخوة وبنات
 الاعمام وولد اعم والعولام والعمام والافوال والحالات ومجذ
 اولت باب بين امين كأم اب الاعم ومن اقرى بصنف من هؤلاء كعمة
 العمة وخالة الخالة برسم العولام واخيه وعمه لاتبه وابي اب الام
 وعمه وخاله ونحو ذلك ويورثون بتزويجهم منزلة من اولوا به وان
 اولى جماعة منهم ووارث واستوت منزلتهم منه فنصيبه
 لهم بالسوية الذكور كالانثى ومن لا وارث له فماله لبيت المال -
 هذا والمستول من الله سبحانه حسن الحال في الحال وفي المال
 تمت الكتاب بعون المليك اوهاب بيد المؤلف عفا الله عنه
 والمامول من الناظرين العفو والمسامحة
 ومن ذا الذی ترضی سجايا الکملها
 کفی المرء نیا ان تعد معائبه
 وذلك سنة ثمان وعشرين والالف وثلاث مائة رابع شهر شعبان العظم
 يوم الاحد بقاء وقت العصة الاصل اجعله مقبولا الى يوم القيامة

خاتمة الطبع

حمد الله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 بلغنا الزمان به وأمر سلت به صاحب الرسل العظمى سيدنا محمد عليه الصلوة
 والتسليم إلى الأبد والآخر من أسن وجان به وعلى الله وأصحابه الذين
 فسرؤا بأمر البيان والتبيان به لأن الله تعالى رزقهم التفقه والحديث
 والقرآن **أما بعد** فله الحمد على ما استتب بفضلته وعونه
 طبع هذا السفر المؤيد بالدلائل والبرهان به أي به الجزء الثالث
 من نزل الأبرار من فقه النبي المختار إمامين للدين والعباد وان
 شمس العلماء الأعلام مولانا وحيد الزمان الملقب بنواب وقار
 فأنزجك مع الله بوجوده العالي جميع الأنسان به ودامت تسبيح بحضرة
 الدهور والأزمان به تحت إدارته العبد المراجي رحمة رببه والغفران به
محمد بن أبي القاسم مدير مطبع سعيد المطابع الواقع في
 بلدة بنارس حفظها الله تعالى بحزيل فضله والامتنان به في شهر
 محرم الحرام سنة الف وثلثمائة وتسع وعشرين من الهجرة على صاحبها
 الصلوة والسلام الامتنان الكامل به ما استد امر الزمان به وفقاً
 الملوان به حسبنا الله وعليه التكلان به نعم المولى ونعم المستعان به



صحت نامه جلد ثالث نزل الابرار

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲	۳	المعتبر	المعتبر	۲۷	۱۴	داس هو	داس هو
۱۱	۴	السفيه	السفيه	۵	۱۲	الشهادة	شهادة
۱۴	۱۰	وما نفع	وما نفع	۲۴	۱۵	يخبر	يخبر
۱۵	۱۲	مقدرا	مقدرا	۲۸	۲	شهاد	شهادة
۳	۹	ينجو	ينجو	۱	۵	شهودين	شهودين
۱۲	۱۲	قيل	قيل	۲۹	۱۲	اسمعة	اسمعة
۱۵	۱۹	بشعة	بشعة	۱۱	۱۴	اسهد الى	اسهد الى
۵	۵	كان ندا	كان ندا	۳۲	۶	لوبة	لوبة
۸	۱۰	عقعة	عقعة	۳۴	۱	دكانه	دكانه
۹	۱۲	الفرع	الفرع	۱۴	۱۴	سابقه	سابقه
۴	۶	مضوا	مضوا	۵	۱	دكانهما	دكانهما
۸	۲	الباع	الباع	۱۹	۱۹	الاة	الاة
۸	۱۰	ردة	ردة	۳۸	۶	بنية	بنية
۱۱	۱۶	اوام	اوام	۱۰۶	۳	لمحال	لمحال
۱۱	۵	هذا مو	هذا مو	۱۱	۱۱	عكس	عكس
۱۲	۱۲	عنه عم	عنه عم	۱۱	۱۱	اعطى الابرار	اعطى الابرار
۱۱	۱۶	الغير	الغير	۳۴	۳	المباحل	المباحل
۱۵	۲	ولدا	ولدا	۸	۸	عليه	عليه
۱۱	۳	ان الفض	ان الفض	۱۰	۱۰	افض	افض
۱۶	۶	جهة	جهة	۱۲	۱۲	اقرب بالالف	اقرب بالالف
۱۸	۱۲	اعطاهم	اعطاهم	۳۸	۱۴	قيمتهم	قيمتهم
۱۹	۱	اليس	اليس	۱۸	۱۸	عقد	عقد
۱۹	۱	اليتسير	اليتسير	۴۱	۸	وحرر	وحرر
۲۰	۱	بضيغه	بضيغه	۱۲	۱۲	الدولة	الدولة
۱۱	۱۱	ضيع	ضيع	۲۲	۱	عين الدين	عين الدين
۲۰	۱	اشراط	اشراط	۱۵	۱۵	مجهله	مجهله
۲۲	۴	مقبوت	مقبوت	۳۳	۱۱	مبالاة	مبالاة
۱۱	۹	مخالف	مخالف	۱۳	۱۳	لغزو	لغزو
۳۵	۱	الاخرس	الاخرس	۱۶	۱۶	ادلا	ادلا
۳۶	۸	اشنان	اشنان	۱۴	۱۴	صارجع	صارجع
۳۶	۱۰	رداها	رداها	۳۳	۱۴	دكان	دكان
۳۶	۱۲	لا تقبل	لا تقبل	۵	۵	دكة	دكة
۲۶	۱	مجرة	مجرة	۱۶	۱۶	مجدد	مجدد

